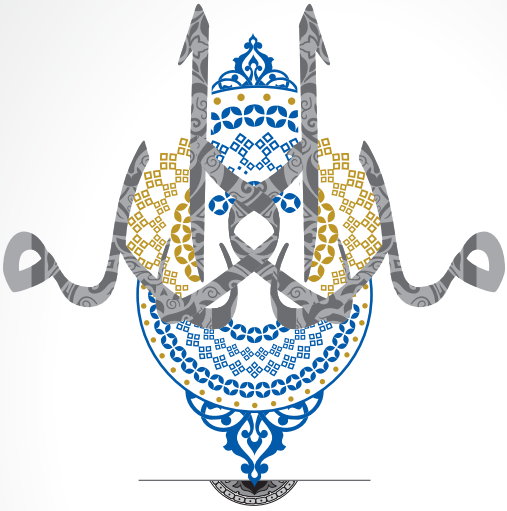
الأمانة العامة للأوقاف
Kuwait Awqaf Public Foundation

دولة الكويت
State of Kuwait

مشروع مداد الوقف



سلسلة الرسائل الجامعية (32)
(دكتوراة)

تأثير المنتجات المالية المصرفية الإسلامية على استثمار الأموال الوقفية وإدارتها

(البنك التشاركي الوقفي التركي نموذجًا)

د. فارس زاهر

الأمانة العامّة للأوقاف
Kuwait Awqaf Public Foundation

دولة الكويت
State of Kuwait

سلسلة الرسائل الجامعية (32)

(دكتوراة)

تأثير المنتجات المالية المصرفية الإسلامية على استثمار الأموال الوقفية وإدارتها

(البنك التشاركي الوقفي التركي نموذجًا)

د. فارس زاهر

إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية

1447هـ/ 2025م

تهدف الأمانة العامة للأوقاف إلى نشر الثقافة الوقفية؛
لذا فكل إصداراتها غير مخصصة للبيع.

سلسلة الرسائل الجامعية (32)
جميع الحقوق محفوظة
«ح» الأمانة العامة للأوقاف 2025م
دولة الكويت

الدسمة- قطعة 6 - شارع حمود عبد الله الرقبة
ص. ب 482 الصفاة 13005
هاتف 1804777 - فاكس 22542526

الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف
www.awqaf.org.kw

البريد الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف
amana@awqaf.org

البريد الإلكتروني لإدارة الدراسات والعلاقات الخارجية
publishing14-15@awqaf.org
serd@awqaf.org

الطبعة الأولى 1447هـ/ 2025م

أودع بإدارة المعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف
تحت رقم (5) بتاريخ (23/ 12/ 2025م)

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر مؤلفها،
ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها الأمانة العامة للأوقاف.

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

رقم الإيداع: 2025 - 3797
ردمك (ISBN): 978-9921-745-54-2


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير للأمانة العامة للأوقاف

أود أن أتقدَّم من خلال هذه الأسطر بأحرِّ عبارات الشكر والثناء والتقدير والعرفان بعدد قطرات المطر، وألوان الزهر، وشذى العطر على الجهود الثمينة والقيمة والدعم المستمر الذي قدمته لي **الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت** من أجل استكمال دراستي وإنهاء كتابة رسالة الدكتوراة، وذلك انطلاقًا من دور الكويت كدولة منسِّقَة لشؤون الوقف في العالم الإسلامي من خلال **مشروع دعم طلبة الدراسات العليا** والذي يُقدِّم الدعم لطلبة الدراسات العليا في مجال الوقف، وجميل أن تضع الأمانة العامة للأوقاف الكويتية هدفًا في الحياة لدعم القطاع الخيري (قطاع الوقف)، والأجمل أن يُثمِر هذا الهدف طُموحًا يساوي طموحَكَ، لذلك تستحِقُّ منَّا كل الشكر والعرفان وأسمى عبارات الثناء والتقدير، لمساندتهم الدائمة في إكمال هذا البحث.

الباحث

د. فارس زاهر

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير للأمانة العامة للأوقاف	5
قائمة المحتويات	7
تصدير الأمانة العامة للأوقاف	17
المقدمة	21
أولًا: موضوع الدراسة	22
ثانيًا: أهميّة الدراسة	22
ثالثًا: مشكلة الدّراسة	23
رابعًا: أهداف الدّراسة	24
خامسًا: الدراسات السابقة	25
سادسًا: إضافة الدّراسة	33
سابعًا: منهجية الدراسة	34
الفصل التمهيدي: الوقف والمنتجات المصرفية الإسلامية	37
المبحث الأول: تعريف عام بالوقف	39
المطلب الأول: تعريف الوقف وذكر أركانه	39
الفرع الأول: تعريف الوقف في اللّغة	39
الفرع الثاني: تعريف الوقف شرعًا وقانونًا	41
الفرع الثالث: أركان الوقف وشروطه	42
المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن نشأة الأوقاف وتطورها	44
المطلب الثالث: مشروعية الوقف وحكمة تشريعه	48
الفرع الأول: مشروعية الوقف وأدلته	48
الفرع الثاني: حكمة مشروعية الوقف	51
المطلب الرابع: أنواع الوقف وخصائصه	53

الفرع الأول: تقسيمات الوقف وأنواعه	53
الفرع الثاني: خصائص الوقف الشرعية والقانونية	55
المطلب الخامس: الشخصية الاعتبارية للوقف فقهًا وقانونًا	56
الفرع الأول: معنى الشخصية الاعتبارية في الفقه والقانون	56
الفرع الثاني: الشخصية الاعتبارية الوقفية للوقف وتكييفها الفقهي	58
الفرع الثالث: أثر الشخصية الاعتبارية على الأوقاف	60
المبحث الثاني: تعريف عام بالمصارف الإسلامية والمنتجات المالية الإسلامية	63
المطلب الأول: التعريف بالمصارف الإسلامية وتاريخها ومكانتها العالمية	63
الفرع الأول: تعريف المصارف الإسلامية والمصطلحات ذات الصلة	63
الفرع الثاني: مكانة المصارف الإسلامية ضمن المنظومة المالية العالمية	65
المطلب الثاني: المصارف الإسلامية: مبادئها، أهدافها	66
الفرع الأول: مبادئ المصارف الإسلامية وخصائصها	66
الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية	68
المطلب الثالث: منتجات ومصادر التمويل في المصارف الإسلامية ودورها في قطاع الأوقاف	68
الفرع الأول: مصادر المال والتمويل في المصارف الإسلامية	68
الفرع الثاني: المنتجات المالية في المصارف الإسلامية	72
الفرع الثالث: دور المصارف الإسلامية في الاستثمار والاندماج مع الأوقاف	75
الفرع الرابع: علاقة المصارف الإسلامية بالوقف (نشأتها وتاريخها)	83
المطلب الرابع: مقارنة بين البنوك الإسلامية ونظيرتها من المؤسسات والبنوك الوقفية	88
الفرع الأول: الفرق بين البنك الإسلامي والبنك الإسلامي ذي الحيّز الوقفي	88
الفرع الثاني: الفرق بين البنك الإسلامي والبنك الوقفي	89

الفرع الثالث: الفرق بين البنك الإسلامي والصناديق الوقفية	90
الفرع الرابع: الفرق بين البنك الإسلامي والشركات الوقفية	91
الفرع الخامس: الفرق بين البنوك والنَّوافذ والصّناديق والشّركات الوقفية	92
الفصل الثاني: دور موارد منتجات الوساطة المصرفية الإسلامية في استثمار الأوقاف وتمويلها	95
المبحث الأول: موارد الوقف كمستثمر وممولٍ من خلال المنتجات المصرفية الإسلامية	97
المطلب الأول: أحكام تمويل واستثمار الملكية الوقفية بواسطة المنتجات المصرفية الإسلامية	97
الفرع الأول: مفهوم استثمار الملكية الوقفية مشروعيَّةً وضوابط	97
الفرع الثاني: خصوصية الملكية الوقفية ومجالات استثمارها في المصارف الإسلامية	103
المطلب الثاني: الحسابات الجارية للوقف النقدي في مؤسسات الصيرفة الإسلامية	109
الفرع الأول: مفهوم الحسابات الجارية فقهًا وعلاقتها بالودائع الاستثمارية	109
الفرع الثاني: موقع الودائع الجارية من الأوقاف في البنوك الوقفية	110
المطلب الثالث: الودائع الوقفية الاستثمارية في المصارف الإسلامية	113
الفرع الأول: المقصود بالودائع الاستثمارية وحكمها الفقهي	113
الفرع الثاني: علاقة الودائع الاستثمارية بالأموال الوقفية واستثماراتها	114
المطلب الرابع: سوق الأوراق المالية كمورد ومجال لاستثمار الأوقاف وتمويلها	116
الفرع الأول: مفهوم الأوراق المالية، وأنواعها	116
الفرع الثاني: وساطة المصارف الإسلامية في استثمار الأوقاف وتمويلها بالأوراق المالية	119
المبحث الثاني: استثمار الملكية الوقفية وتمويلها بواسطة منتجات الوساطة المصرفية الإسلامية	138
المطلب الأول: استثمار الملكية الوقفية وتمويلها بين الأدوات المالية التقليدية والمعاصرة	138
الفرع الأول: المنتجات التقليدية لاستثمار الأصول الوقفية وتمويلها	138

الفرع الثاني: المنتجات المالية المستجدة في استثمار الأصول الوقفية وتمويلها	141
الفرع الثالث: الابتكـار بشكل عام في قطاع الأوقاف	143
المطلب الثاني: تمويل واستثمار الوقف بواسطة المنتجات المصرفية المستندة إلى عقود المشاركة	149
الفرع الأول: استثمار الوقف وتمويله من خلال أسلوب المضاربة	149
الفرع الثاني: استثمار الوقف وتمويله بأسلوب المشاركة والمشاركة المتناقصة	155
الفرع الثالث: استثمار الوقف وتمويله من خلال عقود الإنتاج الزراعي	158
المطلب الثالث: استثمار الوقف وتمويله بالمنتجات المصرفية المبنية على البيوع أو المديونية	161
الفرع الأول: استثمار الوقف وتمويله بواسطة بيع المرابحة المصرفية	161
الفرع الثاني: استثمار الوقف وتمويله بواسطة بيع السلم	165
الفرع الثالث: استثمار الوقف وتمويله بواسطة الاستصناع العادي والموازي	166
الفرع الرابع: استثمار الوقف وتمويله بواسطة التورُّق	169
الفرع الخامس: استثمار الوقف وتمويله بواسطة الصكوك	171
المطلب الرابع: استثمار الوقف وتمويله بالمنتجات المالية المستندة إلى عقود التأجير والتأجيل	174
الفرع الأول: استثمار الوقف وتمويله بواسطة صيغة الإجارة (التشغيلية والتمويلية)	174
الفرع الثاني: تمويل الوقف واستثماره بواسطة صيغة عقد الجعالة (الوعد بالجائزة)	179
الفرع الثالث: تمويل الوقف بواسطة بيع التقسيط	180
المطلب الخامس: تمويل إعمار أعيان الوقف من خلال المنتجات والصيغ المالية الحديثة	181
الفرع الأول: معنى إعمار الوقف وصيانته وحكمه ومدى المساهمة المصرفية فيه	181

الفرع الثاني: إعمار الوقف عن طريق نظام (BOT)	186
الفرع الثالث: إصدار صكوك إسلامية على أعيان الوقف لصيانتها	190
الفرع الرابع: استخدام صناديق الإجارة لإعمار الوقف	192
المطلب السادس: تمويل الأوقاف من خلال صيغة الوقف المؤقَّت	193
الفرع الأول: حدود الوقف المؤقَّت الزمنية	193
الفرع الثاني: مجالات واستخدامات الوقف المؤقَّت في تعمير الأوقاف ضمن البنوك	195
المبحث الثالث: موارد التبرعات التطوعية ودورها في التَّمويل والاستثمار والتَّسويق	196
المطلب الأول: الأوقاف النَّقدية التطوُّعية وصناديقها في البنوك الوقفية	196
الفرع الأول: تعريف الوقف النَّقدي وعلاقتهُ بالصناديق الوقفية	196
الفرع الثاني: آلية وقف النُّقود في البنوك الوقفية ومجالات وصيغ استثمارها	204
المطلب الثاني: خدمة التَّبرع الوقفي الإلكترُوني في البنوك الوقفية	206
الفرع الأول: مفهوم التبرُّع الوقفي الإلكترُوني، دواعي ظهوره وحكمه	206
الفرع الثاني: وسائل وطرق التبرُّع الوقفي الإلكترُوني ضمن البنوك الوقفية	209
المطلب الثالث: التَّسويق للأوقاف في البنوك الوقفية «مفهومه وطريقَتُهُ»	213
الفرع الأول: مفهوم التَّسويق للأوقاف في البُنُوك الوقفية	213
الفرع الثاني: آليات وحملات التَّسويق للأوقاف ودورها في المؤسسات المالية الوقفية	216
المطلب الرابع: مؤسسة التَّمويل الأصغر الوقفية ضمن قطاع البنوك الوقفية	221
الفرع الأول: مفهوم مؤسسة التَّمويل الأصغر الوقفية «خصائصها وأهميتها»	221
الفرع الثاني: آلية إنشاء صناديق التَّمويل الأصغر الوقفية وصيغ تمويلها ضمن البنوك	223

الفصل الثالث: الدمج والتكامل بين الوساطة المصرفية المقاصدية وقطاع الأوقاف وتحدياتها	227
المبحث الأول: امتثال الصِّناعة المصرفية والأوقاف لمقاصد الشَّريعة	229
المطلب الأول: الوساطة المالية المصرفية المبنية على المقاصد	229
الفرع الأول: الوساطة المالية المصرفية	229
الفرع الثاني: الوساطة المصرفية المبنية على القِيَم الإسلامية (المقاصد الشرعية)	231
المطلب الثاني: استناد الوساطة المصرفية إلى المقاصد الخاصَّة بالمعاملات المالية والتبرُّعية	234
الفرع الأول: ابتناء الوساطة المالية المصرِفية على المقاصد الرئيسة للمعاملات	235
الفرع الثاني: ابتناء الوساطة المالية المصرِفية على مقاصد التبرعات	246
المبحث الثاني: الوساطة المالية المقاصدية ودورها في عملية التكامل مع قطاع الأوقاف	254
المطلب الأول: الوساطة المصرفية المقاصدية والمسؤولية الاجتماعية	254
الفرع الأول: اتجاهات الباحثين في التمويلات الاجتماعية الإسلامية	254
الفرع الثاني: اختلاف الباحثين حول الدَّور الاجتماعي للمصرفية الإسلامية الرِّبحية	256
المطلب الثاني: الاندماج بين المصرفية الإسلامية والوقف من خلال نموذج الوساطة المالية	262
الفرع الأول: دور الوساطة المالية في التَّنظيم القانُوني للأنشطة التكافُلية الاجتماعية	262
الفرع الثاني: إدراج الوقف مكَان المسؤولية المجتمعية بواسطة الوساطة المالية المبنية على المقاصد	264
المبحث الثالث: دور الوساطة المالية المبنية على المقاصد في إدارة الأوقاف واستثمارها	268
المطلب الأول: خدمة الوساطة المالية للوقف بواسطة عمليات جمعِ الأصول الوقفية	268

الفرع الأول: وسائل وطرُق جمع الأصول الوقفية من خلال البنوك الإسلامية	268
الفرع الثاني: طرُق جمع الأصُول الوقفية بواسطَة المنتَجَات المصرفية	275
المطلب الثاني: الحوكَمَةُ الإدارية للوساطة المالية الإسلامية في تنظيم قطاع الأوقاف	278
الفرع الأول: استخدام المنتجات المصرفية الإسلامية كحوكَمة رشيدَة للأوقاف	279
الفرع الثاني: حوكمة الأوقاف وإدارتها في مؤسَّسات الوسَاطة المالية	283
المطلب الثالث: كفاءة الوساطة المالية الإسلامية في عمليات استثمار الوقف وتمويله	288
الفرع الأول: كفاءة منتجات الوساطة المالية الإسلامية في عمليات استثمار الوقف وتمويله	288
الفرع الثاني: دور الكفاءة التَّمويلية للوساطة المصرفية في تأسِيس وصيانة الأوقاف	300
المطلب الرابع: فعالية الوساطة المالية الإسلامية في توزيع ريع الأوقاف	308
الفرع الأول: العائدات الوقفية بين عمليات التوزيع والتَّنمية	308
الفرع الثاني: طرُق مؤسَّسات الصيرفة الإسلامية في توزيع عائدات الأوقاف	311
المبحث الرابع: تحديات التكامل بين المصرفية الإسلامية والوقف ومعالجاتها	315
المطلب الأول: قلَّة حجم الوقف النَّقدي	316
الفرع الأول: معنى قلَّة حجم الأوقاف النَّقدية	316
الفرع الثاني: الحلول والاقتراحات لحلِّ مشكلة قلَّة حجم الأوقاف النَّقدية	316
المطلب الثاني: عدم التمييز بين إدارة الأوقاف وإدارة استثماراتها	320
الفرع الأول: معنى التمييز بين إدارة الأوقاف وإدارة الاستثمارات الوقفية	320
الفرع الثاني: الاقتراحات لحلِّ مشكلة عدم التمييز بين إدارة الأوقاف وإدارة استثماراتها	320
المطلب الثالث: تدخُّلُ البنك كمُسعِف أخيرٍ وضامن في حالة إخفاق المشاريع الوقفية	322
الفرع الأول: معنى عدم وجود المسْعِفِ الأخير	322

الفرع الثاني: الحلُول والاقتراحات لحلِّ مشكلة عدم وجُود المسعِفِ الأخير	323
المطلب الرابع: عدم مراعاة مخاطِر البيئة الاستثمارية على الأوقاف	325
الفرع الأول: المقصود من عدم مراعاة مخاطِر البيئة الاستثمارية	325
الفرع الثاني: الآليات المقترحة للقضاء على مخاطر البيئة الاستثمارية	325
المطلب الخامس: عدم استعداد البنوك لاعتبار النَّشاط الوقفي جزءًا من المركز المالي	327
الفرع الأول: مفهوم عدم اعتبار البنوك الأوقاف جزءًا من المركز المالي	327
الفرع الثاني: الحلول لعدم اعتبار البنوك الأوقاف من ضمن المركز المالي	328
المطلب السادس: انعدام وضع آلية للإعفاء الضَّريبي للأنشطة الوقفية	328
الفرع الأول: مشكلة الضرائب على الأوقاف والتوفيق بينها وبين حاجَات الدَّولة	328
الفرع الثاني: نماذج معاصرة للإعفاء الضَّريبي على الأنشطة الوقفية	330
المطلب السابع: تحدِّي الاحترافية في تسيير وإدارة الاستثمارات الوقفية	331
الفرع الأول: معنى الاحترافية في إدارة الاستثمارات الوقفية	332
الفرع الثاني: الحلول والاقتراحات للرَّفع من الاحترافية في إدارة الاستثمارات الوقفية	333
الفصل الرابع: تقويم الوساطة المصرفية الوقفية بواسطة البنك التشاركي الوقفي (Vakıf Katılım Bankası)	337
المبحث الأول: التعريف بالبنك التشاركي الوقفي التُّركي والتكييف الفقهي له	339
المطلب الأول: حداثة نشأة البنك التشاركي الوقفي التُّركي	339
الفرع الأول: التعريف بالبنك التشاركي الوقفي	339
الفرع الثاني: المساهمون في تأسيس البنك التشاركي الوقفي التركي	343
المطلب الثاني: أهداف إنشاء البنك التشاركي الوقفي وتكييفه الفقهي	345

الفرع الأول: أهداف ورؤية وقيم البنك الوقفي	345
الفرع الثاني: مشروع البنك التشاركي الوقفي للتَّكامُل مع الأوقاف وتكييفه الفقهي	348
المبحث الثاني: دور البنك الوقفي ومنتجاته المالية في إدارة الأوقاف واستثمارها	354
المطلب الأول: تأثير المنتجات المالية للبنك الوقفي في استثمار الأوقاف وتمويلها	355
الفرع الأول: منتجات استثمار وتمويل الأوقاف المعتمدة في البنك الوقفي	355
الفرع الثاني: الوساطة المصرفية الوقفية للبنك التشاركي الوقفي	416
المطلب الثاني: مقارنة بين وساطة البنك التشاركي الوقفي ووساطة البنك الإسلامي للتنمية	432
الفرع الأول: صندوق تثمير الممتلكات الوقفية الخاص ببنك التنمية الإسلامي	432
الفرع الثاني: مقارنة وساطة البنك التشاركي الوقفي مع صندوق تثمير الممتلكات الوقفية	434
المبحث الثالث: مخاطر التكامل بين البنك الوقفي التركي وقطاع الأوقاف	439
المطلب الأول: أبرز مخاطر التكامُل بين البنك الوقفي التركي وقطاع الأوقاف وحلُولها	439
الفرع الأول: أهم مخاطر عملية التكامُل والاندماج بين البنك الوقفي التركي والوقف	439
الفرع الثاني: مقترحات لعلاج معوقات التكامل بين البنك الوقفي وقطاع الأوقاف	441
المطلب الثاني: مقترحات لدعم التكامل بين البنوك الإسلامية والأوقاف وفق تجربة البنك الوقفي	446
الفرع الأول: متابعة عملية الدَّمج بين المصارف الإسلامية ومنتجاتها وقطاع الأوقاف	446
الفرع الثاني: التطوير والابتكار في آليات التكامل بين المصرفية الإسلامية والأوقاف	448
نتائج الدراسة وأهم التوصيات	453

الملحق	459
قائمة المصادر والمراجع	467
قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن الأمانة العامة للأوقاف في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي	515
مشروعات علمية تحت إشراف إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية	533

تصدير الأمانة العامة للأوقاف

تعمل الأمانة العامة للأوقاف على إنجاز «مشروع مداد الوقف» المندرج بدوره ضمن مشروعات «الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف» على مستوى العالم الإسلامي، حيث تم اختيار دولة الكويت لتكون «الدولة المنسقة» بموجب قرار المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية المنعقد بالعاصمة الإندونيسية «جاكرتا» في أكتوبر سنة 1997م.

وهذه المشروعات هي:

1 – مشروع «مداد» لنشر وتوزيع وترجمة الكتب والأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية في مجال الوقف.

2 – مشروع دعم طلبة الدراسات العليا في مجال الوقف.

3 – مشروع مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف.

4 – مشروع «مجلة أوقاف».

5 – مشروع منتدى قضايا الوقف الفقهية.

6 – مشروع مدونة أحكام الوقف الفقهية.

7 – مشروع «نماء» لتنمية المؤسسات الوقفية.

8 – مشروع «قطاف» لنقل وتبادل التجارب الوقفية.

9 – مشروع القانون الاسترشادي للوقف.

10 – مشروع بنك المعلومات الوقفية.

11 – مشروع كشافات أدبيات الأوقاف.

12 – مشروع مكنز علوم الوقف.

13 – مشروع قاموس مصطلحات الوقف.

14 – مشروع معجم تراجم أعلام الوقف.

15 – مشروع أطلس الأوقاف في العالم الإسلامي.

16 – مشروع مسابقة الكويت الدولية لتأليف قصص الأطفال.

وتقوم «الأمانة العامة للأوقاف» بدولة الكويت بالتنسيق في تنفيذ العديد من هذه المشروعات مع كلٍّ من: المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

وتندرج «سلسلة الرسائل الجامعية» ضمن مشروع «مداد» لنشر الكتب والأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية في مجال الوقف وترجمتها وتوزيعها الهادف إلى بث الوعي الوقفي في مختلف أرجاء المجتمع. وتهدف هذه السلسلة إلى نشر الرسائل الجامعية (ماجستير أو دكتوراه) في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي؛ لتعريف عموم القراء بالمسائل المتعلقة بقضايا الوقف والعمل الخيري التطوعي، وتشجيع البحث العلمي الجاد والمتميز في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي، والسعي لتعميم الفائدة المرجوة.

ويسرّ الأمانة العامة للأوقاف أن تقوم بنشر هذه السلسلة من الرسائل الجامعية، وأن تضعها بين أيدي الباحثين والمهتمين والمعنيين بشؤون الوقف والعمل الخيري، أفرادًا ومؤسسات وهيئات.

وننوّه إلى أنه سبق تحكيم أصل هذه الرسالة، حيث عُرضت على التحكيم العلمي بغرض النشر، وفق اللوائح المعمول بها في الأمانة العامة للأوقاف، وقد أُجيزت للنشر بعد قيام الباحث بالتعديلات المطلوبة، ومراجعتها لغويًّا وتحريرها علميًّا.

ولقد تناول هذا الكتاب مجموعة من المنتجات المالية الإسلامية الملائمة لاستثمار الوقف والمراعية لخصوصيته، ومدى تأثيرها على تنمية قطاع الوقف، من خلال مقارنتها مع الصيغ الاستثمارية التقليدية، وتحديد آلية الدمج والتكامل بين القطاعين الربحي والوقفي المتمثلة في استخدام الوساطة المصرفية المبنية على المقاصد الشرعية (المالية والتبرعية) في عملية التكامل، واكتشاف قدرة مؤسسات الصيرفة الإسلامية على تجسيد هذا التكامل المنشود عن طريق استعمال الوقف كبديل للمسؤولية المجتمعية، لتقدم هذه الدراسة تجربة متكاملة لآلية الدمج بين القطاعين الربحي والوقفي، وهي تجربة البنك التشاركي الوقفي التركي، من ناحية النجاح في رفع رأس المال الوقفي، المحافظة على الأصول الوقفية، التنمية المستدامة، تأسيس الأوقاف الجديدة وصيانة القديمة والمعطّلة منها، جعل الوقف مفعّلًا للأثر الاجتماعي ومحرِّكًا للاقتصاد، والتنبيه على معوقات الدمج بين القطاعين الربحي والوقفي وتحدياته وأبرز المعالجات الممكنة لها. وأوصت الدراسة بالاعتماد على الوساطة المقاصدية للدمج بين القطاعين الربحي والخيري الوقفي، وتعميم تجربة البنك التشاركي الوقفي التركي في مختلف دول العالم الإسلامي، وإعطاء اهتمام وحيز كبيرين لهذه التجربة ضمن البحوث والدراسات الوقفية المستقبلية.

وقد حصل أصل هذه الرسالة على درجة (الدكتوراة) في تخصص الفقه الإسلامي من قسم العلوم الإسلامية الأساسية بجامعة صكاريا بولاية صكاريا بالجمهورية التركية سنة 2023م.

سائلين المولى ﷻ أن يبارك في هذا العمل، ويجعل فيه النفع الجليل والفائدة العميمة.

الأمانة العامة للأوقاف

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المنتجات المالية الملائمة لاستثمار الوقف والمراعية لخصوصيته، ومعرفة آلية الدمج بين القطاعين الربحي والخيري الوقفي، والتنبيه على معوقات الدمج وتحدياته، واكتشاف قدرة مؤسسات الصيرفة الإسلامية على تجسيد هذا التكامل المنشود، وتقديم تجربة متكاملة للعالم الإسلامي لآلية الدمج بين القطاعين الربحي والوقفي، وهي تجربة البنك التشاركي الوقفي التركي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: حصرها لأهم المنتجات المالية الملائمة لاستثمار الوقف كـ: «المضاربة، والمشاركة، والمشاركة المتناقصة، والمزارعة والمساقاة والمغارسة، والمرابحة، والسلم، والاستصناع بنوعيه، والبيع بالتقسيط، والقرض الحسن، والتورق العادي، والأوراق المالية، والإجارة بنوعيها، والجعالة، والصناديق الوقفية، والودائع الجارية والاستثمارية، والتمويل الأصغر، ونظام البناء والتشغيل (B.O.T)»، استخدام الوساطة المصرفية المبنية على المقاصد الشرعية المالية والتبرعية في عملية التكامل، استخدام الوقف كبديل للمسؤولية المجتمعية، تحديد أهم النّقائص لعملية التكامل وحلولها، الإشارة إلى التجربة الناجحة والمبهرة للبنك التشاركي الوقفي من ناحية نجاحه في رفع رأسماله الوقفي في ظرف قياسي، المحافظة على الأصول الوقفية وتنميتها، صيانة الأوقاف القديمة أو المعطّلة منها وتعميرها، جعل الوقف مفعّلًا للأثر الاجتماعي ومحرِّكًا للاقتصاد التركي.

وأوصت الدراسة بالاعتماد على الوساطة المقاصدية للدمج بين القطاعين الربحي والخيري متمثلًا في الوقف، وتعميم تجربة البنك التشاركي الوقفي في مختلف دول العالم الإسلامي، من خلال تأسيس بنوك مماثلة لها، والاستعانة بتجربتها من أجل تجسيدها على أرض الواقع في باقي الدول، وإعطاء اهتمام وحيز كبيرين لها ضمن البحوث والدراسات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الوقف، المنتجات المالية، المقاصد الشرعية، البنك الوقفي، استثمار الوقف.

المقدمة

إنّ من مميزات الصناعة المالية الإسلامية أنّها تتكون من عدة قطاعات ربحية وغير ربحية:

1 – القطاع الربحي الذي يتكون من البنوك التشاركية والشركات المساهمة وقطاع البورصة وأسواق رأس المال.

2 – القطاع غير الربحي (الخيري) الذي يتكون من المؤسسات المسؤولة عن الزكاة والصدقات والتبرعات والأوقاف والهبات.

ولكل من القطاعين مميزاته وخصائصه التي تميزه عن القطاع الآخر ودوره الذي يضطلع به في المجتمع، ولكل من القطاعين تاريخه الخاص الذي يشهد له، إلّا أنّها تشترك أيضًا في كونها مرتكزة على المبادئ والضوابط الشرعية الإسلامية الحاكمة لها، التي وضعت لها الحدود وبيَّنت لها المعالم ورسمت لها الخطوط التي تسير على مقتضاها ومقاصدها، فَعرَفت القطاعات الربحية في زماننا المعاصر الازدهار والتطور والتوسع من حيث الأصول والمنتجات المالية والتشريعات، وصنعت لها مكانة ضمن المنظومة المالية العالمية، بل تفاعلت معها ورأت فيها طوق النجاة من التمويل الربويِّ، واستبشرت فيها وفي منتجاتها المالية إطارًا أخلاقيًّا يرنو إلى تجسيد قيم العدالة وحفظ الأموال وتنميتها، كما لاحظت فيها قصورًا في تفعيل مسؤوليتها الاجتماعية أيضًا غير نابع من طبيعتها ولا تركيبها، بل في تغاضيها وإغفالها لقطاع حسَّاس ضمن تاريخ الأمة الإسلامية، وهو القطاع الوقفي الخيري، الذي مثَّل الفرصة لتَلِج من خلاله الصناعة المالية الإسلامية أبواب الخير وتنمية المجتمعات الإسلامية، والذي لا يمكن أن تلجه القطاعات الربحية إلّا عن طريق الدخول بالأوقاف وأصولها في غَمرَة الاستثمارات الحديثة من مضاربات ومشاركات ومرابحات... إلخ، وذلك يفتح الأبواب الواسعة أمام الأوقاف ليُنزع عنها الغطاء الفقهي التقليدي الذي يجعل من الوقف ساكنًا لا يتحرك، وواقفًا لا يسير (أي المعتمد على المنتجات الاستغلالية المباشرة)، فيما خاضت به نظيرتها الغربية في مؤسَّسَاتها الخيرية غمار الاستثمار والتطوير وتوفير الخدمات الإنسانية والضرورية؛ بل حتى الكمالية (كالمؤسسة الخيرية «Goodwill» أو «Oxfam»)[1]، فَجَنَت من خلاله الثروات الطائلة التي تحولت مع الوقت إلى ريعٍ فائض

(1) انظر: مؤسسات وقفية رائدة: تجارب ودروس، أسامة الأشقر، دار النفائس، الأردن، ط2، 2018م، 20، 48.

يغطِّي حاجات العمل الخيري مع الحفاظ على أصوله الوقفية من الزوال والاندثار.

أولًا: موضوع الدراسة:

إنّ موضوع دمج قطاع الأوقاف في المصارف الإسلامية عن طريق المنتجات المالية الإسلامية ومؤثراتها، يبحث أساسًا في العلاقة بين الوقف والمنتجات المالية الإسلامية، وتقويم آليات الدمج بينهما بالتركيز على الوقف فقط، ومدى إمكانية استغلال هذه العلاقة لربط الأوقاف بالمصارف الإسلامية (الوساطة المالية الإسلامية)، من أجل الدفع بعملية التكامل بين القطاعين والرفع من جودة إدارة الأوقاف وتنميتها واستثمارها بشكل فعّال؛ ونقصد بالمنتجات المالية الإسلامية تلك الأدوات والصيغ التمويلية والاستثمارية في قطاع الوساطة المالية الإسلامية بمعناها العام (قطاع الصيرفة التشاركية الإسلامية)، أو المستوحاة من الصناعة المالية العالمية كصيغ مناسبة ووسائل تمويل معاصرة، متفقة مع أحكام الشرع غير متعارضة مع مبادئه وقواعده.

ثانيًا: أهميّة الدراسة:

إنّ موضوع تأثير المنتجات المالية الإسلامية على استثمار الوقف وإدارته لا يعتبر طرحًا لمؤسسة وقفية لتسيير الوقف، ولا عرضًا لهيكلة مؤسسة خيرية، ولا تفصيلًا لشركة لاستثمار أموال الوقف فقط، إنّما تكمن أهمية هذا البحث في كونه دراسة معمّقة حول تركيبة المنتجات المالية الإسلامية وإمكانية تطبيق أكبر عدد ممكن منها على صيغة الوقف، مع تقديم الأمثلة التطبيقية الميدانية التي تُبرز أهمية القطاع الثالث (الخيري) بشكل عام في دفع عجلة التنمية المستدامة، وتضع حدًّا للتخبُّط والفوضى اللذين تعيش فيهما الأوقاف، وتُظهر مدى فشل القطاعين الحكومي والخاص منفردين في القيام بمهام التنمية، سعيًا لحفظ أصول الوقف وتنميته من خلال إيجاد صيغ الدمج ونقاط الربط بينهما، وتقويم آليات الربط والدمج بين القطاع الربحي الممثَّل في شخص الوساطة المالية الإسلامية ومنتجاتها، والقطاع الخيري الممثَّل في شخص الأوقاف، لتحقيق التكامل المنشود بينهما من خلال الاستفادة من الأصول الوقفية النَّائمة، والحصول على التمويلات اللّازمة لـتأسيس الأوقاف الجديدة، وإعمار القديمة منها وصيانتها، والرفع من عائدات الأوقاف وغلّاتها، ومن استيعاب لشريحة أكبر وأوسع من الموقوف عليهم، إلى غاية إيصال المستحقات للموقوف عليهم بأسرع الطرق وأفضل الوسائل، ومن الحفاظ على الإرث الوقفي والرفع من جودة إدارته واستثماره، إلى غاية التفعيل التام لمعنى الدور الاجتماعي لمؤسسات الوساطة المصرفية الإسلامية، بإعطاء تجربة متكاملة مدعَّمة بدراسة ميدانية تجمع بين مقاصد الوقف وغاية إنشاء البنك.

ثالثًا: مشكلة الدّراسة:

لقد أسهم الكثير من العوامل المختلفة في تراجع الاهتمام بالوقف ومؤسساته، وهو ما أدى إلى تراجع الوقف عن أداء دوره الاجتماعي والاقتصادي داخل الدول والمجتمعات، فأصبح عبارة عن أصول تدر نفعًا قليلًا وعائدًا شحيحًا، لا يكفي حتى لمصارف العناية بأصوله والمحافظة عليها، على الرغم من كونه مؤسسة خيرية قديمة في الحضارة الإسلامية، مساهمةً في التنمية على مختلف الأصعدة، إلا أنّه لم ينل النّصيب الكافي من الاهتمام الذي يعيد إليه بريقه الماضي، على عكس بعض الأنظمة المالية الإسلامية الحديثة ومنها البنوك الإسلامية، المساهمة في تعزيز الاقتصاد ودعمه، وإن كانت هذه البنوك ربحية إلا أنّها تحتوي على منتجات مالية ذات أداء عالٍ، وإدارة فعالة واستثمار نافع، وصدى واسعٍ وصل للعالم بأسره.

انطلاقًا من ذلك، تأتي هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 – ما أهم المنتجات المالية الإسلامية التقليدية والحديثة المساهمة في استثمار الوقف وتعظيم عائداته وحفظ أصوله؟

2 – كيف يمكن لمنتجات الوساطة المالية الإسلامية القيام بدورها الاستثماري للأصول الوقفية؟ وما آثارها ومخاطرها على الملكية الوقفية؟

3 – ما الدافع لعملية الدمج بين مؤسسات الصيرفة الإسلامية والأوقاف؟ وما آلية الدمج والتكامل وأسسها الشرعية التي تنبني عليها ورأي الباحثين حولها؟

4 – هل يمكن اعتبار تجربة البنك التشاركي الوقفي التركي تجربة ناجحة لعملية الدمج والتكامل بين قطاع الصيرفة الإسلامية وقطاع الأوقاف؟ وما آثار ذلك على الأوقاف وأصولها المالية؟

وتنطلق الدراسة للإجابة عن هذه التساؤلات من مجموعة فرضيات كالآتي:

1 – تتوفر الوساطة المالية الإسلامية على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات المالية الحديثة، أو التقليدية المطورة الملائمة لمختلف أصول الملكية الوقفية.

2 – توجد علاقة وطيدة بين نمط الملكية الوقفية وأساليب استثمارها، وكلما انسجمت هذه الأساليب مع نوع الأصول الوقفية محل الاستثمار تحققت أهدافها التنموية على مختلف الأصعدة وبشكل مستدام أيضًا.

3 – الاعتماد على الوساطة المالية الإسلامية يؤدي إلى النهوض بقطاع الأوقاف، ويسهم في حفظ ممتلكاته وأصوله بشكل مستدام.

4 – تعتبر المقاصد الشرعية الخاصة بالمعاملات المالية (الرئيسة والتبرعية) ركيزة أساسية لعملية الدمج بين مؤسسات الصيرفة الإسلامية وقطاع الوقف.

5 – يستطيع قطاع الوقف أن يفعِّل جانب المسؤولية الاجتماعية ضمن مؤسسات الوساطة المالية الإسلامية.

6 – تعتبر تجربة البنك التشاركي الوقفي التركي تجربة فريدة من نوعها، وناجحة في الدّمج بين قطاع الصيرفة الإسلامية والوقف.

7 – هناك تأثير كبير لمؤسسات الوساطة المالية الإسلامية على مردود الملكية الوقفية، إذا ما تم الاحتذاء بنموذج البنك التشاركي الوقفي التركي في إدارة الأوقاف واستثمارها.

رابعًا: أهداف الدّراسة:

يسعى موضوع هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، أبرزها التي سنسردُها على الشكل الآتي:

1 – التعرف على المنتجات المالية الإسلامية الملائمة للاستثمار الوقفي والغايات التشريعية منها، ومدى تأثيرها في خصوصية الملكية الوقفية وعملية تنميتها، ودورها في الابتعاد عن التمويل الربوي.

2 – التعرف على الرَّأي والحكم الشرعي من عملية الدمج والتكامل بين القطاعين الرِّبحي والخيري.

3 – اكتشاف آلية الدمج بين قطاع الوساطة المالية الإسلامية ومنتجاتها وقطاع الأوقاف ومقوِّماته.

الوساطة المالية الإسلامية وقطاع الوقف.

5 – تأكيد مشروعية الوقف، والمقاصد والغايات التشريعية له.

6 – التعرف على قدرة مؤسسات الوساطة المالية الإسلامية في لعب دور الوسيط، كبديل مناسب لتلَافِي بعض الإشكالات الشرعية، التي تواجه تطبيق مقاصد الوقف وتحقيق أغراضه على أرض الواقع.

7 – التعرف على الأحكام الفقهية والغايات المقصدية لمختلف الأدوات والخِدمات والابتكارات المصرفية الإسلامية، والتقنيات والوسائل التكنولوجية البنكية الحديثة الميسرة لعملية التكامل بين البنوك الإسلامية وقطاع الأوقاف.

8 – التنبيه على آخر الابتكارات في نطاق جمع الأموال الوقفية وإدارتها واستثمارها ومصارفها الشرعية.

9 – التنبيه على أهم وأبرز المعوقات والمخاطر التي تعيق أو تمنع التكامل بين قطاع الصيرفة الإسلامية والوقف.

10 – تقديم تجربة متكاملة (متطورة وفعالة) تُساير مقتضيات العصر وتُواكِبه، مدعّمة بأدلة ميدانية لشكل وآلية الدمج والتكامل بين مؤسسات الوساطة المالية الإسلامية ومنتجاتها (القطاع الربحي) وقطاع الأوقاف (القطاع غير الربحي الخيري)، التي تُساعد في التأسيس لأوقاف جديدة وصيانة القديمة منها.

خامسًا: الدراسات السابقة:

من خلال البحث في المراجع القديمة والحديثة –من مراجعَ للمذاهب الفقهية ورسائلَ علمية وموسوعات فقهية وأبحاث ومقالات محكَّمة– والمسايرَة اليومية لوقائع المؤتمرات والورشات العلمية والمجلات التخصصية عن الدراسات السابقة في الموضوع توصّلنا إلى النتائج الآتية:

أ) على مستوى كتب ومراجع التراث الفقهي: فبحكم حداثة نشأة المصارف الإسلامية وطرق تسيير المنتجات المالية، فبدَهِيٌّ أن لا تتطرق هذه الكتب الفقهية التراثية على تنوُع مذاهبها إلى هذا النّوع من المواضيع المعاصرة، إلّا في بعض جزئيات المنتجات المالية، كالحدود والتعاريف والشروط والأركان والمقاصد والأمثلة المسايرة لعصرِهم وزمانِهم، هذا على صعيد مؤسسات الوساطة المصرفية الإسلامية ومنتجاتها المالية، أمّا على صعيد الوقف فقد تَطرَّقت إلى بيان التعاريف والشروط والمشروعية، وتناولت المسائل الجزئية كضابط المال الموقوف وشروط الواقفين وأحكام الاستبدال والاستثمار والتغيير، والتأبيد والتأقيت والمقاصد... إلخ، أمّا المسائل المعاصرة الأخرى المتعلقة بالوقف كوقف الأسهم والصكوك والحوكمة، وإدارة المخاطر والتأمين التكافلي، والمسؤولية المجتمعية والعلاقة بين المؤسسات المالية والأوقاف، فهي من مسائل عصرنا وزماننا فلا مجال للكتب القديمة لبحثها آنذاك.

ب) على مستوى الدراسات المعاصرة: أمّا على مستوى الدراسات والأبحاث المعاصرة فيمكن تمييز نوعين من الدراسات التي تمَّ إجراؤها على الموضوع: دراسات وبحوث في صلب الموضوع من دون استيعاب لكُنْهِه، ودراسات جزئية في الموضوع خالية المضمون أو غير مفصِّلة فيه كالآتي:

1 - **تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية: التجربة الماليزية**، يونس صوالحي، مجلة إسرا الدَّولية للمالية الإسلامية (ISRA)، 8/ 2، 2017م، وهدف هذا البحث إلى بيان دور البنوك الإسلامية الماليزية في دعم قطاع الأوقاف وتفعيله، وتقويم آليات الدمج بين البنوك الإسلامية التجارية والقطاع الخيري بالتركيز على الوقف فقط، وأهم نتيجة توصل إليها البحث أن تجربة الدمج بين القطاعين هي تجربة واعدة ولا يمكن وصفها بالنّاجحة، لكونها لم تصل بعد لمرحلة التوسع والنُّمو السريع للأصول الوقفية المدمجة في النّشاط المصرفي الإسلامي، وأوصى البحث بضرورة وضع تشريع خاص يضبط العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والوقف، من حيث حقوق القطاعين وواجباتهما، ووضع نظام حوكمة رشيدة يلائم الإطار التكاملي بين القطاعين، ولكون التجربة جديدة فقد ركَّز صوالحي على بيان مجالات التكامل بين القطاع المصرفي والوقفي في ماليزيا وجوانبه الإيجابية والسلبية، والمعوقات وآلية الدمج بينهما؛ إلّا أنّ الدراسة أشارت إلى نتيجة مهمّة وهي تحديد معنى المسؤولية المجتمعية في كونها ترتكز على معنى الوساطة المالية المبنية على القيم.

لم يتعرض صوالحي للمنتجات المالية التي يمكن من خلالها تحقيق الدمج والتكامل، ولا عدَّدها مثل ما تم في هذه الدراسة، كما أخفق في تحديد المقصود منها بحصرها في مقاصد المعاملات المالية من دون التبرعيّة منها، التي أدرجت في هذه الدراسة بتفصيلٍ مملٍّ بالاعتماد على المقاصد التبرعية التي ذكرها الشيخ ابن عاشور، ثم الجمع بينها وبين مقاصد المعاملات المالية كأساس رصين للدمج بين القطاع المصرفي والخيري.

2 - **مؤسسات الوقف الإسلامي وتقييم دورها الاقتصادي: دراسة حالة**، فدوى سليمان عبيدات، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، رسالة دكتوراة، 2009م، ومن أهداف بحث فدوى هو عرض واقع مؤسسات الوقف الإسلامي في كلٍّ من: الكويت وماليزيا والأردن وتقويم دورها الاقتصادي وكفاءة أدائها، ومن النتائج المتوصل إليها: تميز التجربة الكويتية من خلال عملية نشر الوعي الوقفي وعمليات استثمار الأموال الوقفية، وأنّ التجربة الماليزية لها إشراقات ميّزتها عن غيرها من التجارب، أمّا التجربة الأردنية الوقفية فكانت دون المستوى المطلوب، ومن التوصيات المقدمة إعادة النظر في بناء المؤسسة

الوقفية في الأردن على أسس مؤسسية مستقلة مؤهلة.

وأبرز النقاط التي تعرضت لها فدوى هي ذكر الأدوات الاستثمارية القديمة للوقف وتعداد مساوئها وإيجابياتها، كما تعرضت أيضًا للمنتجات المالية الحديثة، إلا أنّه بحكم قدم الدراسة فإنّه بديهي أن لا يتم التطرق إلى معظم المنتجات المالية الحديثة، كما أخفقت فدوى في ذكر المناقشات حول مدى إمكانية اعتماد المنتجات المالية القديمة لاستثمار الوقف في عصرنا الحالي لإغفالها عنصر المقارنة بالمنتجات العصرية منها، كما لم تحدد ماهية المؤسسات التي يجب أن تحتضن هذه المنتجات المالية والاستثمارات الوقفية، بل كانت تتحدث عن استثمار الوقف بشكل عام، كما أغفلت التعرض لنقطة المقاصد الشرعية ومدى تأثيرها في عملية التكامل والاندماج بين المنتجات المالية ومؤسساتها وقطاع الوقف، بعكس هذه الدراسة التي تداركت جميع النقاط المغفلة في بحثها.

3 - **التكامل وتطوير المنتج الوقفي من خلال صناعة المالية الإسلامية**، عبد الباري مشعل، المجلة الدولية للمالية الريادية (IREF)، 3/ 1، 2020م، وهدف هذا البحث إلى التنبيه على أهمية التكامل والاندماج بين القطاع الربحي والقطاع الخيري كأفضل طريقة لإنجاح القطاعين معًا، ومن نتائجه المتوصل إليها أنّ القطاع الخيري الإسلامي في حاجة إلى المزيد من التحسينات من ناحية الأمور الإدارية، ومسألة إدارة السيولة، وأوصى عبد الباري بضرورة تفعيل الوقف المنقول، وبالتحديد وقف النقود والتركيز على دورها في التكامل.

وركَّز عبد الباري في بحثه على عملية التكامل بين القطاع الربحي والقطاع الخيري على شكل نقاط مقتَضَبة؛ تُحسُّ من خلال قراءتك لها أنّها غير مترابطة ومتناثرة، كأنَّها عبارة عن فوائِدَ قد تمَّ جمعها ضمن كُنَّاش ثم تمّ توسعَتها على شكل فِقْرات صغيرة، كانت خالية من البحث عن كفاءة المنتجات المالية الإسلامية في استثمار الوقف أو معنى آلية الدمج وكُنْهِهَا.

4 - **دور المصارف الإسلامية في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية: البنك الإسلامي الأردني نموذجًا**، الطاهر قانة، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراة، الجزائر، 2013م، وهدف الباحث إلى تصور الآفاق المستقبلية لدور المصارف الإسلامية في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن صيغ الاستثمار والتمويل ذات كفاءة اقتصادية عالية سواء للقطاعات الربحية وغير الربحية، وأوصى قانة بضرورة إعطاء أهمية للبحوث العلمية المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية

الربحية وغير الربحية، مع السّعي لإيجاد البدائل الشرعية لصيغ التمويل والاستثمار.

وإن كان البحث منظَّمًا بشكل جيد إلّا أنّ طريقة تعرُّض الباحث للمنتجات المالية كانت غير موفية بالغرض، وتنقُص الرسالة الآراء الفقهية ومناقشتها والمقارنة بينها، كما لم يُوضِّح الباحث ما الطريقة التي يمكن من خلالها الدّمج بين مؤسسات الوساطة المالية والأوقاف ولا الاختلافات حولها، ولا تاريخها الماضي، كما لم يتحدث عن المقاصد الشرعية للمنتجات المالية والوقف، وكأنّ الباحث من خلال رسالته هذه كان يريد معالجة جانبٍ تقنيٍّ من الموضوع أكثر منه مشكلة شرعية فقهية اقتصادية.

5 – **دور المؤسَّسات المالية الإسلامية في تنمية وتطوير الوقف الإسلامي**، القرة داغي، مؤتمر الدوحة الدَّولي الرابع للمال الإسلامي: المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي، 2018م، بيت المشورة للاستشارات المالية بقطر، وهو بحث طيِّب هدف إلى إظهار دور المؤسسات المالية الإسلامية بصفة عامة، سواء أكانت بنوكًا أم شركات مختصة في تنمية الوقف وتطويره، ومن أهم نتائجه أن إنشاء البنوك الوقفية ذات الصناديق الاستثمارية الوقفية يسهم بشكل رئيس في جمع الأموال الوقفية، ومن توصياته إنشاء بنك وقفي مركزي خاص بالبنوك الوقفية.

وتناول هذا البحث الأدوات الاستثمارية المعاصرة لتنمية الوقف، ودور الوقف في التنمية الاقتصادية بشكل عام غير مفصَّل، من دون التعرض لآلية الدمج بين القطاعين المصرفي والوقفي، ولا النِّقاشات حول كفاءتها الاستثمارية من عدمها، ومن دون تقديم نماذج حية للمشروع الذي دعا إليه القرة داغي.

6 – **مساهمة المصارف الإسلامية في استثمار الأموال الوقفية: تقدير اقتصادي إسلامي**، نسرين دحيلة– ميساء ملحم– إبراهيم عبادة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 14/ 4، 2018م، وهدف هذا البحث إلى التعرف على حكم استثمار أموال الوقف عامة والنُّقود الورقية خاصة، ومن نتائجه إمكانية قيام المصارف الإسلامية باستثمار الأوقاف من خلال مجموعة من الصيغ والمنتجات، وأوصى البحث بتشجيع استثمار الوقف من خلال المصارف الإسلامية.

وتعرَّض البحث للمنتجات المالية بشكل مُقتضَب جدًّا، لكون البحث يميل إلى كون الوقف النّقدي الحلّ الأمثل لعملية الاستثمار من طرف البنوك، وكان بعيدًا تمامًا عن الحديث عن المنتجات المالية بالتفصيل اللَّازم (خاصة في جانبها المتعلق بمراعاة طبيعة الملكية الوقفية) أو الحديث عن جانب المسؤولية المجتمعية أو المقاصد الشرعية.

7 – **مصرف الوقف الإسلامي**، قاسم الكسم، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، دمشق، 2008م، وكان الهدف من هذا البحث محاولة بناء تصور لكيفية إنشاء مصرف وقفي ثم تكييفه شرعيًّا، ومن نتائج هذا البحث أنّ الأخذ بالقواعد الفقهية ومقاصد الشريعة يمكّن من قبول فكرة المصرف المقترح، ومن توصياته عرضُ فكرة المصرف الوقفي على المجامع الفقهية لمناقشته.

وهو بحث يتمحور حول الهيكل الخاص بالبنك الوقفي، وطريقته التشغيلية والقانونية وحكمه الفقهي، أكثر منه بحثًا في المنتجات المالية وأحكامها الشرعية وآلية الدمج بين القطاعين، كما لاحظنا عدم تعرضه للتاريخ التسلسلي لإنشاء البنك الوقفي.

8 – **بنك تنمية الأوقاف**، حسن المناعي، الرياض، دار الصميعي، ط1، 2009م، وهدف هذا البحث إلى الدعوة لقيام بنك خاص بالأوقاف، ومن نتائج البحث ضرورةُ إنشاء بنوك وقفية في كل من العالمين الإسلامي والغربي على حد سواء، ومن توصياته ضبط وإحكام اللّوائح المسيرة للأعمال البنكية الخاصة بالأوقاف.

وأغفل الباحث في دعوته لتأسيس بنك وقفي طرق الدمج والتكامل بين الوقف وقطاع الصيرفة، وعملية حصر المنتجات الاستثمارية والخلافات الفقهية القائمة حولها، والمقاصد الشرعية التي تنبني عليها.

9 – **البنك الوقفي، فهد اليحيى**، كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسة الأوقاف، الرياض، ط1، 2013م، وكان الهدف من بحث فهد اليحيى هو تقديم ابتكار جديد وثورة في مجال قطاع الأوقاف من خلال تقديم أنموذج بنك وقفي خالص لاحتضان الأصول والأموال الوقفية، ومن نتائجه أن من صيغ البنك الوقفي البنكَ التجاري أو الاستثماري أو بنك الإقراض، وأوصى البحث من أجل التأسيس للبنك بالسير في هذا المشروع وفق المسارين العلمي والتنظيمي معًا.

وكان هذا البحث أيضًا مركِّـزًا بشكل أساسي على هيكلية البنك وتنظيماته وتشريعاته القانونية والشرعية المفترضة، أكثر منه بحثًا في المنتجات المالية أو آلية الدمج وأساساتها بين القطاعين، حتى إنّ الباحث أخفق في اقتراح الأساس الذي تنبني عليه وتنطلق منه عملية التكامل والاندماج بين القطاعين، كما تضمّن البحث الكثير من المعلومات غير الدقيقة، وقصورًا في تناول أكبر عدد ممكن من المصادر والمراجع كما لاحظناه في فكرة التاريخ التسلسلي لإنشاء البنك الوقفي.

10 – **البنوك الوقفية: دراسة فقهية اقتصادية ونموذج مقترح**، عبد المنعم زين الدين، ط1، دار أروقة، الكويت، 2016م، ولا يختلف هذا البحث عن سابقه من ناحية محاولة صاحبه تناول هيكلية وتنظيم إنشاء بنك خاص بالأوقاف، وهو الهدف الأساسي من البحث، وإن كانت فكرة هذا البحث مبنية على البحث السابق، إلّا أنّ المؤلف كان أكثر تفصيلًا منه شرعيًّا وفقهيًّا، وهذه هي طبيعة البحوث تُكمِّل بعضها البعض، ومن نتائج البحث أنّ البنوك الوقفية لها أثر إيجابي على مختلف نواحي الحياة، ومن أبرز التوصيات الحرص على اختيار الكفاءات المهنية لإدارة هذه البنوك.

لم يُبرِّر الباحث الغاية التي من أجلها وجب الدمج بين مؤسسات الوساطة المالية والأوقاف، ولم يُبيِّن آلية الدمج، ولا ذكر مقاصد المعاملات المالية والتبرعية، ولا ذكر المسؤولية الاجتماعية، ولا التاريخ الصحيح لإنشاء البنوك الوقفية ولا الفرق بينها وبين البنوك الأخرى بشكل تفصيليّ ودقيق، حتى إنّ بحثه لم يتضمن نماذج ميدانية ولا تطبيقية مشابهة لما يدعو إليه.

11 – **البنك الوقفي للتمويل الخيري: مشروع لمأسسة وقف النقود**، نور الدين رحايمية، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، رسالة دكتوراة، 2018م، وهدف هذا البحث إلى تحديد الآليات الممكنة لإنشاء بنك وقفي يقدم قروضًا وقفية خيرية تخضع لمبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق وقف النقود، ومن أبرز نتائج البحث إمكانيةُ الاعتماد على صيغ جديدة متمثلة في الحسابات الوقفية المختلفة، بالإضافة إلى الودائع المختلفة الموجودة في البنوك الإسلامية، ومن توصيات البحث اعتماد مشروع قانون البنك الوقفي لتسهيل عمل البنك.

وركز البحث كثيرًا على الوقف النّقدي أكثر من الأصول المالية الأخرى، وليست جميع المنتجات المالية الإسلامية ملائمة للوقف النّقدي كما هو معلوم، فبعضها يلائم أصولًا وقفية أخرى كالعقارات مثلًا، وإنّ حصر نموذج البنك الوقفي على القرض الحسن فيه تضييق كبير جدًّا على مفهوم البنوك الوقفية، وغريب اقتراح مشروع قانون للبنك الوقفي على الرغم من وجود تجارب حية على أرض الواقع، كالبنك التشاركي الوقفي التركي، وصندوق تثمير الممتلكات الوقفية، وكلا النموذجين موجود حتى قبل صدور البحث.

12 – **البنك الوقفي: دراسة فقهية تأصيلية**، محمد أبا الخيل، مجلة وقف، العدد 2، 2020م، وهدف إلى التعريف بهيكلة البنك الوقفي وتكييفه الشرعي، ومن أبرز نتائجه أنّ البنك الوقفي يقوم بالأعمال المصرفية المتعارف عليها في البنوك التجارية بما لا يتعارض

مع أحكام الوقف، واختتم البحث بالإشارة إلى تولي البنك المركزي الرقابة على البنك الوقفي لكونه بنكًا، كما تتولى الرقابة عليه وزارة الأوقاف لكونه وقفًا.

وكان هذا البحث مركِزًّا بشكل أساسي على هيكلية البنك وتنظيماته وتشريعاته القانونية، وتكييفاته الشرعية المفترضة، أكثر منه بحثًا في المنتجات المالية أو آلية الدمج وأساساتها بين القطاعين، وهي أبرز نقطة خلا منها هذه البحث، وإنّ الباحث أخفق في اقتراح الأساس الذي تنبني عليه وتنطلق منه عملية التكامل والاندماج بين القطاعين المصرفي والوقفي.

13 - **توظيف أدوات الاستثمار الحديثة في المؤسسات الوقفية**، سامي سلمان، ط1، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، السعودية، 2021م، وهدف هذا البحث إلى التعرف على بعض أدوات الاستثمار الحديثة في المؤسسة الوقفية، ومن نتائج البحث الإشارة إلى أهمية تصكيك رأس المال الوقفي ودوره في جمع الوقف النّقدي بالتحديد، ومن توصيات البحث الاستفادة من ابتكارات الهندسة المالية الإسلامية خاصة ما تعلّق منها بالصكوك في سبيل تنمية الأموال الوقفية.

ولم يشمل هذا البحث جميع المنتجات المالية، بل ركَّز على المنتجات المعاصرة منها فقط، كالوقف الإلكتروني والأسهم والصكوك، وحتى هذه المنتجات التي تم حصرها ودراستها تم تناولها بشكل مبَسَّط غير مستوفٍ للموضوع، ولا للغاية التي من أجلها تمت كتابته، بل نجد أنّه يسعى لتطبيق هذه المنتجات المالية ضمن المؤسسات الوقفية لا المصرفية، وهو ما يدعو إلى التساؤلِ: ما مدى نجاعتها ضمن حضنها الأول الذي هو المصارف الإسلامية حتى تطبَّق ضمن المؤسسات الوقفية؟

14 - **صيغ استثمار الوقف المعاصرة**، أحمد اليوسف، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، 60، 2014م، وهدف الباحث في دراسته إلى تحديد أدوات استثمار الوقف القديمة والجديدة منها، ومن أبرز نتائج البحث أنّه لا توجد صيغة واحدة تصلح لجميع أنواع الأموال الوقفية، ومن أهم توصياته دعوة المجامع الفقهية والمهتمين بشؤون الوقف إلى تطوير وابتكار صيغ أخرى لاستثمار مال الوقف.

ومن أبرز ما تميز به بحث اليوسف هو تحدثه عن تنمية الوقف من خلال منتجات التمويل الإسلامي في وضعيتي التمويل والاستثمار، إلا أنّ الباحث لم يحدد إن كانت ستستخدم هذه المنتجات ضمن مؤسسات الصيرفة الإسلامية أم غيرها من الشركات المساهمة.

15 - **الأدوات الاستثمارية المعاصرة لتنمية الوقف**، العياشي فداد، المؤتمر الدولي الرابع

للمال: المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي، 2018م، بيت المشورة للاستشارات المالية بالدوحة، وهدف هذا البحث إلى بيان الصيغ المعاصرة لاستثمار الوقف وأدواته فقهًا واقتصادًا، وخلا البحث من النتائج والتوصيات.

وهو من أروع البحوث حول المنتجات المالية الاستثمارية المعاصرة لتنمية الوقف، وإن لم يستوعب جميع المنتجات والأدوات المالية، إلّا أنّه أشار إلى نقاط مهمة ومحورية، فقهية ومالية بشكل ملخص وكاف، كإشارته مثلا إلى البنك التشاركي الوقفي التركي، وإمكانية مساهمته في ثورة كبيرة في مجال الأوقاف؛ ولكن دائمًا ما يغفل غالبية الباحثين عن آلية الدمج وأساسهُ وصورتهُ في أبحاثهم حول الموضوع.

16 – **الوقف ودوره في حفظ الاستثمارات للأجيال القادمة**، أحمد سالم، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2021م، وهدف هذا البحث إلى إبراز الدور المحوري للوقف عند ارتباطه بالبعد الاستثماري، من ناحية حفظ الأصول الاستثمارية، ومن أبرز نتائجه أنّ الأساليب الاستثمارية الحديثة تسهم في توسيع مجال الانتفاع للموقوف عليهم من مجال واحد إلى عدة مجالات تنموية مختلفة، ومن توصياته توليةُ الكفاءات القادرة على إدارة المال الموقوف واستثماراته.

وغلب على هذا البحث الجانب الوصفي، حيث ذكر الاتجاهات المعتمدة للأساليب التقليدية والاتجاهات المعتمدة للأساليب المعاصرة، من دون إسناد الآراء لأصحابها، ولا تعليلات لاتجاهاتهم واختياراتهم، كما غلب طابع الإيجاز والاختصار في التعرض للمنتجات المالية، وركز البحث على قضية الاستدامة على حساب وسائلها.

إنّ التعرض لنقطة الدراسات السابقة فيما يتعلق باستخدام منتجات الوساطة المالية الإسلامية حديث يطول ذكره، لمرونة الموضوع وإمكانية تناوله من جوانِبَ متعدِّدَةٍ، وهو ما سارت عليه غالبية البحوث والرسائل والكتب والمؤتمرات، وهي غيض من فيض من هذه الدراسات والبحوث، فلكل بحث ودراسة من البحوث والدراسات السابقة مساوئ تعتريها وإيجابيات تقوِّيها، فبعض البحوث أرادت حصر هذه المنتجات المالية الصالحة لاستثمار الوقف والمحافظة على خصوصيته، وبعضها اختارت القيام بعملية حصر المنتجات المالية المعاصرة الصالحة للاستثمار الوقفيِّ فقط، وبعضها الآخر اختارت المنتجات المالية التقليدية فقط، وبعضها جمعت بين المنتجات المالية المعاصرة والتقليدية، لكن من دون استيعاب لها ولا حتى مقارنة بينها، ولا ذكرت اختلاف العلماء في حكم جوازها من عدمه، ولا سردت حتى الأسباب التي من أجلها وجب علينا التخلِّي عن المنتجات المالية القديمة

والانتقال إلى الحديثة منها، وأكثر هذه الدراسات أو مُعظمها تحدثَّت عن تأثير هذه المنتجات من الجهة التنموية أو الاستثمارية فقط، من دون الإتيان على ذكر قدرة هذه المنتجات على إدارة الوقف وتسييره مؤسَّسِيًّا وحفظ خصوصيته من خلال مؤسسات الوساطة المالية، وبعض الأبحاث الأخرى فضَّلت الجانب التطبيقي الافتراضي لهذه الفكرة من خلال الخوض في الحديث عن إنشاء البنك الوقفي، وغالبية هذه الدراسات التي اختارت هذا المنحى إنّما أرادت الحديث عن الهيكلة والتنظيم والتشريعات الخاصة بإنشاء بنك خاص بالملكية الوقفية وفقط.

سادسًا: إضافة الدّراسة:

تبعًا لما سرده الباحث يمكن القول إنّه توجد مجموعة كثيرة من الدراسات والبحوث المتناولة لموضوع المنتجات المالية الوقفية، إلا أنّ غالبية هذه الدراسات لم تتناول الموضوع بشكل شامل ومحكَم ومفصَّل وتأصيلي ومُدَقَّق لعدة منتجات مالية معاصرة وقديمة، إلّا أنّ أقرب الدراسات التي دنت من فكرة هذه الدراسة هي دراسات يونس صوالحي حول قضية التكامل والاندماج، الذي لا نقول عنه إلّا أنّه وضع لمسة لا يمكن وصفها إلّا بالسحرية من خلال بحثيه السابقين اللذين رأيناهما، حيث تمكَّن الباحث من تناول قضية مهمة وهي آلية الدمج والأساس الذي تنبني عليه عملية التكامل بين القطاعين المصرفي والخيري، وهي المقاصد الشرعية، إلّا أنّه أغفل نقاطًا مهمة وهي عدم التعرض للمنتجات المالية بشكل مفصَّل ولا التمكُّن من عدِّها، كما أغفل نقطة التعرض لمقاصد العقود التبرعية، ولم يضمَّها إلى فكرة الوساطة المالية المبنية على القيم (المقاصد)، كما أشار إلى مقاربة جِدُّ مهمة هي مقاربة دخول الوقف ضمن قطاع الصيرفة الإسلامية من خلال بوابة المسؤولية المجتمعية وتأكيده على ذلك.

كما أنّ أغلب البحوث والرسائل والمؤتمرات التي دقق فيها الباحث النظر في مسيرة كتابته لهذه الدراسة مكَّنته من ملاحظة نقطة مهمَّة، وهي أنّ أغلب الباحثين في هذا الموضوع كان يتحدث عن الجهات التمويلية للوقف بشكل عام، من دون تحديد جهة بذاتها مؤهلة لتمويل الوقف واستثماره، سواء أكانت جهة حكومية أم أفرادًا أم مصارف وبنوكًا أم شركات، لذلك رأيت أنّه لا بد من إبراز دور منتجات الهندسة المالية الإسلامية وتأثيرها في إدارة الأوقاف واستثمارها وتمويلها (باعتبار أنّها المحرك الرئيس لمؤسسات الوساطة المالية الإسلامية -أي البنوك-) ومدى مساهمتها في خلق رباط وثيق وحبل متين في عملية التكامل والاندماج مع قطاع الأوقاف، مع محاولة التأصيل للأساس وآلية

الدمج الذي يجب أن تنبني عليه هذه العملية، وهو: «مقاصد المعاملات المالية والتبرعية في الشريعة الإسلامية»، مع السعي دائمًا لإعطاء الأمثلة الحية والتجارب الميدانية كتجربة البنوك الإسلامية الماليزية، وبنك التنمية الإسلامي، والبنك الأردني، والبنك الوقفي التشاركي التركي وغيرها من التجارب، كما أكَّد الباحث نقطة المسؤولية المجتمعية وحاول التأصيل لها، من خلال جعل الوقف بديلًا لمعنى المسؤولية المجتمعية، من دون أيِّ إغفال لآراء الباحثين والفقهاء والعلماء في هذا المجال والمقارنة بينها، ثم اختيار وترجيح أفضلها وأجْودِها فكرًا ورأيًا، آملين في الوقت نفسه أن يُقدِّم هذا البحث المتواضع دفعة قوية لعملية التكامل والاندماج بين منتجات الوساطة المالية المصرفية الإسلامية وقطاع الأوقاف، لذلك حَرص الباحث كل الحرص على تناول كل صغيرة وكبيرة من الموضوع ولو حتى بالإشارة، من خلال الخوض في الأحكام الفقهية لقضية تطبيق المنتجات المالية على الأوقاف، استقراءً وتحليلًا ونقدًا مع عرض المخططات والجداول الإحصائية والوثائق الحيَّة والتجارب، سعيًا منه للتعرُّف على أهم المنتجات المالية الإسلامية البديلة عن صيغ التمويل القديمة أو المحرَّمة والمحقِّقة للعائد الأعلى للأوقاف، وإبراز الدور الإستراتيجي لمؤسسات الوساطة المالية (البنوك التشاركية الإسلامية) كوسيط بين المنتجات المالية ومؤسسات الأوقاف، ومدى قدرتها على التأسيس لأوقاف جديدة وتعمير وصيانة القديمة منها، والقضاء على صعوبة الحصول على التمويل اللّازم في إعمار هذه الأوقاف وتطويرها من خلال السيولة التي تقدمها هذه البنوك والمصارف، والاستفادة من ميزة المنتجات المالية التقنية من ناحية الجمع للمال والإدارة والاستثمار والتوزيع، من دون نسيان القطاع التكنولوجي والتسويقي والابتكاري الوقفي المسهم في عملية جمع الأصول الوقفية ووصول المستحقات للموقوف عليهم بسرعة أكبر وعائد أفضل، وباستيعاب لشريحة أوسع من الموقوف عليهم في المجتمع وأكثر ابتكارًا ومقصودًا، ثم ختم الباحث دراسته بتجربة ميدانية في نطاق الدولة التركية، وُصفت من الباحثين المسايرين لشؤون الوقف وقضاياه بأنّها تجربة متكاملة تُقدَّم على طبق من ذهب إلى البنوك الإسلامية والوقفية في العالم الإسلامي، في سبيل الرفع من جودة إدارة الوقف واستثماره، فتجتمع بذلك مقاصد الأوقاف وغايات إنشاء المصارف والبنوك.

سابعًا: منهجية الدراسة:

للوصول إلى أهداف الدراسة المرجُوَّة عمل الباحث على جمع المعلومات من المصادر المعتمدة، وذلك بالرجوع إلى الدراسات النَّظرية السابقة والمؤتمرات والفتاوى والدراسات والبحوث والوثائق والإحصائيات المتعلقة بالجانب التطبيقي عن طريق

استخدام المناهج الآتية:

1 – **المنهج الاستقرائي التحليلي**: وذلك باستقراء الكتب والمراجع الفقهية والاقتصادية الحديثة والمؤتمرات المعاصرة، وآخر التقارير السنوية من الجهات الإشرافية للبنوك المعتمدة في الجانب التطبيقي، التي يتم جمع مادتها العلمية المختلفة، ثم استخدام المنهج التحليلي في مناقشة أو انتقاد أو استنباط النِّقاط المتعلقة بالتحليلات الفقهية والمقاصدية المالية والاقتصادية والإحصائية، أو من خلال عرض تجربة الدَّمج بين قطاع الصيرفة الإسلامية والأوقاف، وتقويم مدى إمكانية نجاعتها، والمخاطر والمعوِّقات التي تعترِض طريقها رغم حداثة نشأتها وتطبيقها.

2 – **منهج المقارنة والترجيح**: كما اعتمدت هذه الدراسة على منهج المقارنة والترجيح، من خلال القيام بعملية الموازنة والمقارنة بين الآراء الفقهية والاقتصادية المقاصدية، أو من خلال مقارنة التجارب الميدانية لتطبيق عمليات الدّمج والتكامل أو الاعتماد على المنتجات المالية بين مؤسسات الوساطة المالية الإسلامية المختلفة، أو من خلال المقارنة بين الصيغ المالية القديمة والمنتجات المالية الحديثة المبتكرة والمقترحة لضَمِّ قطاع الوقف وربطه بالبنوك الإسلامية وترجيح أفضلها.

3 – **المنهج النّقدي**: واعتمدت هذه الدراسة على هذا المنهج أثناء الحديث عن بعض التجارب المتعلِّقة بمدى إمكانية استخدام المنتجات والأدوات المالية الإسلامية في استثمار الوقف وتنميتها وإدارتها، أو أثناء الحديث عن آلية الدمج والتكامل بين قطاع الصيرفة الإسلامية وقطاع الوقف، باستخدام الوساطة المالية المبنية على القيم (المقاصد الشرعية).

وأمَّا فيما يتعلق بالصيغة الشكلية للرسالة من تخطيط وترقيم وغيرها؛ فقد استخدم الباحث المنهجية المعتمدة في معهد كلية العلوم الاجتماعية– جامعة صكاريا، وفيما يتعلق بالهوامش والمصادر والمراجع فقد اتّبع «دليل كتابة الأطروحة» المعتمد من طرف الأمانة العامة للأوقاف الكويتية.

الفصل التمهيدي

الوقف والمنتجات المصرفية الإسلامية

توطئة:

لقد كان لقطاع الأوقاف في غابر العهود الإسلامية الزاهية الحظ الوافر والنّصيب الكبير من الحركة الاقتصادية والفعاليات الاجتماعية، التي أدت إلى ازدهار الدول الإسلامية آنذاك، ولكن بعد تراجع الدور المنوط به منذ القرن الماضي، أصبح الباحثون يبحثون عن السبل الممكنة لتفعيل هذا القطاع من جديد، وتعزيز مكانته ضمن الاقتصاد كقطاع ثالث خيري، وهذه الحركة البحثية المعاصرة والمتسلسلة أظهرت حجم الأصول المالية الوقفية المعطّلة التي يستحوذ عليه القطاع الخيري الثالث، فبدأ التفكير في استغلال المؤسسة المصرفية الإسلامية في تطوير هذه الأصول الوقفية المعطّلة، والاستفادة من حوكمتها الإدارية ووسائل تسييرها العصرية ومنتجات استثماراتها الحديثة، تبعًا لذلك سيقوم الباحث بتقديم بعض المفاهيم حول الوقف ومشروعيته وتاريخه، ثم التعريف بقطاع الصيرفة الإسلامية ومنتجاته المالية وعلاقته بقطاع الوقف ومقارنته بمؤسسات الوقف المختلفة.

المبحث الأول
تعريف عام بالوقف

المطلب الأول: تعريف الوقف وذكر أركانه

الفرع الأول: تعريف الوقف في اللّغة:

استعمل معنى الوقف عند أهل اللغة بألفاظ مختلفة كالوقف والحبس والتسبيل، ومن أهم معاني هذه الألفاظ: «السكون، الحبس، والمنع»، وتستعمل مجازًا بمعنى التخصيص والحصر والتعليق أيضًا[1]، ومن مصطلحات الوقف المستعملة الآتي:

أولًا: الوقف: فيقال وقف يقف وقفًا، فهو واقف، والمفعول موقوف، وجمع كلمة «وقْف» هو أوقاف ووقوف، يقال: وقَف الشَّخصَ على الأمر أي أطلعه عليه، ووقَف حياتَه على العبادة بمعنى خَصَّصها، ووقَف الأمرَ على حضور فلانٍ أي علّق الحكم فيه ورتّبه على حضوره، ويقال وقَف الدَّارَ والأرض ونحوها على الورثة أو المساكين أي حبسها وسبّلها لمنفعتهم، وهذه المعاني هي قياس الباب، كما يأتي الوقف بمعنى المنع لأنّ الواقف يمنع

(1) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزَّبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، لبنان، د. ط، د. ت، 469؛ واستثمار الأوقاف، أحمد الصقية، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1434هـ، 26؛ ودراسات في الوقف الإسلامي، محمد الشوم، دار المقتبس، بيروت، 2015م، 19-22.

التصرف بالموقوف[1]، أمّا لفظة «أوقف» فهي من لغة تميم وهي لفظة شاذّة ولغة رديئة[2]، أما وقَّف بالتشديد فقال الزبيدي إنّها منكرة قليلًا، والأفصحُ وقَفَهُ مخفَّفة، واشتهر استعمال المصدر «وقف» مكان اسم المفعول «موقوف»[3].

ثانيًا: الحبس: جمعها، أحباس، وحبائس، وحُبُوس، وحُبُس، وهو مصدر حَبَسْتُهُ، وَحَبَسْتُهُ يأتي بمعنى وَقَفْتُهُ، والْحَبْسُ هو الْمَنْعُ، والحبس والوقف لفظان مترادفان، وأما حَبَّسْتُهُ بالتثقيل مبالغة، وَأَحْبَسْتُهُ بالألف أفصح وأولى في الاستعمال من لفظ حبس، ولفظة الحبس مأخوذة من الحديث النبوي مباشرة، وذلك في حديث وقف عمر ﷺ: «إن شئت حبست أصلها وتصدَّقت بها»[4]، واشتهر استعمال لفظ الحبس كثيرًا عند المالكية[5].

ثالثًا: سبَّل: السبيل هو الطريق وما وضح منه، وسبيل الله طريق الهدى، وترِد لفظة سبّل ويراد بها الوقف والحبس أيضًا[6]، يقال: سَبَّلْت الشيءَ إذا أَبَحْته، كأَنَّك جَعَلْتَ إليه طَرِيقًا مَطْروقًا، ويقال: سَبَّلْت الثمرة أي وقفتها وجعلتها في سبيل الخير وأنواع البر[7].

فهذه الألفاظ الثلاثة التي رأيناها أي الوقف والحبس والتسبيل تأتي بمعنى واحد، وهو المنع والإمساك عن كلِّ التصرفات، وهي قياس الباب والموافِقة للمعنى الاصطلاحي للوقف[8].

---

(1) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد الفيومي، المكتبة العلمية، د. ط، بيروت، د. ت، 2/ 669؛ ومعجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب، السعودية، د. ط، 2008م، 3/ 2483؛ وإحياء سنة الوقف، سليمان الطفيل، مجلة البيان، 145، 2000م، 20.

(2) انظر: لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، 9/ 359، 360؛ والقاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تح: محمد العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005م، 860؛ وتاج العروس، الزَّبيدي، 469-472.

(3) انظر: تاج العروس، الزَّبيدي، 15/ 523؛ ودراسات في الوقف الإسلامي، الشوم، 20؛ واستثمار الأوقاف، الصقية، 26.

(4) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تح: محمد الناصر، دار طوق النجاة، د. م، د. ط، 1422هـ «كتاب الشروط»، 19، (رقم:2737).

(5) انظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادى، 537؛ ولسان العرب، ابن منظور، 6/ 44؛ والهداية الكافية الشافية، محمد الرصاع، المكتبة العلمية، د. م، د. ط، 1350هـ، 410؛ والأوقاف النبوية وأوقاف الخلفاء الراشدين، عبد الله الحجيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 2011م، 15-16.

(6) انظر: «استثمار موارد الأحباس»، كمال الدين جعيط، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 12/ 01، 2000م، 12/ 169.

(7) انظر: لسان العرب، ابن منظور، 11/ 319-320.

(8) انظر: الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، يوسف ابن المبرد، تح: رضوان بن غربية، دار المجتمع، جدة، ط1، 1991م، 3/ 548؛ ودراسات في الوقف الإسلامي، الشوم، 21؛ والوقف الذري أو الأهلي، محمد رأفت عثمان، منتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني، 2006م، الأمانة العامة للأوقاف، 248.

الفرع الثاني: تعريف الوقف شرعًا وقانونًا:

أولًا: تعريف الوقف في الاصطلاح الشرعي: عُرِّف الوقف في الكتب الفقهية للمذاهب الأربعة المختلفة، وجاءت تعريفاتهم -أصحاب هذه المذاهب- متباينة فيما بينها، وإن كانت اتَّفقت على معنى حبس الأصل وتسبيل الثمرة كالآتي[1]:

أ- اختلف الحنفية في تعريف الوقف على رأيين، وهو في الشرع عند أبي حنيفة: «حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة بمنزلة العارية»[2]، وعرَّفه صاحبا أبي حنيفة بأنّه: «حبسها أي العين على مُلْكِ الله تعالى، وصرف منفعتها على من أحب»[3].

ب- وعرَّف ابن عرفة المالكي الوقف بأنَّه: «إعطاء منفعة شيء مدَّة وجوده لازمًا بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرًا»[4].

ج- عرّف الشافعية الوقف بأنّه: «تحبيس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته، يصرف في جهة خير تقربًا إلى الله تعالى»[5].

د- واقتبس الحنابلة تعريفهم من حديث النبي ﷺ مباشرة فقالوا: «هو تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة»[6].

من خلال النظر في التعريفات يرى الباحث اختلاف أهل العلم في بيان معنى الوقف ومفهومه، وذلك لاختلافهم في قضية انتقال ملكية العين والمال الموقوف إلى اتجاهات مختلفة، فمنهم من قرر بقاء ملكية العين الموقوفة على ملك الواقف وتحت تصرفه، وهو ما قال به أبو حنيفة، ومنهم من قرر بقاء ملكية العين الموقوفة على ملك الواقف مع منعه من التصرف فيها، وهو الملاحظ في تعريف المالكية، ومنهم من قال: إنّها تصير إلى ملك الله تعالى كما قرره الصاحبان، ومنهم من قال: إنّها تصير إلى مُلْكِ الموقوف عليه، ولكن هذا الانتقال ناقص، ووجه النقصان فيه أنّه لا تجتمع فيه الرقبة والمنفعة، وهو رواية عند

(1) انظر: دراسات في الوقف الإسلامي، الشوم، 22-29؛ وضوابط المال الموقوف، عبد المنعم زين الدين، دار النوادر، دمشق، 2012م، 26، 28.

(2) الهداية في شرح بداية المبتدي، علي المرغيناني، تح: طلال يوسف، دار التراث العربي، بيروت، د. ط، 1431ه، 3/ 15.

(3) الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد بن علي الحصكفي، تح: عبد المنعم إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م، 369.

(4) الهداية الكافية الشافية، الرصاع، 1/ 411.

(5) تحرير ألفاظ التنبيه، يحيى بن شرف النووي، تح: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط1، 1408هـ، 1/ 237.

(6) المغني، عبد الله ابن قدامة، مكتبة القاهرة، القاهرة، د. ط، 1968م، 6/ 5.

الشافعية[1].

والحدود المسطرة لهذه الدراسة لا تسمح بأن نخوض في هذه المسألة بشكل تفصيلي، ولكن المرجَّح من التعريفات عند العلماء والباحثين هو تعريف الحنابلة، الذي ركَّز على تعريف الوقف من دون التعرض أو الإشارة لملكية العين، وهو عينه الذي ورد في الأحاديث والآثار النبوية دون خوض في تفاصيل العين الموقوفة، وهو القدرُ المشترك المتفق عليه بين العلماء من حبس للعين وتسبيل للثمرة[2].

ثانيًا: تعريف الوقف في القانون التركي: عُرِّف الوقف بأنّه «مجتمعات مالية ذات كيانات قانونية معنوية، يتم إنشاؤها بواسطة غرض محدد ودائم وبحقوق معينة، ومال كاف من قبل أشخاص حقيقيين أو معنويين»[3].

وقد عبَّر المشرِّع التركي عن الوقف بكونه عبارة عن مجتمعات مالية يتم إنشاؤها بواسطة المال الوقفي الكافي لذلك؛ فهذه المؤسسات لها نظام قانوني ينظِّمها ويحميها وتتمتع بالشخصية المعنوية، وكأنّه حصر الوقف في المؤسسات الوقفية، وهذه المؤسسات مخول لها النظارة على الوقف مما يمنحها الاستقلالية في الإدارة عن الواقف لها أو عن غيره، وفي هذا توضيح لانتقال ملكية العين الموقوفة من ملك واقفها وتصرُّفه عند تأسيس الوقف، ولا فرق في إمكانية التأسيس بين أن يصدر من الشخص الطبيعي أو المعنوي، وإنّما يعمل بشرطه الذي شرطه والذي يجب أن يتميّز بخاصيتي التحديد والدوام واستحقاقه لحقوق معينة كحفظه وتنميته، والتزامه بواجبات محددة كتوزيع العائدات على أصحابها الموقوف عليهم.

الفرع الثالث: أركان الوقف وشروطه:

وهي أربعة أركان عند جمهور العلماء، إذا اختل ركن منها بطل الوقف، وهي: «الصيغة، الواقف، الموقوف عليه، والموقوف»، أمّا الحنفية فيقولون إنّه ركن واحد وهو الصيغة

(1) انظر: مغني المحتاج، الشربيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994م، 3/ 522؛ واستثمار الأوقاف، الصقية، 29-33.

(2) انظر: استثمار الأوقاف، الصقية، 33-37؛ ومسائل في فقه الوقف، العياشي فداد، دورة دور الوقف في مكافحة الفقر، 2008م، البنك الإسلامي للتنمية، (نواكشوط، منشورات البنك الإسلامي)، 5؛ ونظام الوقف في الفقه الإسلامي، يوسف القرضاوي، دار المقاصد، القاهرة، ط1، 2015م، 31.

(3) جاء التعريف بالوقف في المادة: «101» من القانون المدني التركي رقم: «4721» الصادر يوم: 08-12-2001م، العدد: (24607)، المجلد 41، البند: 5. موقع نظام القوانين التشريعية (Türk Medeni Kanunu)، (e-mevzuat)، 02 يناير 2019م: https://www.mevzuat.gov.tr/mevzuatmetin/2.5.71066.pdf؛ ولمزيدٍ من الاطِّلاع على التعريف القانوني للوقف في العالم الإسلامي. انظر: دراسات في الوقف الإسلامي، الشوم، 29-31.

فقط[1]، وهذه الأركان الأربعة وشروطها هي[2]:

أولًا: الصيغة: ويقصد بها الألفاظ الدَّالة على معنى الوقف، كلفظ الوقف والحبس والتسبيل والصدقة، فيتم الوقف بألفاظ صريحة، كما يتم بألفاظ كنائية بشرط اقترانها بما يدل على الوقف[3]، كما ينعقد بالفعل أيضًا عند الجمهور غير الشافعية، كالإذن للناس بالصلاة في الموضع الذي بناه مسجدًا[4]. ويشترط في الصيغة أن تكون مَنَجَّزَةً، فلا تتعلق بتعليق أو إضافة إلى المستقبل لأنّها تبطل العقود، وأن تكون مَنَجَّزَة فلا ينعقد بالوعد مثلًا[5]، وأن لا تتضمن شرطًا ينافي مقتضى العقد كالوقف مع البيع[6]، وأن تفيد الصيغة التأبيد عند من لا يجوز عنده تأقيت الوقف من غير المالكية[7].

ثانيًا: الواقف: وهو الطرف الذي تصدر منه صيغة الوقف، ويشترط في الواقف الأهلية الكاملة بأن يكون حرًّا عاقلًا بالغًا غير محجور عليه، كما يشترط كونه مالكًا للعين التي يريد وقفها ولو بالتصرف كالوكالة[8]، غير مريض مرض موت[9].

ثالثًا: الموقوف عليه: وهو الجهة التي يتم الوقف عليها ومن أجل انتفاعها بريع الوقف، ويصح الوقف على الواحد والجماعات والجهة العامة، ويشترط في الجهة الموقوف عليها

(1) انظر: القوانين الفقهية، محمد ابن جزي، تح: ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2013م، 608؛ ونظام الوقف في الفقه الإسلامي، القرضاوي، 54؛ وموسوعة الفقه الإسلامي والقضايا المعاصرة، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط3، 2012م، 9/ 157؛ والشخصية القانونية المعنوية في الفكر الإسلامي، محمود بوترعة، مجلة الإحياء، 11/ 40، 2009م، 253-254.

(2) انظر: أركان الوقف وشروطه: دراسة مقارنة، محمد رافع محمد، مجلة الرافدين، 11/ 40، 2009م، 138؛ ودراسات في الوقف، الشوم، 45-52.

(3) انظر: رد المحتار على الدر المختار، محمد ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، ط2، 1992م، 4/ 439؛ وتيسير زاد المستقنع في الفقه الحنبلي، صالح آل فوزان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422ه، 1/ 110.

(4) انظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين، يحيى النووي، تح: الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1991م، 5/ 322؛ والقوانين الفقهية، ابن جزي، 609؛ والمغني، ابن قدامة، 6/ 6-7؛ والوقف: مفهومه شروطه وأنواعه، فداد، مؤتمر الأوقاف الأول، 1422هـ، جامعة أم القرى، 1/ 106-107.

(5) انظر: رد المحتار، ابن عابدين، 4/ 337.

(6) انظر: رد المحتار، ابن عابدين، 4/ 342؛ والفتاوى البزازية، محمد البزازي، تح: محمد مطرجي، دار الفكر، بيروت، د. ط، 2019م، 12/ 5200.

(7) انظر: رد المحتار، ابن عابدين، 4/ 337؛ وأحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، محمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، د. ط، 1977م، 237.

(8) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علي المرداوي، دار إحياء التراث، بيروت، ط2، د. ت، 5/ 356.

(9) انظر: الأوقاف النبوية وأوقاف الخلفاء الراشدين، الحجيلي، 406؛ والوقف: مفهومه شروطه وأنواعه، فداد، 1/ 104.

أن تكون قربة من القربات؛ احترازًا من المعاصي والمنكرات[1]، وأن يكون الموقوف عليه موجودًا إذا كان الوقف لمعين أي حال إنشاء العقد؛ احترازًا من انقطاع الجهة، كما يشترط التأبيد في الوقف، بأن تكون الجهة الموقوف عليها دائمة الوجود[2].

رابعًا: الموقوف «المحل»: ويقصد به المحل الموقوف الذي يرِد عليه الوقف، يُشترط فيه أن يكون مالًا فلا توقف الحجارة، متقومًا احترازًا من المحرم، مملوكًا ولو بالتصرف وكالة، معلومًا حين الوقف غير مجهول كالجزء من المال غير المعين، ثابتًا غير متغير، فلا يوقف المتغير المستهلك الزائلة عينه كالثمار[3].

المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن نشأة الأوقاف وتطورها

إنّ المتأمل في الوقف وصيغه والنّاظر في الحضارات المختلفة التي قبل الإسلام، يمكنه رؤية بعض مظاهر الوقف التي عرفها التاريخ البشري، بحكم أنّه كانت توجد حضارات كبرى ذات باع طويل جدًّا في تسيير الدولة خاصة في الجانب المالي، كما هو حال الدولة الرومانية، أو مملكة كسرى، فَكِبَرُ الدولة وصِغَرُها لهما علاقة مباشرة بظهور الأعمال الخيرية، كنتيجة حتمية لظهور فئات فقيرة ومعدومة، أو مرفقات عامة ذات مكانة خاصة داخل المجتمع الموجودة فيه تحتاج الدعم والتمويل التطوُّعي الخيري[4]، ومن هذه الأعمال الخيرية «الوقف» وإن لم تكن بنفس التسمية، ولا بنفس التنظيم والشمولية أو حتى الأهمية، من ناحية كونها مصدرًا لجلب التمويل وتلبية كل حاجيات أطياف المجتمع، لكن

(1) انظر: الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، مطبعة وزارة الأوقاف، ط1، الكويت، 2006م، 44/ 139.

(2) والقول بالتأبيد هو رأي الجمهور وخالفهم فيه المالكية. انظر: أركان الوقف وشروطه، رافع، 150؛ والأوقاف النبوية وأوقاف الخلفاء الراشدين، الحجيلي، 408؛ والوقف: مفهومه شروطه وأنواعه، فداد، 1/ 105.

(3) انظر: نظام الوقف في الفقه، القرضاوي، 56–57، 72؛ وأحكام الوقف، الكبيسي، 1/ 351–393؛ والأوقاف النبوية وأوقاف الخلفاء الراشدين، الحجيلي، 408؛ والوقف: مفهومه شروطه، فداد، 1/ 105.

(4) ومن الأدلة على وجود أوقاف قبل الإسلام أوقافُ إبراهيم الخليل ﷺ التي بناها، ومنها الكعبة التي تحولت إلى مكان للصلاة، ومقر للأصنام. انظر: أحكام الوقف، الكبيسي، 23–27؛ وانظر أيضًا: البداية والنهاية، إسماعيل ابن كثير، تح: عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 2003م، 15/ 615–616؛ والمشروعات الوقفية والتوسع في مفهوم مقاصد الواقفين، عبد الهادي الصالح، المكتبة الوطنية، الكويت، ط1، 2011م، 49؛ ومحاضرات في الوقف، أبو زهرة، مطبعة أحمد مخيمر، مصر، د. ط، 1959م، 7–9؛ ومدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2017م، 1/ 30–33؛ والموسوعة العربية العالمية، مجموعة من الباحثين، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض، ط2، 1999م، 27/ 128؛ ودراسات في الوقف، الشوم، 57–67؛ والوقف المبتكر، نجاة المرزوقي، دائرة الشؤون الإسلامية، دبي، ط1، 2017م، 28–43.

"vakif müessesesinin gelişimi ve mahiyeti :tarihsel bir değerlendirme", Yasin akyildiz - Ali riza abay, Yalova Sosyal Bilimler Dergisi, 15, 2017, 149.

كانت تشبه الأوقاف وتشاكلها[1].

وأما نفي الإمام الشافعي لوجود الوقف وقوله بأنّه لم يحبس حسب علمه أهل الجاهلية شيئًا[2]، فيمكن حمل كلامه على منطقة شبه الجزيرة العربية، وهو ما أكده ابن حزم فقال: «إنّ العرب لم تعرف في جاهليتها الحبس الذي اختلفنا فيه»[3]، باعتبار أنّ شبه الجزيرة العربية لم تكن بذلك الحجم نفسه الذي كانت عليه دولة الرومان مثلًا، أو يمكن حمل كلامه على الأحباس التي يقصد بها التقرب ونيل الثواب، ويمكن ملاحظة الأوقاف في الجزيرة العربية من خلال نموذجين وقفيين: الأول: يتمثل في الممالك العربية القديمة كـ: «حمير، سبأ، معين»، فكانت تُؤجِّر أراضي بواسطة عقود تُعمل مع المعابد الموجودة في تلك الممالك، وتُعد مصدرًا تمويليًّا لأنشطتها حسب ما توضحه النقوش الموجودة، أمّا الثاني: فهو بيت الله الحرام الكعبة المكرمة، ويُعد أقدم وقف في المنطقة، الذي بناه النبي إبراهيم ﷺ وولده إسماعيل، وجعله مصلًّا عامًّا للعرب ومحضن ديانة التوحيد، ثم حُوِّل من قِبل المشركين فيما بعد إلى مستودع لأصنامهم ومعبد لها، وفي الحديث الذي دار بين أبرهة الحبشي وعبد المطلب وقول هذا الأخير: إنّ للبيت ربًّا يحميه، أمّا هو فرب الإبل المستولَى عليها من طرف أبرهة، دلالة على الوقف في ذلك الوقت[4]، وكان أسعد بن كرب ملك حِمْير أول من كسا الكعبة وأول من وقف عليها تلك الكسوة قبل الهجرة بحوالي قرنين من الزمن، ثم كستها أم العباس بن عبد المطلب في الجاهلية «نبيلة بنت حباب»، واهتم سكان قريش أيضًا بالسِّقاية والرفادة وإطعام الحجيج، فوقَفَ قصي بن كلاب بئر العجول في مكة، واحتفر عبد المطلب بئر زمزم وجعلها صدقة موقوفة على الحجاج[5].

أعطت الحضارة الإسلامية لقطاع الأوقاف مفهومًا خاصًّا يتجاوز الوقف على المعابد إلى الوقف على الفقراء والمحتاجين وتحقيق العدالة الاجتماعية، فأصبح نظامًا إسلاميًّا

(1) انظر: الوقف والحياة الاجتماعية في مصر، محمد أمين، دار النهضة، القاهرة، ط1، 1980م، 11؛ ومقاصد الشريعة الإسلامية في العمل الخيري، إبراهيم البيومي غانم، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط2، 2016م، 96-97.

(2) انظر: الأم، الشافعي، دار المعرفة، لبنان، د. ط، 1990م، 4/ 60؛ والوقف وآثاره في الإسلام، ابن عاشور، المقاصد، مصر، ط1، 2016م، 45.

(3) المحلى بالآثار، ابن حزم الأندلسي، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت، 8/ 152؛ ونظام الوقف في الفقه الإسلامي، القرضاوي، 15-16.

(4) انظر: الكامل في التاريخ، ابن الأثير، تح: عمر تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1997م، 1/ 404؛ والوقف والحياة الاجتماعية، أمين، 15.

(5) انظر: مدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 1/ 33-34.

أصيلًا له أطره وأصوله ومصادره، مما أسهم في انتشار الأوقاف وتحريك الاقتصاد وتفعيل دوره، تطورًا من عهد النبي ﷺ إلى غاية وصوله لنماذج معاصرة لا مثيل لها، ومن أمثلة الأوقاف الإسلامية في عهد النّبي ﷺ وصحابته ﷺ «مسجد قباء والمدينة، والأموال التي تبرع بها مخيريق اليهودي إلى النّبي ﷺ، وقف عمر ﷺ لأرض ثمغ بخيبر، وقف عثمان ﷺ لبئر رومة، ووقف طلحة ﷺ لبستانه «بيرحاء»، وتميزت الأوقاف في هذه المرحلة بالتوثيق والعمل المؤسسي بوقف عمر ﷺ لأرضه من خلال وثيقة مكتوبة وشهود ووصية بنظارة حفصة عليها[1].

وفي العهد الأموي بدأ ظهور الدواوين الوقفية كديوان الأوقاف الحكمية والأوقاف السلطانية، وتوسعت معها مجالات استغلال الأوقاف وتأسيسها ووقف المصاحف؛ وهو الشيء نفسه الذي يقال عن الأوقاف في المغرب العربي والأندلس، حيث وصل فيها عدد المساجد والمكتبات والمدارس الوقفية إلى الآلاف[2]، وتطورت الأوقاف في العهد العباسي من خلال وقفيات العناية بالحيوانات ووقف مياه عين زبيدة في مكة من قبل زوجة الخليفة هارون الرشيد، وفتحت المدرسة المستنصرية، وخصص للأرامل رباط الفقاعية، مع اهتمام متزايد بالمكتبات والمستشفيات، وشهدت خلافة المهدي محاولات لضمان حقوق الأوقاف تسجيلًا وإدارة واسترجاعًا للضائع، وفي أواخر العباسيين أصبح الناظر يسمى بصدر الوقوف[3].

وعُرِف العهد السلجوقي بزيادة انتشار الأوقاف الخدمية، وبناء الكثير من المدارس والمساجد كالمدرسة النورية الحنفية بدمشق، والجامع النوري بالموصل، ودار الحديث في دمشق، مع تطور تام للنظام الإداري الوقفي بواسطة دواوين مستقلة، وفي حالة ظهور

(1) انظر: السيرة النبوية، ابن هشام، تح: مصطفى السقا، البابي الحلبي، مصر، 1955م، 1/ 518؛ والوقف والحياة الاجتماعية، أمين، 16؛ ودراسات في الوقف، الشوم، 57–67؛ والوقف ودوره في المجتمع الإسلامي، سليم منصور، دار الرسالة، لبنان، ط1، 2004م، 17؛ والوقف المبتكر، نجاة المرزوقي، دائرة الشؤون الإسلامية، دبي، ط1، 2017م، 28–43.

(2) انظر: دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية، الجمل، 31–32؛ ومدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 1/ 50–59.

(3) انظر: أوقاف السلطان الأشرف شعبان على الحرمين، راشد القحطاني، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 1994م، 25؛ ودور نظام الوقف الإسلامي في التنمية، الجمل، 31–32؛ ومدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 1/ 61–71.

تعدٍّ على الأوقاف كان السلطان نور الدين الزنكي[1] يتولى بنفسه التحقيق فيها[2].

ووُضعت في عهد الدولة الأيوبية أوقاف لفكاك الأسرى، ووقف على طلاب المغاربة وعابري سبيلهم ومحتاجيهم في القدس، المشارك سكانه في فتح القدس (كهدية وقفية تقديرية)، وشُيِّدت المساجد والمدارس ودور الأيتام والمرافق الخدمية على الطرق، كما عرفت مشاركة العنصر النّسوي في التأسيس للأوقاف، وأوكل الإشراف عليها إلى ديوان الأحباس[3].

وتميزت الأوقاف في العهد المملوكي بالتطور والازدهار والإعفاء من الضرائب والخراج، واتساع مصارف الوقف وإيراداتِه وتنوعُهَا، حتى كادت تعادل ميزانية الدولة؛ وقسمت إدارة الأوقاف في عهد الظاهر بيبرس إلى ديوان الأحباس يترأسه «داوادار» السلطان، ومن الأوقاف آنذاك المدرسة الظاهرية بدمشق، وديوان الأوقاف الخيرية والأهلية[4]، لتصل بعدها الأوقاف لمرحلة التميُّز والازدهار في عهد الخلافة العثمانية، وعرفت نقلة نوعية في نمط الأوقاف واستثماراتها ومصارفها، ويعتبر السلطان «أورخان غازي العثماني»[5] من المهتمين بإحصاء وتأسيس الأوقاف النّفعية الخدمية، ومثلت البيمارستانات (المستشفيات) مراكز وقفية يوفر فيها العلاج والدواء والرواتب، وأنشأ العثمانيون سنة 1587م وقف الحرمين وسبل الخيرات

(1) نُورِ الدِّينِ الزَنْكِيِّ (511–569هـ): هو نور الدين محمود بن عماد الدين زنكي التركي السلجوقي، نشأ الزَنْكِيِّ في كفالة والده، وتعلم القرآن والفروسية والرمي، وكان رجلًا شهمًا، وأكرمه الله بتاريخ مجيد منه فتح دمشق سنة 549ه. انظر: البداية والنهاية، ابن كثير، 16/ 480.

(2) انظر: التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية، ابن الأثير، تح: عبد القادر طليمات، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د. ط، د. ت، 170–172؛ والبداية والنهاية، ابن كثير، 16/ 480؛ والوقف المبتكر، المرزوقي، 34–35؛ ومدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 1/ 72–75.

(3) انظر: رحلة ابن جبير، محمد بن جبير، دار صادر، لبنان، د. ط، د. ت، 248؛ والوقف وأثره في تشييد بنية الحضارة الإسلامية، إبراهيم المزيني، منتدى المكتبات الوقفية في المملكة، 1420ه، مكتبة الملك عبد العزيز، 8؛ ومدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 1/ 76.

(4) انظر: الوقف وأثره في تشييد بنية الحضارة، المزيني، 9؛ والوقف المبتكر، المرزوقي، 37؛ ومدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 1/ 83.

(5) أورخان غازي بك «Orhan Bey»: أُورخان خان بن عُثمان بن أرطُغرُل القايوي التُركماني، وهو السلطان الثاني من سلاطين آل عثمان والابن الثاني للسلطان عثمان، وُلد في مدينة سووت (Söğüt) التركية سنة (687هـ)، ودام حكمه 35 سنة، وتوفي سنة (761هـ)، وهو المؤسس الحقيقي للخلافة العثمانية بفضل ربط المناطق العثمانية بعضها ببعض. انظر: سمط النجوم العوالي، عبد الملك المكي، تح: عبد الموجود – معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، 4/ 72؛ ونزهة الأنظار، محمود مقديش، تح: الزواري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998م، 2/ 84–85؛ وتاريخ الدولة العثمانية، السيد محمود، مكتبة الآداب، مصر، ط1، 2007م، 87.

التي تعددت أغراض وقفها، وقرّب ناظر الوقف لمجلس الوزراء، وأنشئ الوقف الهيمايوني عام 1826م[1]، ووضع نظام نامة[2] كقانون إصلاحي، ووقفت النّقود كقروض أو مضاربة، وصرفت غلاتها لليتامى والأرامل والغارمين وكبار السن، والتجهيز للزواج وإطعام الطيور والمسافرين والطلبة، وشق القنوات وحفر الآبار وتعبيد الجسور والطرق، وبناء المدارس وتأمين الألعاب للأطفال[3].

المطلب الثالث: مشروعية الوقف وحكمة تشريعه

الفرع الأول: مشروعية الوقف وأدلته:

ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بمشروعية الوقف ولزومه وكونه من وجوه البر وفعل الخير، وأنّه سنة قائمة عمل بها النَّبي ﷺ والمسلمون من بعده، واعتبروه من أعظم القرب المندوب إليها التي يتقرب بها العبد إلى ربه[4]، وقال فريق آخر بمنعه، وهو مسلك شريح وقال أحمد بأنّه مذهب أهل الكوفة[5]، ولكن رُجِّح رأي الجمهور لقوة أدلتهم وصحتها ودقة استنباطهم وتعليلهم[6]، فاستدلوا على حكم الوقف بمجموعة من النّصوص العامة

(1) انظر: الأوقاف في تركيا، سهيل صابان، مجلة الفيصل السعودية، 332، 2004م، 63؛ وسمط النجوم، المكي، 4/ 73؛ والوقف ومسيرة الحياة: الخلافة العثمانية، عيسى القدومي، الفرقان الكويتية، 657، 2011م، 40.

(2) قانون نامة: وضع من طرف السلطان سليمان القانوني لمحاربة الفساد المالي المنتشر في الدولة، وبالتحديد قطاع الضرائب والوقف. قوانين نامة في الدولة، عارف خليل – أورهان جانبولات، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، 39/ 01، 2012م، 304.

(3) انظر: الوقف المبتكر، المرزوقي، 40؛ والأوقاف في تركيا، صابان، 63–67؛ ومدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 1/ 93–103.

(4) ذهب جمهور الفقهاء، من الحنفية في المذهب والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والزيدية والإمامية إلى مشروعية الْوَقْف، وهو قول لبعض الإباضية. انظر: المبسوط، محمد السرخسي، دار المعرفة، بيروت، د. ط، 1993م، 12/ 27–28؛ والمختصر الفقهي، محمد ابن عرفة، تح: حافظ خير، مؤسسة خلف، قطر، ط1، 2014م، 8/ 429؛ والمهذب في فقه الإمام الشافعي، الشيرازي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، د. ت، 3/ 322؛ وكشاف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت، 4/ 240–241؛ والمحلَّى بالآثار، ابن حزم، 8/ 149؛ والبحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، أحمد بن يحيى بن المرتضي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط1، 1947م، 4/ 146–147؛ وشرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، المحقق الحلي نجم الدين جعفر بن الحسن، تح: صادق الشيرازي، دار القارئ، لبنان، ط112، 2004م، 2/ 455–456؛ وبيان الشرع، القاضي محمد بن إبراهيم الكندي، وزارة التراث القومي، سلطنة عمان، ط1، 1993م، ج59–60/ 237–239.

(5) وذلك في قول شريح: «لا حبس عن فرائض الله»، ويعني بها المواريث التي فرضها الله لأهلها. انظر: نظام الوقف، القرضاوي، 51؛ والمغني، ابن قدامة، 6/ 3.

(6) انظر: الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف، 44/ 110–111؛ ومسائل في فقه الوقف، فدّاد، 6.

من القرآن الكريم وأحاديث مفصَّلة من السنة النبوية وآثار الصحابة والإجماع والنّظر على النحو الآتي[1]:

أولًا: من القرآن الكريم: ولقد دلت آيات عديدة في القرآن الكريم على فعل الخيرات وحثَّت عليه، والأوقاف عبارة عن بر وفعل للخيرات والسعي لنيل الأجر والثواب، ومن هذه الآيات الدّالة على ذلك الآتي:

أ- قال الله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[2]، جاء في صحيح البخاري عن أنس بن مالك ﷺ أنّه قالُ: «كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَخْلٍ، أَحَبُّ مَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ، مُسْتَقْبِلَةَ المَسْجِدِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، قَامَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءُ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعْهَا حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، فَقَالَ: «بَخْ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ أَوْ رَابِحٌ -شَكَّ ابْنُ مَسْلَمَةَ- وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ»، قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ، وَفِي بَنِي عَمِّهِ»[3].

ب- قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾[4]، قال أبو السعود: «﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ﴾، أي: ما أسلفُوا من الأعمالِ الصالحة وغيرها، ﴿وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ﴾ التي أبقوها من الحسناتِ كعلمٍ علَّمُوه أو كتابٍ ألَّفُوه أو حبيسٍ وقفُوه أو بناءٍ بنوه من المساجدِ والرِّباطاتِ والقناطرِ وغيرِ من وجوهِ البرِّ»[5].

ج- ومن الآيات الأخرى التي تحث على الإنفاق التطوعي والدالة على الخير قوله تعالى: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[6]، وقوله عز وجل: ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾[7]، وقوله أيضًا: ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[8]، واستُدِل

(1) انظر: دراسات في الوقف، الشوم، 33-36.
(2) سورة آل عمران، جزء من الآية: 92.
(3) «كتاب الوصايا»، الإمام البخاري، 10، (رقم: 2752).
(4) سورة يس، الآية: 12.
(5) تفسير أبي السعود: إرشاد العقل السليم، محمد أبو السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، د. ت، 7/ 161.
(6) سورة الحج، جزء من الآية: 77.
(7) سورة آل عمران، الآية: 115.
(8) سورة البقرة، جزء من الآية: 280.

بعموم هذه الآيات من وجْهِ أنَّها قُربة يبتغى بها وجه الله[1].

ثانيًا: من السنة النبوية:

أ- ما روي عن أبي هريرة أنّ النبي ﷺ قال: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»[2]، قال النّووي: «وفيه دليل لصحة أصل الوقف وعظيم ثوابه»[4]، وقال البغوي: «هذا الحديث يدل على جواز الوقف على وجوه الخير واستحبابه، وهو المراد من الصدقة الجارية»[5].

ب- وعن ابن عمر ﷺ: أنّ عمر بن الخطاب أصاب أرضًا بخيبر، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال: «يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنْفَسُ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا»، قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ، أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُبْتَاعُ، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ، قَالَ: فَتَصَدَّقَ عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ»[6]، قال الملا قاري: «جارية، يجري نفعها فيدوم أجرها كالوقف في وجوه الخير»[7]، وهو حديث صحيح، وبه يحتج كل مَن أجاز الأحباس، وذلك من أقوى الأدلة التي استمسك بها الجمهور واعتبروه الأولى بالأخذ في الاستدلال على الوقف[8].

ج- جاء في نصب الراية للزيلعي: «لما قدم المهاجرون المدينة استنكروا الماء، وكانت لرجل من بني غِفَار عين يقال لها: رومة، وكان يبيع منها القربة بمُد، فقال له رسول ﷺ: «بِعْنِيهَا بِعَيْنٍ فِي الْجَنَّةِ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي وَلَا لِعِيَالِي غَيْرُهَا، لَا أَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، فَاشْتَرَاهَا بِخَمْسَةٍ وَثَلَاثِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَجْعَلُ لِي مِثْلَ الَّذِي جَعَلْتَهُ لَهُ، عَيْنًا فِي الْجَنَّةِ إِنْ اشْتَرَيْتُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: اشْتَرَيْتُهَا

(1) انظر: الوقف: مفهومه شروطه، فداد، 1/ 99-107؛ والوقف: فقه وأنواعه، المحمدي، مؤتمر الأوقاف الأول، 1422ه، جامعة أم القرى، 150.

(2) «الوصية»، مسلم النيسابوري، تح: محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، د. ط، د. ت، 12.

(4) المنهاج شرح صحيح مسلم، يحيى النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ، 11/ 85.

(5) شرح السنة، الحسين البغوي، تح: شعيب الأرناؤوط- شاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2، 1983م، 1/ 300.

(6) الوصية، مسلم، 12.

(7) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي الملا قاري، دار الفكر، بيروت، ط1، 2002م، 1/ 285.

(8) انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد البر، تح: مصطفى العلوي - محمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، د. ط، 1387هـ، 1/ 213؛ ومحاضرات في الوقف، أبو زهرة، 50.

وَجَعَلْتُهَا لِلْمُسْلِمِينَ»[1]؛ والحديث جاء بروايات متعددة، ففي مسند الإمام أحمد عن عثمان ﷺ قال: قال النّبي ﷺ: «من يشتريها من خالص ماله فيكون دلوه فيها كدُلِيِّ المسلمين، وله خير منها في الجنة»[2]، وفي الحديث دليل على وقف السقايات[3].

ثالثًا: الإجماع: قال جابر ﷺ: «فلم أعلم أحدًا كان له مال من المهاجرين والأنصار إلّا حبس مالًا من ماله صدقة مؤبدة لا تُشترى ولا تُوهب ولا تُورث»[4]، قال القرطبي: «فإنَّ المسألة إجماع من الصحابة، وذلك أنّ أبا بكر وعمر وعثمان وعليًّا وعائشة وفاطمة وعمرو بن العاص وابن الزبير وجابرًا كلهم وقفوا الأوقاف، وأوقافهم بمكة والمدينة معروفة مشهورة»[5]، قال شيخي زادة الحنفي: «واجتمعت الأمَّة على جواز الوقف»[6].

الفرع الثاني: حكمة مشروعية الوقف:

ينطوي الوقف على مجموعة من الأهداف والمقاصد والمصالح العامة والخاصة التي يسعى المشرِّع إلى تحقيقها تيسيرًا على المكلَّفين برفع المشقة عنهم، وتنقسم تلك الحكم والأهداف إلى نوعين كالآتي[7]:

أولًا: الحكم والأهداف العامة للوقف:

أ- التقرب إلى الله عز وجل من خلال الوقف: ونيل مرضاته وتزكية النفس، وتحصيل الأجر والثواب.

ب- شكر المنعم والاعتراف بنعمته وفضله: والشكر يكون من جنس النعمة، فالمال بالإنفاق والعلم بالتعليم.

---

(1) نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي، الزيلعي، تح: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1997م، 3/ 477.

(2) المسند، أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط، 2001م، 1/ 402، (رقم: 555).

(3) انظر: مرقاة المفاتيح، الملا قاري، 9/ 3922.

(4) أثر جابر ﷺ، أخرجه الخصاف. أحكام الأوقاف، الخصاف، تص: محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م، 8.

(5) الجامع لأحكام القرآن، محمد القرطبي، تح: أحمد البردوني- إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م، 6/ 339.

(6) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زادة، دار إحياء التراث العربي، مصر، د. ط، 1964م، 1/ 730.

(7) انظر: الوقف: مجالاته وأبعاده، أحمد الريسوني، دار الكلمة، القاهرة، ط1، 2014م، 20-23؛ وأثر الوقف في التنمية الاقتصادية، عبد اللطيف العبد اللطيف، مؤتمر الأوقاف الأول بالسعودية، 1422هـ، جامعة أم القرى، 100-101.

ج- توجيه همم أصحاب الأموال إلى الدار الآخرة: قال تعالى: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ﴾[1].

د- حفظ أصول الأموال الوقفية من الضياع والاندثار من خلال التنمية والاستثمار.

ثانيًا: الحكم والأهداف الخاصة للوقف: ومن الحكم والأهداف الخاصة للوقف الإسلامي الآتي:

أ- التفكير والتدبير للمستقبل بتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الإسلامية: لتحقيق الأغراض المباحة والمصالح المعينة غير الموجودة في غيره، بما يؤمن الاحتياجات الأساسية لأصحاب الحاجات والعاهات والفئات المعوزَّة، ويُيسر عسرهم ويُفرِّج كروبهم، بما لا يفنى من الأموال والمنافع الدائمة على المدى الطويل كما صرح به الدهلوي[2].

ب- تحويل الوقف من الجمود والسكون إلى الإنتاج والاستثمار: فاستثمار الأصول الوقفية المتاحة يسهم في إنتاج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل؛ مما يجعل منه عملية تجمع بين الادخار والاستثمار، فمثلًا وقف النقود لا يحقق عائدًا بذاته مع بقائه جامدًا ساكنًا، وإنما لا بد من تحريكه واستثماره ليدر الغلة والعائد اللذين يمكن صرفهما للموقوف عليهم، مما يحرك عجلة الاقتصاد ويسهم في توفير فرص العمل، وتطوير الصناعات الخادمة للوقف والمجتمع معًا[3].

ج- تعويد المجتمع على القيام بشؤونه وتحمل مسؤولياته، والقضاء على التواكل: فرغبة الواقف هي مساعدة مجتمعه وتنميته، أو صيانة عائلته وذريته من العوز والفقر والحاجة وتجنيبهم أن يكونوا عالَة على المجتمع الإسلامي[4].

(1) سورة القصص، جزء من الآية: 77.

(2) انظر: حجة الله البالغة، أحمد الدهلوي، تح: السيد سابق، دار الجيل، بيروت، ط1، 2005م، 2/ 180؛ وأثر الوقف في التنمية المستدامة، عبد الرحمن بن عبد العزيز الجريوي، مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، 2012م، جامعة قالمة، 191-192.

(3) انظر: «تنمية واستثمار الأوقاف الإسلامية»، ناجي عجم، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 13/ 01، 2001م، 662.

(4) انظر: المصدر السابق نفسه.

المطلب الرابع: أنواع الوقف وخصائصه

الفرع الأول: تقسيمات الوقف وأنواعه:

تخضع في الغالب تقسيمات الموضوع المبحوث بحسب الاعتبارات التي ينظر بها الباحثون إلى الموضوع في حد ذاته، والهدف من ذلك هو إعطاء صورة شاملة وكاملة عن الوقف وأنواعه. وانطلاقًا من هذا الهدف ارتأيت أن أقسم الوقف على شكل تقسيمات فقهية حديثة عرَفها الأقدمون ومارسوها بجميع أنواعها مع اختلاف مذاهبهم كالآتي[1]:

أولًا: تقسيم الوقف من حيث نوع الغرض:

أ- الوقف العام «أو الخيري»: وهو الوقف الذي يتم توجيهه ابتداءً لجهة بر أو خير بلا تحديد، لتعم جميع المسلمين سواء أكانوا أشخاصًا معينين كالفقراء والمحتاجين أم جهات بر عامة كالمساجد والمستشفيات، حتى ولو استمر ذلك الوقف مدة محدودة معينة إلى جهة خير عامة ثم تغيرت إلى جهة معينة وأشخاص معينين[2].

ب- الوقف الخاص «الأهلي أو الذري»: وهو منافع الوقف التي يَخُصُّ بها الواقف ابتداء نفسه أو غيره من الأشخاص المعينين ذاتًا أو صفة كأناس من أقاربه، أو أولاده وعائلته وذريتهم ومن بعدهم، حتى لو حلَّت لغيرهم عند انقراض الموقوف عليهم فيبقى خاصًّا[3].

ج- الوقف المشترك «الأهلي ثم الخيري»: وهو الذي خُصصت منافعه إلى الذرية وجهة البر والخير معًا وفي وقت واحد، فيجعل لذريته جزءًا من الوقف من الشيء الموقوف ونصيبًا آخر لجهة من جهات الوقف[4].

ثانيًا: تقسيم الوقف من حيث طبيعة الشيء الموقوف «محلُّه» على الشكل الآتي:

أ- وقف غير المنقولات: ويقصد بذلك وقف العقارات كالأراضي والبساتين والحوانيت

---

(1) انظر: الوقف الإسلامي: تطوره إدارته وتنميته، منذر قحف، دار الفكر، دمشق، ط2، 2006م، 159-160؛ والأوقاف فقهًا واقتصادًا، رفيق يونس المصري، دار المكتبي، دمشق، ط1، 1999م، 28؛ ودراسات في الوقف الإسلامي، الشوم، 37-44؛ واستثمار الأوقاف، الصقية، 47-54؛ والموسوعة العربية العالمية، مجموعة من العلماء، 27/ 126.

(2) انظر: أحكام الوقف: دراسة قانونية فقهية، منذر القضاة، دار الثقافة، عمان، ط1، 2011م، 54-58؛ والوقف: مفهومه شروطه وأنواعه، فداد، 1/ 113؛ والوقف: فقه وأنواعه، المحمدي، 1/ 155-156؛ وتطوير صيغ تمويل واستثمار الأوقاف، فارس مسدور، المؤتمر الثالث للأوقاف بالسعودية، 1430ه، الجامعة الإسلامية بالمدينة، 535-536؛ والوقف الإسلامي: تطوره إدارته وتنميته، منذر قحف، 158.

(3) انظر: المصادر نفسها.

(4) انظر: الوقف: مفهومه شروطه وأنواعه، فداد، 1/ 113-114؛ والمغني، ابن قدامة، 6/ 6-7؛ وتطوير صيغ تمويل واستثمار الأوقاف، مسدور، 535.

والدور ويصح وقف غير المنقولات باتفاق، ويشهد عليه فعلُ الصحابة ﷺ والخاصيَّة الموجودة في الموقوف من العقارات هي التأبيد[1].

ب- وقف المنقولات: وهذا القسم من الموقوفات حدث فيه اختلاف بين العلماء حول حكمه الشرعي، فاتفق الجمهور -غير الحنفية- على جواز وقف المنقول مطلقًا من دون استثناء، وهو القول الذي تؤيده السنّة والنّظر، أما الحنفية فقالوا بعدم جواز الوقف في المنقولات ولم يستثنوا من ذلك إلّا بعض الحالات؛ كحالة ما إذا كان المنقول متَّصلًا بالعقار اتصال قرار وثبات كالبناء، أو حالة ما إذا كان المنقول مخصَّصًا لخدمة العقار كالمحاريث، أو حالة كونه نقودًا[2].

ج- وقف المشاع: وهو ما كان ملكًا مشاعًا بين عدة أشخاص وكان غير قابل للقسمة فيُسمى مشاعًا[3].

ثالثًا: تقسيم الوقف من حيث التوقيت:

ونظر بعض الباحثين إلى المدة التي يحدد بها الوقف كالآتي[4]:

أ- الوقف المؤبد: وهو الوقف الذي يرد بصيغة تقطع تصرف الواقف في رقبة الموقوف الذي يدوم الانتفاع به، وتثبت صرف منفعته في جهة خير، فيؤبد الوقف ولا يمكن تأقيته بمدة معينة، بأن تحبس العين فلا يتصرف فيها بالهبة والبيع والرهن ولا تنتقل بالميراث أيضًا[5]، وهو مذهب جمهور الحنفية وبعض المالكية ومشهور مذهب الشافعية والحنابلة[6].

ب- الوقف المؤقت: وهو تقييد الوقف بزمن أو مدة محددة من قبل الواقف، فإذا انقضت اعتبر الوقف منتهيًا وعاد الوقف إلى صاحبه، وجواز تأقيت الوقف هو المعتمد عند

---

(1) انظر: الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي، منصور، 35؛ وقف النقود في الفقه، محمد الفرفور، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 13/ 02، 2001م، 63.

(2) انظر: المصادر نفسها.

(3) انظر: الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي، منصور، 36.

(4) انظر: الوقف الإسلامي: تطوره إدارته وتنميته، منذر قحف، 158-159.

(5) انظر: فتح الباري، ابن حجر، إخ: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، د. ط، 1379هـ، 5/ 403؛ ومحاضرات في الوقف، أبو زهرة، 47.

Muhamad Firdaus-Muhammad Amanullah, "The Nature of Temporary Waqf, its Ruling and Public Interest -حقيقة الوقف المؤقت حكمه ومصالحه-", Malysian Global Journal Al-Thaqafah, 7/2, 2017, 178.

(6) انظر: الوقف المؤقت، ماجدة هزاع، المؤتر الثاني للوقف بمكة المكرمة: الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، 1427هـ، جامعة أم القرى، 12؛ Muhamad -Amanullah, "The Nature of Temporary Waqf", 178.

المالكية ورواية عن أبي يوسف[1].

رابعًا: تقسيم الوقف من حيث نوع استعمال المال الموقوف:

أ- الوقف المباشر «الاستغلالي»: وهو ما تستعمل فيه الأصول الوقفية في تحقيق غرضها، كالمسجد للصلاة والمقبرة للدفن[2].

ب- الوقف الاستثماري: وهو ذلك الوقف الذي تستعمل فيه الأصول الوقفية في إنتاج الإيراد، من أجل إنفاقه على غرض الوقف[3].

الفرع الثاني: خصائص الوقف الشرعية والقانونية:

من خلال النظر في تعريفات الوقف السابقة يظهر أنّ الوقف قد امتاز بخصائص نالها بانتمائه إلى شريعة الله سبحانه وتعالى التي اختارها لعباده، وهذه الخصائص كالآتي[4]:

أ- صفة الصدقة الجارية ونيل الثواب والأجر: والصدقة الجارية تدِرُّ على صاحبها الحسنات ما دام الوقف قائمًا منتفعًا به.

ب- الاختيارية: فالواقف حرٌّ مخير لا مُجبر في وقف ملكه وحبسه.

ج- الخيرية: أي ليس تجاريًّا، وعائداته تعود على وجوه الخير والبر مما يضفي عليه الاستقلالية عن الواقف وعائلته والدولة.

د- الشمولية في الواقف والعموم في المنفعة: فغير خاص بفئة معينة من الناس كالأثرياء مثلًا، بل يمكن الوقف ولو بالقليل سعيًا لنيل الأجر، فلا نصاب له ولا مقدار، أمّا منفعة الوقف فتعمُّ حتى الكافر بل حتى الحيوانات من بهائم وطيور.

هـ- مصارفه ليست مقيدة بمكان معين: فيمكن للواقف أن يقف ماله في أي بلد مسلم وأينما كانت ووجدت مصارفه.

و- سَعَةُ الوعاء الوقفي ومرونته: فلا مصارف له محددة بالنصوص كالزكاة، فيتسع الوقف ليشمل جميع أبواب البر والخير، ويمسه الاجتهاد والابتكار، بالإضافة إلى مرونته،

---

(1) انظر: الوقف المؤقت، ماجدة، 12. Firdaus, Amanullah, "The Nature of Temporary Waqf", 179.

(2) انظر: الوقف الإسلامي: تطوره إدارته وتنميته، منذر قحف، 159.

(3) انظر: المصدر السابق نفسه.

(4) انظر: نظام الوقف، القرضاوي، 33-35؛ وتسيير الأملاك الوقفية في الجزائر وطرق تنميتها، تقار عبد الكريم، جامعة بومرداس، د.ع، د. ت، 52.

فتُوقف الأملاك حسب الضرورة والحاجة الملحَّة لتلبية حاجيات أفراد المجتمع.

المطلب الخامس: الشخصية الاعتبارية للوقف فقهًا وقانونًا

الفرع الأول: معنى الشخصية الاعتبارية في الفقه والقانون:

يفرِّق العلماء بين الأشخاص بالنظر إلى الحقوق التي يمكن أن يتمتعوا بها إلى قسمين اثنين[1]:

أولًا: الشخصية الطبيعية: ويُقصد بها أفراد الناس، فكل فرد منهم ذو أهلية وذمة مالية، له حقوق وعليه واجبات، وتبدأ هذه الشخصية من يوم ميلاد الجنين وتستمر معه إلى يوم وفاته، وهذه الشخصية واضحة لا إشكال فيها.

ثانيًا: الشخصية المعنوية: التي تقوم عليها الأنظمة والمؤسسات في العصر الحديث، والمقصود بها تلك الشخصية المستقلة عن ذمم أصحابها وشركائها في الحقوق والالتزامات، لذلك سنُسلِّط الضوء أكثر على المعنى الفقهي والقانوني لها.

أ- الشخصية الاعتبارية في القانون الوضعي: عرَّفها مصطفى الزرقا بأنّها: «شخص يتكون من اجتماع عناصر أشخاص أو أموال يقدر له التشريع كيانًا قانونيًّا منتزعًا منها مستقلًا عنها»[2]؛ والملاحظ على أغلب باحثي علم القانون أنّهم جعلوا فكرة الشخصية القانونية هي المستند والأساس في اكتساب الحقوق وتحمُّل الالتزامات، وتتوقف على الشروط والقيود التي يضعها المشرِّع في الدولة، لذلك اعتبروها مجرد حيلة قانونية فقط[3].

ب- الشخصية الاعتبارية في الفقه الإسلامي: الشخصية المعنوية كفكرة شاملة ونظام قائم مشتهر تطبيقه في الفقه وإن لم يتم التنظير للمصطلح ولا التأصيل له، وحتى وإن لم يتم التعبير بمصطلح الشخصية المعنوية، إلّا أنّ لها أساسها وأحكامها ونظُمها المرجعية

(1) انظر: «الذمة المالية للوقف»، بدر الزمانان، منتدى قضايا الوقف الفقهية السابع: قضايا مستجدة وتأصيل شرعي، 2015م، مشيخة الإسلام بسراييفو، 101؛ والشخصية الحكمية للوقف في الفقه الإسلامي، عبد الرحمن اللويحق، منتدى الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته، 1423هـ، وزارة الشؤون الإسلامية بالرياض، 15؛ ومدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 1/ 342؛ ودور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية، الجمل، 54؛ و«الشخصية القانونية»، بوترعة، 253-254؛ والشخصية الاعتبارية للوقف وأثرها في حمايته، عبد القادر الخيرو، الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 02، 2012م، 94.

(2) المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي، مصطفى الزرقا، دار القلم، دمشق، ط1، 1999م، 283.

(3) انظر: «الشخصية القانونية المعنوية»، بوترعة، 255-257؛ والشركات في الشريعة الإسلامية، عبد العزيز الخياط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1994م، 1/ 208-209.

الخاصة بها كـ: «الوصية، وحقوق الجنين، وبيت المال، والوقف»، وهي المطابقة لنفس معنى صيغة الشخصية الاعتبارية في القانون الوضعي[1]، هذه الشخصية المعنوية عرَّفها علي القرة داغي بقوله: «هي جهة مقدرة لها أهلية مستقلة، تمنحها السلطة المختصة لمجموعة من أشخاص أو أموال تتوافر فيها الشروط المطلوبة»[2].

والملاحظ على علماء الفقه الإسلامي أنّهم جعلوا مصطلح الذمة[3] هو الأساس والمستند لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وأحكام الذمة ظاهرة عند الفرد (الشخص الطبيعي)، وهي مستفادة من الإنسانية التي بها يستعد لقبول قوة العقل الذي فهم التكاليف، فأثبتوا الشخصية الاعتبارية للمؤسسات والهيئات والشركات كذمة الإنسان تمامًا بناء على[4]:

1 – اعتبار الذمة المالية لما لا يَعْقِل من الأشياء: كالوقف وبيت المال والشركات التي لها ذمة مستقلة لا تتم المعاملات إلا بها[5]، باعتبار الالتزامات المترتبة عليها والحقوق المكتسبة لها، فبيت مال المسلمين يجمع مالًا ثم لا بد له من صرفه[6].

2 – قياس الشخصية المعنوية على المضاربة: في ثبوت حق الشفعة لأحد الشريكين المالك للجزء المشفوع فيه حكمًا[7].

3 – قياس الشخصية المعنوية على الأحكام المتعلقة بالإنسان مع غيره بعد الوفاة أو قبل الولادة كالوصية والجنين.

4 – القياس على الزكاة في المال المشترك: فإخراج الزكاة لم يكن ليظهر حكمه في ذمة

(1) انظر: الشخصية الحكمية للوقف، اللويحق، 15؛ و«الشخصية القانونية المعنوية»، بوترعة، 257؛ والشخصية الاعتبارية بين الفقه والقانون، محمد الدسوقي، كلية الشريعة، قطر، د.ط، د. ت، 343؛ والعقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية، عيسى عبده، الاعتصام، مصر، ط1، 1977م، 25.

(2) «الذمة المالية للوقف»، القرة داغي، منتدى قضايا الوقف الفقهية السابع: قضايا مستجدة وتأصيل شرعي، 2015م، 51.

(3) الذّمة: في اللغة تطلق على الحق أيضًا، أمَّا في الشرع فعرّفها القرافي بأنّها: «معنى مقدّر فِي الْمُكَلَّف يقبل الإلزام وَالالتزام». انظر: لسان العرب، ابن منظور، 12/ 221؛ وأنوار البروق في أنواء الفروق، أحمد بن إدريس القرافي، دار عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت، 3/ 33.

(4) انظر: «الشخصية القانونية المعنوية»، بوترعة، 257–261؛ و«الذمة المالية للوقف»، القرة داغي، 40؛ و43–56؛ والشخصية الحكمية للوقف، اللويحق، 17؛ والشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، الخياط، 213.

(5) انظر: رد المحتار، ابن عابدين، 4/ 439؛ والأحكام السلطانية، علي الماوردي، دار الحديث، القاهرة، د. ط، د. ت، 315.

(6) انظر: الأحكام السلطانية، الماوردي، 315؛ و«الشخصية القانونية المعنوية»، بوترعة، 262.

(7) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر الكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1986م، 6/ 101.

كل شريك قبل الخلط[1].

الفرع الثاني: الشخصية الاعتبارية الوقفية للوقف وتكييفها الفقهي:

يتنوع الوقف بين الأوقاف الفردية والأوقاف على شكل مؤسسات متكاملة كذلك، مما يطرح التساؤل حول الحكم الفقهي لمدى إمكانية أن تُتَولى النظارة على الملكية والأموال والأصول الوقفية من خلال تلك المؤسسات الوقفية الحديثة، ومن حيث الأصل فإنّ الوقف يعتبر إحدى الهيئات التي تحمل الذمة المالية المستقلة كما قرر الباحث ذلك، من جهة كونه عبارة عن حبس العين لملك الله تعالى وخروجها عن ذمَّة صاحبها وتسبيل منفعتها في وجوه البر والخير، وبالتالي تستقل الذمَّة المالية للوقف عن واقفه، مما ينتج عنه زوال وانقطاع تصرُّف الواقف في ملكية العين الموقوفة التي تصدَّق بها بمجرد إعلان وقفه لها، وخروجها من ملكيته بانتقالها إلى ملك الله تعالى، وهو قول الصاحبَين من الحنفية[2] والظاهر عند الشافعية[3]، وبانتقال الملكية الوقفية إلى ملك الله عز وجل فإنّه لا تحل ولا تجوز التصرفات القانونية كالبيع مثلًا للواقف فيما وقفه، ولا ينال من وقفه ذلك إلّا الثواب والأجر في الآخرة، وليس في تكليف مسيِّر للوقف (الفرد أو المؤسسة) أو ما يسمى بـ: «الناظر»، ما يخِل بموقع الواقف من الوقف سوى تنظيم الوقف إداريًّا والعمل على المحافظة على الملكية الوقفية وتنميتها.

أمّا استدانة الناظر للوقف فلا تقع على ذمته وإنّما على ذمة الوقف، ثم يسترد ما استدانه من ريع وغلة الوقف ذاته[4]، وهو بعينه المستخلص من كلام ابن نجيم نقلًا عن القنية عند تغيير الناظر على الوقف: «أجّر القيِّم ثم عزل ونصب قيِّم آخر، فقيل: أخذ الأجر للمعزول، والأصح أنّه للمنصوب، لأنّ المعزول أجَّرها للوقف لا لنفسه...»[5]، وبجواز الاستدانة جاءت فتاوى وتوصيات منتدى قضايا الْوَقْف الفقهية الأول، وذلك ما دام أنّه يحقق مصلحة معتبرة للوقف، وذلك بالنظر للقول بشخصيته الاعتبارية، ويمثل الوقف في كل ذلك ناظر

(1) انظر: تعقيب على ورقة القرة داغي «الذمة المالية للوقف»، محمد نعيم ياسين، منتدى قضايا الوقف الفقهية السابع: قضايا مستجدة وتأصيل شرعي، 2015م، 213.

(2) انظر: فتح القدير، محمد ابن الهمام، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت، 6/ 203-204.

(3) انظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية الكبرى، بيروت، د. ط، 1983م، 6/ 272.

(4) انظر: رد المحتار، ابن عابدين، 4/ 439.

(5) البحر الرائق شرح كنز الدقائق مع تكملة حسين الطوري وحاشية منحة الخالق، ابن نجيم، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، د. ت، 5/ 259.

الْوَقْف، أو الشخص الذي يحدده صكُّ الْوَقْف، أو القضاء، أو إدارة الْوَقْف حسب النظام الأساسي للوقف[1]؛ فهذا يدل على أنّ الوقف من حيث هو يقبل الإجارة فعلى هذا تكون ذمته منفصلة عن ذمة المتولي له، ويستنتج منه أيضًا أنّ الواقف تثبت له أهلية وجوب، وإن كان لا يتولى الإجارة بنفسه بل يتولاّها ناظر الوقف[2].

بالنسبة لظهور الوقف على شكل مؤسسات مالية حوكمية متكاملة مستقلة عن أشخاصها الواقفين والناظرين بذمّة مالية تترتب عليها الحقوق والالتزامات[3]، فهو عبارة عن عملية توسيع لتلك الذمّة المالية حتى تكون مؤسسة وقفية ذات شخصية معنوية مستقلة[4]؛ حتى تدار بشكل أكثر تنظيمًا، ومسألة الولاية على الوقف والنظارة عليه إنّما شرعت لتحقيق مصالح الأوقاف من حفظٍ وتنمية، لذلك يعد إنشاء المؤسسة الوقفية ذات الشخصية المعنوية أنفع للوقف لأنّه محقق لمقصود الوقف والموقوف عليه من الدوام والنفع، والقابلية للتأطير، وتقاسم المسؤوليات الإدارية وتحديد الأنشطة، والتعرض للمحاسبة والتقويم من خارجها، ويُخفِّض من تكلفة التشغيل ويجعلها قوة استثمارية ضخمة[5]، وتناولت ندوة البركة الثامنة عشرة للاقتصاد الإسلامي بدمشق يوم 5-10-2000م موضوع قيام المؤسسات المالية بدور الناظر في الوقف، ومن بين توصياتها المهمة: «الاستعانة بالمؤسَّسَات المالية المتخصِّصة لاستثمار الأوقاف»[6].

ومن خلال ما سبق نقول: إنّ التكييف الفقهي للشخصية الاعتبارية للوقف جعل منه مؤسسة مستقلة بذاتها، وتدرجت هذه الشخصية المعنوية في سُلَّم التطور حتى وصلت إلى الصورة الملاحظة عليها اليوم[7]، من كونها مؤسسات كبرى تضم منشآت ضخمة وفروعًا

(1) انظر: «قرارات وفتاوى موضوع ديون الوقف»، منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، 2003م، الأمانة العامة للأوقاف الكويتية، 411.

(2) انظر: «الذمة المالية للوقف»، القرة داغي، 61.

(3) انظر: «الشخصية القانونية المعنوية»، بوترعة، 262-266؛ و«الشخصية الاعتبارية للوقف»، الخيرو، 100.

(4) انظر: الشخصية الحكمية للوقف في الفقه الإسلامي، اللويحق، 51.

(5) انظر: دور المؤسسات المالية الإسلامية، القرة داغي، 77.

(6) دلة البركة، قرارات وندوات البركة للاقتصاد (1981م-2001م)، جم: عز الدين خوجة وآخرون، دلة البركة، جدة، ط6، 2001م، 310.

(7) انظر: دور المؤسسات المالية الإسلامية في تنمية وتطوير الوقف الإسلامي، القرة داغي، مؤتمر الدوحة الدولي الرابع للمال الإسلامي: المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي، 2018م، بيت المشورة للاستشارات المالية، 76-77؛ و «الشخصية الاعتبارية للوقف وأثرها في حمايته»، الخيرو، 94؛ و«تأصيل الضوابط الشرعية والقانونية لعمل الشخصية الاعتبارية التي تعمل لحساب حملة الوثائق»، دائرة الإفتاء العام الأردنية، 18 يناير (كانون الثاني) 2019م: https://aliftaa.jo/ResearchPrint.aspx?ResearchId=78

عديدة كمؤسسة الراجحي الخيرية، ومنظمة «IHH» الوقفية التركية للإغاثة، ومن العناصر الأساسية التي تثبت وتؤكِّد وجود الشخصية الاعتبارية ضمن المؤسسات الوقفية المعاصرة الآتي[1]:

أولًا: انتقال ملكية الأعيان الموقوفة لغير الواقف ودمجها في شخصية الوقف: ولا صلاحية للواقف عليها إلّا بما يقرره القانون.

ثانيًا: الذِّمة المالية المستقلة: فبعد القيام بوقف العقارات والأصول الوقفية تصبح هي وعائداتها في نظام مالي خاص يُحدد كيفية المحافظة عليها وصيانتها واستغلالها، وهذا هو بذاته الذي أكدت عليه قرارات منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول[2].

ثالثًا: وجود شخص طبيعي على رأس المؤسسة الوقفية «الناظر»: ونقصد به «المدير ومجلس إدارة المؤسسة»، وتخضع تصرفاته لنظام الوقف مع انفصال ذمته عن ذمَّة مؤسسة الوقف، مع الخضوع للرَّقابة على تصرفاته في حق مؤسسة الوقف.

رابعًا: تمثيل ناظر الوقف للوقف ومؤسسته في المنازعات والمخاصمات: مما يدل على الشخصية المستقلة للمؤسسة الوقفية.

الفرع الثالث: أثر الشخصية الاعتبارية على الأوقاف:

نتيجة لتكييف الشخصية المعنوية على المؤسسات الوقفية أصبحت الأوقاف أكثر عصرنة وتطورًا، وأثرت على الأوقاف بشكل أكثر إيجابية وجعلتها تتميز بعدة مميزات منها[3]:

أولًا: حفظ الأصول المالية الوقفية من الاعتداء والضياع: فالشخصية الاعتبارية توفر للوقف ذمة مالية مستقلة عن كل من ذمتي الواقف والموقوف عليهم، وأهلية مدنية في

(1) انظر: عقود التبرع الواردة على الملكية العقارية: الوقف، خير الدين موسى فنطازي، دار زهران، الأردن، ط1، 2012م، 1/ 108-109؛ و«قرارات وفتاوى موضوع ديون الوقف»، منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، 411.

(2) انظر: «قرارات وفتاوى موضوع ديون الوقف»، منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، 411.

(3) انظر: دور المؤسسات المالية الإسلامية، القرة داغي، 76-77؛ و«الشخصية الاعتبارية للوقف»، الخيرو، 94؛ والوقف: مجالاته وأبعاده، أحمد الريسوني، 63؛ ودور الوقف في تحريك عجلة التنمية: استعراض بعض التجارب الوقفية الناجحة، غانم هاجر- حدباوي أسماء، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لـ: «دور التمويل الإسلامي غير الربحي: الزكاة والوقف في تحقيق التنمية المستدامة»، 2013م، جامعة سعد دحلب بالجزائر، 4؛ والوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية: التجربة الجزائرية، فاطمة بن يمينة- إبراهيم محمد، المؤتمر الخامس حول الوقف الإسلامي: التحديات واستشراف المستقبل، 2017م، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالخرطوم، 8؛ ودور الوقف في التنمية، مجمع الفقه الإسلامي في الهند، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2007م، 77-78؛ والأوقاف فقهًا واقتصادًا، رفيق المصري، 107؛ والوقف الإسلامي: تطوره إدارته وتنميته، منذر قحف، 67.

الحدود التي يرسمها سند الإنشاء، أو التي يقرُّها القانون، ولها حق التقاضي، ورفع الدعاوي على المعتدين أو من أجل استرداد الحقوق الضائعة، كما للآخرين الحق في رفع الدعاوى عليها، كل هذا يسهم في الاحتفاظ بالموقوف سليمًا ليؤدي دوره، ويحقق الغرض من وقفه[1].

ثانيًا: الولاية العامة للقضاء على الوقف: والولاية تثبت على الوقف للواقف ما دام حيًّا، أو لمن يعيِّنُه الواقف نيابة عنه في تسيير الوقف، وإدارته سواء كانوا أشخاصًا طبيعيين أم معنويين، وبعد وفاة الواقف أو الناظر المعيَّن أو تفكك مجلس النَّظارة المؤسسي تنتقل الولاية على الوقف إلى القاضي لما له من الولاية العامة، فيولي على الوقف من يباشر شؤونه ويحفظ حقوقه[2]، جاء في تبيين الحقائق: «الواقف لو شرط الولاية لنفسه وكان هو غير مأمون على الوقف، فللقاضي أن ينزعها منه ولو شرط الواقف أن ليس للقاضي ولا للسلطان نزعه، لأنه شرط مخالف لحكم الشرع فيبطل، ونظير هذا الوصي إذا كان غير مأمون ينزع منه على ما بيناه والله أعلم»[3].

ثالثًا: ضمان ديمومة المؤسسات الوقفية: وبضمان ديمومة عمل الأوقاف تُجنَّبُ المؤسسة الوقفية الزوال بزوال الأشخاص أو تغيرهم مما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع.

رابعًا: قابلية أكبر لتأطير الأوقاف والرَّقابة عليها وحمايتها: ويتم ذلك من جهة الإدارة والتنظيم المنافي للفوضى الهدّامة، بمعنى أن يوضع عملها في إطار منظَّم يتضمن تشريعًا فقهيًّا وقانونيًّا خاصًّا، وحصرًا للموارد المتاحة وكيفية تعبئتها، والسير وفق الأهداف المبتغاة واستعمال الوسائل الملائمة لتحقيقها، وتُصبغ هذه الإدارة بآلية فعّالة للرقابة مما يجعلها أكثر قابلية للمحاسبة والتقويم من خارجها، بالإضافة إلى الرقابة الداخلية التي تمثل الجهاز المناعي الأول للمؤسسة[4].

خامسًا: توسُّع المؤسسات الوقفية وتفرعها: فالشخصية المعنوية تعطي للأوقاف مجالًا أكبر للعمل وتطوير المؤسسة، من ناحية أنّها لا تكون مقيدة بقرار من شخص معين يمنعها من التوسع والانتشار، بل على العكس من ذلك فإنّ الشخصية الاعتبارية للوقف تُعطي لها استقلالها الذاتي ماليًّا وإداريًّا، وهو ما يسمح لها بالتوسع بشكل أكبر وتنمية نفسها ليصبح

(1) انظر: «قرارات وفتاوى موضوع ديون الوقف»، منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، 411-414؛ و«تنمية واستثمار الأوقاف الإسلامية»، ناجي عجم، 658.

(2) انظر: مدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 1/ 243.

(3) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان الزيلعي الحنفي، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط2، 1313هـ، 3/ 329.

(4) انظر: دور المؤسسات المالية الإسلامية، القرة داغي، 76-77.

لها فروع ونشاط أكبر قد يوازي أو يصل في بعض الأحيان لحجم ميزانية بعض الدول الصغيرة، مما يؤهِّلها للتكفل بفئة أكبر من المجتمع بمختلف فئاته، ففي تركيا مثلًا جمعية نشر العلم «Ilim Yayma Cemiyeti» هي جمعية خيرية دينية وقفية أُسِّست في تاريخ 11 نوفمبر 1951م، وافتتحت أول المدارس الشرعية والسكنات الطلابية الوقفية التابعة لها في تاريخ 17 نوفمبر 1951م، أمّا اليوم فقد بلغ تَعْدَاد المدارس المفتوحة أكثر من 61 مدرسة شرعية و175 فرعًا إداريًّا لها داخل تركيا، و177 سكنًا طلابيًّا وتكفَّلت بأكثر من 178 ألف طالب داخل هذه السكنات، وساهمت في تطويرها بإعطائهم منحًا من عائدات الأوقاف وريعها[1]، وعملت أزيد من 78 ألف فعالية سنوية، وفتحت جامعة فخمة هي جامعة صباح الدين زعيم بإسطنبول «İstanbul Sabahattin Zaim Üniversitesi» ووفرت فيها فرصًا مميزة للتعلم والدراسة.

سادسًا: توفير مورد مالي اقتصادي دائم ومستقر من الأوقاف وعائداتها: فالشخصية المعنوية للوقف تجعل منه مؤسسة قائمة بذاتها، مما يعطيها مكانة داخل المنظومة الاقتصادية كقطاع خيري ثالث، وذلك يُعدّ نقطة مهمة جدًّا في الحفاظ على استقرار اقتصاديات البلدان الإسلامية على أمَد سنين طويلة، مما يسهم في سد العجز المسجل في المنظومة الاقتصادية، ووصول الريع إلى فئة أكبر من الفئات المحرومة كالفقراء والعاطلين التي لم يستطع الاقتصاد أن يُدْمِجها في سوق العمل أو يوفر لها احتياجاتها، وهؤلاء يمثلون عبئًا كبيرًا على اقتصاد الدولة وديمومة صيرورته وهو ما يتصدى له قطاع الأوقاف.

سابعًا: الدفع بعجلة الاقتصاد وسد الثغرات الموجودة فيه: فكلَّمَا خف العبء عن المؤسسة الاقتصادية أصبحت المنظومة بأكملها تعمل في أريحية أكبر، ويعطي لها المجال للانطلاق بوتيرة أسرع في النمو والازدهار، فالتكفل مثلًا من طرف جمعية نشر العلم الوقفية التركية «Ilim Yayma Cemiyeti» بـ(178) ألف طالب من خلال إعطاء منح لهم يعد بذاته رقمًا خياليًا للميزانية التي وفرها هذا الوقف من أجل التكفل بحاجياتهم وضرورياتهم المعيشية، ويمثل في اللّحظة نفسها استفادة مستقبلية من الموارد البشرية في شتى مجالات الحياة، وبالأخص في مجالات التعليم والأبحاث، فمعظم المراكز العلمية والكليات والجامعات لها أوقافها الخاصة للاستمرارية مع كل هذا الدعم الهائل من حكوماتها[2].

(1) انظر: «الشخصية الاعتبارية للوقف وأثرها في حمايته»، الخيرو، 101؛ و«ilim yayma cemiyetinin tarihçesi» ، موقع جمعية نشر العلم (ilim yayma cemiyeti)، 19 يناير 2019م: https://iyc.org.tr/tarihce

(2) انظر: دور المؤسسات المالية الإسلامية، القرة داغي، 76-77؛ وجمعية نشر العلم، «ilim yayma cemiyetinin tarihçesi».

المبحث الثاني
تعريف عام بالمصارف الإسلامية والمنتجات المالية الإسلامية

المطلب الأول: التعريف بالمصارف الإسلامية وتاريخها ومكانتها العالمية

الفرع الأول: تعريف المصارف الإسلامية والمصطلحات ذات الصلة:

أولًا: نبذة تاريخية لمصطلح المصارف:

وهناك من يسمِّي هذه المؤسسات المالية والتجارية بالاسم الأعجمي نفسه لها وهو «بنك / Bank»، وظهرت هذه الكلمة اشتقاقًا من المائدة أو المنضدة التي كان يقف عليها الصيارفة اللامبارديون في العهود الوسطى لتحويل العملات، وكانت تسمى تلك المنضدة «Banco»، ومع تطور أعمال الصيارفة تم افتتاح أول مؤسسة مصرفية في البندقية بإيطاليا تحت اسم: «Banco della Pizza Dirialto»، وذلك سنة 1458م، وبقيت هذه المصارف في تطور مستمر إلى أن وصلت تقريبًا في إنجلترا بين سنوات 1642م- 1645م إلى معنى المصرف في شكله الحالي اليوم، حيث أصبحت أماكن للقيام بالعمليات المالية المختلفة[1]، وبالنظر إلى كون كلمة المصرِف في اللغة العربية مصطلحًا عرفيًّا وأنّها حاليًا ترجمة لكلمة «Bank» بالإنجليزية، فالأفضل والأحسن هو إطلاق كلمة «المصرف» على هذه المؤسسات المالية، وبذلك تنال المؤسسة شرف كونها مؤسسة مالية إسلامية لها خصوصيتها لغة واستعمالًا وشمولًا لجميع العمليات التي تتم فيها[2].

---

(1) انظر: المصارف الإسلامية ضرورة عصرية، غسان قلعاوي، دار المكتبي، دمشق، ط2، 2009م، 22؛ والمعاملات المالية المعاصرة في الفقه، محمد شبير، دار النفائس، الأردن، ط6، 2007م، 252؛ واختلاط الحلال بالحرام في تعاملات المصارف الإسلامية، غسان الشيخ، دار القلم، دمشق، ط1، 2014م، 87؛ والتبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى، فهد الحمود، كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2011م، 15-30؛ وشذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، دار الكيان، الرياض، ط1، د.ت، 133؛ والربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة، عمر المترك، دار العاصمة، الرياض، 1414ه، 309-316؛ ومعجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، دمشق، 1979م، 3/ 342-343؛ والشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، محمود إرشيد، دار النفائس، الأردن، ط2، 2007م، 13؛ ومعجم اللغة، مختار، 2/ 1292.

(2) انظر: خدمات المصارف المعاصرة وأحكامها، هشام آل برغش، دار اليسر، القاهرة، ط1، 2009م، 75؛ والمعاملات المالية المعاصرة، شبير، 256.

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي للمصرف الإسلامي:

ومن أهم هذه التعريفات الآتي[1]:

أ- وهبة الزحيلي: «هي المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالنقود على أساس الالتزام بأحكام الشريعة...ومبادئها، وتعمل على استثمار الأموال بطرق شرعية، وتهدف إلى تحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة»[2].

ب- عبد الرحمن يسري: «مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية الغراء ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليًّا وخارجيًّا»[3].

ويعُدُّ الباحث التعريف الأخير من أقرب التعاريف لمعنى الوقف والبنوك الوقفية[4] أيضًا، التي تعمل هي أيضًا على أن تتخذ من مقاصد الشريعة إطارًا لعملها وتطوير أنشطتها المصرفية الربحية والخيرية، وهو الذي نص عليه البنك المركزي الماليزي، وأوصى به أيضًا يونس صوالحي في بحثه حول الدمج بين المصارف والوقف[5].

كما أثيرت قضية أخرى حول تسمية هذه البنوك بالمصارف الإسلامية أو بالمصارف التشاركية، فنظرًا إلى استنادها إلى أحكام الشريعة الإسلامية أطلق عليها الأكثر اسم المصارف الإسلامية، وذهب بعض الخبراء إلى تسميتها بالمصارف التشاركية، وهو ما فعلته تركيا ثم المغرب حديثًا، نظرًا لأنّها تقوم على أساس الشراكة بين رأس المال والعمل، ومن أجل إبعاد التهم الموجهة إلى الشريعة الإسلامية أيضًا بسبب هذه البنوك وهي بريئة منها أصلًا، كقول بعض المشكِّكين: إنّ المصارف الإسلامية لا تختلف عن البنوك التقليدية في قضية الفوائد المحصلة من عملية استغلال الأموال المودعة لديها في المجالات الصناعية

(1) للاطلاع أكثر على مجموعة منوعة من التعاريف للمصارف الإسلامية انظر: البنوك الإسلامية وأساليب التمويل فيها وتجاربها، رحاب بودراجي- مريم ميطالي، جامعة المدية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة ليسانس، الجزائر، 2007م، 5-7.

(2) المعاملات المالية المعاصرة، وهبة الزحيلي، دار الفكر، سوريا، ط3، 2006م، 516.

(3) المصارف الإسلامية، الزحيلي، دار المكتبي، الشارقة، ط2، 2016م، 10.

(4) البنك الوقفي: «هو فكرة لمؤسسة مصرفية محبسة رأس المال ومسبلة الأرباح وهو إضافة جديدة في صيغ الأوقاف المعاصرة وفي منظومة البنوك التجارية الإسلامية، ويعد بديلًا بنكيًّا يؤدي دوره الاقتصادي والاجتماعي بكفاءة عبر أساليب تمويلية شرعية». البنك الوقفي: دراسة فقهية تأصيلية، محمد أبا الخيل، مجلة وقف، العدد: 2، 2020م، 313.

(5) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية: التجربة الماليزية»، يونس صوالحي، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية (ISRA)، 08/ 02، 2017م، 115؛ والمصارف الإسلامية، الزحيلي، 10.

والتجارية المختلفة، وذلك يُعدُّ مغالطة في حد ذاتها وردَّ عليها الكثير من العلماء[1].

ومن وجهة نظر الباحث لا مشكلة في تسمية هذه البنوك بالمصارف الإسلامية، لأنّه على ثقة تامة بأنّها بعيدة عن الربا، وأنّ معاملاتها وخدماتها مؤصلة على ما تقتضيه نصوص الأدلة الشرعية المعتبرة بإذن الله، وقد أحيل النظر فيها إلى المجامع الفقهية وأفاضل العلماء المتخصصين ولله الحمد، وأقروا بشرعيتها، يقول أحمد الحجي الكردي: «وقد فرَّجت هذه المؤسسات عن النّاس الكربة بعدما سدت في وجوههم طرق استثمار أموالهم، بل طرق حفظ أموالهم أيضًا، على وجه يرضي الله تعالى ورسوله... فكانت الترياق لذلك الداء والحل الأمثل لتلك المشكلات المستعصية»[2]، والمخالفات التي تقع فيها هذه المصارف الإسلامية دائمًا ما يتم التنبيه عليها ثم إصلاحها وإيجاد الحلول لها من أجل عدم تكررها، يقول أحمد الحجي: «إلّا أنّنا ينبغي أن نعترف... بأنّ هذه المؤسسات المالية الإسلامية على اختلاف تسمياتها ومواطنها في عالمنا الإسلامي لم تكتمل بعد، ولم تأخذ صورتها الإسلامية الكاملة التي نأملها فيها ونتمنّاها لها، ولا زال فيها بعض الثغرات والهنات... وليس هذا عيبًا فيها ولا غريبًا»[3].

الفرع الثاني: مكانة المصارف الإسلامية ضمن المنظومة المالية العالمية:

بعد اكتمال فكرة المصرف الإسلامي بشكل كبير بدأت تظهر المصارف الإسلامية تباعًا في السبعينيات من القرن الماضي، فظهر بنك ناصر الاجتماعي بمصر سنة 1971م، وفي سنة 1975م ظهر كل من بنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية بالسعودية، وشهدت سنة 1977م ظهور ثلاثة مصارف دفعة واحدة، وهي: «بنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك فيصل الإسلامي السوداني، وبيت التمويل الكويتي»، وفي سنة 1978م ظهر البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، والمصرف الباكستاني للاستثمار، ومؤسسة فيصل للتمويل بتركيا، أمّا في عصرنا الحاضر فبلغ عدد المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل كامل أو تقليدية لها نوافذ إسلامية بنهاية عام 2014م حوالي «1113 مؤسسة» على مستوى 70 دولة، تقدم خدماتها لـ (100) مليون عميل في العالم، وحافظ قطاع الخدمات المالية الإسلامية العالمي على نموه التصاعدي في سنة 2021م، لتبلغ أصوله المالية بنهاية الفصل الثاني من سنة 2021م «3.06 تريليونات دولار»، فحققت صناديق الاستثمار نسبة 6 %، وبلغت نسبة

(1) «لا وجه للمقارنة بين أرباح البنوك الإسلامية وفوائد البنوك الربوية»، انظر: موقع إسلام ويب (islamweb)، 20 شباط (فبراير) 2019م: https: / /www.islamweb.net /ar /fatwa /8114؛ والربا والمعاملات المصرفية، المترك، 355-358.

(2) بحوث وفتاوى فقهية معاصرة، أحمد الحجي الكردي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2005م، 2/ 126-127.

(3) المصدر السابق نفسه، 2/ 128.

نمو الصكوك الإسلامية 12 %، وسجل قطاع التأمين التكافلي نموًّا بنسبة 5 % بعد مدة طويلة من الركود قاربت الخمس سنوات، أمّا قطاع الصيرفة الإسلامية فقد عرف نموًّا بنسبة 11.3 % على أساس سنوي مقارنة بـ(4.3 %) سنة 2020م، واستحوذ قطاع الصيرفة الإسلامية على النصيب الأكبر والحظ الأوفر من أصول صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية لسنة 2021م بنسبة قدرت بـ(68.7 %)، وسجل القطاع المصرفي الإسلامي نموًّا سنويًّا بنسبة 6.5 % في الأصول و8.1 % في التمويل و7.3 % في الودائع نهاية سنة 2021م؛ واستحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على 58 % من الحصة السوقية العالمية، تليها منطقة الشرق الأوسط ودول جنوب آسيا بنسبة 23 %، وجنوب شرق آسيا بنسبة 13 %؛ وهذا كله في وسط الظروف العالمية غير المستقرة ابتداء من جائحة كورونا، التي عرفت فيها المنظومة المالية العالمية التعافي البطيء والانتعاش التدريجي، وانتهاء بالصراع الأوكراني الروسي الذي أثر بشكل كبير على صيرورة الاقتصاد العالمي بأكمله، ولكن اتجاه قطاع الخدمات المالية الإسلامية لعمليات التحول الرقمي المتسارع، وتحسين الأداء المالي لمؤسسات الوساطة المالية الإسلامية في سنتَيْ2021م و2022م، سيسهمان في الاستحواذ الكبير والفعال على الأصول المالية العالمية، ويخلقان التأثير المباشر الإيجابي على النظرة العالمية لقطاع الصناعة المالية الإسلامية برمته[1].

المطلب الثاني: المصارف الإسلامية: مبادئها، أهدافها

الفرع الأول: مبادئ المصارف الإسلامية وخصائصها:

أولًا: الارتباط بالعقيدة الإسلامية والخضوع للرقابة الشرعية:

فالإيمان بالله عزّ وجل يُوَلِّد لدى القائمين على المصارف الإسلامية السعي الدائم

(1) انظر: ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي الرابعة عشرة، البنك الأهلي السعودي، دار الميمان، السعودية، ط1، 2022م، 13-14؛ و«تحليل مؤشرات نمو صناعة المصرفية الإسلامية (2012م-2018م)»، أحمد سليمان، الاقتصاد الإسلامي العالمية، 89، 2019م، 22؛ والمعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامي، محمود عبد العال، دار القلم، الإمارات العربية، ط1، 2013م، 23-24؛ والمؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، صالح العلي، دار النوادر، دمشق، ط1، 2008م، 99-105؛ وتطور ونشأة الصناعة المالية الإسلامية، عز الدين خوجة، مؤتمر الخدمات المالية وإدارة المخاطر، 2010م، جامعة فرحات عباس بسطيف، 3-6؛ وإدارة البنوك الإسلامية، شهاب العزعزي، دار النفائس، الأردن، ط1، 2012م، 12-13؛ والخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها، علاء الدين زعتري، دار الكلم الطيب، دمشق، ط1، 2002م، 44-47؛ والبنك اللاربوي في الإسلام، محمد باقر الصدر، دار التعارف، بيروت، ط8، 1983م، و- ز.

"Islamic Financial Services Industry Stability Report 2022", Islamic Financial Services Board (IFSB), Islamic Financial Services Board, Pdf, 2022, 12-20.

لتكون جميع تصرفاتها موافقة لمبادئ الشريعة والمقاصد الإسلامية غير معارضة لها، ومحاولة تكييف تلك المعاملات والمنتجات المالية المستوردة من الصناعة المالية العالمية بما يراعي القواعد الأخلاقية والشرعية للمعاملات المالية الإسلامية[1].

ثانيًا: تحريم التعامل بالفائدة الربوية:

إنَّ عدم التعامل بالربا هو العمود الفقري لعمل البنوك الإسلامية، والفارق الجوهري بينها وبين البنوك الربوية، قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[2]، وكبديل لتلك المعاملات الربوية تأخذ المصارف الإسلامية بمبدأ المشاركة وفقًا للمبدأ المقرَّرِ في الشريعة أنّ الغُنْمَ بالغُرْمِ، منعًا لضمان الإنسان لنفسه مَغْنَمًا وإلقاء الغُرم على عاتِق غيره استغلالًا لحاجته وفقره وعوزه[3].

ثالثًا: اجتناب العقود المحظورة شرعًا:

من خلال الاعتماد على أدوات استثمار مشروعة، والحرص على خلو المعاملات المصرفية من الغرر والتدليس، وبيع ما لم يقبض وما لا يملك، وبيع العينة، وبيعتين في بيعة، وغيرها من البيوع والأخلاق غير المحمودة المنهي عنها في الشريعة مما يخل بالعقد ويفسده، ويلحق الضرر بالمحتاج والمضطر والساعي للكسب الحلال، الذين هم في أمسِّ الحاجة إلى المساعدة والعطف عليهم في مثل هذه المواقف التي تكتنفها الرحمة والتيسير والتسامح[4].

رابعًا: المشاركة في الربح والخسارة:

ويتحقق ذلك بجعل مناط الربح هو تشغيل رأس المال والعمل، فالعمل يكون من جهة المصرف والمال من جهة العملاء بتوظيف المنتجات المالية المشروعة المبنية على البيع والمشاركة أو غيرها من الأسُس[5].

خامسًا: الأخذ بالمبادئ السامية للشريعة كالرحمة والتيسير والأخلاق الحسنة:

وهذا يعني أنّ هذه المصارف الإسلامية ليست تجارية ربحية بحتة، بل هي بجانب

(1) انظر: المعاملات المالية المعاصرة، وهبة، 123.

(2) سورة البقرة، جزء من الآية: 275.

(3) انظر: البنوك الإسلامية، محمود الأنصاري وآخرون، كتاب الأهرام الاقتصادي، مصر، د. ط، 1988م، 33-34.

(4) انظر: المعاملات المالية المعاصرة، وهبة، 123.

(5) انظر: الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، إرشيد، 16.

تحقيقها للأرباح تحرص أيضًا على تقديم النصح ومد يد المساعدة للمحتاجين[1].

الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية:

بالنّظر إلى مبادئ المصارف الإسلامية وخصائصها يمكن ملاحظة تنوع أهداف المصارف الإسلامية وتعددها بين الاجتماعية والدينية والمالية والاقتصادية، وأبرزها[2]:

1 – توفير مصارف تكون تشريعاتها ونصوصها مستمدة أو مكيَّفة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2 – النهوض باقتصاديات الدول الإسلامية وبعث الحركة التنموية والتجارية فيها.

3 – جمع المدَّخرات المالية عن طريق الودائع وتنميتها بالاستثمار حتى يتحقق مبدأ الرواج والتداول في الأموال.

4 – توفير التمويل للمستثمرين والحرفيين بعيدًا عن الربا واستغلال حاجات الناس وظروفهم تحقيقًا للربح العادل.

5 – المساهمة في الأنشطة الخيرية لخلق التلاحم والتكافل بين أفراد المجتمع.

6 – محاربة عمليات التغريب التي تتعرض لها البلدان الإسلامية، بابتكار منتجات إسلامية مكيَّفة مع الشرع.

المطلب الثالث: منتجات ومصادر التمويل في المصارف الإسلامية ودورها في قطاع الأوقاف

الفرع الأول: مصادر المال والتمويل في المصارف الإسلامية:

بشكلٍ عام تشترك البنوك التقليدية مع المصارف الإسلامية في مصادر وموارد الأموال التي تشغِّلُها وتوظِّفُها في عملياتها المختلفة التي تقوم بها مع بعض الفوارق البسيطة، وتتنوع

(1) انظر: المصارف الإسلامية: النظرية، التطبيق، البلتاجي، مكتبة الشروق، مصر، ط1، 2012م، 20؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 80–87.

(2) انظر: الخدمات المصرفية، زعتري، 36–39؛ والمعالجة المحاسبية، عبد العال، 39–50؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 105؛ والمؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية، العلي، 106؛ والبنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، مصطفى طايل، دار أسامة، الأردن، ط1، 2012م، 47.

هذه المصادر بين مصادر داخلية وخارجية، وهذا تقسيم وارد عند أكثر الباحثين والعلماء[1].

أولًا: الموارد والمصادر الخارجية للمصارف الإسلامية:

ويقصد بها تلك الأموال المدفوعة من قِبل المتعاملين غير المساهمين في إنشاء المصرف بهدف حفظ الأموال أو استثمارها أو التبرِّع بها[2]، وأهم هذه الموارد أربعة أنواع، وهي:

أ- الحسابات الجارية «الودائع الجارية»: ولها عدَّة تسميات، منها: «الودائع الجارية أو تحت الطلب»، وهي عبارة عن المبالغ المالية المودعة في المصرف على أن يتعهد الأخير بضمان ردِّها أو بردِّ مبلغ مساوٍ لها عند الطلب من دون أي فوائد عليها، وهي تستعمل لغرض الحفظ ولاستعمالها كأداة لتسوية الالتزامات باستعمال الشيكات وأمر النقل المصرفي[3].

ب- حسابات التوفير والادِّخار: أو «الودائع الادِّخارية»، أو «ودائع التَّوفير»، وهي تلك الحسابات التي يقوم أصحابها بفتحها من أجل حفظ أموالهم بغرض تجميعها في شكل مدَّخرات تحت ضمان المصرِف، ولهم حقُّ السَّحب في أي وقت، وهي نوعان: «حسابات توفيرية مع تفويض بالاستثمار، وحسابات غير مفوَّض فيها»[4].

ج- حسابات الاستثمار: وتسمَّى أيضًا «الودائع لأجل»، وهي تتنوع إلى قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وهى تلك الحسابات التي يُعطي أصحابُها الحقَّ للمصرِف في استثمارها على أساس عقد من العقود الشرعية المعروفة بقصد الربح والنَّماء لأموالهم، من دون تقييدهم له باستثمارها بنفسه أو في مشروع معيَّن، ولا يمكن السَّحب إلَّا بعد مضيِّ المدّة

(1) انظر: البنوك الإسلامية، الأنصاري وآخرون، 43؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 113-115؛ ودور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، علي شحادة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ط2، 2001م، 200؛ والمصارف الإسلامية، البلتاجي، 33-34؛ والخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي، يوسف الشبيلي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط1، 2015م، 1/ 49؛ وتقويم أداء صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية، أنس ساتي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة، الخرطوم، 2015م، 44؛ والنُّقود والمصارف، كمال شرف - هاشم أبو عراج، جامعة دمشق، سوريا، ط1، 1994م، 181؛ وإدارة البنوك الإسلامية، العزعزي، 20.

(2) انظر: الخدمات الاستثمارية في المصارف، الشبيلي، 1/ 51.

(3) انظر: التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، شوقي بورقبة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2013م، 94؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 198؛ والبنوك الإسلامية، الأنصاري وآخرون، 44؛ ومجلة كلية الدراسات العليا، عمر بشينة - محمد زائد، 01، 2018م، 121؛ والخدمات الاستثمارية في المصارف، الشبيلي، 1/ 52-53؛ وتقويم أداء صيغ الاستثمار، أنس ساتي، 46.

(4) انظر: تقويم أداء صيغ الاستثمار، أنس ساتي، 47؛ والتمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، بورقبة، 95؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 200-201؛ والمصارف الإسلامية، البلتاجي، 35-36.

المتفق عليها ويأخذ أصحابها أرباحًا من جرَّاء الاستثمار[1].

د- موارد النَّفقات التطوعية والإجبارية (الزكاة والوقف): فهناك عدّة أنواع من الصدقات التي دخلت ضمن الموارد الخارجية لمعظم البنوك الإسلامية، والتي منها: «الصدقات التطوعية كالوقف مثلًا أو الصدقات المفروضة في الشرع كالزكاة»، فأصبحت هي الأخرى أحد أهم هذه المصادر المالية الخارجية للبنوك الإسلامية، فَتُستغلُّ هذه الصدقات من أجل تمويل أنشطتها الاستثمارية الملائمة لهذا النّوع من النفقات التطوعية، فمثلًا في الجزائر في تاريخ (20/ 12/ 2004م) عمل بنك البركة اتفاقًا مع مؤسسة صندوق الزكاة التابع لوزارة الشؤون الدينية من أجل فتح حسابات بنكية على مستوى فروعه المختلفة من أجل جمع أموال الزكاة والصَّدقات ثم استثمارها، وجَعل صندوق الزكاة بنكَ البركة المشرف التِّقنِي على العملية للاستفادة من خبرته الواسعة في هذا المجال وتحقيق عائدٍ أكبرَ لمصلحة المصارِف الثمانية للزكاة[2].

أمّا بالنسبة للنفقات التطوعية والمتمثلة في الوقف فنجد تجربة هيئة الأوقاف التركية من خلال البنك الوقفي«Vakıf Bankası» الذي لديه مساهمات في رأس مال البنك، وتجربة هيئة الأوقاف المصرية أيضًا المنشَأَةِ سنة 1971م التي لديها مساهمات استثمارية على شكل ودائع في بعض البنوك كبنك فيصل الإسلامي المصري وبنك التعمير والإسكان من خلال الأموال الوقفية المجمَّعةِ بواسطتها، وتُدرُّ هذه الأموال الاستثمارية الوقفية أرباحًا ضخمة تستغلّها الهيئة المصرية للأوقاف في إضافة أصول جديدة زراعية وصناعية... إلخ، تزيد من حجم ممتلكاتها الوقفية المشغَّلَةِ وترفعُ نِسبة عائداتها[3].

وهناك مصادر خارجية أخرى أيضًا غير هذه المذكورة التي سيتعرض لها الباحث في الفصول القادمة، مثل: «ودائع المؤسسات المالية الإسلامية، وصكوك الاستثمار الإسلامية تُستخدم فيها جميع المنتجات المالية بأنواعها الثلاثة وشهادات الإيداع»[4].

(1) انظر: التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، بورقبة، 94-95؛ والخدمات الاستثمارية في المصارف، الشبيلي، 1/ 53-54؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 199-200؛ والمصارف الإسلامية، البلتاجي، 37-38.

(2) انظر: البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، عبد الله الطيار، النادي الأدبي، جدة، د. ط، 1408هـ، 93؛ والمصارف الإسلامية، البلتاجي، 69-73؛ و«مساهمة البنوك الإسلامية في تفعيل تثمير أموال الزكاة»، مليكة شبايكي، مجلة جديد الاقتصاد، 09، 2014م، 93.

(3) انظر: «دور الوقف في تخفيف العبء عن الموازنة العامة»، أحمد عبد الصبور، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 10، 2013م، 330-336.

(4) انظر: المصارف الإسلامية، البلتاجي، 38-40.

ثانيًا: الموارد والمصادر الداخلية للمصارف الإسلامية:

وهي تلك الأموال المدفوعة من قِبل المساهمين من أجل إنشاء البنك الإسلامي، أو هي الأرباح المحقَّقَة من المساهمات التي يُعاد استغلالها، وهي: «حُقُوق المساهمين والمخَصَّصَات»[1]:

أ- حقوق المساهمين: وهي نَواة أساسية لتكوين المصرف، وتتشكل من: «رأس المال، والاحتياطات، والأرباح المرَحَّلَةِ»:

1 - **رأس المال**: وهو الأموال المدفوعة والمتدفِّقَة من قبل الشركاء المساهمين لتأسيس المصرف الإسلامي وتمويله وتجهيزه، لبدء العمل وحمايته من العجز والخسارة، وقد تكون عبارة عن أموال نقدية أو عينية[2].

2 - **الاحتياطات**: وهي عبارة عن اقتطاعات من صافي أرباح المساهمين فقط، بعيدًا عن بقية الأرباح الأخرى للمصرف الإسلامي، ونقصد بصافي الربح هو اقتطاع المبالغ الاحتياطية بعد أخذ التكاليف العامة التي يتحمَّلُها المساهمون في المصرف، والهدف منها دعم وتقوية المركز المالي للمصرف والمحافظة على رأس المال[3].

3 - **الأرباح غير الموزَّعَة «المحتجَزَة، المرحَّلَة»**: وهي النُّقود المحتجزة داخليًّا، وهي عبارة عن أرباح فائضة أو متبقِّيَة من نصيب المساهمين بعد التوزيع، وتُحتجز من أجل إعادة توزيعها لاحقًا وفق إرادة البنك، ولها نفس هدف الاحتياطات[4].

ب- المخصَّصَات: وهي المبالغ المالية التي يتم اقتطاعها من مجموع أرباح المصرف (من أموالِه الموظَّفة) لمواجهة أخطارٍ مُحتملَة الحدُوث في مدةٍ ما؛ كإعسار الشركاء ومخاطر الاستثمار، واحتمال السَّحب النَّقدي والنّقص في قيمة الأصول[5].

---

(1) انظر: الخدمات الاستثمارية في المصارف، الشبيلي، 1/ 49؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 113-115.

(2) انظر: المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، محمد الهاشمي، منشورات جامعة 7 أكتوبر بمصراتة، ليبيا، ط1، 2010م، 159.

(3) انظر: التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، بورقبة، 93-62؛ والمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، الهاشمي، 160-161.

(4) انظر: أصول المصرفية الإسلامية، الغريب ناصر، دار أبو للو، مصر، ط2، 1997م، 64؛ والخدمات الاستثمارية، الشبيلي، 1/ 51.

(5) انظر: أصول المصرفية الإسلامية، ناصر، 64؛ وتقويم أداء صيغ الاستثمار، ساتي، 45؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 530.

الفرع الثاني: المنتجات المالية في المصارف الإسلامية:

يَحُوز التمويل المصرفي الإسلامي مجموعةَ واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية، بعضُها يُحاكي البنوك التقليدية فيها مع تكييف شرعيٍّ لتلك المنتجات، وبعضها الآخر هو من الصناعة الخالصة للهندسة المالية الإسلامية؛ والمصارف الإسلامية تهدفُ إلى تحقيق الربح أيضًا مثل نظيراتها من البنوك الرِّبوية، إلّا أنّ الفـارق الجوهري بينهما يكمُن في أنّ البنك الإسـلامي يَنصَبُّ نشاطه على الاستثمار الحقيقي بدلًا من تمركُزه على الإقراض، وتُقسَّم هذه الخدمات لنوعين هما[1]:

أولًا: المنتجات المالية المصرفيَّة المتضمِّنة لعملياتٍ ائتمانية:

وهي الخدمات الخاضعة لعمليات الدراسات الائتمانية، وتنفذ على شكل استثمار من خلال المنتجات المالية الإسلامية المعتمدة، وتنقسم هذه العمليات كالآتي[2]:

أ- المنتجات المالية المستنِدة إلى عقود المشاركة: وسمِّيت بذلك لأنّ أساس هذه المعاملات قائم على المشاركة بين رأس المال والعمل في الغالب، ومن هذه المعاملات نجد الأساليب الآتية: «المضاربة، المشاركة بأنواعها (قصيرة الأجل لدورة واحدة، المشاركة طويلة الأجل أو في رأس المال، المشاركة المتناقصة)، المغارسة، المساقاة، المزارعة»[3].

ب- المنتجات المالية الإسلامية المبنِيَّة على البيوع أو المديُونية: وتُصنَّف هذه المجموعة من المنتجات المالية على أساس أنّها تقوم إمّا على البيع كالمرابحة أو الدَّين كالسَّلم الذي يسلَّم فيه الثَّمن ويؤجَّل فيه المبِيع؛ ومن هذه المنتجات المالية: «بيع المرابحة،

(1) انظر: أدوات التمويل الإسلامي الرقمية، السعيد دراجي، مؤتمر الدوحة الدولي الرابع للمال الإسلامي: المستجدات المالية المعاصرة، 2018م، بيت المشورة القطري، 30؛ وأثر التحول المصرفي في العقود الربوية، عمار عبد الله، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2009م، 40؛ ودور المصارف الإسلامية في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية: البنك الإسلامي الأردني نموذجًا، الطاهر قانة، جامعة الحاج لخضر، كلية الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراة، الجزائر، 2013م، 134.

(2) وتُقَسَّم إلى صيغ تمويل قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. انظر: بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية، 100-126؛ والمصارف الإسلامية، البلتاجي، 41-61؛ والبنوك الإسلامية، طايل، 257-306؛ والشامل في معاملات وعمليات المصارف، إرشيد، 31؛ ومخـاطر أدوات التمويل الإسلامي، عبد الكريم قندوز - عبد العزيز السهلاوي، بيت المشورة، 07، 2017م، 72؛ وأثر إستراتيجيات تسويق الخدمات المصرفية على أداء الجهاز المصرفي السوداني، ملاك حسين، جامعة شندي، قسم إدارة الأعمال، رسالة دكتوراة، السودان، 2012م، 71؛ وإدارة البنوك الإسلامية، العزعزي، 27.

(3) انظر: أدوات التمويل الإسلامي الرقمية، دراجي، 30-33.

بيع المساومة[1]، بيع السلم، الاستصناع بشكليه (العادي، والموازي)، التورُّق»[2].

ج- المنتجات المالية الإسلامية المستنِدة إلى عقود التأجير والتأجيل: وهذه المنتجات المالية عبارة عن مجموعة من الأعيان التي تتم إجارة منافعها مقابل أجر مُعيَّن، ومن هذه المنتجات صيغة الإجارة بأنواعها وأشكالها المختلفة، التي منها:

1 - **الإجارة**: وهي نوعان: الإجارة على الأشياء التي تنقسم بدورها أيضًا إلى: «الإجارة على الأعيان وإجارة الأعيان الموصوفة في الذِّمة»، والإجارة الواردة على منافع الأشخاص «الخدمات والأعمال» كالخدمات التعليميَّة والصحيَّة[3].

2 - **الجُعَالة (الوعد بالجائزة)**: وتُسمَّى عند الباحثين في علم القانون بـ«الوعد بالجائزة»، وتُعتبر عندهم عقدًا ذا إرادة مُنفرِدة أي من طرف واحد، وهي نوع من الإجارة، لذلك عرَّفها المالكية بأنّها: الإجارة على منفعة مظنُون حصولها[4]، كقول القائل: (من رد عليَّ متاعِي الضَّائع أو حفر لي هذه البئر حتى يصل إلى الماء فله كذا وكذا)، والجعالة مشروعة ولا تؤثر فيها الجهالة في محلِّ العقد وتلزمُ بالشروع فيها لا قبله، وكثيرًا ما تُستعمل من أجل تحصيل الدُيون العالقة لدى المدِين.

بالنسبة للمنتجات المالية والصيغ التمويلية الإسلامية التي هي لبُّ موضوع هذا البحث فسيتعرض الباحث لها بإذن الله بالتفصيل الدَّقيق، بذكرِ أنواعها وسبل استغلالها في القادم من المباحث والفصول.

ثانيًا: المنتجات المالية المصرفيَّة غير المتضمِّنة لعمليات ائتمانية:

وهذه المنتجات المصرفية تُعدُّ بوابة ولُوج للأنشطة المصرفية المختلفة، ويتمُّ تنفيذها كخِدمة مصرفية مقابل أجر من دون التعرُّض لمخاطر التجارة والائتمان، وهي الخدمات نفسها في البنوك التقليدية، إلَّا أنّها مكيّفة شرعًا على أساس عقد الإجارة أو الوكالة بعيدًا عن

(1) بيع المساومة: «أن يتفاوض المشتري مع البائع في الثمن حتى يتفقا عليه من غير تعريفٍ بكم اشتراها». القوانين الفقهية، ابن جزي المالكي، 444.

(2) انظر: أدوات التمويل الإسلامي الرقمية، دراجي، 33-41.

(3) انظر: حقيبة طالب العلم الاقتصادية، علي القرة داغي، دار البشائر، بيروت، ط1، 2010م، 9/ 576- 582؛ و7-721.

(4) انظر: بداية المجتهد، ابن رشد، دار الحديث، مصر، د. ط، 2004م، 4/ 20؛ والتمويل المصرفي الإسلامي، دوابة، دار السلام، مصر، ط1، 2015م، 237-242؛ والنظام المصرفي الإسلامي، خوجة، دار المالكية، تونس، ط1، 2017م، 136؛ والفقه الإسلامي وأدلته، وهبة، دار الفكر، دمشق، ط6، 2010م، 4/ 578.

مبدأ الفائدة، ومن أهمِّها[1]:

أ- الاعتمادات المستندية: «هو طلب يتقدم به المتعامل من أجل سداد ثمن مشتريات بضائع من الخارج، يقوم المصرف بموجبه عن طريق المراسلين بسداد القِيمة بالعُملة المطلوب السَّداد بها»[2]، وتنفذ الاعتمادات المستندية بالمصارف بطريقتين: الأولى: يتم تنفيذها كخدمة مصرفية مقابل أجرٍ، وتندرج تحت قواعد الوكالة والإجارة، الثانية: كخدمة ائتمانية؛ حيث يدفع المتعامل جزءًا من قيمة الاعتماد ويكمِل البنك الباقي، وتُستخدم فيها صيغة المرابحة أو أسلوب المشاركة، وهي تندرج تحت حكم قواعد عقود البيوع والمشاركات[3].

ب- خطابات الضمان: وخطاب الضمان هو تعهد نهائي يصدر من المصرف بناء على طلب المتعامل الآمر بالشِراء، بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين بمجرد طلب المستفيد (الدائن) من المصرف خلال مدّة محددة، ويجوز أن يمدَّد لمدة أخرى قبل انتهاء المدة الأولى، ويكون خطاب الضَّمان مغطًّى برهن عيني أو نقدي من طرف العميل، ويُكيَّف في الشريعة على أنّه عقد تضمَّن وكالة وكفالة مع اختلاف بين الهيئات الشرعية في حكمه[4].

ج- الأوراق المالية «الأسهم والسَّندات»: والسّهم يحصُل صاحبه على عائِد سنوي، والسّند له فائدة ربوية ثابتة فلا تتعامل به المصارف الإسلامية وتستعمل الصُّكوك بدلَه، وتقوم البنوك الإسلامية بـــدور الوسيط عن نفسها أو غيرها وكالة بأجر، من خلال: «حفظ الأسهم وبيعها والإعلان عن عمليات الاكتتاب وصرف أرباحها على المساهمين»[5].

د- الأوراق التجارية «الكمبيالة، السند الإذني، الشيك»: وتُستخدم الأوراق التجارية أداة للوفاء بالدُّيون مقابِل الغير، بحيث يمكن تحويل المديونية من شخص لآخر، وأكثر هذه الأوراق تداولًا هي الكمبيالة، ودور المصرف يتمثل في تحصيل الأوراق التجارية مقابل

(1) انظر: المصارف الإسلامية، البلتاجي، 63-64؛ ودور المصارف الإسلامية في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية، الطاهر قانة، 50-54.

(2) المصارف الإسلامية، البلتاجي، 64.

(3) انظر: أساسيات المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، عبد الستار أبو غدة وآخرون، دار الأمان، المغرب، ط1، 2015م، 200؛ والمصارف الإسلامية، البلتاجي، 64-65؛ والعقود وعمليات البنوك التجارية، علي البارودي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، د. ط، 2001م، 378.

(4) انظر: المصارف الإسلامية، البلتاجي، 65-66؛ وأساسيات المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، أبو غدة وآخرون، 198.

(5) انظر: المصارف الإسلامية، البلتاجي، 66.

عمولة على أساس الوكالة، وقَبول الأوراق التجارية الصَّحيحة كضمان أو لحفظها، أمَّا خصم الأوراق التجارية فلا يجوز؛ لأنَّها تعتمد على استخدام سعر الفائدة[1].

هـ- الصرف الأجنبي «بيع العمولات وشراؤها»: وعمليات بيع النَّقد سواء بجنسه وبغير جنسه من المعاملات الجائزة شرعًا، وتُنفذ على شكل وكالة في بيعها وشرائها مقابل أجر لتحويل العملة، وشرطها هو التقابض في مجلس الصَّرف[2].

و- السَّحب على المكشُوف: هو أن يسمح البنك للعميل أن يصدر شيكات تتجاوز رصيده في البنك بمبلغ معيَّن، ويظهر الرَّصيد بالسَّالب على أن يقوم العميل بسدادِه خلال مدة معينة، وليس جائزًا إن كان بفائدة[3].

ز- تأجير الخزائن: أي القيام بعملية تأجير خزائن للعملاء مقابل أجر متَّفق عليه مع البنك لحفظ ممتلكاتهم الثمينة[4].

ح- البطاقات الائتمانية (Credit Card): وهي بطاقات بلاستيكية تحتوي على شريحة إلكترونية تصدر عن المصارف عامّة، وتُستخدم في سحب الأموال وإيداعها وشراء المنتجات والحصول على الخدمات والتمويلات الماليّة، ومن أنواعها: «بطاقة الحَسم الفوري (Debit Card)، وهي البطاقة الوحيدة الجائزة، والبطاقة الائتمانية العاديّة «بطاقة الوفاء أو الحسم المؤجل» (Charge Card)، بطاقة الائتمان المتجدد «ائتمان القروض» (Credit Card With Revolving Credit)[5].

ط- الحوَالَات: وهي وكالة بأجر لعملية تحويل أموال داخل البلد وخارجه، وتُغطَّى بـ«البرقية، التلكس، الشيكات»[6].

الفرع الثالث: دور المصارف الإسلامية في الاستثمار والاندماج مع الأوقاف:

نادى الكثير من الباحثين بضرورة استغلال مؤسسات الصيرفة الإسلامية من أجل استثمار الأموال الوقفية وتنميتها، بحكم التجربة الاستثمارية والإدارية التي حازتها هذه

(1) انظر: المصدر السابق نفسه، 66، 67.

(2) انظر: المصدر السابق نفسه، 67.

(3) انظر: المصدر السابق نفسه، 68.

(4) انظر: أساسيات المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، أبو غدة وآخرون، 170؛ والمصارف الإسلامية، البلتاجي، 68.

(5) انظر: فقه المعاملات، وهبة، 537-544؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 210-213؛ وأساسيات المعاملات المالية والمصرفية، أبو غدة، 216.

(6) انظر: المصارف الإسلامية، البلتاجي، 69.

المصارف، وذلك باستغلال جميع الأدوات الاستثمارية والتنموية والخدمات الموفّرة ضمنها (مر الكلام عليها في النقطة التي ذكرت آنفًا) في سبيل تعظيم عائدات الأوقاف، ولخصوصية الملكية الوقفية فإنّ معظم هذه البنوك تتجنب الدخول في خضم الاستثمارات الوقفية، لما يكتنفها من مخاطر مرتفعة تعود بالضرر على الوقف بدرجة أولى، والبنك بدرجة ثانية، لذلك اقترح هؤلاء الباحثون الاستفادة من خبرات هذه المصارف وإمكانياتها بإيجاد ابتكارات أو اختراعات على مستوى هذه البنوك الإسلامية بمواءمتها مع طبيعة الملكية الوقفية وخصوصيتها، ومن هذه الاقتراحات الآتي:

أولًا: فكرة البنك الوقفي:

وتُمثِّل فكرة البنك الوقفي عملية انتقال وتحول من الاستثمار المباشر للأموال الوقفية، أو الاستغلال الجزئي لتلك الأموال الوقفية من خلال النوافذ والأحياز الوقفية في المصارف الإسلامية، أو في شكل شركات ومؤسسات استثمارية إلى مرحلة جديدة تقوم على توظيف تلك الثروة في بناء بنك خاص بالأوقاف؛ سعيًا للاستفادة من الخِبْرَات الموجودة لدى هذه البنوك في مجال الإدارة والاستثمار.

تتم عملية تأسيس البنك الوقفي على شكل شركة مساهمة غير ربحية، ينقسم رأس مالها الاسمي إلى عدد من الأسهم الوقفية، ثم تطرح هذه الأسهم الوقفية للاكتتاب على مختلف الشرائح المجتمعية للمساهمة فيها، أو يمكن تأسيس هذا البنك من خلال استغلال الأموال الوقفية الصغيرة المتفرِّقة وجمعها في كيان وقفِي واحد، ثم استخدام جزء منها في بناء المقرَّات ومستلزمات البنك الوقفي، وجزء آخر لتقديم الخدمات والتمويلات المصرفية المعتادة الموجودة في مختلف البنوك الإسلامية كإصدار الصكوك والولوج للأسواق المالية، والدخول في مشاركات وفتح الاعتمادات وتأجير الخزائن الحديدية (التي يأخذ عليها المصرف عُمُولة وأجرًا مقابل تقديم تلك الخدمات)؛ كما أن لهذه البنوك الوقفية المقترحة موارد داخلية وخارجية تمامًا كما مر آنفًا في مطلب موارد المصارف الإسلامية، وتكون الخدمات المصرفية المقدَّمة فيها أيضًا مقابل أجور عليها، أمَّا الودائع الخارجية فسيكون أساسها قائمًا على قبول الودائع الجارية، التي يتوقع منها أن تكون على شكل ودائع وقفية للبنك، أو على شكل قرض حسن (أي من دون فائدة من المودع للمصرف)، وسيكون للبنك الوقفي نظام داخِليٌّ ومعاييرُ شرعية إسلامية تراعي الخصوصية الوقفية، وتحدد آلية العمل فيه، وسيحتوي على مجلس للإدارة وجمعية عامّة، مع الحرص التام على أن يتم إيجاد آلية لإخضاعه لرقابة البنك المركزي ولوائحه، وتوفير هيئة رقابة وتدقيق شرعي تُراعي

الملكية الوقفية وتُصحِّح مجرى العمليات المنفَّذة وتطوُّرها[1].

أ- التعريف بمشروع البنك الوقفي: عرَّفه عبد المنعم بقوله: «هي مؤسسات مالية تستقبل الودائع وتقدم القروض [الحسنة] للراغبين، وتقدم عدة خدمات مصرفيّة أخرى استنادًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، يموَّل تأسيسها من قبل الواقفين وتنفق الأرباح لمصالح الجهات المستحقة لمنافع الوقف»[2].

ب- النَّموذج حديث النَّشأة: البنك التشاركي الوقفي التركي (Vakıf Katılım Bankası): ومن أهم التجارب الحديثة التي خرجت للنُّور والتي تعمَلُ على دعم التكامل بين قطاع الأوقاف والمصارف الإسلامية، هي البنك الإسلامي التشاركي الوقفي التركي، الذي أُسِّس سنة 2015م، ودخل الخدمة العملية في شهر فبراير 2016م، ويعدُّ أوَّل بنك وقفيٍّ تم إطلاقه من طرف المديرية العامة للأوقاف التركية وخمسة من مؤسسات الأوقاف الكبرى في تركيا، وبتوصية ودعم من البنك الإسلامي الدولي للتنمية بجدة والمديرية العامة للأوقاف بالجمهورية التركية[3]، وأسُّس البنك التشاركي الوقفي التركي بمبلغ إجمالي بلغ (228.6 مليون دولار أمريكي)[4]، وهو مبلغ صراحة يدعو للتفاؤل وللمستقبل الزَّاهر الذي ينتظر مجال الأوقاف، وقام البنك الوقفي التركي إلى حدِّ السَّاعة بفتح أكثر من ثلاثين حساب جارٍ لمصلحة المؤسسات الوقفية المنتشرة في مختلف ربوع تركيا من أجل دعمها وتمويلها، ومن أبرز المنتجات المالية التي يستخدمها المصرف الوقفي التركي ضمن أنشطته المصرفية الوقفية: «المرابحة، المضاربة والمشاركة، الاستصناع، التورق، السلم، العارية، الوكالة»، ويولي المصرف أهمية كبيرة أيضًا لمؤسسة التمويل الأصغر في خدماته المقدَّمة خاصة القرض الحسن منها، ويتوقع من هذا المصرف مستوى أكبر من الإنجازات[5]، خاصة إذا ما تم العمل على تطوير هذه التجربة من خلال تقديم مجموعة من التجارب النظرية والتطبيقية

(1) انظر: البنك الوقفي، فهد، 26-27؛ ومصرف الوقف الإسلامي، قاسم الكسم، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، دمشق: 2008م، 7؛ و«الأدوات الاستثمارية المعاصرة لتنمية الوقف»، العياشي فداد، المؤتمر الدولي الرابع للمال: المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي، 2018م، بيت المشورة للاستشارات المالية بالدوحة، 162.

(2) البنوك الوقفية: دراسة فقهية اقتصادية ونموذج مقترح، عبد المنعم زين الدين، دار أروقة، الكويت، ط1، 2016م، 133.

(3) انظر: الأدوات الاستثمارية المعاصرة لتنمية الوقف، فداد، 130.

(4) انظر: "yatirimci iliskileri"، موقع البنك التشاركي الوقفي (Vakıf Katılım Bankası)، 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م: https://www.vakifkatilim.com.tr/tr/hakkimizda/yatirimci-iliskileri

(5) انظر: "Faaliyet-Raporlari"، موقع البنك التشاركي الوقفي (Vakıf Katılım Bankası)، 27 تشرين الأول (أكتوبر) 2018م: https://www.vakifkatilim.com.tr/tr/hakkimizda/yatirimci-iliskileri/raporlar/faaliyet-raporlari

المطوِّرة لهذه البنوك الوقفية، والمرقِّعَة لأخطائها المصحِّحة لمسارها بما يدعم أكثر مجال التكامل بين القطاعين المصرفي والوقفي، وينمِّي الأوقاف وعائداتها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، لذلك يتطلَّع المصرف الوقفي التركي إلى تطوير المنتجات المالية الحالية وضم منتجات مالية مبتكَرة في المستقبل، وهو الذي خصَّصه الباحث بدوره في هذه الدراسة سعيًا من أجل دعم قطاع الأوقاف والنُّهوض بالجانب الاجتماعي والاقتصادي للدول الإسلامية، وتقديم تجارب إسلامية خيرية للدول الغربية والنَّامية غير الإسلامية أيضًا.

ثانيًا: أساس فكرة النّوافذ الوقفية:

تنبني فكرة النّوافذ الوقفية على فكرة النوافذ المصرفية الإسلامية تمامًا، وهذه الأخيرة ظهرت أول مرة في ماليزيا سنة 1962م؛ بإنشاء أول مصرف يعنى بشؤون الحجّاج الماليزيين تحت اسم «مكتب شؤون الحجاج» أو صندوق طابون حاجي (Tabung Haji)، وكانت مهمَّته القيام بتنظيم شؤون الحجيج فقط، وطوِّرت هذه الفكرة من الخبير الاقتصادي بجامعة مالايا أونكو عبد العزيز بن أونكو، باقتراحه إنشاء صندوق ادِّخاري خاص بالحجّاج؛ ليتم استثمار أمواله وتُقدَّم على شكل مساعدات لأداء الحج إلى الفئات البسيطة من المجتمع[1]. ويقول منذر قحف إنه ما إن حل العام 1962م حتى صار هذا الصندوق الادِّخاري مصرفًا إسلاميًّا استثماريًّا، ثم نما وتوسع حتى صار من أكبر المصارف الإسلامية الموجودة في ماليزيا ابتداء من التسعينيات[2]، لتتوالى بعدها فكرة إنشاء فروع ونوافذ لتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية، تمامًا كما فعل بنك مصر سنة 1980م بإطلاقه لـ «فرع الحسين للمعاملات الإسلامية»، ليتوالى بعدئذٍ إنشاء العديد من النّوافذ المصرفية الإسلامية في المجتمعين الغربي والإسلامي على حد سواء[3].

أ- التعريف بالنَّافذة والحيِّز الوقفي في المصارف الإسلامية:

يقصد بالنّوافذ الإسلاميَّة الوقفية (Islamic Waqf Windows) تلك العملية التي يتم بواسطتها فتح قسم أو وحدة أو حيِّز[4] أو فرع منفصل خاص بالأوقاف الإسلامية، سواء أكانت في بنك تقليدي أم مصرف إسلامي، وسواء أكانت في مقارِّها الرئيسة أم في فروعها

(1) انظر: الاقتصاد الإسلامي: علم أم وهم، غسان إبراهيم - منذر قحف، دار الفكر، دمشق، ط2، 2002م، 184-185.

(2) انظر: المصدر السابق نفسه.

(3) انظر: «النوافذ والفروع الإسلامية: التحديات ومتطلبات النُّمو»، حاتم النعاس، وأسامة ديرة، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، 4/ 7، 2015م، 234.

(4) جاء في المعجم الوسيط: «(الحيِّز) كل جمع منضم بعضه إِلَى بعض، وَالْمَكَان، وَمن الدَّار مَا انْضَمَّ إِلَيْهَا من الْمرَافِق». المعجم الوسيط، مجمَّع اللغة العربية، 206.

التقليديَّة، من أجل تقديم الخدمات المالية الوقفية الإسلاميَّة في استثمار وخدمة الوقف من خلال استخدام المنتجات المالية، كالمضاربة والمشاركة والخدمات الإسلاميَّة الملائمة للملكية الوقفية، وهدفها هو تنمية الأوقاف وتطويرها والتَّأسيس لأوقاف جديدة وصيانة القديمة منها بما يعود بالنَّفع على الموقوف عليهم، وأول ما ظهرت هذه النّوافذ الوقفية وما يشابهها كانت في بنك التنمية الإسلامي من خلال صندوق تثمير الوقف، والبنك الأردني، والبنوك الماليزية وبنك دبي الإسلامي[1].

وعبَّرنا في بداية النوع الثاني من الصيغ المعتمدة في الوقف الإسلامي عن كلمة حيِّز أو الأحياز، باعتبار أنّ بعضًا من الباحثين قد توسع في مفهوم النَّوافذ لتشمل جميع المعاملات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية، سواء بإعطاء حيِّز ضمن معاملات البنك على شكل حسابات وصناديق استثمارية كما فعل بنك «ANZ» البريطاني سنة 1996م، وسُمِّي ذلك الصندوق بـــ»صندوق المضاربة الدولية الأول المحدود «FAIM»[2]، أو على شكل نافذة خاصَّة داخل البنك منفصلة عن المصرف، أو فرع منفصل بشكل تام وتابع للبنوك التقليدية، مثل ما فعل «بنك وقف» (Vakıfbankası) و«البنك الزراعي» (Ziraat Bankası)، حيث افتتح الأول البنك الوقفي الإسلامي وافتتح الثاني مصرفًا إسلاميًّا، وهذ الرّأي هو الأقرب إلى الواقع والملامِسُ له بعيدًا عن التقسيمات الشكلية، وهو ما نحى إليه الباحث رضا الخليفي في تعريفه للنّوافذ الإسلامية قائلا: «وصورته أن يكتفي البنك التقليدي بالإضافة إلى أعماله الرِّبوية طرح بعض صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية، كالمحافظ والصناديق الإسلامية، ومثلُهُ أيضًا أن يفتح البنك الرِّبوي فرعًا خاصًّا أو أكثر للمعاملات الإسلامية، والشرط الأساسي في كلا الأسلوبين أن يكونا مطابقين لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية»[3].

وهذه النّوافذ الوقفية في المصارف التي تحدَّثنا عنها إنّما هي مستوحاة من رحم النوافذ المصرفية الإسلامية (Islamic Windows) في ضمن المصارف التقليدية في الغرب، وذلك بعد أن ازداد عدد العملاء من الجاليات المسلِمة الرَّاغبين في التعامل بالمعاملات المصرفية

(1) انظر: البنك الوقفي، فهد، 54؛ و«الاستفادة من التجربة الماليزية في صندوق الحج»، صحيفة الرأي الأردنية، 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م: https://alrai.com/article/547434/محليات/ بحث-الاستفادة-من-التجربة-الماليزية-في-صندوق-الحج

(2) انظر: «الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري»، مفتاح صالحي - فريدة معارفي، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، 34/ 35، 2014م، 151.

(3) «ظاهرة أسلمة البنوك الربوية»، رضا الخليفي، مجلة المجتمع الكويتية، 1637، 2005م، 45.

المتوافِقة مع أحكام الشريعة الإسلاميَّة، الممتنعين عن التعامل مع البنوك الربوية، وبدأت الفكرة في الانتشار أكثر في الدول الغربية والإسلامية المختلفة، خاصة بعد كوكبة الأزمات الاقتصادية العالمية، وكانت الانطلاقة الفعلية لهذه النّوافذ المصرفية ضمن البلدان الإسلامية في بنك مصر بافتتاحه لفرعه المسمَّى بـ: «بنك الحسين للمعاملات الإسلاميَّة»[1].

ب- نماذج للنّوافذ الوقفية في المصارف الإسلامية:

يعدُّ صندوق تثمير ممتلكات الوقف قسمًا وحيِّزًا خاصًّا باستثمار الممتلكات الوقفية وتطويرها ضمن البنك الإسلامي للتنمية، وتمَّ تأسيسُ هذا الحيّز الوقفي على شكل صندوق استثماري من طرف الدُّول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بمجموع مساهمات في رأس المال الوقفي قُدِّرت بحوالي 50 مليون دولار، ساهم فيها بنك التنمية بمفرده بمبلغ قدره 29.5 مليون دولار، وقُدِّمت بقية المساهمات من طرف مجموعة من المنظمات الخيرية ووزارات الأوقاف والمصارف... إلخ[2]؛ ويهدف صندوق تثمير ممتلكات الوقف إلى ضمان الاستدامة والاستقلال المالي والتنمية الاجتماعية للمنظمات الخيرية غير الربحية فيما يصبُّ في مصلحة الأمّة الإسلامية، ويتجسد ذلك بوضع بنك التنمية إستراتيجي خاصة بصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، تعتمد على تقديم التمويل الماليّ اللّازم لتطوير الممتلكات الوقفية العقارية، والاستثمار فيها وفقًا لما تقتضيه مبادئ الشرع الإسلامي، ويشمل ذلك المباني السكنية والتجارية والاستثمارية الصالحة اجتماعيًّا واقتصاديًّا وماليًّا، سواء في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في بنك التنمية، سعيًا للرفع من قيمة ممتلكات الأوقاف بشكل عام، ومساهمةً في تحويلها من ممتلكات غير مستغلّة إلى أصول مدرّةٍ للغلّة والعائد المرتفع[3]، ويساعد هذا الصندوق المنظمات ذات الأنشطة الإنمائية الخيرية على تحقيق الاستدامة المالية، وذلك من خلال تمويل عمليات صيانة وتطوير وبناء وشراء الأراضي الوقفية المدرّة للدخل أو تسهيل عمليات تأسيس واستحداث أوقاف خيرية جديدة تمامًا، مع اشتراط نسبة مساهمة مالية من طرف المستفيد (من المنظمات وغيرها) بما لا

(1) انظر: «نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليديَّة كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلاميَّة في الجزائر»، جعفر هني، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 12، 2017م، 93-94؛ و«الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية»، صالحي - معارفي، 152.

Metin Toprak - Etem Hakan Ergeç - Bengül Gülümser Kaytancı, "Islamı Finansta Pencere Modeli'', katılım finanse Dergisi 04/21 (2020), 51-55.

(2) انظر: التقرير السنوي لصندوق تثمير الممتلكات الوقفية 2022م، بنك التنمية، 25.

(3) انظر: «حول صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف»، الموقع الرسمي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، 21 شباط (فبراير) 2024م: https: / /www.isdb.org /apif /ar /about-apif

يقلُّ عن 25 % من التكلفة الإجمالية للمشروع، أو من خلال المساهمة بقطعة أرض مناسبة (وهذا في حالة تأسيس مشروع جديد)[1].

ودعا خالد المهيدب إلى فكرة وقفية مبتكرة من خلال فتح نوافذ وقفية خاصة على شكل صناديق استثمارية، يصرف ريعها على التكفل بنفقة من لا يستطيع الحج، لأنّه من القربات الجليلة، التي فيها الإعانة للمحتاج على إتمام أحد أركان دينه، ونيل لأجر عظيم يوازي أجر الحاج، والواقفون على مر التاريخ اهتموا بدفع نفقات من يقوم بأداء الفريضة عنهم والتكفل بكامل تكاليف رحلتهم للحج، بالإضافة إلى تحقيق هذا النّوع من الأوقاف لأحد أهم أهداف الوقف ومقاصده في الشريعة الإسلامية وهي الاستدامة، مع إبرازها لمبدأ التكافل الاجتماعي الإسلامي، خصوصًا أنّ الإنفاق على مصرف الحج يعد من أبواب البر والإحسان الفاضلة، كما أوصى بتعميم هذه التجربة في مختلف البلدان الإسلامية [2].

ويوافق الباحث تمامًا على فكرة المهيدب في المطالبة بتأسيس صناديق ونوافذ وقفية للتكفل بنفقات الحاجِّ لبيت الله الحرام (خاصة ما إذا تم ضمّ هذا الحيز لأحد أقسام البنوك الإسلامية)؛ أولًا لكون التكفل بنفقات الحج مصرفًا مهمًّا من مصارف الوقف والعمل الخيري، وثانيًا لارتفاع تكاليف الحج وعجز الغالبية من النّاس عن جمع تكاليفه الباهظة.

ثالثًا: مصادر التمويل والمنتجات المالية الإسلامية بين البنوك الإسلامية والوقفية:

عند مقارنة مصادر التمويل في البنوك الوقفية التي تم اقتراحها أو التي هي محل الإنشاء حاليًا كالبنك الوقفي التركي مع البنوك الإسلامية، سنجد أنّه توجد فوارق محدودة جدًّا بينهُما، فالبنوك الوقفية بالتحديد في النُّقطة المتعلِّقة بالموارد الداخلية (ومن ضِمنها حقوق المساهمين) سيكون رأس مالها وقفيًا محضًا، ومختارًا بعناية من بعض الأموال الوقفية كالنقود أو العقارات الوقفية، أو من مساهمة البعض من الأغنياء ممن يُريد المساهمة برأس مال وقفي، أو من الأموال الوقفية التابعة لوزارات الأوقاف وهو الشائع والمنتشِر، أو حتى من أموال المساهمين العاديين من خلال ودائعهم المختلفة، أو من خلال مساهمتهم في رأس المال (مع الحرص على شراء النسبة الكبرى للأسهم الوقفية)، أمّا في البنك الإسلامي والتقليدي فستكون المساهمات من أموال الأفراد المساهمين العاديين السَّاعِين للرِّبح فقط.

ويتشكل رأس المال في البنوك الوقفية من الوقف النّقدي للمساهمين (ولهؤلاء الحق

(1) انظر: المصدر السابق نفسه.

(2) انظر: «صندوق الحج الوقفي.. ماليزيا أنموذجًا»، خالد بن هدوب المهيدب، جريدة الرياض، العدد: 1722، 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2023م.

في تشكيل الجمعية العمومية وانتخاب مجلس الإدارة) أو من الموقُوفات العينية سواء للاستعمال كمقارٍّ أم للاستثمار، أو من الموقوفات المؤقَّتة سواء كانت شركات أم أموالًا للاستفادة من ريعها، أم من أموال الزكاة لاستثمارها، أو جمعها وتوزيعها وأخذ أجر العمالةِ عليها، أو من القروض الحسنة من طرف المحسنين سواء لتمويل الفقراء أم لاستثمارها ثم إعادتها لهم، (وتتِمُّ الاستعانة بهؤلاء المقرِضين في وقت الحاجة) أو من أموال الكفلاء المستنجَدِين بهم عند انعدام السيولة لدى البنك الوقفي[1]، أو من الإيرادات الإضافية للبنوك الوقفية التي يمكن الاستفادة منها في تكوين رأس المال الوقفي كفوائد ودائع البنك الإسلامي في البنوك الربوية، أو كالمال الحرام الذي أراد صاحبه من الشركات والأفراد التخلص منه والتوبة إلى الله تعالى (وقد أفتى أكثر من فقيه وعالم بهذا الشأن) أو كرسوم تقديم خدمة القرض في الحالات الضرورية والتعويضات المقتطعة من المدِين المماطِل[2]، أمَّا الموارد المتبقية للبنوك الوقفية فلا فرق بينها وبين البنوك الإسلامية أو التقليدية في عملية الاستفادة منها.

يحتوي البنك الوقفي على الخدمات نفسها التي تقدمها البنوك الإسلامية من دون أيّ فوارق، كما أنّه يلتزم بنفس الضوابط المتَّبعة، سوى أنّ العمولات التي يتلقاها من العملاء على الخدمات المقدَّمة تمثل عائدات وقفية تعود على الجهات الخيرية، وفي غيرها من البنوك تمثِّل أرباحًا عاديَّة، وهذه الخدمات المقدَّمة مُعظمها تدور في فلك أخذ أجر على الوكالة أو الحوالة، أو الإجارة، أو الوديعة، أو مركبة بين الإجارة والوديعة، أو على شكل قرض؛ وهناك خدمات أخرى كثيرة لا تسع الدراسة لذكرها وليست محلًّا لهذه لدراسة لتعلقها بالمنتجات المالية أكثر من الخدمات، ومن تلك الخدمات: «الودائع الجارية والاستثمارية والادِّخارية والقروض الحسنة»، وخدمات أخرى تتقاطع مع عمليات الاستثمار: «كالوساطات في سوق الأوراق المالية، والاستشارات الفنِّية والتقنية للشركات، وتأسيس الشركات وعمليات التسويق»[3].

إنّ لكل طريقة من الطرق المذكورة (حول قيام مؤسسات مالية خاصة بالأوقاف) لها مساوئ تعتريها وإيجابيات تُقوِّيها، ولكن نحن ولأجل خصوصية هذا البحث الذي يدور حول تأثير المنتجات المالية على استثمار الأوقاف وإدارتها، فإنّه لا يفْرُق معها أي أسلوب

(1) انظر: البنوك الوقفية، عبد المنعم زين الدين، 2/ 502؛ و504-508.

(2) انظر: المصدر السابق نفسه، 2/ 526.

(3) انظر: المصدر السابق نفسه، 2/ 627-692.

استُعمِل أو استُخدِم في عملية الدّمج، ولكن أقول إنّ أفضل طريقة لاستغلال تلك المنتجات المالية تكون إمّا عن طريق البنك الوقفي الخالص، أو عن طريق النوافذ الوقفية التي يتم فتحها في المصارف الإسلامية، وإن كان الأسلوب الثاني قد رأى النّور في مجموعة من المصارف الإسلامية كالبنك الأردني وبنك دبي وبنك التنمية والبنك الماليزي، وإن لم يُطلَق عليه نافذة وقفية، ولكن الحيِّز الذي أُعطي لمجال تنمية الأوقاف غير بعيد عن النّوافذ الوقفية المجسَّدَة من خلال صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف[1]، كما أنّ دور المصارف الإسلامية في عملية الاندماج مع الأوقاف الإسلامية يتضح أكثر من خلال إظهار الآليات التي دعا إليها الباحثون لعملية الدَّمج، وفي هذا السِّياق نلاحظ اقتراح الباحثين لمجموعة من الصِّيغ، وأولى هذه الصيغ هي القيام بشراء بنك قائم ثم تحويله إلى بنك وقفي خالص، أو القيام بعملية شراء أكثر من نصف الأسهم لبنك قائم حتى تكون الملكية الأغلبية للاستثمارات الوقفية، أو القيام بفتح نوافذ وقفية داخل المصارف، وهي عبارة عن استفادة من العمليات الإدارية والاستثمارية للمصرف الإسلامي القائم، أو الدخول في شراكة بين المؤسسات الوقفية والمصارف الإسلامية[2].

الفرع الرابع: علاقة المصارف الإسلامية بالوقف (نشأتها وتاريخها):

باعتبار تأخُّر ظهور المصارف الإسلامية فلم تكن هناك علاقة قائمة بين هذه المؤسسة المالية وبين الأوقاف، والأوقاف وجودُها سابق لوجود البنوك بكثير كما هو معلوم، حتى إنّها كان لها تنظيم إداري ومؤسساتي خيري خاص بها قبل تنظيم المصارف الإسلامية والتقليدية، ولكن نقطة الانطلاق بالنِّسبة لعصرنة الأوقاف بشكل مُتكامل هي العهد العثماني، من خلال وضع مؤسسات خاصَّة بها للنّظارة عليها تسييرًا وتطويرًا وصيانة واستثمارًا، مُرُورًا إلى إنشاء وزارة الأوقاف في أواسط القرن الـ 19 الميلادي بالتحديد سنة 1862م تحت اسم: «نظارة الأوقاف الهمايونية Evkafı Hümayûn Nüküdü Mevküfe Müdüriyeti»، مع سلسلة من المديريات الفرعية في أرجاء الدولة، لتتوالى بعدها إصدار القوانين المنظِّمة والمحدِّثة والموسِّعة لنشاط نظارة الأوقاف بين سنتي 1882م و1914م، ومع سقوط الدولة العثمانية تم إلغاء هذه النظارات لتحلَّ مكانها هيئة عامَّة للنَّشاط الديني سُمِّيت بـ «وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية» في سنة 1913م[3].

(1) انظر: البنك الوقفي، فهد اليحيى، كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسة الأوقاف، الرياض، ط1، 2013م، 54-40؛ و43.

(2) انظر: المصدر السابق نفسه، 54-55.

(3) انظر: مدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 1/ 93؛ والأوقاف السياسية في مصر، إبراهيم البيومي، الشروق، مصر، 1998م، 401.

والملاحظ في جميع العهد العثماني أنّ الأوقاف كانت قائمة بواجبها الخيري التنموي الاجتماعي والاقتصادي على أكمل وجه، ولم تكن في حاجة إلى مؤسسات تنظيمية كالمصارف، إلّا أنّه عرفت تلك المدة ابتكارًا في مجال الأصول الوقفية بدخول النّقود ضمن القطاع الوقفي، حيث كانت تُمنح على شكل قروض ذات فائدة من النُّظار (عن كل 10 قروش 11.5 قرشًا) بأمر من المحكمة الشرعية، وكانت هذه النُّقود توضع في أكياس ويكتب عليها اسم الواقف لها، لتُوضع في صناديق معدنية محفوظة في الأسواق المغطاة بإسطنبول تحديدًا في «Gevahir Bedesteni»، لتبدأ قيمتها في الانخفاض مع الوقت بسبب التضخم وديون المقترضين، ليحاول بعدها السلطان محمد رشاد إنشاء بنك خاص بالنقود الوقفية لمنع ضياعها من خلال تقديم المشروع القانوني للمصادقة سنة 1914م، لتأسيس شركة مساهمة باسم «بنك أوقاف Evkaf Bankası».

ولكن نتيجة للنَّماء السَّريع للأموال الوقفية تراكم الرّيع وتوسَّعت مداخيله، فأصبحت الأوقاف تحتاج إلى تطوير المؤسسات الرَّاعية لها لمسايرة وقائع التطوُّر الاقتصادي، بفتح حسابات بنكية لجمع الأموال الوقفية وحفظها ثُمَّ توزيعها؛ وفي عهد الرئيس التركي الرَّاحل عدنان مندريس وبإلحاح من المديرية العامة للأوقاف تمَّ إصدار قانون خاص رقم: 6219، تمَّ من خلاله تأسيس البنك الوقفي (Vakıfbank) على شكل شركة مساهمة[1]، الذي حلَّ محل مديرية تنمية النقود الوقفية في 13 نيسان (أبريل) 1954م، برأس مال قُدِّر بـ: (50 مليون ليرة تركية قديمة) تعود نسبة 75 % منها إلى المديرية العامة للأوقاف، ليصبح بذلك من أكبر سبعة بنوك ربوية محرِّكة لعجلة الاقتصاد في تاريخ تركيا[2].

واشتركت المديرية العامة للأوقاف التركية والمؤسسات الوقفية المندرجة تحتها بنسبة (75 %) من حصص الوقف المساهم بها في البنك، كان منها نسبة (43 %) خالصة للمديرية العامة للأوقاف، ونسبة (16.10 %) يمتلكها صندوق التقاعد للبنك الوقفي التركي، ونسبة (15.64 %) تمتلكها الأوقاف الإضافية الملحقة (Mülhak vakıfları)، وبقيت نسبة (25.18 %) فقام البنك ببيعها للمساهمين من عامَّة الناس، ونسبة (00.08 %) لمساهمات أخرى غير محددة[3]، ولم يكن هذا البنك بنكًا إسلاميًّا أو تشاركيًّا أو وقفيًّا خالصًا، بل كان عبارة

(1) انظر: البنك الوقفي، فهد، 31-32؛ والبنك الوقفي "VakıfBank Hakkında Detaylı Bilgiler"، VakıfBank، 07 شباط (فبراير) 2019م: https://www.vakifbank.com.tr/hakkimizda.aspx?pageID=182

(2) "Sultan Reşad Devrinde Evkaf Bankası Kurulma Çalışmaları", Bayram Sadi, Vakıf Haftası Dergisi, 5 1987, 217-218.

(3) انظر: «VakıfBank Hakkında Detaylı Bilgiler»، موقع المعلومات البنكية (bankabilgi).

عن بنك تقليدي ربوي يقوم بجميع المعاملات المصرفية والتأمينية المختلفة المقدّمة في البنوك التقليدية، لكن في المحصِّلة تبقى الأرباح ربوية، والأرباح الربوية أموال خبيثة بعكس الأموال الوقفية الطيبة، فإذا كانت هذه الأموال الوقفية المساهم بها في البنك ربوية أصلًا، فتطهيرها يكون بالتخلص منها بإنشاء أوقاف خيرية تتعامل بالأنشطة المتوافقة مع الشرع ومبادئه ومقاصده، وليس الزَّج بها من جديد في الحرام[1]، ولكن بين سنتي 2012م و2014م بدأت وسائل الإعلام في التحدُّث عن تحويل النِّسبة الخاصّة بمديرية الأوقاف في البنك لمصلحة الخزينة العامة للدّولة التركية والبالغ مجموعها (58.63 %)، وفي سنة 2014م صادق البرلمان على المشروع رقم: (07) تمّ بموجبه القيام بعملية استبدال أسهم مديرية الأوقاف ببدل مالي يُعطى من طرف الدولة[2].

هذا بالنسبة للأوقاف، أمَّا بالنسبة للمصارف فقد دخلت أول البنوك التقليدية الربوية إلى الدول الإسلامية في منتصف القرن الـ 19 الميلادي في كل من تركيا ومصر، ولكن لم تنشأ أي علاقة بينها وبين الأوقاف في معظم الدول الإسلامية بحكم أنّ الأموال الوقفية هي أموال طيبة، ولا يجوز خلطها مع الأموال الربوية الخبيثة، ومن جهة أخرى كانت الأوقاف معظمها استغلالية، أي: توجه مباشرة للمستفيدين والقليل منها يستثمر، فلم تكن هناك حاجة إلى ضمِّها لهذه المراكز المالية وهي البنوك، تمامًا كما كان الحال مع النُقود الوقفية والصيغ الاستثمارية المباشرة كالإجارة مثلًا[3].

وفي سنة 1975م أنشئت أول المصارف الإسلامية تباعًا وفق المقاييس الشرعية المطلوبة بعد صولات وجولات في عديد الدول الإسلامية من طرف أكابر العلماء والباحثين في

(1) ورد ضمن قرارت منتدى قضايا الوقف الفقهية العاشر جواز وقف المال الحرام ومال الشبهة وفق ما يحقق مقاصد الشرع وما تقرره القواعد الفقهية وتستدعيه الحاجات المعاصرة، ومن ضمن قراراته أيضا: «أن الأموال المحرمة والمقبوضة الفاسدة المكتسبة بطرق غير شرعية من البنوك لا تملك ولا ترد إلى جهتها، ولكن يجب التخلص منها بالصدقة والوقف أو في مصالح المسلمين عامة». قرارات وتوصيات منتديات قضايا الوقف الفقهية: من الأول إلى العاشر، الأمانة العامة للأوقاف، الأمانة العامة للأوقاف الكويتية، الكويت، ط1، 2022م، 94-95.

(2) انظر: "Vakıfbank"، موقع بنك المعرفة (Bankabilgi)، 07 شباط (فبراير) 2019م:
https: / /www.bankabilgi.org /vakifbank-73.html

(3) انظر: «إعمار الأوقاف وأحكامه في الفقه»، آق قندوز، منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس، 2011م، رئاسة الدِّيانة التركية، 249-263؛ والمعاملات المالية، شبير، 253؛ و«Bankamızın Kuruluşu»، البنك الزراعي، 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م: https: / /www.ziraatbank-kktc.com /tr /bankamiz-tarihcesi

مجال الاقتصاد والشريعة، فَفُتِح بنك دبي الإسلامي[1] ثم بنك التنمية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في العام نفسه أيضًا، وكلا المصرفين جعل من مجموعة أهدافه المخطَّط لها تنمية الوقف وتطويره، فكان المصرف الإسلامي بدبي يُسهم في دعم النّدوات والمؤتمرات وورش العمل من أجل إحياء سنَّةِ الوقف وتطوير أدواته وتجديد أفكاره، ودعم الكتب والبحوث العلمية الأكاديمية والنَّشرات والمطويَّات التي تتعلق بالوقف، وتشجيع البرامج التلفزيونية والمحاضرات الخاصة بالأوقاف، كما جعل البنك الإسلامي للتنمية أيضًا رؤيته الإستراتيجية تحت عنوان: «رؤية من أجل كرامة الإنسان» حدَّد فيه ثمانية مجالات تنمويَّة حتى عام 2020م، ومن أهم إستراتيجياته التي عوَّل عليها هي: «الحد من الفقر والنُّهوض بالوقف وتطويره، ونشر الثقافة والتعليم، والعناية بالصحة»[2]، وأحال مهام القيام بها إلى مجموعة من الهيئات، منها: «صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، وصندوق وقف بنك، وأنشطة الوقف للمعهد الإسلامي للبحوث، والهيئة العالمية للوقف»[3]، ومن أهم الإنجازات المحقَّقة من هذه الاستثمارات الوقفية الآتي[4]:

1 – إقامة مجمَّعات تجارية كبرى لعرض السِّلع والمنتجات والتَّسوق.

2 – تشييد أبراج وقفية، مثل مشروع برج السَّلام التجاري الوقفي في الكويت.

3 – مشروع إنشاء وقف سكني تجاري لمركز التراث الإسلامي البريطاني في مانشيستر.

4 – مشروع إنشاء مركز تجاري وقفي في مدينة جوستيفار لمصلحة الاتحاد الإسلامي في جمهورية مقدونيا.

5 – مشروع مجمَّع سكني تجاري وقفي بإمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

6 – إنشاء برج تجاري لفائدة الجامعة الإسلامية بشياتاجونج ببنغلاديش.

كل هذه العوامل أظهرت حجم الموارد المالية التي يحتويها قطاع الأوقاف، ومدى

(1) انظر: «تاريخنا»، موقع بنك دبي الإسلامي (Dubai Islamic Bank)، 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م: https: / /www.dib.ae /ar /about-us /our-history

(2) انظر: «جهود البنك الإسلامي للتنمية في التمويل الدولي»، عادل بليق، الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، 27/ 01، 2019م، 98.

(3) انظر: المصدر السابق نفسه، 95.

(4) انظر: دور المؤسسات المالية الإسلامية، القرة داغي، 113؛ و«البنك الإسلامي للتنمية وتجربته الوقفية الرائدة»، مركز مداد، 07 شباط (فبراير) 2019م: https: / /medadcenter.org /cgi-sys /suspendedpage.cgi

إمكانية أن تعطي هذه المؤسسة دفعة قوية للنَّشاط الاجتماعي والاقتصادي في آن واحد، فبدأ التفكير في استغلال المؤسسة المصرفية الإسلامية في تطوير الأوقاف والاستفادة من حوكمتها الإدارية وطرق تسييرها الحديثة وصيغ استثماراتها المستعملة، سواء الكلاسيكية منها والمستحدثة بالتكييف مع قواعد الشرع الإسلامي، ورأوا أنّ ذلك لا يتم إلّا بإعطاء حيِّز للأوقاف ضمن المصارف استكمالًا لمسيرة مصرف دبي ومصرف التنمية الإسلامي، ففُتِحت الحسابات الجارية للأوقاف، وجمع الوقف النَّقدي من الواقفين واستثماره من خلال مؤسسة استثمارية تابعة له، وبدأت المصارف في المشاركة في عملية توزيع العائدات الوقفية على الموقوف عليهم، على غرار ما فعله البنك الإسلامي الأردني من الاهتمام بالأوقاف الإسلامية المحلية والخارجية معًا ورفع كفاءتها الإنتاجية، من خلال استثمار الممتلكات الوقفية في مشاريع ضخمة ذات عوائد كبيرة، بالمشاركة في صندوق الأوقاف التابع للبنك الإسلامي الدُّولي للتنمية، وتشريع سندات المقارضة في عملية استثمار الممتلكات الوقفية، واعتماد الصِّيغ والمنتجات المالية الإسلامية، والمساعدة في استثمار أموال المؤسَّسات الوقفية والجمعيات الخيرية، ثم لحِقَتها بحوث ومطالبات من علماء ومجامع فقهية تؤكِّد تعزيز مكانة الأوقاف في شكل مؤسسات كُبرى، تمامًا كما أوصت به ندوة البركة رقم: (18) للاقتصاد الإسلامي بالاستعانة بالمؤسسات المالية المتخصصة لاستثمار الأوقاف والنّظارة عليها[1].

وتبعًا لهذه التَّوصيات تمكَّن بنك إسلام الماليزي من بناء مقرِّه الرئيس على أرض وقفية، وصرف غلّة الإيجار على المصارف الوقفية، وتعاون صندوق الوقف النَّقدي لبنك معاملات بالتعاون مع المجلس الإسلامي لمحافظة سلانجور، وتمَّ تحديد العلاقة بين البنك والوقف في ثلاثة أشياء: «مساهمة البنك في الوقف من حساب المساهمين، وجمع الوقف النَّقدي، واستثماره»[2].

ولكن الحلم الذي كان ينتظره الكثير من خبراء الفقه والاقتصاد الإسلامي والباحثون الأكاديميون، قد تمّ تحقيقُه على مستوى الدَّولة التركية، من خلال فتح بنك وقفي خالص يختص بالمعاملات والمؤسسات الوقفية ويسعى لتطويرها وتنميتِها[3]، مع دعوات أخرى

(1) انظر: قرارات وتوصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي، دلة البركة، 310.

(2) "Corporate Waqf Model and its distinctive features", Ashraf, M-Abdullah, J, pre. future of Islamic Philanthropy at the World Universities Islamic Philanthropy Conference, 2013, Kuala Lumpur, 7

تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية، صوالحي، 91.

(3) انظر: الأدوات الاستثمارية المعاصرة لتنمية الوقف، فداد، 162.

أيضًا من طرف بعض المختصِّين في الأوقاف كالأمين العام السابق للأمانة العامَّة للأوقاف الكويتية فؤاد العمر، الدَّاعي لجعل البنوك الوقفية المقترحة على شكل هيئة دولية وقفية مع مساهمة الدول الإسلامية في مواردها من خلال مؤسَّساتها الوقفية، مع اشتراطه لرأس مال لا يقلُّ عن ألف مليون دولار ومركز ضمن الدول المهتمَّة بالأوقاف وتسييرها وتنميتها، المتميِّزة بالإعفاء من الرُّسوم الضريبية، كالسعودية أو الإمارات أو ماليزيا[1].

المطلب الرابع: مقارنة بين البنوك الإسلامية ونظيرتها من المؤسسات والبنوك الوقفية

الفرع الأول: الفرق بين البنك الإسلامي والبنك الإسلامي ذي الحيّز الوقفي:

ومن أبرز الفروق بين البنوك الإسلامية ذات الحيز الوقفي (بنك إسلامي زائد نافذة وقفية) وبين البنوك الإسلامية الآتي[2]:

أولًا: البنوك الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات نقدية مالية تجارية ربحية بشكل أساسي، تعمل على الاستثمار في جميع القطاعات ما عدا الأوقاف، بعكس البنوك الإسلامية ذات النوافذ الوقفية فهي عبارة عن بنك إسلامي متكامل مع نافذة وقفية تفتح ضمنه أو محفظة أو صندوق استثماري وقفي، ثم توزيع الأرباح على الموقوف عليهم تمامًا كمكتب شؤون الحُجَّاج الماليزي.

ثانيًا: الأصول والأموال الوقفية لا يمكن خلطها مع بقية أموال المصرف الإسلامي أثناء عملية الاستثمار، لأنّ الاحتياط مُستحضَر في جميع مراحل العمليات الاستثمارية بالنّسبة للأوقاف، لذلك خُصَّت بِنوافذ ومحافظ للأموال الوقفية.

ثالثًا: كذلك بالنِّسبة للرِّيع والأرباح والعائدات فإنّها في المصارف الإسلامية ذات النّوافذ الوقفية لا تُخلط مع مجموع أرباح المصرف، بل يتِم حسابها مفصولة عنها، أمَّا في المصارف الإسلامية فإنَّ الأرباح تُؤخذ من مجموع العائدات المحصَّلة من الاستثمار والخدمات.

رابعًا: إنّ المصارف الإسلامية الوقفية بتخصيصها لنوافذ وقفية أو احتضانها لصناديق ومحافظ استثمارية ضمن أنشطتها المصرفية، يتجسَّد فيها أكثر مبدأ السعي للخير ومساعدة

(1) انظر: البنك الوقفي، المنصة الابتكارية لمنتجات الاقتصاد الإسلامي، أمين شاكر، YouTube، 1/ 11/ 2019م، 55: 13: 01-54: 12: 01.

(2) انظر: البنك الوقفي، فهد، 32-40.

المحتاجين وإعادة التوازن بين طبقات المجتمع المسلم، وسدِّ الثغرات الواقعة والمتوقعة في الاقتصاد، بعكس المصارف الإسلامية التي تركِّزُ عملها بشكل أكبر على الرِّبح فقط.

خامسًا: إمكانية تحول المصارف الإسلامية ذات الحيز الوقفي إلى مصارف وقفية بحتة إذا تمّت الاستفادة من الاستثمار الجيِّد للأموال الوقفية وتطوير التجربة الوقفية المصرفية، بعكس المصارف الإسلامية فلا يمكن تحوُّلها إلى مصارف وقفية؛ باعتبار أنّ جميع الأموال المستثمرة الهدف منها الربح ولها أصحابها، وهم لا يقصدون منها حبس العين ولا تسبيل المنفعة من جهةٍ، وانعدام التجربة في استثمار الأموال الوقفية من جهة أخرى.

الفرع الثاني: الفرق بين البنك الإسلامي والبنك الوقفي:

أما بالنسبة للبنوك الوقفية فهي مثل البنوك الإسلامية شكلًا وخدمات مع مجموعة من الفوارق بينهما، وهي[1]:

أولًا: إنّ أهم ما يميِّز بنك الأوقاف عن البنوك الإسلامية هو توظيفه للأموال الوقفية المتاحة، واستثمارها مع الحفاظ على بقاء أصولها، بعكس البنوك الإسلامية التي تدخل في استثمار جميع المشاريع ما عدا تلك الوقفية لخطر اندثار الأصول الوقفية.

ثانيًا: البنوك الوقفية رأس مالها 100 % يكون وقفيًّا في الغالب وعائداته خيرية اجتماعية، أمّا البنوك الإسلامية فرأس مالها يكون للمستثمرين العاديين المستهدفين للربح المالي من أجل مصلحتهم الشخصية.

ثالثًا: البنوك الوقفية هدفُها توفير دعم فنِّي ونقدي للشرائح الضعيفة وبالتالي هو بنك غير ربحي، بعكس البنوك الإسلامية فهدفها الأساسي ربحي تجاري لتنمية الأموال وزيادة الثَّروة.

رابعًا: بالنسبة لعملية الاستثمار في البنوك الوقفية فلا يمكن تطبيق إلّا تلك المنتجات الإسلامية التي تحتوي على نسبة مخاطرة قليلة على الأموال والأصول الوقفية أو المبنية على جدوى اقتصادية صحيحة، بعكس المصارف الإسلامية التي تسعى لاستخدام جميع المنتجات المالية المتاحة في عملية الاستثمار سواء أربحت أم خسرت.

خامسًا: أصول البنك الوقفي لا تقبل الهبة أو البيع أو التوريث، بعكس أصول البنوك

(1) انظر: بنك تنمية الأوقاف، المناعي، دار الصميعي، الرياض، ط1، 2009م، 36-39؛ والبنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 467-468.

الإسلامية التي تقبل كل هذه الحالات.

سادسًا: ريع البنك الوقفي يعود لوجوه الخير المختلفة من الموقوف عليهم وعامة المسلمين.

سابعًا: إنّ كل نقصان في أرصدة البنك الوقفي ناتج عن هلاك أو خسارة أو عجز أو ضياع، فإنّ البنك الوقفي مُجبر لمعالجته، وهو لا يغلق في حالة التوقُّف وإنَّما تتم عملية الاستبدال للأموال الوقفية، بعكس البنوك الإسلامية التي يمكن أن تتعرَّض للخسارة أو نقصان مالها أو التَّلف أو حتى الإفلاس والإغلاق مطلقًا.

ثامنًا: بالنِّسبة للأوقاف المؤسَّسة جديدًا أو الممتلكة قديمًا من طرف البنك الوقفي فهي ملك لله تعالى، من باب تحبيس العين وتسبيل المنفعة للموقوف عليهم، بعكس البنك الإسلامي فجميع الممتلكات المشتراة والممتلكة تعتبر ملكًا له من أجل تنمية الأموال وتعزيز الثَّروة وتحقيق الرِّبح للمساهمين في البنك.

الفرع الثالث: الفرق بين البنك الإسلامي والصناديق الوقفية:

الصناديق الوقفية عبارة عن عملية يتم فيها تأسيس هيكل إداري وقانوني في شكل صندوق أو هيئة وفق الأنظمة المتبعة، ويتم من خلال هذا الصندوق جمع الأموال العينية والنَّقدية بالتبرع وحتى المشاركة بالأسهم أو الصكوك الوقفية، وذلك بغرض وقفها ثم استثمارها وتوزيع عائداتها على جهات البر والخير، وفي العادة ما تكون هذه الجهات مصلحة عامة تحقق النفع للأفراد والمجتمع، مثل: التنمية الصحية، أو حماية البيئة، أو حفظ القرآن، أو دار العجزة، أو إقامة المؤتمرات... إلخ، وابتُكِر هذا الصندوق من طرف الأمانة العامة للأوقاف بالكويت[1].

وبالتالي فإنّ الصناديق الوقفية هي عبارة عن مؤسسة خيرية استثمارية ذات هيكل إداري، تستثمر في مشروع واحد ومعين، وتختلف عن المصارف من حيث كونها عبارة عن صندوق لجمع الموارد الوقفية واستثمارها فقط، وقد يكون على شكل حساب بنكي يتم فتحه في المصارف الإسلامية أو حتى ضمن البنوك الوقفية أيضًا، من أجل تعبئة موارده من طرف الجمهور والمؤسسات الأهلية والخيرية والهيئات الحكومية من خلال إصدار

(1) انظر: الصناديق الوقفية في الأردن: تقدير اقتصادي إسلامي، محمد الدقامسة، جامعة اليرموك، رسالة دكتوراة، الأردن، 2012م، 35؛ والأدوات الاستثمارية، فداد، 149-150؛ والصناديق الوقفية المعاصرة، محمد الزحيلي، مؤتمر الأوقاف الثاني، 2013م، جامعة أم القرى، 4.

صكوك وقفية، وجمع الموارد الوقفية النّقدية والعينية أيضًا لتمويل إنشاء مشروع خيري محدّد يعلن عنه مُسبقًا، ويتم الوقوف عليه حتى يعرف النُّور وتتم الاستفادة من عائداته في خدمة المصارف الوقفية، ومن أشهر الصناديق الوقفية «الصندوق الكويتي وصندوق تثمير الوقف لبنك التنمية»[1].

الفرع الرابع: الفرق بين البنك الإسلامي والشركات الوقفية:

يقصد بالشركة الوقفية ذلك العقد الذي يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يسهم كل منهم في مشروع وقفي يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل، ويُقسَّم العائد لمصلحة الموقوف عليهم، أو هي كما عرَّفها المهنّا بأنّها: «اجتماع أصول وقفية وإدارتها بهدف الاتِّجار بها وفقًا للأنظمة التِّجارية»[2].

ورأس المال في هذه الشركات الوقفية يكون وقفًا لله تعالى أي يخرج من ملك صاحبه، وذلك إذا لم يكن وقفًا مؤقَّتًا على رأي القائلين بجوازه، وأمَّا العائد في الشركة الوقفية فإنّه يخصَّص لجهات البرِّ حسب النظام الأساسي للشركة الوقفية المستند إلى أحكام الشريعة، ويمكن أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة ذات أسهم متساوية القيمة[3]، ويتمُّ تسجيل الشركة الوقفية برأس مال ذي قيمة محدَّدة، ولا يُشترط في رأس مالها أن يكون وقفًا بالكامل، بل قد تدخل ضمنه بعض الأسهم التي تستهدف الرِّبح حسب قيمة السَّهم المشارك به، ويتم إنشاء هذه الشركة من طرف المؤسسة الوقفية من أجل الاستثمار والاستفادة من العائدات في الصِّيانة والتأسيس لأوقاف جديدة والتوزيع على جهات الوقف المحدَّدة، وأبرز مثال له هو وقف الرَّاجحي في المملكة العربية السعودية، ووقف جمعية نشر العلم في تركيا (Ilim Yayma Vakfi)، أو تؤسَّسُ مباشرة شركة وقفية من الأموال الوقفية مع مجلس نظارة لإدارتها وتوزَّع العائدات على المستحقين حسب شرط الواقف، أو تحوَّلُ الشركات التجارية الربحية العادية إلى شركات وقفية لفائدة جهات البر والخير، أو القيام بجمع الشركات الوقفية الصغيرة المتجانسة في شركة قابضة كبيرة تحت إدارة شركة واحدة، ومن أبرز الأمثلة الميدانية «شركة مكّة للإنشاء والتَّعمير»، حيث تضم في رأسمالها مساهمات من العديد من الأوقاف المحيطة بالحرم المكي[4].

(1) انظر: الصناديق الوقفية المعاصرة، الزحيلي، 5-22؛ و«جهود البنك الإسلامي للتنمية في التمويل الدولي»، بليق، 101.

(2) الشركات الوقفية، خالد المهنا، كرسي راشد بن دايل لدراسة الأوقاف، الرياض، د. ط، 2013م، 19؛ وتأسيس الشركات الوقفية، خالد الراجحي، مؤتمر دولي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية «أيوفي»، 2015م، جامعة طيبة بالمدينة، 15.

(3) انظر: تأسيس الشركات الوقفية، الراجحي، 15.

(4) انظر: الأدوات الاستثمارية المعاصرة لتنمية الوقف، فداد، 157-158.

هذا بالنسبة للشركات الوقفية، أمّا بالنسبة للمصارف الإسلامية أو البنوك الوقفية فهي وإن كانت شركات مساهمة في الأصل لكنَّها أُسِّسَت بقصد ربحي خيري في المصارف الإسلامية منها، فلا يشترط أن يكون جميع رأس مالها محبوسًا مع تسبيل عائداتها، وتكون غير ربحية في النّوع المقترح سابقًا وهو البنوك الوقفية، وجميع رأس مالها يكون وقفًا لله تعالى، بعكس الشركات الوقفية فإنّ أصولها يتم وقفها ابتداء وتسبَّل منافعها، وإن كانت تسمح بدخول بعض المساهمات بهدف تضخيم رأس المال من أجل عائدات أكبر، كما أنّ البنوك الإسلامية والبنوك الوقفية هي مراكز لتجمُّع الأموال من أجل استثمارها في المجالات الزراعية أو الصناعية أو التجارية أو استثمار مباشر، وتقدَّم فيها خدمات مصرفية وعمليات تحويل أموال... إلخ، وتخضع لرقابة البنك المركزي، بعكس الشركات الوقفية التي تُؤسَّس أصلًا من أجل الاستثمار في مجال واحد معيَّن صناعي أو تجاري... إلخ، وليست مراكز لتقديم الخدمات المالية للمتعاملين، بل هي نفسها تستعين بالمصارف من أجل فتح حسابات جارية لجمع الأموال الوقفية والمساهمات، أو حتى من أجل تأسيس الشركات عينِها سواء أكانت شركات وقفية أم عادية عن طريق عملية الوساطة المصرفية، وهو ما نصَّ عليه القانون التأسيسي لبنك أوقاف في عهد السلطان رشاد، ولا تخضع الشركات الوقفية لأيِّ جهة أعلى أخرى مثل ما عليه الحال في المصارف عامَّة[1].

الفرع الخامس: الفرق بين البنوك والنَّوافذ والصّناديق والشّركات الوقفية:

أولًا: الفرق بين البنوك الوقفية والمصارف الإسلامية ذات الحيز الوقفي:

ويظهر الفرق بينها في كون البنوك الوقفية مبنية بشكل أساسي على رأس مال وقفي، وعائداتها تستغل للمنافع العامة والخاصة الضرورية، أمّا بقية الخدمات فهي مثل جميع الخدمات المقدَّمة في البنوك الإسلامية، إلّا أنّ هذه الأخيرة تقوم بفتح نافذة أو تخصِّص حيزًا للخدمات الوقفية تمامًا مثل ما فعله البنك الإسلامي للتنمية، فالمصارف الإسلامية الوقفية عبارة عن حيِّز مصغَّر للبنوك الوقفية إن صح التعبير[2].

ثانيًا: الفرق بين البنوك الوقفية والصناديق الوقفية:

يمكن أن تصبح الصناديق الوقفية سببًا في تأسيس البنوك الوقفية، بأن تُجمع الأموال على أساس أن يكون الهدف منها دعم إنشاء البنوك الوقفية، ويمكن أن تكون الصناديق

(1) انظر: البنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 686-687.

Bayram, Sadi; "Sultan Reşad Devrinde Evkaf Bankası Kurulma Çalışmaları", 217.

(2) انظر: البنك الوقفي، فهد اليحيى، 45.

الوقفية جزءًا من احتياطات المصرف الوقفي تحسُّبًا لحالات خسارة أصول الملكية الوقفية، وفي حالة قيام البنوك الوقفية واقعيًّا يُصبح الصندوق الوقفي جزءًا من الخدمات التي يقدِّمُها البنك للواقفين، من أجل تعبئة الموارد الوقفية النَّقدية والعينيَّة من أجل إقامة المشاريع الخيرية المختلفة ذات الأهداف والمجالات المعيَّنة، وهو جائز شرعًا عند الفقهاء[1]، أمّا الشيء المشترك بينهما فهو وجود مجلس إدارة يسهر على حُسن سير العمليات الإدارية والمالية، لكن في حالة استغلال الصناديق الوقفية من قبل البنوك الوقفية، يمكن أن يصبح البنك بمنزلة النّاظر للمشاريع المقامة من عائدات الصُّندوق من خلال تجربته في الاستثمار والإدارة، وهو ما تناولناه سابقًا عند الحديث عن الشخصية المعنوية الحكمية[2].

ثالثًا: الفرق بين البنوك الوقفية والشركات الوقفية:

إنَّ أهداف البنوك الوقفية والشركات الوقفية هي الأهداف نفسها، من ناحية حبس العين وتسبيل المنفعة ليستفِيد منها الموقوف عليهم، وفي كونِها عبارة عن مساهمة من طرف مجموعة من الواقفين لأموالهم أيضًا، أمّا الاختلاف بينهما فهو من ناحية كون البنوك الوقفية تقوم بالعمليات الاستثمارية والتجارية المتنوِّعة في جميع المجالات المباحة طبعًا، هذا بالإضافة إلى تقديمها الخدمات المصرفية التي لا توجد في الشركات الوقفية، بل الشركات عامَّة تستعين بالبنوك الوقفية والإسلامية من أجل القيام بمجموعة من الإجراءات المالية والإدارية، كعمليات تأسيس الشركات، جمع الموارد، فتح الحسابات، توزيع عائدات الشركات الوقفية الاستثمارية على الموقوف عليهم... إلخ[3].

(1) انظر: فتح القدير، ابن الهمام، 6/ 200؛ والكافي في فقه أهل المدينة، يوسف القرطبي، تح: محمد ولد ماديك، مكتبة الرياض الحديثة، السعودية، ط2، 1980م، 2/ 1012؛ والصناديق الوقفية المعاصرة، الزحيلي، 6.

(2) فـ: «كثير من المفكرين والمهتمين بأحوال المسلمين ورعاية مصالحهم من رسميين وغير رسميين تنادوا إلى تنشيط دور الأوقاف وبعثه من جديد، وتفعيل دور المؤسسات المالية الإسلامية للقيام بدور الناظر في الوقف، الذي كان يؤدِّيه في عهود الحضارة الإسلامية الزاهرة». ينظر: «أحكام الوقف وسبل إحيائه وآليات تطوير استثماره»، عبد الستار أبو غدَّة، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، 18، 2011م، 105؛ والبنك الوقفي، فهد اليحيى، 200.

(3) انظر: البنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 686-687.

الفصل الثاني

دور موارد منتجات الوساطة المصرفية الإسلامية في استثمار الأوقاف وتمويلها

توطئة:

بعد ما تعرض الباحث في الفصل التمهيدي لمعاني الوقف وتاريخه، ومفهوم المصارف الإسلامية وتاريخها، وتاريخ العلاقة بين الأوقاف ومؤسسات الوساطة المالية ومنتجاتها، سيحاول الباحث في هذا الفصل دراسة وحصر المنتجات المالية التقليدية والمعاصرة، لمؤسسات الوساطة المالية في كل من حالات الاستثمار والتمويل والتعمير للأصول الوقفية المختلفة، والتعرف على مدى إمكانية الابتكار والتطوير في هذه المنتجات المالية بما يتوافق مع خصوصية الوقف، لأنّ الملاحظ على هذه المنتجات المالية هو تأثُّرها بثلاثة عوامل رئيسة ومحورية تسهم في نجاحها وتطورها، وهي: «نوعية الأصول المالية المستثمرة، الزمان، والمكان»[1]، وقبل ذلك سيعرِّف الباحث خصوصية الملكية الوقفية وماهية الاستثمار والتمويل الوقفي، ليُعَرِّج على معنى التسويق الوقفي ومدى مساهمته في تفعيل قطاع الأوقاف والترويج لعملية التكامل مع مؤسسات الصيرفة.

المبحث الأول
موارد الوقف كمستثمر وممولٍّ
من خلال المنتجات المصرفية الإسلامية

المطلب الأول: أحكام تمويل واستثمار الملكية الوقفية بواسطة المنتجات المصرفية الإسلامية

الفرع الأول: مفهوم استثمار الملكية الوقفية مشروعيَّةً وضوابط:

أولًا: تعريف استثمار الوقف:

أ- الاستثمار في اللغة والاصطلاح: الاستثمار في اللّغة هو مصدر استثمر يستثمر، وهو مشتق من الفعل ثمر، فيقال ثمر الشجر عندما تظهر ثماره على الأغصان، والاستثمار هو الشيء المتولد عن شيء ما مُجتمِع، وهو متضمن لمعاني لغوية كثيرة، منها: «النَّماء والنَّسل، وحُسن القيام على الشيء، والكثرة»، وأقرب المعاني إلى المعنى الاصطلاحي هو النماء

(1) انظر: الاستثمار المعاصر للوقف، محمد الزحيلي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، PDF، د. ت، 9.

والكثرة، ويطلق على الرجل المثمِّر لماله[1].

أمّا اصطلاحًا فالفقهاء يستعملونه بمعناه اللّغوي الحقيقي، وتحدَّثوا عن معناه الحقيقي في مبحث استثمار الراشد لأمواله[2]، والأصوليون يذكرونه بمعنى استنباط الأحكام الشرعية، ويعرِّف علماء الاقتصاد الإسلامي مصطلح الاستثمار بأنّه استعمال الأموال في الإنتاج بهدف تحصيل الأرباح، وله طريقان: «مباشر من خلال الآلات، أو بطريق غير مباشر كالأسهم مثلًا»[3].

ب- معنى استثمار الوقف: عرفه عبد القادر بن عزوز بأنّه: «ما يبذله ناظر الوقف من جهد فكري ومالي من أجل الحفاظ على الممتلكات الوقفية، وتنميتها بالطرق المشروعة وفق مقاصد الشريعة ورغبة الواقفين، بشرط أن لا تعارض نصًّا شرعيًّا»[4].

- أو هو: «عمليه توظيف للأصول الوقفية، سواء كانت مادية أو مالية، بهدف المحافظة عليها وتنميتها بما يتناسب والشريعة الإسلامية، وفي ظل سياسات قليلة المخاطر، وذلك لتحقيق عوائد مناسبة في المستقبل، تساعدها في تحقيق أهدافها السامية»[5].

والمقصود باستثمار الأوقاف هو استثمار الأصول والأموال الوقفية على أي شكل كانت عليه، سواء كانت عقارًا أم منقولًا أم ريع استغلالها[6]، وقد يكون يستهدف استثمار الأموال والأصول الوقفية لتَعْوِيضِ الهلاك والخراب اللّاحق للأصول الوقفية، ويسمَّى: «بالاستثمار التعويضي أو الإحلالي»، أو يستهدف زيادة رأس مال الوقف من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية لأصول الأوقاف، والرَّفع من نسبة الغلَّة التي يأخذها المستحِقون (الموقوف عليهم)[7].

أمّا الوقف كاستثمار (الوقف الاستثماري) فهو الوقف الذي تتجه نية واقفه إلى تنمية

(1) انظر: معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، حماد نزيه، دار القلم، دمشق، ط1، 2008م، 51؛ وتاج العروس، الزَّبيدي، 10/ 334؛ ومعجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 1/ 388؛ ولسان العرب، ابن منظور، 11/ 660؛ واستثمار الأوقاف، الصقية، 56-57؛ وحقيبة طالب العلم، القرة داغي، 7/ 503؛ ودراسات في الوقف الإسلامي، الشوم، 209.

(2) انظر: استثمار أموال الوقف وتطبيقاته المعاصرة، عماد بن محمود، دار الكتب القانونية العامة للأوقاف، مصر، ط1، 2012م، 24.

(3) انظر: المعجم الوسيط، مجمَّع اللغة العربية، 101؛ ومعجم المصطلحات المالية والاقتصادية، حماد نزيه، 51؛ و«استثمار الأموال الوقفية»، عامر العتوم - عدنان ربابعة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 11/ 2، 2015م، 231-232.

(4) فقه استثمار الوقف وتمويله: دراسة تطبيقية عن الواقع الجزائري، عبد القادر بن عزوز، أمانة الأوقاف، الكويت، ط1، 2008م، 65.

(5) تقييم أداء استثمار أموال الأوقاف بدولة الكويت، عبد الله الهاجري، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط2، 2015م، 35.

(6) انظر: « الاستثمار في الوقف وغلاته وريعه»، العياشي فداد، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 15/ 3، 2004م، 410.

(7) انظر: «استثمار الأموال الوقفية»، العتوم - ربابعة، 233.

الأصل الموقوف واستثماره، فلا يتعلق الوقف بأعيانه القائمة أثناء الوقف، وذلك يكون بتركيز الجهد على تحقيق العائد والغلة الأكبر من خلال طرق الاستثمار الملائمة (بيعًا واستبدالًا واستغلالًا ورهنًا... إلخ)، وصرفها على أكبر قدر ممكن من الموقوف عليهم، كما هو استثمار لمن أراد الحصول على ثواب الصدقة الجارية (أجر الوقف)[1].

ثانيًا: حكم استثمار الأوقاف:

إنّ استثمار الأموال الوقفية من المطالب الشرعية التي يُسعى من خلالها إلى تحقيق مقاصد الواقف، وهو حفظ الأصول الوقفية وتنميتها لمصلحة الموقوف عليهم، وإن كان استثمار الوقف من حيث الجُملة يعتبر جائزًا إلّا أنّه من حيث التفصيل قد لحقه الخلاف بين العلماء والمذاهب في بعض أحكام جزئياته وصُورِه، والمتفحِّص لكتب الفقه القديمة المتعلقة بالوقف أو المتضمنة لأبواب خاصَّة بالوقف، سيجد حتما أنّهم تحدثوا عن صيانة الوقف وعمارته وحفظه من الهلاك والزوال أيضًا[2]، وقد نظر الفقهاء والخبراء والعلماء في وقتنا المعاصر إلى عمليات استثمار الوقف وسعوا إلى تحديد صورها حتى يسهل الحكم عليها، فالحكم على الشيء إنّما هو فرع عن تصوره[3]، فتعددت التقاسيم وتنوَّعت بحسب تعدُّد أصول الأموال الموقوفة، وبحسب صور استثمار أموال الوقف، وبحسب زاوية نظر الباحث إليها، ومن أروع التقاسيم التي وجدتُها والمبنية على غَرَض الواقف من وقفه الآتي[4]:

أ- استثمار الأصل: واستثماره قد يكون غير ممكنٍ لطبيعة الأصل الموقوف وعدم قابليته للاستثمار كالمساجد والمقابر، أو قد يكون قابلًا للاستثمار لكن الغرض تم تحديده من قبل الواقف بالانتفاع المباشر بالعين فقط مثل: «الدار للسكنى، والمستشفى للعلاج»، والمجوِّز لاستثمار هذا النَّوع من الوقف إنّما هو قائل بإلغاء شرط الواقف الذي يعدُّ كنص

(1) انظر: أبحاث في قضايا مالية معاصرة، يوسف الشبيلي، دار الميمان، الرياض، ط1، 2020م، 507؛ و«استثمار موارد الوقف»، خليفة بابكر، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 12/ 1، 2000م، 64؛ و«دور الاستثمار الوقفي في تنويع مصادر التمويل وتعزيز جهود التنمية المحلية بالدول العربية النفطية»، عمر حوتية - عبد العزيز السلومي، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، 7/ 1، 2018م، 190؛ واستثمار أموال الوقف وتطبيقاته المعاصرة، عماد، 30.

(2) انظر: «استثمار الأموال الوقفية»، العتوم - ربابعة، 233.

(3) انظر: شرح الكوكب المنير، ابن النجار الحنبلي، مكتبة العبيكان، السعودية، ط2، 1997م، 1/ 50.

(4) انظر: «استثمار أموال الوقف»، خالد الشعيب، منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، 2003م، الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، 242-249.

الشارع[1]، أمّا العين الموقوفة للاستغلال وصرف ريعها حسبما اشترطه الواقف، فإنّ للناظر النّظر فيها بحسب مصلحة المستفيدين والمنتفعين، والناظر تصرُّفاته وأفعالُه إنّما تكون مقيّدة بالمصلحة ومبنية عليها، لأنّه هو القائم على شؤون حفظ الوقف وتنميته وتقسيم غلّاته، واستثمار أموال الوقف بما يراه الواقف من مصلحة فيه نفع لجهات البرِّ العامة، لذلك هو أولى من استثمار أموال الزكاة ذات المصارف المحدّدة بالنّص الشرعيِّ التي أُفتي بجوازها، استئناسًا ببعض المسائل الفقهية أيضًا في هذا الباب، كقول الفقهاء بجواز وقف النُّقود للمضاربة والسلف، وما جاز استثماره ابتداء يجوز أيضًا في أثناء مباشرة عملية الاستثمار[2]، أمّا إذا اشترط الواقف استثمار الأصل الموقوف بجزء من الرَّيع الناتج عنه ففيه شَبَه بمسألة اشتراط الواقف الاستبدال في الوقف، وبمسألة اشتراط الواقف استثناء بعض عائدات الوقف له أو لعائلته، أو لمن شاء من النّاس، فبحكم الشبه بالمسائل المذكورة آنفًا، وأولوية أن يخصِّص جزءًا من الرَّيع لمصلحة الوقف والمستفيدين منه من الغرض غير العائد بالنّفع لا على الموقوف عليهم ولا على الوقف، حُكِم بجواز تخصيص جزء من الرَّيع لاستثمار الأصل الموقوف[3].

ب- استثمار رَيع الوقف: ويقصد بريع الوقف ما يخرج من الأصل الموقوف من أُجرَة أو غيرها[4]، واستثمار الرَّيع في هذه الحالة يشمل صورتين ذكرهما العياشي فدَّاد؛ الأولى: ما لم ينص فيه الواقف على الاستثمار من عدمه، والثانية ما ضاعت حججه وشروطه من الأوقاف القديمة ولم تصبح معروفة، ورأى في كلتا الحالتين إعمال مبدأ المصلحة في استثمار الوقف من عدمه مستشهدًا بما قرره ابن بيَّة من استدلالات، منها: «عدم تقسيم عمر بن الخطاب لأموال الغنائم، وجعلها لصالح بيت المال، واعتبارًا للمصلحة الغالبة التي يُمليها الاقتصاد وليس الضرورة، وقياس الأولى في استثمار الوقف من جواز المضاربة على مال اليتيم، أو القياس على التصرف في مال الغير بالمصلحة الراجحة، وأخيرًا قاعدة

(1) انظر: الأشباه والنظائر، ابن نجيم، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م، 125؛ و«أحكام استثمار الموقوف وغلّاته»، علي القرة داغي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 15/ 03، 2004م، 285.

(2) انظر: «الاستثمار في الوقف وغلاته وريعه»، العياشي، 427-428.

(3) ينظر البند الرابع من قرار حكم استثمار الوقف، اللّجنة العلمية، «استثمار أموال الوقف»، منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، 2003م، الأمانة العامة للأوقاف الكويتية، 414؛ و«الاستثمار في الوقف وغلاته وريعه»، فداد، 428-429.

(4) انظر: قرة عين الأخيار لتكملة رد المحتار، علاء الدين ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت، 8/ 336؛ وانظر إلى المعنى المقصود من تأصيل ريع الوقف في بحث تأصيل ريع الوقف، أحمد جاب الله، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2016م، 102.

مراعاة القصد دون اللَّفظ في الوقف»[1].

وعلى الرَّغم مما ذكره العياشي فداد، إلّا أنّ عددًا من الباحثين يرى أنّ الأصل والمقصود في ريع الوقف وغلَّته أنّه صدقة جارية من حقِّ الموقوف عليهم وملكهم، وعدم صرف الرَّيع للمستحقين له وحجزِه عنهم فيه مخالفة لشرط الواقف، وتعطيل لمنفعة الوقف، وهو الملاحظ في حالات عديدة في واقعنا اليوم، فلا يجوز وقف الرّيع في رأي الكثير من الفقهاء والباحثين إلّا في حالات نادرة، كأن تكون حاجات الجهة الموقوف عليها سُدَّت بأوقاف أخرى، أو كالوقت القصير الذي يمكن أن يتوفر بين تحصيل الغلَّة واستحقاقها مثلًا، فيمكن استثمارها بوسائل استثمارية متميِّزة بِقِصر الأجل والسرعة والأمن من المخاطر العالية، أو استثماره كما قال العياشي فداد في حالة ما إذا تُيُقِّن رُجحان المصلحة للوقف بحسب الصور التي ذكرها، والله أعلم[2].

ج- استثمار الفائض من غلّة الوقف: ويقصد به استثمار ما زاد من صافي غلّة الوقف بعد حسم النَّفقات والمخصَّصات بعد التوزيع على أهل الاستحقاق[3]، واختلف الفقهاء فيه، بين مجوّز في الأصل الموقوف على المسجد كما قال بعض الشافعية[4]، وبين معمِّم لجوازه من دون تفريق كما قاله ابن الهمام الحنفي[5]، وهو المفتَى به عند المالكية أيضًا، أي الجواز كما ذكره الونشريسي[6]، وحَكَم بجوازه منتدى قضايا الوقف الفقهية بالكويت

(1) انظر: إعمال المصلحة في الوقف، ابن بية، مركز الموطأ، دبي، ط3، 2018م، 51-90؛ و«الاستثمار في الوقف وغلاّته وريعه»، العياشي، 430.

(2) انظر: «عرض ومناقشة بحوث الاستثمار في الوقف وغلاَّته وريعه»، محمد عبد الحليم، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 15/ 3، 2004م، 497-498؛ و«استثمار أموال الوقف»، عبد الله العمّار، منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، 2003م، الأمانة العامة للأوقاف الكويتية، 216-217؛ و«استثمار أموال الوقف»، الشعيب، 244؛ وللمزيد حول هذه المسألة بشتَّى تفاصيلها انظر بحث عبد القادر بن عزوز: تأصيل ريع الوقف: مفهومه، أحكامه، تطبيقاته، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2016م، الصفحة 140 وما بعدها.

(3) انظر: «استثمار الأموال الوقفية»، العتوم - ربابعة، 234.

(4) انظر: أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي، د. م.، د. ط، د. ت، 2/ 471.

(5) انظر: فتح القدير، ابن الهمام، 6/ 240.

(6) انظر: المعيار المعرب والجامع المغرب، الونشريسي، 7/ 187- 188.

ومجمع الفقه الإسلامي الدولي[1].

د- استثمار المخصَّصات والأموال المتجمّعة من الرَّيع وضمان متلَفات الوقف: وبما أنّ المخصَّصات هي أموال محجوزة من الرَّيع في مقابل إصلاح الأصل وصيانته، أو احتياطًا من الاستهلاك والدُّيون، فإنّها تأخذ حكم استثمار الأصل الوقفي، ويلحق بها كل من ضمان المتلفات والغصب الواقع على الوقف، لالتقائها معه في هدف ومقصد الحفاظ على الأصول الوقفية من الزوال والاندثار، ويلحق هذا الحكم أيضًا الأموال المتجمّعة من الغلّة، والمتأخر صرفها لسبب معين وظاهر وهو ما حَكَم به منتدى قضايا الوقف الفقهية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي[2].

نتيجة لما سبق، فإنّه يمكن القول إنّ استثمار الوقف بمعناه العام يُقصد به: «تنميه أموال الوقف سواء كانت أصولًا أم ريعًا ناتجًا عن الأصول، بوسائل ومجالات استثمارية مباحة شرعًا»، وقد قرَّر منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول بالكويت في أكتوبر 2003م، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي بمدينة مسقط بعُمان في آذار (مارس) 2004م، في قراره رقم: (140 6/ 15)، جواز استثمار الأوقاف بهذا المعنى، مع اشتراط مجموعة من الضوابط والشروط والأحكام التي سنذكرها في النُّقطة الآتية[3].

ثالثًا: ضوابط استثمار أموال الوقف:

إنّ القول بجواز استثمار الوقف مقيّد بمجموعة من الضوابط الدَّقيقة التي قررتها المجامع

(1) انظر: البند رقم: 6 من قرار حكم استثمار الوقف، اللّجنة العلمية لمنتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، «استثمار أموال الوقف»، 414؛ والبند رقم: 6 من قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم: (1406/ 15)، «قرار حول استثمار الوقف وغلاَّته وريعه»، اللّجنة العلمية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 15/ 03، 2004م، 526؛ ولكن اختلف الفقهاء في حكم الرَّيع المستثمَر، هل يعد وقفًا أم يلحق بالرَّيع؟ وذُكِر في قرارات منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول أنّ في المسألة قولين؛ وذَكَر ليفاكوفيتش أنّ المسألة فيها ثلاثة أقوال: الأول هو عدم اعتباره وقفًا؛ وهو قول للحنفية والمالكية، الثاني اعتباره وقفًا؛ وهو قول للحنفية ورأي للحنابلة؛ ومفهوم كلام القرويين من المالكية، الثالث: اعتباره وقفًا بشرط أن ينويه الواقف أو الموقوف عليهم؛ وهو من الآراء المعاصِرة كفتوى الأزهر. انظر: تأصيل ريع الوقف، أنس ليفاكوفيتش، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2016م، 70-72؛ وتأصيل ريع الوقف، عبد القادر ابن عزوز، 146- 147؛ والبند رقم: 6 من قرار حكم استثمار الوقف، اللّجنة العلمية، «استثمار أموال الوقف»، 414؛ و«استثمار أموال الوقف»، الشعيب، 244.

(2) انظر: البند رقم: 8 من قرار حكم استثمار الوقف، اللجنة العلمية، «استثمار أموال الوقف»، 414؛ والبندان رقم: 6، 7 من قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم: (1406/ 15)، اللجنة العلمية للمجمع، «قرار حول استثمار الوقف وغلَّاته وريعه»، 526؛ و«استثمار أموال الوقف»، الشعيب، 245؛ و«الاستثمار في الوقف وغلّاته وريعه»، العيَّاشي، 434.

(3) انظر: «حكم استثمار الوقف»، اللجنة العلمية للمنتدى، 414-415؛ و«قرار الاستثمار في الوقف وغلاّته»، اللجنة العلمية للمجمع، 525-528.

الفقهية والمنتديات الفقهية كالآتي[1]:

أ- اختيار صيغ الاستثمار العصرية المشروعة المحقِّقة للعائد الجيد والآمنة، الملائمة لطبيعة الأصول الوقفية من عقارات ونقود، ومنافع، وخدمات، واستخدامها في مجالات استثمارية ربحية متنوعة، وقليلة المخاطر، ومباحة شرعًا.

ب- الأخذ بالضمانات والكفالات للمُحافظة على الأصل الوقفي، كتوثيق العقود، ودراسة الجدوى الاقتصادية.

ج- مراعاة شروط الواقفين المقيِّدة للنَّاظر في مجال تثمير ممتلكات الأوقاف، وعدم الإضرار بمصالح الموقوف عليهم.

د- استثمار أموال الوقف في المشروعات المحلية والإقليمية للدُّول الإسلامية، وتجنّب الدول المعادية والمحاربة للإسلام.

هـ- المتابعة الدائمة لعمليات الاستثمار الوقفية والسعي لتحقيق أهدافها، ونشر الإحصائيات وعمل إعلانات حولها.

الفرع الثاني: خصوصية الملكية الوقفية ومجالات استثمارها في المصارف الإسلامية:

أولًا: خصوصية الملكية الوقفية والعوامل المؤثِّرة عليها خلال عملية الاستثمار:

أ- المقصود بخصوصية الملكية الوقفية: ونقصد بالملكية الوقفية: الأصول والأعيان والأموال الوقفية المختلفة، أمّا خصوصية الملكية الوقفية فيُقصد بها: الحرص على إبقاء الأصل والحفاظ عليه، مع التصدق بالثمرة أو المنفعة أو الأجرة أو الغلَّة لمصلحة الموقوف عليهم، وهي طبيعة خاصَّة ميَّزها بها الشارع الكريم للأموال الوقفية، من خلال سلب النّاظر على الوقف ومن في حكمه من المؤسسات الوقفية والمالية (كالبنوك مثلًا) سلطة التصرف بأسباب التملُّك، أو نقل الملكية، أو البيع، أو الهبة، أو الميراث، أو الغصب، أو الإتلاف، وهذه الطبيعة مستخلصة من تصدُّق عمر ﷺ بأرض خيبر على أنّه لا يباع أصلها

(1) انظر: «قرار حكم استثمار الوقف»، اللجنة العلمية لمنتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، 414؛ وقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم: (1406/ 15)، اللجنة العلمية، «قرار حول استثمار الوقف وغلاته وريعه»، 526-527؛ و«استثمار أموال الوقف»، حسين شحاتة، منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، 2003م، الأمانة العامة للأوقاف الكويتية، 159-161؛ و«الاستثمار في الوقف وغلّاته وريعه»، فداد، 434؛ و«الاستثمار الوقفي بين الضوابط الشرعية والمعايير الاقتصادية والمالية»، التيجاني عاد، الشهاب، 15/ 3، 2004م، 320-324.

ولا يُبتاع، وهو أمر متَّفق عليه بين الفقهاء[1].

تقريرًا لما سبق، فإنّ المحافظة على الأوقاف ليس معناها تركها دون استثمار، لأنّ ذلك يؤدِّي مع الوقت -كما ظَهَر في مواقف كثيرة من التاريخ- إلى الحدِّ من فائدتها ثم اندثارها في الأخير، ولكن لتعزيز الرَّابطة بين المؤسسات والبنوك الوقفية والأوقاف، لا بدَّ أن تضع البنوك الوقفية غير الرِّبحية نَصْبَ أعينها هذه الطبيعة الخاصَّة لأموال الوقف، بالاستفادة من ريع الأوقاف النَّاتج عن عمليات الاستثمار مع الحفاظ على بقاء تلك الأصول الوقفية، بأن تختار الصيغة المالية والمنتج المالي الملائم بحسب طبيعة الأصول الوقفية محَل الاستثمار، إن كانت عقارًا أو ريعًا أو نقودًا أو منفعة أو خدمات، لأنّ المنتجات المالية تختلف من حيث درجة المخاطر وسلُوك العوائد. والحفاظ على خصوصية الملكية الوقفية لا يتم إلّا باحترام المعايير التي تحكم عمليات استثمار الأوقاف، كمعيار ثبات الملكية: بأن تبقى الأموال الوقفية مملوكة للمؤسسة التابعة لها، ومعيار الأمان النسبي: بأن لا تُعرَّض تلك الأصول لدرجات عالية من المخاطر، ومعيار تحقيق العائد المستقر: بأن لا يكون عائد المنتجات المالية المستعملة والمجال المستثمر فيه عائدًا متذَبْذِبًا[2].

ب- العوامل المؤثرة على الملكية الوقفية، وخصوصيتها أثناء عملية الاستثمار المصرفية:

1 - العوامل السلبية المؤثرة على الملكية الوقفية وطبيعتها في عملية الاستثمار المصرفي:
ونقصد بالعوامل السلبية تلك الاضطرابات المتنوعة بتنوع المال الموقوف وعملياته الأساسية والواقف، التي تقع في عمليات استثمار الأصول الوقفية، مما ينتج عنه هلاك الأصل الوقفي أو تدنِّي فعاليته أو ريعه، ومن هذه الاضطرابات الممكن حدوثها الآتي[3]:

- **وقوع خسائر من الاستثمار:** فإنّ الأصل في الأوقاف هو التنمية والزيادة والكسب، وليس هناك استثمار وكسب من دون مخاطرة، وللحدِّ منها يُستعان بدراسات الجدوى

(1) انظر: البحر الرائق، ابن نجيم، 5/ 221؛ وحاشية الدَّسوقي على الشرح الكبير، محمد ابن عرفة الدسوقي، دار الفكر الإسلامي، د. م، د. ط، د. ت، 4/ 75؛ والفتاوى الفقهية الكبرى، ابن حجر الهيتمي، المكتبة الإسلامية، د. م، د. ت، 3/ 251-252؛ وكشَّاف القناع، البهوتي، 3/ 16؛ و«استثمار أموال الوقف»، الشعيب، 250؛ ودور المؤسسات المالية، القرة داغي، 93.

(2) انظر: «استثمار أموال الوقف»، الشعيب، 250-251؛ و«استثمار أموال الوقف»، شحاتة، 166؛ واستثمار الأموال الوقفية، فؤاد عبد الله العمر، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2007م، 117-118؛ و«الاستثمار الوقفي بين الضوابط الشرعية والمعايير»، التيجاني، 324-326.

(3) انظر: «إدارة المخاطر لاستثمار وتنمية الممتلكات والأصول والصناديق الوقفية»، سامي محمد الصلاحات، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، (ISRA)، 05، 2014م، 74؛ واستثمار الأوقاف، الصقية، 98-101.

الاقتصادية، أو الاقتصار على استثمار الفائض من الرَّيع فقط.

– **الفشل في تحقيق العائد من الاستثمار أو عدم انتظامه:** وهذا الفشل قد يمتدُّ إلى رأس مال الوقف، أو يكون في صورة عدم تحقيق عائد سنوي مطلقًا، أو تحقيقه مع عدم استقراريته بتدنِّيه واضطرابه عن المعدَّل الطبيعي له، مما يؤثر على الموقوف عليهم وعلى المصاريف والحقوق المتعلِّقة بالوقف، مما يعرِّض الأصول الوقفية للهلاك.

– **عدم اختيار المنتجات المالية المصرفية الأنفع في استثمار الأموال الوقفية:** وهذه المخاطر تعتبر عالية جدًّا، لأنّها قد تقضي على رأس مال الوقف وتُفنيه، فوجبت المحافظة على الأصول الوقفية من كلِّ ما يهددها من مخاطر.

– **اختلاط الأموال الوقفية بالأموال الأخرى الموجودة لدى المؤسسة المالية:** كاختلاطها بأموال الزكاة أو الصَّدقات المفروضة، أو أرباح البنك الإسلامي أو الوقفي، وهذا يعني الاستيلاء على الأملاك الوقفية وسرِقتها، لذلك لا بد أن يكون القائمون على الأوقاف من ذوي الذِّمم الشريفة، والكفاءة الإدارية المالية العالية، والوازع الديني الرَّادع.

وتبعًا لهذه العوامل السلبية فضروري تقويم كفاءة البنوك الإسلامية ومنتجاتها المالية المعتمدة في عمليات استثمار الأملاك الوقفية، من ناحية تحقيق العائد الطَّبيعي لها، وعدم تضييعها بالزج بها في مشاريع ذات مخاطر عالية ومرتفعة على الوقف وعوائده (بتقدير من الخبراء طبعًا)، وإلّا كان حكمها المنع من الدُّخول بها في تلك الاستثمارات الخطيرة، قياسًا على ما تقرر في مال اليتيم من النّهي عن قربان مال اليتيم، إلّا بما يعود عليه بالنَّفع والفائدة، وإلّا كان تصَرُّفًا غير مقبول يُفضي للنّهي عن قربان مال اليتيم وعدم المساس به أصلًا، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[1][2].

2 – **العوامل الإيجابية المؤثرة على الملكية الوقفية وطبيعتها في عملية الاستثمار المصرفي[3]، وأبرزها:**

– **تغطية احتياجات الوقف المالية أثناء عزم النّاظر على استغلال الأصول الوقفية:** وهنا يأتي الدور المحوري والفعَّال للبنوك الإسلامية بجميع مواردها البشرية الخبيرة، ومنتجاتها

(1) سورة الأنعام، جزء من الآية: 152.

(2) انظر: استثمار الأوقاف، الصقية، 100–101.

(3) انظر: الاستثمار المعاصر للوقف، محمد الزحيلي، 6–9؛ ومستخلص رؤية لإنشاء بنك أوقاف، محمد إبراهيم أونور، جامعة الخرطوم، مدرسة العلوم الإدارية، رسالة دكتوراة، السودان، 2014م، 2–3.

المالية الفعَّالة في الاستثمار وتقديم التَّمويل المالي اللازم، لتميز البنوك بكونها مركزًا لتجمع الأموال وسندًا لتعزيز المركز الائتماني للوقف.

– **ارتفاع عائدات الأصول الوقفية**: فتنحصر المنفعة في هذه الأرباح المجنية فقط بما يحفظ الأصول الوقفية.

– **حفظ الأصول الوقفية وتنميتها وتطويرها**: بتأسيس أوقاف جديدة، من خلال استغلال خبرة المصارف الإسلامية.

– **زيادة القدرة الاستيعابية لعائدات الوقف للموقوف عليهم**: أو حتى الوصول إلى درجة الفائض في الغلَّة لاستثماره.

– **دعم الاستثمارات الوقفية طويلة الأجل**: فالهدف الأساسي من ربط الأوقاف بالمصارف الإسلامية ومنتجاتها المالية هو استثمار الأصول الوقفية لأطول مدَّة ممكنة، بتوفير الإدارة الفعَّالة الخبيرة، وليس تبنِّي مخاطر أكبر وأعلى مؤدِّية للهلاك.

– **الاستفادة من الخدمات المصرفية الإسلامية**: للتحكُّم في عوائد الوقف ورفعها، مما يطور المشاريع الوقفية ويؤسِّسُ لها.

– **جمع الأوقاف الصغيرة المتفرِّقة أو المعطَّلة واستثمارها**: باستغلال شبكة العلاقات والمنتجات المالية للبنوك الإسلامية.

ثانيًا: خصوصية الملكية الوقفية وأثرها في اختيار الوسائل الاستثمارية:

إنّ المنتجات والصيغ المالية المستعملة في تنمية المال وتثميره تختلف باختلاف الأموال والأصول الوقفية محل الاستثمار والتَّنمية، فإن كانت الأصول الوقفية تتمثل في أراضٍ زراعية أو عقارات أو مصانع، فإنّ استثمار الوقف في هذه الحالة يتجسَّد في عملية الصيانة الدورية لهذه الأصول المدِرّة للغلّة، والعمل على استمرار إدرار العائدات بنفس وتيرة العقارات والأراضي الزراعية والمصانع المماثلة لها.

أمّا فيما يتعلق بالأوقاف النَّقدية وعملية استثمارها، فيكون بدفع رأس المال الوقفي لمن يستطيع المضاربة فيه، والمساعدة في تنميته، وكذا الحال في جميع المنقولات التي يتم وقفُها، فإنّها تباع ويدفع ثمنها لمن يضارب فيها، والعائدات المحصَّلة توزَّع على أهلها المستحقين لها المشروطين من قبل الواقف.

أمّا الأوراق المالية الوقفية التي يتم استثمارها كالأسهم، فإنّها تكتسب صفة الوقف

المنقول، وليست هي بعينها وقفًا، إنّما الأموال والنُّقود المشتراة بها هي الأصل الموقوف، وباكتسابها لصفة المنقولات فإنّه لا يجوز بيعها والمضاربة فيها، بل تُعامل معاملة العقار فيحتفظ بأصلها ويصرف ريعها للجهات الموقوف عليها المال[1].

ثالثًا: مجالات وقطاعات استثمار الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية:

بالنَّظر لخصوصية الملكية الوقفية فإنّ الحديث عن قطاعات استثمار الأوقاف وتمويلها يعدّ أمرًا حساسًا، فوجب على المحدِّد لقطاعات استثمار الأوقاف وتمويلها بواسطة الوساطة المصرفية الإسلامية استحضار الضوابط والفروع الفقهية المشترَطة أثناء الاستثمار والتمويل، وبذلك يتمُّ اختيار المجال السَّليم المناسِب لخصوصية الملكية الوقفية، ومن أبرز القطاعات الملائمة لاستثمار الملكية الوقفية الآتي[2]:

أ- القطاع الزراعي: تستطيع المصارف الإسلامية استثمار الأنشطة الزراعية وتمويلها بشكل مباشر، أو باستخدام عقود الإنتاج الزراعي كالمزارعة والمساقاة والمشاركة والإجارة، ويتم استغلال هذه العقود لـ «شراء الأرض ووقفها، وإنشاء المباني الضرورية للزِّراعة والتخزين، والإنتاج الحيواني، واللّحوم، وشراء الأنعام وتربيتِها، والترويج للسلع والمنتجات الزراعية الوقفية».

ب- القطاع الصِّناعي: يحتوي القطاع الصِّناعي على رؤوس أموال ضخمة، خاصَّةً مجال الأجهزة الإلكترونية، وقطاع النَّسيج والسيارات، وهي امتداد أوَّلي وحيوي للصناعات التحويلية بمختلف أشكالها، كالمشروعات المهنية الحرفية الصغيرة والمتوسِطة، ومشروعات تنمية موارد الأسرة الفقيرة، والتصنيع الغذائي من تعليب وتبريد وصناعة الألبان والأجبان.

ج- القطاع التِّجاري: وهو قطاع مربح، ويتطلب الاحتياط من تعريض الأوقاف لدرجة عالية من المخاطر، كالمضاربة في سوق الأوراق المالية، بالمتاجرة في أسهم الشركات التِّجارية المشهورة، كشركات الألبسة والمواد الغذائية، والدَّوائية[3].

د- قطاع البنوك الإسلامية والمؤسسات والشركات التجارية: إن قطاع البنوك يتميز

(1) انظر: «استثمار أموال الوقف»، خالد الشعيب، 250-251.

(2) انظر: البنوك الوقفية، زين الدين، 133؛ واستثمار الأوقاف، الصقية، 75؛ والاستثمار وضوابطه في الفقه، محمد عرار، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1432ه، 243-428؛ و«استثمار أموال الوقف»، شحاتة، 167-169؛ ودراسات في الوقف، الشوم، 223-231.

(3) انظر: دراسات في الوقف، الشوم، 253.

بشموليته لجميع القطاعات، وخبراته تخوِّله لدخول جميع الاستثمارات الممكنة باستخدام الخدمات المصرفية، كالاعتمادات المستندية، والضمانات، وإدارة الممتلكات، وأيضًا باستعمال المنتجات المالية من مشاركة ومرابحة وبيع السلم... إلخ، وحساب الودائع الاستثمارية والأسهم.

هـ- **قطاع السياحة**: نص القرآن الكريم على السياحة في الأرض، وحث على التفكر والتدبُر في خلق الله وآياته، وتنوِّع خلقه، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾[1]، ومن مقاصدها الشرعية: «العبادة، العلاج، الاستكشاف، طلب العلم»، ومن مشاريعها: «بناء المركبات والوكالات السياحية على الأرض الوقفية»[2].

و- **قطاع الإعلام**: المساهمة بالأموال الوقفية في إنشاء شركات للإعلانات التجارية والتسويقية وفق الضوابط الشرعية.

ز- **قطاع العقارات**: ويمكن استغلال قطاع العقارات أحسن استغلال بأربع وسائل فعَّالة، وهي: «البناء، الشراء، التأجير، الصيانة»، كبناء العقارات على الأراضي الوقفية بواسطة الصِّيغ الاستثمارية، فمثلًا في محافظة البِقاع الغربي بلبنان وحده توجد أكثر من خمس أراضٍ عقارية تمَّ استغلالها في عقود إنتاجية حيوانية وزراعية[3].

ح- **قطاع النقل والمواصلات**: من خلال إنشاء شركات النّقل الجماعي بأنواعها المختلفة كالبرِّية؛ أو إذا كان رأس المال كبيرًا ففي شركات نقل جويّة أو بحريّة، فهي تعدُّ قطاعات استثمارية ناجعة يُحصد من خلالها أرباح طائلة[4].

ط- **القطاع الخدمي**: وهو القطاع الذي يهتم بتقديم الخدمات في المجالات الطبية والتعليمية في المدارس، ومراكز رعاية الأيتام والمعاقين، وهو قطـــاع يجب أن ينال نصيبه بشكل كـامل من الوقف، لأنّه يلتقي معه في غـــايات سامية ونبيلة[5].

---

(1) سورة الحجرات، جزء من الآية: 13.

(2) انظر: «اقتصاديات السياحة الحلال»، هايل طشطوش، المحاسب العربي، 15/ 30، 2015م، 7؛ و«دور الوقف النقدي في تمويل قطاع السياحة الحلال في دول مجلس التعاون الخليجي»، أميرة الجندي، الباحث الاقتصادي، 06/ 01، 2019م، 100؛ و«مقومات نجاح السياحة الحلال في ماليزيا»، خديجة عرقوب، البشائر الاقتصادية، 04/ 01، 2018م، 72؛ و«السياحة الحلال صناعة للسياحة العالمية»، فاطمة بن زيدان وآخرون، الأورومتوسطية لاقتصاديات السياحة والفندقة، 02/ 02، 2019م، 50-51؛ والاستثمار وضوابطه، عرار، 385؛ ودراسات في الوقف، الشوم، 253-254.

(3) انظر: دراسات في الوقف الإسلامي، الشوم، 233-241.

(4) انظر: المصدر السابق نفسه، 231.

(5) انظر: استثمار أموال الوقف، شحاتة، 168.

المطلب الثاني: الحسابات الجارية للوقف النقدي في مؤسسات الصيرفة الإسلامية

الفرع الأول: مفهوم الحسابات الجارية فقهًا وعلاقتها بالودائع الاستثمارية:

أولًا: مفهوم الحسابات والودائع الجارية (الودائع تحت الطلب):

تعدُّ الحسابات الجارية من الموارد الخارجية للمصارف الإسلامية، وهي تتنوع بين الحفظ أو الاستثمار أو التبرُّع بها، لذلك يمكن أن نُعَرّفها بأنّها: «تلك المبالغ المالية التي يتم إيداعها من الأفراد أو الهيئات، إلى المصارف الإسلامية أو الوقفية، على أن يتعهد المصرف بضمان ردِّها عند الطلب من طرف الزَّبون دون أية فوائد مترتِّبة عليها، والغرض منها حفظ الأموال، وتستعمل كوسيلة لتسوية الالتزامات المترتبة على عاتق صاحبها، باستعمال الشيك وأمر التحويل المصرفي[1].

ثانيًا: التخريج الشرعي للحسابات الجارية:

تشير معاجم اللّغة العربية إلى أنّ معنى الوديعة التي جمعُها ودائع: «الأمانة والعهد»، وتطلق بمعنى الاستنابة لمن هو أهل للتصرف في الحفظ مع بقائها على ملك المالك[2]، انطلاقًا من المعنى اللّغوي للوديعة اختلف الفقهاء في تكييف الودائع الجارية على مقتضى أحكام الشريعة الإسلامية على قولين:

أ- الودائع الجارية هي قرض من المودع إلى البنك: وإن سميت مجازًا بالعارية إلّا أنّها جاءت على شكل قرض، فصار المودع مقرضًا والبنك مقترضًا، وعلى هذا خرَّجها جمع من الفقهاء المعاصرين منهم: تقي الدين العثماني، ومسعود الثبيتي، ومحمد القري، ومحمد التسخيري [3]، مستدلين بعدَّة أقوال للفقهاء كقول السرخسي: «عارية الدراهم والدنانير والفلوس قرض لأنّ الإعارة إذن في الانتفاع، ولا يُتَأتّى الانتفاع بالنقود إلّا باستهلاك عينها فيصير مأذونًا في ذلك»[4].

---

(1) انظر: قاموس المصطلحات الاقتصادية، محمد عمارة، 618.

(2) انظر: اختلاط الحلال بالحرام، غسَّان الشيخ، 201؛ وقاموس المصطلحات الاقتصادية، عمارة، 618.

(3) انظرها بالترتيب في: «أحكام الودائع المصرفية»، تقي الدين العثماني، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 09/ 01، 1996م، 802؛ و«الحسابات الجارية وأثرها...»، مسعود الثبيتي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 09/ 01، 1996م، 838-840؛ و«الحسابات والودائع المصرفية»، محمد القري، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 09/ 01، 1996م، 730؛ و«الودائع المصرفية»، محمد التسخيري، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 09/ 01، 1996م، 781.

(4) المبسوط، السرخسي، 11/ 144-145.

ب- الودائع الجارية هي عارية من المعير إلى البنك: فالبنك قد أخذ إذن التصرف باستعمالها من المودع، فهي تكون تحت ضمانة المصرف، وقال بهذا الكبيسي[1]، ومن الأقوال القديمة المستند إليها قول البهوتي: «فإنْ أذِن المالك للمدفوع إليه المال في التصرف (أي: استعماله) ففعل (أي: استعمله) حسب الإذن صارت عارية مضمونة»[2].

ج- الترجيح: قُدِّمت مجموعة من البحوث حول الودائع المصرفية إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وصدر قرار في حكمها تحت رقم: (90/ 3/ د9ت) في مؤتمره التاسع المنعقد في أبوظبي بتاريخ: 1-6 أبريل 1995م، وقرّر: «أنّ الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) سواء أكانت لدى البنوك الإسلامية أو البنوك الربوية هي قروض بالمنظور الفقهي، وإن سميت بالودائع، فالعبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني، حيث إنّ المصرف المتسلم لهذه الودائع يدُه يد ضمان لها، وهو ملزم شرعًا بالرّد عند الطلب، ولا يؤثر على حكم القرض كون البنك المقترض مليئًا»[3].

الفرع الثاني: موقع الودائع الجارية من الأوقاف في البنوك الوقفية:

وكذلك بالنسبة للمصارف الوقفية فحكم الودائع الجارية فيها هو تمامًا نفس حكمها في قطاع المصارف الإسلامية، ولكن السؤال المطروح في هذا النَّوع من الودائع هو: ما دخل هذه الودائع في الوقف، والمقْرض للوديعة يريد حفظ ماله، وطلبها متى يريد، وليس وقفها؟

فالجواب أنّ المقصود منها هو مجرد نيل الثواب والأجر من الصدقة الجارية الدَّائمة أو المؤقتة في حال تم وقفها، وفي حال أنّه كان يقصد بها مجرَّد المساعدة في استثمار الأموال، وجني عائدات أكبر لمصلحة الموقوف عليهم، بتقديم وديعة مالية للبنك أو المؤسسة الوقفية، فلا محالة أيضًا أنّها ستعتبر وديعة وقفية مؤقَّتة يؤجر عليها لعقده نية المساعدة والإحسان، أو يمكن للشخص المودع أنّه قاصد فقط حفظ ماله في أي بنك أو مؤسسة مالية، ولا تهمُّه إن كانت مؤسسة وقفية أو ربحية عادية، إنّما كلُّ الذي يهمُّه استرداد وديعته متى أراد، وهنا في هذه النُّقطة بالتحديد نستحضر مطالبة العياشي فداد باعتبار الوديعة الجارية على أنّها ودائع بالمعنى الشرعي والحقيقي للوديعة، لأنّه في كل الأحوال صاحب المال

(1) انظر: «الودائع المصرفية»، حمد الكبيسي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 09/ 01، 1996م، 755.

(2) كشاف القناع، البهوتي، 4-167؛ وانظر أيضًا: الحاوي الكبير، الماوردي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1999م، 7-48.

(3) «قرار حول الودائع المصرفية»، لجنة مجمع الفقه، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 09/ 01، 1996م، 931؛ والتكييف الفقهي لودائع المصارف، بشينة - زائد، 122-123؛ و«الحساب الجاري العلاقة المصرفية والآثار الشرعية»، عبد الله العمراني، البحوث والدراسات الشرعية، 08، 2013م، 26.

إذا وضع ماله في حساب جارٍ لدى جهة وقفية أو غيرها، فهو لا يقصد مجرّد الحفظ فقط، بل يريد الحفظ والضمان معًا، وإلّا فلن يقوم بالإيداع مطلقًا، وكذلك البنك أو المؤسسات المالية التي لا تقبل حفظ الودائع من دون الانتفاع بها مع ضمانها، وما قاله العياشي فداد إنّما يتوافق مع حقيقة القرض لا الوديعة، تمامًا مثلما قررته المجامع والمعايير الفقهية بأنّه قرض في ذمّة المصرف، وفي القرض يضمن المقترِض في كل الأحوال، أمّا في الوديعة فيضمن المودَع لديه ما لم يكن المودَع لديه مفرِّطًا، وعلى هذا فالوديعة على شكل حساب جارٍ في البنوك الوقفية أو حتى في غيرها تعدُّ قرضًا حسنًا في الشرع الإسلامي[1].

بالبناء على ما تقرر من عدِّ الودائع قرضًا، فإنّ البنوك والمؤسسات الوقفية تخلط تلك الودائع الجارية مع الأموال الوقفية من أجل تعزيز المركز الائتماني للمؤسسة الوقفية، وتعدُّ الودائع الجارية قرضًا تعاونيًّا إحسانيًّا من طرف المانح، يمكن سحبه متى يشاء صاحبها، وتلتزم المؤسسة المالية الوقفية بحفظ ذلك القرض وضمانه، وهي أصلًا ملزمَة شرعًا (من خلال تبنِّي القرارات الفقهية الصادرة عن المجامع الفقهية، أو هيئاتها الشرعية الرقابية)، وقانونًا (من خلال لوائح المؤسسة الوقفية برد المال لصاحبه عند الطلب)[2]، والنُّقود لا تتعين بالتعيُّن عند فريق من أهل العلم، فيقوم أبدالها من النُّقود مقامها[3]، ونجد هذا النَّموذج من الودائع الجارية في كثير من الدُّول، فقد وردت ضمن التشريع الجزائري المنظّم للأوقاف وسمّاها بـ «الودائع ذات المنافع الوقفية»[4]، والمقصود بها أن يَلجأ ناظر الوقف أو من يقوم مقامَهُ بالبحث عن قروض خارجية للمؤسسات والبنوك الوقفية من أجل تمويل عمليات استثمار الأوقاف.

أولًا: استخدامات الودائع الجارية في البنوك الوقفية ومصاريف إدارتها:

إذا كانت الودائع الجارية عبارة عن ودائع وقفية حقيقية، فهي تدخل تلقائيًّا ضمن صيغة وقف النُّقود، فقد تُستغل حينئذ في عمليات القرض الحسن للمحتاجين، أو للمشروعات الصغيرة مع ردِّ البدل، أو تُستغل في الانتفاع بتوليد الائتمان، وتوفير السُّيولة والوفاء

(1) انظر: مصرف الوقف الإسلامي، الكسم، 11؛ و«تنمية واستثمار الأوقاف الإسلامية»، ناجي عجم، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 13/ 01، 2001م، 666.

(2) انظر: «صيغ استثمار الأموال الوقفية في القانون الجزائري»، نصير بن آكلي، دفاتر السياسة والقانون، 15، 2016م، 718.

(3) سيأتي تفصيل المسألة في قادم العناصر. انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف، 15/ 30.

(4) وقد نصَّ المشرِّع الجزائري على الودائع ذات المنافع الوقفية في المادة: (26) مكرر فقال: «هي التي تمكن صاحب مبلغ من المال ليس في حاجة إليه لمدة معينة من تسليمه لسلطة المكلف بالأوقاف في شكل وديعة يسترجعها متى شاء، وتقوم السلطات المكلَّفة بالأوقاف بتوظيف هذه الوديعة مع ما لديها من أوقاف». «البنوك الوقفية كآلية لتفعيل وقف النُّقود في الجزائر»، سالمي، الامتياز لبحوث الاقتصاد، 05/ 02، 2021م، 159.

باحتياجات البنك الوقفي واحتياجات عملائه، والانتفاع بالغلّات والعوائد لمصلحة رأس المال الوقفي للبنك، أو تُستغل في استثمارها مع الأموال الوقفية المتوفِّرة لدى البنك الوقفي، في العمليات التي يتم فيها استخدام المنتجات المالية الإسلامية، كما يستفاد منها أيضًا في عملية تقاضي المصرف أجرًا على الخدمات المقدّمة للزبون، كالانتفاع بدفتر الشيكات والبطاقات الإلكترونية[1].

أمّا ما يستفيده أصحاب الودائع الجارية في المصارف الإسلامية والوقفية فهو الانتفاع بحفظ الأموال عن جميع المخاطر التي تهدِّدُها، والانتفاع بأجور خاصة لمعاملاته غير الوقفية والهدايا، وتنظيم حساباته، وانتفاعه بشهادة ملاءته، والتقليل من تكاليف حماية الأموال الوقفية، والضَّمان السريع لها عند الحاجة، وأداء الالتزامات الدّورية وغير الدورية المستحقَّة باستخدام أوامر الدَّفع المصرفية لتنفيذ ذلك بأقل التَّكاليف وأسرع الوسائل[2].

ومصاريف الإدارة القائمة على الحسابات الجارية العادية أو الوقفية والأموال الوقفية، فإمّا أن يتبرع بها المصرف، أو في حالة الوديعة الوقفية فتُستَقطع من رأس المال بإذن الواقف لها، وفي حالة الحسابات الجارية والوقفية يمكن خصمها من المبالغ المقتَرضة للمستفيدين، وقد صدر بذلك قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي حيث نصّ على جواز أخذ أجور على خدمات القروض على أن يكون ذلك في حدود النَّفقات الفعلية[3].

ثانيًا: علاقة الودائع الجارية بالحسابات الاستثمارية:

إنّ الحسابات الجارية لا تعدُّ استثمارًا للأموال الوقفية بقدر ما هي عبارة عن قدرة مانحة للائتمان بدرجة أكبر للمؤسسات المالية والوقفية؛ نظرًا لكمية تلك الودائع والائتمان أيضًا[4]، وتعتبر محرِّكًا أساسيًّا للحركة التجارية المولِّدة للعائد والغلّة المرتفعة، وهو ما يستهدفه الوقف أصلًا، اعتبارًا لمصالح جهات الخير الموقوف عليهم، لذلك تعدُّ الوديعة المصرفية هي بيت القصيد وأساس البناء في جميع المصارف والمؤسسات المالية أو الوقفية[5].

كما أنّ أصحاب الحسابات الجارية لا محالة سيحتاجون لتنظيم دفاتر حساب وشيكات

(1) انظر: «الحساب الجاري»، العمراني، 26-40.

(2) انظر: «مصرف الوقف الإسلامي»، قاسم الكسف، 11؛ و«الحساب الجاري»، العمراني، 26-40.

(3) ينظر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم: (1) (د3/ 07/ 86)، «قرار بشأن استفسارات بنك التنمية»، اللجنة العلمية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 03/ 01، 1987م، 305.

(4) انظر: «مصرف الوقف الإسلامي»، قاسم الكسف، 12.

(5) انظر: «الحسابات الجارية»، الثبيتي، 833؛ و«الودائع المصرفية»، التسخيري، 772؛ و«التكامل وتطوير المنتج الوقفي من خلال صناعة المالية الإسلامية»، عبد الباري مشعل، المجلة الدولية للمالية الريادية، (IREF)، 3/ 1، 2020م، 8.

وإشعارات، مع ربط الحسابات بالبطاقات الائتمانية، وهذه كلُّها خدمات يأخذ عليها البنك عُمولات مقابل تقديمها، وفق الضوابط الشرعية لها، ومنها أيضًا إمكانية أن يودع أصحاب هذه الودائع بغرض ونية الاستثمار وليس الحفظ فقط، لأنّها عصب الحركة المالية في المؤسسات المصرفية وغيرها[1].

ففي حالة ما إذا قرر المودع أن يضع وديعة على أساس الاستثمار، فهنا ننتقل من تسمية هذه الحسابات بـ «الحسابات الجارية» إلى الاستثمارية، سواء كان استثمارًا بإعطاء الحق المطْلَقِ للبنك في استثمارها، أو مقيَّدًا بمجالات معينة، وهذه الحسابات الاستثمارية لا يجوز السَّحب منها إلّا بمرور مدة زمنية محدَّدة أو بعد تصفية المشروع، لذلك لا تعد الحسابات والودائع الجارية كاستثمارٍ لأموال الوقف، ولكنّها سابقة فقط للحسابات الاستثمارية[2]، وهذه الأخيرة سيتعرض لها الباحث في المطلب القادم.

المطلب الثالث: الودائع الوقفية الاستثمارية في المصارف الإسلامية

الفرع الأول: المقصود بالودائع الاستثمارية وحكمها الفقهي:

أولًا: المقصود بالودائع الاستثمارية:

وقد سبق تعريفها في هذه الدراسة وتبين أنّها تلك الحسابات التي يعطي أصحابها الحقَّ للمصرف في استثمارها على أساس عقد من العقود الشرعية المعروفة، بقصد الربح والنَّماء لأموالهم من دون تقييدهم له باستثمارها بنفسه، أو في مشروع معين، ولا يمكن السَّحب إلّا بعد مُضي المدَّة المتفق عليها، ويأخذ أصحابها أرباحًا من جراء الاستثمار، وغالبًا ما يتم استثمار هذه الودائع في وعاء مشترك مع أموال البنك وأموال المودعين[3]، فإذا كانت البنوك وقفية فستكون أموال البنك موقوفة، وإذا كانت بنوكًا إسلامية وقفية فستوزع الأرباح كلٌّ بحسب سهمه ونصيبه في الأموال المستثمرة، وقد تكون هذه الحسابات الاستثمارية مطلقة التصرف من طرف البنك في مختلف المشاريع، وقد تكون مقيدة بمشاريع عقارية أو صناعية فقط مثلًا[4]، وهي تسمى أيضًا ودائع لأجل أو ودائع بإخطار[5].

(1) انظر: البنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 631-632.
(2) انظر: التكييف الفقهي لودائع المصارف الإسلامية، بشينة - زائد، 116.
(3) انظر: اختلاط الحلال بالحرام، غسَّان الشيخ، 199.
(4) انظر: المصدر السابق نفسه، 199- 200.
(5) انظر: التكييف الفقهي لودائع المصارف الإسلامية، بشينة - زائد، 124-125.

وتنضم لهذه الودائع الاستثمارية ودائع التوفير والادِّخار، وهي الحسابات المفتوحة من أجل حفظ الأموال بغرض تجميعها في شكل مدَّخرات تحت ضمان المصرف، وبالتحديد الودائع الادِّخارية المفوَّض فيها بالاستثمار، وهناك غير المفوَّض فيها، وهو نفس التقسيم الموجود عند بيت التمويل الكويتي[1].

ثانيًا: التكييف الشرعي للودائع الاستثمارية:

تُكيَّف الوديعة الاستثمارية بمختلف صيغِها سواء أكانت لأجل أم لإخطار أم ادخارية استثمارية على أساس عقد المضاربة الشرعية، من حيث الاستناد إلى مبدأ المشاركة في رأس المال والعمل والربح بينهما، وفي الخسارة يخسر صاحب العمل جُهده، وصاحب المال مالهُ، إلّا إذا كان سبب الخسارة هو التَّعدي والإهمال فحينئذ يضمن الخسارةَ صاحبُ العمل، قال القرطبي: «والقِراض هو مما كان في الجاهلية فأُقِرّ في الإسلام لأنّ الضرورة دعت إليه لحاجة النّاس إلى التصرُّف في أموالهم وتنميتها بالتجارة فيها، وليس كل امرئ يقدر على ذلك بنفسه، فاضطُّر فيه إلى استنابة غيره»[2].

وممكن أن يدخل البنك في إطار عقد الوكالة بالاستثمار بأجر، وفي هذه الحالة يكون المودِعون هم أصحاب رأس المال والبنك هو المضارب، ويأخذ أجرة مقطوعة على وكالته بالاستثمار[3]، وبهذا صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم: (90/ 3/ د9): «الودائع التي تُسلَّم للبنوك الملتزِمة فعليًّا بأحكام الشريعة...بعقد استثمار على حصة من الربح هي رأس مال مضاربة، وتنطبق عليها أحكام المضاربة (القراض) في الفقه... التي منها عدم جواز ضمان المضارب (البنك) في رأس مال المضاربة»[4].

الفرع الثاني: علاقة الودائع الاستثمارية بالأموال الوقفية واستثماراتها:

أولًا: وقفية في شكل وديعة استثمارية:

وهنا يجب التفريق بين الودائع الاستثمارية العادية، والودائع الاستثمارية الوقفية، فالودائع الاستثمارية العادية هي التي تم بحثها في الفرع الأول من هذا المطلب، وهي الودائع التي يودعها أصحابها ضمن المصارف على شكل حساب استثماري ابتداء، أو بتحويل الحسابات الجارية والادِّخارية إلى حسابات استثمارية من أجل تحقيق عائد ربحي

(1) انظر: اختلاط الحلال بالحرام، غسان الشيخ، 200–201.

(2) المقدمات الممهدات، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تح: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1988م، 3/ 6.

(3) انظر: اختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 204؛ والتكييف الفقهي لودائع المصارف الإسلامية، بشينة – زائد، 125– 126.

(4) «قرار حول الودائع المصرفية»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 932.

خاص لهم، ويكون دور الوديعة العادية هو منح القدرة الائتمانية لدى البنوك الوقفية، أمّا الودائع الاستثمارية الوقفية فتُسمى بالنُّقود الوقفية أيضًا، وستمُر في عدة مواضع من هذه الدراسة، وهي عبارة عن ودائع استثمارية خيرية وقفية، سواء كانت مؤقتَّة أم مؤبَّدة، فيُودعها أصحابها بغرض تحويلها إلى أموال وقفية تُحبسُ أصولها ثم تستثمر باستعمال المنتجات التمويلية الإسلامية، ليتم التبرع بعائداتها على الموقوف عليهم وجهات البر والخير، قصدًا لنيل الأجر والثواب[1]، ويمكن ضمُّ الودائع العادية الاستثمارية إلى وعاء يضم الوديعة الاستثمارية الوقفية أو أموال البنك الوقفية، سواء برغبتهم الشخصية أم من خلال رغبة البنك الإسلامي أو الوقفي، فيقوم البنك باستثمارها، وتوزيع الربح يكون بمراعاة مبلغ كل مستثمر بمن فيهم أصحاب الودائع العادية، وبمراعاة مدة حجزه أيضًا، وأفضل طريقة للتوزيع هي طريقة النّمر، وتتطلب هذه الخدمة إعداد نماذج لحسابات الاستثمار، التي يجب أن تشمل أهم أحكام عقد المضاربة في تحديد نسبة الربح، وبعض المبادئ الشرعية الأخرى للمضاربة[2]، وقد وجدت هذه الممارسات الوقفية في عدد من الجامعات الأردنية حيث يتم وقف العائدات على الجامعة التي تستخدمها في إجراء البحوث[3].

والوديعة الاستثمارية الوقفية تختلف تمامًا عن الصناديق الوقفية؛ فهذه الأخيرة تجمع في العادة الأموال والنُّقود الوقفية من أجل التبرع بعائداتها على مجال معين من المجالات الخيرية الوقفية كالتعليم أو الاعتناء بالمرضى أو غير ذلك حسب ما تقرره نشرة الإصدار، بعكس الأولى التي تتخذ قرار الاستثمار الملائم بواسطة المنتجات المناسبة بعد تجمع الودائع وحسب نوعيتها[4].

(1) انظر: الوقف الإسلامي: تطوره إدارته وتنميته، منذر قحف، 194؛ ومستخلص رؤية لإنشاء بنك أوقاف، محمد إبراهيم أونور، 7-9.

(2) المراد بطريقة النمر: هي النظر إلى المبالغ المستثمرة وإلى مدَّة مكوثها في أوعية الاستثمار، وهي تعتمد على عنصرين: الأموال والزمن، وهي خاصة بالربح المستحق لأرباب المال، وكذلك ما يستحقه المضارب عن المال المقدَّم منه، أما ربح المضارب عن عمله فهو نسبة شائعة من الفائدة الصَّافية. انظر: «القراض أو المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 13/ 03، 2001م، 293؛ والأدوات الاستثمارية، فداد، 146؛ والبنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 632-638.

(3) انظر: «مساهمة المصارف الإسلامية في استثمار الأموال الوقفية»، نسرين دحيلة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 14/ 4، 2018م، 370.

(4) انظر: الوقف الإسلامي، منذر قحف، 194؛ ومستخلص رؤية لإنشاء بنك أوقاف، أونور، 7-9؛ و«الوقف في الصناديق الاستثمارية»، عبد الله الدخيل، مجلة البيان، 312، 2013م، 34.

ثانيًا: التكييف الشرعي للوديعة الاستثمارية الوقفية:

إنّ الدور الذي تدخل به المصارف الإسلامية لمجال استثمار قطاع الأوقاف لن يكون ذا صبغة اجتماعية بحتة فقط، إنّما يستهدف الربح المعتدل، الذي من خلاله يمكنها الاستمرارية في دعم الدور الخيري والتسويقي التثقيفي لها، من أجل تشجيع أرباب الأموال على المشاركة بودائعهم الاستثمارية على شكل صدقات جارية، تعود عائداتها ونفعها على الموقوف عليهم وليس لفائدة المستثمرين الخاصة، وهو الفارق الجوهري ما بين الودائع الاستثمارية الوقفية والعادية، وهذا الفارق الجوهري لا يُؤثِّر على التكييف الشرعي للوديعة الاستثمارية الوقفية عن غيرها العادية، بل تأخذ نفس الحكم في كونها وديعة استثمارية تمثِّل أصل الوقف، تُستثمر من المضارب وهو البنك على أساس عقد المضاربة الشرعية أو غيرها من الصيغ، ويصرف الرَّيع حسب شرط الواقف، ويستحق المصرف نسبة من الربح كمضارب، والباقي لحساب الوقف حسب الاتِّفاق، أو يمكن أن يحصل البنك على أجر إدارة عمليات الحساب وتوزيع الغلَّة والعائدات، أو يكون وكيلًا عن الواقف في استثمار الحساب فيحصل على أجر الوكالة، والرِّبح كله لحساب الوقف، وفي كلتا الحالتين يتم صرف الريع حسب شرط الواقف، فنقطة الاختلاف إذًا بين الودائع الاستثمارية والوقفية هي فقط في صرامة وإلزامية التقيُّد ببعض الشروط والتوصيات وضوابط استثمار الأموال الوقفية الدَّقيقة والمعقَّدة التي رأيناها في حكم استثمار الأموال الوقفية، والتي يُهدف من ورائها إلى حفظ الأموال الوقفية من الضياع والهلاك[1].

المطلب الرابع: سوق الأوراق المالية كمورد ومجال لاستثمار الأوقاف وتمويلها

الفرع الأول: مفهوم الأوراق المالية، وأنواعها:

أولًا: تعريف الأوراق المالية:

الورقة المالية هي: «صك ملكية أو مديونية، أو صك مقابل حقوق مالية، يمتد أجل استحقاقه عند الإصدار [لمدة] زمنية تزيد عن سنة مالية، مثل أسهم الشركات والصكوك الإسلامية والسندات»[2]، ونقصد بالأوراق المالية، تلك الأوراق التي أباحت الشريعة

(1) انظر: الأدوات الاستثمارية، فداد، 146؛ و«مساهمة المصارف الإسلامية»، دحيلة وآخرون، 369-371.

(2) سوق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية، أحمد، جامعة أم القرى، كلية الاقتصاد، رسالة دكتوراة، مكة، 1989م، 4؛ والمعاملات المالية، وهبة، 362.

الإسلامية التعامل بها وهي الصكوك لا الأوراق المالية التي حكم الفقهاء والعلماء بتحريمها كالسندات[1]، وتلعب الأوراق المالية دورًا محوريًّا في السُّوق المالية وعمليات تنشيط الحركة التجارية ضمنه، لخدماتها المتنوعة من جمعٍ للأموال، وحفظ وإيداع وتحصيلٍ وغيرها[2].

وهناك اختلاف كبير بين الأوراق المالية التي يعتبر محيط تداولها هو السوق المالية، وتمثل استثمارات طويلة الأجل غير قابلة للخصم لدى المصارف أي ليست أداة للوفاء، وبين الأوراق التجارية التي محيطها هو السوق التجارية، وتقوم مقام النُّقود في عمليات أداء الالتزامات المالية والوفاء بها (التحصيل، الرهن، والخصم)، فهي تسهم في نقل النقود بين البلدان والمحافظات عن طريق أسلوب المقاصَّة، واستحقاقها الدَّفع بمجرد الاطِّلاع عليهـــا، أو بعد أجل قصير[3].

ثانيًا: تعريف سوق الأوراق المالية:

يمكن القول عنها إنّها: «الإطار الذي يجمع بين الوحدات المدَّخرة والتي ترغب بالاستثمار، ووحدات العجز التي هي بحاجة إلى الأموال لغرض الاستثمار، عبر فئات متخصصة عاملة في السوق، بشرط توافر قنوات اتصال فعالة»[4]، ويشترط في الأدوات المالية المتعامل بها في سوق الأوراق المالية الإسلامية أن تكون متوافقة مع أحكام الشرع بعيدة عن الربا، خاليـة من المخالفات الأخلاقية القبيحة، كالغش والجهالة والاحتكار... إلخ[5].

(1) انظر: الأدوات الاستثمارية المعاصرة لتنمية الوقف، فداد، 153.

(2) انظر: «الأسهم والصكوك الوقفية»، صهيب بن زاوي، المنتقى للبحوث والدراسات، 01/ 02، 2020م، 247-254.

(3) الفرق بين الأوراق المالية والتجارية والنقدية: الأوراق المالية: هي أدوات لتحصيل الأرباح واكتساب حقوق أخرى، كحق إدارة الشركة، أمّا الأوراق التجارية: فهي عبارة عن الشيكات والكمبيالات ووظيفتها حفظ الحقوق المالية، وأداء الالتزامات المترتبة عليها، وأمّا الأوراق النَّقدية: فهي أثمان للأشياء. انظر: الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، أحمد الخليل، دار ابن الجوزي، الرياض، ط1، 1424ه، 33؛ والتكييف الفقهي للخدمات المصرفية، محمد بخضر، دار النفائس، عمان، ط1، 1434هـ، 108-114، 149-150؛ وسوق الأوراق المالية، محي الدين، 8-9.

(4) وتعرف الأسواق المالية في وقتنا بـالبورصة: ويعود أصل هذه الكلمة بعد تطور مصطلحها لعائلة بورسيه في مدينة بروج ببلجيكا، وسميت باسمها لأنّ التجار في بلجيكا كانوا يجتمعون لتبادل الصفقات المالية أمام قصر عائلة بورسيه، وفيه من قال غير هذا. انظر: سوق الأوراق المالية، محي الدين، 8؛ والأسهم والسندات، الخليل، 34؛ والاستثمار بالأوراق المالية، التميمي أرشيد - أسامة سلام، دار المسيرة، عمان، ط1، 2004م، 110.

(5) انظر: دور الأدوات المالية في تنشيط وتطوير السوق المالية، شافية كتاف، جامعة سطيف، قسم الاقتصاد، رسالة دكتوراة، الجزائر، 2014م، 10.

ثالثًا: أنواع الأوراق المالية وصورها في استثمار الوقف وتمويله في المصارف الإسلامية الوقفية:

وتتنوع الأوراق المالية وتتغاير من الأسهم التابعة للشركات والأفراد إلى الصكوك المالية والسندات والوحدات الاستثمارية لصناديق الاستثمار، أو أي أوراق مالية أخرى تمَّ التعارف على أنّ لها حكم الورقة المالية كالصكوك الإسلامية (سيأتي تفصيلها في الفروع القادمة)، ويتم اعتماد تلك الأوراق المالية الجديدة من قبل مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية في العادة؛ وعمليات جمع الأموال من خلال الأوراق المالية توفِّر السيولة النّقدية الكافية من دون الدخول في بعض المتاهات المعقَّدة، التي تحتاج إلى ضمانات ومُدد زمنية وإجراءات إدارية معقَّدة وطويلة المدّة، وإثبات الجدارة من خلال تلبية معايير الإقراض، وعدم تخلُّلِها لبعض المحظورات الشرعية كعمليات طلب القروض البنكية، لتوفِّر بذلك فرصة الاستفادة من العمليات التمويلية لتغطية تكاليف مشاريع البُنى التحتية والمشاريع الخيرية الدولية، وتُسهِّل السوق المالية ذلك الأمر عن طريق مجموعة متنوعة من الأوراق المالية، كطرح الأسهم، أو تصكيك الأعيان، أو من خلال الصكوك الاستثمارية، ويعدُّ إصدار الصكوك أو الأسهم الوقفية ضمن الإستراتيجية الاستثمارية للمؤسسة الوقفية، التي تقوم على تجميع النُّقود الوقفية عن طريق طرحها للاكتتاب العام، أو عن طريق تصكيك أصول جامدة وطرحها للبيع، وذلك يكون بطريقين: بالنسبة للأسهم والصكوك المباشرة فسيكون عن طريق صندوق الاستثمارات الوقفية، أو عن طريق الوساطة البنكية المباشرة التي من مهامها إنشاء الشركات المساهمة، وتجميع الأسهم والقيام عليها ليتم عمل مشاريع إعمارية، كإقامة بناء على أرض وقفية من خلال صكوك الإجارة المنتهية بالتمليك، أو من خلال الأسهم متساوية القيمة لإجارة البناء والاستفادة من ريعه، أو بواسطة صيغ التمويل الإسلامي الأخرى، أو من خلال القيام بتصكيك أصول مادية كالأراضي والمباني والطائرات من أجل تحويلها إلى أصول وقفية، مع مراعاة ضوابط استثمار الأوراق المالية، ولا فرق بين أن تكون عمليةُ التمويل لمشاريع صغيرة أو كبيرة؛ ويجب التنبيه على أنّ تطوير صكوك الاستثمار الوقفية مرتبط مباشرة بمرونة صيغ التمويل الإسلامي وتطوُّرها، لتحقيق الهدف المرجوِّ منها، وهو إحياء الأوقاف وتنميتها[1]، وسنتعرف في الفرع الثاني من هذا المطلب على أنواع كثيرة من الأوراق المالية، وأحكامها الفقهية ومدى إمكانية الاعتماد عليها في عمليات جمع الأموال الوقفية واستثمارها وتنمية غلّاتها.

(1) انظر: «الصكوك الوقفية- مفهومها وتكييفها الشرعي»، محمد زكريا وآخرون، مجلة Perdana، 03/ 01، 2018م، 64؛ والشركة الوقفية: دراسة فقهية تطبيقية، خالد الراجحي، دار التحبير، الرياض، ط1، 2019م، 317.

الفرع الثاني: وساطة المصارف الإسلامية في استثمار الأوقاف وتمويلها بالأوراق المالية:

إنّ الاعتماد على الأسهم والصكوك ووحدات الصناديق الوقفية يندرج ضمن حرص المؤسسة الوقفية على المبادرة بالتوجُّه مباشرة إلى الواقفين، وتشجيعهم على المساهمة على الاكتتاب بعد الاطّلاع على نشرة الإصدار، مما يمكِّن من الحصول على عوائد مالية سيتم تشغيلها مباشرة للمحافظة على أعيان ورؤوس الأموال الوقفية، واستيعاب جميع المصارف الوقفية[1].

أولًا: وقف الأسهم:

أ) المقصود بعملية وقف الأسهم:

1 - **تعريف السهم لغة واصطلاحًا:** ورد في معجم مقاييس اللّغة العربية لابن فارس أنّ سَهُمَ له معنيان، أحدهما يدلُّ على حظ ونصيب وشيء من الأشياء، وأنّ السُّهمَةُ هي النّصيب[2]، أمّا في الاصطلاح: فقد عرَّفه وهبة الزحيلي بأنّ السَّهم هو: «عبارة عن صكوك متساوية القيمة غير قابلة للتجزئة، وقابلة للتداول بالطرق التجارية، وتمثِّلُ حقوق المساهمين في الشركات التي أَسْهَمُوا في رأس مالها، وتُخوِّل له بصفته هذه ممارسة حقوقه في الشركة»[3]، نستفيد من التعريف أنّ السَّهم أداة تمويلية على شكل ورقة أو صك له قيمة مالية معيَّنة متساوية القيمة، ويمكن التنازل عن ملكيته أو نقله للمشتري، أو انتقاله إلى الورثة، لأنّه غير قابل للقسمة والتَّجزئة وتكون مسؤولية الشخص وربحه في الشركة بقدر قيمة سهمه[4].

2 - **أنواع الأسهم:** والسَّهم ليس نوعًا واحدًا، ويختلف حكمه الفقهي حسب نوعيته، وينقسم السهم إلى عدة أنواع، وهي: «الأسهم الاسمية، والأسهم لحاملها، والأسهم للآمر، والأسهم النَّقديّة، والأسهم العينيّة، والأسهم العادية، والأسهم الممتازة، وأسهم رأس المال، وأسهم تمنّع»[5].

---

(1) انظر: «الوقف النَّقدي وتمويل الاستثمار الوقفي»، حمزة سالم، محاضرات في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2017م، معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، 10/ 436-437.

(2) انظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 3/ 111.

(3) المعاملات المالية المعاصرة، الزحيلي، 362.

(4) انظر: فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام، عبد القادر بن عزوز، 202-204.

(5) الأحكام العامة للشركات، محمد بن الفوزان، مكتبة القانون، الرياض، ط1، 2014م، 255؛ ودور الأدوات المالية، شافية كتاف، 150-161.

3 – **حكم التعامل بالأسهم في سوق الأوراق المالية والبورصات**: فنقول أولًا لقد قرَّرت المنتديات والمجامع الفقهية أنّ حكم الاشتراك في شركات المساهمة المكوَّنة بواسطة رؤوس الأموال الحلال وذات الأنشطة المباحة شرعًا غير المتعاملة بالفوائد الربوية، مشروع وجائز، وأنّه لا دليل على إبطال هذه الشركات المساهمة أو الحكم بفسادها؛ وذلك لأنّ الأصل في التصرفات والشروط والعقود المالية الإباحة، ولم يأت دليل يدلُّ على خلاف الأصل، والاشتراك في الأسهم إنّما يكون بالرضا بين المتعاقدين، فهو يدخل تحت عقد الشركة في الشريعة، وقد أجمع علماؤها إجمالًا على جواز عقد الشركة[1]، وقد صدر قرار من مجمع الفقه الإسلامي الدولي تحت رقم: (65/ 1/ 7) بجواز الشركات المساهمة؛ مؤكدا أنّه: «بما أنّ الأصل في المعاملات الحل، فإنّ تأسيس شركة مساهمة ذات أغراض وأنشطة مشروعة، جائز شرعًا»[2]، تبعًا لهذا فقد حكم أغلب العلماء على جميع الأسهم بالجواز، ما عدا الأسهم لحاملها فلا يجوز التعامل بها اتِّفاقًا لجهالة الشريك، المولِّد للنِّزاع وإضاعة الحقوق، وبذلك يقال في الأسهم الممتازة في جميع أنواعها، لأنّها تخالف أصل الشركة في الشَّرع وفي بعضها ربًا صريح، جاء في فتح القدير: «ولا تجوز الشركة، إذا شرط لأحد دراهم مسمَّاة من الربح، قال ابن المنذر: لا خلاف في هذا لأحد من أهل العلم»[3].

ب) **وقف الأسهم**: هو عملية استثمار الأموال الوقفية من خلال شراء مجموعة من الأسهم[4] المصدَّرة من شركات مساهمة أو مؤسسات مالية، للحصول على عائدات بقدر الحصَّة والصَّك الوقفي المحصَّل في ملكية موجودات المشروع؛ فتكون عملية استثمار الأموال الوقفية في الأسهم باستعمال رؤوس الأموال الوقفية، التي تم تحبيسها من خلال الأوعية الخاصة بجمع الأموال الوقفية، كـ»الصناديق الوقفية، وعائدات الاستثمار، والفائض من الغلّة الوقفية» في شراء أسهم الشركات المساهمة المتاجرة في أنشطة جائزة، من المؤسسات التي تعمل على إصدار الأسهم كالمصارف الإسلامية، معتمدة على تجربتها الرائدة في الاستثمار، أو بتحويل الأسهم الاستثمارية المملوكة إلى أسهم وقفية استثمارية

(1) انظر: ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي الرابعة عشرة، البنك الأهلي السعودي، 355–356؛ والأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، الخليل، 109–137.

(2) «قرار بشأن الأسواق المالية»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 07/ 01، 1992م، 711.

(3) فتح القدير، ابن الهمام، 6/ 183؛ و«أحكام السوق المالية»، عبد الغفار الشريف، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 06/ 01، 1990م، 1293.

(4) انظر: «البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي: دراسة حالة مصرف أبو ظبي»، مرازقة عيسى – شخشاخ الشريف، المؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، 2011م، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير بغرداية الجزائرية، 9.

خيرية، مؤقتة أو مؤبَّدة، مع الحصول على عائدات بقدر الحصَّة الشائعة في ملكية موجودات مشروع معين[1]، وهذه الأسهم والصكوك يمنع تداولها إلّا بضوابط وشروط محدّدة، ويتم صرف عائداتها وريعها إلى مصارفها الوقفية المخصّصة لها بنية التقرب إلى الله تعالى ونيل رضاه[2].

أمّا فيما يخص قضية الحكم على مسألة وقف الأسهم شرعيًّا، فإن كان المالك لها وقف أسهمه المملوكة له في شركة معينة، فتعد أسهمه الوقفية جزءًا من أصول الشركة حقيقة؛ لأنّ غرضه من الشراء التملك والمشاركة في أصول الشركة والاستفادة من أرباحها، فيكون تخريجها على وقف المشاع أقرب[3]، إلّا أنّ في المسألة خلافًا على حكم وقف المشاع بين الباحثين، وهذا ما سيتطرق إليه الباحث في النقطة الآتية.

ج) حكم وقف الحصَّة المشاعة: يمثِّل السَّهم حصَّة شائعة من الشركة قيد التأسيس المساهَم فيها، وللتعرُّف على مدى جواز وقف الأسهم، لا بد من التعرض لحكم وقف الحصّة المشاعة من الملكية، فإن ظهر أنّ حكمها الجواز فتلقائيًّا سيكون حكم وقف الأسهم جائزًا كذلك[4]، حيث اختلف العلماء في حكم وقف المشاع القابل للقسمة إلى فريقين اثنين: فريق قائل بجواز وقف المشاع وإن لم يقسم؛ وذهب إلى هذا الرأي جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة والإمام أبو يوسف من الحنفية[5]، الذي قال إنّ القسمة من تمام القبض، والقبض عنده ليس بشرط لتمام الوقف، وذهب فريق آخر إلى القول بعدم جواز وقف المشاع ما لم يقسّم؛ وقال بهذا محمد بن الحسن من الحنفية بأنّه لا يجوز وقف المشاع حتى تتم قسمته ويحصل القبض فيه[6]، وأصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته (19) المنعقدة بإمارة الشارقة تحت قرار رقم: (181-7/ 19) بجواز وقف الأسهم والصُّكوك أيضًا باعتبارها من الملك المشاع بين الشركاء، وجاء نصُّ قراره على الشكل الآتي: «يجوز وقف أسهم الشركات المباح تملُّكها شرعًا، والصكوك والحقوق

(1) انظر: المصدر السابق نفسه.

(2) انظر: «وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع»، سيتي ماشيطة - عائشة محمد، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 04، 2013م، 165.

(3) انظر: مدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 1/ 436-437.

(4) انظر: «حكم وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية»، حمزة الفعر، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 04، 2013م، 74؛ والأدوات الاستثمارية، فداد، 153.

(5) انظر: المهذب، الشيرازي، 8/ 213؛ والإنصاف، المرداوي، 7/ 8؛ والفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، 8/ 162.

(6) انظر: المبسوط، السرخسي، 12/ 37؛ والفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، 8/ 162.

المعنوية والمنافع والوحدات الاستثمارية، لأنّها أموال معتبرة شرعًا»[1]، وهو ما نحت إليه هيئة المراقبة والمحاسبة ودار الإفتاء المصرية ومنتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني والثالث، كما قرَّروا أيضًا ضرورة مراعاة ما وضعه العلماء من قواعد وضوابط أثناء عملية وقف أسهم الشركات المساهمة، سواء المعاصرة منها كإلزامية أن تكون أنشطة الشركة المساهمة في دائرة الحلال، أو بمراعاة ما وضعه العلماء من القواعد الفقهية القديمة، التي منها: ما جاز وقفه جاز وقف جزء منه مشاع، والمشاع كالمقسوم في الوقف، وما صح بيعه من ذوات المنافع الباقية صح وقفه، والشيوع فيما يقبل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف[2].

وسمحت بعض القوانين العربية بوقف المشاع، فقرر القانون المصري في المادة 5 من قانون 1948م جواز وقف الحصص والأسهم، فقال: «ويجوز وقف حصص وأسهم شركات الأموال المستغلة استغلالًا جائزًا شرعًا»، ولكنه لم يسمح في نفس المادة بوقف الحصة الشائعة في عقار غير قابل للقسمة إلّا إذا كان الباقي منه موقوفًا، واتحدت الجهة الموقوف عليها أو كانت الحصة مخصصة لمنفعة عين موقوفة[3].

وقرر القانون الخاص بالأوقاف في تركيا من قانون 2008م في المادة رقم 26 بأنّه من أجل المساعدة في تحقيق الأغراض وتوليد الدخل للمؤسسة، يمكن للمؤسسات الوقفية إنشاء شركات اقتصادية، كما يمكن لهذه المؤسسات الوقفية المساهمة في الشركات القائمة بشرط إبلاغ المديرية العامة للأوقاف[4].

د) مساهمة المصارف الإسلامية بالأموال الوقفية في الشركات المساهمة بالنّظر إلى أنشطتها وعقودها: انطلاقًا من حكم جواز وقف الأسهم وإباحة الانخراط في الشركات المساهمة، فإنّه يجب على المؤسسات المالية لتنمية الأموال الوقفية وحفظها أن تضع نَصبَ أعيُنِها المشاركة بالأسهم الوقفية في الشركات التي تنطبق عليها المعايير، أو التي أفتت

(1) «قرار وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع»، لجنة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 04، 2013م، 432.

(2) آراء الفقهاء في وقف المشاع: عقد الطرابلسي فصلًا في وقف المشاع، نقل فيه اتِّفاق أبي يوسف ومحمد على جواز وقف المشاع مما لا يمكن قسمته، ولخّص ولي قوته مذاهب الفقهاء في صحة وقفه بقوله: «وهو مذهب الشافعية والحنابلة وقول أبي يوسف من الحنفية، وهو قول مشهور في مذهب المالكية فيما يقبل القسمة من المشاع، وقول آخر في صحة وقف المشاع ولو كان لا يقبل القسمة، اختاره ابن الماجشون، وجرى به العمل». انظر: ولي قوتة، «وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية»، 199؛ والإسعاف، إبراهيم الطرابلسي، المطبعة الهندية، مصر، ط2، 1902م، 25؛ و«وقف الصكوك وتصكيك الوقف»، عبد الجبار السبهاني، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 28/ 03، 2015م، 94؛ والأدوات الاستثمارية، فداد، 153.

(3) «وقف المشاع وتطبيقاته المعاصرة»، محمد جاد الرب، مجلة قطاع الشريعة والقانون الإسلامي، ع2، 2022م، 1669.

(4) "Vakıflar Kanunu", T.C. Cumhurbaşkanlığı Mevzuat Bilgi Sistemi, pdf, 2008, 9-10.

بجوازها الهيئات والمجامع الفقهية، كالشركات المساهمة التي تقدِّم خدمات وسلعًا وعقودًا مباحةً وتتعامل بطرق مشروعة، أو كتلك الشركات المساهمة التي مقصودُها الحلال لكن بعض تصرُّفاتها خارج نشاط الشركة مُحرَّمَةٌ، كوقوع العاملين بالإدارة في بعض المخالفات الشرعية، فهذا النَّوع من الأسهم هو بالتحديد والتَّدقيق الذي وقع فيه الخلاف المعاصر؛ والاستئناس في حُكمها إنّما يكون من الأدلة والقواعد العامة للشَّريعة، وقد استند بعضهم في جوازها إلى مجموعة من القواعد الفقهية الإسلامية كـ (قاعدة تفرُّق الصفقة: فيصح العقد في الجزء الحلال، ويفسد في الجزء المحرَّم منها، فالتحريم لا لأصل العقد وإنّما لوصف خارجي لَحِقه[1]، وقاعدة التعامل بالشروط الفاسدة للحاجة: لأنّ الوصف المحرَّم جاء تبعًا لا قصدًا، ومنها الحاجة العامَّة تنزل منزلة الضرورة في إباحة المحظور[2]، وجواز التعامل التجاري مع غير المسلم[3]، ورفع الحرج وعموم البلوى[4])، وبالتالي إذا كان نشاط الشركة حلالًا لكن بعض تصرُّفاتها خارج نشاط الشركة محرَّم كالاقتراض بفائدة، فقد قرَّرت هيئة المحاسبة وهيئة الراجحي في حقِّها ضوابطَ وشروطًا[5]، أمّا الشركات المساهمة المختلطة أو التي مقصُود إنشائها ابتداء مزاولة المحرَّمات كالملاهي اللَّيلية، أو تتضمن سلعًا مباحة وأخرى

(1) انظر: المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة، محمد الحثيثي الريمي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط6، 2010م، 1/ 458.

(2) انظر: الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1983م، 125.

(3) انظر: أحكام القرآن، أبو بكر بن العربي المالكي، تح: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م، 1/ 647.

(4) انظر: الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، 78؛ والقواعد الحاكمة لفقه المعاملات، يوسف القرضاوي، الدار الشامية، ط1، 2007م، 124.

(5) ومن هذه الضوابط والشروط المقررة في المعيار المخصص للأوراق المالية (الأسهم والسندات) البند (3/ 4): «1- أن لا تنص الشركة في نظامها الأساسي أن من أهدافها التعامل بالربا، أو التعامل بالمحرمات كالخنزير، ونحوه، 2- ألا يبلغ إجمالي المبلغ المقترض بالربا، سواء أكان قرضًا طويل الأجل أم قرضًا قصير الأجل 30 % من القيمة السوقية (Market Cap) لمجموع أسهم الشركة، علمًا بأن الاقتراض بالربا حرام مهما كان مبلغه، 3- ألا يبلغ إجمال المبلغ المودع بالربا، سواء أكانت مدة الإيداع قصيرة أو متوسطة أو طويلة 30 % من القيمة السوقية (Market Cap) لمجموع أسهم الشركة، علمًا بأن الاقتراض بالربا حرام مهما كان مبلغه، 4- أن لا يتجاوز مقدار الإيراد الناتج عن عنصر محرم نسبة 5 % من إجمالي إيرادات الشركة، سواء أكان هذا الإيراد ناتجًا عن ممارسة نشاط محرم أم عن تملكٍ لمحرم، وإذا لم يتم الإفصاح عن بعض الإيرادات، فيجتهد في معرفتها ويراعى جانب الاحتياط، 5- يرجع في تحديد هذه النسب إلى آخر ميزانية أو مركز مالي مدقق، 6- يجب التخلص مما يخص السهم من الإيراد المحرم الذي خالط عوائد تلك الشركات». انظر: المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة (أيوفي)، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط1، 1437هـ، 568-570؛ والوقف النقدي واستثماره في ماليزيا، عبد الكبير أديلاني، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2016م، 145-147؛ والفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية، لجنة الإفتاء لبيت التمويل الكويتي، بيت التمويل الكويتي، PDF، د. ت، 18-19؛ وندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي الرابعة عشرة، البنك الأهلي السعودي، 355-356.

محرَّمة، فلا يجوز الاستثمار في أسهمها بأيِّ شكلٍ؛ لأنّ فيها مضادَّة لشرع الله تعالى[1].

ونتيجة لما سبق، فإنّه يحكم على جميع المساهمات التي أسهمت بها المؤسسات الوقفية في شركات ومؤسسات مالية محرَّمة بأنّ استثماراتها غير شرعية، والأظْهرُ هو تجنيب أموال الوقف عن مثل هذه الأنشطة المشبوهة والمحرَّمة، لأنّها أموال إنّما أراد الواقفون من وقفها التعبد بها إلى الله، والزّجُّ بالأوقاف في مثل هذه الأنشطة فيه نوع من عدم تحمُّل المسؤولية والإخلال بالأمانة والتضييع لشرط الواقف الذي اشترطه في وقفه، وهو الشيء الذي تعرضت له مؤسستا الأوقاف التركية والمصرية أيضًا، من خلال الزَّجِّ برؤوس أموال وقفية ضمن بنوك ربوية[2]، أو ما حدث أخيرًا في مصر من بيع لأسهم وقفية تبلغ قيمتُها ملايين الجنيهات لمصلحة شركات ربوية، من دون علم هيئة الأوقاف المصرية[3]، مما يؤكِّد ضرورة تفعيل هيئة الرقابة على الأصول والأموال الوقفية؛ ومن الأمثلة الرَّائعة في استثمار الأموال الوقفية هو ما فعلته هيئة الأوقاف التُّركية من إنشائها لبنك تشاركي وقفي من أجل العمل ضمن الأوقاف، وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وتعتبر ماليزيا من أبرز الدول التي قطعت شوطًا كبيرًا في مجال وقف الأوراق المالية (وقف الأسهم والصكوك)[4].

(1) انظر: قرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي، الهيئة الشرعية، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2010م، 1/ 719-723؛ والمعايير الشرعية لأيوفي 1-48، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، هيئة المحاسبة والمراجعة، البحرين، ط1، 2014م، 356-357؛ والوقف النقدي واستثماره في ماليزيا، أديلاني، 145-147؛ و«قرار بشأن الأسواق المالية»، اللّجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 711-712.

(2) "Sultan Reşad Devrinde Evkaf Bankası Kurulma Çalışmaları", Bayram Sadi; 215-218.

(3) انظر: «أسرار الإطاحة برئيس هيئة الأوقاف بعد فضيحة بيع الأسهم»، أحمد بركة، النبأ، 06 مايو 2018م: https://www.elnabaa.net/703253

(4) انظر: «دور الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية مع الإشارة لتجربة ماليزيا»، سفيان حلوفي، مجلة دراسات اقتصادية، 04/ 01، 2017م، 417.

ثانيًا: وقف الصكوك الاستثمارية الإسلامية[1]:

أ) تعريف الصكوك[2] لغة واصطلاحًا: تعرف الصكوك في اللّغة بأنّها: الصَّك، والجمع أُصُكٌّ وَصِكَاكٌ وَصُكُوكٌ، يقال صكَّه أي ضربه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾[3]، والصك كتاب، وهو وَثِيقَة بِمَال أَو نَحوه[4]؛ أمَّا في الاصطلاح فعرَّفته هيئة أيوفي بأنّه: «وثائق متساوية القيمة تمثل حصصًا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو مشروع مستند على عقد شرعي، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله»[5].

ب) الصكوك الإسلامية البديل الشرعي للسَّندات المقدَّم من طرف مجمع الفقه الإسلامي الدولي: وبما أنّ السندات قد حُسم أمرها وحُكم بكونها محرّمة وأنّه لا يجوز تداولها بيعًا وشراء ورهنًا وحوالة، إلّا أنّه من أجل بناء منظومة اقتصادية متكاملة، دائمًا ما يسعى العلماء والخبراء والمجامع العلمية إلى تقديم البدائل اللّازمة للمنتجات المالية المحرَّمة، وتقديم الابتكارات الهندسية للمالية الإسلامية، لذلك اقترح مجمع الفقه الإسلامي الدولي (الصكوك الاستثمارية) كبديل فعَّال للسندات المحرّمة، بقولِه: «من البدائل للسَّندات

(1) وأطلقت عليها هيئة المراقبة والمحاسبة المالية (AAIOUFI) اسم «الصكوك الاستثمارية»، من أجل التفريق بينها وبين الأسهم والسندات، وهذا حتى لا يتبادر إلى الذهن أنّها وسيلة للإقراض مثل سندات القرض، ومن التّسميات الأخرى له أيضًا: «التوريق، التصكيك، التسنيد»، وهذه المصطلحات الثلاثة تُطلق على الصكوك غير المباشرة والتمويلية كما ورد في سوق المال المصري، أمّا سندات المقارضة فهي قائمة على المضاربة. انظر: هيئة المحاسبة، المعايير الشرعية، 288؛ و«الصكوك الإسلامية التوريق وتطبيقاتها»، محمد عبد الحليم عمر، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 01، 2013م، 952-953.

(2) الفرق بين الصكوك والأسهم: يتفق الصَّك والسَّهم في أن كليهما يمثِّل حصَّة شائعة في ملكية أصول الشركة، أو المشروع المدرِّ للربح، أو المشاركة في رأس مال مشروع مربح، ويختلفان في عدة نقاط أهمها: أنّ صاحب السَّهم له الحق في الدُّخول لإدارة الشركة، أو الحقِّ في انتخاب أعضائها وتوزيع الأرباح، ولا يشارك مالِك الصك في غالب أنواع الصكوك المعروفة في الإدارة وأمورها، وله الحق في الاستعانة بهيئة رقابية لأعمالها؛ وأمّا الفرق بين الصك والسَّند: فيتَّفِقان في كونهما أوراقًا مالية قابلة للتداول وأنّ الغرض منهما هو التمويل، ويختلفان في عدة نقاط أهمُّها: أنّ الصك هو حق عيني يمثل حصة شائعة بموجودات الشركة، والعلاقة بين المموِّل والمصدِّر هي علاقة مشاركة، أمّا السند فيمثل دينًا في ذمَّة المصدر له، والعلاقة بين المصدر والممول في السندات هي علاقة مداينة فقط. انظر: مخاطر الصكوك وآليات التحوط، نجلاء البقمي، كرسي راشد بن دايل، الرياض، ط1، 2013م، 53-62؛ و«الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها»، القري، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 02، 2013م، 1007-1008؛ و«الصكوك الاستثمارية»، علي الموسى - مادو سيلا، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، 13/ 02، 2016م، 71-72.

(3) سورة الذاريات، جزء من الآية: 29.

(4) انظر: المعجم الوسيط، مجمع اللّغة، 519؛ ومختار الصحاح، الرازي، العصرية، لبنان، ط5، 1999م، 177؛ ولسان العرب، ابن منظور، 10/ 457.

(5) المعايير الشرعية لأيوفي، هيئة المحاسبة، 288؛ و«الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة»، عبد الحليم، 953.

المحرَّمة إصدارًا أو شراء أو تداولًا السَّندات أو الصكوك القائمة على أساس المضاربة... بحيث لا يكون لمالكيها فائدة أو نفع مقطوع، وإنّما تكون لهم نسبة من ربح هذا المشروع وما يملكون من هذه... الصكوك، ولا ينالون هذا الرِّبح إلّا إذا تحقَّق فعلًا، ويمكن الاستفادة في هذا من الصيغة التي تم اعتمادها بالقرار رقم: (5) للدورة الرابعة... بشأن سندات المقارضة»[1].

ج) **المقصود بعملية وقف الصكوك**: هي: «عملية لاستصدار وثائق أو شهادات خطية متساوية القيمة، قابلة للتداول، تمثِّل المال الموقوف وتقوم على أساس عقد الوقف»[2]، ويُستخلص من التعريف لزوم التساوي في القيمة بين الصكوك وإمكانية تداولها بيعًا وشراء وتمثيلها للموقوف من المنقولات وغيرها، والصُّكوك مع زيادة شرط وقفها وضرورة حفظ أصل الوقف والابتعاد عن المخاطرات المرتفعة كل ذلك يجعلها صُكوكًا وقفية لمصلحة المستحقِّين[3].

ويمكن لأي مؤسسة مالية إصدار الصكوك الوقفية الاستثمارية بما فيها البنوك الوقفية أو الإسلامية، بالقيام بتجميع النقود، خاصَّة الوقفية منها، عن طريق طرحها للاكتتاب، ليتم عمل مشاريع متجدِّدة بواسطة صيغ التمويل المتَّفِقة مع أحكام التشريع المساهمة في تطوير الصكوك كالمضاربة والمشاركة... إلخ، مع مراعاة ضوابط استثمار الصكوك التي سنراها[4].

د) **أنواع الصكوك الإسلامية**: تتنوع الصكوك الإسلامية كما أشارت إليه المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AIOUFI) في معيارها رقم: (17)، إلى أكثر من اثني عشر نوعًا، وهي: «صكوك المضاربة والمشاركة والمرابحة والمزارعة، والمساقاة، والمغارسة، وبيع السلم، والاستصناع، والإجارة، وصكوك الوكالة بالاستثمار، وصكوك ملكية المنافع: (منافع الأعيان الموجودة، منافع

(1) «قرار بشأن السندات»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 1726؛ وأسواق الأوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية، سمير رضوان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996م، 291؛ والمعايير الشرعية، هيئة المحاسبة، 359؛ و«قرار بشأن السندات»، اللّجنة العلمية لمجمع الفقه، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 06/ 02، 1990م، 1725-172؛ والصكوك الإسلامية، أشرف دوابة، دار السلام، مصر، ط1، 2009م، 16.

(2) «الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية»، محمد نقاسي، المؤتمر العالمي للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، 2011م، كلية الدراسات الإسلامية القطرية، 120.

(3) انظر: «الصكوك الوقفية- مفهومها وتكييفها الشرعي»، زكرياء وآخرون، 64.

(4) انظر: «الصكوك الوقفية- مفهومها وتكييفها الشرعي»، زكرياء وآخرون، 64؛ والصكوك الإسلامية، أشرف دوابة، 19-20.

الأعيان الموصوفة، منافع الخدمات)»[1].

هـ) التكييف الشرعي للصكوك الإسلامية: إنّ مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورته (19) في الشارقة سنة 2009م، وفي قراره رقم: (178-4/ 19)، وذلك بعد اطّلاعه على البُّحوث الواردة إلى مجمع الفقه الإسلامي بخصوص موضوع: «الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها»، وبعد استماعه إلى المناقشات الدّائرة قرّر بأنّ التصكيك (التوريق) هو إصدارٌ لوثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة، تمثل حصصًا شائعة في ملكية موجودات أعيان أو منافع أو حقوق (أو خليط من الأعيان والمنافع والنُّقود والدُّيون) قائمة فعلًا، أو سيتمُّ إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه[2]، ولا بدَّ من التمييز بين التصكيك والصُّكوك، وتعريف مجمع الفقه لعملية التصكيك لم يفرِّق فيها بين حالة الموجودات القائمة حاليًا والملكيات التي سيتمُّ إنشاؤها من خلال طرح صكوك مالية وقفية للاشتراك في مشروع مستقبلي مفصّل في نشرة الإصدار، باعتبار أنّ عملية التصكيك ستؤول تلقائيًّا إلى صكوك.

وهذا التمييز بين التصكيك والصُّكوك يبينه الآتي:

1 - **المقصود بعملية تصكيك الوقف:** هي آلية مالية مستحدثة، تقوم على قيام المؤسسة الوقفية (البنك الوقفي مثلًا) بتحويل الأصول والموجودات غير السائلة المحقِّقَة للدَّخل القابلة للتَّصكيك والممتلكة لها، إلى أوراق مالية (صكوك) يمكِنُ تداوُلها، وقائمة على الشراكة في موجودات أو منافع الأصول الوقفية خلال مدة معينة من الزَّمن، حسب أحكام الشريعة الإسلامية[3]؛ وتنظرُ المؤسسات المالية إلى الصكوك كونها من الأدوات المالية المهمَّة وقصيرة الأجل، ويتمُّ استيلادها بواسطة تجزئة الأصول المطلوبة على شكل أجزاء متساوية القيمة لإنشاء وقف جديد، وتكون على شكل وثيقةٍ بالحقِّ لصاحبِها (صكوك)، يحدَّدُ مضمونها في نشرة إصدار هذه الصكوك الوقفية الخيرية، ويُدْعى المحسِنون للاكتتاب بها، ويمكن للمحسِنين شراء أكثر من صك في المشاريع الوقفية، والصكوك الوقفية تُشتق من صيغ التمويل المصرفية المختلفة[4].

---

(1) المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة، 288-289؛ والصكوك الإسلامية، أشرف دوابة، 29-47.

(2) انظر: «الصكوك الإسلامية التوريق وتطبيقاتها المعاصرة»، لجنة مجمع الفقه، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 02، 2013م، 1207-1210.

(3) انظر: دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنك، محمد جعفر - حكيم براضية، دار اليازوري، الأردن، ط1، 2016م، 148.

(4) انظر: الصُّكوك الإسلامية، أشرف دوابة، 46-47.

2 – **الفرق بين الصُّكوك الوقفية وتصكيك الأوقاف:** تتفِقُ الصكوك والتَّصكيك في أنّ كليهما يطرح أوراقًا مالية من أجل الحصول على التمويل من الجماهير، ولكنّ الصكوك يكون طرحها للأوراق بشكل مباشر من دون امتلاك المؤسسة لأصل مدُرٍّ مُسبَق، والتَّصكيك يكون بطريق غير مباشر، وحتى نسمِّي العملية تصكيكًا أو توريقًا فلا بد من أن يسبق هذه العملية امتلاك المؤسَّسة (أي المصدرة للصكوك) أصلًا مدرًّا للدَّخل بمفرده حتى يتم تصكيكه، فالتصكيك إذًا هو عملية استيلاد أدوات ماليَّة جديدة، وهذه الأدوات المستولَدَةُ تسمَّى «بالصُّكوك»، لذلك يكون للصُّكوك والتصكيك نفس الأحكام الفقهية تقريبًا، ويختلفان في مسـألة ما قبل عملية استيلاد الصك ومدى جواز استيلادها من ملكيات محدَّدة[1].

3 – **الهدف من تصكيك الوقف:** وتهدف هذه العملية في الغالب إلى التقليل من المخاطر وضمان التّدفُق المستمرِّ للسُيولة وجلب المحسنين وتعميم الممارسة الوقفية، وتوسيع العمل الخيري وتيسيره من خلال توفير القدرة على الوقف للجماهير، فقليل من النّاس يستطيع الاستقلال بوقف منفرد، لكن تتوفرُ لهم الاستطاعة بالاشتراك عبر الاكتتاب في الصكوك[2]، وهو الملمَّح إليه من السَّرخسي في مبحث الوقف المشاع والمشترك بقوله اتحادُ مساهمات المحسنين لصدقاتهم في الغرض المقصود[3].

4 – **علاقة مؤسسات الوساطة المالية الإسلامية بعمليات تصكيك الأوقاف:** وتتمثل العلاقة العامة للمصارف الإسلامية بعملية التصكيك للوقف في الأصول العينية التي يمتلكها البنك الوقفي، وتأثيراتها في عملية التصكيك وفي العقود والمنتجات المالية المستعملة في عملية استيلاد الصكوك واستثمارها.

و) أبرز التأثيرات المحتملة في عملية التصكيك:

1 – محل التصكيك والعقود الناظمة له في عملية التصكيك:

- **العين محل التصكيك:** تتمثل في: الأعيان والأصول الثابتة (عقارات، منقولات)،

(1) انظر: «الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة»، محمد عمر، 19/ 02، د. ت، 951–955؛ و«وقف الصكوك وتصكيك الوقف»، السبهاني، 91؛ و«الأسهم والصكوك الوقفية»، صهيب بن زاوي، 247–254؛ ودور الصكوك الإسلامية في تمويل الأوقاف، فوزي محيرق، مؤتمر الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة، 2017م، جامعة الوادي، 466؛ وتوظيف أدوات الاستثمار الحديثة في المؤسسات الوقفية، سامي سلمان، مؤسسة ساعي، الرياض، ط1، 2021م، 53–54؛ والصُّكوك الإسلامية، أشرف دوابة، 14–15.

(2) انظر: «وقف الصكوك»، السبهاني، 101–102؛ والتمويل الاجتماعي الإسلامي، أشرف دوابة، دار المدرس، إسطنبول، ط1، 2020م، 336.

(3) انظر: المبسوط، السرخسي، 12/ 38.

والأصول المتداولة غير المالية (مخزونات معدَّة للبيع)، أو الدُّيون كالسَّلم أو المنافع والحقوق أو الخليط منها[1].

• **طبيعة الأصول الجائز توريقها شرعًا**: وتُحدد بالنَّظر إلى المحفظة المالية ومحتوياتها، هل هي ديون؟ أم موجودات عينية؟ وهل الصكوك مدعومة بالأصول أم بضمانها؟ فإذا حددنا توافقها مع أحكام الشرع بكونِها مثلًا موجودات فهي جائزة بقدر الالتزام بالضوابط الموصى بها كالآتي[2]:

– **الأصول المحظور تصكيكها**: اتَّفق الفقهاء على حرمة دخول الأصول إلى الأنشطة المحرَّمة شرعًا لعينها أو لكسبِها كالمخدرات والرِّبا، أو عمليات تصكيك الدُّيون في الذِّمم لعدم جواز بيعها شـــرعًا، بأن تكون الأصول المورَّقة أصولًا حقيقية مُدرّة للدَّخل لا صورية[3].

– **علاقة الأصول المورَّقة بالصكوك المصدَّرة**: يجب التفرقة بين التصكيك المدعوم بالأصول المنتقِلة فيه ملكية الأصول إلى حملَةِ الصكوك، والتصكيك القائم على الأصول غير المنتقِلة فيه الملكية قانونًا لحمَلَتِها بعقد حقيقي لانتهاء شراكتهم بمدة تشغيل الصيغ التمويلية.

2 – **الصيغ الشرعية للتصكيك**: بأن يكون محلُّها متقوَّما وعقودها صحيحة لا تحوي شروطًا فاسدة أو مُبطِلة[4].

3 – **الأطراف الرئيسة والمساعدة في عملية تصكيك الوقف**: وهي[5]:

– **المنشئ**: الجهة المالكة للمشروع المنوي إقامته أو توسيعه، وقد تنظم عملية الإصدار بنفسها.

- **وكيل الإصدار**: عادة مؤسسة مالية متخصصة (SPV) تنظم عملية الإصدار عن طريق الوكالة بأجر.

---

(1) انظر: «أثر التصكيك في تحسين أداء المصارف»، سميرة مشراوي، مجلة الباحث، 15، 2015م، 246؛ والتصكيك المدعوم بالأصول والتصكيك القائم على الأصول، زاهرة بن عامر، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل، 2013م، جامعة اليرموك، 308؛ والصُّكوك الإسلامية، دوابة، 14–15.

(2) انظر: الصُّكوك الإسلامية، أشرف دوابة، 92–100.

(3) انظر: المصدر السابق نفسه، 24.

(4) انظر: الصُّكوك الإسلامية، أشرف دوابة، 24.

(5) انظر: التصكيك المدعوم بالأصول والتصكيك، زاهرة، 308؛ ودور التصكيك الإسلامي، جعفر – حكيم، 151؛ والصُّكوك الإسلامية، دوابة، 65.

- **مدير الاستثمار**: ومن مهامه: «إدارة الاستثمار واختيار الصيغ، وإعداد الدراسات الاقتصادية».

- **الأمين**: وهو وكيل عن حملة الصكوك، يقوم بحماية مصالح حملة الصُّكوك والرقابة على أعمال الشركة.

- **مدير الإصدار**: ينفذ عقد الإصدار مقابل أجر نيابة عن المكتتبين.

- **مدير متعهد الدفع**: هو المؤسسة الوسيطة التي تتعهد بدفع حقوق حملة الصكوك بعد تحصيلها.

4 - **مراحل عملية التصكيك**: وتتمثل الخطوة الأولى في عملية إصدار الصكوك، فتُعيِّن الشركة الأصولَ التي يُراد تصكيكها ضمن وعاء استثماريٍ واحدٍ وهو محفظة التَّصكيك، ونقلها إلى (SPV) وهي كيان مستقل تم تأسيسه من قبل الشركة المساهمة بقرار من هيئة سوق المال وفقًا للشروط والإجراءات، لتأتي مرحلة تصكيك الأصول ثم بيعها، حيث تقوم شركة (SPV) بإعادة تصنيف الأصول وتقسيمها إلى أجزاء تُلَبِّي حاجات ورغباتِ المستثمرين، ثم تحويلها إلى صكوك وبيعها إلى المستثمرين، مع القيام بإدارة المحفظة بالنِّيابة وتوفير الخدمات طيلة مدة الإصدار، لتأتي مرحلة إطفاء الصكوك، بدفع قيمة الصكوك الاسمية حسب التواريخ[1].

ز) حكم الصكوك الوقفية: للكشف عن حكم وقف الصُّكوك على جهات البرِّ لا بد من عرض الإشكاليات التي تواجه الصكوك الاستثمارية أثناء العزم على وقفِها، ومن هذه الإشكاليات الفقهية نطرح الآتي[2]:

1 - **هل للصكوك قيمة مالية يمكن من خلالها القيام بوقفها في سبُلِ الخير؟**: الصكوك ومعها الأسهم كذلك ليست مالًا متقوَّمًا في حدِّ ذاتها ولكنّها تمثِّل وثيقةً بالحق لصاحبها ودليلًا عليه، أي سندًا يثبت ملكية حصة شائعة في الأعيان والمنافع، وهذه الوثيقة تثبِت أنّ لصاحبها مالًا متقوَّما يملكه، وكل مال متقوم يصحُّ بيعه، وما صحَّ بيعه وتداوله فقد صحَّ

(1) انظر: دور التصكيك الإسلامي، جعفر - حكيم، 154؛ والصُّكوك الإسلامية، أشرف دوابة، 64-66.

(2) انظر: «الأسهم والصكوك الوقفية»، صهيب بن زاوي، 253-259؛ و«الصكوك الوقفية- مفهومها وتكييفها»، زكرياء وآخرون، 65-70.

وقفه كذلك[1]، والصكوك إنّما تستفاد من طريق التصكيك لموجودات عينية ومنافع لتصبح بعد تصكيكها قابلة للتداول، أو تُستفاد بطريقة مباشرة من جمع الأموال، فتصبح عبارة عن وثيقة أو صك يثبت امتلاكًا لحصة شائعة في رأس مال الشركة المضاربة أو المشاركة، أو بإحدى الطرق المعروفة التي تتم بواسطة المنتجات المالية الإسلامية، وتعتبر الصكوك من الصناعة المالية الإسلامية المعاصرة، لذلك لم تكن معروفة قديمًا، وذلك لا يمنع القول بجوازها، فمفهوم المال يختلف من مجتمع إلى آخر، ومن زمان إلى غيره أيضًا[2].

2 - **هل الصكوك الإسلامية تدخل ضمن أحكام المشاع؟ فإن كانت كذلك فما حكم وقف المشاع؟ ومدى قابليته لأن يكون محلًّا للوقف؟**: «الصكوك الاستثمارية... وثائق تمثِّل حصصًا شائعة في موجودات أو منافع مملوكة لمن يكتَتِبُ بهذه الصكوك في سوق الإصدار، أو يشتريها من سوق التداول، ولا شك أن ماليَّة الصكوك الاستثمارية وتقوُّمها حقيقة سافرة»[3]، وبما أنّ الصكوك الاستثمارية الوقفية تُمثل حصصًا شائعة في موجودات فهي تدخل في حكم وقف المشاع، وقد مر آنفًا في حكم وقف الأسهم جواز وقف المشاع، والصكوك والأسهم يتَّفِقان في كونهما وثائق بالحق لصاحبها، متساوية القيمة، ولها قيمةٌ اسمية، وقد حكم مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته (19) المنعقدة بالإمارات العربية المتحدة، بجواز وقف الصكوك والأسهم والحقوق المعنوية أيضًا باعتبارها من الملك المشاع بين الشركاء، ولأنّها أموال معتبرة شرعًا، كما شدَّدَ مجْمَع الفقه الإسلامي على ضرورة تحقيق الضوابط الشرعية في الصكوك ممَّا يجعلها مميَّزَة بشكل كامل عن السندات[4].

3 - **حكم استبدال الصكوك الوقفية**: تعدُّ الصُّكوك من الأدوات المالية قصيرة الأجل، لكونها مرتبطة عادة بمشروع معين، تنتهي بانتهائه أو بتصفية الشركة، وقد تتضمن الشَّركة صُكوكًا عادية غير وقفية معها، وقد يتمُّ بيعها وتداولها حتى قبل انتهاء المشروع، مما يُضطَرُّ

(1) انظر: استثمار الأوقاف، الصقية، 272؛ و«حكم وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية»، الفعر، 76؛ و«وقف الصكوك وتصكيك الوقف»، السبهاني، 93؛ و«وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 432.

(2) انظر: «حكم وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية»، الفعر، 77؛ والصُّكوك الإسلامية، دوابة، 64-66؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 335.

(3) «وقف الصكوك وتصكيك الوقف»، السبهاني، 93؛ و«الصكوك الوقفية- مفهومها وتكييفها الشرعي»، زكرياء وآخرون، 64.

(4) انظر: «وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية»، لجنة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 432؛ «وقف الصكوك وتصكيك الوقف»، السبهاني، 93.

النَّاظر على الوقف لاستبدالها بأصول وقفية أخرى، أو ببيعها وشراء عينٍ بدَلَها[1] استنادًا للمصلحة الرَّاجحة للوقف غير المتوهمَةِ، العائدة على الموقوف عليهم؛ بمراعاة أن يكون التبديل إلى ما هو أكثرُ نفعًا وأجلبُ ريعًا وأنفسُ ثمنًا، أو تنفيذًا لشرط الواقف، خاصة في هذا النَّوع من الأوقاف العصرية التي أصبحت تراعى فيه أحكام دقيقة أثناء وقف المال؛ وقرر مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنّ الأصل في الأسهم الوقفية بقاؤها واستعمال عوائدها في أغراض الوقف، وليس المتاجرة بها في السوق المالية، فليس للناظر التصرف فيها إلّا لمصلحة راجحة أو بشرط الواقف، لأنّها تخضع للأحكام الشرعية المعروفة للاستبدال، بحيث لو صفُّيَت الشركة أو سدّدَت قيمة الصكوك، فيجوز استبدالها بأصول أخرى كعقارات وأسهم وصكوك أخرى بشرط الواقف، أو بالمصلحة الراجحة تمامًا مثلما قرره مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته (19) المنعقدة بإمارة الشارقة تحت قرار رقم: (181-7/ 19)[2].

4 - **حكم الأوراق المالية الوقفية المؤقَّتة بمدَّة زمنية:** إنّ غالب الأوراق المالية المعتمدة في الاستثمار مؤقتة بمدة زمنية محدَّدَة ينتهي الوقف بانقضائها، إلّا في بعض الشركات المساهمة ذات المدَّة الطويلة والأرباح الدَّورية المستقرّة، ومن شروط الوقف وصيغته كما مرَّ آنفًا أن تكون الصيغة منجَّزَةً، فلا تتعلق بتعليق أو إضافة إلى المستقبل لأنّها تُبْطِل العقود، فلا ينعقد بالوعد مثلًا، وقال بعضهم بإفادة الصيغة للتأبيد كذلك، تبعًا لذلك اختلف العلماء حول الوقف المؤقَّت كالآتي:

---

(1) الإبدال: هو بيع عين الوقف ببدل من النقود والأعيان، أمّا الاستبدال: فهو شراء عين أخرى، تكون به وقفًا بالبدل الذي بيعت به عين الوقف، واختلف العلماء في قضية الاستبدال على ثلاثة أقوال: القول الأول: يجوز ذلك ما دام يحقِّق مصلحة الواقف من وقفه، وهو رأي عند الحنفية والحنابلة وبه قال ابن تيمية؛ والقول الثاني: يجوز ذلك إذا تعطلت منافع الوقف بالكلِّية، وهو المشهور عند الحنفية والحنابلة وقول عند المالكية ووجه عند الشافعية؛ والقول الثالث: المنع من استبدال الوقف مطلقًا، وهو قول عند الحنفية والمشهور عند المالكية في العقار والمذهب عند الشافعية، ورواية للحنابلة، وتشهد للقول الأول النصوص والآثار والقياس الصحيح، منها: أنّ الأصل العام والقاعدة الكلية هو عدم الاستبدال إلّا لمسوغ شرعي، وعدم الاستفادة من الوقف مع تعطل منافعه فيه إفساد للمال، وقد نهت الشريعة عن إضاعة المال؛ وقد رأينا أدلة جواز المعارض الراجح في السنَّة النبوية، كجواز الهدم والتغيير في بناء الكعبة من أجل الانتفاع الأكمل منها، فدلَّ ذلك على مساغ مُطلَقِ الإبدال في الأعيان الموقوفة للمصالح الراجحة، وبناءً على ما سبق فيجوز شرعًا استبدال الوقف إذا خَرب أو قلَّت منفعته بحيث لا يقوم بما وُقِفَ لأجله، أو كان لمصلحة حقيقية غير متوهمة، بمراعاة أن يكون التبديل إلى ما هو أكثر نفعًا وأجلبُ ريعًا وأنفس ثمنًا. انظر: فتح القدير، ابن الهمام، 6/ 221؛ وحاشية الدسوقي، الدسوقي، 4/ 91؛ ومطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى السيوطي الحنبلي، المكتب الإسلامي، دمشق، ط1، 1994م، 4/ 367-368؛ وحقيبة طالب العلم، القرة داغي، 7/ 477-482؛ وأحكام الأوقاف، الكبيسي، 2/ 9-58؛ واستثمار الأوقاف، الصقية، 121-122.

(2) انظر: «وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 432.

الفريق الأول: وهو الفريق القائل إنّ الوقف يمكن أن يكون مؤقّتا بمدة زمنية معينة تعود فيها العين إلى صاحبها الذي وقفها، وهي رواية عن أبي يوسف والمعتمد عند المالكية ووجه عند الشافعية والحنابلة[1]، واستدلوا على ذلك بقول النّبي ﷺ لعمر ﷺ في أرض خيبر: «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها، فتصدق بها عمر أنّه لا يباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث»[2]، وإن أقر النّبي ﷺ ابن الخطاب ﷺ على ما قاله في آخر الحديث، فلا يمنع أن لا يقرّه في غيره أو يمنَعَهُ، والحديث كما يُثْبِت حبس العين وإنفاق غلّاتها مؤبّدًا فكذلك يجوز مؤقّتًا بدلالة القياس، لاشتراكهما في العِلَّة وهي الإنفاق في أوجه الخير، وهو في الوقف المؤقّت أولى وأظهر لسهولتها وإمكان إقدام النّاس عليها دون ضياع أموالهم، والنّبي ﷺ قد صدَّر الحديث بقوله: «إن شئت...»، ما يدلُّ على أنّ المرجع في أمر الحبس حسب ما يقرِّره الواقف ويختاره، وأنّه ليس فيه قصرُ الحبس على شكل معين من الوقف ولا طريقة من طرقه[3].

الفريق الثاني: وهو الفريق القائل إنّ الوقف مؤبد، وشرْطٌ فيه، ولا يكون مؤقّتًا بمدة زمنية معينة، وهو مذهب الحنفية وقال به بعض المالكية وهو الصحيح عند الشافعية، والحنابلة في أحد الوجهين[4]، واستدلُّوا عليه بأنّ المقصود من الوقف هو التقرُّب إلى الله عزَّ وجل ودوام هذه القربة أيضًا، مما يسهِّل إدامته على سبل الخير، وبأنّ لفظ التحبيس يدلُّ عرفًا على التأبيد وينافي التأقيت، وهو ما أُكِّد في آخر الحديث بقول عمر ﷺ إنّ الوقف: «...لا يباع ولا يوهب ولا يورث»، كما قاسوا الوقف على العتْق والبيع في اقتضاء التأبيد بخروج العين من عند مالكها بشكل مؤبَّدٍ[5].

الترجيح: بعد التَّمعن في أدلة الفريقين، يتبين أنّ الفريق الثاني القائل بتأبيد الوقف وعدم صحة تأقيته لا تقوم حجَّة لهم على ما مالُوا إليه، وأنّ الحجَّة إنّما هي عند الفريق الأول القائل بصحة الوقف المؤقّت زمنيًّا أو بتحقيق غاية معينة ينتهي بانتهائها، لأنّ الوقف صدقة جارية ولم يرد عن الشارع نص يدلُّ بمنطوقه أو بمفهومه يمنع من تأقيتها، والوارد في الشَّرع

(1) انظر: فتح القدير، ابن الهمام، 6/ 214؛ ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل، محمد الحطاب المالكي، دار الفكر، دمشق، ط3، 1992م، 6/ 20؛ وروضة الطالبين، النووي، 5/ 325؛ والإنصاف، المرداوي، 7/ 35.

(2) «كتاب الشروط»، محمد البخاري، الباب: 19، (الحديث رقم: 2737).

(3) «حقيقة الوقف المؤقت 179-182 ,Muhamad Firdaus - Amanullah».

(4) انظر: فتح القدير، ابن الهمام، 6/ 23؛ وتبيين الحقائق، الزيلعي، 3/ 326؛ والمجموع شرح المهذب «مع تكملة السبكي والمطيعي»، يحيى النووي، دار الفكر، دمشق، د. ط، د.ت، 15/ 334؛ ومغني المحتاج، الشربيني، 3/ 535؛ والمغني، ابن قدامة، 6/ 9؛ والموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف، 10/ 40.

(5) «حقيقة الوقف المؤقت 178-179 ,Firdaus - Amanullah».

إنّما هو منع التصرف فيها بعوض أو بغيره مدَّة وقفها، سواء أكان مؤقَّتًا أم مؤبَّدًا، أما قياسهم الوقف على البيع والعتق فهو قياس مع الفارق، لأنّ في الوقف تمليكًا للمنفعة وليس العين بعكس البيع والعتق، وهي لا تقتضي أن يكون الواقف مالكًا للعين التي تُستَوْفَى منها، وإنّما يكفيه لجواز وقفه أن يكون مالكًا لمنفعة العين، بالإضافة إلى أنّ زوال ملك الموقوف عن مالكه محلُّ خلاف بين الفقهاء فلا يحتجُّ به، وملك المنفعة لا يقتضي التأبيد إلّا في مواضع، كالمقبرة والمسجد، بخلاف ما يقبل التأقيت من الأوقاف فإنّها كثيرة، مما يزيد من قُدرة الوقف على تلبية رغبة الموقوف عليهم، وتحقيق شرط الواقف فيما وقف، واقتضاء الوقف التأبيد مما ينازع فيه بعض الفقهاء أصلًا؛ ولا يحتجُّ بما هو محلّ النِّزاع[1].

تبعًا لما رُجِّح، يمكن القول إنّ جواز وقف الصكوك والأوراق المالية مبنيٌّ على الأقوال التي تُجيز تأقيت الوقف ولا تشترط تأبيده، لأنّ ملكية حائز الصك ليست مؤبَّدة، كما أنّ هذه الصكوك عمليًّا لها جداول مُخارَجَة وآجال إطفاء واسترداد في نشرة الإصدار وهذا يفيد تأقيت ملكية حامل الصك، وقد أخذ معيار أيوفي رقم: (33) احتياطه لهذا الأمر بقوله: «يجوز وقف الأسهم والصُّكوك الاستثمارية المباحة، وعند التصفية تطبَّقُ أحكام الاستبدال، ويصرف نصيب الوقف من الربح في الموقوف عليه»[2]، كما أشار مجمع الفقه الإسلامي الدولي إلى أنّه يقصد بالتّأقيت أن تكون للوقف مدة ينتهي بانقضائها، ويجوز التأقيت بإرادة الواقف في كل أنواع الموقوفات، وأنّ الوقف إذا كان مؤقَّتًا بإرادة الواقف يُصفَّى حسب شرطه[3].

5 – **حكم وقف النُّقود**: إنّ المستعمل في شراء الأسهم والصكوك وبقية الأوراق المالية هو النُّقود الوقفية، واستثمار المال النَّقدي الموقوف في شراء أسهم أو صكوك لا يُخوِّل لهذه الأوراق أن تكون وقفًا بعينها مكان النَّقد، ولكنّها تُمثِّل وثيقة بالحق لصاحبها ما لم ينصَّ الواقف على ذلك، تبعًا لذلك يجوز بيعها للاستثمار الأكثر فائدة لمصلحة الوقف، ويكون أصل المبلغ النَّقدي هو الموقوف المحبَّس[4]، وحكم وقف النُّقود أقرَّته بعض

(1) «حقيقة الوقف المؤقت Firdaus - Amanullah, «The Nature of Temporary Waqf 182-184.
واستدلّ القرضاوي بجواز الوقف المؤقَّت بقول أبي زهرة بأنّ القائلين بتأبيد الوقف هم الأكثر عددًا والمعارضين لهم هم الأقلُّ، ولكن العبرة في قوّة الآراء ليست بكثرة معتنقيها بل بكثرة ما فيها من فائدة، وقوة ما يؤيِّدها من دليل. انظر: نظام الوقف، القرضاوي 83؛ و«الوقف المؤقت»، ماجدة، 14.

(2) «وقف الصكوك وتصكيك الوقف»، السبهاني، 94.

(3) انظر: «وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 432–433.

(4) انظر: المصدر السابق نفسه.

المذاهب الفقهية وعملت به، إلّا أنّ فيه خلافًا كبيرًا بين العلماء حول حكمه وتكييفه الفقهي على قولين، وهما:

القول الأول: هو جواز وقف النُّقود: وذهب إلى جوازها كل من الحنفية والمالكية وهو وجه مرجوح عند الشافعية، ورواية مرجوحة عند الحنابلة صحَّحَها ابن تيمية، وإليه مال الإمام البخاري، أمّا المالكية فقالوا بجواز وقف النُّقود انطلاقًا من أنّهم لا يقولون بشرط التأبيد في صيغة الوقف[1]، والوقف عندهم نوع من الصدقات يجوز مؤبَّدًا كما يجوز مؤقَّتًا، وهو يدخل تحت الأدلة العامة على مشروعية الوقف ولا مانع شرعًا يمنع من الوقف النقدي، وإذا جاز التأقيت في الوقف جاز الوقف في كل عين لا تتأبد كالنقود وسائر المنقولات، أمّا بعض المجيزين للوقف النَّقدي من الحنفية والشافعية والحنابلة؛ وإن سلَّموا بأنّ التأبيد شرط للوقف وأنّ النُّقود من المنقولات، فلا يرون تعارضًا في ذلك، لأنّ المقصود بوقف النَّقد عندهم هو منحها للانتفاع بها إلى بدل يقوم مقام المستهلَك من النقود، كأن تقرض ويُردَّ البدلُ أو يُتاجر بها ثم يُنفق ريعها، والنقود لا تتعين بالتعيين لأنّ البدل يقوم مقام المبدَلِ فكأنّه لم يُستهلَك، والنَّتيجة هي جواز وقف النُّقود مع المحافظة على بقاء العين وديمومتها، ولا يجوز إنفاق النقود الوقفية، كما لا يجوز منحها لمن يستهلكها إلى غير بدل، وقد نصَّ على هذا المعنى أغلب الفقهاء المجيزين للوقف النَّقدي، ومنهم الشيخ أبو السعود في العهد العثماني في رسالته جواز وقف النُّقود[2].

القول الثاني: عدم جواز وقف النقود: يرى أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعية في الوجه الصحيح وابن الحاجب وابن شاس من المالكية والحنابلة في رواية، عدم جواز وقف النقود[3]، لأنّه لا ينتفع بها إلَّا بإتلاف عينها، وهو مناف للوقف المقتضِي بقاء الأصل وتحبيسه، كما أنّ من شروط صيغة الوقف عندهم هو التأبيد كما تقدَّم، ولا يُتأتَّى الانتفاع بالعين إلّا ببقاء عينها عندهم، والنقد الوقفي هو مما لا تبقى عينه بالانتفاع ولا يتأبَّد، فلا يصح الوقف النَّقديُّ عندهم[4].

الترجيح: بعد النَّظر في المسألة وأدِلتها نجد أنّ المانعين للوقف النقدي لم يذكروا أي

(1) انظر: حاشية الدسوقي، الدسوقي، 4/ 77؛ والمهذب في فقه الإمام الشافعي، الشيرازي، 2/ 323؛ والكافي، ابن قدامة، 2/ 449.

(2) انظر: الوقف النقدي واستثماره في ماليزيا، أديلاني، 71–72؛ ونظام الوقف، القرضاوي، 74.

(3) انظر: رد المحتار، ابن عابدين، 4/ 364؛ والمهذب، الشيرازي، 2/ 323؛ والكافي، ابن قدامة، 2/ 449؛ وحاشية الدسوقي، الدسوقي، 4/ 77.

(4) انظر: نظام الوقف، القرضاوي، 74؛ والوقف النقدي واستثماره في ماليزيا، أديلاني، 73.

أدلة قوية تدحَضُ أدلة المجيزين له، فتشبثوا بالدليل العقلي المقرِّرِ لشرط التأبيد في الصيغة وشرط الانتفاع بالعين مع بقائها ودوامها، وقد اعترض المعارضون من الفقهاء لشرط التأبيد، بأنّ الوقف النقدي لا يتعارض مع هذين الشرطين وأنّ «الأصل في المعاملات الإباحة إلّا ما دلَّ الدليل على منعه وحظره»، ولا دليل على منع الوقف النقدي بل المصلحة الراجحة ومقاصد الشرع تقتضيان الجواز للوقف النقدي، خاصة في وقتنا المعاصر، لأنّ استثمار النقود الوقفية يضمن لها الاستمرار ودوام صرف ريعها في أوجه البر والخير، وفيها تمكين وتشريك لأكبر عدد ممكن من الواقفين الأفراد حتَّى ولو اختلفت قدرتهم المالية في تلبية حاجيات الموقوف عليهم من أموالٍ وتمويلٍ للمشاريع وتنمية المرافق الاجتماعية، وهو الذي مال إليه مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته (15) بمسقط سنة 1425هـ ضمن قراره رقم: 140 (6/ 15) الوارد فيه أنّ وقف النُّقود جائز شرعًا، لأنّ المقصد الشرعي من الوقف وهو «حبس الأصل وتسبيل المنفعة» متحقِّق فيها؛ وأنّ النقود تقوم أبدالها مقامها كقرض حسن أو استثمار مباشر، أو بالمشاركة مع آخرين، يقول أبو السعود: «لأن رد المثل قائم مقام رد العين حكمًا، ولهذا جاز استقراض الفضة ولو كان صرفًا بنسيئة، وذلك لا يجوز، فيكون حبس أمثال النقود بمنزلة حبس أعيانها، وبقاء أمثالها أثناء الاستعمال في حكم بقاء أعيانها، إذ لا فرق بينهما فيما يرجع إليه في المقصود»[1]، والأصول والأعيان المشتراة بالمال الوقفي لا تكون وقفًا بعينها مكان النَّقد، بل الأصل هو المبلغ النَّقدي الوقفي كما قرَّرَته أيوفي في المعيار (33) والمجلس الأوروبي للبحوث في دورته العشرين بتركيا عام 2010م[2].

6 – **ما حكم تداول الصكوك الوقفية بيعًا وشراء في الأسواق المالية؟** يقصد بعملية تداول الصكوك الوقفية المتاجرة فيها بيعًا وشراء في الأسواق[3]، ولمعرفة الحكم يجب علينا عرض الإشكاليات التي تعترض بيعها وشراءها، وهي في الأساس عبارة عن مشكلتين فقهيتين:

(1) رسالة في جواز وقف النقود، أبو السعود محمد الأفندي الحنفي، تح: أبو الأشبال الباكستاني، دار ابن حزم، لبنان، ط1، 1997م، 31.

(2) انظر: «استثمار الوقف وغلاته وريعه»، اللجنة العلمية للمجمع، 527؛ و«وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع»، قرار اللجنة العلمية للمجمع، 432؛ ونظام الوقف في الفقه الإسلامي، القرضاوي، 74؛ والوقف النَّقدي، أديلاني، 73–82؛ والوقف النقدي وتمويل الاستثمار الوقفي، سالم، 10/ 429–430؛ والقرارات والفتاوى الصادرة عن المجلس الأوروبي للإفتاء، المجلس الأوروبي للإفتاء، جم: يوسف الجديع، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، PDF، 2019م، 142– 143؛ والتمويل الاجتماعي الإسلامي، دوابة، 163–165.

(3) وهناك بعض الصور التي لا يجوز فيها تداول هذه الصكوك والموجودة في المعيار رقم 18 المتعلق بالصكوك الاستثمارية في البند (3/ 4) ضمن معايير هيئة أيوفي. انظر: المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة (أيوفي)، 479–482.

الأولى: فعلى رأي القائلين بتأبيد الوقف فالصكوك ليست مؤقَّتة بل مؤبدة، ولكن الصحيح أنّ الصكوك لها أجل تنتهي فيه مما يجعلها مؤقّتة، بالإضافة إلى أنّ بعض الصكوك تنقص منفعتها وقيمتُها وتصبح غير فعّالة وعوائدها قليلة، وفي بعض الأحيان تتعطل منفعتها تمامًا.

والثانية: يتوقف الحكم الشرعي في التداول على مسألة حكم الوقف المؤقَّت ومسألة استبدال المال الموقوف.

وهما مسألتان تعرض لهما الباحث مسبقًا، وذكر أنّ الحجة في الوقف المؤقت هي عند القائلين بصحة الوقف المؤقَّت أو المُحَقِّق لغاية معينة ينتهي بانتهائها، أمّا بالنسبة لمسألة الاستبدال فقد ذكر الباحث أنّ الأصل في الأسهم الوقفية بقاؤها واستعمال ريعها في أغراض الوقف وليس المتاجرة بها في السوق؛ فليس للنّاظر التصرف فيها إلّا لمصلحة راجحة أو بشرط الواقف، لذلك فهي خاضعة للأحكام الشرعية المعروفة للاستبدال بمراعاة الشروط المذكورة[1].

بثبوت رجحان القول بجواز الوقف المؤقت وجواز استبدال الوقف وبيعه لمصلحة راجحة، يمكن القول بجواز تداول الصكوك الوقفية في الأسواق بمراعاة شروط الوقف المؤقَّت وعملية استبدال الوقف، وهو يعتبر من الصيغ الجديدة لتطوير الوقف وعصرنته[2]، وبفحصنا لأغلب المسائل الفقهية المتعلقة بحكم وقف الصكوك الاستثمارية التي هي: «الوقف النَّقدي والوقف المؤقَّت واستبدال وبيع الوقف»، نجد أنّ وقف الصكوك جائز ومشروع لرجحان جواز أغلب المسائل المتعلِّقَة بأحكامها الفقهية، بل تُعدُّ من الأدوات الاستثمارية المعاصرة التي تدرُّ أرباحًا وعوائد ضخمة للأوقاف، وقد عملت ماليزيا كثيرًا بهذا النَّوع من الصكوك وساهمت في دعم الموقوف عليهم والاقتصاد الماليزي في نفس الوقت[3].

(1) انظر: التمويل الاجتماعي الإسلامي، أشرف دوابة، 162-167.

(2) انظر: «الصكوك الوقفية- مفهومها وتكييفها الشرعي»، زكرياء وآخرون، 70-75؛ و«وقف الصكوك وتصكيك الوقف»، السبهاني، 103-104.

(3) انظر: «الصكوك الوقفية- مفهومها وتكييفها الشرعي»، زكرياء وآخرون، 75؛ والصكوك الإسلامية، دوابة، 54-57.

المبحث الثاني
استثمار الملكية الوقفية وتمويلها بواسطة منتجات الوساطة المصرفية الإسلامية

المطلب الأول: استثمار الملكية الوقفية وتمويلها بين الأدوات المالية التقليدية والمعاصرة

الفرع الأول: المنتجات التقليدية لاستثمار الأصول الوقفية وتمويلها:

أولًا: معنى المنتجات والأدوات التقليدية للاستثمار والتمويل:

هي: «مجموعة من الصيغ والمنتجات المالية التمويلية والاستثمارية المأخوذة من العهود القديمة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي اعتمدها الفقهاء القدامى من أجل استثمار الأوقاف وتمويلها بما يتناسب مع نوعيه المال الموقوف، وبما يتوافق مع صلاحيتها لزمانهم وبقدر إمكانياتهم المتوفرة آنذاك»[1]، ومن أمثلتها: «الإجارة، الإجارة بأجرتين، الحكر، المرصد، الخلو، مشد المسكة، حق الجزاء... إلخ»[2].

ثانيًا: أنواع المنتجات والأساليب التقليدية لاستثمار الأملاك الوقفية:

في العهود الفقهية الأولى كان أكثر اهتمام العلماء يتمحور على الاستثمار الوقفي المؤمِّن لاستمرارية الوقف وعدم هلاكه، لا الاستثمار الداعم لتنمية رأس مال الوقف وتنميته، بعكس زمننا الحاضر الذي روعي فيه كلا الأمرين؛ وحِرصُنا هنا على ذكر طرقهم القديمة لاستثمار الوقف كان من باب أخذ تصور عنها، والتعرُّف على مدى إمكانية استعمالها حاليًا، أو تطويرها وإضافتها للمنتجات المالية المعاصرة، أو تركها إن اقتضت مصلحة الوقف ذلك، **ومن هذه الطرق القديمة الآتي**[3]:

1) **الإجارة**: والإجارة عبارة عن عقد على المنفعة بعوض، وهذا العوض الذي يستلمه الناظر يعود به على الموقوف عليهم مع مراعاة شرط الواقف، وإجارة الموقوف والانتفاع

(1) الاستثمار المعاصر للوقف، الزحيلي، 10؛ والصيغ الحديثة لاستثمار أموال الوقف، العليوي، 8؛ واللقاء السنوي للجهات الخيرية بالمنطقة الشرقية، 1429ه، جمعية البر بالمنطقة الشرقية، 17.

(2) انظر: «استثمار أموال الوقف»، فداد، 410؛ و«إعمار الأوقاف وأحكامه»، آق قندوز، 255-263؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 150-156.

(3) انظر: البنوك الوقفية، زين الدين، 1/ 207-219؛ واستثمار الأوقاف، الصقية، 207-251.

بإجارته محل اتفاق بين الفقهاء مع اختلاف في التفاصيل الدَّقيقة الخاصة بهذا النَّوع من الصيغ الاستثمارية، وهو أسلوب تمويلي مرن وحل فعَّال لمشكل نقص السيولة المالية[1].

2) **الإجارة بأجرتين**: والأجرتان عبارة عن أجرة كبيرة معجَّلة تساوي قيمة العقار تقريبًا، وأجرة مؤجلة سنوية ضئيلة ومقسَّطة، فتستغل الأجرة الكبيرة في التعمير والصيانة مع بقاء العقار الموقوف ضمن الأملاك الوقفية المؤجّرة، للانتفاع من المستأجرين وإن انتقل إلى ورثتهم[2].

3) **الحِكْر**: وهو العقد الذي يتم بمقتضاهُ إجارة أرض للمحتكر مدة طويلة لقاء مبلغ معجَّل، ما دام أنّه سيقوم بدفع ثمن المثل، ويُرتِّب مبلغًا آخر ضئيلًا يُستوفى سنويًّا لجهة الوقف، وهذا الحقُّ قابل للبيع والشراء وينتقل إلى ورثة المستأجر، ومن أسماء هذا النَّوع من الصيغ «الاحتكار، الاستحكار، الإحكار»[3].

4) **المُرْصَد**: وهو اتِّفاق يقوم بموجبه المستأجر بالإنفاق على عمارة الوقف حينما يتخرَّب ويحتاج للإصلاح، مقابل دين مُرْصَد يسجَّل على مؤسسة الوقف، وبعد تسديده يُعطى الأجر المتفق عليه بينهما، وله حقُّ القرار والميراث عنه أيضًا[4].

5) **الخلو**: هو المنفعة التي يملكها المستأجر لعقار الوقف مقابل مال يدفعه إلى ناظر الوقف لتعميره إذا لم يجد ما يعمِّرهُ به، ويطلق على معان كثيرة منها: «ما يُدفع للمتولي على الوقف (أو القائم مقامه) مقابل تأبيد الإجارة لمصلحته، أو يطلق على حق مستأجر الأرض الأميرية في التمسُّك بها إذا كان له فيها أثر، مقابل أن يؤدِّي ما عليها من الحقوق

(1) انظر: المبسوط، السرخسي، 15-74؛ وانظر أحكام الإجارة في: القوانين الفقهية، ابن جزي، 181؛ واستثمار الأوقاف، الصقية، 75؛ والاستثمار وضوابطه، عرار، 223-231؛ وانظر لهذه الصيغة التقليدية في: رد المحتار، ابن عابدين، 4/ 400-408؛ والإسعاف، الطرابلسي، 63؛ وشفاء الغليل في حل مقفل خليل، المكناسي، تح: أحمد نجيب، مركز نجيبويه، القاهرة، ط1، 2008م، 2/ 960؛ ومنهج الطلاب في فقه الإمام الشافعي، الأنصاري، تح: صلاح بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، 88؛ والمبدع في شرح المقنع، ابن مفلح، دار الكتب العلمية، لبنان، 1997م، 4/ 423؛ وكشَّاف القناع، البهوتي، 3/ 561؛ واستثمار الأوقاف، الصقية، 212؛ والأدوات الاستثمارية، فداد، 130؛ و«استثمار موارد الوقف»، خليفة، 76.

(2) انظر: دور المؤسسات المالية، القرة داغي، 96؛ والأدوات الاستثمارية، فداد، 130؛ ونظام الوقف، القرضاوي، 127؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 152.

(3) انظر: رد المحتار، ابن عابدين، 4/ 391؛ و«استثمار الأوقاف في الفقه الإسلامي»، محمد أبو ليل، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 15/ 3، 2004م، 31-32؛ ودور المؤسسات المالية، القرة داغي، 97؛ ونظام الوقف، القرضاوي، 126؛ والأدوات الاستثمارية، فداد، 131.

(4) انظر: «استثمار موارد الأوقاف»، بابكر، 80؛ ودور المؤسسات المالية، القرة داغي، 97؛ والأدوات الاستثمارية، فداد، 131.

لبيت المال[1].

6) **الاقتراض للوقف**: ونجد تأصيل المسألة في حديث الفقهاء عن استدانة المال من أجل استغلال الأصول الوقفية، أو من أجل عمارته وصيانته، واشترط الفقهاء في بعض عمليات الاستدانة للوقف إذن القاضي وحكمه[2]، أما في وقتنا المعاصر فأصبح يعرف بالقرض الحسن أو بالقرض ذي المنافع الوقفية، ويمكن أن تسهم فيه جهات الخير والبر والإحسان من المؤسسات المالية الكبرى أو حتى الدَّولة أيضًا، استئناسًا بقول بعض الفقهاء بجواز الإنفاق على الوقف الموقوف على الجهات العامة الذي لا ريع له من بيت المال[3].

7) **استبدال الوقف أو بيعه**: والاستبدال هو جعل شيء مكان شيء آخر، واستبدال الوقف هو أن يتم بيع العين أو الأصل الموقوف كله أو جزء منه إذا تعطَّل، وشراء أصل آخر يحلُّ مكان الوقف المبيع كما قال بذلك الجمهور، وقال الحنفية بجوازه ولو لم يتعطل الموقوف كاستبدال الأوقاف المتفرِّقة بوقف واحد[4].

8) **إضافة وقف جديد**: المقصود به أن يتم إضافة أوقاف جديدة إلى الأوقاف القديمة القائمة من الواقف الأوَّل أو غيره، وتهدف هذه العملية إلى زيادة رأس المال ونمائه، ويستَدلُّ بحديث شراء عثمان ﷺ نصف بئر رومة، ثم اشترى النصف الثاني وضمه للأول القديم، ومن الأمثلة المعاصرة له بناء مسجد ثم إدخال الماء والكهرباء والتدفئة له[5].

وتوجد أنواع أخرى أيضًا كمشد المسكة، وحق الجزاء، التي لا يسعنا هذا البحث لذكرها، ولكن نحيل على أبحاث أخرى تناولتها[6].

(1) انظر: نظام الوقف، القرضاوي، 126–127؛ والمعاملات المالية المعاصرة، شبير، 59؛ و«استثمار موارد الأحباس»، جعيط، 160–161.

(2) انظر: البحر الرائق، ابن نجيم، 5/ 227؛ وأولي النهى لشرح المنتهى، منصور البهوتي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1993م، 2/ 415–336؛ والمدخل إلى نظرية الالتزام العامة، الزرقاء، 272؛ ونظام الوقف، القرضاوي، 127؛ وتمويل تنمية أموال الوقف، قحف، (PDF: د. ن.، د. ت.)، 34.

(3) انظر: الصيغ الحديثة لاستثمار أموال الوقف، العليوي، 27.

(4) انظر: نظام الوقف، القرضاوي، 128–133؛ واستبدال الوقف: رؤية شرعية قانونية اقتصادية، إبراهيم العبيدي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط1، 2009م، 54؛ وتمويل تنمية أموال الوقف، قحف، 35–37.

(5) انظر: تمويل تنمية أموال الوقف، قحف، 33– 34.

(6) انظر: «إعمار الأوقاف وأحكامه في الفقه الإسلامي»، آق قندوز، 258– 260.

الفرع الثاني: المنتجات المالية المستجدة في استثمار الأصول الوقفية وتمويلها:

أولًا: معنى المنتجات والوسائل والأدوات المالية الإسلامية المعاصرة:

«وهي الصيغ والعقود والآليات المالية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وتضاهي في إمكانية تطبيقها ومرونتها المنتجات المالية العادية، ولكنّها تمتاز بالمبادئ والمميِّزات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي من الملكية والمشاركة، وأنّ الغنم بالغرم، والخراج بالضَّمان، وهذه المنتجات تبدأ بالعقود وتنتهي بالصكوك الإسلامية التي في حقيقتها منظومة تقوم على أساس عقد من العقود المالية المشروعة»[1]، ونقصد بالصيغ المالية الاستثمارية المعاصرة لتنمية الأوقاف؛ تلك الصيغ الحديثة التي تُوظَّف في استثمار الأموال الوقفية بما يحقِّق ربحًا ونماء وزيادة للثروة، وهي الصيغ المستجدَّة من أول القرن الرابع عشر الهجري إلى وقتنا الحاضر[2].

ودائمًا ما نحرص على القول: إنّها الأساليب والأدوات والمنتجات والخدمات المالية المعاصرة، حتى نحيط بجميع جزئيات وعمليات التكامل الممكن تطبيقها بين مؤسسات الوساطة المالية الإسلامية وقطاع الوقف، وحتى نعطي صورة واضحة ودقيقة عن المعنى الحقيقي لعملية التكامل بين المصارف الإسلامية والأوقاف في استخدام أكبر قدر من هذه الأدوات والمنتجات... إلخ، وإثباتًا لقصور وإخفاق بعض البحوث التي ناقشها الباحث في قسم «الدراسات السابقة» والتي لوحظ عليها تركيزها غالبًا على نقطتين فقط وهما: «الوقف النَّقدي وصناديقه»، متناسية للقيم والمقاصد والخدمات المالية المتنوعة التي ترتكز عليها هذه العملية، لهذا سنتعرض لجملة واسعة من الأدوات والخدمات المالية، التي منها: «صناديق الاستثمار، والودائع الجارية، والشركات المساهمة، والأسواق المالية، والأدوات الاستثمارية ضمن هذه الأوعية التمويلية كالمضاربة والمرابحة والاستصناع والتقسيط والصكوك وعقود التأجير وصيغ تعمير الوقف وصيانته...إلخ، ومنها أيضًا طرق التخطيط المالي واستخدام القوائم والتقارير المالية، والعقود الذكية ووسائل الجمع والتوزيع الإلكترونية، والمنصات الإدارية الوقفية المتطورة والمشفَّرة، وغيرها من عمليات إدارة المؤسسات الوقفية العصرية، وهذه الأخيرة هي وسائل إجرائية إدارية تسييرية ولا تمسُّ موضوع الوقف بل تدخل في باب المصلحة المرسلة، ومن العرف الصَّحيح الذي لا يخالف

(1) حقيبة طالب العلم، القرة داغي، 5/ 389-390؛ والصيغ الحديثة، العليوي، 17؛ والبنوك الوقفية، زين الدين، 1/ 206-219.

(2) انظر: الصيغ الحديثة، العليوي، 36؛ ونظام الوقف الإسلامي، أحمد أبوزيد، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2000م، 51.

شرعنا الحنيف بإذن الله تعالى، وهو ما تستعمله البنوك الإسلامية المتطوِّرة المختلفة من خدمات ومنها البنوك الوقفية أيضًا[1].

ثانيًا: أنواع المنتجات المالية المعاصرة (أو ذات الاستخدام المعاصر) والمقترح استعمالها في مجال استثمار الأوقاف وتمويلها:

ومن أبرز تلك الصيغ والمنتجات المالية المعاصرة المنسجمةِ مع طبيعة الأملاك الوقفية وخصوصيتها، التي تمَّ اقتراحها من العلماء والخبراء والمقبولة شرعًا في نظر مقترحيها، وإن كان بعض هذه المنتجات معروفًا قديمًا إلّا أنّها لم تستخدم في عملية استثمار الأموال الوقفية، أو استخدمت بشكل غير ناجع أو جزئي، ومن هذه المنتجات المالية[2]:

1 - **المنتجات المالية المستنِدة إلى عقود المشاركة**: المضاربة، المشاركة، المشاركة المتناقصة، المزارعة، المساقاة، المغارسة.

2 - **المنتجات المالية المستنِدة إلى عقود البيع أو المديونية**: بيع المرابحة والسلم، الاستصناع العادي والموازي، القرض الحسن، التورُّق، الاستثمار المباشر، سوق الأوراق المالية، الصكوك والأسهم، الصناديق الاستثمارية.

3 - **تمويل الوقف واستثماره من خلال المنتجات المالية المستنِدة إلى عقود التأجير والتأجيل**: الإجارة التشغيلية، الإجارة التمويلية «المنتهية بالتمليك»، التقسيط، الوعد بالجائزة.

---

(1) انظر: «استثمار موارد الأوقاف»، بابكر، 86-87؛ و«التكامل وتطوير المنتج الوقفي»، مشعل، 7-8؛ وتجربتي في إدارة الوقف، عبد المحسن الخرافي، السعودية: مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، الرياض، ط1، 2021م، 290.

(2) انظر: «صيغ استثمار الوقف المعاصرة»، أحمد اليوسف، جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية 60، 2014م، 173؛ والأدوات الاستثمارية، فداد، 134؛ و«استثمار أموال الوقف»، شحاتة، 170؛ وتطوير صيغ تمويل واستثمار الأوقاف، مسدور، 547-580؛ والاستثمار المعاصر للوقف، الزحيلي، 10-22؛ والصيغ الحديثة، العليوي، 36؛ والاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، أحمد السعد - محمد العمري، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2000م، 79؛ و«استثمار موارد الأوقاف»، بابكر، 88-92؛ و«صور استثمار الأراضي الوقفية فقهًا وتطبيقًا»، عبد السلام عبادي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 12/ 1، 2000م، 263-266؛ و«تنمية واستثمار الأوقاف الإسلامية»، ناجي عجم، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 13/ 01، 2001م، 665-667؛ و«استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة»، القرة داغي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 13/ 01، 2001م، 472-488؛ و«استثمار أموال الوقف»، فداد، 441-446؛ و«الاستثمار في الوقف وغلّاته وريعه»، عمر عبد الحليم، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 15/ 3، 2004م، 260- 275؛ و«استثمار أموال الوقف»، الشعيب، 244؛ و«استثمار أموال الوقف»، العمّار، 225-230؛ ونظام الوقف، القرضاوي، 147.

4 – **تمويل الوقف واستثماره من خلال صيغ الحسابات والمؤسسات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية**: الصناديق الوقفية، الودائع الجارية العادية والتوفيرية والاستثمارية، نظام بناء التشغيل والتحويل "B.O.T"، التمويل الأصغر.

والواقع أنّ أغلب الوسائل المستعملة في عملية استثمار الأصول الوقفية سواء التقليدية أم الحديثة هي نفسها المستعملة في غيرها من الأموال المستثمَرَةِ، ولكن الفارق الوحيد هو مراعاة خصوصية الملكية الوقفية عن غيرها من الممتلكات[1].

الفرع الثالث: الابتكار بشكل عام في قطاع الأوقاف:

أولًا: المقصود من الابتكار في مجال الأوقاف ومشمولاته:

أ) معنى مصطلح الابتكار لغة واصطلاحًا: لغة: من بكَّر وابتكَر، وابتكار مفرد؛ ج: ابتكارات، والمصدر ابتكر، أي كل من بادر إلى شيء فقد أبْكر إليه وبكَّر، في أي وقت كان، وهو من الباكورة، وهو أول كل شيء وبدْؤُه[2]؛ اصطلاحًا: وهو كل ما يبدعُ ويُخترع من خلال الإتيان بشيء جديد لم يكن موجودًا من قبل، من طرف من له القدرة على الاختراع والابتكار[3].

ب) معنى الابتكار في مجال الأوقاف: وهو: «أن يتم اختراع تشريعات وطرق وأنظمة ومنتجات وقفية جديدة، متميزة عن غيرها الموجودة في زمانها، مما يرفع كفاءتها ويجعلها أكثر تأثيرًا وفعالية»[4].

وحسب العلماء والخبراء هناك طريقان يتمُّ نحْوُهُما من طرف الخبراء للحصول على الابتكارات المالية الوقفية، وهما[5]:

1 – **الابتكار من الأسفل إلى الأعلى**: والمحرِّك الأساسي لهذا الاتجاه هو البحث العلمي

(1) انظر: «استثمار أموال الوقف»، عبد الله العمّار، 225؛ ونظام الوقف، القرضاوي، 147.

(2) انظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 1/ 287–290؛ والصحاح تاج اللغة، إسماعيل الجوهري، تح: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م، 2/ 596–597؛ ومعجم اللغة العربية المعاصرة، مختار، 1/ 234؛ والوقف المبتكر، نجاة المرزوقي، 13–14؛ و«إدارة الابتكارات المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية»، محمد لبيق – عبد الرحمن نعجة، الاقتصاد الإسلامي العالمية، 44، 2016م، 138.

(3) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، مختار، 1/ 234–235؛ والوقف المبتكر، المرزوقي، 15–16.

(4) انظر: الوقف المبتكر، المرزوقي، 15–16؛ و«العلاقة بين الوقف والابتكار في ظل الرؤية الفقهية»، محمد المهيري، الحكمة، 02/ 03، 2019م، 22.

(5) انظر: «إدارة الابتكارات المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية»، لبيق – نعجة، 139.

غالبًا، فإنّ عدد الأوقاف وأصولها وأموالها الموجودة في العالمين الغربي والإسلامي أوقاف هائلة ضخمة، ولكنّها متروكة مهملة غير معتنى بها، وهذا دافع للابتكار والنُّهوض بها من خلال تعميرها وصيانتها وتطويرها، واسترجاع المستوْلَى عليهِ منها، وهذا يدفع لاختراع وابتكار التشريعات والنُّظم الجديدة والوسائل الاستثمارية العصرية من خلال البحث الدائم المستمرِّ للنُّهوض بها[1].

2 – **الابتكار من الأعلى إلى الأسفل**: والمحرِّك الأساسي لهذا الاتجاه هو الطبقة المحتاجة من المصارف، والشَّاهد في هذا أنّ هناك ثغراتٍ في الاقتصاد الإسلامي لا يستطيع أن يسدَّها إلّا القطاع الثالث، كثغرة وجود الطبقات الاجتماعية العاجزة عن سدِّ حاجياتها المختلفة، مما يُضطَرُّنا إلى ابتكار أوقاف جديدة لفائدة ومصلحة هذه الطبقات العاجزة[2].

ج) مشمولات الابتكار في مجال الأوقاف: ونقصد بها تلك الأركان الأساسية للوقف التي يمكن أن تمسها عملية الابتكار والتطوير، بحيث ما إن تمسُّها عملية الابتكار إلّا التمسنا أثر ذلك التطوير بارزًا على الأصول الوقفية، أو واقفيه، أو مصارفه، أو عائداته، سواء بالزيادة في الغلات الوقفية، أم في احتواء عدد أكبر من المصارف الوقفية... إلخ.

ومن مشمولات الابتكار في مجال الوقف الآتي[3]:

1 – **الكشف عن طرق جديدة لجمع الأموال الوقفية**: كرسائل (SMS)، البطاقات البنكية، الاستقطاع البنكي... إلخ.

2 – **ابتكار أصول وقفية جديدة**: كوقف العقار والمنقول والمنافع والخدمات... إلخ.

3 – **اقتراح مصارف وقفية جديدة**: كالوقف على المرضى، والمختبرات العلمية والتكنولوجية، ومؤسسات الدفاع العسكرية.

4 – **البحث عن فئات جديدة من المتبرعين والواقفين**: كاستهداف الفئات التي تعمل من خلال بطاقات الدّفع فقط، أو الفئات التي تفضل الاستقطاعات البنكية.

5 – **اختراع قنوات جديدة لصرف الغلّات الوقفية على مصارفها**: كصرف الريع الوقفي

(1) يقول الشيخ القرضاوي: «ومن المهم هنا إصدار قوانين حديثة مستمدة من الشريعة، وفق اجتهاد العلماء المعاصرين، يُراد بها تنظيم أمور الوقف وتطويره وتجديده وحمايته من التلاعب والإهمال، أو غير ذلك؛ وتُختار من الأقوال ما هو أوفق بمصلحة الوقف ومصلحة الموقوف عليهم، ومراعاة مقاصد الشريعة». انظر: نظام الوقف، القرضاوي، 133.

(2) انظر: التمويل الاجتماعي، دوابة، 157.

(3) انظر: الوقف المبتكر، المرزوقي، 64–70؛ و«العلاقة بين الوقف والابتكار في ظل الرؤية الفقهية»، المهيري، 22.

من خلال فتح حسابات مصرفية أو بريدية، أو على شكل تقديم خدمات مختلفة للمستفيدين من عائدات الأوقاف.

6 - **اقتراح حوكمة رشيدة للأوقاف**: بالبحث عن أفضل الطرق الإدارية والاستثمارية وإدارة المخاطر، كفكرة اليحيى «البنك الوقفي»، فهذا يعدُّ شيئًا جديدًا مبتكرًا.

7 - **تأهيل الكوادِر والقُوَّة العاملة على الأوقاف**: بتدريب النّظار وتحسين أدائهم في عملية تسيير وإدارة الوقف، وتأهيل المجالس الإدارية والعمال الأعوان بالدورات التدريبية، وتلقينهم المعاني الشرعية والمقاصدية للوقف والقطاع الخيري[1].

8 - **سنُّ التشريعات الفقهية والقانونية المتعلِّقة بالأوقاف**: ووضع الضوابط والشروط المسايرة لشرع الله المراعية للزمان والمكان، المساعدة في التكامل بين المؤسسات الخيرية والربحية، والاستفادة من تجاربها[2].

ثانيًا: الأسس الشرعية لعملية الابتكار في قطاع الأوقاف: ترتكز العقود التبرعية، ومنها باب الوقف على قواعد وأسس متينة مستمدة من الشرع ومقاصده السامية المراعية لمصلحة العباد في الدنيا والآخرة، مما فتح باب الاجتهاد واسعًا على مِصرَاعيْه أمام الفقهاء لوضع القواعد والأسس المتينة المنظمة لأنشطته.

أ) القواعد الشرعية التي ينبني عليها الابتكار في الوقف: وضع الباحثون مجموعة من الأسس الفقهية والشرعية الضابطة للابتكار والاختراع، الحاكمة لعملية التطوير والتجديد والعصرنة لنظام الأوقاف[3]، ومن أهم تلك الأسس والركائز الآتي[4]:

1 - **النصوص العامة الواردة حول الوقف**: مما يفتح الباب واسعًا أمام الاجتهاد لعموم الأدلة التي جاءت حول هذا النَّوع من الصَّدقات الجارية، ويجعل من أحكام الوقف معلَّلة بجلب مصالح العباد ودفع الضَّرر عنهم، مراعية لقواعد وكليات الشريعة، وهو ما يفتح

(1) انظر: وسائل استثمار العمل الخيري وتنميته، شهاب الدين أبو زهو، مؤتمر العمل الخيري، 2019م، جامعة أم القرى، 334-337.

(2) انظر: «التكامل وتطوير المنتج الوقفي»، مشعل، 7.

(3) انظر: نظام الوقف، القرضاوي، 140-145؛ ومدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، سامي السويلم، مركز نماء، لبنان، ط1، 2013م، 146.

(4) انظر: إعلام الموقعين، ابن الجوزية، تح: عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م، 3/ 11؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 157-185؛ و«تصوير مقترح للتمويل بالوقف»، دوابة، مجلة أوقاف، 05/ 09، 2005م، 52-58.

المجال واسعًا أمام البحث والتطوير والابتكار في مجال الوقف كما سبق أن قرَّرنا[1].

2 – **الأصل في الأشياء الإباحة**: فإنّ من القواعد الفقهية العظمى في الفقه الإسلامي أنّ الأصل في العبادات الحظر والتوقيف، والأصل في المعاملات والعادات الحل والإباحة وعدم التحريم، وترجع العادات إلى جنس المعاملات وتبقى على الأصل وهو الإباحة، ما لم تخالف أصلًا شرعيًّا كأن يجيء نصٌّ صحيح الثبوت صريح الدلالة يمنعه ويحرِّمه فيوقف عنده حتى لا يُشَرِّع الناس في دين الله تعالى ما لم يأذن به، وقصة تأبير النَّخل وقول النّبي ﷺ لأحد الصحابة رضي الله عنهم: «أنتم أعلم بأمور دنياكم» خير شاهد على ذلك[2]، فردَّ النَّبي ﷺ الأمر في التعامل في الزراعة إلى الخلقِ، لا إلى جنسِ الشَّرع[3].

3 – **شرط الواقف كنصِّ الشارع**: حيث يقوم الوقف في الفقه الإسلامي على العديد من القواعد الفقهية، وأي محاولة لتطوير نظام التمويل بالوقف لا بد فيها من النِّظر في هذه القواعد، للوقوف على إمكانية تطويرها بما يلائم نصَّ الشارع وفقه الواقع، ومن أهمِّ هذه القواعد المتَّفق عليها بين الفقهاء هي القاعدة القاضية بـ«أنّ شرط الواقف كنَصِّ الشارع»[4]، ومقصودها أنَّ شرط الواقف يعامل معاملة نص الشارع في وجوب العمل به وفهمه، فكما يجب مراعاة نص الشارع واتباعه يجب أيضًا العمل بشروط الواقفين الموافقة للشرع غير المخالفة له (كوضع المال في معصية)؛ ما دامت شروط الواقف تحقِّق مصلحةً مشروعةً وموافقةً للمقاصد العامة للشَّريعة وكلِّياتها[5].

4 – **ارتباط الوقف بالواقع ومدى فهمه والنّظر فيه**: إنّ الأصل في الوقف أنّه مرتبط بالواقع الذي هو موجود فيه، والواقع مؤثِّر في الحكم الشرعي أثناء استنباط الأحكام على الوقائع، وهو ما دلّت عليه نصوص وأصول كثيرة، بالإضافة إلى ممارسة السلف له[6] وخاصة في مجال الوقف، لذلك لا بدَّ أن يتم الاستثمار بالإمكانيات المتوفرة في البلد محلِّ الوقف،

(1) انظر: الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، السعد – العمري، 76؛ ودور الوقف في التنمية، مجمع الفقه الإسلامي في الهند، 57.

(2) «كتاب الفضائل»، مسلم، 2363.

(3) انظر: مجموعة الفوائد البهية، صالح الأسمري، إعتناء: متعب الجعيد، دار الصميعي، السعودية، ط1، 2000م، 75.

(4) انظر: الأشباه والنظائر، ابن نجيم، 163؛ وشرح مختصر خليل، محمد الخرشي، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت، 7/ 92.

(5) انظر: الأشباه والنظائر، ابن نجيم، 163؛ وشرح مختصر خليل، محمد الخرشي، 7/ 92؛ وكشاف القناع، البهوتي، 4/ 258–259؛ والقواعد والضوابط الفقهية وأثرهما في أحكام الأوقاف، حبيب ناملیتي، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2019م، 77؛ و«الاجتهاد المقاصدي في نوازل الوقف»، عبد الرحمن معاشي، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، 30/ 02، 2016م، 125؛ و«تنمية واستثمار الأوقاف»، ناجي عجم، 655.

(6) انظر: تنبيه المراجع على تأصيل فقه الواقع، عبد الله بن بية، دار التجديد، جدة، ط2، 2014م، 11–38.

وبذلك نمنعُ من تراجع الأوقاف عن أداء مهامها المعهودة عبر التاريخ، فتطوير نظام التمويل والاستثمار بالوقف بما يلائم فقه الواقع يعد أمرًا جائزًا شرعًا، ما دام هناك مصلحة راجحة للناس، وما دام لم يصطدم بأي أصل أو نص شرعي صحيح الثبوت صريح الدلالة؛ فالدُّول المتطورة تُستغلُّ فيها التكنولوجيا، والزراعية تُنَوعُ فيها منتجاتها وهكذا دَوَالَيْك[1].

5 - **حفظ الأصل وتسبيل الثمرة:** والأصل في هذه الطبيعة المميِّزة للأوقاف هو قول النّبي ﷺ لعمر ابن الخطاب رضي الله عنه عندما أتاه يستأمره في أرض خيبر: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا، قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ، أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُبْتَاعُ، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ...»[2].

6 - **يد النَّاظر يد أمانة وليست يد ضمان:** وبالتالي فالنَّاظر يتولى النّظر على الوقف بحيازته الأصل أو المال الوقفي بالنِّيابة لا بطريق التملّك، كيد المودع والشّريك في المضاربة والوصيّ، ولا يضمن ما هو تحت يده إلّا بالتّعدّي أو التقصير كالمودع فلا تعتبر يد الناظر يد ضمان لأنّه يترتب عليه حيازة المال للتّملّك أو لمصلحة الحائز، كيد المشتري والمقترض؛ وواضع اليد على المال ضمانًا سيضمن المال والأصل الوقفي في كلّ الأحوال وإن لم يقصِّر ولم يتعدَّ[3].

7 - **إعمال المصلحة في الوقف:** إنّ الأوقاف من الصدقات الجارية التي تجمع بين غرضَيْ الهبة والصدقة، وهو ليس من التعبديات التي لا يُعقل معناها، بل هو معقول المعنى كما قرره العز بن عبد السلام وأكَّد عليه القرافي[4]، وهو مما ترتبت عليه مصالح واضحة للعيان، فكثير من الأفراد والجماعات على اختلافهم طلابًا، وأيتامًا، ومحتاجين وفقراء، ومرضى ومسافرين، وعطشى وعُمَّالًا، وذوي القربى... إلخ وجدوا في الوقف مرفقًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا ودينيًّا لمساعدتهم ومساندتهم في سبيل الله، فكان الوقف غيثًا مدرارًا ومعينًا فيَّاضًا ينعش دماءهم ويبرئ علَّتَهُم[5].

---

(1) انظر: نظام الوقف، القرضاوي، 140-141؛ وتجديد الوعي بنظام الوقف الإسلامي، إبراهيم البيومي، دار البشير، ط2، 2016م، 130.

(2) الوصية، مسلم، 12؛ و»استثمار أموال الوقف»، الشعيب، 250.

(3) انظر: المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، دبيان الدبنيان، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط2، 1434هـ، 17/ 717-725.

(4) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عز الدين بن عبد السلام، تح: طه عبد الرؤوف، مكتبة الكلِّيات الأزهرية، القاهرة، د. ط، 1991م، 1/ 20؛ والذخيرة، أحمد بن إدريس القرافي، تح: سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1994م، 6/ 302.

(5) انظر: إعمال المصلحة في الوقف، ابن بية، 44.

ب) شواهد الأوقاف المبتكرة في وقتنا الحاضر: ومن شواهد الأوقاف المبتكرة الآتي:

1 - **مركز الوقف المبتكر**: يمثل هذا المركز العصري لَبِنَةً يُبتغى من ورائها دعم عملية الابتكار في مجال الوقف؛ وصمِّم مركز «الوقف المبتكر» من طرف «مركز محمد بن راشد لاستثمارات الوقف والهبة»، حتى يتم تطوير المؤسسة الوقفية وتنميتها، وبالتالي تصبح متاحة لجميع فئات المجتمع ومؤسساته، ولا تبقى منحصرة في المصارف والأصول التقليدية للوقف، بل اقتراح أخرى جديدة زيادة على المصارف والأصول القديمة، ومهما كان حجمها «صغيرة، متوسطة، كبيرة» انطلاقًا من نظرة المركز المبنِية على أنّ الوقف ليس حِكْرًا على الأغنياء ذوي الثروات الكبيرة، وشمول العملية الوقفية لجميع الأصول الممكن وقفها أيضًا، وتشتمل نظرة المركز الابتكارية على محورين أساسيين: «الأول هو الأصول التي يتم وقفها، والثاني هو المصارف التي يعود إليها ريع الوقف»[1].

2 - **استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية (BlockChain)**: في شهر أكتوبر من سنة 2018م أقيم في كوالالمبور بماليزيا المؤتمر العالمي حول: «الدين والثقافة والحوكمة في العالم المعاصر في عالم التقنية»، واستغلَّ بعض الطلبة هذا المؤتمر ليقدِّموا فيه بحثًا ابتكاريًّا بعنوان: «استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية»، وتضمنت هذه الدراسة نظامًا حوكميًّا ابتكاريًّا مستَخْلَصًا من الأنظمة الإلكترونية العالمية، وهي تقنية البلوكتشين (BlockChain) مقترحين إمكانية الاستفادة منها في مجال إدارة الوقف ومراقبته؛ لكونِها من الطُّرق الحوكمِيةِ ذات التقنية العالية المعاصِرة[2].

إنّ المنصة الوقفية المستندة إلى تقنية البلوكتشين المستقبلية في المصرفية الإسلامية تُمثِّلُ فرصة ذهبية أمام البنك الوقفي، لتيسير عملية إدارة الأموال الوقفية ومراقبتها وتدقيقها شرعيًّا وفقهيًّا، من طرف اللّجنة الشرعية في البنك الوقفي للعمليات المجراة على المنصة، وقد نجحت ماليزيا في تطبيقها وتسييرها ودعا إليها أيضًا المدير العام للبنك التشاركي الوقفي في تركيا أخيرًا.

(1) انظر: «الوقف المبتكر»، مركز محمد بن راشد العالمي للأوقاف والهبات، «الاطلاع 28 تشرين الأول (أكتوبر) 2019م».

(2) انظر: «استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية: Finterra Waqf Chain نموذجًا» حازم ساسي، المؤتمر العالمي حول الدين والثقافة والحوكمة في العالم المعاصر (ICRC)، 2018م، الجامعة الإسلامية العالمية بكوالالمبور، 7.

المطلب الثاني: تمويل واستثمار الوقف بواسطة المنتجات المصرفية المستندة إلى عقود المشاركة

تعرض الباحث آنفًا لحكم استثمار الوقف، وقال إنّه يوجد الكثير من الصيغ الاستثمارية المقترحة لاستثمار الودائع الوقفية، كما قرر هناك بأنّه يجوز الاستثمار بشروط معينة، ومنها أن يكون الربح فائضًا، أو الربح كله مشروطًا بالاستثمار، ليبحث الآن حول قضية ما إذا كان الوقف يبحث عن أرصدة مالية من أجل تمويل العمليات الوقفية أو استثمارها، بما فيها التعمير والصيانة والتأسيس لأوقاف ملحقة أو استثمار الأصول العينية، ومن الصيغ المقترحة في عملية الاستثمار ما سيتعرض له الباحث في الفروع الآتية.

الفرع الأول: استثمار الوقف وتمويله من خلال أسلوب المضاربة:

أولًا: معنى المضاربة وصورها في عمليات استثمار الوقف:

والمضاربة هي شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب آخر[1]، وتتم المضاربة بأن يقدم رب المال إلى آخر ليستثمره استثمارًا مطلقًا، يكون فيها المصرف الإسلامي هو المضارب بالعمل، أو مقيدًا يكون فيها المصرف هو الممول بالمال على أن يكون الربح نسبة بينهما حسب الاتفاق المعقود[2]، ولا أهمية لأن يكونا طرفا المضاربة شخصين معلومين أو أحدهما جهة معينة كالشركات والبنوك الوقفية، والمضاربة إنّما تتحقق في باب الوقف في أربع حالات[3]:

أ- دفع النُّقود الوقفية أو الفائضة عن المصاريف الوقفية مباشرة للمضارب أو العامل حتى يباشر في استثمارها.

ب- أن تكون لدى البنك بعض الأصول العينية الوقفية، فيعطي آلة العمل ويشغلها المضارب.

ج- أن يكون البنك الوقفي هو المضارِب والمدير أي المتموِّل؛ فيقترح المشاريع الاستثمارية المدروسة على المموِّلين.

(1) انظر: المعايير الشرعية لأيوفي، هيئة المحاسبة والمراجعة، 369.

(2) انظر: فتاوى الهيئة الشرعية، بنك البركة، الأمانة العامة للهيئة الشرعية ABG، PDF، د. ت، 222؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 269.

(3) انظر: «ضوابط استثمار الوقف في الفقه»، حسن خطاب، نحو إستراتيجية تكاملية للنُّهوض بالوقف، 2013م، الجامعة الإسلامية بالمدينة، 16.

د- وهو أن يقدم البنك الوقفي المال على أساس الشراكة معه في رأس المال المضارب به والعمل كذلك.

ويمكن أن تحتوي المضاربة الوقفية على طرفين: الطرف الأول هم أصحاب المال الوقفي وغير الوقفي[1]، وهم أصحاب رأس المال وأربابه ويسمون بجمهور الواقفين، والطرف الثاني هم المضاربون بالأصل والعين الوقفية، والربح بينهما حسب المتَّفق عليه، ويكون دور الوساطة المصرفية الإسلامية في المضاربة الوقفية من خلال طريقين؛ الأول: أن تكون هي المضارب بالعمل (أي المستثمر للمال بالعمل) أو بكليهما من خلال الشركة في المضاربة[2]، ويمكن المضاربة بالعمل بتوظيف الموارد المتاحة في أوجه الاستثمار المختلفة، كأن تكون لها تجربة في عملية مزاولة أنشطة معيَّنة كالمتاجرة في قطاع الأدوات المدرسية، أو القيام بأنشطة بيع المواد الغذائية أو حرفة النِّجارة... إلخ، من خلال قيام هيئة الاستثمار للبنك الوقفي بدراسة جدوى اقتصادية لمشروع تتضحُ كلفته وربحِيتُه المتوقعة، أو أن تكون لديها بعض الأصول العينية كالأراضي والمحاجر الرملية وآلات العمل... إلخ، ولكن يُحتاج لبعض الأدوات كالشاحنات، والجرارات، والحيوانات، فيجوز عند الحنابلة أن تكون المضاربة بإعطاء آلة العمل من رب المال، وتشغيلها من قبل المضارب الخبير بما يضارب فيه[3]، فيَقترح الناظر (البنك الوقفي) أن يكون مضارِبًا بعمله وجهده، فتعرض المشروع على الممولين كالبنوك الإسلامية مثلًا أو الأشخاص الأغنياء، أو المؤسسات المالكة للأدوات والآلات الذين يقومون بتمويل المشروع ويكون البنك الوقفي مديرًا له، فيستحق على ذلك نسبة من الربح مع أجرة سنوية أو شهرية لأرض الوقف، وما يعود على المشروع من ربح يوزع بين أرباب الأموال والمضارب حسب النسبة المتفق عليها، وأرباح البنك تعد غلَّات وقفية[4]، والطريق الثاني: أن تكون هي صاحبة رأس المال أو العين

(1) الشراكة بين الجهات الربحية والوقفية: إنّ شراكات الأوقاف مع الجهات الربحية تسهم في الحفاظ على الموارد المالية الوقفية، وتضيف إليها أصولًا مالية أخرى، فترفع القدرة الاستثمارية وتُرقِّيها بالمنتجات الاستثمارية العصرية، وترفع العائدات وتقتسم معها المخاطر، مما يسهم في تنمية الوقف والاقتصاد معًا، فالسوق والأنشطة الربحية ضرورية لتوليد الثروة، بينما الأنشطة غير الربحية ضرورية لإعادة توزيعها على نحو أكثر عدالة. انظر: شراكات الأوقاف مع الجهات الربحية، عبد الرحيم محمد، مؤسسة ساعي، السعودية، ط1، 2021م، 92؛ ومدخل إلى أصول التمويل، السويلم، 46.

(2) انظر: البنوك الوقفية، زين الدين، 756-757؛ ونظام الوقف الإسلامي، أبوزيد، 56-57؛ و«الاجتهاد المقاصدي في نوازل الوقف»، عبد الرحمن معاشي، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، 30/ 02، 2016م؛ و«صور استثمار أموال الوقف وحكمها في الشريعة الإسلامية»، نادر القضاة، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، 02/ 01، 2021م، 18-19.

(3) انظر: كشاف القناع، البهوتي، 3/ 529.

(4) انظر: «صيغ استثمار الوقف المعاصرة»، اليوسف، 189؛ وتوظيف أدوات الاستثمار الحديثة، سلمان، 39؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 269.

(الممولة للمضاربة) مع وجوب مراعاة كون المضارب بالعمل مضاربًا أمينًا، يده يد أمانة لا ضمان، إلّا بالتعدي والتقصير[1].

أما عن أهم الشروط المتعلِّقة بالربح فلا بد من تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب من الرِّبح عند التعاقد، ويشترط في تحديد النَّصيب أن لا يكون مقدارًا محدَّدًا من أحد طرفي العقد، كخمسة آلاف دولار مثلًا، فلا بد أن يكون على شكل نسب مئوية شائعة من رِبحِ محلِّ المضاربة كالربع والثلث مثلًا، وهذا لا يتحقَّق إلّا بعد تحويل مال المضاربة إلى نقود وانتهاء عقد المضاربة وسلامة رأس المال، فلا ربح للمضارب حتى يستوفي ربُّ المال رأس مالهِ[2].

ثانيًا: حكم استثمار الوقف من خلال المضاربة:

والفقهاء متفقُون على مشروعية المضاربة وجوازها، واستُثنِيَ القراض من الْغرَر وَالإِجَارَة المجهولة وحُكِم بجوازه في استثمار المال وتنميته[3]، كذلك حُكْم المضاربة بالأموال الوقفية فالأصل فيها الجواز، لأنّها تفتح المجال أمام المؤسسة الوقفية من أجل الانتفاع من أصولها الموقوفة بسدِّ حاجتها في تثمير بعض الأعيان التي لا يمكن الانتفاع بها إلّا مضاربة، ومساهمتها في خلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل[4]، إلّا أنّه لخصوصية الملكية الوقفية اعترض بعض الباحثين على توظيف هذا المنتج المالي، في عمليات تثمير الوقف وتمويله كحسين شحاتة ومحمد الزحيلي، وذلك لكثرة المخاطر الموجودة فيه، خاصة المضاربة المقيدة، وهو كون البنك الوقفي مُمَوِلًا بالمال الوقفي للمضارب بالعمل، خشية أن يصدر من المضارب الإهمال أو التعدِّي والتقصير، أو التلاعب بالحسابات وضعف ضماناته ومخاطر تأخر رب العمل عن سداد حقوق الوقف (رأس المال والربح) أو الخسارة، أو وجود كساد في الأسواق[5].

والنَّاظر المتمعن في المضاربة الوقفية يجد بعض المخاطر المحيطة بها، وهي في

(1) انظر: «صيغ استثمار الوقف المعاصرة»، اليوسف، 189؛ وفقه استثمار الوقف وتمويله، ابن عزوز، 162-164؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 269.

(2) انظر: اختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 465-467؛ ونماذج من النظم والمؤسسات والنظريات الاقتصادية والاجتماعية في الحضارة الإسلامية، عدنان عويضة، منشورات ASBÜ، تركيا، ط1، 2020م، 36.

(3) انظر: القوانين الفقهية، ابن جزي، 186.

(4) انظر: استثمار الأوقاف، الصقية، 309-310.

(5) انظر: الاستثمار المعاصر، الزحيلي، 22؛ و«الاستثمار في الوقف وغلاته»، عمر، 275؛ و«استثمار أموال الوقف»، شحاتة، أوقاف، 03/ 06، 2004م، 92.

الحقيقة عامة بهذا المنتج المالي الإسلامي وغيره كالتحقق من أولوية تقديم المنتج الأولى فالأولى، وكانعدام دراسة جدوى المشروع المجنِّبة للمخاطرات العالية، والتحقق من الوقف ومصلحته بأن لا تعود على الوقف بالإبطال والفساد، ومنها بعض المخاطر الخاصة بصيغة المضاربة والمتعلقة بشخص المضارب في حدِّ ذاته المدفوع إليه أموال الوقف، الذي يشترط فيه أن يكون: جهة مأمونة لها خبرة واطِّلاع بالسوق، ذا ثقة وأمانة، والأصل المتفق عليه بين الفقهاء أن يد المضارب يد أمانة وليست يدَ ضمان، ويدُ الأمانة في الفقه لا تضمن إلّا بالتعدي أو التقصير[1]، وورد في مجلة الأحكام العدلية: «المضاربُ أمين، ورأس المال في يده في حكم الوديعة، ومن جهة تصرفه في رأس المال وكيل لرب المال، وإذا ربح يكون شريكًا فيه»[2]، وجاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي الآتي: «المضارب أمين ولا يضمن ما يقع من خسارة أو تلف، إلّا بالتعدِّي أو التقصير... ويستوي في هذا الحكم المضاربة الفردية والمشتركة»[3]، وبمفهوم الموافقة فالمضارب يضمن في حالة التّعدي أو التقصير أو التفريط أو مخالفة شرط رب المال.

إنّ على المؤسسات الوقفية عمومًا، وإدارة البنوك خصوصًا، إذا تجمَّع لديهم مال الوقف وكان فاضلًا عن حاجة عمارته ومستحقِّيه، أن ينمُّوه بمثل هذا النَّوع من النَّماء، بأن يضاربوا به مباشرة في البنوك ذات الرَّقابة الشرعية الفاعلة من قبل مختصِّين نزهاء وأمناء من التُّجار، وبإشراف ناظر الوقف الحقيقي أو عن طريق النظارة المؤسسية (ممثلة في مجلسها الإداري)[4]، والذي هو في حالتنا هذه البنك الوقفي، من خلال خلق الحلول المستجدَّة والمبتكرة في معالجة قضية أمانة المضارب بالمال الوقفي، وهي قضية أخلاقية أكثر منها اقتصادية، تتعلَّق بشفافية المضارب وحسنِ أخلاقه، لتحمُّل مسؤولية المال الوقفي الخيري الموجود بين يديه.

ويجب عليه أن يفرض على المضارب القيام بدراسات جدوى للمشروع الاستثماري الوقفي المراد تمويله، مسنودًا بكل درجات التوقعات الإيجابية والسَّلبية، حفاظًا على رأس المال الوقفي، كإلزام المضارب بأخذ التمويلات على دفعات وتقديم تقارير بين هذه الدُّفعات، كما يجب العمل على تثبيت بعض النِّقاط كقضية من يتحمل عبء الإثبات في حالة اختلاف نتائج الاستثمار عن التوقعات المرصودة في دراسة الجدوى، والتي أساسًا تمَّ

(1) انظر: القواعد والضوابط الفقهية وأثرهما في أحكام الأوقاف، ناملیتي، 307-308.

(2) مجلة الأحكام العدلية، اللجنة العلمية للمجلة، كارخانه تجارتِ كتب، باكستان، د. ط، د. ت، 273.

(3) «القراض أو المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 295.

(4) انظر: «استثمار أموال الوقف في الشريعة الإسلامية»، سيلا، 571.

التحقُّق منها من طرف المؤسسة الوقفية المانحة للتمويل، وفي هذه النُّقطة بالتحديد نستحضر قيام وزارة الأوقاف المصرية وعلى رأسها وزيرها محمد مختار جمعة بمنع المضاربة في الأموال الوقفية مطلقًا، قائلًا إنّه لا مجال على الإطلاق للمضاربة في الأموال والأصول والملكيات الوقفية[1]، وذلك في ظل بعض القرارات الانفرادية التي اتخذها رئيس هيئة الأوقاف السابق، ببيع أسهم الهيئة الوقفية بأحد البنوك بالأمر المباشر منه من خلال التعدِّي المباشر على الأنظمة الإدارية ومخالفة لوائح الهيئة الوقفية، وجاء في مجلة الأحكام العدلية: «إذا خرج المضارب عن مأذونيته وخالف الشرط يكون غاصبًا، وفي هذا الحال يعود الربح والخسارة في بيع وشراء المضارب عليه، وإذا تلف مال المضاربة يكون ضامنًا»[2]، وتسبَّب هذا القرار الذي اتخذه رئيس هيئة الأوقاف السابق -الذي يصنَّف في خانة التعدِّي على مال الوقف- بخسائر للأموال الوقفية، قدَّرها بعض الخبراء والمتابعين بحوالي 9 ملايين دولار، وقال رئيس الهيئة الوقفية الحالي إنّ هذا التصرف مخالف للقانون واللَّوائح، داعيًا لتصحيح الأوضاع الحالية عن طريق العمل داخل الهيئة بشكل جماعي، وعمل دراسة لكلِّ الملفات والمشروعات المقدَّمة، مع التأكيد على ضرورة التنسيق مع القيادات في الهيئة من أجل الحفاظ على مال الوقف بدرجة أولى، وثانيًا العمل على الاستثمار الفعَّال والجيِّد لتنمية الوقف وعدم تعريضه للمخاطر العالية، وزيادة أرباح الهيئة الوقفية، موصيًا بأنّ ذلك لا يَتأتَّى إلّا من خلال المتابعة المستمرَّة عن كثب لكل الاستثمارات وما يسُودها ويشُوبها من عراقيل وقرارات غير عقلانية أو متعدية، ليختم بالقول إنّ مال الوقف يحتاج إلى تراكم الخبرات وفق الضوابط الشرعية ولوائح الهيئة، وهذا المقترح أو الموصى به برأيي متوفر لدى مؤسسات الوساطة المصرفية الإسلامية، التي تحتوي بطبيعتها على الخبرات واللَّوائح والضوابط وهيئات التدقيق والمتابعة المستمرة، مع إلزامية التنسيق بين عدة هيئات داخل المؤسسات الوقفية، ليؤكِّد رئيس الهيئة أنّه يؤيِّدُ بشدَّة الاستثمار بضوابطه الشرعية والدِّراسة المتأنية؛ تجنبًا لمثل هذه التعدّيات ومراعاةً لطبيعة مال الوقف الخاصَّةِ، وحفاظًا على أصول وممتلكات الوقف[3]، وهذا الرأي هو المتوافق مع ما قرَّره مجمع الفقه الإسلامي الدولي من جواز استثمار الوقف بوسائل الاستثمار الأكثر أمانًا والمشروعة كالمضاربة والمرابحة

(1) انظر: «وزير الأوقاف لا مجال للمضاربة في مال الوقف»، جريدة المصري اليوم، 11جويلية (يوليو) 2021م: https: / /www.youm7.com /story /2018/ 5/ 2/ وزير-الأوقاف-لا-مجال-للمضاربة-في-مال-الوقف-على-الإطلاق/ 3775273

(2) مجلة الأحكام العدلية، اللجنة العلمية للمجلة، 275.

(3) انظر: وزير الأوقاف، «سألناه فأجاب: رئيس هيئة الأوقاف بعد تكليفه: لن نترك فاسدًا.. وإلغاء تفويض شركات السمسرة»، الأهرام، 11 تموز (يوليو) 2021م: https: / /gate.ahram.org.eg /daily /NewsPrint /649849.aspx

والاستصناع، ومن أفضل النَّماذج العصرية الناجحة في استغلال صيغة المضاربة هو صندوق تثمير الممتلكات الوقفية التابع للبنك الإسلامي للتنمية؛ والاكتتاب في رأس مال صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، مفتوح أمام الوزارات ومؤسسات الأوقاف والبنوك والمؤسسات المالية والخيرية والمستثمرين الأفراد، وهو صندوق مقوَّم بالدولار الأمريكي، ويديرُه البنك الإسلامي وفقًا لمفهوم المضاربة ولوائح صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، ويتولَّى البنك الإسلامي للتنمية دور المضارب بصفته مديرًا، ووصيًّا على صندوق تثمير الأوقاف وتمويلها، ومساندًا قويًّا بتوفيره وظائف الدعم عاليةَ الجودةِ، التي يوفِّرها البنك الإسلامي للتنمية (كالتوريد، والشؤون التنظيمية والقانونية، وإدارة المخاطر وإجراءات التعرف على العملاء، والرقابة المالية والشرعية)، ومن تدابير الصندوق للمضاربة اضطلاعه بدراسات العناية الواجبة فيما يتعلق بالمشروع، وضرورة توفير ضمانات حكومية أو بنكية أو رهن عقاري أو شركات تأمين[1].

واستُعمِل أسلوب المضاربة الإسلامية في تمويل ترميم بناية وقفية تجارية موجودة على الشارع العام «أبر ديكسون the Waqf at Upper Dickson» التابع للوقف المسمى بـ «وقف الشريفة زين الشاروف» (Waqf Sharifa Zain Al-sharoff) بسنغافورة، فقام المستأجر (صاحب الامتياز) الذي يمتلك سلسلة من المطاعم الهندية المشهورة في سنغافورة بتوفير تكلفة تجديد وصيانة العقارات الوقفية المتهالكة بمبلغ قدره: (300.000 دولار أمريكي)، فيما يمتلك النَّاظر على الوقف (المضارب) الخبرة في الإدارة والتطوير والتسيير والاستثمار، للقيام بترميم البناية وصيانتها من خلال شركات ترميمية خاصة بالوقف، فيتحصَّل الوقف بذلك على مبنى مجدَّد كليًّا، فيما يسترجع المستأجِر التكلفَة من خلال الاستفادة من عقد كراء مخفَّض لمدة 12 سنة، ويتم احتساب هذا المبلغ المخفض بناءً على مجموع النفقات المدفوعة لتجديد العقار، بهذه الطريقة سيتم تجديد ممتلكات الوقف من دون أن يحتاج الوقف إلى جمع أي تمويل من تلقاء نفسه، وفي نفس الوقت سيتمتع وقف الشريفة زين الشاروف بإيجار دوري موجه للموقوف عليهم[2].

(1) انظر: «الأثر الإنمائي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف»، اللجنة الإعلامية للبنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي الدولي، PDF، 2019م، 33.

(2) انظر: «أساليب تمويل تطوير الأوقاف في سنغافورة»، أشرف ناصر وآخرون، The International Journal of Business Ethics and Governance IJBEG ، 03/ 01، 2020م، 31؛

Contemporary Sharia Compliance Structuring for the Development and Management of Waqf Assets in Singapore, Shamsiah Bte Abdul Karim, Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 03\02, 2010, 150-151.

الفرع الثاني: استثمار الوقف وتمويله بأسلوب المشاركة والمشاركة المتناقصة:

أولًا: استثمار الوقف وتمويله من خلال أسلوب المشاركة العادية:

من خلال أن يتفق البنك الوقفي (النَّاظر على الأموال الوقفية) مع طرف آخر على الدخول في مشاركة استثمارية باستعمال جزء من الأموال الوقفية، سواء أكان بنكًا، أم مؤسسة استثمارية، أم وقفية، أم حتى أفرادًا، وسواء أكانت الشركة شركة مفاوضة أم شركة عنان، وذلك للاستثمار في مشروع مشترك سواء أكان صناعيًّا أم زراعيًّا، أم تجاريًّا، أم سياحيًّا، وتقاسم الأرباح بينهما، ويمكن كذلك المشاركة بشركة الملك بأن يتشارك البنك الوقفي مع طرف آخر في شراء عمارة، أو مصنع، أو سيارة، أو سفينة، أو طائرة، أو شاحنة ونحو ذلك[1]، وقد يكون هذا المشروع ثابتًا ومستمرًّا طويل الأجل، وتكون الجهة الوقفية المشاركة في المشروع شريكًا في ملكيته ولها حصَّتها من المشروع المشارك فيه إلى غاية انتهائه، أو يكون مؤقَّتًا بمدَّة معينة كدورة نشاط تجاري مثلًا [2].

ولما نتحدث عن المشاركة هنا، يجب دائمًا أن نضع نَصب أعيننا أنّ الأصول الوقفية بحاجة لتنمية أموالها الوقفية ولكنَّها تشتكي من انعدام الأموال (أي تحتاج التمويل)، أو لديها أصول جامدة وتحتاج للسيولة، وفي هذه الحالة الأخيرة فالمشاركة تتم بتقويم العين الجامدة والمشاركة بها بواسطة المشاركة العادية، بأن يدخل البنك الوقفي بجزء من الأموال الوقفية في عملية شراكة استثمارية غير محرَّمة، مع طرف آخر (مؤسسة أو فرد) باستعمال أسلوب شركة المفاوضات أو العنان أو الملك وتقاسم الأرباح بينهما[3].

ثانيًا: المشاركة المتناقصة:

«هي شركة يعطي المصرف فيها الحق للشريك في الحلول محلَّه، في الملكية دفعة واحدة، أو على دفعات، حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها»[4].

والصورة الوقفية لهذا المشروع أن يتم الاتفاق بين جهة وقفية أو عادية والبنك

---

(1) انظر: «الاستثمار في الوقف وغلاته وريعه»، عبد الحليم، 274– 27؛ والإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، عبد الحميد المغربي، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 1425ه، 167؛ وفقه المعاملات المالية، وهبة، 431؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 256.

(2) انظر: البنوك الوقفية، زين الدين، 720–721؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 257–261.

(3) انظر: «الاستثمار في الوقف وغلاته وريعه»، عبد الحليم، 274–275؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 257–261.

(4) الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، السعد – العمري، 97؛ والمعاملات المالية المعاصرة، شبير، 334.

الإسلامي الوقفي، على أن يكون مموِّلًا لإنشاء مشروع على أرض وقفية أو عادية، ويتم استغلال ذلك المشروع بالإجارة، ويقسَّم العائد بحسب الاتفاق بينهما، وتبدأ الجهة الوقفية أو العادية الطالبة للتمويل في شراء حصة الشريك المموِّل، بناء على وعد منفصل مسبق عن الشركة، وينتهي البيع والشراء لطالب التمويل بعقد منفصل عن الشركة أيضًا[1]، من خلال دفع حصتها من الإيجار على شكل أقساط دورية أو عقد جديد أو من خلال شراء أسهم الشريك في المشروع[2]، فيبدأ نصيب الممول في التناقص، ونصيب المستثمر في الارتفاع انتهاءً بالتمليك له، فإذا كان الطالب للتمويل جهة وقفية فتستقل المؤسسة الوقفية بالمشروع وتنتهي الملكية الكاملة لها، وفي نفس الوقت وفي خلال مدة الإيجار وقبل التمليك، ستستغل المؤسسة الوقفية الباقي من الريع الوقفي العائد من الإيجار في صرفه على الموقوف عليهم حسب شرط الواقف، ونفس الحال بالنسبة للبنك الوقفي أيضًا، فسيوزع الريع الناتج عن تثمير ما لديه من ريع بطريق التمويل لجهات تريد إنشاء مشاريع استثمارية، سواء كانت وقفية أم عادية، فهو رابح ومحصِّل للعائدات في كلا الاحتمالين، حتى لو انتهى المشروع المستثمر فيه للجهة الساعية للربح الشخصي وليس الخيري[3].

ولا فرق هنا أن يكون الإسهام بين الشريكين بحصة من رأس المال بالنقود أو بالأعيان، مع وجود وعد ملزم لأحد الطرفين بالبيع، كما يحق للشريك استئجار حصة شريكه من المشروع، مع دفع ما يترتب عليه من أتعاب الشركة بشكلٍ عادي مثل شريكه، والربح يكون لهما بنسب شائعة لا بمبلغ معين، مع التنبُّه لوجوب فصلِ العقود والالتزامات عن بعضها كالشراكة والبيع، ومنع اشتراط أحدهما استرداد ما قدَّمه من مساهمة مالية[4].

كما يمكن للبنك الوقفي (أو الجهة الوقفية) أن يصبح هو الجهة الطالبة للتمويل من مصرف إسلامي (أو جهة تمويلية وقفية أو عادية)، لإنشاء مشروع معين على أرض وقفية مثلًا تقبع تحت نظارته وتابعة لرأس ماله الوقفي، ويتم استغلال ذلك المشروع بالإجارة ويقسَّمُ العائد بحسب الاتفاق بينهما، وتبدأ الجهة الوقفية في شراء حصة الشريك الممول

(1) ولا يجوز أن يُشترط أحد العَقْدين -أي البيع والشركة- في الآخر. انظر: المعايير الشرعية لأيوفي، هيئة المحاسبة والمراجعة، 345.

(2) انظر: البنوك الوقفية، زين الدين، 722-723.

(3) انظر: «صيغ استثمار الوقف المعاصرة»، اليوسف، 201؛ واستثمار الأوقاف، الصقية، 257-259؛ ودور المؤسسات المالية، القرة داغي، 99؛ و«صور استثمار أموال الوقف وحكمها في الشريعة الإسلامية»، نادر القضاة، 17-18

(4) انظر: البنوك الوقفية، زين الدين، 724؛ و«الاستثمار في الوقف وغلاته وريعه»، أحمد الحداد، مجمع الفقه الإسلامي، 15/ 3، 2004م، 392.

بناء على وعد منفصل مسبق عن الشركة على شكل أقساط دورية، وينتهي البيع والشراء لطالب التمويل بعقد منفصل عن الشركة أيضًا، لكن هنا يجب أن يحرص البنك الوقفي على أن ينتهي المشروع بالتمليك له قطعًا، وعلى أن يكون المصرف الإسلامي هو الممول الذي يكون في موضع المشارك، الذي سينقص ملكه بالتمليك للبنك الوقفي[1].

وفي كلتا الحالتين والصورتين المذكورتين بالنسبة لوضعية الوساطة المصرفية في عملية الاستثمار والتمويل، يعتبر الشركاء ممولين ومستثمرين في نفس الوقف، فهم ممولون لأنّهم لا غنى لأحدهم عن الآخر من أجل القيام بالمشروع، ومستثمرون لأنّ كلًّا منهم يُسْهم بقسطٍ من رأس مال الاستثمار.

ثالثًا: الحكم الشرعي للمشاركة المتناقصة:

تتضمن الشركة المتناقصة العناصر الآتية: شركة عنان[2] ووعد من الممول ببيع حصته للشريك، وبيع البنك حصته لشريكه؛ والأصل في الشروط الصحة، والمشاركة والبيع يكونان بعقدين منفصلين أصلًا، وقضية بيع الممول حصته للشريك المتمول، فحصة الشريك جزء مشاع ومشروع بيع المشاع، وهذه العناصر جميعها من النَّاحية الشرعية لا حرج فيها، وبالتالي فالشركة المتناقصة المنتهية بالتمليك جائزة شرعًا[3].

رابعًا: نماذج لمشاركات في تمويل بعض المشاريع الوقفية:

فمثلًا «الصندوق الوقفي لتثمير ممتلكات الأوقاف» يقوم بتمويل الأنشطة والمشاريع الوقفية في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في البنك، من خلال استغلال أسلوب المشاركة العادية والمتناقصة، فبين سنتي 2018م و2022م قدَّم البنك الإسلامي بخط التمويل المباشر وصندوق تثمير الممتلكات الوقفية مبلغ (44.8 مليون دولار) على سبيل المشاركة، من

(1) انظر: استثمار الأوقاف، الصقية، 258؛ ودور المؤسسات المالية، القرة داغي، 100؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 261-262.

(2) شركة العنان: وهي أن يشترك اثنان أو أكثر بمال معلوم عن كل شريك، بحيث يحقُّ لكل منهما التصرف في مال الشركة، والربح بينهما حسب الاتفاق والخسارة بقدر الحصص. انظر: اختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 348؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 257-258.

(3) انظر: «الاستثمار في الوقف وغلاته وريعه»، الحداد، 392-393؛ والاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، السعد - العمري، 97؛ والجامع لأحكام الوقف والهبات والوصايا، خالد المشيقح، مؤسسة ساعي، الرياض، ط1، 2019م، 3/ 137-138. اعتُرض بأنّ المشاركة المتناقصة تشبه بيع الوفاء، وهذا غير صحيح؛ لأنّ المشتري في بيع الوفاء يكون مالكًا بمقتضى العقد غير مالك بالشرط، الذي يُلزمه برد المبيع عند سداد الدين، أما الشريك في بيع المشاركة المتناقصة فيتمتع بجميع حقوق الشريك ويلتزم بها، وكل ما يتضمنه العقد هو وجود وعد فقط من الممول بالبيع. انظر: المعاملات المالية المعاصرة، شبير، 337؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 352.

أجل تمويل أربع جهات وقفية في بلدان إسلامية مختلفة (كينيا، أوغندا، تركيا، أمريكا)، فيما قدَّمت الجهات المشارك معها (112.2 مليون دولار)، مما يرفع إجمالي المبلغ إلى (157 مليون دولار)، وغالبية هذه المشاريع لم يتم الانتهاء منها حتى الساعة، وقدم صندوق التثمير منذ تأسيسه سنة 2001م حتى سنة 2022م ما يقارب 838 مليون دولار أمريكي كدعم لمصلحة 47 مشروعًا بمختلف الصيغ الاستثمارية تم تنفيذها في 22 دولة، وينظر تفاصيل المشاريع المشارك فيها وقيمتها المالية في الجدول رقم: (1).

الجدول (1): بعض المشاريع المعتمدة من صندوق تثمير الأوقاف بأسلوب المشاركة بين سنتي 2018م و2022م

رقم		الصندوق	تمويل بنك التنمية	الجهة المستفيدة	المجموع بملايين الدولارات
1	مبنى متعدد الاستخدامات، نيروبي، كينيا	2	4.5	3.4	9.9
2	بناء مجمع وقفي سكني، كمبالا، أوغندا	4	6.7	4.4	15.1
3	سكن جامعي للطلاب، نيويورك، أمريكا	5	10	74.6	89.6
4	شراء سكن طلابي، إسكيشهير، تركيا	3.8	0	1.6	5.4
5	بناء فندق، المدينة المنورة، السعودية	4.4	4.4	28.2	37
المبلغ الإجمالي للتمويل		19.2	25.6	112.2	157

المصدر: «التقرير السنوي 2022»، البنك الإسلامي للتنمية، منشورات البنك الإسلامي الدولي للتنمية، PDF، 2022م، 38-41.

الفرع الثالث: استثمار الوقف وتمويله من خلال عقود الإنتاج الزراعي:

أولًا: استثمار الوقف وتمويله من خلال عقدي المزارعة والمغارسة:

أ) **معنى المزارعة والمغارسة وصورهما الوقفية: المزارعة هي**: «العقد على المزارعة ببعض الخارج بشرائطه الموضوعة له شرعًا»[1]، والمغارسة هي: «أَن يدْفع الرجل أرضه لمن يغْرس فِيهَا شَجرًا»[2]، وتدفع الأرض الوقفية لمن هو أهل لغرسها وزرعها والقيام عليها

(1) بدائع الصنائع، الكاساني، 6/ 175؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 270.

(2) القوانين الفقهية، ابن جزي، 185؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 280.

بالمساقاة والعناية بها على أن تكون الثمرة بينهما، أو يتلقى الطرف الغارس للشجر أجرته المعلومة، ويقوم البنك بتوزيع شطره على الموقوف عليهم أو ببيعه ثم توزيعه، وموضوع الاشتراك هنا عند الحنفية هو الغلَّة، وبشكل عام فالفقهاء متفقُون على أنّ المزارعة والمغارسة نوع من أنواع المشاركة التي فيها اشتراكٌ في المال والعمل، مع تضمنِهِ لشروط جزائية وأحكام تنظيمية تختلف من مذهب لآخر[1]، وتَعتد الكثير من هيئات الأوقاف الإسلامية بصيغة المزارعة وتعتبرها عقدًا استثماريًّا فعّالًا، على الرغم من كونه أسلوبًا من الأساليب الكلاسيكية في استثمار الوقف وغلاته[2]، ونص قانون الأوقاف الجزائري في المادة رقم: (26) مكرر: (1) من القانون (01-07) المؤرخ سنة 2001م على أنّه: «يمكن أن تستغل وتستثمر وتنمّى الأملاك الوقفية إذا كانت أرضًا زراعية أو شجرًا بأحد العقود الآتية: عقد المزارعة والمساقاة»[3]، ويشترط في الحصة من العائد أن تكون معلومة، متفقًا عليها حين إجراء العقد وإبرامه بين العاقدين (أي الجهة الواقفة والمزارع)، وذلك من أجل تفادي أي شكل من أشكال النزاعات التي تحدث بين الطرفين، ويمكن استغلال صيغة المزارعة والمغارسة في عملية استثمار الأوقاف من خلال الصور الآتية[4]:

الصورة الأولى: وهي صورة تمويلية؛ بأن يتفق البنك الوقفي (بكونه ناظرًا) مع طرف آخر على تسليم أرض وقفية لأفراد أو مؤسسات، تقوم بتشغيل الأرض الموقوفة من خلال زرعها على أن يكون النَّاتج بينهما حسب الاتفاق الذي يبرم بينهما، وحصة الوقف من الإنتاج توزع مباشرة أو تباع من أجل توزيع عائداتها على الموقوف عليهم حسب شرط الواقف.

الصورة الثانية: بأن يقوم البنك بحصر مجموعة ذات دراية بالشؤون الزراعية من الموقوف عليهم، وتسلِّمُ لهم أرضًا وقفية ليزرعوها بأنفسهم، ويتقاسمون الإنتاج الزراعي من حصة العمل فيما بينهم، ويتسلَّم البنك الوقفي حصته من الإنتاج أو قيمته ليوزِّعها على الموقوف عليهم من المزارعين وغيرهم حسب شرط الواقف.

---

(1) انظر: فقه استثمار الوقف، ابن عزوز، 140؛ و«الاستثمار في الوقف»، الحداد، 384-387؛ و«صيغ استثمار الوقف المعاصرة»، اليوسف، 184.

(2) انظر: الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة، 6/ 4684.

(3) «عقود المزارعة والمساقاة والمضاربة في قانون الأوقاف الجزائري»، عبد المالك سعدان - محمود بوترعة، مجلة الإحياء، 20/ 24، 2020م، 324.

(4) انظر: «صيغ استثمار الوقف المعاصرة»، أحمد اليوسف، 184؛ والجامع لأحكام الوقف والهبات والوصايا، خالد المشيقح، 3/ 137-138.

الصورة الثالثة: ويقوم البنك من خلالها بعملية الاستثمار المباشر، من خلال إنشاء شركات استثمار فلاحية عصرية تابعة له لإدارة استثمار الأراضي الزراعية مباشـرة، وهذه الصورة من الاستثمار الوقفي تعمل على التخفيف من النَّفقات على الأرض وتزيد من الإنتاجيـة، ويمكن استخدام تقنيات التخزين للمنتجات وبيعها في مواسم أخرى، مما يزيد من المداخيل لاستيعاب أكبر قدر ممكن من الموقوف عليهم.

ب) حكم استثمار الوقف وتمويله من خلال عقدي المزارعة والمغارسة: إن عقود المزارعة والمغارسة من العقود المرنة السهلة والملائمة لعملية استثمار الوقف، وبما أنّ صورتها في الوقف لا تختلف عن صورتها في العقود العادية إلّا في كون الأرض محل المزارعة موقوفة، فحُكِم بجواز استخدامها في الحالة الوقفية وغيرها، واعتمد عليها الناس قديمًا وأجازوها، وطوّرها الخبراء والمعاصرون من العلماء وحسّنوا من أدائها لسد الحاجـات الضـرورية للموقوف عليهم خصوصًا[1]، فنقل الونشريسي ما مضمونه جواز استغلال صيغة المزارعة في عملية استثمار الأرض الموقوفة على المسجد[2]، وهو ما ذكره ابن الهمام أيضًا[3]، ونفس الحال بالنسبة لعقد المغارسة، فلم ير فيه العلماء بأسًا من أجل استغلاله في استثمار الأوقاف من أجل تنميتها وزيادة مداخيلها، حتى لا تتعطل الأرض الوقفية فيفوت بذلك المقصد[4]، وسئل الونشريسي عن حكم من دفع أرضًا موقوفة على وجه المغارسة، فغرس الرجل وأدرك الغرس، فأجاب: «بأنّها تمضي، ولا ينقضها من جاء بعده من الأحكام، لأنّه حكم بما فيه اختلاف»[5].

ثانيًا: المساقاة:

وهي: «أَن يدْفع الرجل شَجَرَة لمن يخدمها وَتَكون غَلَّتهَا بَينهمَا»[6]، ومستندها من السنَّة أنّ رَسُول الله ﷺ ساقى أهل خيبر على أنّ نصف الثمرة لهم[7].

أ) الصيغة الوقفية للمساقاة: أمّا الصورة التمويلية؛ فهي أن يقوم البنك الوقفي بتسليم

(1) انظر: الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، السعد – العمري، 100؛ ومساهمة المصارف الإسلامية، دحيلة، 372–373.

(2) انظر: المعيار المعرب والجامع المغرب، الونشريسي، 7/ 119–120.

(3) انظر: فتح القدير، ابن الهمام، 6/ 223.

(4) انظر: الاستثمار المعاصر للوقف، الزحيلي، 15؛ و«الاستثمار في الوقف»، عبد الحليم، 270–271؛ و«صيغ استثمار الوقف»، اليوسف، 187.

(5) المعيار المعرب والجامع المغرب، الونشريسي، 7/ 436.

(6) القوانين الفقهية، ابن جزي، 184؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 276.

(7) المسند، أحمد بن حنبل، 8/ 289 (رقم: 4663).

أرض مغروسة فيها أشجار مثمرة لمؤسسات أو أفراد، من أجل توفير معدَّات السقي وسقيها على أنَّ الثمرة بينهما، أو على أساس أجرة معلومة تمنح للساقي، وتُوزَّع حصة البنك الوقفي على الموقوف عليهم؛ أو أن ينشئ البنك شركة توفر مُعدَّات السقي ولها خبرة بعمليات السقي والعناية بالأشجار على أنّ الثمرة بينهما، أو على أساس أجرة تصرفها على الموقوف عليهم[1].

ب) حكم استثمار الوقف وتمويله من خلال عقد المساقاة: وكلام الفقهاء متناثر على جواز المساقاة في الوقف، قال الونشريسي في المعيار إنّه: «لا بأس بعقد المساقاة في الأحباس»[2]، ويلاحظ في كلامه أنَّه سمَّاها عقدًا، وجعل البهوتي عقد المساقاة في الوقف عقدًا منوطًا بالمصلحة، كما هو حال سائر الأوقاف المنوطة بتحقيق المصلحة فقال: «وللموقوف عليه أن يزارع في الوقف ويساقي على شجره كالمالك، وكذلك ينبغي لناظر الوقف إذا رآه مصلحة»[3]، والبهوتي أجاز عقد المساقاة في الوقف وجعله منوطًا بالمصلحة، وهذا شرط لا يماري فيه أحد؛ إذ مراعاة المصلحة فيما يتعلق بالوقف مطلوبة في المساقاة وغيرها، والمساقاة استثمار عام في الأشجار المثمرة عامَّة والوقف بشكل خاص لمرونة العقد، ولما تسهم فيه من عناية بالأشجار المثمرة والأرض الموقوفة مما يزيد الغلَّة وينمِّي الوقف[4].

المطلب الثالث: استثمار الوقف وتمويله بالمنتجات المصرفية المبنية على البيوع أو المديونية

الفرع الأول: استثمار الوقف وتمويله بواسطة بيع المرابحة المصرفية:

أولًا: معنى المرابحة المصرفية:

وهي من بيوع الأمانة؛ يتقدم فيها العميل إلى البنك بطلب شراء سلعة معينة مع وعد من العميل للمصرف بشرائها من البنك بالأجل، بمثل الثمن الذي تملَّكها به مع زيادة ربح

(1) انظر: فقه استثمار الوقف وتمويله، ابن عزوز، 132؛ و«صيغ استثمار الوقف المعاصرة»، اليوسف، 185؛ والقوانين الفقهية، ابن جزي، 184؛ و«استثمار أموال الوقف الإسلامي»، مراد عودة، مجلة الجامعة الإسلامية، 182، د. ت، 131-132؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 279.

(2) المعيار المعرب والجامع المغرب، الونشريسي، وزارة الأوقاف المغربية، المغرب، ط1، 1981م، 183.

(3) كشاف القناع، البهوتي، 3/ 541.

(4) انظر: «عقود المزارعة والمساقاة والمضاربة»، بوترعة، 328؛ والاستثمار المعاصر، الزحيلي، 15؛ و«صيغ استثمار الوقف»، اليوسف، 186.

معلوم متفقٌ عليه بينهما[1]، وقد يكون الربح متفَقًا عليه عن طريق المفاوضة والمساومة عليه بين البنك والعميل، للوصول إلى ربح معلوم يُتفَق عليه، ويمكن لإدارة الوقف أن تستثمر أموال الحسابات الاستثمارية والنُّقود الوقفية عن طريق بيع المرابحة مباشرة، فيستقبل البنك الإسلامي أو الوقفي النُّقود والأموال الوقفية من مؤسسات وقفية، على أن يدير لها أموالها عن طريق المرابحة المصرفية، على أن تأخذ (10 %) من الأرباح، ولو خالف هذا الشرط فهو ضامن لمخالفته وليس لأجل ضمان رأس المال، وتعتمد المصارف الإسلامية على المرابحة في تعاملاتها المالية بنسبة (24.8 %)، مع إلزامية أخذها الضمانات اللَّازمة للمحافظة على الأموال الوقفية من الضياع والهلاك، والالتزام بشروط بيع المرابحة وشروط استثمار الوقف[2].

ثانيًا: صورة تمويل الوقف في المصارف الإسلامية من خلال صيغة المرابحة:

فيمكن تصور هذا النَّوع من العقود في الأماكن التي تحتاج للتجهيزات والعتاد كالمباني التجارية، أو الإدارية، أو المدارس والجامعات، أو خطوط النقل المتنوعة، أو الشركات الصناعية، فمن أجل انعدام الأموال لتمويل أنشطتها وتعمير مقارِّها، فإنّها تلجأ إلى شراء التجهيزات الخاصة بمقارِّها مرابحة، على أن تُسدِّدها على شكل أقساط بعد بدء استغلال تلك التجهيزات وتحقيق عائدات مالية، ويمكن استغلال هذه الصيغة في عمليات تعمير الوقف، خاصة مع الانتشار الواسع لها ضمن البنوك الإسلامية[3]، أمّا المخاطر التي يتحدث عنها بعض الباحثين كحسين شحاتة ومحمد الزحيلي، فلا علاقة لها بالعمليات التمويلية للوقف أصلًا، وتعتبر المرابحة من الصيغ المميزة التي تم تطبيقها من طرف البنك الإسلامي الأردني[4]، وصندوق تثمير الممتلكات التابع للبنك الإسلامي للتنمية الذي استثمر إلى غاية نهاية سنة 2022م ما قيمته (109 ملايين دولار أمريكي) في ودائع سلع بالمرابحة بنسبة (13 %) من مجموع رأس المال، مقابل (20 مليون دولار أمريكي) بنسبة (2 %) عام 2021م[5].

---

(1) أما إذا حصلت من دون وعد مسبق فتسمى المرابحة العادية. انظر: المعايير الشرعية لأيوفي القرارات، هيئة المحاسبة والمراجعة، 224.

(2) انظر: «صيغ استثمار الوقف المعاصرة»، اليوسف، 205-206.

(3) انظر: «صيغ استثمار الوقف المعاصرة»، اليوسف، 205-206؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 204؛ و«صور استثمار أموال الوقف»، القضاة، 16.

(4) انظر: استثمار أموال الوقف، شحاتة، 172؛ والاستثمار المعاصر للوقف، الزحيلي، 21-22؛ والاتجاهات المعاصرة، السعد - العمري، 139-140.

(5) انظر: تقرير صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف لسنة 2020م، اللجنة الإعلامية للبنك، البنك الإسلامي للتنمية، PDF، 2020م، 33.

ثالثًا: حكم استثمار الوقف وتمويله من خلال عقد المرابحة المصرفية:

ذهب أغلب العلماء والباحثين المعاصرين إلى جواز بيع المرابحة المصرفية، إذا التُزِم بالضوابط والشروط الموضوعة، وأهمُّها: أن تكون السلعة محل البيع مباحة، ووجوب تملك البائع السلعة وقبضها قبل بيعها على المتمول الآمر بالشراء، وألّا يكون هناك مواعدة ملزمة[1] للمتعاقدين قبل أن يتملك البائع السلعة[2]؛ وقرَّر حسين شحاتة ومحمد الزحيلي أنَّ صيغة المرابحة العادية وللآمر بالشراء في استثمار الوقف لا تلائم طبيعة الأموال الوقفية، لما ينجم عنها من مخاطر تهدد الوقف كمخاطر عدم التزام البائع الأصلي بالتزاماته، أو تلف البضاعة وهلاكها، أو ضياعها، لأنّها تدخل تحت ضمان بنك الأوقاف قبل التسليم للمشتري، ومخاطر نكول العميل (المشتري) عن شراء البضاعة أو تسلُّمها، لعدم مطابقتها للمواصفات أو السعر أو لعيب خفِيٍّ، ومخاطر الوعد غير الملزم بالشراء من قبل المشتري أو عدم سداد العميل للأقساط المستحقَّة عليه، أو ضعف الضمانات المقدَّمة منه... إلخ[3].

وارتفاع نسبة المخاطرة -كما قال الباحثان- يتنافى مع الشروط التي وضعها العلماء والمجامع الفقهية من أجل استثمار الأموال الوقفية، ولكن يجب علينا أن لا ننسى المستوى والأداء العالي اللذين أصبحا تمتلكهما المصارف الإسلامية، خصوصًا في تسيير بيع المرابحة، فهي تمثل نسبة (24.8 %) من تعاملاتها المصرفية في العالم [انظر الشكل رقم: (1)]، وقد رأينا نموذج صندوق التثمير الوقفي سابقًا، الذي يستعمل أيضًا أسلوب المرابحة بشكل فعَّال ومثمر؛ ولكن بقدر أخذنا الحيطة والحذر في استعمال صيغة المرابحة الإسلامية، بقدر ما علينا من عمل بحوث ميدانية ونظرية للقضاء على هذه المخاطر، أو من خلال دراسة المشروع وطلب الضمانات المناسبة، كأن يطلب من البائع الأصلي أن يقبل إرجاع السلعة وردَّ القيمة إذا لم تتم الصفقة أو لعيب في السلعة أو بإخلاف المشتري لوعده، أو كما قرَّر مجمع الفقه الإسلامي الدولي أنّ الوعد هو الصادر عن أحد الطرفين على وجه الانفراد، وهو ملزم ديانة إلّا لعذر، وقضاءً إذا علِّق على سبب ودخل الموعود في كُلفة، فيتحدد أثر

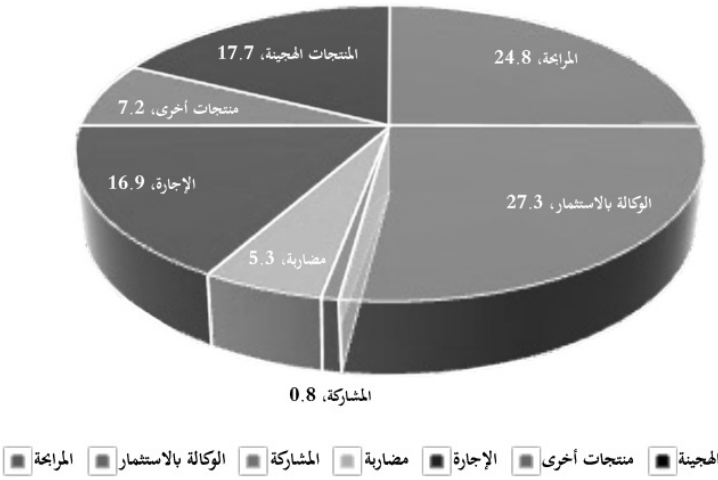
(1) وأخذت المصارف الإسلامية برأي بعض المعاصرين القائلين بإلزام الوعد للجانبين، وأقر مؤتمر المصرف الإسلامي الثاني بالكويت هذا القول، عملًا بقول المالكية القائلين بإلزام الوفاء بالوعد، فيما كان له سبب ودخل الموعود من أجله في نفقة وكلفة، وعملًا بقول ابن شبرمة: «إن كل وعد بالتزام لا يحل حرامًا ولا يحرم حلالًا، يكون وعدة ملزمة قضاء وديانة»، وهو أيضًا قول ابن راهوية والحسن البصري. انظر: وهبة، المعاملات المالية، 69.

(2) انظر: «قرار بشأن الوفاء بالوعد والمرابحة للآمر بالشراء»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 5/ 2، 1988م، 5/ 1599-1600؛ والمعايير الشرعية لأيوفي، هيئة المحاسبة، 203-218؛ وتثمير الوقف النَّقدي، أبو القاسم نجاه، الرياض، ط1، 2019م، 75-76.

(3) انظر: استثمار أموال الوقف، شحاتة، 172؛ والاستثمار المعاصر للوقف، الزحيلي، 21-22.

الإلزام إمّا بتنفيذ الوعد أو بالتعويض عن الضرر الواقع فعلًا بسبب عدم الوفاء بالوعد بلا عذر، أمّا إذا تماطل المشتري عن دفع الأقساط الخاصة، فيمكن للبنك الإسلامي أو الوقفي أن يلجأ إلى اشتراط حلول باقي الأقساط في حالة تأخر قسط واحد منها، أو اشتراط التبرع بقسط من المال لصندوق خاص بالفقراء أو غيره، أو اشتراط تقديم قرض حسن للمصرف، تكون مدَّته نفس مدة المماطلة، هذه أبرز ما يعيق استثمار الأوقاف بالمرابحة وحلولها[1]، ويمكن التغلُّب على أكثر متاعبها من خلال حصر بيع المرابحة على المؤسسات الوقفية فقط بأن تكون هي المرابحة وبعضها الآخر متموِّلًا، واستغلال الشخصية المعنوية في عملية الاستثمار والتمويل، من أجل القضاء على تلك المخاطر المهدِّدة للأصول الوقفية في عملية المرابحة.

الشكل (1): النسب المئوية لاستخدام صيغ التمويل في المصارف الإسلامية نهاية سنة 2023م



المصدر: "Islamic Financial Services Industry Stability Report 2023", (IFSB), Islamic Financial Services Board, Pdf, 2023, 60.

(1) انظر: دور المصارف الإسلامية في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية، الطاهر قانة، 215-216؛ و231-233.

الفرع الثاني: استثمار الوقف وتمويله بواسطة بيع السلم:

أولًا: معنى بيع السلم وصورته الوقفية:

السلم في اللّغة له معان كثيرة، منها: السلف، والتقديم، والتسليم، وعرَّفه المالكية شرعًا بقولهم: «تقديم الثمن وتأخير المثمون»[1]، ودلّت على مشروعيته الكتاب والسنة، بشروط عديدة في رأس مال السَّلم والمسلم فيه[2]؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُ﴾[3]، وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المَدِينَةَ، وَالنَّاسُ يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَرِ العَامَ وَالعَامَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ سَلَّفَ فِي تَمْرٍ، فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ»[4].

ويمكن أن يتم استثمار الوقف عن طريق السلم العادي، بأن يكون البنك الوقفي أو الإسلامي في دور المسْلِم الثمن إلى البائع (المسلَم إليه)، من خلال استثمار فائض العائدات الوقفية أو استثمار الأموال الوقفية في الحسابات الاستثمارية، أو بأن يكون وكيلًا بأجر على المؤسسات الوقفية التي تريد استثمار أموالها وليس لديها الخبرة لاستثمار أموالها الوقفية، حتى تستفيد من فرق الثمن في المثمّن عند تسلُّمِه ثم إعادة بيعه، حيث في الغالب يكون سعر السلعة وقت العقد وتسليم الثمن أربح من سعر السلعة وقت تسليمها، وفي حالة الوكالة بأجر تؤخذ النِّسبة المتفق عليها من الربح.

ويمكن أن يتم استثمار الوقف عن طريق السلم الموازي، بأن ينتقل البنك الوقفي أو الإسلامي من حال المسلم (المشتري) إلى حال المسلم إليه، بأن تتفق مع طرف ثالث بأن تبيع له سلعة مطابِقَة للسلعة التي اشتراها بعقد السَّلم الأول[5].

أمّا بالنِّسبة لحالة وصورة تمويل الوقف في المصارف من خلال صيغة بيع السلم،

---

(1) لسان العرب، ابن منظور، 12/ 295؛ وحاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، علي الصعيدي، تح: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، د. ط، 1994م، 2/ 177؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 212.

(2) ومن هذه الشروط أن يكون رأس مال السلم: معلومًا للطرفين، معجل القبض في مجلس العقد، وأن يكون رأس المسلم فيه: «مباحًا، معلوم الجنس والصفة والمقدار رفعًا للجهالة، أن يكون دينًا في الذمة غير معين من إنتاج معين مثلًا، قابلًا للانضباط بالصفات، مقدورًا على تسليمه، معلوم وقت التسليم ومكانه». انظر: اختلاط الحلال بالحرام، غسان الشيخ، 301- 303؛ والمعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة، 276- 278؛ و«السلم وتطبيقاته المعاصرة»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 09/ 01، 1996م، 663-664.

(3) سورة البقرة، جزء من الآية: 282.

(4) «كتاب السلم»، البخاري، 1 (رقم: 2239).

(5) انظر: اختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 301-303؛ والمعايير الشرعية لأيوفي، هيئة المحاسبة والمراجعة، 276-278.

فيمكن تصوُّرها بشكل أكبر وفعَّال في الأراضي الزراعية، حيث يكون النَّاظر على الوقف من مؤسسات وأفراد في دور البائع (المسلَم إليه)، والطرف الممول للمشروع هو المسْلِم الثمن إليه، فتتلقى المؤسسة الوقفية تلك الأموال لتستغلها في تمويل نشاطها الإنتاجي المعهود، على أنّه عندما تجهز تلك السلع فإنّه تسلمها إلى المسلم، وبذلك تكون وفَّرت دعمًا لأنشطتها الوقفية وتمكنت من بيع سلعها وتحقيق أرباح وعائدات وقفية، أمّا الاعتراضات الخاصة ببيع السلم من حسين شحاتة أثناء الاستثمار فليس لها علاقة مطلقًا بعملية التمويل إلّا في حالات نادرة، كتعرُّض السلعة للتلف قبل التسليم مثلًا [1].

ثانيًا: موقف العلماء والخبراء من استثمار الوقف وتمويله من خلال صيغة بيع السلم:

فيما اعترض أيضًا شحاتة ومحمد الزحيلي على أنّ استثمار الوقف من خلال بيع السلم يكتنفه مخاطر عالية، كعدم التزام العميل بتسليم المسلم فيه (البضاعة موضوع السلم) في الوقت والمكان المحددين في العقد، ومخاطر نكول العميل عن تنفيذ بعض شروط العقد، أو تأويل تفسيرها، ومخاطر التقلبات والتغيرات المفاجئة في الأسعار، ومخاطر تعرض الشيء المسلم فيه للهلاك أو الضياع، أو الإتلاف بعد استلامه، وصعوبة بيع الشيء المسلم فيه[2].

ويمكن التغلب على هذه الإشكاليات التي يمكن أن تطال أي مشروع استثماري من خلال دراسة الجدوى، وتحرِّي السلع والمنتجات محل السلم، وفي حالة الجوائح والظروف الطارئة والاستثنائية فيمكن الاستعاضة بالمخصَّصات المرصودة الاحتياطية لمعالجة هذه الظروف الاستثنائية، وبالتالي فيعتبر السلم من المنتجات المالية التي يمكن الاستثمار والتمويل بها لمصلحة الوقف، باعتبارها من العقود التمويلية قصيرة الأجل المدرّة للغلَّات بشكل دوري، الموفرة للسيولة لعملية الإنتاج[3].

الفرع الثالث: استثمار الوقف وتمويله بواسطة الاستصناع العادي والموازي:

أولًا: صورة استثمار الوقف وتمويله في المصارف من خلال صيغة الاستصناع العادي والموازي:

عرَّف محمد قدري باشا الاستصناع بأنّه: «طلب عمل شيء خاص، على وجه

(1) انظر: استثمار أموال الوقف، شحاتة، 172–173؛ والاستثمار المعاصر للوقف، الزحيلي، 22؛ والأدوات الاستثمارية، فداد، 136؛ و«استثمار أموال الوقف»، العمّار، 227؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 226–228.

(2) انظر: استثمار أموال الوقف، شحاتة، 172– 173؛ والاستثمار المعاصر للوقف، محمد الزحيلي، 22.

(3) انظر: تثمير الوقف النَّقدي، نجاه، 78.

مخصوص، مادته من الصانع»[1]، وقال وهبة الزحيلي إنّه: «عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة»[2]، وهذا تعريف للاستصناع عند الحنفية، أمّا عند الجمهور فالاستصناع يدخل في باب السلم[3]، والاستصناع متعارف عليه من زمن النّبي ﷺ، وطُبِّق بالإجماع عمليًّا في مختلف العصور، ومثاله: كأن يتفق المستصنع مع نجّار على صنع نوافذ للمنزل، ولا يشترط فيه أن يكون الثمن مدفوعًا مقدَّمًا[4].

ويشترط في عقد الاستصناع أن يتم فيه بيان جنس المستصْنَع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة، وأن يحدد فيه الأجل، ويجوز فيه تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محدَّدة، كما يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطًا جزائيًّا بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان؛ ما لم تكن هناك ظروف قاهرة[5]؛ ويمكن تطبيق الاستصناع من خلال طريقين، وهما[6]:

1 – من خلال الاستصناع العادي: يعتمد الاستصناع (العادي) على طرفين، المستصنع والصانع، بأن يطلب شخص من آخر سلعة مصنَّعة بأوصاف خاصة بمبلغ معين، بأن يتم ضمُّ بعض المؤسسات الوقفية المتخصصة في الصناعة، أو من خلال إنشاء شركات مساهمة وقفية (من طرف البنك الإسلامي أو الوقفي) متخصِّصة في الصِّناعة باستغلال الأموال الوقفية فيكون البنك الوقفي ناظرًا عليها في كلتا الحالتين، وتطبيق الاستصناع في مجال الأوقاف يعدُّ من نوازل عصرنا الحالي لعدم توفر السيولة فيما مضى من الأزمان، خاصة لعمليات تأمين واستثمار واستغلال الأراضي والمحلات الصناعية الوقفية في عمليات الاستصناع، وتمثل الأوقاف الآن فرصة ذهبية أمام المشرفين على الأوقاف الكبيرة خاصة، من أجل التوجه إلى المصارف الإسلامية لتمويل الاستثمارات الوقفية المتعلِّقة بالصناعة، كإنشاء المصانع المساهمة الوقفية وعرض هذه المصانع على القاصدين للبنك، سواء

(1) مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان، محمد قدري باشا، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، ط2، 1891م، 74.

(2) المعاملات المالية المعاصرة، وهبة، 56؛ وعقود التمويل الإسلامي، علي محمد، دار النّفائس، الأردن، ط1، 2019م، 205.

(3) انظر: اختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 181؛ ومشروع قانون الوقف الكويتي، إقبال المطوع، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2015م، 788.

(4) انظر: المعايير الشرعية لأيوفي، هيئة المحاسبة والمراجعة، 300–301؛ والجامع لأحكام الوقف والهبات والوصايا، خالد المشيقح، 3/ 126.

(5) انظر: «عقد الاستصناع»، لجنة مجمع الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 07/ 02، 1992م، 777؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 232.

(6) انظر: «استثمار أموال الوقف الإسلامي»، مراد عودة، 138.

من الناس العاديين أم المؤسسات الوقفية التي تريد تمويل نفسها من خلال الاستصناع، فيحقق البنك الوقفي والمؤسسات الوقفية في نفس الوقت أرباحًا تعود بالخير والنَّفع على المصارف الوقفية[1].

2 – أما الاستصناع الموازي فيقوم على ثلاثة أطراف «طالب التمويل، البنك المصنِّع (الوسيط الأول)، والمصنِّع الحقيقي (الوسيط الثاني)»، وتتضح فيه الصورة الحقيقية لدور البنك، وهي الصيغة الأكثر استعمالًا والتي يتم التعامل بها في البنك، وذلك بأن تطلب شركة عادية أو وقفية أو أفرادٌ من مصرف إسلامي أو وقفي أن يصنع لها أثاثًا أو قوارب أو بناء بأوصاف معينة لقاء مبلغ من المال، ويمكن حتى أن تكون صيغة الاستصناع لأصول ثابتة لتقديم الخدمات والمنافع، كاستصناع عقارات أو آلات لأجل الإجارة[2]، فإذا كان المصرف لا يمتلك الشركة المصنعة، فإنّه يمكنه استغلال النقود الوقفية من أجل أن يعقد استصناعًا موازيًا للأول، فيتفق مع الشركة المصنعة أو المقاول... إلخ لاستصناع المطلوب السابق بأوصافه وشروطه الـمُرادة، وهذا الاستصناع الذي يطلبه البنك يكون لقاء مبلغ معين، أقل من المتفق عليه مع الشركة، ثم يستلم المصرف الوقفي أو الإسلامي الشيء المصنوع أو البناء بعد التأكد من مطابقته للمواصفات والمقاييس والشروط المطلوبة، بالاستعانة بخبراء ومتخصصين، ويسلِّمُه إلى الشركة أو الوقف، ويكون الفرق بين السعرين ربحًا وربحًا للأوقاف[3].

ثانيًا: موقف العلماء والخبراء من استثمار الوقف وتمويله من خلال الاستصناع:

والاستصناع من العقود التي أجازها جمهور الفقهاء وإن كانوا مختلفين في إلحاقه بالسلم من عدمه، وقرر مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته السابعة في نص قراره رقم: (66/ 3/ 7) على أنّ عقد الاستصناع هو عقد وارد على العمل والعين في الذمة، ملزم للطرفين إذا توافرت فيه الأركان والشروط التي رأيناها في التعريف[4].

ويعتبر عقد الاستصناع من العقود التمويلية والاستثمارية المرنة السهلة الشائعة، التي يمكن للبنك أن يستغل تمويلاتها في تطوير وإعمار الكثير من الممتلكات الوقفية، خاصة

(1) انظر: «صيغ استثمار الوقف»، اليوسف، 200–201؛ واستثمار أموال الوقف، شحاتة، 171؛ والاستثمار المعاصر، الزحيلي، 17–18؛ و«استثمار أموال الوقف»، عودة، 138–139؛ والجامع لأحكام الوقف، المشيقح، 3/ 126–127؛ و«صور استثمار أموال الوقف»، القضاة، 14–15.

(2) انظر: «استثمار أموال الوقف»، حسين شحاتة، 90–91.

(3) انظر: «صيغ استثمار الوقف المعاصرة»، اليوسف، 201؛ و«استثمار أموال الوقف الإسلامي»، عودة، 138–139

(4) انظر: «ضوابط استثمار الوقف»، خطاب، 17–18؛ والجامع لأحكام الوقف، المشيقح، 3/ 125؛ و«عقد الاستصناع»، لجنة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 777.

المشاريع الضخمة منها، بأن تطلب المؤسسات الوقفية من الشركات الصانعة (كشركات المقاولات) بناء شركة استثمارية أو جامعة أو مركز تجاري، أو سكن طلابي، أو تجهيزات للمكاتب مصنعة بأوصاف خاصة وبمبلغ معين، وعند تسليمها يمكن دفع المبلغ تقسيطًا على أن تُستَغلَّ تلك التجهيزات في عمليات الاستثمار والاستغلال لتسديد الأقساط ودفع مستحقات المصارف[1]، ويقترح الباحث أن تبتعد مؤسسات الوقف قدر الإمكان عن طريقة الاستصناع الموازي لما فيها من تسديد أقساط مضاعفة عن الاستصناع العادي، لأنّها ستقع ضحية السماسرة والوسطاء المصنعين، إلّا إذا أرادت تلك المؤسسة المصنِّعة الوسيطة ذلك، بأن كانت مؤسسة وقفية غير ربحية أو عادية[2].

الفرع الرابع: استثمار الوقف وتمويله بواسطة التورُّق:

أولًا: تعريف التورق العادي والتورق المصرفي المنظم:

أ) تعريف التورق المصرفي العادي: في اللّغة أخذت كلمة التورق من الورق، وهي تدل على الخير والمال، والورِق هي الفضة المضروبة أو الدراهم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ﴾[3]؛ وفي الاصطلاح الشرعي: هو شراء السلعة بثمن آجل، ثم بيعها نقدًا بثمن حال إلى غير بائعها الأول[4].

ب) تعريف التورق المصرفي المنظم: «فهو الذي يتم داخل البنوك الإسلامية وبنفس الشكل، إلّا أنّ البنك بعد بيعه السلعة للعميل مساومة أو مرابحة، سيصبح وكيلًا له من أجل بيعها مرة أخرى، وبثمن نقدي أقلّ عادة من الثمن المؤجل الذي اشترى به السلعة، وتبقى ذمة العميل مشغولة للمصرف بالثمن المؤجل الذي اشتريت به السلعة في العقد الأول مع البنك»، والفرق بين التورق والعينة: أنّ التورُّق هو بيع السلعة لغير بائعها الأول، وفي العينة فهو بيع السلعة لبائعها الأول[5].

وصورة استثمار الأموال الوقفية بواسطة التورق هي نفس طريقة البيع بالمرابحة، إلّا

(1) انظر: «صيغ استثمار الوقف»، اليوسف، 200–201؛ واستثمار أموال الوقف، شحاتة، 171؛ والاستثمار المعاصر للوقف، الزحيلي، 17–18.

(2) انظر: «صيغ استثمار الوقف المعاصرة»، أحمد اليوسف، 201.

(3) سورة الكهف، جزء من الآية: 19.

(4) لم يثبت عند الفقهاء قديمًا هذا البيع بهذه التسمية، إلاّ عند الحنابلة، وذكر ابن مفلح مثالاً له وسماه بالتورق. انظر: الفروع، ابن مفلح، تح: ابن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية، الأردن، د. ط، 2004م، 930–931.

(5) المعايير الشرعية لأيوفي، هيئة المحاسبة والمراجعة، 767.

أنّ العميل عند شراء السلعة من البنك الوقفي (والبنك يستعمل الأموال الوقفية في شراء السلعة) بثمن مؤجل يسدده على أقساط، يُوكِّل البنك لخبرته في البيع والشراء وعلاقاته الواسعة من أجل بيع السلعة ثانيًا، ولطرف آخر غير البنك.

ثانيًا: حكم استثمار الوقف وتمويله بواسطة التورُّق والتورُّق المصرفي المنظم:

إنّ الحاجة للحصول على السيولة المالية تدفع المؤسسة الوقفية لطلب تمويل من المصارف بواسطة صيغة التورق العادي (الذي ليس فيه رجوع السلعة للبائع الأول بعكس العينة) والتورق المصرفي المنظم، من أجل دعم مشاريعها الإعمارية الوقفية أو الاستثمارية، فبعد أن يشتري العميل (الذي هو عبارة عن مؤسسة وقفية عادة) السلعة من البنوك الإسلامية مساومة أو مرابحة، سيصبح البنك وكيلًا على المؤسسة الوقفية في عملية البيع، من أجل بيعها مرة أخرى، وبثمن نقدي أقل عادة من الثمن المؤجل الذي اشتُرِيت به السلعة، والذي هو على ذمة المؤسَّسَة الوقفية لتسديده على شكل أقساط، أو مرة واحدة مع التأجيل، والأصل في البيوع الإباحة إلا ما دل الدليل على تحريمه من البيوع، قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[1]، وفي التورق العادي أو الفقهي القديم لا يوجد دليل على تحريمه، إلّا ما استدل به المعترضون بأنّه يؤول إلى شراء دراهم بدراهم، ولكنَّهم نسوا في اعتراضهم هذا أنّه يتضمن بيع سلعة وليس لنفس الطرف الأول أيضًا، وإنّما لطرف آخر غير الأول، فلا يظهر في هذا البيع عينة ورِبا لا قصدًا ولا صورة، فهو جائز شرعًا، وقال به الجمهور من الشافعية[2]، وأبو يوسف من الحنفية وسموه ببيع العينة[3]، وابن جزي من المالكية، ويبحثُه المالكية في باب بيوع الآجال[4]، وهو المعتمد في المذهب الحنبلي وسموه بالتورق[5]، وهو الذي قرره مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته (19)[6].

أما حكم التورق المصرفي المنظم؛ فقد حكم مجمع الفقه الإسلامي الدولي بعدم جوازه في دورته (19)، لما فيه من تواطؤ على تحصيل النَّقد الحاضر بأكثر منه في الذمة بين المتمول والمستورق، وهو ربا، ويقترب من صورة بيع العينة، وذهب إلى هذا طائفة من

(1) سورة البقرة، جزء من الآية: 275.

(2) انظر: روضة الطالبين، النووي، 3/ 418-419.

(3) انظر: رد المحتار، ابن عابدين، 5/ 273.

(4) انظر: القوانين الفقهية، ابن جزي، 179.

(5) انظر: كشاف القناع، البهوتي، 3/ 186.

(6) انظر: «التورق- حقيقته أنواعه»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 03، 2013م، 873.

الباحثين في فقه المعاملات المالية كعثمان شبير، وعلي السالوس، وحسين حامد، وعبد الجبار السبهاني، وسامي السويلم، وحكم فريق آخر بجوازه كما في حكم التورق الفقهي العادي، كعبد الله المنيع، والقرة داغي، وأحمد الحجي الكردي، ومحمد القري، وعبد الستار أبو غدة، والشيخ نظام يعقوبي[1].

وعرض غسان الشيخ كلا الرأيين وخلص إلى أنّ مردَّ الخلاف بينهم هو الباعث وأثره في العقود، فالمالكية والحنابلة يرونه أساسًا في تصحيح العقود أو فسادها، والحنفية والشافعية لا ينظرون إلى ذلك، لذلك رجَّح الباحث جواز التورُّق الفقهي المنظم، وأنَّ العقد صحيح إذا توفرت الشروط والأركان من دون أن تكون هناك مواطأة لا لفظية ولا عرفية[2].

وتستخدم المصرفية الإسلامية الماليزية التورق المصرفي المنظم والعكسي أيضًا بكثرة في تعاملاتها في سوق السلع، ورأته من باب التيسير على المتعاملين، واعتدُّوا بالإرادة الظاهرية للمعاملة دون الإرادة الباطنية ووضعوا ضوابط للتعامل به، كأن لا يقصد به التحايل على الربا وأن لا يتضمن بيعتين[3]؛ على هذا الرأي الذي نحاه المجيزون استخدموا التورق المصرفي المنظم في عمليات استثمار الأوقاف، وتقيدوا بقضية الوفاء بتسديد الأقساط، والمحافظة على الأموال الوقفية، بعكس التورُّق الممارس من خلال الأموال العادية، وعلى رأي المانعين اعتبروه حيلة غير مشروعة لما تتخلَّلُ المعاملة من مواطأة فمنعوه سدًّا لذريعة الربا[4]، والتزامًا من طرف المؤسَّسات الوقفية والأفراد باتباع الضوابط الشرعية، فالأصح هو استخدام بقية الصيغ المالية الإسلامية في عمليات استثمار الوقف، والابتعاد عن التورق المصرفي المنظم، ابتعادًا عن الأمور المحرمة والمشتبه بحرمتها في الوقت نفسه.

الفرع الخامس: استثمار الوقف وتمويله بواسطة الصكوك:

أولًا: أنواع الصكوك الوقفية:

تتنوع الصكوك العادية إلى أنواع كثيرة حسب المنتجات المالية الأنسب والأصلح التي يحددها الخبراء للاستثمار، والصكوك الوقفية مثلها، بشرط المحافظة على الأصل الموقوف، سواء كانت نقودًا كالصكوك المباشرة أم موجودات (التصكيك)، وتسمى

(1) انظر: «التورق- حقيقته أنواعه»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 874؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 287-293.

(2) انظر: اختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 297-299.

(3) انظر: «تطبيقات التورق في سوق السلع الماليزية»، محمد الشريف بن عوالي - عزمان محمد نور، مجلة التجديد، 19/ 37، 2015م، 215-216.

(4) انظر: «أحكام التورق وتطبيقاته المصرفية»، محمد العثماني، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 03، 2013م، 533.

بالصكوك الاستثمارية؛ تمييزًا لها عن السندات والأسهم، ويمكن أن تقسم هذه الصكوك من حيث الاستعمال والاستخدام كالآتي[1]:

أ- صكوك الصناديق الاستثمارية الوقفية.

ب- صكوك المشاركة الوقفية.

ج- صكوك المضاربة الوقفية (سندات المقارضة) أو صكوك الوكالة بالاستثمار.

د- صكوك المرابحة.

هـ- صكوك الاستصناع الوقفية.

و- صكوك السلَم الوقفية.

ز- صكوك المزارعة.

ح- صكوك المساقاة.

ط- صكوك المغارسة.

ي- صكوك ملكية الأعيان المؤجرة.

ك- صكوك ملكية منافع أعيان موجودة.

ل- صكوك ملكية منافع أعيان موصوفة في الذمة.

ثانيًا: ضوابط وقواعد وقف الصكوك:

تترتب على وقف الأوراق المالية أحكام أقرَّتها الهيئات والمجامع الفقهية، ولتفصيل أكثر يمكن الرجوع إلى المعيار رقم (18) لهيئة المحاسبة والمراجعة، وقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي المتعلقة بوقف الأسهم والصكوك، ومن أهم هذه الضوابط لإصدار هذه الصكوك الآتي[2]:

أ- يجوز إصدار صكوك لاستثمار حصيلة الاكتتاب فيها، على أساس عقد من عقود الاستثمار الشرعية.

(1) انظر: «الأسهم والصكوك الوقفية»، صهيب بن زاوي، 259-263؛ و«وقف الصكوك»، السبهاني، 96-100؛ ومقدمة في اقتصاد الوقف الإسلامي، الأفندي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط1، 2020م، 203؛ و«سندات المقارضة»، الصديق الضرير، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 04/ 03، 1988م، 1812؛ ومدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 2/ 129.

(2) انظر: المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة، 288؛ و «وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع»، اللّجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 431.

ب- يجوز تصكيك الموجودات من الأعيان والمنافع والخدمات، وذلك بتقسيمها إلى حصص متساوية وإصدار صكوك بقيمتها، أمّا الديون في الذمم فلا يجوز تصكيكها لغرض تداولها.

ج- يترتب على عقد الإصدار جميع آثار العقد الذي يصدر الصك على أساسه، وذلك بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك.

د- طرفا عقد الإصدار هما مصدر الصكوك والمكتتبون فيها.

هـ- تتحدد العلاقة بين طرفي عقد الإصدار وفق نوع العقد وصفته الشرعية.

و- تنظم عقود إصدار الصكوك العلاقة بين طرفيها، وتترتب آثار هذه العقود من حقوق والتزامات بين طرفيها بمجرد انعقاد العقد.

ز- تمثل نشرة إصدار الصكوك الدعوة التي يوجهها مصدرها إلى المكتتبين، ويمثل الاكتتاب في الصك الإيجاب، أما القبول فهو موافقة الجهة المصدرة، إلّا إذا صرح في نشرة الإصدار أنّها إيجاب فتكون حينئذ إيجابًا ويكون الاكتتاب قبولًا.

ح- يجوز أن تتعهد مؤسسة بشراء ما لم يكتتب فيه من الصكوك، ويكون الالتزام من متعهد الاكتتاب مبنيًّا على أساس الوعد الملزم، ولا يجوز أن يتقاضى المتعهد بالاكتتاب عمولات مقابل ذلك التعهد.

ط- يجوز أن تصدر الصكوك لآجال قصيرة، أو متوسطة أو طويلة بالضوابط الشرعية، وقد تصدر دون تحديد أجل، وذلك بحسب طبيعة العقد الذي تصدر الصكوك على أساسه.

ي- يجوز أن ينظم مصدر الصكوك أو حملة الصكوك طريقة مشروعة للتحوط من المخاطر، أو للتخفيف من تقلبات العوائد الموزعة (احتياطي معدل التوزيع)، مثل إنشاء صندوق تأمين إسلامي بمساهمات من حملة الصكوك، أو الاشتراك في تأمين إسلامي (تكافلي)، بأقساط تدفع من حصة حملة الصكوك في العائد، أو من تبرعات حملة الصكوك؛ لا مانع شرعًا من اقتطاع نسبة معينة من العائد.

وهناك ضوابط وأحكام عامة تشمل جميع الأوراق المالية بما فيها الصكوك، التي منها جواز التأقيت بإرادة الواقف في كل أنواع الموقوفات ومنها الصكوك، وجواز وقف المنافع والخِدمات، وعدم تأثير وقف المنفعة لمدة محددة على تصرف مالك العين بملكه إذا حافظ على حق الوقف في المنفعة، وانقضاء وقف الحقوق المعنوية بانتهاء الأجل القانوني المقرر لها، وأنّ الصكوك المشتراة بالنّقود الوقفية لا تكون وقفًا بعينها إلّا بنص الواقف، وتباع

للاستثمار الأكثر فائدة للوقف، ولو صُفّيت الشركة أو سُدّدت قيمة الصك فيجوز استبداله بأصول أخرى، بشرط الواقف أو لمصلحة راجحة، وأنّ الأصل في الصكوك الوقفية استعمال عوائدها وليس المتاجرة بها في السوق المالية، وبأنّه يجوز لمن حاز أموالًا لها عائد محرم أن يقف رأس ماله منها في الصكوك، والعائد يكون إرصادًا له حكم الأوقاف الخيرية[1].

المطلب الرابع: استثمار الوقف وتمويله بالمنتجات المالية المستندة إلى عقود التأجير والتأجيل

الفرع الأول: استثمار الوقف وتمويله بواسطة صيغة الإجارة (التشغيلية والتمويلية):

أولًا: صورة تمويل الوقف في البنوك من خلال صيغة الإجارة (التشغيلية والتمويلية):

والإجارة عبارة عن عقد على المنفعة بعوض[2]، والإجارة عقد معاوضة تُملَّك فيها المنفعة المباحة بعوض معلوم، وقد تكون المنفعة معلومة بالتعيين كهذه الدار، أو معلومة بالوصف في الذمّة كالنّقل في الطائرة، أمّا البيع فتُملَّك فيه الأعيان في حدِّ ذاتها [3]، وهي نوعان:

أ- الإجارة التشغيلية الوقفية: أمّا التمويل بواسطة الإجارة التشغيلية فهو من أسهل الصيغ والطرق لتمويل المنتجات الوقفية، وهو عملية يقوم من خلالها المصرف الوقفي أو الإسلامي بإجارة الأصول الوقفية المعينة أو الموصوفة في الذمة، التي لا تستهلك بالاستعمال للأطراف التي تريد وترغب في تشغيلها واستيفاء منافعها، خلال مدة محددة يتم الاتفاق عليها ينتهي فيها العقد ويجدد، أو يؤجر لغيره، وتتم العملية باستغلال الأموال الوقفية ليُشترى بها موجودات وأصول (وقد تكون هذه الأصول معينة كالعقار، وقد تكون موصوفة في الذمة كآلات الحفر، الشاحنات، الباخرات، الطائرات... إلخ)، وبمجرد انتهاء المدة ترجع إلى حيازة البنك الوقفي من جديد، حتى يتم إجارتها من جديد لطرف آخر والاستفادة من ريعها، وتنتهي الإجارة بعدة طرق، أهمها: «انتهاء المدة، أو الإقالة، أو هلاك

(1) انظر: «وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع»، اللّجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 431-432؛ والقواعد والضوابط الفقهية وأثرهما في أحكام الأوقاف، ناملیتي، 212؛ ونظام الوقف في الفقه الإسلامي، الشيخ القرضاوي، 62-69.

(2) انظر: المبسوط، السرخسي، 15-74؛ والقوانين الفقهية، ابن جزي، 181؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 236.

(3) انظر: اختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 309-310؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 236.

العين، أو موت أحد المتعاقدين... وغيرها من الأسباب على اختلاف بين العلماء»[1].

ومن شروط الإجارة التشغيلية وأحكامها الشرعية أنّها عقد لازم للطرفين، لأنّه من عقود التمليك، ومدة الإجارة فيها محددة ويمكن أخذ العربون عليها، ويبدأ تطبيقها ابتداء من يوم دفع الأصول المؤجرة، وأن تكون هذه الأصول مباحة غير مستهلَكَة، ولا يشترط فيها المؤجِّر البراءة من العيوب، والمؤجر ضامن للعين المؤجرة، ويمكن تعدد المستأجرين على مدد ويمكن بيع الأصول المؤجرة مع عقد الإجارة ولو لغير المستأجر، ويشترط في الأجرة أن تكون ثابتة معلومة متقوَّمَة[2].

ب- الإجارة التمويلية (الإجارة المتناقصة، أو البيع التأجيري): «هي تمليك منفعة بعض الأعيان (كالدور والمعدّات) مدة معينة من الزمن، بأجرة معلومة تزيد عادة على أجرة المثل، على أن يملِّك المؤجر العين المؤجرة للمستأجر، بناء على وعد سابق بتمليكها في نهاية المدة أو في أثنائها، بعد سداد جميع مستحقات الأجرة أو أقساطها، وذلك بعقد جديد أي أن يتم تمليكها بعقد مستقل وهو إمّا هبة وإمّا بيع بثمن حقيقي أو رمزي»[3].

واعترض بعض المعاصرين على هذه الصورة في كونها تتضمن عقدين في عقد (بيع وإجارة في نفس الوقت)، ولا يوجد مانع قوي يمنع من تضمن الصورة الاستثمارية لعقدين في عقد[4].

ويمكن تصوره بأن يؤجر البنك الوقفي لبعض المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى بعضًا من أصوله العينية كالأراضي مثلًا، على أن يتم التمويل المالي من قبل هذه المؤسسات لبعض المشاريع الإنشائية على تلك الأراضي الوقفية مقابل استغلالها في تقديم خدماتها المالية أو المصرفية، أو من أجل استثمارها في أنشطة أخرى مقابل أجرة سنوية معينة نظير الإجارة، التي تصرف في مصارفها الوقفية المحددة، بشرط أن يتضمن العقد وعدًا ملزمًا من المستأجر الممول للمشروع ببيع البناء للبنك الوقفي، من خلال أقساط سنوية يتم دفعها إليه من الأجرة التي تأخذها البنوك الوقفية، ثم يصبح البناء كاملًا -مع الأرض- للأوقاف التي

(1) التمويل الاجتماعي، دوابة، 240؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 310؛ و318-328.

(2) انظر: اختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 310؛ و312-317؛ و318-328؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 239.

(3) المعاملات المالية المعاصرة، وهبة، 394؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 241.

(4) انظر: استثمار الأوقاف، الصقية، 333.

توجه الغلة والريع للموقوف عليهم[1].

والبنك الوقفي في الحالة التي تحدثنا عنها كان في وضع مُتموِل لأصول وقفية وليس مستثمرًا، ويمكن أن يكون مستثمرًا بأن يكون هو المموِّل للأرض الوقفية التي تقبع تحت ملكيته، بأن يستغل بعض الأموال الوقفية القابعة في الحسابات الاستثمارية أو النقود الوقفية على أن يتم تشييد بناء أو مركز تجاري أو مركب سياحي في الأرض الوقفية، وفي كل الأحوال ستبقى ملكية الأرض أو البناء تحت ملكه، أو يمكن تصوره من خلال دعم أراضٍ أخرى (ولو ليست وقفية) في عملية إنشاء بناء عليها وحتى لو لم تنته ملكية البناء إليه، إلّا أنه سيستفيد من الغلَّات لتوزيعها على أكبر قدر ممكن من الموقوف عليهم.

كما يمكن للبنك الوقفي أن يقوم بإجارة معدات ووسائل نقل وآلات عمل لمشروع يقِيمُه على أرض وقفية، ففي ذلك فرصة تمويلية كبيرة لها، بأن تتوجه البنوك الوقفية إلى جهة ممولة تتولَّى شراء هذه المعِدَّات وتأجيرها لها إجارة منتهية بالتمليك، كما يمكن للبنوك أن تشتري أدوات ووسائل عمل وتؤجرها هي لغيرها إجارة منتهية بالتمليك، قصد استثمار النقود الوقفية والحصول على الغلَّات لمصلحة الموقوف عليهم والقيام على العين الموقوفة[2].

ثانيًا: حكم تمويل الوقف من خلال صيغة الإجارة (التشغيلية والتمويلية):

اعترض بعض المعاصرين على صورة الإجارة المتناقصة المنتهية بالتمليك كما سبق آنفًا، وأكَّد الباحث على عدم تضمنِها لعقدين في عقد واحد، بل هي مشتملة على عقدين منفصلين يستقل كل منهما عن الآخر، الأول عقد إجارة العين والثاني البيع، بأن يملِّك المؤجر العين المؤجرة للمستأجر بناء على وعد سابق ملزم غير مقترن بعقد الإجارة، بل عند نهاية عقد الإجارة يتم التمليك بعقد جديد للعين بعد سداد جميع مستحقات الأجرة أو أقساطها، وهو عقد يكون هبة أو يكون بيعًا بثمن حقيقي أو رمزي[3].

أمّا استغلال الوقف واستثماره من خلال الإجارة المنتهية بالتمليك، فغالبية الباحثين ساندوا فكرة استخدام هذا العقد، واعترض عليه آخرون، ودعا آخرون إلى استعماله في

(1) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف»، صوالحي، 91؛ و«صيغ استثمار الوقف»، اليوسف، 204- 205؛ واستثمار الأوقاف، الصقية، 332-333؛ ودور المؤسسات المالية، القرة داغي، 98؛ والجامع لأحكام الوقف والهبات، المشيقح، 3/ 134؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 241-242؛ و«صور استثمار أموال الوقف وحكمها في الشريعة الإسلامية»، نادر القضاة، 15.

(2) انظر: الجامع لأحكام الوقف والهبات، المشيقح، 3/ 135؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 241-242.

(3) انظر: المعاملات المالية المعاصرة، الزحيلي، 396-399؛ واستثمار الأوقاف، الصقية، 335-337.

حالات الضرورة، (حالة عدم التمكن من استغلال الصور والصيغ الأخرى للاستثمار)، وشبّهَها بابكر حسين بعقد الحكر، وقال إنّ هذا العقد مركَّب ولا يزال تحت الدراسة والبحث؛ ولكن النَّاظر في هذا العقد يجدُه يختلف عن عقد الحكر تمامًا، خاصة في الجزء المتعلق بشراء العين المؤجرة من مالكها الذي أحدثها لمصلحة الوقف، ولا تبقى حكرًا لدى طرف معين كالمحتكر في عقد الحكر، لذلك لا يصح تشبيه هذه الصورة بعقد التحكير في توصيف الصورة ولا في مآلها وفوائدها، من ناحية كونها تحقق للأوقاف المؤجرة انتظامًا في الدّخل، وتحقق للمستأجر الممول مصدرًا للتمويل متوسط الأجل، وأهم نقطة هي تخلص المؤسسة الوقفية من مخاطر التقادم ونحوها المرتبط بالملكية[1]، لذلك فإجارة الوقف بالإجارة المنتهية بالتمليك جائزة ومشروعة، ما دام أنّها تحقق المصلحة التي يهدف إليها الوقف من تنمية ريع وحفظ للأصول، ومن جهة أخرى لم تتضمن هذه الصيغة ما يخالف الضوابط الشرعية التي أقرَّتها المجامع الفقهية والمنتديات الوقفية[2].

ولا خلاف بين فقهاء المذاهب الأربعة في جواز تمويل الوقف من خلال صيغة الإجارة، واختلفوا في بعض الفروع المتعلقة بمدة الإجارة، فقال الحنفية باتباع شرط الواقف فيما شرطه في المدة، فإذا لم يشترط الواقف، فالمختار عندهم أن لا تزيد على ثلاث سنوات، خوفًا مِنْ دعوى المستأجر أنّها ملكه إذا طالت المدَّةُ[3].

وذهب فقهاء المالكية إلى أنّ مدة إجارة الوقف تختلف من اعتبار لآخر، فإذا كان الوقف على معيّنين كبني فلان؛ فقرَّرُوا أن تكون مدة الإجارة في الأول من سنتين إلى ثلاث ولا يجوز أكثر من ذلك، وبين ما إذا كان على غير معيّنين كالأراضي والمساجد والمساكن ونحوها بأن لا تزيد على أربع سنين في الأرض، وبما لا يزيد على سنة في المنزل، فيما أجاز بعض فقهاء المالكية إجارة الأرض لتبنى دار مدة 40 سنة وإن كانت الأرض موقوفة على غير معيّنين[4].

أمّا الشافعية فلم يقدِّروا مدة معينة للإيجار؛ لأنّه لا توقيف فيه وتركوا التخمين لأهل الخبرة، بمراعاة الواقف وما اشترطه والحاجة والمصلحة المتعلقة بالموقُوف، وهذا كلُّه

(1) انظر: استثمار الأوقاف، الصقية، 336.

(2) انظر: استثمار الأوقاف، الصقية، 336؛ و«استثمار موارد الأوقاف»، خليفة بابكر، 92؛ ودور المؤسسات المالية، القرة داغي، 98.

(3) انظر: تبيين الحقائق، الزيلعي، 5/ 106.

(4) انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، الحطاب، 6/ 47.

بشرط ألّا يكون هناك نص من الواقف على تقدير مدَّة وأجرة المثل[1].

ورأي الشافعية رأي سديد، يدل على مدى مراعاة الواقع والنظر بوجه المصلحة، خاصة في هذا النّوع من عقود التبرعات، أمّا الحنابلة فلم يقيدوا مدة الإجارة بزمن معين، فتصح عندهم إجارة الوقف ولو طال الزمن، لِأَنَّ المعتبر عندهم هو أن يمكن لِلْمُسْتَأْجِرِ استيفاء المنفعة منها غالبًا، وَلَا فرق بين الوقف وَالْمُلْكِ في ذلك بل قَرَّرُوا أنّ الوقف أَولَى[2].

ثالثًا: صور تمويل الوقف من خلال صيغة الإجارة بنوعيها:

أما بالنّسبة للإجارة التشغيلية فمعمول بها منذ القدم، أمّا الإجارة المنتهية بالتمليك التي هي عقد مركب من بيع وإجارة، فتبرز في ذلك العقد الذي عمله بنك إسلام الماليزي (Bank Islam Malaysia) باستعمال صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك، حيث قام صندوق الحج الماليزي (Tabung Haji) باستئجار أرض وقفية مساحتها (1.21 فدان) تقع بمنطقة جالان بيراك (Jalan Perak) بمدينة كوالالمبور من المجلس الإسلامي للولاية الفدرالية (MAIWP) لمدة 25 عامًا، بإيجار قدره (12.1 مليون دولار) وسلِّم المشروع لشركة مقاولات (TH–Properties) من أجل بناء المقر الرئيس للبنك الإسلامي الماليزي (Menara Bank Islam) والمكون من 34 طابقًا، بتمويل محض من طرف صندوق الحج قدر بنسبة 100 %، على أن يقوم صندوق الحج الماليزي بتمليك البناء للمجلس الإسلامي للولاية الفيدرالية في نهاية العقد[3]، ولعبت السلطة الدينية في الإقليم الفيدرالي مجلس عجما إسلام (باعتبارها الوصي الوحيد على عقارات الوقف في كوالالمبور) دورًا فعالًا ومحوريًّا في تطوير الأراضي الوقفية بما يتناسب مع النّمو التجاري لمركز مدينة كوالالمبور، حيث أصبحت المنطقة التي بني فيها المركز الرئيس لبنك معاملات واحدة من أهم المراكز التجارية في المدينة، أو ما يُعرف الآن باسم «المثلث الذهبي لكوالالمبور»، وهذا ما يعطي قيمة مالية أكبر للأصول الوقفية وعائداتها الدورية، حيث لن يوفر هذا الاستثمار عوائد طويلة الأجل لمصلحة الأوقاف فحسب، بل يدعم أيضًا مهمتها في أن تكون ركيزة اقتصادية للمجتمع الإسلامي، من خلال تطوير شراكة فعّالة بين هذه المؤسسات الإسلامية الثلاث، لضمان أن تكون هذه الأرض

(1) انظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج، الهيتمي، 6/ 172.

(2) انظر: أولي النهى لشرح المنتهى، البهوتي، 2/ 255.

(3) "Waqf Development: Islamic Banks-Mains' Experience", Dr. Mohd Nazri Chik, Islamic Economics and Finance Knowledge Repository, pdf, 2017, 4.

الوقفية مفيدة للمجتمع الإسلامي في المنطقة المحيطة[1]، وبالفعل فقد استفاد من هذه التجربة عدة أطراف، منها:«النّوافذ الوقفية للحجاج، المجلس الإسلامي الأعلى المشرف على الأوقاف، وبنك معاملات الإسلامي أيضًا»[2]، وبلغت التكلفة الإجمالية للبناية الخاصة بمركز البنك آنذاك 32 مليون دولار، وفاقت قيمته السوقية الحالية عدة أضعاف هذا المبلغ، كما أسهم هذا الاستثمار أيضًا في تطوير الأرض الوقفية على أساس تجاري، ليولد بذلك دخلًا ماليًّا ثابتًا يستخدمه المجلس الإسلامي لتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع الماليزي[3].

الفرع الثاني: تمويل الوقف واستثماره بواسطة صيغة عقد الجعالة (الوعد بالجائزة):

أولًا: تعريف عقد الجعالة:

«وهو عقد يلتزم فيه أحد الطرفين وهو الجاعل بتقديم عوض معلوم وهو الجعل، لمن يحقق نتيجة معينة في زمن معين أو مجهول»[4]، والدليل قوله تعالى: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾[5].

ثانيًا: استثمار الوقف من خلال عقد الجعالة:

تعتبر الجعالة من العقود الاستثمارية التحفيزية، التي تدفع النائب عن العمل لبذل قصارى جهده من أجل الحصول على مقابل جيد نظير عمله، ويمكن للبنك الوقفي الاعتماد على الجعالة في عملية استثمار الأموال الوقفية، وهذا بأن يتصدى لقَبول بعض الأعمال، خاصة الزراعية منها، مقابل تحصيل جعل جيد يعدُّ غلَّة للأموال الوقفية التي يتم استغلالها في شراء وتوفير المعدات والإمكانيات الخاصَّة بمباشرة عقد الجعالة للوصول إلى النتيجة المستهدفة[6]، ومن مجالات وصور الجعالة: «الجعالة على حفر آبار المياه: بأن يقوم المصرف الإسلامي بالبحث عن المياه والتنقيب لفائدة المزارعين، مقابل جعل يأخذه البنك الوقفي ليوزع على الموقوف عليهم، أو الجعالة على سقي مزارع الفلاحين

(1) Bank Islam, About Menara Bank Islam, 15 November 2023; "Waqf Development: Islamic Banks-Mains' Experience", Dr. Mohd Nazri Chik, 4.

(2) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية»، صوالحي، 101-103.

(3) Bank Islam, About Menara Bank Islam, 15 November 2023; "Waqf Development: Islamic Banks-Mains' Experience", Dr. Mohd Nazri Chik,4.

(4) المجموع شرح المهذب، النووي، 15/ 113؛ والمعايير الشرعية لأيوفي، هيئة المحاسبة والمراجعة، 425؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 244.

(5) سورة يوسف، جزء من الآية: 72.

(6) انظر: فقه استثمار الوقف وتمويله، ابن عزوز، 197؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 247-248.

المجاورة للأرض الوقفية، أو قيام البنك بإنشاء شركة خاصة بعمليات استصلاح الأراضي مقابل جعل»[1].

الفرع الثالث: تمويل الوقف بواسطة بيع التقسيط:

أولًا: تعريف بيع التقسيط:

أُخِذ لفظ التقسيط من كلمة القِسط بالكسر وهو الحصَّة والنصيب، ويقال قَسَّط الشيء بمعنى فرّق الشيء وجعله أجزاء متفرقة[2]، ومحل التقسيط في البيع هو الثمن، وهو نوع آخر من أنواع البيوع المؤجلة التي تحدَّث عنها الفقهاء قديمًا[3]، ويتم في بيع التقسيط تسليم المبيع وتأخير الثمن بتفريقه على أوقات معلومة ومتتابعة، واعتمدت البنوك الإسلامية على بيع التقسيط في معاملاتها المقدمة، واعتبرته من أدوات التمويل العصرية الحديثة، ومن مميزات وخصائص هذا البيع تسليم المبيع (السلعة) وتأجيل الثمن وتقسيطه بما يزيد على ثمنها نقدًا[4].

ثانيًا: صور تمويل الوقف من خلال بيع التقسيط:

ويمكن تصور هذا النوع من البيوع في مجال الوقف، خاصة في عمليات البيع، والعمليات التمويلية التي يقوم بها البنك الوقفي الإسلامي، من امتلاك للسلع والأصول كالأجهزة الخدَمِية والإنتاجية من خلال الأموال والنُّقود الوقفية، ثم إعادة بيعها والتنازل عن ملكيتها للمشتري أو للآمر بالشراء أو المصنع (وهو الجهة الوقفية) بثمن زائد عن الثمن الحال، مقابل تسديد بعض الثمن أو كله على أقساط، خلال مدة زمنية متتابعة ومعينة، مما يمكِّن من استعماله كأداة فعَّالة لسَدَاد مجموعة من العقود التمويلية كالمرابحة أو عمليات الشراء المباشرة، ويمكن استعمال هذه الصيغة بشراء المنازل وإعادة بيعها بالتقسيط مما يدفع النَّاس للتخَلِّي عن القروض الربوية[5].

ثالثًا: حكم استثمار الوقف ببيع التقسيط:

قال جمهور الفقهاء -ومنهم المذاهب الفقهية الأربعة- بجواز البيع لأجل (بالتقسيط)،

(1) انظر: فقه استثمار الوقف وتمويله، ابن عزوز، 197.

(2) انظر: لسان العرب، ابن منظور، 7/ 377؛ و«بيع التقسيط: تحليل فقهي»، رفيق المصري، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 06/ 01، 1990م، 294.

(3) انظر: المغني، ابن قدامة، 4/ 177؛ و«بيع التقسيط: تحليل فقهي واقتصادي»، رفيق المصري، 296-297.

(4) انظر: «بيع التقسيط: تحليل فقهي واقتصادي»، رفيق المصري، 294-295؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 206.

(5) انظر: الصيغ الحديثة، العليوي، 29؛ وتثمير الوقف النقدي، نجاه، 76-77؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 211.

وحتى وإن تمّ من خلال نفس سعر يومه أو اختلف عنه لأجْل النَّسَاءِ، بشرط أن يكون الثمن المشترى به معلومًا والصيغة جازمة بالنَّقد أو التأجيل، وذلك لعموم النُّصوص الشرعية الحاكمة بجواز البيع، كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[1]، وهو عام في إباحة سائر البيوعات إلّا ما خُصَّ بدليل معين ولا وجود لدليل يخصِّص هذا العموم[2]، وبيع التقسيط عبارة عن آلية يتم من خلالها إكمال عملية البيع في شكل معين ولا تأثير لها على الأصول الوقفية أو الوقف[3]، وقرَّر مجمع الفقه الإسلامي الدولي جواز هذا البيع، وذكر مجموعة من الأحكام والشروط لبيع التقسيط منها[4]:

1 – تجوز الزيادة في الأثمان المؤجلة عن الآنية (نقدًا وأقساطًا) لمدَّة معينة، ويشترط الجزم بالنَّقد أو بالتأجيل وإلّا فلا يجوز.

2 – لا بد من ذكر الثمن الحالي وضمنه فوائد التقسيط في العقد، ولا يجوز أن ينُصَّ عليها مفصولة عنه.

3 – في حالة تأخر المدين عن دفع الأقساط في موعدها فلا يلزم بأي زيادة وإلّا كان من قبيل الربا، ويحرم على المدين المليء المماطلة عن السداد، ويمكن اشتراط تسديد ما بقي قبل حلول الأجل على المماطل، أو استخدام الرهن لضمان حقِّه في استيفاء الأقساط المؤجلة.

المطلب الخامس: تمويل إعمار أعيان الوقف من خلال المنتجات والصيغ المالية الحديثة

الفرع الأول: معنى إعمار الوقف وصيانته وحكمه ومدى المساهمة المصرفية فيه:

أولًا: إعمار الوقف في اللُّغة والاصطلاح:

أما لغة فمصطلح إعمار مشتق من كلمة عمَرَ يَعمُر ويَعمِر عَمْرًا وعَمارةً، والفعل المتعدِّي منه أعمرَ يُعمر إعمارًا، فهو مُعمِّر، والمفعول مُعمَّر، ومنها الْعِمَارَة وهي نقيض الخراب،

(1) سورة البقرة، جزء من الآية: 275.

(2) ومن الأدلة على هذا النّوع من البيوع في السنّة حديث عائشة أنّ النّبي ﷺ: «اشترى طعامًا من يهودي إلى أجَلٍ ورهنه درعًا من حديد»، البخاري، «الاستقراض وأداء الديون»، 1 (رقم: 2386)؛ وانظر حكمه في الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف، 2/ 38–39؛ و«بيع التقسيط»، محمد السيد، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 06/ 01، 1990م، 210؛ و«قرار البيع بالتقسيط»، لجنة مجمع الفقه، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 06/ 01، 1990م، 447.

(3) انظر: الصيغ الحديثة لاستثمار أموال الوقف، العليوي، 29؛ و«استثمار أموال الوقف»، العمار، 230؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 206–207.

(4) انظر: «قرار بشأن البيع بالتقسيط»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 447–448؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 210–211.

والبنيان، وَمَا يحفظ بِهِ الْمَكَان أيضًا، ويأتي فعل عَمَر لعدة معانٍ، أهمها: الإصلاح والبناء وما يحفظ به المكان والإسكان، يقال أعمرَ الأرضَ عمرها، أي أصلحها وبناها لتعميرها[1]، وهو أقرب معنى لقياس الباب الذي هو إعمار وصيانة وإصلاح الموقوف، كما ظهرت حديثًا عدة مصطلحات تَصُب في نفس معنى مصطلح الإعمار، ومنها مصطلح النفقة على الموقوف ويستعمل غالبًا في الحيوانات، وكذلك يطلق على العمارة في باب الوقف مصطلح الإرصاد، أمّا في عصرنا الحالي فيقال التنمية[2].

أمّا إعمار الوقف في الاصطلاح: هو إصلاح الموقوف والعناية به وصيانته بحيث يبقى على ما كان عليه حين وقفه[3]؛ فعملية تعمير الوقف تعني إعادة الاعتبار للعقارات الموقوفة المعطلة وغير المنتفع بها غير المؤدية لمقاصد الوقف، سواء أكان بتقصير من النّظار، أم بفعل تعدِّي المجتمع المدني عليها غصبًا أو تدميرًا أو سرقة أو تسييرًا سيِّئًا، أو بسبب الجوائح الطبيعية والبيئية كالفيضانات والحرائق والزلازل والحروب باستغلال غلّتها في ترميمها وعمارتها وبناء ما تهدَّم منها[4].

ثانيًا: حكم إعمار الأصول الوقفية وإصلاحها:

يتفق فقهاء المذاهب الأربعة من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة[5]على أنّ من مهام النُّظار على الأوقاف والمؤسسات الوقفية الاهتمام بصيانة أعيان الأوقاف وتعميرها؛ لما فيه من مصلحة راجعة على الأوقاف ومقاصدها، واستدل الفقهاء على مشروعية تعمير الوقف بقياس مال الأوقاف على أموال اليتامى في حفظها والحرص على نمائها[6]؛ عملًا بما جاء عن مالك أنّه بلغه أنّ عمر بن الخطاب ﷺ قال: «اتَّجِرُوا في أموال اليتامى لا تأكلها

(1) انظر: لسان العرب، ابن منظور، 4/ 604؛ والمعجم الوسيط، مجمع اللغة، 2/ 626-627؛ ومعجم اللغة العربية، مختار، 2/ 1551؛ و«وسائل إعمار أعيان الوقف: مؤسسة الوقف وشؤون القصر بدبي نموذجًا»، سامي الصلاحات، مجلة الشريعة والقانون، 26/ 52، 2012م، 200-201.

(2) انظر: فتح القدير، ابن الهمام، 4/ 378؛ وحاشية الدسوقي، الدسوقي، 4/ 9؛ والموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف، 3/ 107-108؛ والنظارة على الوقف، خالد الشعيب، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2006م، 166-168؛ ودور المؤسسات المالية، القرة داغي، 74-75؛ و«وسائل إعمار أعيان الوقف»، الصلاحات، 74-75.

(3) انظر: «وسائل إعمار أعيان الوقف»، سامي الصلاحات، 201؛ ومدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 2/ 432.

(4) انظر: مدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 2/ 432.

(5) البحر الرائق، ابن نجيم، 5/ 233؛ وحاشية الدَّسوقي، ابن عرفة، 4/ 54؛ وأسنى المطالب، زكريا الأنصاري، 2/ 471، الإنصاف، المَرْداوي، 07/ 67.

(6) انظر: مدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 2/ 432؛ وحوكمة الأوقاف وإدارة عملياتها الرئيسية، سامي الصلاحات، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، السعودية، ط1، 2018م، 189-191.

الزكاة»[1]، ومن وسائل الحفظ تعمير الوقف وصيانته، ومن مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية جلب المصلحة ودفع المفسدة وهي محقَّقَة في عملية صيانة الوقف، وفيها محافظة على مقاصد الأوقاف والواقفين، خاصة مهمَّة تأبيد الوقف واستدامة منافعه، والوسيلة لها حكم مقصدها[2].

إنّ الاستفادة من الأصول الوقفية لا تكون إلّا وفق الغرض الذي حدَّدَه الواقف من وقفه، وفي هذه الحالة فإنّه يمكن أن تكون عمارة وصيانة العين الموقوفة مشروطة من الواقف بجزء من ماله، أو من غلَّة الموقوف أو من جهة معينة، قال زكريا الأنصاري: «فصل نفقة الموقوف ومؤن تجهيزه وعمارته؛ من حيث شُرطت، أي شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف»[3]، فإنّه اتفق الفقهاء على أنّه يعمل بشرط الواقف وينفذ[4] لأنّ شرط الواقف كنص الشارع، أي في المفهوم والدلالة ووجوب العمل به إذا كان الشرط حقيقيًّا[5]؛ واختلف العلماء في الجهة التي تكون عليها العمارة والصيانة إذا لم يشترط الواقف ذلك على قولين:

القول الأول: وهو إنّ عمارة الوقف تكون من غلته: وقال بهذا جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة[6].

القول الثاني: وهو للحنفية: فقالوا إنّ الوقف إذا لم يكن على معيَّن كالفقراء والمساجد، فإنّ العمارة والصيانة تكون من غلَّة الوقف مطلقًا، وإذا كان الوقف على معين كالدار على الذُّرية، فالعمارة من ماله لأنّ الغنم بالغرم[7].

ويرجح قول الجمهور، لأنّ قول الحنفية يوافق قول الجمهور في الجزء المتعلِّق بغير المعيَّن من الموقوف عليهم، ويخالفهم في الجزء المعين، بأن يكون التعمير على الموقوف عليهم، كما أنّه بالنظر في مآلات الأمور فهم سيصلحون الأصل الوقفي ويعمِّرونه بما يؤول

(1) الموطأ، مالك بن أنس، تح: فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1985م، «كتاب الزكاة»، 12.

(2) انظر: مدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 2/ 432؛ ومقدمة في اقتصاد الوقف، الأفندي، 153؛ ونظام الوقف، القرضاوي، 125.

(3) أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، 2/ 473.

(4) انظر: رد المحتار، ابن عابدين، 4/ 368؛ وحاشية الدسوقي، 4/ 90؛ وأسنى المطالب، الأنصاري، 2/ 473؛ وكشاف القناع، البهوتي، 4/ 265.

(5) انظر: رد المحتار، ابن عابدين، 4/ 366.

(6) انظر: حاشية الدسوقي، الدسوقي، 4/ 90؛ وأسنى المطالب، الأنصاري، 2/ 473؛ وكشاف القناع، البهوتي، 4/ 266.

(7) انظر: رد المحتار، ابن عابدين، 4/ 368.

إليهم من غلّات ذلك الوقف أصلًا[1].

ومن جهة أخرى فالفقهاء متفقون على أنّ من أول الواجبات التي تقع على عاتق الإدارة النّاظرة على الأموال الوقفية هو الصيانة والترميم والحرص على حفظ الأصول الوقفية، سواء شرط الواقف ذلك أم لا، لأنّه على الناظر الاجتهاد في عمليات التنمية وعمليات صرف الغلّة والعمارة والإصلاح في حالة عدم اشتراط مصدرها، أولًا لكونها من الوظائف المقررة للنّاظر من طرف الفقهاء، وثانيًا لمساهمتها في الحفاظ عليه واستدامة منافعه، تمامًا كما صرح به المرداوي في الإنصاف[2].

وقول الجمهور المرجّح بأنّ العمارة تكون من غلّة الوقف في حالة ما إذا لم يشترط الواقف ذلك، لأنّ هناك خلافًا بين الفقهاء على رأيين في الجهة التي تتكفل بالعمارة في حالة ما إذا لم يكن للوقف غلّة أصلًا:

الرأي الأول: إنّ العمارة تكون على الموقوف عليهم: فيجب على الموقوف عليهم إصلاح وتعمير ما تعطّل من الأصول الوقفية، وما هو إلّا نظير الانتفاع والاستغلال للأصل الموقوف، إعمالًا للقاعدة الفقهية المشهورة: «الخراج بالضمان»، و«الغنم بالغرم»[3]، كما أنّ حديث وقف عمر ﷺ إنّما المقصود به الانتفاع من الوقف مع بقاء عينه، وهذا لا يتِمُّ إلّا بالإنفاق على عمارة وإصلاح الموقوف[4]، وذهب إلى القول بهذا كلٌّ من الحنفية والمالكية[5]، يقول الدردير المالكي: «وأخرج الساكن الموقوف عليه... إن لم يصلح بأن أمر بالإصلاح فأبى... أي أخرج لأجل أن تكرى للإصلاح بذلك الكراء، فإذا أصلحت رجع الموقوف عليه إليها، فإن أصلح ابتداء لم يخرج»[6].

الرأي الثاني: العمارة لا تجب على أحد: تمامًا مثل الملك، فإنّه لا يجب على مالكه

(1) انظر: النظارة على الوقف، خالد الشعيب، 173–174.

(2) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علي المرداوي، 7/ 67.

(3) انظر: «استثمار أموال الوقف»، فداد، 425.

(4) «يقع الإهمال لهذا المطلب عندما لا يُقَدِّرُ المستحقون للوقف المصلحة في بقاء عين الوقف دارَّةً للدخل، أو صالحة لتقديم المنفعة...». «أحكام الوقف وسبل إحيائه وآليات تطوير استثماره»، عبد الستار أبو غدّة، 35؛ والجامع لأحكام الوقف والهبات، خالد المشيقح، 2/ 361.

«حقيقة الوقف المؤقت Firdaus - Amanullah, «The Nature of Temporary Waqf 178-179

(5) انظر: تبيين الحقائق، الزيلعي، 3/ 327؛ والتاج والإكليل، محمد المواق المالكي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1990م، 7/ 661.

(6) حاشية الدسوقي، الدسوقي، 4/ 90.

عمارته وصيانته فهم يستحقون الانتفاع فقط، وليس لهم بعد ذلك ما يلزمهم، والإلزام لهم بشيءٍ يفتقر إلى الدَّليل[1]، وقال بهذا الشافعية والحنابلة[2]، ولكن يمكن على رأيهم أيضًا منع خراب الوقف باجتهاد من النَّاظر، باتخاذ أي إجراءات تمكِّن من تحصيل غلَّة من الوقف، يقول الخطيب الشربيني: «للناظر منعه من سكنى الدار الموقوفة عليه ليؤجرها للعمارة، إن اقتضاها الحال؛ لأنه إذا لم يمنعه لربما أدى ذلك إلى الخراب»[3]، وعلى هذا نحا المرداوي أيضًا[4].

والترجيح أيضًا يتوقف على نوعية المال محل الوقف، ففيه أموال وقفية يستطيع أن يتحمل الموقوف عليه كلفة إصلاحها، فلو كانت مثلًا عبارة عن أجهزة، التي عادة ما تكون كُلْفة إصلاحها ضمن قُدرة الموقوف عليه؛ فيمكن أن يُحمل قول المالكية على أنّ عمارة الوقف تكون من الموقوف عليهم فيما يُتَحمَّل كلفة إصلاحه من الموقوف عليهم، بعكس الأصول الوقفية التي لا يستطيع الموقوف عليهم أن يتكفَّلوا بمصاريف إصلاحها (كالأصول الوقفية التي تحتاج لإمكانيات كبرى في العادة من أجل إصلاحها كالمنازل والمصانع مثلًا)، فيمتنع المستفيدون عن تعمير وصيانة العين الوقفية، وهو الغالب على المستفيدين من الوقف، وهو المعنى الذي يُحمَل عليه قول الشافعية والحنابلة، والامتناع أو العجز عن إصلاحها سيُحِيلها لا محالة على اجتهاد النّاظر وفقًا لما يقرّره القاضي المختص للتصرُّف فيها بوجوه المصلحة الرَّاجحة للوقف والموقوف عليهم، كأن يؤجِّرها ويعمِّرها ببدل الإيجار أو يجد سبلًا أخرى، جاء في درر الحكام : «ولو أبى (أي المعين عن عمارة الوقف) أو عجز عنها، عمَّره الحاكم بأن أجره وعمَّره بأجرته فرده إليه (أي الموقوف عليه) ولا يجبر أي الآبي عليها»[5]، يقول ابن الهمام مبرِّرًا امتناع الموقوف عليه عن الصِّيانة: «لجواز كون امتناعه لعدم القدرة على العمارة أو لرجائه اصطلاح القاضي، كما يجوز كونه لرضاه بإبطال حقه»[6].

ويرى الباحث أنّ اجتهاد النّاظر في صيانة وتعمير الأوقاف التي لا غلّة لها إنَّما هو مربوط بما يراه من مصلحة راجحة للوقف والموقوف عليهم، ولا يتمُّ ذلك إلا من خلال المراقبة

(1) انظر: الجامع لأحكام الوقف والهبات والوصايا، المشيقح، 2/ 362.
«حقيقة الوقف المؤقت 178-179 ,Firdaus - Amanullah, «The Nature of Temporary Waqf
(2) انظر: أسنى المطالب، الأنصاري، 2/ 473؛ وكشاف القناع، البهوتي، 4/ 265؛ والإنصاف، المرداوي، 7/ 71.
(3) مغني المحتاج، الشربيني، 3/ 546.
(4) انظر: الإنصاف، المرداوي، 7/ 72.
(5) درر الحكام شرح غرر الأحكام، محمد ملاخسرو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ط، د. ت، 6/ 223.
(6) فتح القدير، ابن الهمام، 6/ 223.

والمتابعة القضائية الصارمة، اللتين تحقّقان وتدقّقان في مدى تحقُّق تلك المصالح من عدمها، وفي هذا السياق بالتحديد نجد على سبيل المثال أنّ قانون الأوقاف القطري رقم (8) لسنة 1996م قد نصّ على هذه النُّقطة في المادة رقم: (22) بما مضمونه: «إذا خرب الوقف، أو تعذر عوده لإنتاج غلة، أو كان أرضًا لا غلة لها، ولا يوجد ما يعمر به من ريع الوقف، فيجوز لناظر الوقف أن يأذن لمن يعمره من ماله»، وقيد قانون الوقف القطري إذن النّاظر بالتعمير والصيانة للوقف في المادة رقم: (23) بموافقة المحكمة المختصة حصرًا[1].

يوجد الكثير من المنتجات التمويلية الوقفية الحديثة التي تسهم بشكل أو بآخر في توفير الموارد والسيولة المالية اللّازمة للإعمار، ولكن سيركز الباحث في النّقاط التالية على أبرز هذه المنتجات التمويلية، التي تعتمد على عنصر الشراكة في حشد الموارد اللّازمة لإعمار وتنمية الوقف، عند عجز أو عدم كفاية الموارد الذاتية لصيانته، أو عدم مواكبتها لتغيُّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالبيئة الوقفية، أو بسبب إهمال مؤسسة الوقف لاحتياجات الأصول الوقفية، مما يخفِّفُ العبء على كاهل هذه المؤسسات الخيرية، ويضعِفُ احتمالية تعرض الوقف للتعطُّل ونقصان منافعه تدريجيًّا[2].

الفرع الثاني: إعمار الوقف عن طريق نظام (BOT):

أولًا: معنى كلمة (BOT):

وهي كلمة لاتينية مشتهرة في الكثير من الدول، ومجموع حروفها اختصار للكلمات الآتية: (Build, Operate, Transfer)، ومعناه: (البناء، التشغيل، التحويل)، وتضيف بعض الدول الأخرى لهذا المصطلح كنيوزلندا وكندا كلمة (OWN)، وهي تعني الملك، ليصبح المصطلح (B.O.O.T)، وهو من الأدوات التمويلية الغربية التي استفادت منها المنظومة الاقتصادية الإسلامية، وكيّفَتْها حسب مقتضيات الشريعة الإسلامية[3].

ثانيًا: مفهوم نظام (BOT) وخصائصه:

وهو ذلك «النِّظام الذي يتمُّ بموجبه تمويل المشروعات الاستثمارية، سواء كانت عامة

(1) انظر: «قانون رقم (8) لسنة 1996م بشأن الوقف»، الموقع الرسمي للإدارة العامة للأوقاف القطرية، 25 شباط (فبراير) 2024م: https: / /www.awqaf.gov.qa /waqf-law-1996

(2) انظر: مقدمة في اقتصاد الوقف الإسلامي، محمد الأفندي، 153-154.

(3) انظر: دور المؤسسات المالية، القرة داغي، 105؛ وتمويل واستثمار الأوقاف بين النظرية والتطبيق، فارس مسدور، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2011م، 96؛ والصيغ القانونية لاستثمار أموال الوقف (BOT) أنموذجًا، إسلام مهران، مؤسسة ساعي، السعودية، ط1، 2020م، 21؛ ومقدمة في اقتصاد الوقف الإسلامي، محمد الأفندي، 206-208.

أم خاصَّة، وإنشاؤها وإدارتُها وصيانتُها من قبل القطاع الخاص، الذي قد يكون شركة خاصة واحدة أو عدة شركات خاصة محلية أو عالمية، تعمل من خلال شركة المشروع التي تتعهد بإنشاء وتنفيذ وإدارة وصيانة المشروع لحِقبة زمنية معينة هي مدة الامتياز الممنوحة من قبل الدولة المضيفة، وتُمكِّن هذه الحِقبة شركة المشروع من استرداد ما تكبَّدتهُ من تكاليف في المشروع، بالإضافة إلى تحقيق نسبة مُرضية من الربح، بعدها تقوم شركة المشروع بنقل مُلكية أصول المشروع للدولة المضيفة وهي في حالة جيِّدة دون قيد أو شرط»[1].

وكما قرره التعريف السابق؛ فإنّ نظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT) يمثل صورة لمشاركة القطاع الخاص المحلِّي أو الخارجي على السَّواء، في عملية تمويل مشاريع البُنيَة الأساسية والمشاريع الضَّخمة المنتِجَة كالمطارات والجسور، التي في الغالب تَعْجزُ الدولة عن تمويلها بنفسِها، فتقدِّمُها للشركات الخاصة من دون تحمُّلِ أي أعباء تمويلية، مقابل أن تستفيد الشركة الخاصة المنفذّة للمشروع من عائداته مدَّة معلومة من الزَّمن، تسترجِعُ من خلاله التَّكاليف وتحصِّل أرباحًا، ثم يعود المشروع لملْكِ الدَّولة بعد انتهاء الحِقبة[2].

ومن أهمِّ خصائص نظام (BOT) أنّه نظام تعاقدي ينشأ بتوافُقِ إرادتين أو أكثر، وعقد امتياز طويل إلى غاية تحصيل الشركة الخاصَّة لتكاليف المشروع بالإضافة للأرباح، وأنّه عقد تمويلي للدَّولة أو الوقف، واستثماري ضخم للشركة الخاصة يتطلب جمع رؤوس أموال كبيرة[3].

ثالثًا: طريقة استخدام نظام (BOT) على الأصل الوقفي:

يوجد الكثير من المنشآت والأراضي الوقفية التي تحتاج إلى هذا النَّوع من العقود، من أجل تجسيد المشاريع الضخمة فيها والاستفادة من مداخيلها، تمامًا كما هو الحال في الجامعات والمستشفيات الوقفية، بأن يتم استغلال عقد (BOT) بإعداد دراسة جدوى للمشروع المقتَرَح ثم الإعلان عن مناقصة وطنية ودولية يُطرَح فيها المشروع وتحدَّدُ أرضية تنفيذه، ليقوم الظَافر بالمشروع بتجسيد المشروع على الأرض الوقفية وفق دفتر الشروط، وباتباع المعايير والمواصفات الدَّولية واحترام الآجال المحدَّدَةِ، التي بمجرد انتهائها يبدأ

(1) «حقيقة نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT»، ناهد السيد، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 04، 2019م، 857-858؛ والصيغ القانونية لاستثمار أموال الوقف (BOT) أنموذجًا، مهران، 21-23.

(2) انظر: تمويل واستثمار الأوقاف، مسدور، 96.

(3) انظر: «تطوير تعمير الوقف بصيغة عقد البناء والتشغيل والإعادة (BOT): دراسة فقهية»، عبد الله العمراني، مجلة العلوم الشرعية، 31، 1435هـ، 212؛ والصيغ الاستثمارية المستحدثة لتطوير الوقف، تقى الخصاونة، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، رسالة ليسانس، الأردن، 2020م، 17-18.

المنفِّذُ للمشروع مباشرة في عملية الاستغلال، والمتوَّقَع أن تأخذ مدَّة طويلة كافية لاسترجاع المنْفَقِ على المشروع مع الأرباح، مع الحرص على إرجاعه صالحًا للاستغلال، والاستفادة منه في دعم المصارف الوقفية المحدَّدَة التي شرَطها صاحب الأرض الوقفية[1].

رابعًا: التكييف الفقهي لنظام (BOT):

فيه اختلاف كبير بين الباحثين والفقهاء حول تكييف نظام (BOT) في الشريعة الإسلامية وصل إلى أكثر من ثمانية آراء، والحدود المرسومة لهذه الدراسة لا تسمح ببحث هذه الأقوال جميعًا، ولكن يمكن ذكر أرجح الأقوال مع تعليلاتها. وبادئ ذي بدء فإنّ عقد (BOT) يتكون من عمليتين رئيستين: الأولى عملية البناء، والثانية عملية الاستغلال والاستفادة من عائدات المشروع بعد الانتهاء، فذهب تقي الدين العثماني إلى القول: إنّه عقد استصناع وثمنه هو المنفعة التي ينتفع بها الصانع خلال مدَّة العقد، مستدِلًّا برأي الحنفية بأن تصير المنفعة ثمنًا في البيع[2]، وبرأي المالكية بأن تصير أجرة في الإجارة[3]، وإن كانت المنفعة معدومة أثناء عقد الاستصناع، إلّا أنّه حتى المبيع منعدم وإنّما جُوِّز العقد لحاجة النَّاس في تعاملاتهم إليه وتيسيرًا عليهم، ولكن سنقع في مشكلة أنّ المنفعة لا تحدث إلَّا بفعل الأجير وهو موجب لفساد الإجارة عند الحنفية والشافعية، أمّا عند المالكية وفي الرَّاجِح عند الحنابلة فهي جائزة، ما دامت الأجرة معلومة غير مجهولة، والمنفعة أصلًا ليست العوائد المالية المتوقَّع الحصول عليها، إنّما هي منفعة المشروع المحصَّل عليها مدَّة من الزَّمن[4]، وكذلك الرسوم المدفوعة على الخدمات أثناء استغلال المشروع، والنَّاتجة عن عقد الامتياز إنّما هي راجعة لإجارة المحل المنتفع به، وليس بناء على الأموال المتوقَّع الحصول عليها، وهذا هو ما قررته ندوة البركة (3) سنة 1998م قرار (13/ 2)[5].

ولكن نُوقِش هذا التَّكييف بأنّه تكييف حسن ولكنَّه ناقص، حيث نظر الباحث إلى جزء من العقد وهي مرحلة البناء (وهي من صور الاستصناع) وأغفل الجزء الآخر منه، وهو الأهم والأطول ضمن العقد، وهو مرحلة التشغيل (إجارة المنفعة)، فالتكييف الأقرب: أنَّه

(1) انظر: تمويل واستثمار الأوقاف، مسدور، 99؛ والصيغ القانونية لاستثمار أموال الوقف، مهران، 96-111؛ و»إعمار الأوقاف»، آق قندوز، 264.

(2) انظر: البحر الرائق، ابن نجيم، 5/ 299.

(3) انظر: المدونة، مالك بن أنس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994م، 3/ 266.

(4) انظر: «عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية من الناحية الشرعية»، تقي الدين العثماني، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 04، 2019م، 743-753.

(5) انظر: قرارات وتوصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي 1-30، عبد الستار أبو غدة، مجموعة البركة، جدة، ط1، 2010م، 97، 98.

عقد استصناع يمثِّل مرحلة بناء المرفق ومعه عقد إجارةٍ على العمل بالمنفعة أثناء مُدَّة عقد الامتياز وفي مرحلة تشغيل المرفَقِ، ويقابل هذين العقدين الاستصناع والإجارة: «المنفعة أثناء مدة عقد الامتياز»[1]، وذهب مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته (19) وقراره رقم: (182-8/ 19) إلى أنّ عقد (BOT) وإن كان يُشابه بعض العقود والصيغ الاستثمارية إلّا أنّه عقد مُستَحدَث، وقد لا يتطابق مع أي منها، وأنّه يجوز الأخذُ به في تعمير الأوقاف والمرافقِ العامة[2]، والقول بأنّه لا يُشْبِه أي عقد من العقود المعهودة قول غير مجزُوم به، وقد رأينا بعض النُّصوص السابقة المستدَلِّ بها، التي تُبَرهِن على تطابق بعض صور الاستصناع مع عقد (BOT).

ومن وجهة نظر الباحث المتواضعة فإنّه يحمل قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي على أنّ العقد بجميع حيثياته المركَّبِ منها لم يُعهَد سابقًا، وإن كان بعض العقود القديمة والمطوَّرة في عصرنا الحالي ثبت وجودها قديمًا[3]، ولكن طُوِّرت وركِّبت بين معاملات مختلفة وأُضيفت لها تقنِيات أخرى عُرِفت في وقتنا المعاصر فقط، والله أعلم.

وفي نظر الباحث فإنّه يمكن استخدام نظام (BOT) في عمليات تعمير وصيانة الأوقاف القديمة والمعطلة، لعدة أسباب أهمها: أنّ العائق في عمليات الصيانة عدم توفر السيولة المالية الكافية، وذلك لا يتوفر إلّا بدفعها إلى من يستطيع عمارتها من دون التعدي عليها بما يسلب ملكيتها الوقفية (دفعًا لما كان عليه الحال في العهود القديمة في صيغ الحكر والإجارتين... إلخ)، وتبقى بذلك نفقات التعمير والصيانة دينًا مرصدًا على المؤسسة الوقفية يأخذه القائم بالصيانة والتعمير من خلال ناتج منفعة الأصول المالية الوقفية، بواسطة انتفاعه بالوقف بأجرة أقل وأدنى من أجرة المثل، والفارق في العملية بالنسبة للممول لعمليات الصيانة والترميم إنّما هو الأجر الذي يسعى إلى تحصيله من خلال الإجارة على العمل بالمنفعة أثناء مُدَّة عقد الامتياز.

---

(1) انظر: «تطوير تعمير الوقف بصيغة عقد البناء والتشغيل والإعادة»، العمراني، 219؛ و223-224؛ و«إعمار الأوقاف وأحكامه في الفقه»، آق قندوز، 267؛ والصيغ القانونية لاستثمار أموال الوقف (BOT) أنموذجًا، مهران، 68-69.

(2) انظر: «قرار حول تطبيق نظام البناء والتشغيل والإعادة BOT في تعمير الأوقاف»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 04، 2019م، 965-966؛ والأدوات الاستثمارية، فداد، 137؛ والصيغ القانونية لاستثمار أموال الوقف (BOT أنموذجًا)، مهران، 68.

(3) انظر: «إعمار الأوقاف وأحكامه في الفقه»، أحمد آق قندوز، 267؛ والصيغ الاستثمارية المستحدثة لتطوير الوقف، الخصاونة، 20-22.

خامسًا: بعض المشاريع الاستثمارية الوقفية المستخدم فيها عقد (BOT):

ويوجد الكثير من المشاريع الاستثمارية الوقفية التي تم فيها استخدام عقد البناء والتمويل (BOT)، منها المشروع الذي تمَّ تجسيده من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر، بعد استرجاعها حوالي 1200 هكتار من الأراضي وتسويتها قانونيًّا، عملت الوزارة على بعث مشاريع استثمارية وقفية فيها، من أهمِّها بناء مركز تجاري وثقافي وقفي بشارع معطي محمد حبيب بولاية وهران غرب الجزائر، وتم استغلال عقد الامتياز في إنجازه أو ما يعرف بعقد البناء والتمويل والتشغيل (BOT)، فتمَّ تمويل هذا المشروع المعمول على أرض (وقفية 100 %) من طرف مستثمرين من الخواص، ويحتوي على مركز تجاري ومركز ثقافي إسلامي، وموقف للسيارات وحوالي 40 مرشًا، الذي تمَّ تدشينه من طرف وزير الأوقاف الجزائرية سنة 2016م[1]، وللاطِّلاع على الكثير من هذه النَّماذج من الاستثمار الوقفي يُنظر كتاب الصيغ القانونية لاستثمار أموال الوقف (BOT أنموذجًا)[2].

الفرع الثالث: إصدار صكوك إسلامية على أعيان الوقف لصيانتها:

مرَّ آنفًا بأنّ الصكوك الإسلامية تتفرع إلى أنواع كثيرة، كما ذكر الباحث أيضًا أنَّ هناك أوقافًا على شكل خدمات أو منافع أو نقود، وبعضها الآخر على شكل أصول عينية كالأراضي والمباني، وهذه الأخيرة تحتاج إدارة الوقف لتعميرها السيولة اللَّازمة عن طريق التموُّل من الغير، بواسطة أحد الصكوك الوقفية المبنية على الصيغ التمويلية المصرفية، لتعمير الأوقاف واستغلالها من جديد، ومن هذه الصكوك الوقفية التي يمكن استخدامها في صيانة الممتلكات الوقفية كالآتي[3]:

أولًا: صكوك المشاركات الوقفية العادية أو المتناقصة: وبما أنّ الأصول الوقفية تكون عينية كالأرض أو مبنًى قديمًا (فيهدم المبنى وتبقى الأرض الوقفية)، فإنّه يمكن الدخول بها معرّفة بمجموعة من الصكوك الوقفية بعد تقويمها بسعر المثل وقت العقد وذلك جائز، وتُثبَّتُ في نشرة الإصدار، وفيها تدخل إدارة الوقف بالأرض المصكَّكة مع الجمهور أو مؤسسة مالية في شركة عنان، يقدِّم فيها الجمهور المال السائل لتنفيذ المشروع المطلوب

(1) انظر: «دور الملكيات الوقفية في تنمية الجانب الحضري: حالة قسنطينة»، آسيا ليفة، دراسات اقتصادية، 13/ 02، 2021م، 83؛ والصيغ القانونية لاستثمار أموال الوقف، مهران، 150.

(2) انظر: الصيغ القانونية لاستثمار أموال الوقف (BOT) أنموذجًا، مهران، 144-151.

(3) انظر: «وقف الصكوك وتصكيك الوقف»، السبهاني، 104؛ و«تصكيك موارد الصندوق الوقفي لتمويل الطاقة الخضراء: نحو إنشاء صندوق وقفي أخضر»، كية شناقر وآخرون، مجلة الإستراتيجيات والتنمية، ع.خ، 2019م، 241-242؛ والتمويل الاجتماعي الإسلامي، دوابة، 334-336.

كالمباني بحصيلة الاكتتاب وبعناية إدارة الوقف، ويشارك حملة الصكوك مشاركة دائمة أو منتهية بالتمليك، ويملكون من هذا المبنى بحسب نسبة قيمة صكوكهم فقط، ويحصلون على نسبة من العائد بعد تأجير المبنى أو بيعه، أو يتمُّ استغلال ذلك المشروع المتشارك فيه بالإجارة على أن تحرص إدارة الوقف على أن تعطي شريكها في الصكوك الحقَّ في الحلول محلها في الملكية، دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها، بناء على وعد منفصل مسبق عن الشركة، وينتهي البيع والشراء لطالب التمويل بعقد منفصل عن الشركة أيضًا، وهو ما يعرف بالمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك[1].

ثانيًا: صكوك المرابحة: ومصدِّرُ هذه الصكوك في الغالب تكون مؤسسة مالية، والمكتتبون بهذه الصكوك هم إدارة الوقف، فربما تحتاج المؤسسات الوقفية السِّلَعَ لتعمير بعض مؤسساتها الإنتاجية (كالمصانع) بالمعدَّات والأجهزة والماكينات، فتشتريها مرابحة بثمن تقوُّمِها زائد ربح معلوم للمصدِّر على شكل أقساط، وتستخدم المعدات في الإنتاج إلى أن تسدَّد قيمة المعدات[2].

ثالثًا: صكوك الاستصناع: ويكون في هذه الحالة البنك الوقفيُّ طالبًا للتمويل عن طريق صكوك الاستصناع، من أجل استصناع مبنًى على أرض وقفية، أو ترميمه أو توسيعه أو تغيير شكله، أو تأثيثٍ لمكاتب ضمن أبنية أو شقق لتأجيرها فيعرِضُ هذه الصكوك على المصنِّعين المشترين لها ويقومون بإنشاء المبنى، ولهم غنم بيعها بثمن أعلى من كُلْفة استصناعها كما عليهم غُرمها أيضًا، وبعد الانتهاء من البناء يمكن أن يدفع ثمن البناء بشكل مقَسَّط من المؤسسة الوقفية[3].

رابعًا: صكوك القرض الحسن (الخيرية): وهي صكوك لا يشترط فيها أن تصدر من أي جهة معينة، ولكنَّها تعطى ابتغاءً للأجر والثواب وعزمًا على تفريج الكربات، فيتم طرح الصكوك الخيرية للاكتتاب العام لمدة سنة فقط، وتستخدم حصيلتها في تقديم مساعدات لجهات محتاجة للسيولة المالية، كبعض الأوقاف التي تحتاج لترميم وصيانة الأعيان والمباني الوقفية أو تعميرها، أو تلك التي تريد توسعة نشاطها الوقفي وزيادة عائداتها، بشرط إرجاع القرض بنفس القيمة حتى تستفيد منه جهة أخرى، ويمكن للبنوك الإسلامية

(1) انظر: «وقف الصكوك وتصكيك الوقف»، السبهاني، 97-105؛ و«الأسهم والصكوك الوقفية»، زاوي، 261؛ والصكوك الإسلامية، دوابة، 35.

(2) انظر: المصادر السابقة نفسها.

(3) انظر: «وقف الصكوك وتصكيك الوقف»، السبهاني، 97-105؛ و«الأسهم والصكوك الوقفية»، زاوي، 261؛ والصكوك الإسلامية، دوابة، 35.

أن تدعم صكوك القروض الحسنة والخيرية وتعمل على نشرها، ولو بصيغة الوقف المؤقت من خلال استخدام الأموال الموجودة في حساباتها الجارية المودعة لديها كأمانة من قبل المواطنين[1].

هذه هي أهم الصور والنَّماذج التصكيكية التي تعتمد على الشراكة والتي يمكن من خلالها تعمير الوقف، كما يمكن استخدام الصيغ التمويلية الأخرى في عملية تمويل إعمار الوقف وصيانته، وكانت قد مرَّت آنفًا في مطلب الصكوك الوقفية وإن كانت على شكل استثماري، إلّا أنّه من خلال قلب الصورة إلى التَّعمير سيتوضَّحُ المعنى أكثر.

الفرع الرابع: استخدام صناديق الإجارة لإعمار الوقف:

وصناديق الإجارة هي صناديق استثمارية وقفية على شكل محفظة متنوعة من عقود الإيجار للمعِدَّات (معدات اتصالات، أجهزة الكمبيوتر، أجهزة خدمات الشبكات، معدَّات إنشائية وصناعية، معدات البناء والنقل والعقارات [أراضٍ ومبانٍ وحقولٍ] والمنافع أيضًا)، بتأجيرها للغير لمدة زمنية محددة، وهي إمّا أن تكون إجارة تشغيلية أو تمويلية أو موصوفة في الذمة، التي يتم هيكلتها وفقًا لأحكام الشريعة، بمراعاة أحكام الوقف المختلفة وخصوصيته، ويتميز هذا النَّوع من الصناديق بالعوائد الشهرية المنتظمة والمرتفعة وبتصنيف ائتماني عالٍ[2].

أولًا: الإجارة التشغيلية الوقفية: وهي عملية تقوم من خلالها إدارة الأوقاف بطلب تأجير معدات من المؤسسات المالية التي لديها في الغالب موجودات معينة أو موصوفة في الذمة كالباخرة، ثم تشغيلها واستيفاء منافعها خلال مدَّة محدَّدة في إعمار الوقف وترميمه وزيادة إنتاجه، ثم دفع المبلغ المتَرتِّب على إيجارها من طرف الوقف ولو على شكل أقساط[3].

ثانيًا: الإجارة التمويلية (الإجارة المتناقصة والبيع التأجيري): ويتم فيها تمليك منفعة بعض الأعيان كالدور والمعدّات مدة معينة من الزمن لإدارة الوقف، من أجل تعمير أصولها الوقفية أو ترميمها بأجرة معلومة تزيد عادة على أجرة المثل، على أن يملِّك المؤجِّرُ العينَ المؤجَّرَة للمستأجِرِ (إدارة الوقف) بناء على وعد سابق بتمليكها في نهاية المدة أو في أثنائها، من خلال أقساط سنوية يتم دفعها إليه من الأجرة التي تأخذها البنوك الوقفية، ثم يصبح البناء

(1) انظر: «إعمار الأوقاف وأحكامه»، آق قندوز، 276-278؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 335؛ والشروط وعلوم الصكوك، أحمد السمرقندي، تح: أحمد بدران، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2017م، 93.

(2) انظر: مقدمة في اقتصاد الوقف الإسلامي، محمد الأفندي، 166-168؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 239.

(3) انظر: اختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 310؛ و318-328؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 239-240.

كاملًا وأرضه للأوقاف التي توجِّهُ الغلَّة والرَّيع للمستحقِّين، وطُبِّق في ماليزيا بتأجير (بنك إسلام) لِأَرض وقفية من جهة خيرية ليشيِّد عليها مقرَّهُ الرَّئيس[1].

المطلب السادس: تمويل الأوقاف من خلال صيغة الوقف المؤقَّت

الفرع الأول: حدود الوقف المؤقَّت الزمنية:

أولًا: النِّطاق الزَّمني للوقف المؤقَّت:

بما أنّ أغلب أحكام الوقف اجتهادية قياسية للرأي فيها مجال، ولأن أغلبها إمّا بُنِيَ على القواعد العامة بطريق القياس على أشباهها في العلل أو بطريق المصلحة الراجحة، فإنّه لا حدَّ لأقل مدَّة للوقف المؤقَّت نظرًا للفوائدِ التي سيُحرَم منها المجتمع والاقتصاد عند تحديد أقلِّ مدة للوقف المؤقَّت، أو أقصى مدة له، مراعاة لمقاصد الشريعة في التبرعات والنَّفقات التطوعية كالتكثير منها قدر المستطاع، مما يفتح الباب أمام الاجتهاد الفقهي لاستيعاب أكبر قدْرٍ ممكن من احتياجات المجتمع المسلم في مجال الأوقاف[2].

تحتاج البلدان المتقدِّمَة والمتطوِّرة كأوروبا وأمريكا وجميع البلدان التي يوجد فيها أقليَّة مسلمة إلى هذا النّوع من الأوقاف المؤقَّتة، نظرًا للغلاء الفاحش للمباني المستأجَرَةِ التي تُتَّخَذُ مساجد، أو للصعوبة الحاصلة في أن يتبرَّع شخص بداره مثلًا على شكل وقف مؤبَّدٍ من أجل تأدية الصلاة، ولكن يستطيع أن يُعِير منزله لمدة خمس سنوات أو لنقل وقفه لهذه المدَّة فهذا وقف مؤقَّتٌ، وقد يقِفُه أيَّامًا أو شُهورًا حتى ينتهي المسلمون من بناء المسجد أو الجامع، وكذلك بالنِّسبة للمدرسة التي تُعمَلُ فيها دوراتٌ كل شهر، فله أن يخصص دارهُ لتلك الأيَّام المتكرِّرَة من العام وقفًا، وفي ذلك تيسير على الأمَّة ونيلٌ للثواب وهو يعتبر من الوقف المؤقَّت، ومثل ذلك لو وقف شخص أرضه لصلاتي عيد الفطر والأضحى فقط (أي لمدة ساعتين ومرتين في كل عام)، وجعل ذلك وقتا مؤقَّتا بسنواتٍ معدودةٍ، أو مؤبدًا في هذين اليومين ولتلك الساعات فهذا من الوقف المؤقَّتِ، وكذلك لو وقف موقفًا للسيارات كل أسبوع مدة صلاة الجمعة، أو يفتح المزارِعُ بستانهُ للفقراء والمساكين يومًا واحدًا معلومًا

(1) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف»، صوالحي، 91؛ و«صيغ استثمار الوقف»، أحمد، 204؛ واستثمار الأوقاف، الصقية، 332؛ ودور المؤسسات، القرة داغي، 98؛ والتمويل الاجتماعي الإسلامي، دوابة، 241-243.

(2) انظر: «مدى مشروعية الوقف المؤقت: دراسة فقهية تأصيلية»، أبو الخير عطا، كلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان، 03/ 03، 2020م، 3792.

في كل سنة أو في كل ستَّة أشهر[1].

نتيجة لبساطة الحياة في العهود الأولى وقلّة تكاليف البناء وغيرها، لم يتمكن العلماء والفقهاء المتقدِّمون في ذلك الوقت من الوصول إلى حكم هذا النَّوع من الأوقاف، لأنّ هذه المصالح والحاجات لم تظهر في مجتمعاتهم فلم يتحدَّثُوا عنها.

ثانيًا: حالات وأسباب حلِّ الوقف المؤقَّت:

وأسبابه عديدة وكثيرة؛ وبشكل إجمالي يمكن حصرُها في سببين اثنين[2]:

1 – **الأوقاف التي لا نية عند الواقف بديمومتها:** حيث ينوي الواقف لأمواله العينية أو السائلة مجرد التصدُّق بها لمدَّة محدَّدة ثم يعود الوقف إلى الواقف بعد انقضاء المدة التي وُقِف الوقْفُ لها، ولا يهمُّنَا سبب وقفه للعين مدَّة محددة فقط بقدر جواز الوقف المؤقَّت كما مر آنفًا، ومن أمثلته بعض المهاجرين خارج بلدانهم الممتلكين لمنازل فارغة في بلدانهم الأصلية، فيمكن لهم وقفُها مؤقَّتًا إلى غاية رُجوعهم، سواء بإجارتها (وريعها يوزع على الموقوف عليهم) أم بالانتفاع المباشر بالسَّكن فيها حسب شرط الواقف، ومنها أيضًا وقف إنتاج مصنع لجهة برٍّ معينة لمدة عام أو عامين أو ستة أشهر... إلخ أو وقف سيارات نقل لجهات خير محددة بفصل الشتاء، أو وقف منزل لأداء صلاة العيدين في البلدان الغربية... إلخ[3].

2 – **الأوقاف التي تنتهي بفناء مال الوقف نفسه:** وهناك أوقاف تنتهي بفناء مال الوقف نفسه، بمجرد استهلاكها أو استخدامها، ومثالها المحصولات الزراعية التي يتم وقفُها من دون أن يتعلق الوقف بعين الأرض، فهي بطبيعتها مؤقتة غير دائمة تستهلك بالأكل، أو شركة الألبان بوقف إنتاج أسبوع من كل سنة في وجوه البر من الفقراء والمساكين ودور العجزة والأيتام، كما يمكِن للواقف أن يحدِّد هذا الاستهلاك بأيام محدَّدة أو أشهر معينة، أو أن يكون وقفًا جاريًا متكررًا لعشر سنوات أو لخمسين سنة حسب رغبة أصحابه، وعرف هذا

(1) انظر: الوقف المؤقت- حكمه ونطاقه وأسباب وقفه، محمد النجيمي، مؤتمر الأوقاف الثاني بالسعودية، 1428هـ، جامعة أم القرى، 16–18؛ و«أحكام الوقف وسبل إحيائه وآليات تطوير استثماره»، عبد الستار أبو غدّة، 3551–؛ والوقف المؤقت ودوره في تقديم الخدمات، سعاد بيات، سامي للنشر، الوادي، ط1، 2019م، 38–42؛ و«الوقف المؤقت: حقيقته وتطبيقاته»، نجوى قيدوم، الإحياء، 19/ 2019،23م، 411–414؛ و«مدى مشروعية الوقف المؤقت»، أبو الخير، 3798–3811.

(2) انظر: «مدى مشروعية الوقف المؤقت»، أبو الخير، 3833–3840؛ ومدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 3/ 273–294.

(3) انظر: الوقف المؤقت، النجيمي، 16–21؛ و«مدى مشروعية الوقف المؤقت»، أبو الخير، 3811.

النّوع من الأوقاف في كل من السعودية والعراق ودمشق[1].

كما أنّ هناك أسبابًا أخرى أيضًا لحل الوقف وانتهائه غير التي ذكرنا، وهذه الأسباب تم النص عليها واعتمادها في أكثر القوانين المتعلقة بتسيير الوقف، حيث ورد على سبيل المثال في قانون الأوقاف بإمارة الشارقة في المادة رقم: (50) البند رقم: (8) أنّ الوقف الخيري ينتهي بانتهاء مدة الوقف المؤقت، وأنّ الوقف الذرِّي ينتهي بانتهاء مدته أو انقراض المستحقين أو تعطل الموقوف أو قلة الأنصبة[2].

الفرع الثاني: مجالات واستخدامات الوقف المؤقَّت في تعمير الأوقاف ضمن البنوك:

أولًا: مجالات الوقف المؤقَّت:

إنّ الوقف المؤقَّت ليس محصورًا فقط في الأشياء الفانية التي تنتهي بمجرد الاستهلاك أو الاستخدام الأول، بل تمتد حتى إلى الأعيان والأصول الثّابتة لتشمل وقف الأعيان (كالعقارات من الأراضي والمباني)، ووقف المنقولات والنُّقود عند من يرى جواز وقفهما من الفقهاء (كما مر آنفًا) يشمَلُ وقف المنافع أيضًا[3]؛ ونبَّهَ قانون الأوقاف الكويتي على نقطة مهمَّة في نوعية الأوقاف المؤقَّتَة (المقررة في الكتب الفقهية أصلًا) من خلال وضع استثناءات على الوقف المؤقَّت في المادة (19) التي نصَّت بوجوب تأبيد الوقف على المقبرة والمسجدِ[4].

ثانيًا: استخدامات الوقف المؤقَّت في عملية تعمير الأوقاف من خلال البنوك الوقفية:

ويمكن استخدام الوقف المؤقَّت في عملية تعمير وصيانة الأوقاف المعطَّلَة من خلال مجموعة من الآليات والأدوات الاستثمارية والتمويلية التي تعرَّفنا عليها سابقًا، كأن يقِف بشكل مؤقَّت عائدات الأوراق المالية الربحية أو الصناديق الاستثمارية أو الودائع الجارية أو تعهُّدات دفع الصَّدقات الجارية من المماطِلِينَ، ليَتِمَّ صرفُ عائداتها على عملية توسيع

---

(1) انظر: المصادر السابقة نفسها.

(2) انظر: دليل النظارة الوقفية في إمارة الشارقة، قسم الأملاك الوقفية، دائرة الأوقاف، الشارقة، ط2، 2022م، 43.

(3) انظر: «الوقف المؤقت»، الهزاع، 15–23؛ والوقف المؤقت، سعاد، 98–114؛ و«مدى مشروعية الوقف المؤقت»، أبو الخير، 3824–3832.

Firdaus-Amanullah, "The Nature of Temporary Waqf", 135.

(4) انظر: مشروع قانون الوقف الكويتي، إقبال، 287؛ و«تجربة الوقف المؤقَّت في دولة الكويت»، محمد فردوس – محمد أمان الله، Al-Jāmi'ah: Journal of Islamic Studies 54/ 02 2016م، 489–490؛ ونظام الوقف، القرضاوي، 87 –88.

وصيانة المباني القديمة للجامعات وإقامات الطلاب، أو تصليح أجهزة المساجد كالمكيِّفات ومعدَّات الإنَارة والصَّوْت، أو استصلاح الأراضي وحفر آبارها الوقفية، أو تأسيس أوقاف جديدة... إلخ، فهذه هي أهم الطُّرق للأوقاف المحتاجة للتَّعمير لتمويل نفسها بواسطة هذه الصِّيغة، بالإضافة إلى أنَّ البنك يسهِّل من إدارتها بتنظيم سيرورتها ومواعيد بدء الإنفاق وانتهائه، وجدولة الجمع والتوزيع والقدرة الفائقة على تسويق المشاريع الوقفية للصِّيانة. ومن أبرز الصِّيغ المعاصرة للوقف المؤقَّت «صندوق إحسان المبتكر لتثمير الأوقاف» والمستنِدِ للوقف النَّقدي المؤقَّت بجمع موارد رأس المال من المتبرِّعين بواسطة الصُّندوق، بإدارة خارجية واستخدام بمدَّة محدَّدة مسبقًا على جهة الوقف المؤقَّت، وتُستخدم العائدات المحصَّلة من رؤوس الأموالِ الوقفية المؤقَّتَةِ المستثمرةُ في دعم البرامج الوقفية والاجتماعية للبنك الإسلامي للتنمية، وعند حلول أجل الاستحقاق لها يُعْطَى الاختيار في إمكانية إرجاع أو تأبيد وقفه إن وافق المحسِنُ على ذلك، وقد أُنشئ «صندوق إحسان» سنة 2019م بعد موافقة مجلس الإدارة لتمكين القدس بمبلغ (100 مليون دولار) منها (20 مليون دولار) من «صندوق التضامن»، وكان يجري مُخطَّط للتَّوقيع على اتفاقية ثانية من طرف «صندوق إحسان» مع مجموعة «إنفستكورب» بمبلغ (250 مليون دولار) سنة 2020م أو سنة 2021م[1].

المبحث الثالث
موارد التبرعات التطوعية ودورها في التَّمويل والاستثمار والتَّسويق

المطلب الأول: الأوقاف النَّقدية التطوُّعية وصناديقها في البنوك الوقفية

الفرع الأول: تعريف الوقف النَّقدي وعلاقتهُ بالصناديق الوقفية:

أولًا: معنى الوقف النَّقدي:

هو الذي يكون الموقوف فيه مالًا نقديًّا وحكمه الجواز[2]، وعملية الوقف هذه لا تختلف

(1) انظر: التقرير السنوي 2019م، بنك التنمية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، PDF، 2019م، 54.

(2) انظر: تثمير الوقف النّقدي، نجاه، 30؛ و«الوقف النّقدي»، شوقي أحمد دنيا، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 13/ 01، 2001م، 511.

عن العمليات الوقفية الأخرى في كونها حبس الشيء وتسبيل منفعته، والمتمثلة هنا في القرض أو عائد استثماره[1].

ثانيًا: علاقة الأوقاف النّقدية بالصناديق الاستثمارية:

عندما ظهرت النُّقود الوقفية في العهد العثماني كان لا بد من تسليمها للجهة القائمة على الوقف وهو القاضي، وكان القاضي بدوره يشرف على منحها كقروض للموقوف عليهم. والوقفُ من طرف الفرد الواحد من دون جهة مُنظِّمة ومؤسسات دائمة يعتبر في الغالب فاشلًا غير فعّال، لضعف القدرة المالية على توفير رصيد مالي يسدُّ الحاجيات، ولافتقاده للمسيِّر والنَّاظر الجيِّد من جهة أخرى، أو لكون الموقوف عليه معيَّنًا محدودًا أو جهة عامَّة صغيرة[2]، مما استدعى ظهور صناديق وقفية استثمارية للنُّقود ذات الغرض الموَحَّدِ كتعليم القرآن ورعاية الأيتام... إلخ، مُهمَّتُها جمع النُّقود من الذين يريدون التصدُّق بأموالهم صدقة جارية متجانسة في الغرض والمقصد من الأفراد والجماعات، تمهيدًا لاستثمارها واستغلالها بما يولِّد عائدًا يوجَّه للجهة الموقوف عليها أو للجهات متعددة الخيرية (إذا لم يحدِّد الواقف الجهة)، ويتم تكوين وإنشاء هذا الصندوق أولًا وتحديد الغرض منه، لتصدر صكوكًا وقفية متساوية ومحدَّدة القيمة وبنظام معين، على الجمهور والحكومات والمؤسسات الوقفية الرّاغبة في شرائها لوقفها واستثمارها ثم تسبيل منفَعَتِها؛ فإذًا الصناديق الوقفية هي عبارة عن حاضنات وأوعية لجمع النُّقود ذات الغرض الواحد ثم استثمارها والتبرُّرِ بمنفعتها في إطار ضوابط مشروعة ومحدَّدة[3]، ومن التجارب المشابهة لها عمليات إصدار شهادات الوقف النَّقدي في بنغلاديش[4].

ثالثًا: مفهوم الصناديق الاستثمارية الإسلامية وحكمها الفقهي:

أ- تعريف الصناديق الاستثمارية: هي: «وعاء مالي تكوِّنِهُ مؤسسة مالية متخصِّصة وذات دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمارات، وذلك بقصد تجميع مدخَّرات الأفراد ومن ثَمَّ توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة، تحقِّقُ للمستثمرين فيها عائدًا مجزيًا

(1) انظر: الوقف النّقدي، هشام حمزة، 422؛ والوقف النّقدي واستثماره في ماليزيا، أديلاني، 63-64؛ وتثمير الوقف النّقدي، نجاه، 30-31.

(2) انظر: «أحكام الوقف وسبل إحيائه وآليات تطوير استثماره»، عبد الستار أبو غدَّة، 25.

(3) انظر: «الوقف النقدي»، شوقي، 515؛ ومشروع قانون الوقف الكويتي، إقبال، 633-634؛ ونظام الوقف، القرضاوي، 153-154؛ و«أحكام الوقف وسبل إحيائه وآليات تطوير استثماره»، عبد الستار أبو غدَّة، 61.

(4) انظر: «المنظومة القانونية والرقابية للتمويل الاجتماعي والإسلامي»، عبد الرزاق ألارو، المجلة الدولية للمالية الريادية (IREF)، 3/ 1، 2020م، 25.

وضمن مستويات معقولة من المخاطرة، عن طريق الاستفادة من مزايا التَّنويع»[1]، وتحكُمُ كافة معاملات الصندوق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها السَّامية، وتستعمَل المصارف الصناديق الاستثمارية كوسيلة تعبَّأُ بواسطتها الموارد المالية من السُّوق بهدف توجيهها لمجالات استثمارية معيَّنة، وفي العادة يتم استثمارها على أساس عقد المضاربة أو المشاركة أو الوكالة، وتتنوع هذه الصناديق الاستثمارية الإسلامية حسب نوعية الاستثمار إلى درجة أنّه قد يصل عدد أقسامها وأنواعها إلى أكثَرَ من ثمانية أقسام وصناديق استثمارية[2]، وتتميز هذه الصناديق بكونها صناديق تعطي للمستثمرين إمكانية تسييل أموالهم، كما تمنح لهم فرصة المساهمة فيها ولو برأسمال صغير في مشاريع ضخمة ومتنوِّعةٍ[3].

ب- الفرق بين الصناديق الاستثمارية والحسابات والودائع الاستثمارية: تتميز الصناديق الاستثمارية بكيان قانوني وذمَّة مالية مستقلة عن البنك الإسلامي، وأنّ الأموال التي يتم إيداعها في الصندوق لا يشتَرطُ فيها أن تكون مبالغًا ضخمة، كما يمكن استرجاعها متى أراد المستثمر ذلك، في حين تكون حسابات الاستثمار أساسها التعاقد بين المصرف والعميل؛ لذلك تدرج أموال المتعاملين ضمن الميزانية العامة للبنك، والمستثمر فيها يلتزم بعدم سحْبِ وديعته لمدَّة طويلة نوعًا ما[4].

ج- التكييف الفقهي للصناديق الاستثمارية: تقوم العلاقة بين مُؤسِّسي الصناديق والمكتتبين على أساس المضاربة، وبالتحديد تلك المضاربة التي يتعدَّد فيها أرباب رأس المال، وتكون المضاربة مقيَّدة بشروط المصدِّر للصندوق الاستثماري (وتسمى بنشرة الإصدار أو لائحة الصندوق) لا المكتتِب، ولا مانع شرعًا من ذلك، فتستقبل الجهة المصدرة (البنوك مثلًا) حصيلة الاكتتاب والذي يُمثِّل رأس مال المضاربة، والمكتتبون هم أصحاب الأسهم والوحدات أو رأس المال، أمّا بالنسبة للإيجاب والقَبول فمذهب الجمهور يقرر أنّ الإيجاب يصدر ممَّن له التمليك، فيما يكون القَبول ممَّن يصير إليه الملك، ولا يهِمُّ أيّهما صَدَر أولًا، وبالتالي فيكون المصدّر للأسهم يصدر منه الإيجاب والمكتتِبُ فيها يصدر منه

(1) الاستثمار في خدمة صغار وكبار المستثمرين، منير هندي، منشأة المعارف، مصر، د. ط، 1994م، 12؛ والجامع لأحكام الوقف، المشيقح، 3/ 122؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 314.

(2) انظر: «صناديق الاستثمار الإسلامية: دراسة وتحليل»، وليد عوجان، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 01/ 01، 2012م، 90-96.

(3) انظر: صناديق الاستثمار الإسلامية، عز الدين خوجة - أبو غدة، دلة البركة، جدة، ط1، 1993م، 13؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 425.

(4) انظر: اختلاط الحلال بالحرام، غسان الشيخ، 440.

القَبول[1].

رابعًا: المقصود بالصناديق الاستثمارية الوقفية ومميزاتها:

أ- مفهوم الصناديق الاستثمارية الوقفية: الصندوق الوقفي «هو وعاء تجتمع فيه الأموال الموقوفة من التبرُّعات المحدَّدة الغرض، دون النظر إلى قيمة وحجم الـــمُساهَم به، ثم تستخدم لشراء عقارات وممتلكات وأسهم وأصول متنوعة، تُدارُ على صفة محفظة استثمارية لتحقيق أعلى عائد ممكِن ضمن مقدار المخاطر المقبولة وصرف ريعها في وجوه الخير المحدَّدة»[2]؛ فالصناديق الوقفية تمثِّلُ أوعية مالية وتعتبر نموذجًا لفكرة الوقف الجماعي، وتُكوِّنه مؤسسة مالية أو وقفية متخصِّصَة ذات شخصية اعتبارية مستقِلَّة في الغالب، وفيها يعلن الصندوق عن استعداده لتلقِّي أموال الواقفين (ويضم ريع الأوقاف السابقة والجديدة، وعائدات الصندوق والهبات والوصايا والتبرعات والجهات الحكومية والفردية والإعانات الخارجية) وتوكِّلُه عنهم في تأسيس أوقاف خيرية أو رعاية أوقاف قائمة (يكون الوقف على الغرض المحدّدِ من الصندوق لا الصندوقِ ذاته)، وذلك بغرض الاستثمار في مجالات متنوعة وتحقيق العائد للمصارِفِ الوقفية أو المستثمرين مع المخاطر المنخفِضَةِ[3].

وفي هذه الصناديق الوقفية يتعدَّدُ الواقفون بتعدُّدِ حملَةِ الصكوك الوقفية، الأمر الذي يستَدْعي أن تُدار هذه الصناديق من قبل مجالس إدارة، أو إدارة تنفيذية ممثَّلَةٍ في المدير، تضطَلِعُ بمهمة ناظر الوقف على مقتضى شروط الجمعية العمومية للصندوق، والمكوَّنة من مجموع الواقفين حملة الصكوك الوقفية، ولا يوجد مانع من أن يكون وكلاء المنتفعين بالوقف هم من يتولَّى إدارته إذا كان لمعيَّنِين، وهذه المؤسسات المعنوية لديها الخبرة الكاملة في مجال إدارة الاستثمارات أولًا، ومجال إدارة الأوقاف وتسييرها ثانيًا، ومجال الرقابة (الداخلية والخارجية) على أعمال الصندوق ثالثًا، من خلال هيئتي الرقابة والتدقيق

(1) انظر: صناديق الاستثمار الإسلامية، خوجة - أبو غدة، 16-20؛ والخدمات الاستثمارية، الشبيلي،1/ 204-205؛ و«تصوير مقترح للتمويل بالوقف»، دوابة، 61.

(2) «الصناديق الوقفية وتمويل الصناعات الحرفية»، الأسرج، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 03، 2012م، 47؛ والجامع لأحكام الوقف، المشيقح، 3/ 122؛ والوقف النّقدي، هشام، 432؛ ومقدمة في اقتصاد الوقف، الأفندي، 194؛ و«تصكيك موارد الصناديق الوقفية كآلية لتمويل المشاريع التنموية»، عبد القادر قداوي، التكامل الاقتصادي، 5/ 1، 2017م، 273؛ والصناديق الوقفية المعاصرة، محمد، 4.

(3) انظر: «وقف الصكوك وتصكيك...»، السبهاني، 102-103؛ والجامع لأحكام الوقف، المشيقح، 3/ 122؛ ومشروع قانون الوقف الكويتي، إقبال، 637؛ و«تصوير مقترح للتمويل بالوقف»، دوابة، 66-67؛ والصناديق الوقفية المعاصرة، الزحيلي، 9؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 313-315.

الشرعي في البنك[1]؛ ومن المعلوم أنّ مهمَّة الاستثمار أصعب من مهمة حفظ الوقف، لأنّ وزارات ومؤسسات الأوقاف لها خبرة كبيرة في جانب تسيير الأوقاف، لكن لدى البنوك الدِّراية والمعرفة التَّامةُ بعمليات الاستثمار (وهو ما نحتاجه في سعينا لتنمية الأوقاف)، فإن استطاعت هذه المصارف والبنوك وضع حوكمة رشيدة في عملية النَّظَارة على الوقف وأصوله المالية المتمثِّلَة في الصندوق الوقفي، سينعكس ذلك إيجابًا على المؤسسات الوقفية، ومن أمثلة الصناديق الوقفية: «صندوق بناء المياتم، أو صندوق طباعة المصحف»، ومن أبرز الصناديق العصرية صندوق بناء المساجد (MBF) الذي أسسته سنغافورة سنة 1975م من أجل جمع الأموال لبناء المساجد[2]؛ وتبقى الصدارة في الصناديق الوقفية حصرًا لدولة الكويت المطوِّرَة والمعْطِيَة للفِكرة بُعدًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا تنمويًّا، لتصبح مثالًا يُحتذى به في نوعية المجالات التي تم إنشاء الصناديق من أجلها، وأقلُّ ما يمكن القول عنها إنَّها مجالات ابتكارية خادمة للمجتمع ونافعة له، ومن هذه النَّماذج الصندوق الوقفي لرعاية الأسرة ومن مشاريعه «بيت السعادة الوقفي» بالشراكة مع مشروع فرحة الخاص «بلجنَة مصابيح الهدى»، وسبب الإنشاء هو ارتفاع نسبة الطَّلاق بين سنتَيْ (1993م و1994م) إلى (29.9 %)، ليقدِّم 5000 هدية للأسر الكويتية المتزوِّجَة حديثًا و200 دورة تدريبية للمقبِلين على الزَّواج في الكويت ودول الخليج وأمريكا[3].

ب- أنواع الصناديق الاستثمارية الوقفية: وتتنوع الصناديق الوقفية تمامًا مثل تنوُّع الصناديق والمحافظ الاستثمارية العادية، ولا تختلف عنها إلّا في كونها تسعى للمحافظة على الأموال الموقوفة، وتتقاطع معها باعتبارات مختلفة منها[4]:

1 - **باعتبار رأس المال:** فيمكن أن يكون مفتوحًا لدخول وخروج الوحدات الاستثمارية، خاصة إذا احتوى الصندوق على أموال استثمارية عادية، كما يمكن أن يكون مغلقًا، وهي تتميز بالوحدات الثابتة وبالهدف المعيَّنِ، والأجل الدَّقيق لانتهاء وحداته،

(1) انظر: «تصوير مقترح للتمويل بالوقف»، دوابة، 69-70؛ والصناديق الوقفية المعاصرة، الزحيلي، 8-9؛ و«دور الصناديق الوقفية في التنمية»، حسين الأسرج، بحوث إسلامية واجتماعية متقدمة، 02/ 04، 2012م، 377؛ والتمويل الاجتماعي الإسلامي، دوابة، 315-317.

(2) انظر: «أساليب تمويل تطوير الأوقاف في سنغافورة»، ناصر وآخرون، 31؛ و«وقف الصكوك وتصكيك الوقف»، السبهاني، 102، 103؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 427؛ والوقف النقدي، هشام، 432؛ وقانون الوقف الكويتي، إقبال المطوع، 636-637.

(3) انظر: مشروع قانون الوقف الكويتي، إقبال، 656؛ وتثمير الوقف النقدي، نجاه، 85؛ ونظام الوقف في الفقه الإسلامي، القرضاوي، 153-156.

(4) انظر: «الوقف في الصناديق الاستثمارية»، الدخيل، 37؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 427؛ و«تصوير مقترح للتمويل بالوقف»، دوابة، 62.

والصناديق المغلَقَةُ مناسبةٌ جدًّا لأصحاب الأموال الموقوفة بشكل مؤَقَّتٍ.

2 – **باعتبار الأدوات الاستثمارية المكوِّنة لها**: توجد صناديق استثمارية لها أصول حقيقية «كالعقار والمضاربات والمشاركات بالسِّلع والصَّرف والمعادِن الثَّمينة»، وهناك صناديق الاستثمارات المالية «كالأسهم والصُّكوك المتداولَةِ في سوق النَّقدِ»[1].

3 – **باعتبار المستثمرين والواقفين**: فقد تكون صناديق نمو وهي التي تهدف إلى نُمُوِ رأس المال الوقفي، أو صناديق دخل في حالة إرادة الحصول على الدَّخل المستمرِّ لمصلحة الموقوف عليهم، وقد تكون صناديق دخل ونمو في نفس الوقت.

4 – **باعتبار مكان الاستثمار**: فيمكن أن تكون صناديق استثمارية وقفية ذات رؤوس أموال عالمية، أو محلية، أو إقليمية.

5 – **باعتبار تحمل العميل لتكلفة البيع**: فقد يكون الصندوق الاستثماري الوقفي محملًا، أو غير محمل.

6 – **باعتبار السياسات والإستراتيجيات المتبعة**: فيمكن أن يكون من نوع الصناديق المتحفظة الدفاعية.

ج– مميزات الصناديق الاستثمارية الوقفية: ومن الخصائص المميزة للصندوق الوقفي كالآتي[2]:

1 – يسهم صندوق الاستثمارات في تنوع مجالات الاستثمار وتخفيض تكلفتها.

2 – انخفاض مستوى المخاطرة في الاستثمار لتنوع محتوياتها وتوزعها على مجالات مختلفة وتحت رعاية خبراء متخصصين من البنك الإسلامي[3].

3 – الشفافية وسهولة الانخراط والخروج أيضًا في الصناديق الوقفية، وملاءمته (الصندوق) لفئات كثيرة من المستثمرين والواقفين.

4 – للصندوق الوقفي ذِمَّة مالية مستقِلَّة خاصة به، تُخرِجه عن المؤسسة الوقفية التابع لها

(1) وصناديق الاستثمار الوقفي متنوِّعَةٌ، ولكن الأفضل الابتعاد عن كل ما فيه مخاطرة عالية من المنتجات المالية على أموال الوقف. انظر: «نحو صناديق وقفية ذات صفة استثمارية»، أسامة العاني، المسلم المعاصر، 147، 2013م، 65–112.

(2) انظر: استثمار الأوقاف، الصقية، 282؛ و«الوقف في الصناديق الاستثمارية»، الدخيل، 34؛ وقانون الوقف الكويتي، إقبال، 634.

(3) انظر: الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي، الشبيلي، 1/ 87–88؛ واستثمار الأوقاف، الصقية، 282.

أو البنك الـمُندرِج تحته.

د- التأصيل الشرعي والتكييف الفقهي للصناديق الاستثمارية الوقفية: وإن تم تكييف الصندوق الاستثماري العادي على أساس المضاربة، إلّا أنّ هناك اختلافًا بين الباحثين حول التكييف الفقهي للصندوق الاستثماري الوقفي، فمنهم من حصر معنى الصندوق الوقفي في كونه مجرد وعاء لتجميع الأموال والنُّقود والأصول الوقفية فقط، ومنهم من يقول إنّه شركة، وبعضهم قال إنّه وكالة بأجر.

ومن أجل بيان الإطار الشرعي والهيكل العام للصناديق الاستثمارية الوقفية فإنّه يستلزم رسم العلاقات الثلاثية التي تربط بين تلك الأموال الموقوفة في الصناديق من جهة، ومجلس إدارتها وناظريها من جهة ثانية، ومموِّليها من جهة ثالثة، وهو ما يعبَّر عنه بصيغة العلاقة التعاقُدِية بين الصندوق ومديره مع الواقفين.

فبالنّسبة لمحتويات الصُّندوق الوقفي من الوحدات فإنّها تعود لمسألة وقف النُّقود، في حالة ما إذا كان صندوق الوقف بأكمله مخصَّصًا للوقف فقط؛ أمّا إذا كان يحتوي على أموال وقفية وأخرى استثمارية عادية، فحكمه يرجع بالضرورة إلى حكم وقف النُّقود ومسألة وقف المشاع التي تناولناها في مبحث الأسهم الوقفية، أمّا التكييف الفقهي للنّاظر على صندوق الأوقاف ويدخل في ذلك مجلس الإدارة أيضًا، ففي حالة ما إذا تمَّ الاعتماد على البنك الوقفي في النَّظارة على الصندوق واتخاذ القرارات مُقابِل نسبة شائعة من الربح، فهذه العلاقة لا تخرج عن المضاربة تمامًا مثل الصناديق العادية، فتُصبِح أحكام المضاربة هي المنظِّمَةُ للعلاقة بين «البنك الوقفي والأموال الموقوفة والواقفين»، أمّا في حالة ما إذا تمَّ الاعتماد على البنك الإسلامي في النَّظارة على الصندوق فلا بدَّ من استقلال نشاط الصندوق الوقفي عن باقي أنشطة البنك المصرفية، فتُعهَدُ إلى جهة مستقلة يترأَّسُها مدير ذو مهام محددة ويتقاضى أجرًا على عمله، فيكون مُوَكَّلًا من الواقفين لأموالهم لإدارة صندوق الأوقاف والقيام بعملية التنمية للوحدات الموقوفة، فالعلاقة إذا تكون وكالةً بأجرٍ، تبعًا لذلك؛ فإنّ علاقة الواقفين مع مدير الصندوقِ قد تأخذُ أحكام المضاربة في الفقه الإسلامي أو أحكام الوكالةِ بأجرٍ، مع مراعاة ضوابط كل تكييف، أمّا مجموع الوحدات المتساوية المشترك بها بين الواقفين والمستثمرة من مدير الصندوق أو النّاظر على الوقف فإنّها إمّا أن تأخُذَ أحكام المشاركة أو أحكام الوقف الجماعي وضوابطه الشرعية، بالتالي فإنّ الناظر في عملية تكييف الصناديق الوقفية، لا بد أن يحدّد زاوية نظرٍ لهذه الصناديق، ولن يخرج في اجتهاده عن ستِّ مسائل وأحكامها في تكييفه للصندوق الوقفي، وهي: «وقف النُّقود، وقف

المشاع، الوقف الجماعي، المضاربة، الوكالة بأجر، والمشاركة»[1].

وحكم مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم: (140-6/ 15) بجواز وقف النُّقود لتحقُّق المقصد الشرعي من الوقف فيها؛ ولأنّ النّقود لا تتعين بالتعيين، فقد قرر جواز وقف النُّقود للقرض الحسن والاستثمار، أو المشاركة الجماعية وإصدار الأسهم والصُّكوك وأكَّد على أنّ شراء الأعيان بالمال الوقفي لا تحُلُّ محل أصل المبلغ النَّقدي الموقوف ويجوز بيعها لديمومة الاستثمار[2].

هـ- آلية استثمار الأوقاف من خلال الصناديق الوقفية في المصارف الإسلامية: يتم إنشاء الصناديق الوقفية وتنظيمها من طرف البنوك الوقفية، أو الوقفية الإسلامية، باتباع خطوات تقريبية على الشكل الآتي[3]:

1 - قيام البنك الوقفي أو الشركة الموكل إليها، بإعداد دراسة جدوى اقتصادية شاملة، للصندوق الوقفي ونشاط الاستثمار.

2 - إنشاء البنك لصندوقٍ وتحديد أغراضه، وإعداد نشرة متضمِّنَةٍ للنَّشاط والشروط والحقوق والالتزامات.

3 - جعل البنك الوقفي ناظرًا على صندوق الوقف النقدي بتخصيص حيز للصندوق الوقفي ضمنه.

4 - تقسيم رأس مال الصندوق إلى أسهم وصكوك متساوية القيمة الاسمية، للمشاركة في ملكية حصيلة الاكتتاب.

5 - تستثمر حصيلة الاكتتاب في مجالها باستخدام المنتجات المصرفية، وتوزَّع الأرباح ويصفَّى الصندوقُ حسب النَّشرَة.

---

(1) انظر: «الوقف في الصناديق الاستثمارية»، الدخيل، 34-35؛ والجامع لأحكام الوقف، المشيقح، 3/ 122-123؛ والصناديق الوقفية المعاصرة، محمد الزحيلي، 24-33؛ و«تصوير مقترح للتمويل بالوقف»، دوابة، 61؛ ومقدمة في اقتصاد الوقف الإسلامي، الأفندي، 195.

(2) انظر: «قرار حول الاستثمار في الوقف وغلاته»، لجنة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 525-528؛ و«وقف الصكوك وتصكيك الوقف»، السبهاني، 102-103.

(3) انظر: «استثمار الأموال الوقفية»، العتوم - ربابعة، 426؛ والبنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 797-798؛ ومشروع قانون الوقف الكويتي، إقبال، 640؛ و«تصوير مقترح للتمويل بالوقف»، دوابة، 66؛ والتمويل الاجتماعي الإسلامي، دوابة، 315-322؛ و«تصكيك موارد الصندوق الوقفي لتمويل الطاقة الخضراء: نحو إنشاء صندوق وقفي أخضر»، زكية شناقر وآخرون، 245-246.

الفرع الثاني: آلية وقف النُّقود في البنوك الوقفية ومجالات وصيغ استثمارها:

أولًا: آلية وقف النُّقود في المصارف الوقفية والإسلامية واستثمارها:

تدخلُ إلى بعض البنوك الإسلامية أموال وقفية وتتراكم، فيضطَرُّ البنك لفتح صندوق خاصٍ بها ثم استثمارها وتحديد الغرض منها، ومعلوم أنّ الشرط اللّازم لأي أصل وقفي هو تنميته وحفظه من الهلاك والزَّوال، وتنمية الشيء لا تتِمُّ إلّا باستثماره وتوظيفه ليُدِرَّ ثمرةً أو عائدًا كاستغلال المساكن بالإجارة، وفي حالة النُّقود الوقفية فإنّها جامدة ولا تدِرُّ عائدًا بذاتها، وليَتِمَّ الانتفاع بها فهناك طريقان[1]:

1 – **الطريق الأول: تحويل النُّقود الوقفية إلى أشكال أخرى من الثروة:** فتستغل النُّقود الوقفية من طرف البنك الوقفي والمؤسسات المالية من أجل شراء أصول تستعمل في إدرار الغلَّة، كشراء السلع والعقارات للمتاجرة فيها أو إيجارها وتحويلها إلى خِدْمَات ومنافع صحية وتعليمية واقتصادية، ومنها المساهمة في رأس مال المؤسسات المالية العصرية كالبنوك الإسلامية والشركات الاستثمارية، أو شراء صكوك والمساهمة في الصَّناديق الاستثمارية الوقفية، التي عادة تكون مبنية على الصيغ المالية كالمضاربة وغيرها مِمَّا رأيناه فيما سبق من الدراسة، وبهذا نضمن مِن استثمار النُّقود الوقفية عدَّة أشياء، منها: «تحويل النُّقود إلى أصول مدِرَّةٍ مساهمةٍ في صيانة الوقف وتعميره، تأسيس أوقاف جديدة، تحصيل عائدات وقفية، المحافظة على أصل النَّقد الموقوف من الهلاك والضياع وصرف الثمرة أو العائد أو الدَّخل المحصَّل لصالح المصارف الوقفية».

2 – **الطريق الثاني: إقراض النُّقود الوقفية:** فمن الممكن أن يقف شخص أمواله النَّقدية ابتداءً بغرض الإقراض لفئات معينة ابتغاءً للصدقة الجارية، سواء وقفًا مؤقتا أم مؤبدًا، وهو ما يُسَمَّى في وقتنا الحالي بالقرض الحسن أو التمويل الأصغر، وكلاهما يحتاج لصناديق من أجل تسييره، وصورته: أن يقوم شخص بوقف مبلغ معين من المال النَّقدي لإقراضه إلى فئات معينة من المحتاجين، ويعيدون القرض بعد سدَادِ حاجاتهم للمؤسَّسة النَّاظرة على القرض الحسن، أو مجلس الإدارة المسؤول عن التمويل الأصغر، والأصل المحبوس هنا هو النُّقود الموقوفة على غرض محدَّدٍ، أمّا الثمرة فهي تلك المنفعة التي تُسدُّ بها حاجيات المستلم للقرض الحسن، كأن يوسع بها المحتاج مشروعه الإنتاجي أو التجاري

(1) انظر: الوقف النقدي، شوقي، 516–517؛ ونظام الوقف في الفقه، القرضاوي، 79–80؛ وأساليب تمويل تطوير الأوقاف في سنغافورة، ناصر، 36.

المنزلي لإعانة عائلته، وقد يتوهَّمُ القارئ أول الأمر أنّه لا يوجد الاستثمار المُدِرُّ للغلّة والعائد، والنتيجة هي انقراض الأصل الوقفي وهلاكه؟ ولكن نؤكِّد على أنّه يوجد نوعان من الأوقاف، أو بشكل أدق طريقان لاستغلال المال الوقفي، الأول هو استثمار الأصل الوقفي واستغلال غلَّتِه كاستغلال الدار الوقفية بإيجارها، وهو ما يسمَّى بالوقف المُغِلِّ، والثاني هو الانتفاع المباشر بالأصل الوقفي وهو ما يُسمَّى بالوقف غير المُغِلِّ، كتسليم الدَّار للموقوف عليه للسَّكن فيها مباشرة، وعلى نحو هذا تقاس النُّقود الوقفية؛ ومن النَّماذج المعاصرة لهذا الوقف «وقف القرض الحسن بمكة»، المنطلِق سنة 1419ه، وهو يُقدِّم قروضًا حسنة للمقبِلين على الزواج وشراء سكن أو سيارة أو العلاج، وتمَّ دعمه بحوالي (266 مليون دولار أمريكي) من مؤسسة الراجحي الوقفية[1].

أمّا قضية أجرة الناظر القائمة على القروض الحسنة، فنحن نتكلم عن استغلال البنوك الوقفية للقرض الحسن، والذي سيكون فيه قسم غير ربحيٍّ يُضمُّ إلى أقسام الأوقاف التنموية الأخرى، من باب تنويع مجالات الوقف وطرق جمعه وتوزيعه، ولا أعتقِدُ أنّ ذلك سيرهق البنك ذا الطابع الخيري في أصله، والتجربة الطَّويلة في عمليات الاتِّجار والمقارضة وتسديد الأقساط؛ أمّا قضية احتمال عدم تسديد القرض من الموقوف عليه، فإنّ البنك بتولِّيه النظارة لن يمنح النُّقود لكل من هَبَّ ودَبَّ من دون عمل الدراسات والتحقق من السِّير وانتقاء الآمن والأوثق من الموقوف عليهم، بالإضافة لوجود مخارج أخرى منها: إجبار المقترض على الصدقة الإلزامية، أو تخصيص جزء للاستثمار والتنمية لمحاربة حالة النَّقص... إلخ[2].

ثانيًا: استثمار الأوقاف النَّقدية (مجالاته وصيغه):

أمّا المجالات فلا حصر لها وقدم الباحث نماذج منها بشكل عام في الفصل التمهيدي للأطروحة ولا حاجة لإعادتها هنا، وكذلك بالنسبة للصيغ الاستثمارية فقد تقدمت معنا هي كذلك، فشأنها شأن أي أموال يراد استثمارها، إلّا أنّ الفارق في بعضها هو أنّ الاستثمار يتم من قبل البنك، وليس مؤسسة الأوقاف أو وزارة الأوقاف، وأمامه العديد من الأدوات

(1) وعادة ما يقدَّم القرض الحسن لمن هم في حاجة إلى تحسين أرباحهم المستقبلية؛ حفظًا للكرامة من تلقي الصدقات أو الانغماس في المحرَّمات من الفوائد الربوية، وتبرز فعالية القروض الحسنة في طريقة توجيهها، بأن يتم استغلالها بالموازاة مع تقديم الدورات التدريبية والتكوينية، وبناء القدرات المهارية للمستحقين لهذه القروض، سعيًا لإخراج الفقراء من دائرة الفقر إلى نطاق إقامة العلاقات التجارية الكبرى، بواسطة المنتجات المالية الإسلامية. انظر: التمكين الاقتصادي للمؤسَّسات المالية: دليل تنفيذ المنتجات المالية الإسلامية، اللّجنة البحثية لبنك التنمية، البنك الإسلامي للتنمية، PDF، 2022م، 14؛ و«دور الصناديق الوقفية في التنمية»، الأسرج، 385؛ وتثمير الوقف النقدي، نجاه، 82.

(2) انظر: «الوقف النقدي»، شوقي، 517.

الاستثمارية والتمويلية الكلاسيكية كالمشاركة، أو المطوَّرَةِ كالإجارة المنتهية بالتمليك، أو المركَّبَةِ كالمرابحة للآمر بالشراء، أو المستورَدَةِ من النِّظام العالمي كنظام (B.O.T) وغيرها من الصيغ الأخرى، وذلك من خلال تطبيق المصارف الإسلامية، ويلزم في استثمارها بذْلُ نصيب من الجهد وعناية أكبر مما يبذَلُ في غيرها واستحضار الشروط والضوابط الشرعية وعمل دراسات جدوى جدِّية لمشاريع العمل، واستهداف صيغ ذات عوائد كبيرة وأَقَلَّ مخاطرة مع عدم الغفلَةِ عن المصلحة العامة والعمل الخيري[1].

المطلب الثاني: خدمة التَّبرع الوقفي الإلكترُوني في البنوك الوقفية

الفرع الأول: مفهوم التبرُّع الوقفي الإلكترُوني، دواعي ظهوره وحكمه:

أولًا: المقصود بالتبرُّع الوقفي الإلكترُوني: هو عبارة عن الخدمات التقنية والمصرفية الإلكترونية العصرية التي تستفيد منها المؤسسات الوقفية في جمع التبرعات وتوزيعها، والتي تُيَسِّر للفرد إمكانية التبرُّع بالأموال على شكل صدقات جارية وقفية بكل سهولة ويسر، وفي أي زمان ومكان، ضمن أطر ونظم حماية قانونية عالية الكفاءة والجودة، من خلال قنوات الدفع الإلكتروني ومختلف الأجهزة الإلكترونية وتطبيقاتها، مثل«تطبيق هيئات ومديريات الأوقاف على الهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية، وتطبيقات البنوك التقليدية والإسلامية والوقفية، رسائل (SMS)... إلخ»[2]، ويعد المشروع الوقفي الإلكتروني الكويتي أحد أهم الأمثلة على استثمار الثورة التكنولوجية في تنشيط الوقف[3].

ويسمَّى هذا النَّوع من الصَّدقات بالتبرع الوقفي الإلكتروني، وليس الوقف الإلكتروني أو الرَّقمي، فالأول هو استعمال الوسائل والأجهزة الإلكترونية المختلفة كواسطة سريعة وفورية لإتمام عملية التبرع بالأموال الوقفية، وبين الأوقاف الإلكترونية والرَّقمية التي هي الأصول الوقفية الكائنة على شكل إلكترونيات ورقميات كالمكتبات وأقراص (CD)

(1) انظر: المصدر السابق نفسه، 518.

(2) انظر: توظيف أدوات الاستثمار الحديثة في المؤسسات الوقفية، سلمان، 71؛ و«الوقف النَّقدي الإلكتروني بين عولمة الصدقة الجارية وعصرنة المنظومة الوقفية»، جعفر هني محمد، اقتصاديات الأعمال والتجارة، 6، 2012م، 278؛ و«التبرع الإلكتروني»، الهيئة العالمية لشؤون الأوقاف بالإمارات، 05 آذار (مارس) 2020م: https: / / payment.awqaf. gov.ae؛ والموارد المالية لمؤسسات العمل الخيري المعاصر: دراسة فقهية، طالب الكثيري، دار العاصمة، الرياض، ط1، 2012م، 477.

(3) انظر: «مستقبل الوقف الإسلامي في ظل الثورة الرقمية»، حسين الأسرج، الاقتصاد الإسلامي العالمية، 05، 2012م، 44؛ والوقف الإلكتروني، «البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت»، 05 آذار (مارس) 2020م: https: / /e.gov.kw /sites /kgoarabic /Pages /eServices /AWQAF /OnlineWaqf.aspx

وكتب (PDF)[1].

ثانيًا: دواعي ظهور التبرُّع الوقفي الإلكترُوني وآليته:

أ- دواعي ظهور التبرُّع الوقفي الإلكترُوني: عند البحث والتحرِّي عن الدواعي والأسباب التي دعت إلى ظهور التبرع الوقفي الإلكتروني، فسنجد عدَّة أسباب أهمُّها: الانتشار الواسع لوسائل وتقنيات الاتصال الإلكترونية، وتطوُّرِها وتعدُّد أشكالها وسهولة التعامل معها، والقدرة على التواصل مع الملايين من النّاس في جلسة واحدة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على العملاء في جميع الأوقات في البنوك الإسلامية وغيرها من المؤسسات المالية، وهو ما يوفِّرُه التبرُّع الإلكتروني من اقتراح مستمر على الزبائن بواسطة التطبيقات الهاتفية للإقبال على الوقف والصدقة الجارية، ومن جهة أخرى تيسير عملية الوقف على الواقف من خلال تخليصه من عناء التنقُّل للاستفسار عن كيفية التصدُّق، وإلى أي جهة، وفي أي مؤسسة مالية، والدُّخول في إجراءات إدارية معقَّدَةٍ؛ وفي هذا تقليل للتَّكاليف على المؤسسات الوقفية، وفيها اغتنامٌ للمناسبات السَّعيدة أيضًا للزبائن التي غالبًا ما يتصدَّق فيها أصحاب المال شكرًا على النِّعَم، ممّا يُوفِّرُ المردودات الخيرية ذات النِّطاق العالمي وليس الإقليمي المحلِّيِّ فقط، وغيرها من الأسباب التي غالبُها تصبُّ في عملية مسايرة التطور التكنولوجي العالميِّ الضخم، والدعوة إلى الاستخدام الفعَّال لوسائل الاتصال والتواصل فيما ينفع الفرد والمجتمع[2].

ب- آلية التبرُّع الوقفي الإلكترُوني: فلكلِّ نوع من أنواع التطبيقات الإلكترونية طريقة معينة للتبرُّع، ونحن سنتحدث عن التبرع الإلكتروني عبر فضاء الإنترنت (online) كمثال، فعند الدخول على الموقع الإلكتروني للهيئة العالمية للشؤون الإسلامية والأوقاف بالإمارات العربية المتحدة، ستجد ضمن شريط الخدمات قسم «خدماتنا» الذي يحتوي على مجموعة من الخدمات منها خانة «خدمات الوقف»، كما ستجد مجموعة من الخيارات الأخرى منها: «رعاية الوقف في حياة الواقف وبعد الممات، التبرع الإلكتروني، طلب تبرع بوقف، خدمة الرسائل النَّصية القصيرة وبيع الكوبونات الوقفية» فتختار خدمة التبرع الإلكتروني، ثم تضغط على أيقونة «بدء الخدمة»، ويخيِّرُك التطبيق بين التبرُّع كزائر مرَّة واحدة، أو التسجيل كمستخدم ومتابعة جميع عمليات التبرُّعِ السابقة واللَّاحقة، لينتقل بك إلى مصارف الوقف

(1) انظر: «الوقف الإلكتروني ودوره في جودة التعليم الشرعي»، عبد القادر مهاوات – محمد ببوش، مؤتمر التعليم الشرعي وسبل تطويره، 2017م، كلية الشريعة، بجامعة النّجاح الفلسطينية، 3؛ والأوقاف الرقمية وأحكامها الفقهية، سهيل الشايع، مؤسسة ساعي، الرياض، ط1، 2017م، 29.

(2) انظر: توظيف أدوات الاستثمار الحديثة في المؤسسات الوقفية، سامي سلمان، 75-76.

وهي: «وقف الشؤون الإسلامية، وقف العلم، وقف البر والتقوى، وقف الأيتام والفقراء، وقف الصحة والرعاية الاجتماعية... إلخ»، فتختار واحدًا منها وتكتب قيمة المبلغ المراد التبرُّع به (طريقة الدفع تكون بالدِّرْهم الإلكتروني أو بطاقة الفيزا)، فتضغط زر «بدأ التبرع» لتخرج ورقة مسجَّل فيها تفاصيل المعاملة من البيانات الشخصية، ومصرف الوقف والمبلغ المتبرَّع به، ثم التأشير على أيقونة «الموافقة على الشروط والأحكام» ثم استمرار، ليصلك الرَّقم المرجعي للعملية على الجوَّال في شكل رسالة (SMS) أو إيميل[1].

ثالثًا: حكم التبرُّع الوقفي الإلكتروني:

إنّ باب الوقف يندرج ضمن عقود التبرُّعات، وهي العقود الملزمة لجانب واحد والوارِدَة على التصرُّفات غير العوضية، فلا يستوفي فيها المتبرِّع مقابل ما أعطاه، ولا يدفع فيها المتبرَّع له مقابل ما أخذه، ومتى فعل الواقف ما يدلُّ على الوقف، أو نطق بالصيغة لزم الوقف بشرط أن يكون الواقف ممَّن يصِحُ تصرُّفُه، بأن يكون كامل الأهلية من العقل والبلوغ والحرِّية والاختيار، ولا يحتاج في انعقاده إلى قَبُول الموقوف عليه[2]، وهذا الانتقال للمنفعة بمقتضى التبرُّع إمّا أن يكون لمدَّة محدَّدَة في عقد التبرُّع ينتهي بانتهاء مدَّته كالوقف المؤقَّت أو يكون مؤبَّدًا، والعقد في الشريعة الإسلامية ينعقد بكل ما يدلُّ عليه من قول أو فعل أو كتابة أو إشارة من كِلَا العاقدين أو أحدِهِمَا[3].

أمّا في العقود الإلكترونية للتبرُّع الوقفي الإلكتروني؛ فتتضمن العملية عقدًا إلكترونيًّا يُكَيَّف فقهيًّا على أساس أنّه تم كالتبرع كتابة، من خلال نقل الآلة والإنترنت للكتابة بين الغائبين مكانًا وزمانًا، والكتابة بين الغائبين كالنُّطق بين الحاضرين «فالكتابة كالخطاب»[4]، وهذه الوسيلة معتبرة شرعًا ولا محذور فيها، وشبيهة بالتعاقد قديمًا عن طريق الرَّسول أو البريد العادي، وهو نفس الحال في العقد التبرُّعي الوقفي الإلكتروني الذي يتم بطريق الكتابة من الطرف الواحد، المتبرِّع تبرعًا غير عوضي، فهو عقد تمَّ بالتبرُّع الفعلي (الكتابة) الدالِّ على الرِّضا من دون تلفظ بالصِّيغة وإنّما كتابة، يقول ابن القيم: «فمن عرف مراد المتكلِّم بدليل من الأدلَّة وجب اتِّباع مراده، والألفاظ لم تقصد لذواتها وإنَّما هي أدلة يستدلُّ بها على

(1) انظر: «الدليل الإرشادي لخدمات الوقف»، الهيئة العالمية للشؤون الإسلامية والأوقاف بالإمارات.

(2) انظر: فقه السنة، سيد سابق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1977م، 3/ 522.

(3) انظر: الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف، 4/ 229؛ و«العقود الإلكترونية: دراسة فقهية»، عارف- نادية البياتي، مجلة الإسلام في آسيا، 10/ 2، 2013م، 7.

(4) انظر: التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين التفتازاني، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، 1957م، 2/ 23.

مُرادِ المتكلِّم، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق كان عُمِل بمقتضاهُ، سواء كان بإشارة أو كتابة، أو بإيماءة أو دلالة عقلية، أو قرينة حالية أو عادة له مطَّردة لا يخلُّ بها»[1]، ويشترط في هذا النَّوع من العقود الإلكترونية أن تتوفر فيه أركان وشروط عقد المعاوضة الوقفي السَّليمِ، التي منها: «الواقف، الصيغة، الموقوف، الموقوف عليه»[2].

الفرع الثاني: وسائل وطرق التبرُّع الوقفي الإلكترُوني ضمن البنوك الوقفية:

جاءت فكرة التبرُّع الوقفي عن طريق قنوات الدفع والتعامل الإلكتروني لتوفير المناخ الملائم لمختلف فئات المجتمع وشرائحه، الراغبين في التبرُّع بأموالهم لمصلحة الأوقاف بكل سهولة ويسر، وفي أي وقت يشاؤون، في إطار نظم أمان وحماية عالية الكفاءة والجودة. ومن قنوات الدفع والتعامل المستخدمة لحدِّ الساعة الآتي:

أولًا: الوسائل الإلكترونية للتبرُّعات الوقفية المعمول بها حاليًا ضمن البنوك والمؤسَّسَات المالية[3]:

1 - **جهاز نقاط البيع المتنقلة (Pos/mPOS)**: وهو جهاز يقوم البنك باتفاق مع جهة خيرية سواء مؤسسات أم أفراد بتثبيته في مقارِّها وإلحاقه ضمن خدمات تلك المؤسسات، وهو جهاز دفع إلكتروني ذو نوعين سلكي ولاسلكي، مثل:«نظام جي بي آر إس والبلوتوث»، لاستخلاص ثمن المبيعات بواسطة البطاقات بدلًا من النَّقد، مع خاصية قبول جميع أنواع البطاقات البنكية (كماستركارد، وفيزا، وأمريكان إكسبريس...إلخ)، ولكن البنك الوقفي والإسلامي سيستخدم هذا الجهاز للغرض التبرُّعي الخيري، فيبرمج الجهاز ويُرْبطُ مباشرة بالحساب البنكي للجهة الخيرية من خلال خط هاتف محدد، ليتم تسوية المبالغ الموقوفة للمتبرعين الرَّاغبين بالتبرُّع للجهة الخيرية من حساباتهم الشخصية في أي بنك، إلى حساب الجهة الخيرية بالبنك الممتلِكَة للجهاز

(1) إعلام الموقعين، ابن الجوزية، 1/ 167؛ والموارد المالية لمؤسسات العمل الخيري المعاصر، طالب الكثيري، 481-487.

(2) انظر: «العقود الإلكترونية- دراسة فقهية تطبيقية مقارنة»، عبد الله الناصر، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، 2003م، غرفة التجارة والصناعة بدبي، 2124-2126؛ و2151-2153؛ و«النظرة الإسلامية للبيوع التسويقية في التجارة الإلكترونية: البيع البديل والبيع المتقاطع»، إبراهيم البكار، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 02/ 06، 2021م، 311.

(3) انظر: «الصدقة الإلكترونية وتنمية الموارد المالية»، أحمد حماد - حسين عمران، اللِّقاء السنوي السابع للجهات الخيرية، 1428ه، الجمعية السعودية لمكافحة السرطان بالمنطقة الشرقية، 4؛ وتوظيف أدوات الاستثمار الحديثة في المؤسسات الوقفية، سلمان، 72-75؛ و«طرق تقديم الوقف» الأمانة العامة للأوقاف الكويتية.

بكلِّ سرعة وسهولة وأمان، مع تسليم وصل عن العملية التبرُّعِية[1].

2 - **جهاز السَّحب الآلي (ATM)**: الصرَّاف الآلي هو جهاز إلكتروني تمَّ اختراعه من قبل «جون شبرد بارون» في عام 1960م، وهو جهاز يتبع لبنك معيَّن، ويُستخْدَم من قبل عملاء البنك العائد له أو من قبل عملاء بنوك أخرى مقابل أجرة مقتطعة، ويقوم بالمعالجة الأوتوماتيكية لمعاملات الحساب من إيداع وسحب، وتحويل النُّقود وصرف العملات وتسديد الفواتير، وشراء باقات الهاتف، والتبرُّع للجهات الخيرية باستخدام رقم حساب الجهة المستفيدة (IBAN)[2].

3 - **التطبيقات البنكية في الهواتف الجوالة**: وهي عبارة عن تطبيق هاتفي وحاسوبي أيضًا، يتم تنزيله من المتجر الخاص بالتطبيقات الهاتفية الجوَّالة، ثم تقديم طلب لتفعيله من البنك المصدِر للتَّطبيق، ويُمكِّن هذا التطبيق الهاتفي من تنفيذ جميع العمليات المصرفية المحلِّية والدَّولية من دون أي رُسوم، ابتداء بالحوَالات المالية والمتاجرة إلى تسديد الفواتير، وطلب الخدمات المصرفية، والتبرُّع والوقف... إلخ، وهي معاملة تحل محل رسائل (SMS) والاتصال الهاتفي المباشر القديمين غير الآمنين[3].

4 - **الخدمة المصرفية عبر الإنترنت (Online)**: وهي نفس الخدمة المقدَّمة في التطبيق الهاتفي تمامًا، والفارق هو أنَّ الأولى تتمُّ من خلال التطبيق، والثانية تتم عبر الإنترنت من خلال صفحة الويب الإلكترونية الخاصَّة بالبنك، وتُمكِّنُ الخدمة المصرفية عبر الإنترنت من إدارة الحساب وتحويل الأموال ودفع الفواتير، والوقف والزكاة والصَّدقة وغيرها من الخدمات المتوفِّرة محليًّا وعالميًّا، مع ضمان الحماية التامة للأموال ضد أي خسائر أو احتيال إلكتروني[4].

5 - **استعمال البطاقات المصرفية الائتمانية**: وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية إلكترونية،

---

(1) انظر: «الصدقة الإلكترونية»، حماد - عمران، 4؛ وتوظيف أدوات الاستثمار الحديثة في المؤسسات الوقفية، سامي سلمان، 72؛ و«أجهزة نقاط البيع المتنقلة mPOS»، البنك السعودي للاستثمار، 06 آذار (مارس) 2020م: https: / / www.saib.com.sa /ar /mobile-point-sales

(2) رقم الأيبان (IBAN Number): رقم الأيبان هو خطوة من البنوك الدولية لتوحيد عملية ترقيم الحسابات البنكية دوليًّا، ومتطابقة مع المعيار العالمي (ISO Standard 13616)، لتتمكن البنوك من معالجة التحويلات المالية بيسر ودون أخطاء، مع سرعة في التنفيذ محليًّا ودوليـًّا. انظر: توظيف أدوات الاستثمار الحديثة، سلمان، 72-73؛ والتبرعات الإلكترونية، خالد الغامدي وآخرون، مركز مداد، الرياض، ط1، 2012م، 67.

(3) انظر: التبرعات الإلكترونية، خالد الغامدي وآخرون، 64.

(4) انظر: توظيف أدوات الاستثمار الحديثة، سامي سلمان، 74؛ والتبرعات الإلكترونية، خالد الغامدي وآخرون، 45؛ و64.

مشفَّرة بمعلومات المستخدم على شريط مغناطيسي تُمنح من طرف البنك (البطاقة الائتمانية العالمية)، وتُمكِّن العميل من الدفع الإلكتروني للمستحقَّات المترتِّبة عليه سواء أثناء التسوق أم دفع الفواتير، أم التبرع والتصدق بأمواله عبر المواقع الإلكترونية للجهات الخيرية، ليتم إرسال كلمة سر بواسطة (SMS) من الموزِّع الآلي للبنك إلى **رقم المتعامل المسجَّل لدى البنك**[1].

6 - **خدمة الوقف عن طريق الرسائل القصيرة (SMS)**: وهي خدمة تتم من خلال خطوط الهاتف الجوَّال، فيرسل المتعاملُ للبنك المقدِّم للعرض الوقفي رسالة (SMS)، يكتب فيها كما هو معمول في الأمانة العامة للأوقاف بالكويت حرف «و» أو حرف «W» متبوعًا بمسافة، ثم يضيف المبلغ المحدد مثل: «1 دينار - 5 دينار - 10 دينار - 20 دينار-»[2].

7 - **خدمة الوقف عن طريق الأكشاك الإلكترونية (kiosk)**: وهي أجهزة إلكترونية تسمى بالكُشْك، يتم توزيعها عبر أغلب المحلَّات والمجمَّعات التجارية ومناطق الازدحام اليومية، وهي مرتبطة بشبكة خدمات عالية الكفاءة والجودة وذات سرية تامَّة ومحمية بتشفير خاص مضادٍ للاختراق، ويمكن للرَّاغبين في وقف أموالهم التبرُّعَ نقدًا بواسطة الجهاز، أو باستعمال بطاقة السَّحب الآلي الخاصة بالبنك المحدَّد والمصدِر لهذه الأكشاك ويُعمل بها كثيرًا في دولة الكويت، وبلغ عددها سنة 2009م (93 كشكًا)، ويستعمل فيها الدفع النَّقدي وبطاقة السحب في البنوك الكويتية والمسمَّاة بـ (k-net)[3].

8 - **خدمة التبرُّع بشيفرة الاستجابة السريعة (QR)**: وهي نوع من أنواع الباركود ثنائي الأبعاد المشفَّر التي تمكِّنُ من الولوج إلى المعلومات بسرعة ودقَّة عالية، ويمكن قراءتها بواسطة الجوال ثم الدُّخول إلى المعلومات المشفَّرة على الإنترنت[4].

---

(1) انظر: «الصدقة الإلكترونية»، حماد - عمران، 5؛ والتبرُّعات الإلكترونية، خالد الغامدي وآخرون، 45.

(2) انظر: التبرُّعات الإلكترونية، خالد الغامدي وآخرون، 64-65؛ و«طرق تقديم الوقف»، الأمانة العامة للأوقاف الكويتية.

(٣) انظر: توظيف أدوات الاستثمار، سامي، 74؛ و(Point Ckekout)، « أفضل 5 برامج مكافآت في بنوك السعودية»، 07 آذار (مارس) 2020م: https: / /www.pointcheckout.com /ar /blog /2sxygn/ أفضل-٥-برامج-مكافآت-في-بنوك-السعودية.

(4) انظر: التبرعات الإلكترونية، خالد الغامدي وآخرون، 53.

ثانيًا: التبرُّعات النَّقدية الوقفية في البنوك بـ«البطاقات البنكية والاستقطاع البنكي وفتح الحسابات»:

1 - **تحويل مكافآت وهدايا استعمال البطاقة البنكية إلى نقود وقفية**[1]: وهو عبارة عن مكافآت على شكل نقاط يمكن تحويلها إلى نقود أو رحلات، والغاية من هذه المكافآت التحفيز على الإنفاق الدَّائم والمستمرِّ من قبل العميل، ولكلِ بنك طريقته الخاصة في التَّنقيط على البطاقة، فمنهم من ينقِّط على كل استخدام لبطاقات البَنك في الشراء مقابل نقطة على كل ريال يتم إنفاقه، أو 1000 نقطة في حالة الحصول على تمويل بنكي، أو 10 نقاط على استخدام خدمات الصرَّاف الآلي في الدَّفع، و20 نقطة في حالة التَّحويل، أو كذا عدد من النِّقاط عند التَّسجيل في الخدمات المصرفية على الإنترنت أو الهاتف الجوَّال، ويمكن لعملاء البنك استبدال هذه النِّقاط المجتمعة إلى نقود أو إلى خدمات ومنافع، أو على شكل خُصُومات في المطاعم ومتاجر الملابِسِ والأثاث... إلخ، أو التصدُّق بها ووقفها في سبيل الله[2].

2 - **فتح حسابات بنكية لفائدة الأوقاف لوقف النُّقود**: وهي عبارة عن حسابات جارية بنكية تابعة لجهات ومؤسسات وقفية ضمن البنوك الوقفية والإسلامية، تُجمعُ من خلالها الأموال الوقفية التي تتَّفِق مع الغرض الذي من أجله أُسِّسَت المؤسسة الوقفية الفاتحةُ للحساب الجاري البنكي، فيكون البنك كوسيط بين المؤسسة الوقفية والمتبرِّعين والواقفين لأموالهم ابتغاء للصَّدقة الجارية، لتسحب المؤسسة الوقفية هذا المبلغ، وتستغله في المشاريع الوقفية المختلفة[3].

---

(1) جاء في موقع سؤال وجواب عن حكم: «أخذ المكافآت على بطاقة الفيزا مسبقة الدفع في برنامج واو»، فأجاب الموقع بإشراف محمد المنجد أنّه أولًا: لا حرج في التعامل ببطاقة الفيزا مسبقة الدفع، لكن لا يجوز أن يعطي البنك هدايا على هذا البطاقة، ولا يجوز قبولها من طرف العميل أيضًا، وأكد الشيخ القرضاوي على أنّ هذا النوع من المال حرام وخبيث، بالنسبة لمَن اكتسبه من غير حلِّه، وجائز طيِّب بالنسبة للفقراء وجهات الخير، فالمال لا يخبث في ذاته، إنَّما يخبث بالنسبة لشخص معيَّن، لسبب معيَّن. انظر وقف المال الحرام عند كل من: استثمار الأوقاف، الصقية، 169-172؛ و«الانتفاع بالمال الحرام في المشروعات الخيرية»، محمد الحفناوي، مؤتمر «العمل الخيري مقاصده وقواعده»، 2019م، جامعة أم القرى، 7-41؛ والبنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 525؛ و«حكم أخذ المكافآت على بطاقة الفيزا مسبقة الدفع في برنامج واو»، الإسلام سؤال وجواب، 07 آذار (مارس) 2020م:
https: / /islamqa.info /ar /answers /280396/ حكم-اخذ-المكافآت-على-بطاقة-الفيزا-مسبقة-الدفع-وفي-برنامج-واو

(2) انظر: «بطاقة التسوق عبر الإنترنت»، البنك العربي (Arab Bank)، 06 آذار (مارس) 2020م.

(3) انظر: وفي هذا الصَّدد فتح البنك التشاركي الوقفي التركي أكثر من 31 حسابًا جاريًا للمؤسسات الوقفية التركية المنتشرة في ربوع تركيا. موقع البنك التشاركي الوقفي (Faaliyet-Raporları)، (Vakıf Katılım Bankası).

3 - **الاستقطاع البنكي من الواقفين بواسطة حساب** (IBAN): وهو أمر بنكي لجهة أو مؤسسة وقفية معينة للقيام بعملية استقطاع مبلغ من المال بشكل آلي من طرف البنك لمصلحة مصرف من مصارف الأوقاف، أو لمصلحة حساب مؤسسة استثمارية وقفية بشكل دوري ومستمَرٍّ كل شهر أو سنة أو ضمن تاريخ محدَّد أو مفتوح، حسب رغبة الواقف بتعبئته لنموذج أمر الاستقطاع يدويًّا أو إلكترونيًّا، ثم التوقيع عليه وتسليمه لوزارة الأوقاف لتحويله إلى البنك[1].

4 - **التَّبرُّعات الوقفية الإلكترونية الممكن العمل بها مستقبلًا ضمن البنوك الوقفية**: إنّ من أبرز التقنيات الممكن العمل بها مستقبلًا التي ستحدِث ثورة في نظام البنوك والمعاملات الوقفية، المنصات المصرفية الرقمية للمعاملات المالية المسمَّاة بتقنية البلوك تشين (BlockChain)[2].

المطلب الثالث: التَّسويق للأوقاف في البنوك الوقفية «مفهومه وطريقَتُهُ»

الفرع الأول: مفهوم التَّسويق للأوقاف في البُنُوك الوقفية:

أولًا: التَّسويق «ماهيته وعناصره»:

أ- لغة: كلمة تسويق مشتقة من مصدر أصلي وهو «التسوُّق»، فيقال: تَسوَّق بمعنى: بَاعَ وَاشْترى، ويطلق السُّوق على موضع البيع والشراء (أي التسوق)، قال تعالى:﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾[3]، وكلمة تسويق باللُّغة الإنجليزية هي (marketing)، وهي مشتقة من كلمة (market) وتعني السُّوق[4].

ب- اصطلاحًا: هو «الإستراتيجيّة التي تشارك في جلب مجموعة معينة من الزَّبائن، وتتضمن مجموعة من العمليات كالتخطيط والتسعير والإعلان والتوزيع لبعض الأفكار أو المنتجات، والخدمات التي تتجسَّدُ فيها صفة التبادل، وتكون محقِّقَةً لإرضاء المؤسسات والأشخاص»؛ وتعتمد أنشطة التَّسويقات على طرقٍ متعدِّدَة للترويج، يتوصل من خلالها إلى تنوير الزَّبون بالمنتجات والخِدمات المرادُ بيعها وترغيبه فيها، ومن أهمّ هذه الطُّرق:

(1) انظر: «الوقف النَّقدي الإلكتروني»، جعفر، 280؛ و«خدمة الاستقطاع البنكي»، الأمانة العامة للأوقاف الكويتية، 07 آذار (مارس) 2020م.

(2) انظر: «استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية»، ساسي - حازم فضل الله، 3.

(3) سورة الفرقان، جزء من الآية: 7.

(4) انظر: «النظرة الإسلامية للبيوع التسويقية»، زاهر - البكار، 311- 312؛ والمعجم الوسيط، مجمع اللّغة، 464-465.

«صفحات الإنترنت، العيّنات التجريبية المجانيّة، البريد الإلكتروني، الإعلانات باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي»؛ وعناصر المزيج التسويقي التجاري أربعة، وهي: «المنتج: وهو ذلك الشيء الذي يمكن تقديمهُ للسُّوق بهدف استهلاكه؛ السِّعر: وهو الذي يحدِّدُ القيمة الخاصّة بالمنتج؛ التَّوزيع: وهي عملية يقوم فيها الموزِّعُ بتوفير الخدمة للأفراد من أجل استخدامها؛ التَّرويج: وهو عملية اتصالية مع الزبائن والمستهلكين بغرض توجيه السُّلوك الاستهلاكيّ الحاكم لهم للحصُول على الاحتياجات»[1].

ثانيًا: مفهوم المزيج التسويقي الوقفي «عناصره، وأهدافه، وأهميته»:

التسويق الوقفي هو فرع من فروع المفهوم التسويقي العام ومنه يستمدُّ مبادئه، إلا أنّ له خصوصيات تميزُه عن غيره من الفروع التَّسويقية، وهو ما سنكتشِفُه في مفهومِهِ:

أ- التَّسويق الوقفي: «هو مجموعة من الوظائف المتكامِلَة والخُطَط التوعوية المتواصلة بمجال القطاع الخيري العام والدَّائم، والتي تُسهم في عملية جلب مجموعة من الدَّاعمين والمستفِيدين أيضًا، وتتضمن مجموعة من الآليات التَّرويجية والعمليات التَّحسيسية، كالتَّوعية بالوقف وخدماته الاجتماعية والاقتصادية ومشاريعه الاستثمارية والتمويلية، وعوائده الواقعة والمتوقعة والجهات المستفيدة منه، من أجل تعزيز الرِّضا والولاء وتحصيل الأجر والثواب الأخروي»[2]؛ فالملاحظ أنّ التسويق الوقفي عبارة عن عملية تبادلية خدمية، وتتضمن جميع الخدمات الخيرية (التعليمية، والإغاثية، والتوعوية وغير ذلك) يتم فيها التَّرويج لأخذ منافع ذات قيمة مادية من المتبرِّعين وهي الأموال، وإعطاء منافع ذات قيمة معنوية أخروية ومادية وهي جدِّيَتُها وقدرتها على تنفيذ ما تعِدُ به المتبرّع من إشباع حاجات المستفيدين وتحقيق الرَّفاهية لهم، أمّا القيمة المعنوية فهي نيل الأجر، فهي إذًا آلية تسويقية خيرية ذات تأثير توعوي ديني واجتماعي لتنمية الوقف والاقتصاد.

ب- عناصر المزيج التَّسويقي الوقفي: ويتكون المزيج التَّسويقي الوقفي من عدَّة عناصر،

(1) انظر: «النظرة الإسلامية للبيوع التسويقية»، زاهر - البكار، 311- 313؛ وضوابط التسويق في الاقتصاد الإسلامي، هنية سالمي، جامعة حمة لخضر، العلوم الاقتصادية والتسيير، رسالة ماجستير، الوادي، 2017م، 22-23؛ والمعجم الوسيط، مجمع اللّغة العربية، 464-465؛ والمزيج التسويقي من منظور التطبيقات التجارية الإسلامية، إبراهيم بلحمير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، رسالة دكتوراة، الجزائر، 2005م، 3.

(2) «التسويق في المجال الصحي الخيري»، ضيف الله الحقّوي، ملتقى القطاع الصحي غير الربحي، د. ت، وزارة الصحة بالرياض، 11؛ والتسويق في المنظمات غير الهادفة للربح، كلثوم وهابي، أمحمد بوقرة، علوم الاقتصاد، رسالة ماجستير، بومرداس، 2010م، 50؛ و«الأصول الوقفية المعطلة في عمان وأثر التسويق الاحترافي في استثمارها»، الكيلاني وآخرون، علوم الشريعة والقانون، 47/ 04، 2020م، 93-94.

وهي[1]:

1 – **الجمهور (الواقفون والموقوف عليهم)**: الواقفون هم الجهة المستعدَّة لتمويل الموقوف من أجل خدمة الموقوف عليهم؛ والموقوف عليهم هم الجهة المستفيدة ممَّا يوفِّره النَّاظر للموقوف من خدمات أو عائدات من أجل استخدامها.

2 – **السِّعر (التَّكلُفة)**: ويمثِّـل مقدار ما يدفعه المتبـرِّعُ من مال خيري أو جهد ووقت مقابل عملية منفعته، وهي: «الثواب والأجر»؛ التَّسعير في المنظمات غير الربحية يتِمُّ بمستوى يلائم رغبـة المتبـرع وقابليتـه للدفـع.

3 – **المنتج التَّوعوي (محل الوقف/ الخدمة الأساسية)**: وهو المقابل الذي يدفعه الواقف للإقبال على التمويل للوقف.

4 – **التَّرويج (الأدوات)**: وهو عملية اتصالية مع المتبرِّعين لإقناعهم بالمشاريع الخيرية، وتوجيه السلوك التبرُّعي الحاكم لهم.

5 – **التوزيع (المكان)**: وهو قنوات التبرُّع، ويحرص فيها على العصرنة، مثـل: (المعارض، المتاجر، التبرُّع الإلكتروني).

6 – **البيئة المادية**: وهي انطباع المتبرِّع حول الجهة الخيرية الوقفية.

ج– المستهدَفُون في العملية التَّوعوية التَّسويقية للمنتجات الوقفية: هم كل من المؤسسات الوقفية والاستثمارية والبنوك المتخصِّصَة في الوقف أو المهتمَّةُ به، ورجال الأعمال والمسوقون العاملون في مجال التسويق والتمويل الوقفي والنُّظار وأصحاب القرار ومديرو التَّمويل والاستثمار في المشاريع الوقفية، والباحثون في مجال إنتاج المنتجات والخدمات الوقفية[2].

د– أهمية التَّسويق في مجال الوقف وأهدافه: تتمثل أهميته في: التعريف بالمفاهيم التسويقية والطرق الترويجية للأعمال الخيرية والوقف، وإظهار الدَّعم والفعالية التي يُضِيفُها التَّسويق على العمليات الوقفية وكيفية تنميتِهَا والحفاظ على أصولها الوقفية، وإتقان التعامل

(1) انظر: المتبرِّع والمنظمة الخيرية، عبد الله باهمام، مركز مداد، السعودية، ط1، 2019م، 90؛ و«دور شبكات التواصل الاجتماعي في تسويق خدمات الجمعيات الأهلية»، السيد أحمد، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية، 10/ 10، 2018م، 26–28؛ و«التسويق في المجال الصحي»، الحقّوي، 19؛ و«التسويق في المنظمات الخيرية»، ستاسي جراو، مداد لدراسات العمل الخيري، 09، 2016م، 3.

(2) انظر: «النظام التسويقي وتطبيقاته في عملية جمع التبرعات في الجمعيات«، كلثوم وهابي، دراسات اقتصادية، 27، 2017م، 10–12.

مع المزيج التَّسويقي والترويجي للأوقاف، وإطْلاع الفاعلين على أهم وأنجع الأدوات والنَّماذج التسويقية الجاذبة للواقفين الحاليين أو المتوقَّعين، والابتكارات الدَّائمة لنماذج ترويجية وقفيَّة جديدة. وهي تهدف إلى تعزيز مكانة المؤسسات الوقفية ومشاريعها في المجتمع، وإشاعة قِيَم العمل الخيري (المتمثِّل في الصَّدقة الجارية) في أوساط أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع؛ تشجيعًا لروح المبادرة والابتكار والمنافسة في القطاع الخيري، وتوسيع مصادر التَّمويل وتأمينها للاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمالية، سعيًا لإنشاء الوقف وتعميره وصيانته وتنميته دون أدنى تعثُّرٍ، وسدِّ الثغرات الاقتصادية بدعم أكبر عدد من جهات البرِّ والخير، وتطبيق هذه العملية مستوحى أصلًا من النُّصوص الشرعية التي تدعو للتَّضحِيَة وبذل المال، كقوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيۡءٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٞ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تُدۡعَوۡنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبۡخَلُۖ وَمَن يَبۡخَلۡ فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦۚ وَٱللَّهُ ٱلۡغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ﴾[2][3].

الفرع الثاني: آليات وحملات التَّسويق للأوقاف ودورها في المؤسسات المالية الوقفية:

أولًا: آليات التَّسويق للأوقاف في المصارف الوقفية الإسلامية وحملاته:

يُعتبر التسويق المصرفي للوقف بحد ذاته جزءًا من النَّشاط الإداري للبنك، من خلال الاستخدام الأمثل لعناصر المزيج التسويقي الوقفي، ممَّا يُسهم في تدفُّقِ الموارد والخدمات والمنتجات الوقفية من أجل إشباع رغبات جهات خيرية مستهدَفَةٍ من خلال العملية التَّسويقية، سعيًا لزيادة عائدات الوقف وتعزيز رؤُوس أمواله بما يضمَنُ الحفظ من الهلاك والاستمرارية، ويمرُّ المزيج التَّسويقي الخيري في إطار الحملات التسويقية بمراحل عديدة يتخلَّلُها استعمال آليات تسويقِيَة مختلفة، ومن هذه المراحل والأدوات الآتي[4]:

(1) سورة آل عمران، الآية: 92.

(2) سورة محمد، جزء من الآية: 38.

(3) انظر: دليل إدارة الحملات التَّسويقية في المنظمات الخيرية، لجنة العمل الخيري، المركز العالمي لدراسات العمل الخيري، الكويت، 2018م، 9–11؛ و«التسويق في المجال الصحي الخيري»، الحقّوي، 17؛ و«التسويق الخيري ودوره في زيادة موارد زينب، الجمعيات الخيرية»، أسماء سلكة – حمدي، الاجتهاد للدراسات القانونية، 07/ 04، 2018م، 354؛ ومدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 2/ 587؛ وحوكمة الأوقاف، الصلاحات، 184.

(4) انظر: «التسويق في المجال الصحي الخيري»، الحقوي، 18؛ ودليل إدارة الحملات التسويقية، لجنة العمل الخيري، 9؛ والإعلام الوقفي، سامي الصلاحات، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2019م، 165؛ و«دور شبكات التواصل الاجتماعي في تسويق خدمات الجمعيات الأهلية»، السيد أحمد، 25.

المرحلة الأولى: التحليل: وتستهدفُ تحليل البيئة التسويقية بأكملها الشاملة لجميع عناصر المزيج التسويقي الوقفي، ويتم من خلالها القيام بالإجراءات الآتية[1]:

أ- دراسة الأسواق والبيئة الوقفية: وتشمل هذه الدراسة عناصر المزيج التسويقي، بدراسة البيئة والواقع الوقفي بشكل متكامل، والوضع الاقتصادي (موارد وعمالة)، والسياسي (حكومة واستقرارًا)، والاجتماعي (تقاليد وتوجُّهًا)، والتركيبة السكانية (تعلُّمًا وسِنًّا وقابليَةً للمشاريع الوقفية المنافسة)[2]، ثم تحديد الفئة المخاطَبَةِ والمستهدَفَة من أي برنامج تسويقي ومراعاة رغباتها (كالعامة ورجال الأعمال والقيادات والمؤسَّسات)؛ وهي عوامل مؤثِّرة في نجاح تسويق المشروع الوقفي وحاسمةٌ من أجل الانتقال للمرحلة الثانية مرحلة التخطيط للعملية التسويقية، ويضع على أساسها خطة تسويقية دقيقة، أمّا بالنِّسبة للمنتج فمن ضوابط النَّشاط الوقفي أن يتم عمل مسح شامل للبيئة الاستثمارية، لاستكشاف المشاريع الوقفية الآمنة والمنتجات الملائمَةِ لها المُدِرَّة للدَّخل غير المهْلِكَة للأصل الوقفي.

ب- دراسة المنتجات الوقفية الحالية: فدراسة المنتجات الوقفية الحالية من خلال تقويم أدائها تساعد في عمليات تقويمها بإصلاح الخلل الواقع والمتوقَّعِ فيها، مما يرفع الإنتاجية ويزيد من المدَاخيل أو يدفع لابتكار مُنتجٍ وقفيٍّ جديد.

ج- تسجيل البيانات عن المشاريع المراد تسويقُها: بتسجيل نطاق نشاط المشروع والجهة المقدِّمة له والشريحة المستفيدة، والجهة المكلَّفة بمتابعة تنفيذ المشروع والمعوقات المتوقَّعة، ثم تسجيل بيانات النَّشاط التسويقي لكل مشروع على حدة بتحديد المشروع المراد تسويقه والوسيلة المستعملة في التسويق وبياناتها، والمدَّة المسطَّرة للحملة التَّسويقية ومُتابَعتِها.

المرحلة الثانية: التَّخطيط: فبناء على المرحلة السَّابقة، يبدأ البنك في التوجُّه إلى مرحلة التَّخطيط بأن يتم إعداد الخطَّة التَّسويقية للمشروع المستَهدَفِ المسجَّل بياناته وفق معايير محدَّدَة، ثم تقويم الجاهزية لمرحلة التنفيذ على الشكل الآتي[3]:

أ- وضع المشروع الوقفي ضمن الخطة: بتحديد إن كان مشروعًا تمويليًّا أو استثماريًّا

(1) انظر: دليل إدارة الحملات التسويقية، لجنة العمل الخيري، 9-11؛ والإعلام الوقفي، الصلاحات، 165-175؛ و«دور النُّظم المعلوماتية في دعم كفاءة القطاع الوقفي»، إيمان الحميدان، مجلة أوقاف، 06/ 10، 2006م، 135.

(2) انظر: «دور البيئة الخارجية في تطوير الوقف في المجتمعات: ماليزيا نموذجًا»، سامي الصلاحات، مجلة بيت المشورة، 22، 2019م، 87-95.

(3) انظر: دليل إدارة الحملات التسويقية، لجنة العمل الخيري، 14؛ والإعلام الوقفي، سامي الصلاحات، 171.

مؤقَّتًا أو مؤبَّدًا، متعلِّقًا بالعقارات أو النُّقود أو الأوراق المالية والخدمات والمنافع، والفئات المستفيدة من الموقوف عليهم وطريقة الجمع والتوزيع.

ب- تصنِيف المجموعات الرئيسة للفِئات المستهدفة من عمليات تسويق الوقف ومشاريعه: بأن توضع قوائم تحتوي على خطَّة الوصول لكلِّ فئة من الموقوفين والمتبرِّعين على حدة: (الفقراء، الأرامل، المرضى، القادة، المتطوِّعُون... إلخ).

ج- الاعتماد على مُنتج وقفي مُبتكر ضمن الخطَّة: وإدراجه ضمن الخطَّة إذا أفادت تقارير المرحلة التحليلية بعدم فعالية المنتجات الميدانية المستغلَّة في الاستِثمار والتَّمويل، ولابتكار منتج وقفي يتطلب مراعاة ضوابط وأسس الابتكار.

د- تحديد الأدوات الفعَّالة في إيصال الفكرة والموضوع المسطَّر في الخطَّة: بأن تُحدَّد نوعية الوسيلة الترويجية، هل هي إلكترونية أو محسوسة إعلامية، كالتلفزيون والملصقات والمؤتمرات، أو عبارة عن إحصائيات ونماذج واقعية للوقف... إلخ.

المرحلة الثالثة: التنفيذ: والمقصود به مباشرة عملية تنفيذ الحملة التسويقية المسطَّرة في مرحلة التّخطيط، من خلال مجموعة من الآليات الموجهة للعملية، التي منها[1]:

1 - **استعمال الدعاية والإعلان والتسويق الإلكتروني:** بواسطة البريد الإلكتروني، وسائل التواصل الاجتماعي، التلفزيون، الهاتف، توزيع الملْصَقَات على الأماكن التِّجارية ومراكز تجمُّع الأموال[2].

2 - **خلق قيمة حقيقية لجميع المعنيين بالأمر:** ممَّن لهم صلة بشكل أو بآخر مع المؤسسة الوقفية «متبرِّعين، متطوِّعين زبائن، عملاء» وبناء علاقات طويلة الأجل معهم.

3 - **دعم الأنشطة الثقافية:** ويكون ذلك بدعم الأنشطة والفعاليات الثَّقافية المختلفة، كالمؤتمرات العلمية والملتقيات، وورش العمل المغلَقَة، وطباعة الكتب المختصَّة في العمل الخيري والوقفي، ودعم الأبحاث العلمية الخاصَّة بقطاع الوقف في الجامعات، وتوزيع مذكِّرات ودفاتر تحمِل شعارات للمشروع الوقفي أو البنك الوقفي الإسلامي

(1) انظر: دليل إدارة الحملات التسويقية، لجنة العمل، 21؛ والتسويق الاجتماعي، ياسر الشهري، مركز مداد، السعودية، ط1، 2011م، 91-97؛ ومشروع قانون الوقف الكويتي، إقبال، 702-706؛ وحوكمة الأوقاف وإدارة عملياتها الرئيسية، الصلاحات، 185؛ و«التسويق الخيري ودوره في زيادة موارد الجمعيات الخيرية»، سلكة - حمدي، 363-364؛ والإعلام الوقفي، الصلاحات، 172.

(2) انظر: ريادة الأعمال بين الموهبة والممارسة، يحيى السيد عمر، دار الأصالة، إسطنبول، ط1، 2021م، 473-474.

ومنتجاته المالية.

4 – **عرض الإحصائيات المتعلِّقة بالعمل الوقفي**: فدائمًا الشَّفافية تُرسِّخ الثقة وترفعُ من نسبةِ المصداقية لدى المتبرِّع مما يدفع المتبرِّعين القُدامى إلى التبرُّع مجدَّدًا وتجلِبُ متبرِّعين جُدَدًا.

5 – **عمل اتفاقيات وشراكات مع الجهات الخيرية والحكومية والمالية**: ويساعد ذلك في خلق صورة ذهنية إيجابية لدى النَّاس عن أنشطة المؤسَّسَة ومصداقِيَتِها.

6 – **الاعتماد على القصَّة والوجه مع المؤثِّرات التشويقية**: بأن يتم عرضُ بعض المشاريع الوقفية وكيفية انطلاقها لغاية توزيع الغلّات والمنافع؛ وتحسيسُ المتبرِّع بمسايرة أمواله المتبرع بها ومراحلها بإرسال التقارير عن كل خطوة يتمُّ القيام بها.

7 – **الالتزام بالأخلاق الفاضلة**: فعملية تسويق الوقف عبارة عن عملية تسويقية في مقدّمة البيع أو التبرُّع، والأصل في المعاملات بشكل عام الإباحة إلّا ما منعه الدَّليل، فتُكيَّف العملية التسويقية الوقفية فقهيًّا مثل ما كيِّف به التَّسويق العادي في معناه العام، من ضرورة الالتزام بأخلاق وآداب البيع والتبرُّع ومقدِّماته، وطريقة إنهائه والسَّير على نحوها، وتجنُّبِ مفسِدَات المعاملات بين الأشخاص والمؤسَّسات، والتحلِّي بالصِّدق والسَّماحة والتَّساهُل في المعامَلَة، وتحريم استغلال حاجات النَّاس وميُولاتهم، والأمانة والصبر، وإتقانُ العمل، والإبداع والابتكار الفكري والعلمي[1].

المرحلة الرابعة: الرَّقابة والتقويم: وهما المتابعة المستمرَّة لصيرورة تسويق المشروع الوقفي وتقويم أدائه كالآتي[2]:

أ- أما بالنِّسبة للإجراءات التقويمية الرَّقابية:

1 – عملية مقارنة بين النَّشاط التسويقي الوقفي والأهداف المحدَّدَة من خلال مؤشِّرات الأداء والقياس.

2 – نشر استطلاع رأي داخل المؤسسة الوقفية المستثمرة وخارجها.

(1) انظر: «النظرة الإسلامية للبيوع التسويقية»، زاهر- إبراهيم البكار، 313- 314؛ وريادة الأعمال، يحيى عمر، 593-600

(2) انظر: دليل إدارة الحملات التسويقية، لجنة العمل الخيري، 29؛ والتسويق المصرفي، فضل المحمودي، منشورات جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، ط1، 2014م، 304-316؛ وحوكمة الأوقاف وإدارة عملياتها الرئيسية، الصلاحات، 185.

3 – المتابعة المستمرَّة لتحديث دليل المشاريع الاستثمارية الوقفية، وما مدى دقَّة نقل معلوماتها.

4 – مراجعة وتقويم كيفية التواصل مع المتبرِّعين.

5 – التحقُّق من سير الخطَّة التسويقية للمشاريع الاستثمارية الوقفية ومنتجاتها المالية المستعملة.

ب- أما بالنِّسبة للإجراءات التقويمية: إذا لوحظ في العملية التقويمية بعض الخلل والهفوات والعثرات، لا بد من القيام بإجراء العمليات التصحيحية، بتحليل أسباب الانحراف واقتراح عمليات بديلة على الجهات التسويقية، أو الجهات الرَّاعية للاستثمارات الوقفية من خلال إعطاء نماذج مُتكاملة ومُؤثِّرة في جميع نواحي المزيج التَّسويقي الوقفي على الواقف والموقوف عليهم والبيئة الوقفية؛ ولا يتمُّ ذلك إلّا بمراجعة الخُطَطِ الموضوعة، ومسايرة الوسائل التسويقية العصرِيَة، وتحليل نتائج العمل المطبَّقة بشكل دوري، والتركيز على مواضع النَّجاح، والتَّهوين من مواضع الإخفاق ومحاولة تجنُّبها، واستنتاج العِبَر والمحفِّزات لدعم أي خُطَطٍ مستقبلية بعيدة قدر الإمكان عن الهفوات والأخطاء[1].

ثانيًا: دور المزيج التَّسويقي الوقفي في تنمية الأوقاف وتطويرها:

إنّ عصرنا اليوم هو عصر المال والأعمال، خاصَّة بعد أن أصبح العالم مثل القرية الصغيرة التي يمكن الصَّول والجَولُ فيها من خلال إعلان ترويجيٍّ بسيط، حول مؤسسة أو عمل نبيل وجلب التمويل والممولِّين لها، فمثلًا في المملكة العربية السعودية تناقلت بعض وسائل الإعلام كلمةً لوزير الشؤون الإسلامية والأوقاف السعودي «صالح آل الشيخ» ضمن لقاء مفتوح معه، في الملتقى الثاني لتنظيم الأوقاف في الغرفة التِّجارية الصِّناعية بالرياض، أكَّد فيها على عدم تدخُّل الدَّولة في الأوقاف الخيرية الأهلية، وعلى إثْرِ هذه الكلمة المنقُولَة إعلاميًّا والواصلة إلى إحدى سيِّدات الأعمال السعودية، وبعد اطمئنانها لكلمة الوزير بادرت مباشرة بتبنِّيها لوقف خيريٍّ قيمة أصولِهِ 119 مليون دولار أمريكي[2].

(1) انظر: الإعلام الوقفي، الصلاحات، 172.

(2) انظر: «تسويق الأوقاف.. كلمة بـ: «450» مليون ريال»، جريدة الرياض، 16 شباط (فبراير) 2022م.

المطلب الرابع: مؤسسة التَّمويل الأصغر الوقفية ضمن قطاع البنوك الوقفية

الفرع الأول: مفهوم مؤسسة التَّمويل الأصغر الوقفية «خصائصها وأهميتها»:

أولًا: مفهوم التَّمويل الأصغر الإسلامي:

يسمَّى هذا التمويل في البنك التقليدي بـ «Microfinance»، وهو: «مجموعة المعاملات المالية المصغَّرة التي تتَّسِمُ بالصِّغر من حيث المبلغ، والمرتَكِزة على تقديم الخدمات المالية الأساسية المختلفة كالتَّأمين الصغير وحسابات الإيداع وقروض الاستهلاك، والمساعدات الفنية الموجَّهة للفقراء القادرين على تنظيم مشروعات العمل الحُرِّ، ومن الممكن ابتناؤها على منهجية (تحديد أسعار الفائدة أو أدوات التمويل الإسلامية)»[1].

توجد عدَّة جوانب مشتركة بين التَّمويل الأصغر الإسلامي والتقليدي، من جهة أنّ كليهما يدافع عن ثقافة العمل الحرِّ وتقاسُمِ المخاطر، وإلزامية فتح الفرص في الاقتصاد أمام الفقراء وتحقيق الهدف التَّنموي الاجتماعي، ويختلف التَّمويل الأصغر الإسلامي عن التَّقليدي باستيعابه لأفقر الفقراء في تمويلاته ويركِّزُ على الأسرة كاملة وليس المرأة فقط، وأهم نقطة اختلاف بينهما اعتمادُ خدماته المالية على مبدأ المشاركة وليس تقاضي الفائدة من العميل كما في البنك التَّقليدي[2].

ثانيًا: مفهوم التَّمويل الأصغر الوقفي:

لا يختلف مفهوم التَّمويل الأصغر الوقفي عن الإسلاميِّ العادي إلّا في كون أمواله أموالًا خيرية موقوفة تُعطى كقرض حسن ويحافظُ عليها من الهلاك أثناء التَّمويل والاستثمار، لذلك يمكن أن نُعرِّف التمويل الأصغر الوقفي بـ «مجموعة المعاملات المالية الوقفية المصغَّرة سواء كانت نقدية أم عينية، والمرتكِزَة على تقديم الخدمات المالية الأساسية المختلفة، لفائدة ذوي الاحتياجات الصُّغرى الاستهلاكية أو الاستثمارية المشرُوطة من طرفِ الواقف في وقفه (مع ضرورة التقيد بشروطه)، وهي مبنية على منهجية استعمال أدوات التَّمويل

(1) انظر: «التمويل الأصغر فرصة ذهبية أمام التمويل الإسلامي»، حسين الأسرج، الاقتصاد الإسلامي العالمية، 15، 2013م، 18؛ و«دور التمويل البالغ الصِّغر في تمويل التنمية المستدامة»، يونس قرواط وآخرون، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 12/ 01، 2019م، 49؛ و«إدارة التَّمويل الأصغر»، إصلاح العوض، الدورة التدريبية بنك الأسرة، 2008م، بنك السُّودان المركزي، 3؛ و«تجارب التمويل المصَغَّر الإسلامي في الدول العربية»، محمد مسعودي – حليس عبد القادر، العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 20/ 01، 2019م، 42–43.

(2) انظر: «إنجاح الصِّيغ الإسلامية في التَّمويل الأصغر»، عصام الليثي، دراسات اقتصادية وإسلامية، 19/ 01، 2013م، 4–7؛ وصندوق التَّمويل الأصغر الوقفي، أسامة العاني، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، الرياض، ط1، 2019م، 89.

الإسلامية أو على شكل صيغ تمويل تضامنية تكافليّة»[1]، ويوجه هذا التمويل في العادة لتلك المؤسَّسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلّة العمال وضعف التكنولوجيا وبساطة التنظيم الإداري، أو للأفراد والأسر من الطبقات الهشَّة والضعيفة ذات المشاريع المنزلية المصغَّرَة والتَّمويل الأصغر الوقفي الذي يُمنح غالبًا على أساس قروضٍ، وهذه القُروض إنّما تُمنح للأفراد للقيام بإدارة عمل ذاتي أو للبدء في التَّأسيس لعمل صغير مُدرٍّ للدَّخل، وهذه التمويلات تُمنح من مؤسسات وقفية مستقلَّة أو من خلال المؤسَّسات المالية كالمصارف، ويتم تنفيذ التمويل الأصغر الوقفي من خلال إنشاء صناديق مصغَّرة للأوقافِ، يتمُّ فيه جمع الأموال الوقفية النَّقدية والعينيةِ ولو منقولة وهي أساس قيام الصُّندوق الوقفيِّ المصغَّر[2]، وجميعها قد مرَّ معنا حكمها الشَّرعي.

أمّا بالنِّسبة للمؤسسات الحاضنة للتمويل الأصغر الوقفي وصندوقه فلا حدود لها، ويمكن لأي مؤسسة مالية أو خيرية أن تقدِّم خدمات التَّمويل الأصغر، أو تكون مؤسسة منفردة قائمة بذاتها، ولكن تُعتبر البنوك أفضل حاضن لها، خاصَّة البنك الوقفي المتوافِق مع أهداف صندوق الوقف للتَّمويل الأصغر في المسؤولية الاجتماعية الخيرية، لأنّ الفئة المستهدفَة بالتَّمويل هي الفئة التي لا تستطيع الاستفادة من الخدمات البنكية العادية، كالأُسَرِ الفقيرة والعاطلين عن العمل والحرفيين، وإعطاء فرصة لهذه الفئة من المجتمع ضمن تمويلات البنك يُعتبر في حدِّ ذاته إنجازًا كبيرًا، خاصَّة أنّ من ضمن أهداف الأوقاف بشكلٍ عامٍّ، والبنك الوقفي بشكلٍ خاصٍّ، استيعاب أكبر قدر مُمكِنٍ من المصارف الوقفية الخيريةِ[3].

ثالثًا: مبادئ التَّمويل الأصغر الوقفي وخصائصه:

ومن مبادئ التمويل الأصغر الوقفي وخصائصه، أنّ موارد الصُّندوق الأصغر للتمويل موارد وقفية محبوسة على سبيل العمل الخيري، وأنّه مؤسَّسة ربحية لا لذاته وإنّما من أجل مصارف الوقف الموصَى بها، وأنّ العلاقة بين المتموِّلين والصُّندوق ليست علاقة مبنية على التِّجارة، بل على التضامن والتعاون والتكافل وفق ما تقتضيه الشَّريعة الإسلامية، وقروضُه قروضٌ قصيرة الأجل على دفعات، وإجراءات طلب القرض بسيطة ميسَّرةٌ، وتكرارُ أخذ

(1) «الوقف الأصغر والتَّمويل الأصغر اقتصاد تضامني في خدمة الفقراء»، رحيم حسين، المؤتمر العالمي الأول حول الاقتصاد الإسلامي من الأزمات المالية إلى المؤسسات التضامنية، 2015م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 3-4.

(2) انظر: ريادة الأعمال بين الموهبة والممارسة، يحيى، 195؛ وصندوق التمويل الأصغر الوقفي، العاني، 32؛ و«الوقف الأصغر والتمويل الأصغر»، رحيم، 4.

(3) انظر: «إدارة التمويل الأصغر»، العوض، 4.

القرض وقيمته مقترنان بالتزام الوفاء لما أُخِذ سابقًا من القروض والخدمات[1].

رابعًا: أهمية التَّمويل الأصغر الوقفي:

وتنبع أهميته في الدور التنمويِّ للمجتمع والاقتصاد الذي يقوم به والذي منه[2]:

1 – رفع حجم إيرادات الوقف وزيادة عدد الواقفين.

2 – إبراز دور البنك في الاقتصاد الإسلامي والمسؤولية الاجتماعية، والتمسُّك بالأخلاق الإسلامية ومساعدة الآخرين.

3 – مساعدة المجتمعات المحلِّية على زيادة مداخيلهم وتنمية مشاريعهم الاقتصادية.

4 – تطوير المشاريع الاقتصادية الأسرية، وتنويع مصادر دخل الأسَرِ.

5 – مساعدة اقتصاد الدولة وتنميته، وسدِّ الثغرات الواقعة والمتوقَّعة فيه.

الفرع الثاني: آلية إنشاء صناديق التَّمويل الأصغر الوقفية وصيغ تمويلها ضمن البنوك:

أولًا: آلية إنشاء صناديق التَّمويل الأصغر الوقفية ضمن البنوك الوقفية:

التَّمويل المصغَّر الوقفي أو الإسلامي العادي إنّما يستهدف استحداث أدوات مالية فعَّالة لتمويل الفئات الفقيرة والهشَّة من المجتمع، بشكل مناسبٍ ضمن البنوك الوقفية والإسلامية، ويمكن لهذه الأخيرة أن تنجح إذا ما تمَّ الاعتناء بصيغ التمويل التَّضامنية والتكافليّة التطوُّعية، وأقصد بذلك التَّمويل التضامني القائم على الزكاة، وقد أجاز الفقهاء تقديم القرض الحسن من الزكاة أو من خلال التمويل الوقفي التكافليِّ المبني على وقف الأفراد أو الخواص أموالهم للصَّالح العام، وبالتَّالي تتحوَّلُ هذه الثروات والأموال إلى موارد تكافلية مستدامة، تُخصَّص استخداماتُها وعوائدُها لتعزيز رأس المال الوقفي، ولتلبية حاجات ورغبات عدّة مصارف وقفية مُستهدَفة، وللقيام بذلك فقد فُتحَت صناديق

(1) انظر: «الوقف الأصغر والتَّمويل الأصغر»، رحيم، 09؛ و«دور التَّمويل البالغ الصِّغر في تمويل التَّنمية المستدامة»، قرواط وآخرون، 49.

(2) انظر: «دور التمويل البالغ الصِّغَر في تمويل التنمية المستدامة»، قرواط، 49–50؛ و«الوقف الأصغر والتمويل الأصغر»، رحيم، 4؛ وريادة الأعمال، عمر، 223–236.

طَوعِية لجمع أموال الزكاة وتقديم الفائض منها على شكل قروضٍ حسنة[1]، وبالقياس على الزكاة طالب العلماء بصندوقٍ للأوقاف، وهو موجود أصلًا -ومرَّ معنا سابقًا- ولكنَّه في الغالب مخصَّصٌ لمشاريعَ كبيرة أو ضخمة، فدعا البعض لتخصيص جزء منه من أجل التمويل الأصغر أو إنشاء صندوق مستقلٍّ ضمن البنوك يسمى بـــ»صندوق التَّمويل الأصغر الوقفي»، وكلا الاقتراحين صحيح ومقبول، ويتوقف على نشرة الإصدار الأولية التي تُنشر فيها جميع المعلومات وبتفصيلاتها الدَّقيقة الخاصَّة بالمشروع الوقفي؛ وآلية إنشاء صندوق التَّمويل الأصغر الوقفي وحكمه الفقهي هي نفس آلية إنشاء صندوق الأوقاف وحكمِهِ فلا داعي لتكرارها هنا مجدَّدًا[2]؛ أمّا دور صندوق التَّمويل الأصغر الوقفي فسيكون عبارةً عن حصرٍ للفئاتِ المستهدَفَة وتقويم مشروعاتهم، ثم إعطاء سُلفات مالية مصغَّرة، تُستخدم عادة لتمويل رأس المال العامل مع إمكانية منح هذه القروض مجدَّدًا لنفس المستفيد، أو بقيمة أكبر منها إذا ما سُجِّلت تحسُّنات وجدِّيةٌ في المشاريع المتابَعَة من الصُّندوق، وفي سدادِهم للقُروض بشكل دوريٍ ومنتظم ثم مساعدتهم على الادِّخار[3].

ثانيًا: الصِّيغ المستخدمة في صناديق التَمويل الأصغر الوقفية ضمن المصرف الوقفي:

من الأهداف ذات الصَّدارة في التَّمويل المصغَّر الوقفيِّ هو دعم المشاريع الصُّغرى للفقراء، سواء كانت تلك الفئة لديها مبادرات استثمارية وبرؤوس أموال محدودة نسبيًّا، أم لديها مشاريع قائمة وتحتاجُ لرؤوس أموال من أجل توسيعها؛ ومن أجل تقديم الدَّعم لهم فإنّ صندوق التمويل الأصغر يقبَل كُلًّا من الأموال العينية والنَّقدية، ويرتكزُ في التَّمويل والدَّعم على نوعين من صيغ التَّمويل، وهما[4]:

أ- الصِّيغ التَّمويلية المبنية على عقود المشاركة والبيوع والإجارة: من مرابحة ومضاربة ومشاركة وإجارة وقرض حسن... إلخ من المنتجات المالية التي رأيناها وتحدَّثنا عنها في استغلال الودائع الاستثمارية، ويستفيد هنا الصندوق الوقفي دائمًا من العائد المحصَّلِ من التمويلات التي منحها أو شارك أو ضارب فيها مع المستفيد من

(1) وللمزيد حول هذه المسألة انظر: الموارد المالية لمؤسسات العمل الخيري المعاصر: دراسة فقهية، طالب الكثيري، 582-587؛ و«دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغَّرة في الجزائر: بنك البركة»، بعزيز سعيد- مخلوفي، دفاتر اقتصادية، 11/ 01، 2019م، 132.

(2) انظر: صندوق التمويل الأصغر الوقفي، العاني، 88-89.

(3) انظر: «تجارب التمويل المصغَّر الإسلامي»، مسعودي - حليس، 44-45.

(4) انظر: «إنجاح الصِّيغ الإسلامية في التَّمويل الأصغر»، الليثي، 10-13؛ و«الوقف الأصغر والتَّمويل الأصغر»، رحيم، 08؛ وصندوق التَّمويل الأصغر الوقفي، العاني، 136-142.

التَّمويل الأصغر الوقفي.

ب- الصِّيغ التَّمويلية التَّضامنية والتكافليّة (البرُّ والإحسان): ومن أمثلة هذا النَّوع «الزكاة، القرض الحسن، والوقف»، وتقوم هذه الأعمال إمّا على أساس تمليك المنفعة، أو على أساس التَّنازل عن منفعة شيء مباح ومن دون عِوَض، فيتمُّ منح قروض حسنة بعد استلام الطَّلبات المقدَّمة بالمفاضلة بين المشاريع المقدَّمة من المحتاجين للقرض، من خلال الدِّراسة والتمحيص للملفات، ثم تحديد نوع ومقدار القرض على أن يُسدَّد على أقساطٍ من طرف المستفيد، ثم متابعة المشروع المخطَّطِ له وفق خطواتٍ محدَّدة، إلى غاية الانتهاء من تسديد جميع الأقساط المترتِّبة، فالجزائر كمثال قد منحت حوالي 50 قرضًا حسنًا لبعض العائلات في مدينة غَرْدَاية، من خلال البنك القائم عليها بنك البركة الإسلامي سنة 2009م إلى أن وصلت إلى 1000 قرض سنة 2012م[1]، وهذه القروض الحسنة قد تكون راجعة للزكاة أو الوقف المؤقَّت بمدَّة زمنية محدَّدة أو مؤبَّدة، وحتى لو كانت من باب الإحسان بالإقراض فقط ثم إرجاعها، فهي في معنى الوقف المؤقَّت أيضًا.

أمّا فيما يخصُّ المشاريع المعتمِدَة على الصِّيغ التمويلية فنفس الطريقة التي تحدَّثنا فيها عن التمويلات الوقفية في ما سبق من البحث تطبَّق هنا أيضًا، والعائدات تدعَّمُ بها رؤوس أموال النُّقود الموقوفة من أجل تدعيم إمكانية المشاركة والمضاربة في العديد من المشاريع التمويلية الوقفية، فمثلًا في ألبانيا منحت «شركة التنمية المالية الألبانية الأولى» حوالي 1063 قرضًا بالمرابحة بمبلغ إجمالي قدره: (4.4 ملايين دولار أمريكي) باستخدام أموال «البنك الإسلامي للتَّنمية»، مع إقبال منقطع النَّظير من الألبانيين على هذا النَّوع من القروض، نظرًا للتسهيلات ونسبة الرِّبح المخفَّضة عن فائدة القروض الربوية، فمثلًا تم إعطاء أحد الألبانيين قرضًا بالمرابحة من أجل شراء ماشية ضمن نشاطه الذي يُزاوِلُه مع أسرته (نشاط تربية الماشية)، ومنِح القرضُ له لتَحلِّيه وتمتُّعِه بالجدِّية التامة وبخبرةٍ لا يُستَهان بها في تربية الماشية، وهو الآن يريد المزيد من التمويل لتوسيع نشاطه أكثر؛ فيما استفادت سيدة ألبانية أخرى من تمويل بالمرابحة لشراء لوحاتٍ للطَّاقة الشَّمسية تُغَطِّي 2000م من أجل زراعة مختلف المحاصيل، ولا سيما الطَّماطِم، ونظرًا لظروف الطبيعة الفلاحية وارتفاع سعر الطَّماطم والطَّلب عليها؛ فلا تواجه «إنيريتا» أي صعوبة في تسويق محصولها، مما دفَعها لإبداء اهتمامها بالبحث عن تمويل جديد لشراء المزيد من الدفيئات

(1) انظر: «دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر»، بعزيز - مخلوفي، 133.

الزراعية وتوسيع إنتاجها[1].

أمّا إذا كانت هناك أصول عينية وقفية كآلات خياطة مثلًا، فيمكن إعطاؤها للمستفيد على أن يستعملها إلى غاية فنائها مع عدم جواز بيعها، وهنا يلعب صندوق التَّمويل الأصغر الوقفي دور الوسيط الوقفي[2]؛ وتضمُّ حاليًا محفظة التمويل الأصغر في «بنك التنمية الإسلامي»، حوالي 51 مشروعًا قائمًا بمبلغ إجمالي قدره: (430.85 مليون دولار أمريكي)، منها 14 مشروع تمويل أصغر قائمًا بذاته بقيمة حوالي: (297.27 مليون دولار أمريكي)، و36 مشروعًا زراعيًّا مدعومًا بالتمويل الأصغر الوقفي بمبلغ: (133.58 مليون دولار أمريكي)؛ أمّا بنك البركة الإسلامي الجزائري فقد تمكَّن من تمويل 130 مشروعًا اقتصاديًّا مصغَّرًا باستعمال صيغة المشاركة، ودعم 125 امرأة لها مشاريع اقتصادية مصغَّرة من خلال صيغة المرابحة المصغَّرة أيضًا[3]، ومن المشاريع المستخدم فيها صيغة المشاركة هو مشروع الشركة الوقفية للنقل (ترانس وقف)، وهي شركة نقل وقفية، خاصة بصنف سيارات الأجرة (Taxi Wakf) التي تعتبر أول استثمار وقفي من نوعه في العالمين العربي والإسلامي، عن طريق الشراكة الوقفية بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بنسبة 75%، ومساهمات وقفية من بنك البركة الجزائري بنسبة 25%، ومن أهم أهداف هذا المشروع هو تطوير تطبيقات صيغ التمويل الإسلامي الوقفي، وتحقيق أرباح لمصلحة أوجه البر والإحسان[4].

(1) انظر: التقرير السنوي 2018م، البنك الإسلامي للتنمية، منشورات البنك الإسلامي الدولي للتنمية، PDF، 2018م، 6-9.

(2) انظر: «الوقف الأصغر والتَّمويل الأصغر اقتصاد تضامني في خدمة الفقراء»، رحيم، 8.

(3) انظر: التقرير السنوي 2018م، البنك الإسلامي، 6-9؛ و«دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغَّرة في الجزائر»، بعزيز - مخلوفي، 133.

(4) انظر: «استثمار الوقف ودوره في دعم التنمية المحلية في الجزائر»، نوي الحاج- ياسين دحامني، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 08/ 01، 2022م، 191-192.

الفصل الثالث

الدمج والتكامل بين الوساطة المصرفية المقاصدية وقطاع الأوقاف وتحدياتها

توطئة:

لقد أثبتت التجربة المعاصرة لمؤسسات الصيرفة الإسلامية أنّ دورها في الجانب الاجتماعي كان محدودًا جدًّا، ولم يحقق المأمول والمنتظر منها، على الرغم من احتواء هذه المؤسسات المالية على ترسانة ضخمة من المنتجات المالية وطرق التسيير المبتكرة، وأرجع الكثير من المسايرين لهذا القطاع سبب الواقع المرير الذي تتخبط فيه المصارف الإسلامية، إلى عدم الاعتبار الكافي لمقاصد الشرع السّامية، التي تسهم في إضفاء الطابع الأخلاقي القيمي على مثل هذا النّوع من المعاملات المالية، والمقاصد الشرعية تسهم في دخول بعض النّماذج الاجتماعية العريقة للشريعة الإسلامية كالوقف من الباب الواسع لقطاع المصرفية الإسلامية، بحكم أنّ من مقاصد المعاملات المالية التبرُّعية هو التكثير من سبل انعقاد ونشر العمل الخيري التبرعي الذي منه الوقف، لذلك سيعرض الباحث في هذا الفصل، مدى امتثال قطاع الصيرفة والوقف للمقاصد الشرعية، ودور هذه المقاصد في تعزيز التكامل بين القطاعين، والتحديات التي تواجه هذا النّوع من التكامل بينهما.

المبحث الأول
امتثال الصِّناعة المصرفية والأوقاف لمقاصد الشَّريعة

المطلب الأول: الوساطة المالية المصرفية المبنية على المقاصد

الفرع الأول: الوساطة المالية المصرفية:

أولًا: المقصود بالوساطة المصرفية الإسلامية:

ونقصد بالوساطة المالية المصرفية الإسلامية: «تعبئة موارد المدَّخرين المالية وتوظيفها من خلال عقود الوساطة المالية الخالصة وغير الخالصة، وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها»[1]، وتتم تعبئة الموارد المالية عن طريق عملاء البنك بواسطة مجموعة من الأدوات المالية، كالودائع الجارية، وحسابات التوفير والاستثمار، والصكوك... إلخ، ثم

(1) «الوساطة المالية الإسلامية في بيت التمويل الكويتي ماليزيا»، خالد عبد الله – أحمد مختار، Ulum Islamiyyaha، 12، 2014م، 202؛ و«الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي»، سامي السويلم، الأزمة المالية العالمية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009م، 65.

توظيفها بواسطة المصارف الإسلامية في عقود نيابة مالية خالصة كالمشاركة والمضاربة والوكالة، أو توظيفها عن طريق وساطات مالية غير خالصة، وهي تتم بالاعتماد على العقُود المالية التَّقليدية، كالبيع الآجل، والاستصناع، والسلم، والإجارة... إلخ[1]، ومهمّة تعبئة الموارد المالية وتوظيفها تمثِّل عناصر الوساطة المالية التي يقوم بها البنك الإسلامي[2].

وهناك اتجاه من الباحثين نسَبَ إلى الفقهاء أنّهم ينظُرون إلى الوساطة على كونها وساطة تجارية ربحيَّة بحتة، ونظر المشتغلون بالاقتصاد التقليدي والإسلامي إلى البنك الإسلامي على كونه وسيطًا ماليًّا، واتفقوا على وساطة البنك الإسلامي قطعًا، واختلفوا حول الأساس الذي تقوم عليه وساطته هل التِّجارة أو المالية، وفي كلتا الحالتين يتَّفِقون على لُزوم عدم وجود الفائدة الربوية، وهو العنصر الأهم بالنِّسبة للمسلمين في تعامُلاتهم الاقتصادية؛ وتتطلب عملية الوساطة المالية الأركان الآتية[3]:

أ- أصحاب الفائض «المدَّخرون»: وهم من يقومون بإيداع أموالهم لدى البنك بهدف الحفظ أو الاستثمار.

ب- الوسيط المالي «المصرف الإسلامي»: وهو الذي يتوسط بين المدَّخِرين والمستثمرين، ويأخذ صورة كل من الوسيط المالي والمصرف التقليدي[4]، فيقوم بإدارة أموال أصحاب الفائض من دون تملُّكٍ لها، ويبني عقدَهُ معهم على عقد المضاربة، ويستثمرها باستخدام أدوات الوساطة المالية على أساس عقد الضمان (المداينة) كالمرابحة والاستصناع مثلًا[5].

ج- أصحاب العجز «المستثمرون»: ويتنوع هؤلاء بين المستثمرين والمستهلكين والمؤسسات المالية والصناعية الضَّخمة، أو حتى المؤسسات الخيرية كما سنرى، التي هي

(1) انظر: «الوساطة المالية الإسلامية في بيت التمويل الكويتي ماليزيا»، عبد الله - مختار، 201-202.

(2) انظر: المصدر السابق نفسه.

(3) انظر: «الوساطة المالية المصرفية الإسلامية»، أمين النهاري وآخرون، مجلة جامعة المدينة العالمية، 17، 2016م، 14-15؛ و«الوساطة المالية في المصارف الإسلامية»، رائد نصري، مجلة جامعة النّجاح للأبحاث، 34/ 9، 2020م، 7-13.

(4) السَّمسرَة هي: وساطة الدّلال بين البائع والمشتري، وهي لا تتضمن عقدًا ولا نيابة، وأساسُها الأمانة بين الأطراف؛ وأمّا الوساطة المالية الإسلامية فهي: تقوم على الوساطة بين ذوي الفائض وذوي العجز، ولكنَّها تقوم على عقود النِّيابة في كلا جانبي الوساطة على رأي البعض، من خلال أدوات الوساطة الإسلامية؛ ووساطة المصرف التقليدي: تقوم على الاقتراض والإقراض بين ذوي الفائض والعجز؛ والتِّجارة هي: وساطة التاجر بين المنتج والمستهلك وتقوم على عقد البيع. انظر: «الوساطة المالية في المصارف الإسلامية»، وفاء محمد، مجلة الأستاذ، 301، 2013م، 837-838.

(5) انظر: «الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي»، السويلم، 79.

محلُّ دراستنا أصلًا.

د- أدوات الوساطة المالية: وتدخل فيها أدوات جمع التمويلات والمنتجات المالية المستعملة في الاستثمار والتمويل، وقد تتَّسِع لأكثر من هذا أو تضيق حسب الزَّمان المكان والحال[1].

ثانيًا: تاريخ الوساطات المصرفية الإسلامية:

قديمًا لم يوجد الوسطاء الماليون الذين يقومون بمهمَّة التوسط بين ذوي العجز وذوي الفائض من أصحاب المال في العهود ما قبل الإسلام، لأسباب عديدة من أهمِّها: «المضاربة بواسطة التُّجار دون الاعتماد على الوسطاء الذين تكون خدماتهم مُكلِفة بالنِّسبة لهم، وتماثل الأسواق وتنوُّعها مع الفتوحات الإسلامية وصعوبة التَّنافس فيها قديمًا، وبدأت تظهر وتتطور الوساطات المالية وتنتشر بتطوُّر المعاملات المالية بين النَّاس وازدِهَارِها وزيادة الرُّقي الحضاري، خاصَّة مع ظهور الإسلام وتمدُّدِه في أرجاء العالم، هذا الدِّين الذي ساهم في رُقيِّ الفكر الإنساني وتطوُّرِه، مما أدَّى إلى النُّهوض بالأمَّة الإسلامية في جميع نواحي حياتها ومنها المالية الاقتصادية، وقد كان عبد الله بن عمر ﷺ يقوم بعملية صِرَافة العُملات المختلفة ومنها الدَّراهم والدَّنانير، ومَارَس عبد الله بن الزُّبير ﷺ أيضًا السفتجة بين مكَّة والعراق، وأصدر سيف الدولة الحمَدَاني أيضًا أول شيك لما دخَلَ دولة بني خاقان متنكِّرًا، فكتب لهم رُقعة عليها مبلغ من المال قيمته (1000 دينار) وتسَلَّموها من أحد صيارِفة بغداد، إلى غاية العهد العباسي الذي ظهر فيه ما يعرفُ بالصيارفة والجهابِذَة، ثمَّ العهد العثماني الذي دخلت فيه أول المصارف التقليدية، إلى أن استطاع المسلمون تكوين نظام مالي إسلامي خاص بهم بعيدٍ عن القروض الرِّبوية، قائمٍ على أسلوب المشاركة في رأس المال والعمل[2].

الفرع الثاني: الوساطة المصرفية المبنية على القِيَم الإسلامية (المقاصد الشرعية):

أولًا: المقاصد الشرعية:

ويمكن الاقتصار على التَّعريف المقدّم من مجمع الفقه الإسلامي الدولي كشكل مختصرٍ ووسط بين الآراء وهو: «المعاني والحكم العامة والغايات التي قصد الشَّارِع إلى

(1) انظر: «الوساطة المالية في المصارف الإسلامية»، وفاء، 838-840.

(2) انظر: «الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي»، السويلم، 81-82؛ و«الوساطة المالية المصرفية الإسلامية»، النهاري وآخرون، 16-20.

تحقيقها من تشريع الأحكام، جلبًا لمصالح العباد في الدُّنيا والآخرة»[1]؛ وظهرت أخيرًا في بعض الدول الإسلامية وبالتَّحديد ماليزيا تسمية أخرى للمقاصد الشرعية الإسلامية وهي «القيم»، ولا مشاحَّة في الاصطلاح ما دام المعنى معلومًا المقصود منه غير مختلفٍ فيه وهو (المقاصد الشرعية)، وظهرت هذه التَّسمية في توصيات البنك الإسلامي المركزي الماليزي ضمن قانونه المتعلِّق بالوساطة المالية الإسلامية، حثَّ من خلاله على استعمال «الوساطة المالية المبنية على القِيَم» أي المبنية على المقاصد، حيث يتم فيها التحقُّقُ من امتثال الصِّناعة المصرفية الإسلامية لمقاصد الشريعة الإسلامية الرئيسة للمعاملات المالية[2].

يُراد بالمقاصد التي تستند إليها المعاملات المصرفية في عمليات الوساطة المالية الإسلامية، تلك المقاصد الخاصَّة المتعلِّقة بالمعاملات المالية، والمقاصد منها العام والخاص[3]، ومن أنواع المقاصد الخاصَّة تلك المعاني الملحوظة في باب المعاملات المالية الإسلامية، وهي كما ذكرها الطَّاهر بن عاشور: «الرَّواج، وحفظ المال، ووضوحها، وثباتها، والعدل فيها»[4]، وتسمَّى بمقاصد المعاملات المالية أو مقاصد الشَّارع في الأموال[5].

ثانيًا: ابتناء الوساطة المصرفية على المقاصد:

شعرت الهيئات العلمية المنظِّمة لأنشطة الصيرفة الإسلامية بأحقِّيتها بمقترح المسؤولية الاجتماعية الصادر عن الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية سنة 2000م[6]، نظرًا للمصدر التشريعي الإسلامي السّباق لهذا الموضوع، بتناوله لمجموعة من النّظم الاجتماعية المساهمة في القضاء على الفقر وتحقيق التكافل، والحثِّ على الاعتناء بالفرد والمجتمع،

(1) «المقاصد الشرعية ودورها في استنباط الأحكام»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 18/ 3، 2011م، 323.

(2) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية»، صوالحي، 97.

(3) انظر: مقاصد المعاملات ومراصد الواقعات، عبد الله بن بية، دار مسار، دبي، ط5، 2018م، 73–75؛ والاجتهاد المقاصدي، نور الدين الخادمي، وزارة الأوقاف، قطر، ط1، 1998م، 54؛ والطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية، الحبيب بن الخوجة، وزارة الأوقاف، قطر، ط1، 2004م، 2/ 121؛ و«أهمية مقاصد الشريعة لتطوير الآليات المالية والمصرفية»، وائل عربيات، الفقه الإسلامي؛ وتحديات ق.21: مقاصد الشريعة وسبُل تحقيقها في المجتمعات، 2006م، الجامعة الإسلامية بماليزيا، 1/ 34؛ و «أثر المقاصد الشرعية في فقه المعاملات المالية»، الشيباني – شمس الدين، Academic Knowledge، 2/ 1، 2019م، 94–95.

(4) مقاصد الشريعة الإسلامية، الطاهر بن عاشور، 464.

(5) انظر: مقاصد المعاملات ومراصد الواقعات، ابن بية، 75.

(6) انظر: «المسؤولية المجتمعية للبنوك في الأردن»، عدلي شحادة قندح، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 20/ 02، 2012م، 9–10؛ و«المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني»، أسامة العاني، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 24/ 02، 2016م، 61.

والبيئة ومواردها، ويأتي في مقدِّمة هذه النُّظم نظام الوقف والعارية والرُّقبَى والعُمرَى والهِبَة والصَّدقة، ونظام الإرفاق... إلخ، فبادرت دول بإدخال الوقف إلى نظامها المصرفي كالبنك الإسلامي للتَّنمية، واتَّجهت أخرى إلى الزكاة كبنك البركة الجزائري، ولكن من دون تحديد واضح لأرضية الانطلاق ومن دون مصدر ومنبع يكون مثل الرُّوح لهذه البرامج الاجتماعية[1]، إلا أنّ الأمَّة الإسلامية توسَّمت خيرًا في هذا النِّظام المالي الإسلامي، لاحتوائه على ذلك الجانب الخيري الاجتماعي من تنمية ودعم للمشاريع الخيرية، ولكن هذا الطموح لم يكن متناسبًا مع البنوك الإسلامية حديثة النَّشأة المستهدفة لتحقيق الربح؛ والنِّظام المالي الإسلامي يحتوي على عقود معاوضات مالية وتبرُّعات، ولكلٍّ مؤسسة الحقُّ الكامل في اختيار الموضع المناسب لها ضمن الاقتصاد[2]؛ وتأكيدًا على مكانة المقاصد الشرعية في المعاملات المالية تناول مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته (18) في ماليزيا سنة 2007م موضوع «المقاصد الشَّرعية ودورها في استنباط الأحكام»، وقد تضمَّن البند الثامن في قراره الصادر تحت رقم: (167-5/ 18) «أهمية إعمال المقاصد الشرعية في تنـزيل الأحكام الشرعية على الواقعات والنَّوازل للمعاملات المالية المعاصِرة وغيرها، لتحقيق التَّميُز في الصيغ والمنتجات الإسلامية واستقلالها عن الصِّيغ التقليدية»[3]، وتجسيدًا لما دعت إليه هذه المجامع العلمية حثَّ البنك المركزي الماليزي في تقريره الصادر سنة 2016م، والمتمحور حول «الاستقرار المالي وأنظمة الدَّفع في البنوك والمصارف الإسلامية» على تبنِّي المسؤولية المجتمعية، وجعل الوساطة المالية مبنية على القيم (value-based intermediation)، واعتبارها كوسيلة فعَّالة لإدراج المسؤولية المجتمعية ضمن مؤسسات الصيرفة الإسلامية، مع قيام هذه المؤسسات المالية بالإفصاح عن هذه القيم والنَّوايا ضمن تشريعاتها وقوانينها، ثم ضَرَبَ البنك في تقريره مجموعة من الأمثِلَة الحيَّة التي استُخدِمَت فيها الوساطة المقاصدية، كعملية إدخال الوقف النَّقدي لتمويل أنشطة الوقف بالتعاون بين المجالس الدينية (SIRC) والمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، ومنها أيضًا: «الصكوك

(1) انظر: «المسؤولية المجتمعية من خلال نظام الوقف الإسلامي»، عبد الرحيم حيزوم، الدراسات المالية والمصرفية، 24/ 02، 2016م، 18؛ و«تطبيق مبادئ المسؤولية المجتمعية في المصارف الإسلامية»، مختاري بونقاب - لزهاري زواويد، الدولية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 01، 2019م، 9-10.

(2) انظر: «الإطار المقاصدي للاستثمار المسؤول اجتماعيًّا والوساطة المالية القائمة على القيم»، يونس صوالحي، مجلة السَّلام، 01، 2020م، 315؛ و«اعتبار المقاصد في الفتاوى المالية»، أحمد الريسوني، إسلامية المعرفة، 18/ 70، 2012م، 20.

(3) «المقاصد الشرعية ودورها في استنباط الأحكام»، لجنة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 323؛ و«أهمية مقاصد الشريعة لتطوير الآليات المالية والمصرفية»، عربيات، 1/ 52.

والاستثمار ذات التأثير الاجتماعي، وبطاقات الخصم والحسم الفوري الإسلامية الجديدة مع ميزة الوقف، والتبرُّعات الإلكترونية، والشُّباك المصرفي الخيري، وعمليات مراجعة قطاع الوقف»، ليصبح أداة فعَّالة في مجال التَّنمية والتَّمويل المستدَامَين لأغراض الرِّعاية الاجتماعية[1]، وأكد يونس صوالحي على أنّ المقصود بهذه القيم التي أشار إليها البنك المركزي الماليزي هو المقاصد الشرعية وبالتحديد مقاصد الشريعة الرئيسة الخاصَّة بالمال[2]، وتفعيل هذه المقاصد على أرض الواقع سينتُج عنه التأثير الإيجابي المستدام على الاقتصاد بكُلِّ مكوناته؛ والاقتصاد والمجتمع والبيئة هي الأركان الثَّلاثة المتداخلة التي تقوم عليها الوساطة المقاصدية للمؤسَّسات، ويتجسد البعد الاقتصادي في الممارسات التجارية الأخلاقية كالتوزيع العادل للثروة وللأرباح، واحترام الآجال، والإعلان غيرِ الكاذب، وإرضاء الزَّبائن، أمّا البعد الاجتماعي فيتجسَّد في عدالة الفُرَص وصيانة حقوق العمل، أمَّا البعد البيئي فكالاستعمال الرَّشيد للمواردِ الطَّبيعية ومكافحة التَّبذير[3].

المطلب الثاني: استناد الوساطة المصرفية إلى المقاصد الخاصَّة بالمعاملات المالية والتبرُّعية

جاءت فكرة البنك الماليزي حول الوساطة المالية المبنية على القيم، والهادفة لإعطاء فُسحَة للجانب الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية ضمن هذه المؤسسات عامّة، لاندراج جميع التصرُّفات المالية الخيرية فيها بما في ذلك الوقف، وعند إمعان النَّظر في هذه الفكرة والإستراتيجية المقترحة، نلاحظ أنّ فكرة البنك الماليزي تهدف إلى جعل الوساطة المالية تنبني على المقاصد الشَّرعية الرئيسة للمال فقط، إلّا أنّه من وجهة نظر الباحث المتواضِعة فإنّها غير كافية بالنِّسبة للوقف الذي بالإضافة إلى أنّه تصرُّف ماليٌّ فهو عقدٌ تبرُّعي كذلك،

(1) "The Financial Stability and Payment Systems Report", Bank Negara Malaysia "the Central Bank of Malaysia", Accessed on May 07, 2020: https://www.bnm.gov.my/fspr

(2) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية»، صوالحي، 97؛ و93–94؛ و«الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا والتَّمويل الإسلامي»، فارس جعفري، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية (I–FIKR)، (ع.خ.)، 2019م، 27.
"Value-based Intermediation: Strengthening the Roles and Impact of Islamic Finance", Bank Negara "the Central Bank of Malaysia", May 07, 2020: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/761688/Strategy+Paper+on+VBI.pdf/a0de95e5-203e-35c3-0852-5164be0ffcd6?t=1581479860463

(3) يقول الشيخ القرضاوي: «إذا تحدَّثنا عن (القيم والأخلاق) في الاقتصاد والمعاملات الإسلامية، برزت أمامنا قيم رئيسية أربع هي: الرَّبانية والأخلاقية والإنسانية، والوسطية؛... وهذه المعاني أو القيم الأساسية الأربع: لها فروعها وثمارها، وآثارها في كل جوانب الاقتصاد والمعاملات المالية الإسلامية: إنتاجًا واستهلاكًا، وتداولًا وتوزيعًا، فكلُّها مصبوغة بهذه القيم، معبِّرة عنها مؤكِّدة لها»، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1995م، 27؛ والمصرفية الاجتماعية الإسلامية، رحيم، اقتصاديات شمال إفريقيا، 16/ 22، 2020م، 225.

وأكثر مسَاسًا بالجانب الاجتماعي من غيره من العقُود المالية[1]، وبحكم أنّ موضوع هذه الدراسة يتمحورُ حول عملية التكامل والاندماج بين المؤسَّسات المالية الإسلامية وقطاع الأوقاف بشكل خاصٍّ، فإنّه لا بدَّ من استناد الوساطة المالية إلى كِلَا شِقَّي المقاصد الخاصَّة بالمعاملات المالية؛ وهما: الشقُّ المتعلِّقُ بالمقاصد الخاصَّة بالتصرُّفات المالية التي يدخُل ضمنها الوقف أيضًا، وهي: «الكَسْب والحفظ والعدل والوضُوح والثَّبات والرَّواج»، والشق المتعلِّق بالمقاصد الخاصَّة بعقُود التبرُّعات الإسلامية، وهي: «التكثيرُ من التبرُّعات، وصدُورُها عن طيب نفس، والتوسُّع في وسائل انعقادها، وعدم جعل التبرُّع ذريعة إلى إضاعة مال الغير»، بحكم أنّ الباحثين والفقهاء يعدُّون الوقف من باب المعاملات المالية، وهو ما ذكره أصحاب المذاهب الفقهية وأتباعهم في هذا الباب، كما أنّهم دقَّقُوا النَّظر في باب المعاملات المالية فوجدوا أنّها تحتوي على مجموعة من العقود المالية، بعضها يتمُّ معاوضة وتبادلًا بين المتعاقدين، سواء بنقود أو بغير نقود كالبيع، وأخرى تتمُّ من دون معاوضةٍ بين المتعاقدين، بل بمساعدةِ أحدهما للآخر قصدًا للبرِّ والخيرِ غالبًا، كالهبة والعارية مثلًا[2]، فأدرجوا قسم الوقف الذي هو تحبيس الأَصْلِ وتسبيل الثمرة ضمن مؤلَّفاتهم كقسمٍ ثانٍ من أقسام باب المعاملات المالية المسمَّى بالمعاملات المالية التبرّعية أو عقود التبرُّع[3]، وارتكاز عملية التكامُل بين المصارف والوقف على شِقَّي المقاصد المالية فيه جمعٌ بين مقاصد المال والتبرُّع، مما يضمَنُ للعملية الاندماجية الاستمرارِيَة والاستدامَة والنَّجاح.

الفرع الأول: ابتناء الوساطة المالية المصرفية على المقاصد الرئيسة للمعاملات:

أولًا: المقاصد الرئيسة للمعاملات:

انطلاقًا من أنّ الوساطة المالية المصرفية الوقفية لا بدَّ أن تقوم على مقاصد الشَّريعة الإسلامية، وهذه المقاصد كما قرَّر الباحث هي مقاصد خاصَّة بباب المعاملات المالية، وباب فقه المعاملات المالية (ومنها عقود التبرعات) باب عامٍ ويحتلُّ مكانة مهمَّة ضمن منظُومة الفقه الإسلامي، يقول ابن عاشور: «... وإذا استقرينا أدلَّة الشريعة من القرآن والسُّنَّة

(1) انظر: «المسؤولية المجتمعية من خلال نظام الوقف»، حيزوم، 19؛ و«الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا والتمويل الإسلامي»، فارس جعفري، 30-33.

(2) انظر: المالية الإسلامية، عبد الكريم قندوز، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ط1، 2019م، 34-35.

(3) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية، الطاهر بن عاشور، 487.

الدَّالة على العناية بمال الأمَّة، والمشيرة إلى أنَّ به قوام أعمالها وقضاء نوائبها، نجد من ذلك أدلَّة كثيرة، تفيدُنا كثرتها يقينًا، بأنّ للمال في نظر الشَّريعة حظًّا لا يستهانُ به»[1]، وأورد ابن عاشور مقاصد المال الخمسة ومعناها، فقال: «والمقصد الشرعي في الأموال كلِّها خمسة أمور: رواجها، ووضوحها، وحفظها، وثباتها، والعدل فيها»[2]، أما مقصد تكسُّب المال فقد عرَّفه ابن عاشور بأنّه: «معالجة إيجاد ما يسدُّ الحاجة إمَّا بعمل البدن أو بالمراضاة مع الغير»[3]، وبالنسبة لحفظ المال فلا يتحقق إلّا بالحفاظ على وجود المال من خلال حسن التَّدبير، والادِّخار، والاعتدال في الإنفاق، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا﴾[4][5]؛ كما يتحقق حفظ المال من جهة العدم بدرء المفاسد الخالّة به بإزالة الضَّرر، كمنع الاعتداء على الأموال، وتشريع الحدُود والعقُوبات[6]، أمّا مقصد العدل في المال، فقد اعتبر الشرَّع الإسلامي مُلَابسة الظُّلم لعقد أو معاملةٍ موجبًا لفسادِها والحُكْم بمنعِها ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ﴾[7][8]؛ وعرَّف ابن عاشور مقصد الوُضُوح في الأموال (الشفافية) بأنّه: «إبعادها عن الضرر والتعرُّض للخصومات»[9]، وهو عملية تستهدف إيضاح

(1) مقاصد الشريعة الإسلامية، الطاهر بن عاشور، 450؛ و«تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية»، صوالحي، 97.

(2) مقاصد الشريعة الإسلامية، الطاهر بن عاشور، 464؛ ومقاصد المعاملات ومراصد الواقعات، ابن بية، 75، 80.

(3) مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور، 462؛ وانظر أيضًا: مقاصد المعاملات، ابن بية، 77؛ و«مقاصد الشريعة في الأموال ووسائلها عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور»، شبير أحمد – محمد الميساوي، التجديد، 20/ 39، 2016م، 244–246؛ و«مراجعة علمية لكتاب مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية تأليف عز الدين بن زغيبة»، أحمد بلوافي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 21/ 1، 2008م، 69–71؛ والوسائل المطبَّقة في المصارف الإسلامية لتحقيق مقاصد الشريعة: البنك الإسلامي الماليزي (BIMB) نموذجًا، أمال بزيش، جامعة مالايا، الاقتصاد الإسلامي، ماجستير، ماليزيا، 2013م، 36–37.

(4) سورة الفرقان، الآية: 67.

(5) مقاصد المعاملات، ابن بية، 78–79.

(6) انظر: الوسائل المطبَّقة في المصارف الإسلامية لتحقيق مقاصد الشَّريعة، بزيش، 43–45.

(7) سورة النحل، جزء من الآية: 90.

(8) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تح: عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة المنورة، د. ط، 1995م، 29/ 469؛ و«مقصد العدل في المال ومدى تحققه في التطبيقات المالية المعاصرة»، صالح جابر، علوم الشريعة والقانون، 44/ 3، 2017م، 276؛ و«مقاصد الشريعة في الأموال ووسائلها عند الإمام محمد الطاهر»، أحمد – الميساوي، 258–263؛ و«مراجعة علمية لكتاب مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية»، بلوافي، 74–75؛ والوسائل المطبقة في المصارف الإسلامية لتحقيق مقاصد الشريعة، بزيش، 64–69.

(9) مقاصد الشَّريعة الإسلامية، ابن عاشور، 473.

صورة السُّوق للمتعامل، وضوحًا ينفي الجهل ويُزِيل اللَّبس ويدفَع الغُموض[1]، أمّا مقصد الرّواج في المال فهو: «دوران المال بين أيدي أكثر من يمكن من النَّاس بوجه حق»[2]، قال تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[3][4]؛ ومقصد الإثبات في المال هو تقرُّر ملكية الأموال المكتسبة بوجه مباح وشرعي لأصحابها، بوجهٍ لا خطر فيه ولا منازعة، بأن تُبنى العقود على اللّزوم، والوفاء بالشُّروط، وحسم الفساد، وحرِّية التصرُّف[5].

ثانيًا: مدى امتثال الوساطة المالية المصرفية لمقاصد المعاملات:

طالب العديد من الباحثين والمؤتمرات العلمية بضرورة إضفاء «المسؤولية الاجتماعية» على الوساطة المالية المصرفية، بالامتثال لمقاصد الشريعة الإسلامية المتعلِّقة بباب المعاملات المالية المذكورة آنفًا[6]، وهذا في مختلف العمليات المتعلِّقة بالوساطة المالية المصرفية، التي منها: «الخدمات المصرفية، الحوكمة، عمليات الاستثمار، والإنفاق والتوزيع»، كالآتي:

أ- تفعيل المقاصد الشرعية في الخدمات المصرفية غير المتضمِّنة لعمليات ائتمانية: وهي الخدمات المصرفية التي يتم تقديمها مقابل أجر من دون الدُّخول في المخاطر التجارية والائتمانية المختلفة؛ وقد حرَّم الإسلام شراء وبيع العملة (الصرف) مع الأجل وتأخُّر القبض؛ سدًّا لباب ذريعة الربا (الذي يتأخر فيه تسليم أحدِ العِوضين)، وحدًّا للخُصُومات التي تقع بسبب عدم الاتِّفاق على سعر البيع والشراء يوم العقد أو عند حلول الأجل، مما يؤدِّي إلى تعطيل الدوران السَّلِس للأموال المؤثر على الاقتصاد، ووقوع الظلم على أحد المتبايِعَين بأن تلحقهُ الخسارة لأمواله، النَّاتجة عن عدم الالتزام بوسائل حفظها من الضياع

(1) انظر: «مقاصد الشريعة في الأموال ووسائلها عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور»، أحمد - الميساوي، 250-253؛ ومقاصد المعاملات، ابن بية، 30؛ و«مراجعة علمية لكتاب مقاصد الشريعة الخاصة»، بلوافي، 72؛ والوسائل المطبقة في المصارف الإسلامية لتحقيق مقاصد الشريعة، بزيش، 55-57.

(2) مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور، 464.

(3) سورة الحشر، جزء من الآية: 7.

(4) انظر: «مقاصد الشريعة في الأموال ووسائلها عند الإمام محمد الطاهر»، أحمد - الميساوي، 255-258؛ ومقاصد المعاملات، ابن بية، 29-30؛ و«مراجعة علمية لكتاب مقاصد الشريعة الخاصة»، بلوافي، 72؛ والوسائل المطبَّقة في المصارف الإسلامية لتحقيق مقاصد الشريعة، بزيش، 46، 54.

(5) انظر: «مراجعة لكتاب مقاصد الشريعة الخاصَّة بالتصرُّفات المالية»، بلوافي، 73-74؛ و«مقاصد الشريعة في الأموال ووسائلها عند الإمام محمد الطاهر»، أحمد - الميساوي، 254-255؛ والوسائل المطبقة في المصارف الإسلامية لتحقيق مقاصد، بزيش، 58؛ ومقاصد المعاملات، ابن بية، 31-32.

(6) انظر: «البنوك الإسلامية ودورها في استثمار المال: رؤية مقاصدية»، محمد منصوري، مجلة الحقيقة، 14/ 33، 2015م، 133-134.

والهلاك[1].

أمّا الحسابات الجارية فهي تعد من وسائل تدعيم المركز الائتماني للبنك، وحرَّم الإسلام الفائدة الرِّبوية، قطعًا للطريق أمام المرابين، ومنعًا لاستغلال حاجات النَّاس وظلمهم؛ ولتفعيل وتحقيق مقاصد الشَّرع أجاز الشارع البيوع وحرَّم الرِّبا، ونهى عنه بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[2]، وحُوِّلت العقود إلى قروض غير ربوية، بل أرباح تجارةٍ، أو الوديعة باقتراح الأجْرَة مقابل الأمانة والحفظ[3].

بالنسبة لمنفعة تـأجير الخزائن لحفظ الأشياء الثمينة والوثائق، ففيه مقصد الادِّخار لوقت الحاجة وفي ذلك حفظ للمال، والإجارة من المنافع التي شرعها الله تعالى لمقصد عظيم وهو رفعُ الحرج عنهم، تحصيلًا لمصالحهم الضرورية، وهو عقد على شيء غير موجود أثناء مجلسِ العقد، إلّا أنّ الشرع قد أجازه لحاجة النَّاس إليه، فهو من الوسائل المشروعة المحقِّقة لمقصد كسب الأموال وجمعها، وفيه حفظ للمال من الضياع[4].

أمّا الاعتمادات المستندية فتظهر فيها مقاصد التشريع بشكل واضح وجلِّيٍّ، ابتداءً بحفظ المال من جهة العدم بمنع الاعتداء عليه وأكله بغير حقٍّ، فلا يُقدَّم ثمن السلعة للبائع حتى يُتأكَّد من وصول السِلَع المطلُوبة ومطابقَتِها للفواتير؛ سدًّا لأخذ المال من دون مقابل، كما أنّ البائع سيحفظ ماله بأن لا يُعطي سِلعًا من دون مقابل مادِّيٍ، كما يتجلَّى فيها مقصد الوُضوح، فهي معاملة شفَّافة بفضل ضمانة البنوك، بإبعادها عن الضرر والتعرُّض للخُصُومات، أمَّا مقصد الثَّبات فيتجلَّى في الحرص على أن يلتزم كل طرف بشُروط العقد.

أمَّا خطابات الضمان (الكفالة) فهي عقد من عقود التوثيقات من أجل أداء الحقُوق لأصحابها، بكل وُضوح وشفَافية في عمليات مختلفة كتسديد الدُّيون وضمان الصِّيانة بعد انتهاء المشروع، أو كضمان جدِّية المقاولين حتى لا يتمَّ الاعتداء على أموال النَّاس وحفظها من أكلِها بالباطل.

وتُعدُّ خدمات شراء وبيع وإصدار الأوراق المالية (كالصكُوك والأسهُم) من الخدمات التي تقدِّمها المصارف الإسلامية، وهي من المصادر الممتازة لكسب المال وجمعه بوجه

(1) انظر: مقاصد الشريعة وتطبيقاتها في المعاملات المصرفية المعاصرة، عبد الرحيم، جامعة المدينة العالمية، رسالة ماجستير، ماليزيا، 2012م، 46.

(2) سورة البقرة، جزء من الآية: 275.

(3) انظر: مقاصد الشريعة وتطبيقاتها في المعاملات المصرفية المعاصرة، عبد الرحيم، 47.

(4) انظر: المصدر السابق نفسه، 48.

مشروعٍ، كما أنّ فيها تداوُلًا للمال، من خلال تقسيم رأس مال الشركة إلى أسهُم متساوية وعديدةٍ على فئاتٍ كثيرةٍ من النَّاس، والاستفادة من الأرباح المحصَّلة من الإنتاج أو المضاربة فيها، وبطريقة شفَّافة تعتمدُ على التوثيق لهذه الأسهم على شكل أوراق تسمَّى بالأوراق المالية، وفي التَّساوي في قيمة الأسهم بين المشترين عدل في توزِيع الثَّروة.

وتُوجد ضمن خدمات الوساطة المالية الأوراق التِّجارية (كالكمبيالة، والسَّند الإذني، والشيك)، وتستخدمُ الأوراق التِّجارية كعملية من عمليات الشَّفافية والوُضُوح في المعاملات المالية، من خلال عقد التوثيق وحفظ الحقُوق الماليةِ، فتؤدَّى بواسطةِ هذه الأوراق التِّجارية عمليات الوفاء بالدُّيون مُقابِل الغير، وعمليات تحويل المديُونية من شخص لآخر، وهي بذلك تمثِّل ترويجًا وتداولًا للأموال وعدم تركها معطَّلة وحَبِيسةً، وأكثرُ هذه الأوراق تداولًا هي الكمبيالة، ودور الوساطة المالية يتمثَّل في تحصيل الأوراق التجاريَّة مُقَابِل عمولةٍ على أساس الوكالة، وقَبول الأوراق التِّجارية الصَّحيحة كضمانها أو حِفظِها، أمَّا خصمُ الأوراق التِّجارية فلا يجوز، لأنّه يعتمدُ على استخدام سعرِ الفائدة وفي هذا حفظٌ للأموال من جهة العدم.

وفي السَّحب على المكشُوف يسمح البنك للعميل أن يصدر شيكات تتجاوزُ رصيدهُ في البنك بمبلغٍ معينٍ، على أن يقوم العميلُ بسدادهِ خلال مدّة معينة، وفي ذلك ترويجٌ للأموال من جهة كونها قرضًا، وعمليات التَّداين هي من أعظم أسباب رواجِ الأموال، خاصة لتلك الفئات التي تستطيعُ إظهار مواهِبها التِّجارية والاستثمارِية والحرفِية؛ والأغنياء بدعمهِم مساهمُون في منع تعطُّل المالِ ورُكُوده، وإن جرَّ القرضُ فائدةً حُرِّمت المعامَلةُ حفظًا للمالِ من الأكلِ بالباطل.

إنّ استخدام أسلوب البطاقات الائتِمانية للحَسْمِ الفوري (Debit Card) تتحقَّقُ فيها مقاصد الشريعة، لما احتوته من خصائص كثيرة، كترويج الأموال من خلال استعمال هذه البِطاقة في أي مكان ومحل، سواء في الدَّولة الأمِّ أم دولة خارجية، وأسلوب البطاقات الائتِمانية وسيلة آمنة لحفظ الأموال من السَّرقة والاعتداء عليها، لأنّ صاحبها يحمِلُ أموالًا على شكل إلكتروني تقريبًا وليست أموالًا عينية، مما يحفظُها من الضياع والهلَاكِ أيضًا، كما أنّه توجد بطاقات ائتمانية أخرى كبطاقات (Credit Card) المتحَقِّق فيها عدم الجواز؛ حفظًا للمالِ من الاعتداء والظُّلم وأكل أموالِ النَّاس بالباطل، لتضمُّنِها لقُروض ربويةٍ.

بالنِّسبة لخدمَةِ (الحوَالات)، فهي خدمة تعمل على عملية نقل وإيصال الأموال من مكان إلى آخر بشكل آمن وسريع مقيَّدا ببيانات وإيصالات توثيقية تؤكِّد العملية؛ إبعادًا لها عن

السَّرقة والضياع والاعتداء.

ب- تطبيق المقاصد الشَّرعية في مجالِ الحَوْكَمَة الإدارية المصرفية: إنّ عملية بناء الوساطة المالية المصرفية على المقاصد الشرعية لا تقتصِر على المنتجات المالية وحدها، وإنّما تشمل هذه الوساطة عدَّةَ قطاعات مختلفة داخل المؤسسة المالية الواحدة، باعتبار أنّ المنتجات المالية تحتاجُ إلى عملية تجميعٍ لرأس المال وإدارته وطريقة استثماره ثم توزيعٍ أرباحِه، وهيئات رقابية شرعية تراقِبُ الدَّورة المستندية للمنتج المالي، وتعرَّفنا في النُّقطة الآنفة على المرحلة الأولى (الجمع والتَّمويل) من الدورة المستَنَدِيَةِ للبدء في عملية الوساطة، وفي هذه النُّقطة سيتحدث الباحث عن المقاصد الشرعية في العمليات الإدارية.

1 - **عمليات التوثيق بالشهادة والكتابة والتقارير المالية:** وتهدِفُ هذه العمليات إلى تحقيق مقصد الوضُوح والثَّبات في الأموال، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ﴾[1]، وقال أيضًا: ﴿وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ﴾[2]، وعمليات التوثيق بالشَّهادة والكتابةِ تقطَعُ الخُصومات وتمنعُ الارتياب بين الأطراف المتعاقِدة وتثبِّت الملكيات بينهم، وتعرِّفُهم بالحقوق درءًا للتعدِّي عليها وأكلِها[3]، كما أنّ فيها شفافية واضِحة في طريقة سير المعاملات المالية ومراحِلها، والتزامات كل شخصٍ وموقِعه، وتوثيقًا لموافَقتِها للضَّوابط الشرعية من عدمه، وإصدارًا للتقارير المالية المشتمِلة على كمِّية رؤوس الأموال ومجموع الاستثمارات والأرباح السَّنوية، وكلُّها وسائل لتحقيق مقصد الوضُوح (الشفافية) والثَّبات في الأموال[4].

2 - **الرَّقابة والتدقِيق الشرعي لعمليات الوساطة المالية الإسلامية:** وهما «عبارة عن فحص مدى التزام المؤسَّسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل ذلك: فحص العقود والاتفاقيات، والسِّياسات والمنتجات والمعاملات، وعقود التَّأسيس والنُّظم الأساسية، والقوائم المالية والتقارير (خاصَّة تقارير المراجعة الدَّاخلية وتقارير عمليات التفتيش التي

(1) سورة البقرة، جزء من الآية: 282.
(2) سورة البقرة، جزء من الآية: 282.
(3) انظر: أحكام القرآن، أبو بكر بن العربي المالكي، 1/ 347.
(4) انظر: مقاصد الشريعة وتطبيقاتها في المعاملات المصرفية المعاصرة، عبد الرحيم، 57.

يقوم بها البنك المركزي، والتعاميم)»[1]، وتقوم هيئة الرَّقابة الشرعية بجميع هذه المهام المذكورة في تعريف الرَّقابة الشرعية، وبدونِها تختلُّ الدورة المستندية للمنتجات المالية ولا يمكن أن تتم كما هو مخطَّط لها شرعًا ومقصدًا، ونلاحظ أنّها تتحقق فيها مجموعة من المقاصد الشرعية، التي أهمُّها: عملية الوضُوح والشفافية في التعاملات والإجراءات والتقارير، من حيث وضع العقود ونماذج المشاريع المستغلَّة بواسطة المنتجات المالية وفق الشريعة ومقاصدها، تماشيًا مع قرارات هيئة الرّقابة أو المجامع الفقهية، ومتابعة التقارير التي يسلِّمها البنك وفحصِها وبيان مخالَفَاتِها وتحليل أسبابها، ثم تقديم المعالجات الشَّرعية لها مقرُونة بالنَّتائج والملاحظات والإرشادات، ثم تُتَابع عملية تنفيذها؛ وتسلِّم هي بدورها تقاريرَ عن سيرِ الوساطة المالية[2].

ج- تفعيل المقاصد الشرعية في منتجات الاستثمار والتمويل المصرِفي: إنَّ الوساطة المصرفية الإسلامية تستبعِدُ التعامل بالقُروض الرِّبوية ضمن أنشطتها المالية المصرفية، وتعوِّضُ ذلك بجمع أموال الآخرين على أساس مبدأ المشاركة في الرِّبح والخسارة، ومبادلة المال بسلعة موجودة باستخدام منتجات مالية شرعية أو مكيَّفةٍ مع الشَّريعة، وتتحقَّق في هذه المنتجات المالية عدَّة مقاصد شرعية، تجعلُ من الوساطة المالية وساطةً مبنيةً على مبادئ الشَّرع مراعيةً للمسؤولية الاجتماعية بكل مكوِّناتها[3]، ومن مقاصد هذه المنتجات المالية المصرفية المتضمِّنة لعمليات ائتمانية الآتي:

1 - **المنتجات المالية المستنِدَة إلى عقود المشاركة**: كالمضاربة والمشاركة والمشاركة المتناقصة وعقود الإنتاج الزراعي، وتدور هذه الصِّيغ على مبدأ المشاركة، وفيها تحريك للأموال النَّائمة التي لا يمكِنُ استغلالُها إلّا بالشراكة وجمعها في وعاء مالي موحد، أو من خلال التقاء المال والعمل، فيسهِمُ المضارب بالعمل بواسطة الأموال النَّائمة للشريك لتوظيفِها في مجال خبرتِه، ومبدأ المشاركة هو من المبادئ الأصيلة التي تعتمد عليها المنظُومة المالية الإسلامية في تحقيق مقصد من مقاصد المال وهي الرَّواج، كما أنَّ فيها

(1) انظر تعريف الرقابة الشرعية وهيئتها في: «الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية»، العياشي فداد، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 2، 2013م، 208-209؛ والرقابة على المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، أحمد لطفي، دار الفكر والقانون، مصر، ط1، 2013م، 79.

(2) انظر: الرقابة على المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، أحمد لطفي، 81.

(3) انظر: المصارف الإسلامية، البلتاجي، 21-23؛ و«الفاعلية المؤسسية لعملية التجديد في الزكاة والبنوك الإسلامية والوقف»، منذر قحف، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية (I-FIKR)، 01/ 01، 2010م، 78-79؛ وإدارة البنوك الإسلامية، العزعزي، 24-27؛ والبنوك الإسلامية، الأنصاري وآخرون، 33-34؛ والشامل في معاملات وعمليات المصارف، إرشيد، 15-18؛ والخدمات المصرفية، زعتري، 38-39.

مقصد العدل، ففي المضاربة يتشارك المالُ والعمل، والرِّبح يقسَّم بينهما، فصاحبُ المال بقدرِ رأس ماله والمضاربُ بقدرِ جهدِهِ في العمل، وفي الخسارة يخسرُ صاحب المال مالهُ وصاحب العمل جهدهُ، فلا يتحمَّل المضاربُ بالعمل الخسارة وحدهُ، وفيها تحقيق لمقصد الوضوح والثَّبات، فكل واحد من الشركاء واضح في ملكيته من رأس المال أو ما يستحقُّ من الأرباح والعائدات، أو ما يقعُ عليه من الخسائر، وهذه المقاصد المجتمعة في العقود والمنتجات المبنية على المشاركة جعلت منها صيغًا بعِيدة عن الرِّبا والحِيَل المنافية وغير الموافقةِ لمقاصد التَّشريع الإسلامي[1].

2 - **المنتجات المالية المستنِدة إلى عقُود البيع أو المديونية**: وعقود البيوع والمديونية من العقُود المالية التي انجلَت فيها مقاصد الشَّارع الكريم، لما جمعته من مقاصد شرعية جليلةٍ ومنها بيع المرابحة، وهو من البيوع التي شُرِع فيها التكسُّب بالتِّجارة من خلال السّلع مع أخذ هامش الرِّبح، مما يقطعُ الطَّريق أمام المرابين في استغلال حاجات النَّاس إلى المال من أجل شراء السلع، وفيه ترويجٌ للأموال أيضًا، فمن خلال بيع المرابحة يمكن تطبيقُ بيع التقسيط ودفع الثَّمن على شكل أقساطٍ مؤجَّلة، مما يرفعُ الحرج والضِّيق عن أصحابها، ويسهمُ في تحقيق أرباحٍ من هذا البيع، ويعطِي الفرصة لفئة كبيرة لإثبات مهاراتهم التي يمتلكُونها ضمن حرفهم، وهو من البيوع التي تخلِقُ الثَّروة وتعظِّمها، لأنّه بيعٌ مبنِيٌ على تدعيم أصحاب الصِّناعات بمختلف الأجهزة والأدوات، مما يرفعُ من إنتاجيتهم ويزيدُ من أرباحِهم، كما أنّه يظهَرُ فيها مقصد العدل بتوفيرِ إمكانية تطبيق بيع المساومة بالتَّفاوض مع العميل حتى لا يُظلَم في البيع، وتحقيق الأرباح للجميع بشكلٍ عادَلٍ[2].

أما بيع السَّلم والاستصناع فهو من البيوع التي يقدَّم فيها الثَّمن ويتأخَّر المثمَّنُ، وهو من البيوع المشرُوعة والمستثناةِ من العقُود التي فيها بيع لمعدوم، وذلك رفعًا للحرج عن النَّاس وتيسيرًا عليهم، وتحقيقًا لمصلحة فئات كثيرة من المزارعين والصناعيين مِمَّن لا تتوفرُ لديهم السُّيولة النَّقدية الكافية لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية، لشراء المواد الخام من الأجهزة ومستلزمات الزِّراعة والصِّناعة، فيستفيدون من التسليم الفوري للثمن ويتصرَّفُون فيه، ثم يسلِّمُون السِّلع والمنتجات التي جُهِّزت أو التي صُنِّعت لأصحابها، وفيها ترويج للمال بأن لا يُتْرَكَ محبُوسًا رغم حاجة الغير إليه معجَّلًا، وهو سبب في رفع القدرة الشرائية

(1) انظر: مقاصد الشريعة وتطبيقاتها في المعاملات المصرفية المعاصرة، عبد الرحيم، 54-55.

(2) انظر: المصدر السابق، 54.

للصُّناع ولاستفادة أطراف كثيرة معهم[1].

ومن هذه المنتجات المالية أيضًا القرض الحسن الذي يتضمن مقصد رواج المال، فهو دين، والدَّين يحرِّك المال ويُكثِره ويَنْشُره بين النَّاس تداولًا، كما يحتوي على مقاصد عُقُود التبرُّعات التي من ضِمنِها التكثير لوسائل الخير والترويجُ للمال... إلخ.

أمّا التورُّق فهو من العقُود التي كَثُر عليها الكلام بين الباحثين تحلِيلًا وتحريمًا، ويتمُّ التورُّق العادي مثل البيوع المباحة مع تنفيذ المساومة والمرابحة في ثمنِها، بشرط أن لا يكون هناك تواطؤ لا لفظي ولا عرفِيٌّ، وإلّا حُكِم بتحريمه سدًّا لذريعة الحِيَل الموقِعة في الرِّبا، وفي التورُّق ترويج للمال من خلال الحصُولِ على السُيولة المالية من السلع المعادِ بيعُها ولو بثمن أقل، كما أنّ فيه تيسيرًا على النّاس ورفعًا للحرج عنهم عند عدم توفِّر السُّيولة المالية السّامحة بمزاولة أنشطتهم التجارية والصناعية، وإبعادًا لهم عن الوقوعِ في ظُلم القروض الرِّبوية، أمّا التورُّق المصرفي المنظم فيحتاج لتدقيقٍ في صيرورة إجراءاتَه ومراعاة ضوابطه ثم النَّظر في بواعِثِ الأفعال، التي يمكن أن تُوقِع الظُّلم على أطراف العقد بإدخالهم في الربا وأكل أموالهم بالباطل.

3 – **تمويل الوقف واستثماره من خلال المنتجات المالية الإسلامية المستندة إلى عقود التأجير**: ومنها عقد الإجارة التشغيلية والإجارة التمويلية «المنتهية بالتمليك» والوعد بالجائزة، وأغلبُ هذه العقُود تتمُّ على منفعة مقصُودَةٍ معلومةٍ قابلةٍ للبذل والإباحة بعوضٍ معلوم ولو جُزافًا كالجُعالة، وهي من أَأْمن الأبواب لكَسب المال وتحصيله، ولا تتضمَّن مخاطرَةً عاليةً، بل فيها تيسيرٌ للكربات وقضاء لحاجات النَّاس بأيسر الوسائل المالية، مع التشارك في الأرباح في صيغة الإيجار المنتهي بالتمليك، مع فتحِ المجال لأحدِ الطَّرفين لتملُّك العين محلَّ التأجير، ويكفي في هذا النَّوع من البُيُوع أنّ فيه جمعًا لرؤوس الأموال المحبوسة وإعادة تشغيلها وتوظيفها في مشاريع ضخمة، يستفيد منها الكثير من فئات المجتمع، وبتوقُّفِ هذا النَّوع من المشاريع تنتشرُ البطالة وتستفحِلُ؛ كما أنّ فيها عدلًا واضحًا في توزيع الأرباح، كلٌّ حسب أسهُمِه في المشروع محلَّ الإجارة، وأيضًا من ناحية أخرى فالطَّرف البائعُ لنصيبه في الإجارة التمويلية لن يخرج من المشرُوع إلّا بأخذ ثمن حصَّة العين المبِيعةِ للشريك فيه، وفي ذلك عدلٌ وإبعاد للتنازُعِ بين النَّاس فهو مشروع وموجَّه أساسًا للإيجار لا للبيع[2].

(1) انظر: المصدر السابق، 55–56.

(2) انظر: مقاصد الشريعة وتطبيقاتها في المعاملات المصرفية المعاصرة، عبد الرحيم، 54.

أمّا الوعد بالجائزة أو ما يسَمَّى بالجُعالة فهي من العقُود الاستثمارية التحفيزية وهي نوع من الإجارة، لذلك عرَّفها المالكية: بأنّها الإجارة على منفعة مظنُون حصُولها[1]، وهو ما يدفع المتصدِّي للعمل لبذل قُصَارى جُهده من أجل الحصول على مقابل جيِّد نظير عمله، وفي عقد الجُعالة تنشيطٌ للاقتصاد بتشجيع النَّاس على العمل والتكسب مقابل مالٍ مغرٍ في العادة، وفيها ترويج للمال بين النَّاس بإعطاء مقابلٍ أعْلَى من الثَّمن المعطَى في الحالات العادية، كما أنّ فيها عدلًا في توزيع هذا المال بين النَّاس وعدم ظُلمهم، لأنّ مستَحَقَّ الجعالة لن يكون إلّا من نصيب المتمكِّن من تحقيق المطلُوب من وضعِ الجعل، وفي هذا تحقيقٌ لمقصد الوضُوح والثَّبات في الأموال من جهة الشفافية في عقد الجعالة، ومن جهة تثبيت الملك لمستَحِقِّه دون غيره.

د- تفعيل المقاصد الشَّرعية في عمليات الإنفاق والتوزيع: من أجل توزيع الأموال والعائدات النَّاتجة عن الاستثمار فلا بدَّ على البنك أن يحدِّد أولًا الأرباح النَّاتجة عن مجموع العمليات التي يقوم بها، انطلاقًا من الخدمات المالية إلى الاستثمارات والوساطات في الأسواق المالية، وفي هذا التفعيل أموال يتمُّ ادخارها أو إنفاقها قبل توزيع الأرباح، وفيه أموال يتمُّ إنفاقها واستهلاكها بعد توزيع الأرباح، كالإنفاق التِّجاري الاستثماري: أي ما يوجِّهُه البنك الإسلامي من أمواله من أجل العمليات الاستثمارية والتِّجارية وما يقدِّمه البنك من الأرباح للأطراف المشارِكة فيه؛ والإنفاق الإداري الاستهلاكي: وهو كل النَّفقات والمصاريف المخصَّصة للإجراءات الإدارية والاستهلاكية، من دفع لرواتب العمال والمكافآت، ونفقاتٍ لمستلزماتِ العمل المصرفِيِّ من تجهيزات مكتبيةٍ، وأوراق ونقل وإيصالات، وأجهزة... إلخ؛ والإنفاق الادِّخاري: ويقصدُ به تلك الأموال المقتطَعَة من صافي الأرباح والموجَّهة لدعم وتقوية المركز المالي للمصرِف، ومنها المخصَّصات؛ والإنفاق التَّصدُقي (الفرْضي والتَّطوُّعي) من النَّفقات التي تخرجُ إمّا على أساس الصدقة التطوُّعية، كدعم الأنشطة والفعاليات الخيرية، أو على أساس الصدقات المفروضة كزكاة أموال البنك، وتلحق بهذه النَّفقات الضرائب[2].

(1) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد، 4/ 20.

(2) انظر: تنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية والبنوك التقليدية، عبد الحميد البعلي، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل، 2005م، غرفة التجارة والصناعة بدبي، 1439-1440؛ و«سياسات توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية: البدائل العادلة بين المساهمين والمستثمرين»، عبد الحليم غربي، مجلة الباحث، 7/ 7، 2009م، 177؛ و«تنوع الضرائب وتنظيماتها في عهد الدولة العثمانية وتأثيراتها الاقتصادية»، الحضارة الإسلامية، 20/ 1، 2019م، 362-366.

إنّ الإنفاق وتوزيع الأموال لهما مكانة حسّاسة ضمن مقاصد التَّشريع الإسلامي، لأنّ بالإنفاق يُقَاس مدى شُكْرِ المنعِم على فضله وامتنانه، وبه يحافظُ على مقاصِدَ عظِيمَةٍ للمعاملات المالية، من اكتساب للمال ورواجه وحفظه والعدلِ فيه ووضوحه وثباته، وقد أمر الله تعالى بالاعتدال في إنفاق المال وترشيد استهلاكه، وحرَّم الإسراف والتقتير، فقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا﴾[1]، وذلك حفظًا للأموال من الضياع وإرشادًا لحسن التدبير والتَّقدير، وجاء في حديث أنس ﷺ أنّ رسول الله ﷺ: كان إذا أكل طعامًا لعَقَ أصابعهُ الثَّلاث، وقال: «إذا سقطت لُقمة أحدِكُم فليُمِط عنها الأذى، وليأكلها ولا يَدَعها للشيطان»[2]، كما أمر النّبي ﷺ أن تُسلت القصعة[3]، وهي وقائع جزئية يُفهم من مجموعها ومجملها أنّ فيها معنى أن يستهلك الفرد أو الأسرة والمجتمع والدَّولة وغيرُها من المؤسسات إلّا بقدر حاجته، وأن يستدرك ما وقع من إسراف وتبذير في الإنفاق والاستهلاك على النَّفس والغير من المال، فيقطع دابِرَه بالتوسُّط في الإنفاق؛ انطلاقًا من قاعدة «ما لا يُستطاعُ كلُّه لا يُترك جلُّه»[4]، وجاء ضمن وصايا الحكمة على لسان لقمان الحكيم في سورة الإسراء قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا﴾[5]؛ ومن مظاهر الحفظ من جهة الوجود أيضًا تلك المخصَّصات التي يتم ادِّخارها لنوائب الزَّمان وعوارضه وضمانًا لعدم انقطاعه؛ أمّا مقصد الوضوح والثبات فقد ظهر في شفافية البنوك الإسلامية في توزيع الأرباح على أصحابها وثبات مُلك كلِّ طرف وحقِّه، بما لا يدع مجالًا للشك والرِّيبة، ولا يفتح مجالًا للخصام والتنافر والتباغض وأكل الأموال بالباطل، وإنّ في النَّفقات الإدارية والاستثمارية توزيعًا للمال وإنفاقًا له على أفرادٍ كثيرة، مما يُسْهِمُ في عجلة تحريك الأموال ودورانها بين أفراد المجتمع الواحد[6].

أما مقصِد العدل في المال فيتجلَّى بالحرص على تحصيل الأموال والأرباح بوجه مشروع، من خلال كسب الأموال بواسطة النَّفقات من المخصَّصات والاحتياطات المالية المقطوعة من أرباح مال البنك؛ تعزيزًا لرأس ماله، وادِّخارًا للنوائب، كما يظهر مقصد العدل

(1) سورة الفرقان، الآية: 67.
(2) «الأشربة»، مسلم، 2033.
(3) «الأشربة»، مسلم، 2034.
(4) انظر: مرقاة المفاتيح، الملا قاري، 5/ 1741.
(5) سورة الإسراء، الآية: 29.
(6) انظر: «سياسات توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية»، عبد الحليم غربي، 177.

في التزام المصرف إنفاق المال بحُسْنِ تدبير في الاستثمارات والاستهلاكات المباحة شرعًا احتياطًا عن المعاصي والظُّلوم، ومن العدل احترام منازل ودرجات الإنفاق، فيراعى في إنفاق الأموال التطوعية والفرضية بتوزيعها على الأشدِّ حاجة، وترتيب الأولويات والمقاصد من ضروريات وحاجيات وتحسينيات، ولا سبيل إلى العدل في الأموال إلّا بتأدية ما عليها من الحقُوق والواجبات الدَّائمة والطَّارئة، من زكاة واجبة أو مسنونة أو ضريبة، أو تخليصها من الحرام الذي شابها واختيار أرشد السُّبل وأنفِعها في تنميتِها، وإنفاقها في حفظ المصالح العامة ودفع الأضرار[1].

الفرع الثاني: ابتناء الوساطة المالية المصرفية على مقاصد التبرعات:

تتنوَّع مقاصد الوقف تنوُّعًا كبيرًا حسب الاعتبَارات المختَلِفة في تقسِيم الوقف، فالمقاصد باعتبار الوقف، وباعتبار محلِّه وباعتبار الواقف، وباعتبار الموقوف عليه، وفيها مقاصد عامَّة وخاصَّة وجزئيةٌ، وبعض مقاصده الخاصة جزئيةٌ بالنِّسبة لما هو أعلى منها من المقاصد مما لا يكفي في شرحِه إلّا الموسوعات الضَّخمة؛ وبما أنّ هذا البحث يتحدَّث عن الوساطة المالية المصرفية في عمليات تمويل واستثمار وإدارة الوقف، فيتحتَّم على الباحث التعرُّض لمقاصد الوقف العامَّة، ثم انطلاقًا من كونِهِ أحد التصرُّفات المالية المندَرِجة تحت باب المعاملات المالية وبالتَّحديد العقُود التبرُّعية سيتناولُ الباحث المقاصد الخاصَّة به، ليتَيَسر بذلك استعمال المقاصِدِ الشرعية بشكل سليم في تحقِيق عملية الدَّمج بين الوقف وقطاع الصَّيرفة ومنتجاتِه المالية.

أولًا: المقاصد التبرعية الوقفية العامة:

باستقراء الوقف وأحكامه وجزئياته المنثُورة في كتب الفقه القديم والمعاصر، فإنَّه سنَصِل إلى مجموعة من المقاصد والحكم والغايات العامَّة التي من أجلِها شُرِع الوقف وقُرِّرت أحكامه، تحقيقًا للمصلَحة ودفعًا للمفسَدَة والمضرَّة والمشقَّة عن المكلَّفين، ومن

(1) انظر: مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال، يوسف القرضاوي، الدورة الثامنة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحث، 2008م، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحث ببريطانيا، 55-61؛ و«فقه الأولويات في المصارف الوقفية»، آلاء الجبيب، إسرا الدولية للمالية الإسلامية (I-FIKR)، 7/ 1، 2016م، 41؛ ومساهمة المصارف الإسلامية في استثمار الأموال الوقفية، دحيلة، 368-369.

هذه المقاصدِ الشَّرعية العامَّة في الوقف الآتي[1]:

أ- تحقيق العبُودية لله تعالى في مجال المال: وقال تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[2].

ب- تحقيق الاستعمار والاستخلاف في الأرض بما يحفظ نِظام الأمَّة: قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[3]، والتعمير والاستخلاف في الأرض يتطلَّبُ حماية وحدةِ المجتمع وأمْنِه الاقتصادي، والحفاظ على نظام الأمَّة في المعاملات المالية والاقتصادية.

ج- تحقيق التَّنمية الشاملة للإنسان والمجتمع والأمَّة: بأن تُنْفَق الأموال على الفئات المحتاجةِ لهُ، كالمؤسسات التعليمية وقاصِدِيها، والمراكز الصِّحية والدِينية وأماكن رعاية المحرُومين والمشاريع الابتكارية.

د- تأمين مورد مالي ثابت مُستدام لحاضر الأمَّة الإسلامية ومستَقْبَلِها: والقائم على تحبيس الأصل وتسبيل الثَّمرة، فيتم تحصين دوام مورد الوقف بإخراج الوقف من ملك الواقف إلى ملك الله تعالى وتشديد الرَّقابة عليه ماليًّا وتشريعيًّا ورقابيًّا، والإرشاد إلى عدم جواز وقف ما لا منفعة له في المستَقْبَل.

هـ- توزيع الثَّروة وتداوُلُها بين الفقراء والأغنياء والأجيال المتعَاقِبَة: والتَّوزيع العادِلُ

(1) انظر: «المقاصد الشرعية للوقف»، أحمد السعد، المؤتمر الثالث للأوقاف بالسعودية: الوقف الإسلامي اقتصاد وإدارة وبناء، 2009م، الجامعة الإسلامية بالمدينة، 25-26؛ و«المقاصد الشرعية للوقف الإسلامي تأصيلًا وتطبيقًا»، محماد رفيع، المؤتمر الثالث للأوقاف بالسعودية، 2009م، الجامعة الإسلامية بالمدينة، 551-557؛ وإسهامات نظام الوقف في تحقيق المقاصد العامة للشريعة، نور الدين الخادمي، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط2، 2019م، 63-132-332-906؛ و«المقاصد الشرعية للوقف الإسلامي»، نور الدين الخادمي، المؤتمر الثالث للأوقاف: الوقف الإسلامي اقتصاد وإدارة وبناء، 2009م، الجامعة الإسلامية بالمدينة، 902؛ و«الإطار المقاصدي للاستثمار المسؤول اجتماعيًّا والوساطة المالية»، صوالحي، 325-329؛ ومقاصد الشريعة الإسلامية في العمل الخيري، البيومي، 51-69؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 27-31؛ ومقاييس ومؤشرات القدرة والاستدامة المالية للأوقاف، قندوز، مؤسسة ساعي، الرياض، ط1، 2019م، 41؛ و«المقاصد الشرعية من الأوقاف الإسلامية»، حمزة الأمين، حوليات، 3، 2010م، 21؛ و«نظرة الإسلام إلى الفقر والفقير»، أشرف أحمد، الداعي الشهرية لدار العلوم ديوبند، 34/ 4، 2010م، د. ص؛ وفصل الكلام في حقوق الطفل والمرأة في الإسلام، حكمت فريحات، دار أمواج، الأردن، ط1، 2012م، 66؛ والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 4/ 133؛ والموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف، 26/ 336.

(2) سورة المنافقون، الآية: 10.

(3) سورة البقرة، جزء من الآية: 30.

يمنع تكدُّس الثَّروة لدى فئة قليلة من الناس، قال تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾[1].

و- **تحقيق مبدأ التكافُل الإسلامي**: بتثْبيت رُوح الجماعة بين أبناء المجتمع، فلا يُترك أي فرد يُحِسُّ بالعجز في مواجهة أعباء الحياة، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾[2].

ز- **حماية الملهُوفين والمحتاجين من الذلِّ والانْكِسَار**: ليُظْهِر أنّ حقيقة الإنسان في إيمانه وعمله لا في شحمِه ولحمِه وفضَّتِه وذَهَبِه، ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[3].

ح- **تحقيق مبدأ الإيثار في الأمَّة وتربيَتُها على ذلك**: فالواقفون يؤثرون آخرتهم ومصالح من يُوقف عليهم على أنفسِهم وأموالهم التي يحتاجونها في الحياة الدُّنيا.

ط- **تربية الأمَّة على اختيار الأحْسَن والأكثَر نفْعًا**: بأَنْ يكون الْمُتَصَدَّقُ بِهِ من أنفس الأموال وأحبِّها إلى الواقف وأطيَبِها إلى الله، قال تعالى ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[4].

ي- **حفظ الكليات الخمس «الدِّين، والنَّفس، والعقل، والعِرض أو النَّسل، والمال»**: ويُسهِمُ الوقف الإسلامي في تحقيق مقصد حفظ الدِّين من جهتين، من خلال تطبيق قُربة الوقف إعمالًا للدِّين في هذا التَّكليف، أو بخدمة الدِّين الإسلامي بوقف المساجد، والمدارس القرآنيـة، والجامعات الإسلامية، ورعاية مراكز العلم الشرعي وطُلَّابه؛ أمّا حفظ النَّفس البشرية فيكون بالمشاريع الوقفية الخدمية، أو تلك العادية التي يُصرفُ ريعها على الفقراء والعاجزين عن الكسب، مما يسهم في إنقاذ النَّفس البشرية من الجُوع والهلاك، أو تلك الأوقاف الصِّحية المساهمةُ في العِلاج من سيِّء الأمراض والأسقام؛ ويُسهم الوقف في حفظ العقل وحمايته من معوِّقَاتِ ومبْطِلات رسالته في العلم والفهـم والاستنباط، من خلال الأوقاف التعليمية والمعرفية، التي تحفظُ العقل من جهة الوُجود كالتعليم والإنفاق على أهل العلم والباحثين ومؤسَّسات التَّدريب والبحث؛ أو من جهة العدَم بكل ما يمنعُ من تجهيله وإعاقته أو تقليل أثَرِه؛ وتوجد أوقافٌ كثيرةٌ تصبُّ في مصلحة تحقيق مقصد حفظ النَّسل، كالأوقاف الاستثمارية العامَّة الموجَّه ريعُها لدعم الأُسَر والأطفال والأرامل، والبرامج التوعَوِية الخاصَّة بالمقبِلين على الزَّواج، أو تلك الأوقاف الذُّرية التي تعمل على توفير متطلَّبَات الأسرة وحمايتها من التشتُّتِ؛ والوقف مساهِمٌ حقيقيٌّ في حفظ المال

(1) سورة الحشر، جزء من الآية: 7.

(2) سورة الأنبياء، الآية: 92.

(3) سورة الحجرات، جزء من الآية: 13.

(4) سورة آل عمران، جزء من الآية: 92.

واستدامَةِ نفعه وتنميته وتطويره واستثماره، والحرصِ على عدم ضياعه بما يُقوِّي جانب المسلمين المالي والمادي والتِّقني، من خلال إيجاد وسائل التكسُّبِ للفئات النَّائمة والعاجِزة، ولما فيه من ترشيدٍ للنَّفقات والتوزيع العادل للثَّروة من خلال المؤسسات الوقفية، التي تستثمر في الأموال المجمُوعة من الأغنياء، وتوزيع غلّاتها على شكل خِدْمَات واستثمارات وقرُوض ومنافع، بما يحفظُ أصول الأموال من الضَّياع أو الإنفاق فيما لا يُرْضِي الله ورسولَهُ ولا يعود بالنَّفع على الفرد والمجتمع[1].

ثانيًا: المقاصد التبرعية الوقفية الخاصة:

يندرِج الوقف تحت قسم المقاصد الخاصَّة بباب المعاملات المالية، وغالبيةُ مسائل باب المعاملات المالية تندرِجُ تحت باب عقُود المعاوضات بيعًا وشرَاءً، بينما الوقفُ يندرِجُ تحت باب عُقُود التبرُّعات المالية إعطاء وتبرُّعًا وصدقَةً، ابتغاء للثواب والأجر والقُربَة، لذلك فالوقف يندرِجُ تحت المقاصد الخاصَّة بالتبرُّعات المالية التي تشمل الهبة والصَّدقة والقرض والوصية... إلخ، ومقاصدُ المعاملات المالية تُصبح مقاصد عامَّة بالنِّسبة إلى ما هو أدْنى منها وهي مقاصد التبرُّعات المالية، ويمكن القول أيضا إنّ التبرعات المالية تندرج في المقاصد الخاصَّة إلّا أنّها تُعدُّ مقاصد جزئية بالنِّسبة إلى ما هو أعلى منْها، وهي المقاصد الخاصَّة بباب المعاملات المالية، يقول الشيخ ابن بيَّة: «النِّسبية بين الجزئي والكلِّي قد تبدُو كدرجات في سلَّم، فالكلِّي الأكبرُ أعلاه، والجزئية الصُّغرى أسفلَهُ، وما بينهُما فهو كلِّيٌّ في اتجاهٍ، وجزئيٌّ في اتجاهٍ يقابِلُهُ، ولنمثِّل بمقصَدِ العدل فهو كلِّي أعلى وله جزئياتٌ قد تكون كلِّيات في أبوابِها وتتسَلسَلُ»[2].

ومقاصد الشَّريعة الخاصَّة بالوقف مقاصد متعدِّدَة ومختلفة ومتنوِّعة، بحسب النَّاظر وزوايا النَّظر فيها من مقصود الشارع والواقف والشيء الموقوف والموقوف عليه، فقد تُشرَّع من أجل رواج الأموال وقد تكونُ من أجل قصد تحقيق العُبُودية، وقد تتنوَّع بحسب محلِّها فتجد بعضها دينيًّا وبعضها اجتماعيًّا إنسانيًّا وبعضها اقتصاديًّا وبعضُها الآخر تعليمي ثقافي... إلخ؛ ويستهدِفُ الباحث في دراسته جعل المقاصد الشَّرعية هي الأساس في عملية

(1) انظر: «المقاصد الشرعية للوقف»، الخادمي، 903-904؛ و«المقاصد الشرعية للوقف»، السعد، 37-48؛ و«المقاصد الشرعية للوقف تنظيرًا وتطبيقًا»، محمد الدسوقي، المؤتمر الثالث للأوقاف بالسعودية: الوقف الإسلامي اقتصاد وإدارة وبناء، 2009م، الجامعة الإسلامية بالمدينة، 641-673؛ و«المقاصد الشرعية للوقف الإسلامي»، عبد القادر بن عزوز، مجلة المعيار، 12/ 23، 2010م، 270-280؛ والعمل الخيري ودوره في حفظ مقاصد الشريعة الضرورية، الشيماء السيد محمود عُلى، مؤتمر العمل الخيري: مقاصده وقواعده وتطبيقاتها، 2019م، جامعة أم القرى، 8/ 174-189.

(2) مقاصد المعاملات ومراصد الواقعات، ابن بيَّة، 51.

الدَّمج بين الأوقاف والمنتجات المالية الإسلامية في المصارف، فلِزَامٌ تناول الوقف من حيث قصدِ الشَّارِع من تشريع الوقف، وكما أوضح الباحث سالفًا فالوقف له مقاصِدُ خاصَّة بباب المعاملات المالية وأُخْرَى خاصَّة بالتصرُّفات المالية، وكلا هذين النَّوعين ذكرهُ الشيخ الطاهر ابن عاشور.

أ- تحقيق الأوقاف للمقاصد الشرعية في المعاملات المالية: والمقاصد الشَّرعية للمعاملات المالية التي ذكرها ابن عاشور هي: «الكسْبُ وإيجاد المال، حفظ المال، العدل، الوضُوح، الرَّواج، والثَّبات»[1]، ويظهر مقصد الكسب وإيجاد المال في الوقف من خلال تلك الأموال الزائدة عن الحاجة المتنازل عن استهلاكِها في سبيل استثمارها والتصدُّق بعائداتها لمصلحة المجتمع والاقتصاد، وهو ما يسمَّى بالوقف[2]، ويظهر مقصد حفظ المال في الوقف جليًّا في تقديم التعمير على الموقوف عليهم وادِّخار جزء من الرَّيع؛ احترازًا لقادم الأيام وعثرة الزَّمان وتحصين الوقف ومؤسَّساته بالقوانين الصَّارِمة والرَّقابة الإيجابية الرَّادِعة التي تحفظها من التعدِّي والسَّرقة والغصب[3]، ويظهر مقصد العدلِ في إعادة توزيع الثَّروة وتوجيهها من الفئات الغنِية إلى المحتاجة، وفي عدم التفرِقة بين الموقوف عليهم الذين اشترطهم الواقف[4]، ونلاحظ مقصد الوضوح في اعتماد المؤسسات الوقفية على وسائل التوثيق والتسيير الآمنة، وعرض التقارير المالية والفعاليات الدَّورِية، ويظهر مقصد الرَّواج في نقل الأموال الوقفية من الجُمُود إلى الإنتاج والتَّشغيل والاستثمار[5]، ويراد بمقصد الثَّبات في المال الوقفي تقرير ثُبوت المنفعة والغلَّة لأصحابها (الموقوف عليهم) حسب شرطِ الواقف، ولتحقيق هذا المقصد قرَّر العلماء بأنَّ

(1) انظر: مقاصد المعاملات ومراصد الواقعات، ابن بيَّة، 75-80.

(2) يقول ابن عاشور: «فجُعل المالك في حياته حرَّ التصرُّف فيما ملك حثًّا للنّاس على السعي في الاكتساب لتوفير ثروة الأمَّة بالعمل». الوقف وآثاره في الإسلام، ابن عاشور، 32-33؛ وانظر أيضا: «مفاهيم أساسية في البنوك الإسلامية»، عبد الحميد البعلي، المعهد العالي للفكر، القاهرة، ط1، 1996م، 16-17؛ و«المقاصد العامة للشريعة الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة»، إحسان ميرعلي، دار الثقافة، دمشق، ط1، 2009م، 786-787؛ ودور المؤسسات المالية، القرة داغي، 82؛ و«أحكام الوقف وسبل إحيائه وآليات تطوير استثماره»، عبد الستار أبو غدَّة، 28.

(3) انظر: «المقاصد الشرعية للوقف الإسلامي»، ابن عزوز، 279-280؛ و«المقاصد الشرعية للوقف»، السعد، 24-25؛ و«المقاصد العامة للشريعة الإسلامية»، ميرعلي، 785-786؛ ودور العمل الخيري في تحقيق التكامل المجتمعي وتوظيف الموارد البشرية والمالية، عاطف عبد الواحد، مؤتمر العمل الخيري: مقاصده وقواعده وتطبيقاته، 2019م، جامعة أم القرى، 246-247.

(4) انظر: دور العمل الخيري في تحقيق التكامل المجتمعي وتوظيف الموارد، عاطف، 245؛ و«المقاصد الشرعية للوقف الإسلامي»، رفيع، 568-570.

(5) انظر: «المقاصد العامَّة للشريعة الإسلامية»، ميرعلي، 789-787؛ والوقف وآثاره في الإسلام، ابن عاشور، 33.

الوقف عقد لازمٌ تنتقل ملكيته إلى الله تعالى قياسًا على المسجِد والعتق[1].

ب- مدى تحقيق الأوقاف للمقاصِد الشَّرعية الخاصَّة بالتبرُّعات المالية: إنّ مقصود التصرُّفات المالية التبرُّعية هو التمليك والإغناء وجلب المصالح المهمَّة ودرء المفاسد المضرَّة، فاستخلص ابن عاشور منها أربعة مقاصد خاصَّة بعقُود التبرُّعات، وهي[2]:

1 - **المقصد الأول: التكثير من التبرُّعات:** بحكم أنَّ كثيرًا من النُّفوس قد فُطِرت على حبِّ الشهوات من الأموال، فإنّ الله تعالى وعد المنفِق لماله في الخير بجزيل الثواب الدَّائم المستمرِّ، فلا ينقطع ثوابها بعد الموت، قال ﷺ: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلّا من ثلاثة: إلّا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعُو له»[3]، وبيّن الله تعالى عِظَم الصَّدقة للغافل عنها، فقال: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[4]، وقد سارع الصحابة ﷺ وتنافَسُوا في وقف أجوَدِ ما طابت به أموالهم ونفُوسُهم[5]، حتى إنّ جابر ﷺ قال: «فلم أعلم أحدًا كان له مال من المهاجرين والأنصار، إلّا حبس مالًا من ماله صدقة مؤبَّدَة، لا تشترى ولا توهب ولا تورث»[6].

2 - **المقصد الثاني: صدور التبرُّعات عن طيب نفسٍ لا يخالجُهُ تردُّدٌ أو ندامَةٌ:** فلا يحلُّ لأحدٍ مال غيره إلّا عن طيب نفسٍ منه وبشاشة وجه وبشرٍ ورضَا، موثَّقًا بوسائل توثيقية حديثة أو قديمة كالإشهاد؛ ومنع الفقهاء وقف الفضُوليِّ إلّا بإذن لاحقٍ من المالك، قال النَّبي ﷺ: «لا يحلُّ مال امرئ مسلم إلّا عن طيب نفس منْهُ»[7]، والإشراف على تسليمها لأصحابها من دون مَنٍّ منه أو انتظار مقابِلٍ، وطيبة النَّفس تتنافى مع التردُّد والنَّدم المخالِج للتبرُّعات التي الأصل فيها السَّخاء، لذلك لم يجوِّز الفقهاء الوقف على أنَّ لصاحِبِه الرُّجوعَ

(1) انظر: الجامع لأحكام الوقف، المشيقح، 2/ 9-11- 20؛ و«تجديد الوعي بنظام الوقف»، البيومي، 28-32؛ والوقف وآثاره، ابن عاشور، 41.

(2) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور، 488؛ و«تجديد الوعي بنظام الوقف الإسلامي»، البيومي، 29.

(3) «الوصية»، مسلم، 12.

(4) سورة المنافقون، الآية: 10.

(5) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور، 488-489؛ و«مقاصد عقود التبرعات عند الشيخ ابن عاشور»، محمد البينجويني، kadım akademi SBD، 3/ 1، 2019م، 107-109؛ ومقاصد عقود التبرعات عند الشيخ ابن عاشور، محمد فتح الله، مؤتمر العمل الخيري: مقاصده وقواعده وتطبيقاتها، 2019م، جامعة أم القرى، 338-343.

(6) أحكام الأوقاف، الخصاف، أثر جابر t أخرجه الخصاف في كتاب أحكام الأوقاف، 8.

(7) السنن الكبرى، أبوبكر البيهقي، تح: عبد الله التركي، مركز هجر للبحوث، السعودية، 2011م، 12/ 50-51، (رقم: 11634).

عنه متى شاء، لما فيه من تردُّد في التصدُّق بالأموال[1].

3 – **المقصد الثالث: التوسُّع في وسائل انعقادِها حسب رغبة المتبرِّعين**: وإذا كانت الشريعة رغَّبت في التبرُّعات والأعمال التطوُّعية كما بيَّن الباحث في المقصد الأول؛ ففي التوسُّع في كيفيات انعقادِها خدمةٌ لمقصد تكثيرِ التبرُّعات ونشرِها في المجتمع، فحرِيٌّ بالباحثين والفقهاء أن يجتهدوا في مجال الوقف، ويستغلُّوا فرصة سَعَة باب الاجتهاد في هذا النَّوع من المعاملات المالية من أجل إيجاد وسائل جديدةٍ لانعقاد أوقاف حديثة، متوافقة مع خصوصية الملكية الوقفية وأحكامها الشَّرعية، ومن هذه الاجتهادات نجد أنّ العلماء قد قرَّروا أنَّ الوقف ينعقِدُ بالقول والفعل والكِتابة، ولحِقَهُ في عصرِنا اليوم استخدام العقُود الذَّكية والتطبيقات الهاتفية والأنظمة البنكية الإلكترونية كـالبلوكتشين في جمع التمويلات اللَّازمة للوقف، وإجراء العقود الاستثمارية الوقفية النَّافعة، وتوزيع العائدات على أصحابها، كما رأى الفقهاء انعقاد الوقف المنقُول وصحتَهُ، وجوَّزُوا العقود الوقفية المؤقَّتة وأوصوا باستعمالها، وتكلَّموا في أرصاد الدولة وعدُّوها من الأوقاف، وقرَّرُوا أنّه يُغتفر في التبرُّعات ما لا يغتفَرُ في عقُود المعاوضات، لأنّ عقُود المعاوضات تقوم على المساوَمَة والمناقشَة بين العاقدين، فلا يغتفرُ في شُرُوطها وقيُودها، أمّا عقود التبرُّعات فتقوم على المكَارَمة والمسامحة، لأنّها تتمُّ بإرادة طرف واحد في الغالب يكونُ فيها أحد الطرفين متفضِّلًا والآخر متفضَّلًا عليه؛ فيُتساهل في غرَرِها وضوابطها وشرُوطها توسيعًا وتيسيرًا لسُبُل انعقادها؛ ومن أجل ذلك أُعملت شروط المتبرِّعين في الموقوف عليهم تعميمًا وتخصيصًا وتأجيلًا وتأبيدًا ما لم تكن مخالفَةً للشَّرع ومقاصدِهِ[2].

4 – **المقصد الرابع: عدم جعل التبرُّع ذريعة إلى إضاعة مال الغير**: فلا صدقة إلَّا عن ظهر غِنَى، ومن تصدَّق وهو محتاجٌ أو أهله محتاجُون وفي ضيق وشدَّة أو عليه دين في ذمَّته، فالدَّين أحق أن يُقضَى من الوقف والصَّدقة والعتق والهبة، وفعلُهُ مردُودٌ عليه، فليس له أن

(1) انظر: مقاصد الشريعة، ابن عاشور، 331–334؛ و«مقاصد عقود التبرعات»، البينجويني، 107–109؛ ومقاصد عقود التبرعات، فتح الله، 345–352؛ و«الحواشي المدنية على شرح المقدمة الحضرمية»، محمد الكردي، تحقيق: محمد عثمان، الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2012م، 2/ 312.

(2) انظر: مقاصد الشريعة، ابن عاشور، 334–335؛ والوقف وآثاره في الإسلام، ابن عاشور، 69–70؛ و«مقاصد عقود التبرعات عند ابن عاشور»، البينجويني، 113–114؛ ومقاصد عقود التبرعات عند ابن عاشور، فتح الله، 354–356؛ و«القواعد الفقهية وتطبيقاتها الفقهية والقانونية»، أحمد القرالة، الأكاديميون، عمان، ط1، 2014م، 306.

يُتلِف أموال النَّاس، قال النَّبي ﷺ: «من أخذ أموال النَّاس يريد إتلافها أتلفَهُ الله»[1]، فنهى النَّبي ﷺ عن إضاعة أموال النَّاس بعلّة الصَّدقة والوقف والهبة، والصَّدقة لما عورضت بالدَّين بطُل ثوابها وبطُل كونُها صدقة أيضًا، وأصبحت إضاعة محضَةً للمال، كوقف المريض مرض الموت جميع أموالِه، أو هبتها والتبرُّع بها سعيًا للإضرار بالورثة، أو حتى يستفيد من جميع أمواله قبل موتِه جلبًا للأجر والثواب، بالتوسُّل بمصلحة إلى مفسدةٍ، وقد رغَّب النَّبي ﷺ في الإنفاق العائلي والخيري من خلال ترك نصيب من الميراث للورثة، فقال: «...إنَّك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالَة يتكفَّفُون النَّاس»[2]، وأكدَّ الطاهر بن عاشور أن لا يستغَلَّ مقصد التكثيرِ من التبرُّعات والأعمال الخيرية ذريعة إلى إضاعة مال الغير من حق وارثٍ أو دائن، وهو فعلٌ من أفعالِ الجاهلية المنبُوذة والممقُوتَةِ في الشَّريعة الإسلامية[3].

إن الوقف من العقُود التي اندرجت تحت كلٍّ من المقاصد الخاصَّة بالتصرُّفات المالية والمقاصد الخاصَّة بالتبرعات المالية، فحاز بذلك الشَّرَفين واكتسب أهمية كبيرة وشأنًا عظيمًا، جعلت منهُ عقدًا مميّزًا عن غيره من العقُود المالية، فقد تحقَّقت فيه مقاصد الاكتساب والحفْظِ والوضُوح والثَّبات والرَّواج، ومقاصد التكثير وطيب النَّفس وكثرة سُبُل الانعقاد، وحفظ المال وعدم إضاعته، مما جعل منه عقدًا تبرعيًّا مرنًا، كثير المصالح مُنعدِم المفاسد مصدرَ الخيرات ومَبْعث العمل والنَّشاط وأنيس الفقراء والمحتاجين، ورفيق الاقتصاد والمجتمعات، وميزان العدل ورفع الظُّلمات، ومنبَعَ الصَّدقات ومقياسَها، فمثَّل الوقف وصيغه المرنة ومقاصده الشرعية السَّامية وسيلة اجتماعية لتجاوز العقبات التي تعاني منها البنوك كالربا والربح المتوحش[4].

(1) «كتاب الزكاة»، البخاري، 18 (ب.ر.).

(2) المسند، أحمد بن حنبل، 3/ 109، (رقم: 1524).

(3) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور، 335؛ و«مقاصد عقود التبرعات»، البينجويني، 114-116؛ ومقاصد عقود التبرعات، فتح الله، 358-362؛ وجمع النهاية في بداية الخير والغاية، ابن أبي جمرة، تح: أبو الهيثم الشهبائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007م، 31- 32.

(4) انظر: «نحو موجة ثانية لإحياء الوقف في العالم الإسلامي»، طارق عبد الله، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 31/ 1، 2018م، 76.

المبحث الثاني
الوساطة المالية المقاصدية
ودورها في عملية التكامل مع قطاع الأوقاف

المطلب الأول: الوساطة المصرفية المقاصدية والمسؤولية الاجتماعية

جاء مفهوم الوساطة المالية المصرفية المبنية على القيم كحل جِذْري ومفهوم ثَورِي في مجال المالية الإسلامية، لشمُوليته وسعة مضمُونه ومناسبَتِه لإضفاء الصبغة الاجتماعية على المصارف الإسلامية، وهو مفهُوم لا ينطلق من نظرية توفير المساهمات المالية الاجتماعية أو تخصيصها من المؤسسات المالية، ولا يقترحُ على هذه المؤسسات الالتزام بمسؤوليات محدَّدة لها تجاه المجتمع، وإنّما يتجه لعلَاج مشكلة القرار التمويلي داخل المؤسسة المالية، فيقترِح عليها تغييرات على مستوى اتخاذ القرار التمويلي والاستثماري، بإخضاع جميع أنشطة المؤسسة التمويلية لتقويم دقِيق يكشف مردودَها الاجتماعي، وإقرار آليات تسمحُ للمتعاملين وجميع أصحاب المصالح بمراقبة مردُودِها المكشوف، ومن ثم اتّخاذ القرارات المناسبة بناءً عليه[1].

الفرع الأول: اتجاهات الباحثين في التمويلات الاجتماعية الإسلامية:

إنَّ النَّجاح الباهر للمصرفية الإسلامية في عِزِّ الأزمات الاقتصادية العالمية جعل النِّقاش الدائر حول المصرفية يتوجَهُ من الحديث عن المصرفية الرِّبحية إلى المصرفية الخيرية، تأسِّيًا بنجاح التجربة المصرفية الرِّبحية، وإن كانت التجربة الأولى وتسميتها بالإسلامية أعطى فكرة لدى النَّاس بأنَّ كلَّ ما هو إسلامي في علم الاقتصاد مبني على المساعدة وعدم الربحية، ويحمِلُ معاني الإخاء والإغاثة الإنسانية[2]، إلّا أنَّه وجب التفريق بين الاقتصاد والأخلاق الإسلامية السَّامية ومقاصد الشريعة في المعاملات المالية والقطاعين الرِّبحي والخيري، ولكلٍ موقِعُه المحدَّد ضمن المنظُومة الاقتصادية، وانطلاقًا من محاولة تحديد موقِع القطاع الخَيري ضمن المصرفية الربحية، خرجت إلى الوسط نقاشات بين الباحثين

(1) انظر: «المصرفية الاجتماعية الإسلامية»، معتز أبو جيب، 16؛ و«الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا والتمويل الإسلامي»، جعفري، 27.

(2) انظر: بنوك الفقراء، المرشد، دار الميمان، الرياض، ط1، 2017م، 103؛ و«المصرفية الاجتماعية»، أبو جيب، إسرا الدولية للمالية الإسلامية، (عدد خاص) 2019م، 16؛ و«تنظيم المشاريع الاجتماعية يطرح حلُولًا إنمائية»، صندوق النَّقد الدولي، غري – غوري ديس، التمويل والتنمية، 49/ 4 2012م، 15.

والكتَّاب في دِراساتهم حول التمويلات الاجتماعية الإسلامية وانقسمت إلى قسمين[1]:

1 - **القسم الأول**: يتحدَّث عن المصارِف الاجتماعية (التمويل الاجتماعي الإسلامي): ويتحدَّث السَّائرُون في هذا الاتجاه عن مؤسَّسات التمويل الإسلامية الخيرية التَّابعة للقطاع الاقتصادي الثالث وهو القطاع الخيري، وهي من مؤسسات التمويل الإسلامية ذات الأهداف الرِّبحية غير المقصُودة أصَالَة وإنّما تَبَعًا، والمقصود الأصلِيُ لها هو العملُ الخيري والمساعدة الاجتماعية والاقتصادية، «كمؤسسات الزكاة والشَّركات الوقفية والتمويل المصغَّر والإغاثة الإسلامية والبنُوك التعاوُنِية وبُنُوك الفُقراء»، أو أي مؤسسات أُخرى غير هادِفة للرِّبح أصالةً خيرية بطبيعتها، وهذه الخيرية أصْلًا مبنِية على المقاصد والقِيم الشَّرعية للمُعاملات المالية، أمّا البنُوك غير الرِّبحية فلم يتمَّ تجسيدُها بعد، ما عدا بنك الادِّخار المصري المتوقِّف حاليًا[2].

2 - **القسم الثاني**: يتحدَّثُ عن الدَّور الاجتماعي للمصرفية الإسلامية ذات الأهداف الرِّبحية: فالرِّبح لدى هذه المؤسَّسات المالية الإسلامية مقصُودٌ أصالة، وما يحصل من خدمات خيرية يستفيدُ منها العميل فهي غير مقصودةٍ ابتداءً، ولم تؤسَّس البنوك الإسلامية ابتداءً للعمل الخيري بل هي تجاريةٌ بامتياز، وليس في ذلك أي محظُور شرعي، خصُوصًا أنَّ الملاّك أحرار في اختيار طبيعة الأعمال التي يُمكن أن تقُوم بها بُنُوكهم، ومن هذه المؤسسات: «المصارف الإسلامية على تنوُّعها، الزراعية والصِّناعية والتِّجارية والعقارية، والشَّركات الاستثمارية... إلخ»[3].

فبالنسبة للقسم الأول؛ فإنَّ معاملاته المالية إنّما هي مبنيةٌ أصلًا على مقاصد التَّشريع الإسلامية في باب المعاملات المالية، ولا تقوم لهُ قائمة في النِّظام الاقتصادي الإسلامي

(1) وذهب تقرير التَّمويل الاجتماعي الإسلامي للمعهد الإسلامي للبحُوث والتَّدريب إلى أنّ التمويل الإسلامي يضمّ الزكاة والأوقاف ومؤسَّسات التمويل متنَاهِي الصِّغر. ينظر: التَّمويل الاجتماعي الإسلامي، دوابة، 23؛ و«المصرفية الاجتماعية الإسلامية»، أبو جيب، 16.

(2) انظر: بنوك الفقراء، خالد المرشد، 103-104؛ و«المصرفية الاجتماعية الإسلامية»، أبو جيب، 16؛ و«التكامُل وتطوير المنتج الوقفي»، مشعل، 10-11؛ والوظيفة الاجتماعية للوقف في حلِّ المشكلات الرَّاهنة، عبد السلام رياح، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2018م، 105-107.

(3) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف»، صوالحي، 96؛ و«التكامُل وتطوير المنْتج الوقفي»، مشعل، 7؛ وشراكات الأوقاف مع الجهات الرِّبحية، عبد الرَّحيم، 87؛ وبنُوك الفُقراء، المرشد، 103؛ و«المصرفية الاجتماعية الإسلامية»، أبو جيب، 16؛ ودليل الحوكمَة للمؤسسات الخيرية الوقفية الخاصَّة، لجنة وزارة الأوقاف، وزارة الأوقاف، مسقط، ط1، 2019م، 96؛ و«واقع المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية»، ثامر النويران، مؤتمر مستجدَّات العلُوم الشرعية، 2019م، جامعة الأردن، 11-12.

إلّا من خلالِه، وعَرَف هذا النَّوع من المصارف الاجتماعية نماذج حيَّة عديدة على أرض الواقع، منها بنك الفقراء البنغلاديشي الذي أسِّس قبل 36 سنة، والذي حقَّق نجاحًا كبيرًا وبلغ إجمالي القرُوض الممنُوحة منذُ يوم إنشائه حوالي (5.72 بلايين دولار أمريكي)، وخَدَم أكثر من ثمانية ملايين مُقْترض مع نسبةٍ عاليةٍ في قيمة القروض المسدَّدة، وصلت إلى حوالي (98,85 %) من إجمالي القُروض الممنُوحة[1]، ومن هذه التجارِب ذات الهدف الخيري التي يسعى إليها أصحاب هذا الاتِّجاه هي تجرِبةُ البنوك الوقفية، فبعدما أحسُّوا بقيمة الأموال المضيَّعة من جرَّاء إهمال الأوقاف وأصُولِها الوقفية، وما تبِعَه من تدهوُرٍ اقتصاديٍّ واجتماعي مسَّ الكثير من طبقات المجتمَع المسلِم سارَعُوا إلى تجسيد فكرة البنك الوقفي على أرض الواقع، ومن أمثلته البنك الوقفِي التشاركي الإسلامي الحديث النَّشأة في تركيا، إلّا أنّ هذا غير كافٍ لاحتواء التَّجربة الوقفية أو الخيرية بشكلٍ عام لدى جميع الدُّول الإسلامية المتغايِرَة فيما بينها اقتصاديًّا وتنمويًّا وماليًّا أيضًا، إلّا أنّه من خلال التدرُّج في نَشرِها ستتيسَّرُ عملية نشرِ التجرِبة عالميًّا، وأفضل وسيلة في سلَّم التدرُّج على رأي بعض الباحثين هو إدخال المقاصد والقِيَم الإسلامية إلى المؤسَّسات المالية القائمةِ حاليًا (كالمصارف الإسلامية)، وإعطاء فُسحة للجانب الاجتماعي فيها، مثل ما يحدُث في صُندُوق التثمير الوقفي التابع للبَنكِ الإسلامي للتنْمية، وهو رأيُ الفريق الثاني[2]، فظَهَر للأوساطِ العلمية في الاقتصاد الإسلامي اتجاهان اثنان يؤصِّلان لمدى جَدوَى مقُترَح أصحاب القِسم الثاني من عدَمِه، وسنتعرَّف على فكرة هذين الاتجاهين في النُّقطة الآتية.

الفرع الثاني: اختلاف الباحثين حول الدَّور الاجتماعي للمصرفية الإسلامية الرِّبحية:

ونقصد بالدَّور الاجتماعي، المسؤولية الاجتماعية ضمن المصارف، وتعَرَّفُ بأنّها: «الاستثمار الذي يهدف إلى تعظيم العائد والرِّبح مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية والأخلاقية، بهدف إحداث تغيير إيجابي كالمحافظة على البيئة، وتشجيع استخدام الطَّاقات البديلة ومساعدة الفئات المحرومة، وذلك من خلال تمويل المشاريع الصَّغيرة

(1) انظر: بنوك الفقراء، المرشد، 7.

(2) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية»، صوالحي، 96؛ والأدوات الاستثمارية المعاصرة، فداد، 130؛ و«الوقف كآلية لمسؤولية الشركات الاجتماعية»، الأسرج، الدراسات المالية والمصرفية، 24، 2016م، 64.

والمتوسِّطة وغيرها»[1]، واختلف العلماء في إمكانية إدخال المسؤولية الاجتماعية ضمن البنوك الإسلامية المختلفة، ومن رأى بها من الباحثين عدَّهُ من التوجُّهات الحديثة للتمويل الإسلامي، لتوافُقِه في معظَمِه مع مقاصد الشريعة، فقدَّمُوا فكرة بناء المسؤولية الاجتماعية على مقاصد التَّشريع الإسلامية والقيم الأخلاقية التي أقرَّها الإسلام[2]، واختلف الباحِثُون في مدى إمكانية أن تُطَبِّق المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية على اختلافها ما يسمّى حديثًا بمبدأ: «المسؤولية الاجتماعية»[3] من عدمه إلى اتجاهين اثنين، وهما[4]:

1 - **الاتِّجاه الأوَّل: يقول بعدم إمكانية إدماج المسؤولية والأهداف الاجتماعية ضمن المؤسَّسَات المالية الإسلامية: نظرًا** للطَّبيعة القانونية والتشريعية التقليدية الرِّبوية وغير الأخلاقية في معظم الأحيان لكثير من الدُّول، وأنّ بعض هذه المؤسَّسات المالية تابع أصلًا لمصارف ربوية من جهة أخرى، فالمصرف التَّشاركي الزراعي كمثال هو مصرف تابع للبنك الزراعي التركي التقليدي، وهذا العائق لا يسمحُ لهذه المؤسسات المالية الإسلامية (ومن ضِمنها المصارف) بتقلُّد المسؤولية الاجتماعية الفعَّالة المحقِّقة للمردُودِية في مؤسَّساتها المالية، ودعا هذا الاتِّجاه إلى القول بتوجيهِ المجهُودات نحو إنشاء مصارف اجتماعية إسلامية خالصة في تشريعاتها وقوانينها ورأسِمالها، بأن تتمخَّض المؤسسة المالية القائمَةُ أو المنشأةُ ابتداءً بجميع أنشطتها المالية والتمويليَة أو بأكثِرها في النَّشاط التَّنموي الأخلاقي

(1) «مفهوم ومكونات الخدمات المصرفية الاجتماعية»، محمد فيروز، مؤتمر علماء الشريعة في المالية الإسلامية: الوقف الإسلامي، 2019م، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية بماليزيا، 6؛ وانظر أيضا: «المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية: حالة البنك الإسلامي الأردني»، محمد لطرش - جمال جعيل، الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 09، 2018م، 237-239؛ و«المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية»، عبد الحميد المغربي، معهد الفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996م، 33؛ و«المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية»، عبد المولى، الأكاديمية السورية الدولية، PDF، 2009م، 11-12؛ و«مبدأ المصرفية الاجتماعية»، القرة داغي، 2019م، الأكاديمية العالمية للبحوث ماليزيا، 50؛ و«واقع المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية»، النويران، 11؛ والمسؤولية المجتمعية بين تأصيل الإسلام وانحراف الغرب، أحمد الشالقامي، الوعي، 544، 2010م، 12-13.

(2) انظر: «الاستثمار المسؤُول اجتماعيًّا والتَّمويل الإسلامي»، جعفري، 27؛ والتمويل الاجتماعي الإسلامي، دوابة، 22.

(3) المسؤولية الاجتماعية: ليست مقتصِرة على النِّظام الإسلامي فقط، بل هو مصطلَحٌ عام يُرادُ به التزام الشَّركات المختلفة بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع، ويُعزى أوَّل إدراجٍ لعبارة «المسؤولية الاجتماعية للشركات» إلى «Oliver Sheldon» سنة 1924م، وفي سنة 1953م أصدر «Howard R. Bowen» كتابه: «المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال»، والذي عالج فيه مسؤولية الشركات تجاه المجتمع، بعد أن كان الدور الاجتماعي محصُورًا في المؤسَّسات غير الربحية، لتظهر مفاهيم جديدة لها كـ: «أخلاقيات الأعمال»، و«العمل المسؤول»، «الأعمال المسؤولة اجتماعيًّا»، «الأعمال والمواطنة»، «التنمية المستدامة». انظر: المصرفية الاجتماعية، رحيم، 224؛ ومبدأ المصرفية الاجتماعية، القرة داغي، 18.

(4) انظر: «المصرفية الاجتماعية الإسلامية»، أبو جيب، 16.

والتَّمويل الاجتماعي مثل البنُوك الوقفية وبنوك الفُقَراء... إلخ[1]، وتتوجَه مسؤوليتها الاجتماعية إلى خِدمَة المجتمع وتحقيق التَّنمية الاجتماعية وحلِّ مشكِلاته المختلِفة، مثل: «الفقر واليتم والتلوُّث وصيانة حقُوق العمَّال وضمان الرَّفاهية أو العمل على دعم النَّسيج الصِّنَاعي المحلِّي»[2]، وهناك عدَّة صور يمكِنُ من خلالِها تحقيقُ نموذج البُنوك الاجتماعية، منها أن تقُوم الدَّولة بإنشاء بنك للتَّمويل الاجتماعي، وهذا موجُود ومجسَّد في واقِعِنا اليوم مثل بنك التنمية القطري وبنك ناصر الاجتماعي بمصر، ولا تعتمِدُ إستراتيجية هذا البنك على التمويل المجَّاني المحض، بل سيكُون عملُه على أشكال ثلاثة؛ أولًا: بأن يوجِّه استثماراته إلى القِطَاعات ذات الأولوية في التَّنمية، التي تمسُّ القطاع الاجتماعي الفَقِير والمعدُوم بشكل مباشِرٍ، كقرُوض الإسكان والصِّحة والتَّعليم والمشاريع التِّجارية والاستثمارية المصغَّرة، ويمكن الاستفادة من صيغة القروض الحسَنَة باستعمال النُّقود الوقفية ويُرجِع المستَدِين نفس المبلغ المعطَى له، أو يُعطى القرض الحسن مع تحميل المتعامِلين تكلِفة المصاريف الإدارية، فَيُجرى العقد الأول بدون زيادة مطلقًا ويُمضَى العقد الثاني منفصِلًا عن العقد الأول، على أساس عقد الوكالة بأجر وإدارة القُرُوض في مقابِلِ مبلغ المصاريف الإدارِية الفعلية والتي يحدِّدُ نسبَتَها إجمالا فريق الإدارة التَّنفيذية في البنك، ويقسَّطُ على حسب سنوات الأداء الممضَاةِ، وذلك من أجل الابتعاد عن الرِّبا وشبهته، وهذه الصيغة الثَّانية هي عينُها المطبَّقة في بنك التنمية بدولة قطر، وثانيًا: تمويل الحالات التنموية الاجتماعية ولكنَّها أقلُّ أهمية وأخفُّ تضرّرًا واحتياجًا من النَّوع الأول المذكور، ووسيلته في ذلك هي التمويل مع استهداف الربح بأقلَّ من سعرِ السُّوق، وثالثًا: تمويل العملاء والزبائن العاديين الموجودين لدى جميع البنوك المنافِسَة في السُّوق، وتمويل هذه الفئة من العُمَلاء يكون بنفس السِّعر المتداولِ في السُّوق[3].

2 - **الاتجاه الثاني: ويقول بإمكانية إدماج المسؤولية والأهداف الاجتماعية ضمن المؤسَّسات المالية الإسلامية:** وقال هذا الاتجاه إنّ الصيرفة الإسلامية يجب أن تتجاوز الغِطاء القانُوني والشَّرعي للمعاملات المالية إلى مواءَمَتِها مع قيم ومبادئ الاستثمار

(1) انظر: «البنوك الوقفية كآلية لتفعيل وقف النُّقود في الجزائر»، موسى سالمي، 157.

(2) انظر: «المصرفية الاجتماعية»، أبو جيب، 16؛ و«المصرفية الاجتماعية الإسلامية»، رحيم، 225؛ ومبدأ المصرفية الاجتماعية، القرة داغي، 23.

(3) انظر: «مبدأ المصرفية الاجتماعية»، القرة داغي، 50-51؛ والنشاط الاجتماعي والتكافلي للبنوك الإسلامية، نعمت مشهور، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996م، 15-16؛ و«المسؤولية الاجتماعية والتنموية للبنوك الإسلامية»، رمضان الشراح، ورشة العمل الخامسة المسؤولية الاجتماعية والتنموية للبنوك الإسلامية، 2014م، مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي، 5-7؛ والتمويل الاجتماعي الإسلامي، أشرف دوابة، 23.

المسؤُول اجتماعيًّا، يقول إبراهيم البيومي: «ويستفاد من فقه الوقف -بدون الدخول في تفاصيله وتفريعاته- أنَّ الفقهاء قد بذلوا جهودًا مضنية لوضع أصول البناء المؤسسي لنظام الوقف على النّحو الذي يحافظ على حرمته، ويضمن له استمرار النُّمو والعطاء؛ وكل ما يكفل تحقيق الغاية منه في تمكين من يرغب في المشاركة في أداء المسؤولية الاجتماعية، وفي خدمة الترقي الاجتماعي العام، وتتلخص تلك الأصول في ثلاثة مبادئ كبرى هي:... احترام إرادة الواقف... اختصاص السلطة القضائية بالولاية العامة على الأوقاف... إقرار الشخصية الاعتبارية للوقف...»[1].

ومن خلال هذه الرُّؤية فإنّه من المتَوقّع أن تضطَلِع الصيرفة الإسلامية بالدَّور الفعَّال المنُوط بها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمحافظة على البيئة وتحقيق رفاهية الإنسان، واقترح هذا الاتِّجاه الاستعانة بعدَّة مفاهيمَ معاصرة ومرادفة للمسؤولية الاجتماعية، مثل: «التمويل المسؤول» و«التمويل الأخلاقي» و«التمويل النَّظيف»، وهذه المفاهيم ذات معان عميقة توجِّهُ هذه المؤسَّسَات إلى تبنِّي سياسات تمويلية تصبُّ في مصلحة المجتمع من حيث المبدأ، وقال الباحث إنّه من أجل إدماج المسؤولية الاجتماعية يمكِنُ استخدام آخرِ المفاهيم الظَّاهِرَة في الوَسَط الاقتصادي الإسلامي والمعتَمَدة من البنك المركزي الماليزي أي «الوساطة المالية المبنِيَة على القِيَم[2] (المقاصد)»[3].

ويمكن تجسيدُ هذه الفكرة من خلال الاكتفاء باستعمال البُنُوك الإسلامية المستَنِدة في قانُونِها إلى المقاصد الشرعية للمعاملات والتبرُّعات من أجل تحقيق الأثر الاجتماعي، فيقومُ البنك بإعطاء حيِّز للوقف وغيره من الخِدمَات الاجتماعية كالزكاة مثلًا، ويقدِّم بنك (Maybank Islamic) الماليزي ضِمنَ مشاريعِهِ الاجتماعية الخيرية المتعلِّقة بالزكاة برنامج «رمضان للإغاثة»، ويتِمُّ البرنامج بالتعاون مع هيئة الإغاثة الماليزية، ويتبرَّعُ البنك بقوارب

(1) مقاصد الخير وفقه المصلحة، إبراهيم البيومي غانم، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط1، 2012م، 92-95.

(2) القيم: هي مجموعة من المعتقدات التي يؤمن بها النَّاس ويحاوِلُون الالتزام بمقتضَيَاتها وعدم الخروج عن مدلُولاتها، وحين انحراف السلوك عنها فإنَّ الوازع الدَّاخلي للمسلم يُشعِرُه بالتَّقصير والإعراض في أداء بعض الواجبات والالتزامات التي كلِّفَ بها، رعاية لهذه القيم كالامتناع عن أداء الزكاة؛ فالقيم منبَعُ الضَّمير ومعايير للسُّلُوك. انظر: القطاع الثالث والمسؤولية الاجتماعية، لبنى صالحين، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2015م، 95-109.

(3) انظر: «دور المصارف الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية»، عبد العزيز طيبة - فايزة لقرع، الاقتصاد والمالية، 06/ 01، 2020م، 66-67؛ و«الإطار المقاصدي للاستثمار المسؤول اجتماعيًّا والوساطة المالية القائمة على القيم»، صوالحي، 315-317؛ و«الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا والتمويل الإسلامي»، جعفري، 27-28؛ و«المصرفية الاجتماعية الإسلامية»، أبو جيب، 16؛ و«تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف»، صوالحي، 97؛ وتقرير المسؤولية الاجتماعية والاستدامة 2012م، البنك الإسلامي الأردني، منشورات البنك الإسلامي الأردني، PDF، 2012م، 19.

وقفِية للصَّيد البحري، ويُرَاعى في توزيعها الصَّيادُون المحافِظُون على الموارد الطبيعية والبيئية، وتُمنح لهم البطاقة الخاصَّة بالبنك (MasterCard Ikhwan Gold Card) وتذهب نسبة (0.2 %) من إنفاق عُملَائها إلى الصَّناديق الخيرية، فيموِّل البنك مختلف الحالات الاجتماعية التَّنموية ويوفِّر الملاءة المالية، ويحسِّنُ من جودة المعيشة، ويمنحُ المساعدات المالية من أجل الأهداف الخيرية، وذلك بطريق استغلال الزكاة والوقف والصَّدقة، أو من خلال تخصِيص جزءٍ من الأرباح البنكية للتمويل الخيري الاجتماعي، بالتَّنصيص ضمن تشريعات البنك وأنظِمَته الأساسية على ذلك، من دون أي ربح وزِيَادة أو مع الاكتِفَاء بالمصرُوفات الفعلية، أو من خلال إعطاء التمويلات الصَّغيرة لأصحاب الصِّنَاعات المنزلية والأشخاص الحرفِيين وذوِي المهَن الحرَّة، ودعم القطاع الذي يُحافظ على الموارد الطبيعية وينتِجُ السِّلع الأساسية كالمواد الزِّراعية والغِذَائية والطِّبية، بربحٍ أقلَّ من السُّوق، أو مسَاوٍ لبقية البُنُوك الاستثمارية والتِّجارية الإسلامية العادِيَة، من خلالِ المنتَجَات والصِّيغ المالية التعاوُنِية والتَّشاركِيَة كالمضاربة والمشاركة والمزارَعَة والإجارة... إلخ، ويصدِرُ بنك (Maybank Islamic) صكوكًا على أساس الوكالة بالاستثمار (Ihsan Sukuk Berhad) لتُستَخدم عائِداتُها في رِعاية مجمُوعَةٍ من المدارس وتطوير مُستوى الحياة الاجتماعية ضمن مشارِيعه الخَيرية[1]، هذا كلُّه في سبيل تحقيق الجانب الخَيْرِي الاجتماعي في البُنُوك الإسلامية، ودعْمًا لمبادئ الاستدامة وحفظ البيئة وموارِدِها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين مُستوَى المعيشة حسب الجِهَة الموجَّه لها التَّمويل[2]؛ وأوصى المؤتمر العلمي (13) لعلماء الشريعة في كوالالمبور بضبط الإطار المقاصدي للاستثمار المسؤول اجتماعيًّا والوساطة المالية القائمة على القيم، واعتبار الجهات التشريعية والإشرافية والرقابية لهذه المقاصد في التشريعات الصادرة، وإيجاد آليات لتطبيقها، وقياس مدى الالتزام بها[3].

وعندما نتحدَّث عن المسؤولية الاجتماعية فيتبادر إلى الذهن إلزامية كونِهَا إجبارية حتى يتمَّ تحقيقُ أثرها في المصارِف الإسلامية، إلّا أنّه يُمكِن إيجادُ الأثر الاجتماعي لهذِه البنوك الإسلامية عن طريق الاكتِفَاء فقط بالمبادرات الطَّوعِية الأخْلاقية لتَحقيق المسؤولية الاجتماعية، لأنّ من مقاصد التبرُّعات المالية (والصَّدقة جزء منها) هو صدُورُها عن طيب

(1) انظر: «الإطار المقاصدي للاستثمار المسؤول اجتماعيًّا والوساطة المالية القائمة على القيم»، صوالحي، 312–315.

(2) انظر: «مبدأ المصرفية الاجتماعية»، القرة داغي، 51؛ و«مفهوم ومكونات الخدمات المصرفية الاجتماعية»، محمد، 7–21؛ و«المسؤولية الاجتماعية والتنموية للبنوك الإسلامية»، رمضان الشراح، 8–10.

(3) انظر: «توصيات المؤتمر 13 لعلماء الشريعة»، اللجنة العلمية للمؤتمر، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية (I–FIKR)، (ع.خ.)، 2019م، 36.

نفْسٍ ورِضا وعدَم مخالجَة النَّدم والتردُّد لنفسيَة المتبرِّع، أما الأجزاء الأُخرى من المسؤولية المجتمعية فأتصوَّر أنّه لا بد من الإلزامية فيها، وأبرزُها الحفاظ على البِيئة والموارِد الطَّبيعية تمامًا كما وردَ في نُصُوص القرآن والسنَّة[1].

باستخدام الوساطة المالية الإسلامية المبنية على مقاصِد التَّشريع المالية الإسلامية، يمكِنُ إضفاء المسؤولية والأثر الاجتماعي على البُنُوك الإسلامية القائمة أو المراد إنشاؤها؛ وإضفاء المسؤولية والأثر الاجتماعي على الوساطات المالية يَفتَحُ الباب على مصراعيه من أجل دُخُول قطاع الأوقاف إلى مجال مؤسَّسَات الصيرفة الإسلامية، والشَّركات، ومنظَّمَات الأعمال[2].

وإدخال قِطَاع الأوقاف إلى القطَاع المصرفي يمكِنُ أن يكون -كما ذَكَر الباحث آنفا- بإنشاء حيِّز ضمن البنوك الإسلامية خاصٍّ بقطاع الأوقاف، أو يمكن من خلال إنشاء بنوك خاصَّة بالوقف الإسلامي، وسيُسَاعد على ذلك حجْمُ الأموال الضَّخمة التي يستحْوِذُ عليها قطاع الأوقاف ويمتلِكُها، وفي كِلتا الحالتَيْن والصُّورتين يتطلَّب تنظِيمُها بهذا الشَّكل تشريعًا خاصًّا بآلية صيرُورَة العملية الخيرية الاجتِمَاعية، ويمتدُّ الأثر الاجتماعي للبُنُوك الوقفية والبُنُوك الإسلامية الوقفية ليشمُلَ بقية عناصِرِ المسؤولية المجْتَمَعِية وهو البِيئَة والحوْكَمَة الإدارية الرَّشيدة أيضًا[3].

(1) انظر: «المسؤولية المجتمعية للبنوك في الأردن»، قندح، 9-10؛ و«دور التشريعات المالية في تفعيل المسؤولية المجتمعية للبنوك»، أحمد الدَّخيل، الدراسات المالية والمصرفية، 24/ 02، 2016م، 26؛ و«المصرفية الاجتماعية الإسلامية»، رحيم، 227؛ و«المسؤولية المجتمعية من خلال نظام الوقف»، حيزوم، 19؛ ودور الجهات الخيرية في المسؤولية الاجتماعية للشَّركات، العربي - أحمد عبادة، مركز مداد، الرياض، ط1، 2009م، 18؛ والتمويل الاجتماعي، دوابة، 26-31.

(2) انظر: «الوقف كأداة للتحفيز في تطبيق برامج المسؤولية المجتمعية»، مدحت السَّبعاوي، الدراسات المالية والمصرفية، 24/ 02، 2016م، 54-55.

(3) يقول الشيخ القرضاوي: «وفي ضوء هذا الفقه الأصيل المعاصر ندعو إلى تطوير الوقف الإسلامي وتجديد فقهه، في إطار أصول الشريعة ومقاصدها ونصوصها، حتى يتوافر لدينا فقه أصيل متجدد، يصلح به الوقف، وينمّيه، ويحافظ على أصوله». القرضاوي، نظام الوقف، 144-145؛ وانظر أيضا: إبراهيم خليفة آل خليفة، «المصرف الاجتماعي الإسلامي في ضوء مقاصد الشريعة»، المؤتمر الرابع عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية: الوقف الإسلامي اقتصاد وإدارة وبناء وحضارة»، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامي بكوالالمبور، 7-12؛ وثامر النويران، «واقع المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية»، 10-11؛ والوقف نحو تحقيق الدور الاجتماعي للتمويل الإسلامي، بنك نياجارا الماليزي، PDF، 2015م، 4.

المطلب الثاني: الاندماج بين المصرفية الإسلامية والوقف من خلال نموذج الوساطة المالية

الفرع الأول: دور الوساطة المالية في التَّنظيم القانُوني للأنشطة التكافُلية الاجتماعية:

حتى تضطلع المؤسسات المالية بدورِها الاجتماعي فإنّ هناك طريقين للتنْظِيم القانُوني للوسَاطَة المالِية الاجتماعية[1]:

الطريق الأول: يتم بوضع قانون أساسي لقيام بنُوك ومؤسَّسات خاصَّة بالنَّشاط التكافلي (الزكاة) والاجتماعي شكلًا ومضمُونًا، أو يكون بنكًا اجتماعيًا محضًا ويُحدَّدُ نوع الأثر الاجتماعي بأن يُخصَّص بالفقراء كما في بنغلاديش، أو بنك الأوقاف كما في تركيا، أو بنك القُروض الحسنة المقترح عدَّة مرَّات في المؤتمرات العالمية للمالية الإسلامية؛ وسنُعطِي أمثِلة حيَّة للتنظيمات القانُونية لهذه المؤسَّسات المالية كالآتي:

1 – **بنك ناصر الاجتماعي المصري**: وكان هذا البنك قبل إغلاقه يقوم بأنشطة تكافلية اجتماعية بموجب المادة (66)، ومن مهام البنك والهيئة المكلفة بالجانب الاجتماعي: توسيع قاعدة التكافُل الاجتماعي بين المواطنين بتقريرِه لنظام خاص بالمعاشات والاعتماد على التَّأمين التعاوني، منح القُرُوض وقبَوُل الودائع، استثمار أموال الهيئات الخيرية في مشروعات عامَّة وخاصَّة، منح إعانات للمستحِقين، والقيام بالجانب التنفيذي وَفق الشروط والأوضاع المحدّدة باللَّائحة التنفيذية[2].

2 – **البنك الإسلامي للتنمية**: وأنشِئ هذا البنك لدعم التنمية الاقتصادية للدُّول الأعضاء في البنك وفقًا لأحكام الشريعة، وتضمنَّت المادة (2) الوظائف والصَّلاحيات التي يقُوم بها البنك، التي منها: «الاستثمار في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، إنشاء وإدارة صناديق خاصَّة لأغراض معينة ومنها صندُوق الوقف»، ونبَّهت المادة (19) على أنّه لا بدَّ من التأكُّد من توجيه القُروض والخُطَط لمصلحة رفاهِية الشُّعوب الاقتصادية والاجتماعية معًا، أمّا أخيرًا فقد أظهر البنك رؤيَتَه الإستراتيجية المبنِيَة على القَضَاء على الفَقْر وتمويل الصِّحة

(1) انظر: التمويل الاجتماعي الإسلامي، دوابَّة، 23–24.

(2) انظر: مشهور، «النشاط الاجتماعي والتكافلي للبنوك»، 31؛ والنظام المصرفي الإسلامي، رفيق المصري، دار المكتبي، دمشق، ط1، 2009م، 36.

والنُّهوض بالأوقاف ورفع الجهل بواسطة صُندُوق الوقف[1].

3 – **البنك الإسلامي الأردني**: وحتى يعزِّز البنك من مكانتهِ في المجتمع ويلتزم بمسؤولياته اتجاههُ، تمَّ استِحدَاث حساب باسم صندوق القرض الحسن، فيقوم بجمع التبرُّعات والودائع من المتبرِّعين وتوزيعِهَا؛ وجاء في المادة (16) أنّ تقديم الخدمات الاجتماعية لا يمنع نسبةً من الأرباح، أو تحميلها جزءًا من التكاليف مقابل قيامِهِ بالخدمات[2].

الطريق الثاني: يتم بإدراج المسؤولية والأثر الاجتماعي ضمن النُّظم الأساسية للبُنوك الإسلامية القائمة[3]، وهذا التنظيم يتضمَّنُ بندًا يقرِّر بشكل علَنِي أنّ البنك يقُوم بأنشطة ووظائِفَ اجتماعية، سواء كانت إلزامية أم طوعِيَة، ومنها الوقف والزكاة مثلًا، ثم وضع التقْنِينات الأسَاسِية التي تُبيِّن كيف يتمُّ التعامُلُ مع الأموال الخيرية، كأن يخَصَّص نظام الوقف بقانون تُراعَى فيه طبيعة الوقْفِ التي يتميز بها من حفظٍ للأصل وتسبيلٍ للثمرة، ومن هذه البنوك والنماذج الحية:

1 – **بنك التضامن الإسلامي السُّوداني**: وهو بنك قائم على أحكام الشَّريعة في المعاملات المالية، وتضمَّن قانُونُه الأساسي النَّشاط التكافُلي الاجتماعي، كقَبُول الأموال الزكوية وصَرفِها، واستقبال التبرُّعات وتوزيعها حسب شروط واقفيها، منح القروض الحسنة وفق الشُّروط المحدَّدة، كما تضمَّن بنْدًا ينصُّ على إمكانية منح القروض والمكافآت والتبرُّعات للعاملين السَّابقين أو لمن يُولُونهم، أو التبرُّع ودعم المؤسَّسَات الخيرية العلمية التعليمية أو النَّاشطة في القِطاع الصِّحي[4].

2 – **مصرف قطر الإسلامي**: وتضمَّن القانون الأساسي للمصرف في بنده الثاني حرصَهُ على الخدمات الاجتماعية وتوثيق عُرى الترابُطِ، وتنمية روح التكافل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات سواء محلِّيًا أم خارجيًا، وتجسيد الدَّور الاجتماعي من خلال إنشاء صندوقِ الزكاة، وتخصيص لجنة لصَرفِها بالتَّنسيق مع الهيئات المختصَّة بالأنشطة الخيرية، فتح الحسابات الخاصَّة بالصَّدقات والتبرُّعات ضمن البنك، تنفيذ الوصايا على

(1) انظر: «النشاط الاجتماعي والتكافلي للبنوك الإسلامية»، مشهور، 31، 32؛ و«جهود البنك الإسلامي للتنمية في التمويل الدُّولي»، بليق، 98.

(2) انظر: «النشاط الاجتماعي والتكافلي للبنوك الإسلامية»، مشهور، 40؛ والنظام المصرفي الإسلامي، رفيق المصري، 43.

(3) انظر: «المسؤولية المجتمعية من خلال نظام الوقف»، حيزوم، 19؛ و«المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية»، العاني، 62.

(4) انظر: «النشاط الاجتماعي والتكافلي للبنوك الإسلامية»، مشهور، 36–37.

حَسَب أحكام الشَّريعة[1].

3 – **بنك معاملات ماليزيا** (BMMB)، **وماي بنك** (May Bank): ولقد جسَّد بنك المعاملات الأثر الاجتماعي من خلال وضعه لمعالم الوقف المشترك، وذلك باشتراك كل من شركة الوقف بسيلانجور وبنك معاملات ماليزيا في إنشاء صندوق وقفيٍّ، مع احترام تامٍّ لطبيعة وخصُوصِية المال الوقفي وعدم المساس به، كما نصّ القانون على أن تُخصَّص أموال الصَّناديق المجمَّعة للمشاريع الوقفية، وتوجَّهَ عائداتُها لمساعدة الفئات المحتاجة في القطاعين التعليمي والصِّحي، كما تعاون مالاي بنك الإسلامي مع المجلس الأعلى الفدرالي للشؤون الإسلامية في ماليزيا (MAIWP) في تأسيس صندوق الوقف، وقدِّرت مجمُوع أمواله بـ: (4.2 ملايين دولار)، والبنك يموِّل هذا المبلغ لتثميره، والمجلس أمين في مراقبة الاستثمار[2].

ويرى الباحث أنّه في حالة إدراج المسؤولية والأثر الاجتماعي ضمن القانون الأساسي لإنشاء البنُوك الخيرية الاجتماعية، فإنّه سيكونُ مشَابهًا لعمليةِ إنشَاء أي بنكٍ تجاريٍّ آخر، إلّا أنّ الفاصِلَ في العملية يكمُن في تسخير جميع البنك لخدمَةِ المجتمع بشكل عام، أو في التركيز على نوع معيَّنٍ من جهات الخير كالفُقَراء والوقف والزكاة والمرضى... إلخ، أو من خلال قيام بنك إسلامي مع تضمُّن قانونِه الأساسي لتحمُّل المسؤولية الاجتماعية مع تحديد نوعها، من كونها تكافلية كالزكاة أو تكافلية اجتماعية كالقرض الحسن والوقف ومدى إلزاميتها[3].

الفرع الثاني: إدراج الوقف مكَان المسؤولية المجتمعية بواسطة الوساطة المالية المبنية على المقاصد:

حتى نتمكَّن من الوصُول لمرحلة التكامُلِ بين الوساطة المالية وقطاع الأوقاف، لا بدَّ أن نُعمِل جميع المقاصد الشرعية في المعاملات المالية والتبرُّعية التي كشَف عنها الباحث

(1) انظر: المصدر السابق، 37–38.

(2) انظر: الوقف نحو تحقيق الدور الاجتماعي للتمويل الإسلامي، بنك نياجارا الماليزي، 4؛ و«التكامل وتطوير المنتج الوقفي»، عبد الباري، 9–12.

(3) انظر: «النشاط الاجتماعي والتكافُلِي للبُنُوك الإسلامية»، مشهور، 44، 45؛ و«البنوك الوقفية كآلية لتفعيل وقف النُّقود»، موسى سالمي، 160.

آنفًا، ومراعاتِها واعتبارِها، وذلك يتمُّ من خلال عدَّة محاوِر، وهي[1]:

1 - **المحور الأول: استغلال الوساطة المالية المبنية على المقاصد في فَتح بُنُوك اجتماعية خالِصَة لعمليةِ الوقف:** فالوساطة المالية المستنِدَة إلى المقاصد الإسلاميةَ التي بُنيت على قواعد وأدلة شرعية مُعتبَرةٍ في الشريعة الإسلامية، سمحت للجانب الاجتماعي بأخذِ مكانته ضِمنَ البُنُوك، التي أصبحت وسيلةً لتحريك الأموال على اختلافها ومنها الأموال الخيرية، ومن مقاصد الشريعة التكسُّبُ، ومن الوسائل المعِينَة على التكسُّبِ الوساطات المالية المصرفية (أي البنوك)، سواء كانت بنوكًا وقفية بشكل كامل أم بنوكًا إسلامية أم رِبوية ولها نوافذ وقفية، مما يفتحُ الباب واسِعًا بواسطتها لمشاركة الكثيرِ من البنوك في النَّشاط الوقفي، وتكثير النَّشاط الوقفي ينقُلُ هذا النَّشاط إلى مستوى الاشتراك بين هذه البُنُوك من أجل إيجاد صناديقَ وقفية مشترَكَةٍ، كما يخلُقُ صِلَاتِ شراكة بين المؤسَّسات الوقفية والبنُوك الإسلامية لتطوير وتنمِيَة الوقف.

2 - **المحور الثاني: تنظيم الأوقاف والقطاع الخيري على شكل لوائح وقوانين داخل النظام الأساسي للبنك الاجتماعي والبنك الإسلامي الاجتماعي:** ومن أجل وفاء البنوك بمسؤوليتها المجتمعية من خلال قطاع الوقف لا بدَّ من إلحاق القوانين الملْزِمة أو الاختيارية والمنظِّمة للمُساهمات المجتمعية بلوائح البنك الوقفي الاجتماعي والإسلامي، وبقية المواد المتعلِّقة بالوساطة وتنظِيمِها هي نفس القوانين الموجُودة في معظَمِ البُنوك الإسلامية، إلّا أنّه يلزم إدراج الوقف وقوانينه في خطَّة البنك المركزي لدعم التمويل الاجتماعي، وتحفيز هذه البنوك لأداء مسؤوليتها المجتمعية بكلِّ شفافية ووضُوح[2].

3 - **المحور الثالث: استخدام البُنيَة التَّحتية للوسَاطة المالية الإسلامية:** وتتمثل في الهيكل التنظيمي والحوكمة الإدارية والخِدْمَات المصرفية، وأدوات التعاون المالية أو المنتجات المالية من مرابحة وغيرها، وأنظمة الجمع والحفظ والتوزيع للمال[3].

4 - **المحور الرابع: إدارة وحوكمة شُؤُون الأوقاف بواسطة الكَوادِر البشرية المؤهلة واستخدام المنتجات المالية الملائمة:** إنّ نجاح المؤسسات الوقفية المعاصرة يكمُن في القدرة

(1) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية»، صوالحي، 111-112؛ و«مساهمة المصارف الإسلامية في استثمار الأموال الوقفية»، دحيلة وآخرون، 368-369؛ و«الإطار المقاصدي للاستثمار المسؤول اجتماعيًّا والوساطة المالية»، صوالحي، 322-333.

(2) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية»، صوالحي، 111.

(3) انظر: دليل الحوكمة للمؤسسات الخيرية الوقفية الخاصة، لجنة وزارة الأوقاف، 96-100.

التنظيمية الإدارية والرؤية الفنِّية الرَّشيدة للبُنُوك الوقفية، والقائمين على العمليات الاستثمارية والتمويلية، وحتى المنتجات المالية، وإن كانت عبارة عن وسائل تمويلية واستثمارية فهي تُسهم في إدارة الأموال الوقفية، من خلال أسلُوبها المغَايِر عن غيرها في عملية الاستثمار وتوزيع الرِّبح، ومن جهة اختيار صِيَغ الاستثمار الملاءِمَة لطبيعة الأوقاف، بما يحقِّقُ مصالح الوقف ويجنِّبُه مخاطر ضَيَاع حقُوق المفيِدين والمستفيِدين معًا، وذلك بهدف حماية الأموال الوقفية من المخاطر وضمان سلامَةِ البنك الوقفيِّ من الفسادِ المالي والإداري، وضُعف الذِّمم لدى نُظَّارها المتفشِّي في العديد من المؤسَّسات الوقفية القَدِيمة وبعض البنُوك الحديثة، مما يؤثِّر بلا شكٍّ على استثمارية الأوقاف وتنميتِهَا، ويؤدِّي بها إلى الإفلاس والانهيار، فلا بدَّ من وضع قوانين تُلزِم هذه المؤسَّسَات المالية بتبَنِّي قواعد واضحة لتطبيقات الحوكَمَة المؤسَّسية، وتحقيق مقصد ترشِيد إدارتها وتحقِيق مقصَد حفظِ الأموَال فيها[1].

5 – **المحور الخامس: توثيق العقُود التي تتِمُّ على أموال الوقف**: والتوثِيقاتُ من الإجراءات التي تُثْبِتُ الحقُوق لأصحابها، بأن تُقيَّد جِهات العملية الاستثمارية الوقفية والمقْدَار المساهَم به من مال، ومِقدارُ العائد والجِهَات الواجِبَةُ أن تُصرَفَ فيه ومِقدارُ الخسارة الحادِثَة وصيغة التعامُل معها وتقويمها وكتابتُها في عقُود منضبطة؛ والتوثيقات من الإثباتات التي تمنعُ الجهالة والغرر وأكل المال بالبَاطِل، وهو آكِدٌ في مال الوقْفِ لطابعه الخيري والاجتماعي والدِّيني والإنساني أكثرَ من غيره[2].

6 – **المحور السَّادس: أن يكون الاستثمار في وجه من الوُجوه المباحة شَرعًا والمصارف من القُرب**: فلا يجوز للنَّاظر أو لهيئة الوقف إيداع أموال الوقف بقصدِ الحصُول على الفوائد الرِّبوية، أو الاستثمار في السَّندات الرِّبوية أو شراء أسهم الشركات ذات الأصول والأنشطة المحرَّمة، أو توزيع العائِدَات الوقفية في المصارِفِ المباحَة كالكُرة أو المحرَّمة كالكَنِيسة.

7 – **المحور السابع: التنمية الإقليمية والبيئية**: فيوجَّهُ رأس المال الوقفي لإقامة المشَارِيع المحافظةِ على البيئة المحلِّية، ولا يحبّذُ توجيهُه إلى الدُّول الأجنبية إلّا في حالات محصُورَة محدّدةٍ، لما فيه من استنزاف للمواردِ البيئية للبَلَد لمصلحة مصارف وقفية في بلدان أخرى،

(1) انظر: المصدر السابق، 52–53.

(2) انظر: المصدر السابق، 100.

مما يؤدِّي إلى القَضَاء على حقِّ أجيال أخرى في استحقاقها لهذه الموارد الطبيعية والبيئية[1].

8 - **المحور الثامن: الالتزام بالأولويات الإسلامية وترتيبُها في عمليات الاستثمار وتوزيع العائِدَات الوقفية:** ففي مجال الاستثمار لا بدَّ من الإقبال على المجالات التي فيها عوائد أكثر ومخاطِرُ أقل، والمشاريع التي تمسُّ المجتمع والفئات المتضرِّرَة عن غيرها من المشاريع (تحقيق التوازن بين العائد الاجتماعي والاقتصادي)، فتقدَّمُ المشاريعُ الضَّرُورية ثم الحاجِيةُ ثم التحسينية، وكذلك بالنِّسبَة لأدَوَات الاستثمار الشَّرعية للوقف التي تّتَّسِم بالكفاءة الاقتصادية وقلَّة المخاطَرَة، ونفس الشيء يُقال عن المصارف الوقفية التي توزَّع عليها العائدات، لا بدَّ للواقف أن يختار فئاتٍ أشدَّ تضرُّرًا في المجتمع، حتى يضمن إعادة توزيع الثَّروة بشكلٍ عادل وصحيح وليس بتوسيع الخلَلِ الموجودِ فيها أصلًا[2].

9 - **المحور التَّاسع: المحافظة على الأموال الوقفية:** لأنّ الأصل في الأصُول الوقفية هو حبسُها والانتفاع بها مدَّة بقائها، مما يحتِّمُ على القائمين القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية قبل مباشرة الاستثمارات للأصول، أمّا في الاستثمار المالي فيمكِنُ تنويعُ الأصول الموجودة في المحفظة الاستثمارية من أجل توزيع المخاطر وتقليلها، وعدم تركِيزِها في مشروع وأصل واحد، وبذلك يوازِنُ النَّاظر على الاستثمار بين عنصرين أساسيين هما: «الربحية والمخاطرة»، ويحقِّقُ مقصد حفظ المال باستثماره في المكان المناسب، وحفظهِ من النَّصب والسَّرِقة والتبذير والضَّيَاع.

10 - **المحور العاشر: تحقيق الاستدامة في الأصول الوقفية:** وتُحقَّقُ من خلال الحرص على خلق التوازن بين مصالح الأجيال الحاضرة والأجيال المقبِلَة من المستفيدين من ريع الأصول الوقفية، ولا سيما في ظلِّ التضخُم وانخفاض القيمة الاقتصادية لأموال الوقف، ويتمُّ ذلك من خلالِ الحفاظ على الأصُول والموارِد الوقفية، واستغلالها بشكل عقلانيٍّ غير مهلكٍ لهذه الأصول، وترشيد عمليات إنفاق العائدات واستثمار الفائضِ منهُ في مشاريع توسيعٍ وتأسيسٍ لأوقافٍ جديدةٍ[3].

(1) انظر: «واقع المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية»، نادية، مستجدَّات العلوم الشرعية، 2019م، جامعة الأردن، 18.

(2) انظر: «مقصد العدل في المال ومدى تحققه...»، جابر، 276؛ والوسائل المطبقة في المصارف الإسلامية لتحقيق مقاصد، بزيش، 64-69.

(3) انظر: تطوير مقاييس ومؤشرات للقدرة والاستدامة المالية للأوقاف، قندوز، 21-23.

11 - **المحور الحادي عشر: الابتكار والاختراع في مجال الخدمات الوقفية والبنكية:** فالغرض منهما في مجال الوساطة المالية والأوقاف هو الكشف عن صيغ جديدة للوقف، كاختراع مصارف وقفٍ جديدة وكتدريب وتطوير الشَّباب، وواقفين جدُدٍ كالشركات البترُولية، واختراع النُّظُم العصريةِ لتسيير الأموال بكلِّ شفافية ووضوحٍ كالمنصَّات الإلكترونية والعقُود الذَّكية[1].

المبحث الثالث
دور الوساطة المالية المبنية على المقاصد في إدارة الأوقاف واستثمارها

المطلب الأول: خدمة الوساطة المالية للوقف بواسطة عمليات جمعِ الأصول الوقفية

الفرع الأول: وسائل وطرُق جمع الأصول الوقفية من خلال البنوك الإسلامية:

لو عُمِلَ إحصاءٌ دقيق لغالبِ الأصول الوقفية في البلدان الإسلامية لوجِدَ رصيدٌ ضخمٌ من الأموال المعطلة التي تنتظِر الطريقة المثلَى من أجل استثمارها، ومن الطُرِق المثلَى لاستثمارها استخدام الوساطة المالية المتطلِّبَة لمجموعة من الآليات لتحقيق الرَّيع والغلّة الكثيرة، وأول خُطوَةٍ هي اعتماد الأسلوب الخاصِّ في جمع الأموال ومنها الوقفية، بالاعتماد على شبكةِ العلاقات الواسِعَة والوضُوح والتوثيق والتنويع في جمع المال لتنوُّع طرق الاستثمار وحسن الإدارة وتعظيم الرِّبح والعائد والكفاءة في التوزيع؛ ومن طرق الجمع الآتي[2]:

أولًا: تكوين رأس مال البنك الإسلامي والوقفي (الاكتتاب العام): ورأسمال البنك هو تلك الأموال التي يدفعها المساهمون من أجل بدء نشاط المصرف في العمل، فَيُطرحُ عددٌ من الأسهم الوقفية للاكتتاب العام أمام الجمهور الرَّاغب في وقف بعض الأموال، ويمكن للمؤسسات الوقفية الكبرى أو وزارة الأوقاف المشاركة بالأموال الوقفية في عملية إنشاء البنك، بشراء مجموعةٍ من هذه الأسهم، ويعدُّ رأس المال في البنوك مقياسًا

(1) انظر: الوقف المبتكر أصالة المبدأ وضرورة الفكرة، نجاة المرزوقي، 8.

(2) انظر: الوقف النقدي وتمويل الاستثمار الوقفي، هشام حمزة، 431، 438.

لحقوقِ الملكية، ويمثِّل محضن الوساطة المالية، وهي تكاليفُ لبدء النَّشاط وحماية البنك من الطَّلب الزائد على السُّيولة، وتغطية المخاطر وحماية أموال المودعين، وكوسيلة أيضًا للدُّخول إلى الأسواق المالية والاستثمار فيها، ويمكن الدخول في رأس مال البنك باستعمال الأصول (عقارات ومنقولات) بتقويمها في السُّوق، لأنّ النَّقد هو الأصل الوقفي وليس الشيء المشترَى به[1]، أو الدخول بواسطة النُّقود الوقفية مباشرة أو الفائض من ريعه، وتوجد تجارب عدّةٌ في استخدام رأس المال الوقفي كبنك فيصل الإسلامي المصري[2]، الذي ساهمت فيه هيئة الأوقاف المصرية برأسمالٍ وقفيٍ قدِّر بـ (15 %) من مجموع رأس المال، الذي تتعدَّى نسبة أغلب الهيئات المشاركة فيه (9 %)، ومساهمات المؤسَّسات المتعدية نسبتُها (5 %)، وذلك موضّحُ في الجدول (2).

الجدول (2): المساهمون الذين تفوق نسبتهم (5 %) من رأس مال بنك فيصل الإسلامي 2023م

المساهمون في رأس مال بنك فيصل الإسلامي المصري	عدد الأسهم	نسبتها
1 – هيئة الأوقاف المصرية	93266430	%15.35
2 – بنك الإثمار ش.م.ب	85212526	% 14.03
3 – دار المال الإسلامي	55454686	%9.13
4 – دار المال الإسلامي للخدمات الإدارية المحدودة	54794284	%9.02
5 – مصرف فيصل الإسلامي جيرسي	41882621	% 6.89
مجمـوع رأس مال بنك فيصل الإسلامي المصري	330610547	% 54.42

المصدر: هيكل المساهمين ومجلس الإدارة، بنك فيصل الإسلامي المصري، منشورات بنك فيصل الإسلامي، Pdf، 1.

ثانيًا: إلحاق الأوقاف القائمة بالبنك: في العادة تقومُ وزارات الأوقاف في البُلدان

(1) انظر: البنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 505–508؛ ونظام الوقف، القرضاوي، 150؛ ومقدمة في اقتصاد الوقف الإسلامي، الأفندي، 190.

(2) انظر: مصرف الوقف، الكسم، 7؛ والبنك الوقفي، فهد، 2/ 820؛ وبنك تنمية الأوقاف، المناعي، 75؛ والبنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 820؛ والخدمات الاستثمارية، الشبيلي، 1/ 49؛ و«دور الوقف في تخفيف العبء عن الموازنة»، أحمد، 330–336؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 113.

المسلمة بإحصاء الأوقاف العامَّة والخاصَّة الموجودة فيها، وتقييدها في سجلَّات ووثائقَ، ويمكنُ للبنك الإسلامي الذي يريدُ الدُّخول في عمليات استثمارية أن يتقدم لهذه الوزارات بطلَب اقتراحِ مجموعةٍ من المؤسَّسات الوقفية، التي تريد أن تستثمر أموالَها الوقفية من خلال إلحاقِها بالبنَك الإسلامي، أو تشارك الدَّولة ببعض الأوقاف النَّاظرة عليها، لا فرق في ذلك بين الأوقاف العينية والعقارية والمنقُولات أو حتى النُّقود الموقوفة من خلال الودائع الوقفية للحُكُومة، وودائع الصَّناديق الوقفية العامَّة والخاصَّة، وسيأتي فيما هو قادم من المباحث كيف انضوى وقف بايزيد الثاني تحت مظلَّة البنك الوقفي الإسلامي التركي مع مجموعة من الجمعيات الوقفية الأخرى[1].

ثالثًا: الودائع الجارية الوقفية: وفي حالة البنوك الوقفية فإنّ الودائع الجارية للعملاء ستوجَّهُ مباشرة إلى الحساب الموجود فيها، ونفس الشي في البنك الإسلامي مع إمكانية وجود أنشطة على شكل نافذة وقفية فيها، مما يترُك الحرِّية للعميل في وضع أمواله ضمن الحسابات العادية أو الوقفية سعيًا لنيل الثواب والأجر، وابتغاءً لحفظها وضمان استِردادها متى شاء، ويتم خلط هذه الودائع مع الأموال الوقفية الأخرى لاستغلالها في الاستثمار وتحقيقِ العائد لمصلحة الموقوف عليهم[2].

رابعًا: فتح النَّوافذ الوقفية: وهي فكرة شبيهة تمامًا بفكرة نوافذ الصيرفة الإسلامية في بعض البنوك الرِّبوية الأخرى، يتمُّ فيها تقديم خدمات استثمارية وقفية واحتضان الأموال الوقفية وتطويرها وتنميتِها، وهي فكرة ممتازة لتحرِيك الأموال الوقفية، خاصَّة في تلك الدُّول الأجنبية كالدُّول الغربية الحاضِنة للأوقاف، ولا تملك الإمكانية لاستثمارِها وتطويرها، وقد رأينا تجربة صُندُوق الوقف الماليزي والأردني بجلبِه لأموالٍ وقفية في شكل نُقُود بواسطة حسابات مصرفية واستثمارها، فقد قام صندوق الحج الماليزي «embaga Tabung Haji» (الذي تمتلك منه الدولة 51.5 %، و18.5 % يمتلِكُها كل من: «BIMB Holdings Bhd» وبنك «Bank Islam» على التَّوالي) سنة 2007م باستئجار أرضٍ وقفية (1.21 فدان) من المجلس الإسلامي للولاية الفدرالية لمدة 25 سنة بمبلغ إيجار قدرُه (12.1 مليون دولار)، وبُني عليها مبنى مكوَّن من 34 طابقًا، وتم تسليمُه سنة 2010م ليؤجَّر لبنك إسلام (Bank Islam Malaysia)، وتحمّل الصُّندوق تكلفة المشروع من أمواله المجمَّعَة بواسطة النَّوافذ والحسابات، ويتوقَّع استرجاعُ قيمته بعد 10 سنوات، وبلغت قيمته (32 مليون دولار)، وبعد

(1) انظر: بنك تنمية الأوقاف، المناعي، 36-39؛ والبنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 467-468.

(2) انظر: «كتاب صيغ استثمار الأموال الوقفية في القانون الجزائري»، نصير، 718.

انتهاء المدَّة المعقُودة تعُود مُلكيتُهُما للمجلس مع أخذ ثمنِ الإدارة لمصلحة المجلس لتوزيعِها على المصارف[1].

خامسًا: التَّمويل والوساطة بين الواقف وجِهة الوقف: ويمكن للبنك أن يلعب دور الوسيط بين الواقفين والجهة الخيرية، فيجمع الأموال الوقفيةِ ويحوِّلُها لها لتُخَوِّل البنك باستثمارها والحصُول على غلّتها لصرفِها على المستحَقِّين، ومن صورِ ذلك:

1 – **صناديق النُّقود الوقفية:** هي وِعاء يقوم البنك الإسلامي والوقفي بفتحِهِ ضمن البنك، يقوم بمهمَّة جمع الأموال الموقُوفة من التبرُّعات المحدَّدة الغرض كالتعليم والصِّحة وتحفيظ القرآن، التي يتم إصدارُها على شكل أسهم وصكوك محدَّدة القيمة أو بتلقِّي المال من دون تحديد قيمة السَّهم ولا مِقدارِه، ويمكن استغلالُ فائض الرَّيع الوقفي للاستثمار في هذا الصُّندوق، ولا يختلف المبلغ المساهمُ به بقدرِ أهمية الأموال المحصَّلة، ثم تشغيلها في مشاريع استثمارية خدمِية والمنتجات المالية المقدَّمة في البنك، وصرف العائدات المحصَّلة على الجهات المحدَّدة الغرض من دون النَّظر إلى قيمة وحجمِ المُساهَم به[2].

2 – **تسهيل عملية الوقف النَّقدي:** فيستغِلُّ البنك بعض الوسائل العصرية لجمع أكبر حصيلةٍ ممكِنَة من النُّقود الوقفية كطريقة الاقتطاع من حساب المودعين وبطلب منهم، أو توفير إمكانية التبرُّع باستخدام تطبيقات الهاتف البنكية مع فتح حسابات جارية تبرُّعية لجمعيات وقفية في مختلف المجالات، ثم استثمارها أو توزيعِهَا على الجمعيات الخيرية[3].

3 – **إصدار الأوراق المالية:** بترتيب عملية إصدار صكوكٍ وقفية من طرف البنك؛ وتستخدَمُ فيها منتجات التمويل المشْرُوعة التي تعرَّفنا عليها، أو إصدار أسهم لتكوينِ شركاتِ مساهمة وقفية تستخدمُ حصيلتُها في تنمية أموال الوقف.

4 – **وظيفة ترتيب عملية تطوير المشروع الوقفي:** وعملية الترتيب بمعنى البحث عن مموِّلِي المشاريع الوقفية، كتطوير أراضٍ أو مبانٍ وقفية لجمعيات وقفية، وتستخدمُ فيها أيضًا الصِّيغ المالية كأن يبحث البنك عن مستصنع لمصلحة مؤسسة وقفية طالبةٍ للاستصناع على أرضٍ وقفيةٍ لها، وقد تكونُ الوساطة هنا عبارةً عن وكالة بأجرٍ على أن يقوم الوسيط (البنك)

(1) "Giving back to society & strictly private & confidential waqf development", Dato' Wan Ismail Wan Yuso, Access May 15, 2020؛ «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية»، صوالحي، 101–102.

(2) انظر: مقدمة في اقتصاد الوقف الإسلامي، محمد الأفندي، 194–197؛ والوقف النقدي وتمويل الاستثمار الوقفي، هشام حمزة، 432.

(3) انظر: تثمير الوقف النقدي، نجاه، 93–96.

بجميع عمليات الوساطة، من مسح شامل لمواصفَاتِ الأصل الوقفي وعمل دراسات جدوى للمشاريع التي ستقام، واختيار الأفضل والأعلى عائدًا والأقلِّ مخاطرةً، كما يقومُ الوسيط أيضا بالتحقُّقِ من المركز المالي للطَّرف المموِّل من جهة خلوِّه من متابعات ضريبية أو ديون ورُهونات وغيرها من المشاكِل السَّالبة لحرِّية التصرُّف التَّامة في المال المملُوك[1].

5 – **الشراكة بين البنك الإسلامي الوقفي والمؤسسات الوقفية**: ومن صيغ الوساطات المالية المتوفِّرة هي المنتجات المالية المستندةُ على عقود المشاركة كالمضاربة والمزارعة، ويمكنُ بواسطتها جمعُ رؤوس الأموال اللَّازمة من أجل تنميةِ الأصُول الوقفية وإعمارِها، كإقامة مشروع زراعيٍّ أو إقامة مبنى تجارِي أو إدارِي على أرضٍ وقفيةٍ تابعة لجهة خيريةٍ، بتمويل من البنك الإسلامي، وإن كانت بعض الأراضي الوقفية في بعض الدُّول خاضِعَة لنظام معين، مثل ما هُوَ الحال عليه في ماليزيا المشتَرِطةِ أن تُدار الأراضي الوقفية من قبل المجلس الإسلامي في المنطقة، ومن مقترحات بنك إسلام بماليزيا لعمليات المشاركة أن يقوم المجلس بالتشارُك بالأرض والمقاوِل بتكلُفَة المبنى كجامعة مثلًا، ثم يُسلَّم جاهزًا للمجلس لتأجيره لطرفٍ ثالث بمبلغ يتضمَّن التكلُفَة والرِّبح، ويدخُلُ البنك في هذه المرحلة بالذَّات من أجل توفير التمويل الذي يحتاجُه المستأجِرُ للجامعة، يتقاسم المجلِسُ والمقاوِلُ الأرباح وفق النِّسب المتفقِ عليها، وفي نهايةِ الإيجار تعودُ الأرض والمباني إلى المجلس[2].

6 – **إنشاء مؤسسة مالّية متخصصة ذات غرض خاص** (SPV): وهي نوع من الشركات ذات المسؤولية المحدُودَة، ويتمُّ تكوينُها من البنك لهدفٍ وغرض مُحدَّدٍ، وهي شركة تتمتَّعُ بالاستقلال المالي والقانوني، ويطلقُ عليها باللّغة الإنجليزية (SPV)، وهي اختصار لـ:«Special Purpose Vehicle»، ومن مهامِها القيامُ بتنظيم عمليات تصكيك الأعيان الوقفية، واستئجار الأراضي الوقفية واستثمارِها، وإصدارُ وإدارة الصُّكوك الوقفية للمستثْمِرين... إلخ، ويمكن استخدام هذه الشركة في عمليات استئجار الأراضي الموقُوفة من المؤسَّسات الوقفية (بإصدار صكُوكٍ خاصَّةٍ بالتَّأجير)، ثم تُعيّنُ شركاتُ مقاولة لإقامة مبانٍ وأصولٍ عليها، وبعد التسلم تؤجِّرها لطرفٍ ثالثٍ، وتستخدمُ حصيلة الإيجار منها في سدادِ إيجار الأرض الموقُوفة، وترجع الأرض والمبنى لمصلحة المؤسسة الوقفية من أجل تأجيره من جديد، وليس واضحًا هُنا من يتحمَّل تكلِفة الإيجار[3].

(1) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف»، صوالحي، 103.

(2) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف»، صوالحي، 105؛ وتجربتي في إدارة الوقف، الخرافي، 249–251.

(3) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف»، صوالحي، 105.

7 - **جمع الأوقاف الصغيرة والمتفرقة**: حيث يقوم البنك بدمج الأوقاف الصَّغيرة في قيمتها السُّوقية أو عائداتها أو مساحة عقاراتها ضمن كيانٍ واحدٍ، فتدمَجُ الأوقاف الصَّغيرة حسب المجال المندرِج تحته، فإن كانت نقُودًا للقرضِ جمعت في وعاء واحدٍ لإقراضها قرضًا حسنًا، وإن كانت وسائل نقلٍ ففي شركة واحدة، وإن كانت فنادق بسيطة فتجمعُ في فندق كبير وضخم في منطقة مناسبة لتقوية الوقف أمام عوامل الزمن وتقلُّباته، وخفض التكاليف ورفع العائدات وريع المستَحِقِّين[1].

8 - **الأموال النَّاتجة عن الخدمات المصرفية**: فإذا كان رأسمال البنك وقفيًّا فإنّ عائدات هذه الخدمات التي تقدَّمُ في البنك الوقفي أو نوافذهِ ستعدُّ ريعًا للوقف، كعائدات تحويل النُّقود وفتح الحسابات وعمليات الصَّرف والاعتمادات المستندية والتعويض المفروض على المماطلة في الدَّين، فالخدمات المصرفية بابٌ فعَّال لجمع النَّقد الوقفي[2].

9 - **الموقوفات المؤقَّتة**: وهي من الأوقاف المحورية التي يمكِنُ الاستفادة منها باستثمارها وأخذ الربح قبل ردِّها لصاحبها، أو بإقراضها للأصناف المحتاجة، أو تدعيم مركز هذه البنوك ماليًّا، أو الاستفادة من أجرةِ أعيانها الوقفية المؤجَّرة قبل عودة الأصل للواقف، أو استخدامها لتقديمِ خدماتٍ للبنُوك قبل إعادتها للواقفين الذين وقفُوها وقفًا مؤقَّتًا[3].

10 - **الأموال المحرَّمة المتخلَّص منها**: ومن هذه الأموالِ تلك الأموالُ ذاتُ الفائدة الرِّبوية التي يضطرُّ المصرف لإيداعها لدى البنوكِ الرِّبوية، والأعقل أخذُها وصرفُها في مصالح المسلمين ووجُوه الخيرِ، ومن أبواب الخيرِ بابُ الوقفِ[4].

11 - **الشراكة بين صندوق الزكاة والبنك الوقفي**: فالزكاة استفادت كثيرًا من مجال الوساطة المالية للمصارف، حيث تمَّ استثمارها وتوسيع عائداتها لتشمَلَ عددًا أكبر من المحتاجين، ووعاءُ الزكاة من الأموال التي يمكن أن تَجذِب الأصُول الوقفية للمصارف من

(1) انظر: الأوقاف الموحدة، محمد الغانم، مؤسسة ساعي، الرياض، ط1، 2018م، 46-50؛ والنوازل في الأوقاف، خالد المشيقح، كرسي الشيخ دايل، الرياض، ط1، 2012م، 390؛ والبنوك الوقفية، زين الدين، 1/ 359-361.

(2) انظر: البنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 525-526؛ و«مصرف الوقف»، الكسم، 7؛ ومستخلص رؤية لإنشاء بنك أوقاف، أونور، 3-11.

(3) انظر: البنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 507؛ وتجربتي في إدارة الوقف، الخرافي، 336-338؛ والنوازل في الأوقاف، خالد المشيقح، 116-121.

(4) انظر: نظام الوقف، القرضاوي، 97؛ والبنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 526؛ ودور العمل الخيري، عاطف، 240؛ والنَّوازل في الأوقاف، المشيقح، 196.

أجل استثمارها على شكل عَقْدِ مزارعة مثلًا، كأن تكون الأرض وقفيةً والحبوبُ من الأموال الزكوية، أو تكون الأرض وقفية والمباني التِّجارية والخدميةُ من أموال الزكاة[1].

سادسًا: تبنِّي نظرة إمكانية وقفِ أي أصولٍ غير تقليدية مبتكَرة (عينية أو معنوية): وتختلف هذه الأصول المراد وقفها حسب طبيعة المؤسَّسة محلّ الوقف، ويتم الاتِّفاق مع مراكز الوقف على الآلية السَّليمة والمفضَّلة التي تريدُ المؤسَّسة من خلالها المشاركة في عملية الوقف المبتكَرِ، ومن أمثلتها: «إعلانات صحفية وقفية، طاولات مطعم وقفية، ملعب كرة قدم وقفي، سيارات أجرة وقفية، غرف مستشفيات وفنادق وقفية، أسهم وقفية، ساعات وخدمات وقفية، بوابات وشاشات وقفية، ثوانٍ ومواقف وقفية، رفوف وأجهزة وقفية»[2]؛ ومن أهمِّ الأوقاف المبتكرة المعاصرة الأوقاف الرّقمية، وهي «كل حقٍّ معنوي وُقِفَ بصيغة رقمية عبر وسيط مناسب؛ للإفادة منه أو من ريعه»، أي كل حقٍّ يرد على شيء غير مادي كـ«المؤلفات والمخترعات والعلامات والأسماء التجارية»، وكلُّ ما لديه القابلِية لأن يصبح حقًّا معنويًّا، كالأجهزة الإلكترونية المستخدمة في قراءة المحتوى الرقمي وكتب (pdf)، والوقف الرقمي يعتبرُ من أبرز الأوقاف الابتكارية الممثِّلة للمعنى الحقيقي للابتكار، ولم يقع مثلهُ على مرِّ العهود لخروجه من رحم عصر التطوُّر والتِّكنُولُوجيا الذي نعيشُ فيه[3]؛ وأصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته (5) سنة 1988م بأنّ الحقوق المعنوية تعتبرُ ذات قيمة مالية معتبَرَة (وما ثبتَت ماليتهُ صحَّ بيعُه، وكل ما صحَّ بيعُه صحَّ وقفُهُ)، وجاء في قراره: «الاسم التجاري، والعنوان التجاري، والعلامة التجارية، والتَّأليف والاختراع أو الابتكار، هي حقوقٌ خاصَّةٌ لأصحابها، أصبَحَ لها في العرفِ المعاصر قيمة ماليةٌ معتبرة لتموُّل الناس لها، وهذه الحقوق يعتدُّ بها شرعًا فلا يجوز الاعتداء عليها»[4]، ثم أصدَرَ حُكمًا آخر يجيز وقف الحقوق المعنوية في دورته (19) ونصُّه: «يجوز وقف أسهم الشركات المباح تملُّكُها شرعًا، والصُّكوك والحقوق المعنوية والمنافع والوحدات الاستثمارية لأنّها

(1) انظر: الشراكة بين مؤسسة الوقف والزكاة: الحدود والآثار، عبد القادر بن عزوز، مؤتمر دور التمويل الإسلامي غير الربحي: الزكاة والوقف في تحقيق التنمية المستدامة، 2013م، جامعة سعد دحلب، 4–8؛ وتجربتي في إدارة الوقف، الخرافي، 349–351.

(2) «محمد بن راشد: لا حدود للابتكار في الوقف»، مركز ابن راشد العالمي للأوقاف والهبات، جريدة البيان، 29 تشرين الأول (أكتوبر) 2019م.

(3) الأوقاف الرقمية وأحكامها، الشايع، 33–34؛ ودور مؤسسة الوقف كنموذج إسلامي في التمويل الاجتماعي: الوقف الإلكتروني نموذجًا، المهدي قيل – المهدي خرجوج، المؤتمر الدولي للمالية الإسلامي بمدينة برشلونة، 2017م، جامعة برشلونة المستقلة (UAB) وجامعة محمد الخامس، 9–11.

(4) «الحقوق المعنوية»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 05/ 03، 1988م، 2581.

أموال معتبرةٌ شرعًا»[1].

ومن صور ونماذج الأوقاف الرقمية موقع الشبكة الفقهية؛ وهي عبارة عن موقع إلكتروني وقفي منشأ لمصلحة الطلاب والباحثين على ضوء صك الوقفية المسجل بوزارة العدل السعودية تحت رقم: (3817656)، بدعم وقفي من عبد الحميد الكراني المتبرِّع بأسهُمِهِ الاستثمارية في مصرف الإنماء السُّعودي[2]؛ ومنها وقف البرامج الإلكترونية كالمكتبة الشاملة، وهي عبارة عن مكتبة وقفية خيرية إلكترونية رقمية مجَّانية للبحث في العلم الشرعي، وُقفَت سنة 2005م برعاية مكتب الدَّعوة والإرشاد بالرِّياض[3]، ومنها أيضًا برنامج جوامع الكلم، وهو برنامج إلكتروني وقفي أنشئ بتمويل من وصية «قاسم درويش فخرو» لمساعدة الطلبة والباحثين في تخريج الأحاديث، ويضم أكثر من 1400 مصدرٍ حديثيٍ[4].

الفرع الثاني: طرُق جمع الأصُول الوقفية بواسطَة المنتَجَات المصرفية:

إنّ من ميزات الوقف أنّه يوفِّر المادة الأولية والأسَاس للاستثمار وهو المال، بل حتى إنّه يوفِرُ مادَّة مالية متنوعة بين العقار من «مبان وأراض» والمنقُول من «عربات وأجهزة وأدوات وحيوانات ومفروشات» إلى الخدمات «كالتعليم والتَّكوين والتدريب والتمريض والسِّياحة»، إلى الحقوق والمنافع كحقُوق الكتُب الرَّقمية والبرامج والمواقع الإلكترونية، ولمباشرة عملية الاستثمار باستعمال مؤسَّسَات الوساطة المالية لابدَّ أن تكون صيغ ومنتجات ووسائل الوساطة المالية لديها الكفاءة الاستثمارية التي تؤهلُها لاستقطاب هذه الأموال إلى المصارف أولًا، والكفاءة هنا بمعنى وجود مجموعة من الوسائل المناسبة التي تمكِّن من الاستثمار والانتفاع بالمال الوقفي بحسب طبيعة الأصل الوقفي المراد استثماره واستقطابُه إلى المصرف[5].

---

(1) «وقف الأسهم والصُّكوك والحقُوق المعنوية والمنَافع»، اللّجنة العلمية لمجمَع الفقه الإسلامي الدولي، 432.

(2) انظر: «الوقف الإلكتروني ودوره في جودة التعليم الشرعي»، مهاوات – ببوش، 6–10؛ و«وقف الشبكة الفقهية»، موقع الملتقى الفقهي أحد أفرع الشبكة الفقهية، 29 تشرين الأول (أكتوبر) 2019م: https: / /feqhweb.com /vb/ 23009 /threads

(3) انظر: «المكتبة الشاملة»، 30 آذار (مارس) 2019م: https: / /shamela.ws/؛ و«الوقف الإلكتروني ودوره في جودة التعليم الشرعي»، مهاوات – ببوش، 7.

(4) انظر: «برنامج جوامع الكلم»، موقع«islamhouse»، 30 تشرين الأول (أكتوبر) 2019م: https: / /islamhouse.com /ar /apps 393431

(5) انظر: استثمار أموال الوقف، العمار، 232–233؛ وتقييم جودة أداء وسائل الاستثمار، منذر زيتون، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، رسالة ماجستير، عمان، 2010م، 31–34.

يستعين البنك لتمويل الأراضي الوقفية بشراء مواد البِنَاء وتجهيزات المكاتب وإقامة المحلَّات التِّجارية بصيغة بيع المرابحة للآمر بالشراء، وتتميزُ بالمرونة في تلبية كافة احتياجات المتعاملين سواء الثابتة والمنقولة لدى البنك وفي مجالات متنوعة، وهي سهلة الفهم والتطبيق بالنسبة للمُمَوِل والمتمَوِّل، وتمنحُ لهم الثِّقة والدَّافع للتموُّل والتمويل لانخفاض مخاطرها[1].

والمشاركة المتناقصة تسمح بعمل شراكة بين المؤسسة الوقفية والمصرف من أجل تمويل مبان خدمية على الأرض، ثم تأجيرها إجارة منتهية بالتمليك لمصلحة المؤسسة الوقفية، أي تسهِمُ في حشد الموارد الاقتصادية، بالاعتماد على التَّمويل والاستثمار الجماعي المشترك وتأسيس المشاريع الإنتاجية، وترفعُ من فرص التَّشغيل وتوفرُ الجهُود لتوزيعها المسؤوليات والمخاطر بين المموِّلين، وأهم ميزة لها هي: الشُمُولية لغالب الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، والعدالة في توزيع العائد[2].

أمّا الاستصناع فأغلب خدماته تكون مكمِّلة للمنتجات المالية الأخرى، خاصَّة صيغة المشاركة والمضاربة منها، وهي تستهدفُ في الأساس المشاريع الصِّناعية في الغالب، وتعمل على تطويرها بالوقوف مع أصحاب الشركات الصَّغيرة والمتوسطة وأصحاب رؤوس الأموال القليلة في سعيهم لتنميتها، فيمكِنُ شراء معدَّات الأشغال العمومية بالمرابحة ثم استعمالها في استصناع المباني والعقارات، كما يمكنُ استغلال هذه الصيغة في إنتاج المعدَّات الرأسمالية كالآلات مثلًا[3].

تتبنَّى غالبية الخدمات المصرفية الوقفية الأسلُوب الحديث وهو النُّقود الوقفية؛ وتتمثلُ المنفعة الرئيسة للوقف النَّقدي في جمع مبالغَ صغيرة من المال من قبل عدد كبير من النَّاس، مع توفير فرصة تحويلِها إلى مشاريع استثمارية ضخمة، ووفرت الوساطَة المالية عدَّة منتجات مالية إسلامية سمحت بجذبِ هذه النُّقود الوقفية من أجل استغلالها أحسن استغلال، من خلال الاتِّجار بالبيع نسيئة، وتقسيط الثمن على مراحل، وإن كان يُسبِّب المديونية إلّا أنّه يوسع القاعدة الاستثمارية التمويلية ويمنح الائتمان للمموِّل والأريحية في

(1) انظر: «صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الاقتصادي: دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية»، ماهر، حوليات المنتدى، 01/ 04، 2010م، 12؛ والتمويل الاجتماعي الإسلامي، أشرف دوابة، 204-205.

(2) انظر: تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار، منذر زيتون، 37-41؛ والتمويل الاجتماعي الإسلامي، أشرف دوابة، 260-264.

(3) انظر: «صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الاقتصادي»، ماهر، 15؛ والتمويل الاجتماعي الإسلامي، أشرف دوابة، 233-235.

التَّسديد للمُتَموِّل، أو استثمار هذا الوقف النَّقدي من خلال شراء الأوراق المالية والعقارات والمباني والأدوات الإنتاجية، ويكون دائمًا محلُّ الوقف هو النَّقد وليس الأشياء المشتراة[1].

ومنها أسلوب المضاربة، فتدفع النُّقود الوقفية لصاحب المهارة في حرفة ومهنة معينة من أجل استثمارها، وتحقِّقُ المضاربة التكامل بين عناصر الإنتاج وتعالج المشاكل الاقتصادية من ركُود وتضخُّم وسوء توزيع للثَّروة، وتشجِّعُ على إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطَة والحرفية، واستندت بعض الصُّكوك لأسلوب المقَارَضة (المضاربة) وسمحت بإصدار صكُوك بقيمة إجمالية تكفِي لإعمار المشرُوع الوقفي، فساهمت في عملية الوقف الجماعي وبسَّطت عملية توزيع عائدات الصُّكوك على حامليها، ووفَّرت إمكانية تخصِيص جزءٍ منها لسدادِ قيمة الصَّك وإطفاءه تدريجيًّا لمصلحة الأرض الموقُوفَة[2].

شكَّل القرض الحسن نقطة تقاطع جوهرية مع عنصر النُّقود الوقفية، مما فتحَ الباب على مصراعيْهِ أمام هذا النَّوع الجديد القديم من الأوقاف، فساهم في تيسير عملية الوقف أمام أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والصغيرة على تنوُّعهم، وشكَّل دعمًا تمويليًّا إقراضيًّا غير ربويٍّ للأسر والفئات الهشَّة والمحرُومة، وأصحاب المشاريع متناهية الصِّغَر للعائلات والأفراد بالاستناد إلى قاعدة أنّ ثواب القرض قطعًا أعظمُ من ثواب الصَّدقة وبنصِّ حديث رسول الله ﷺ[3].

أمّا بالنسبة للأوقاف المؤقَّتَة؛ فتوفِّر الوساطة المالية صيغًا مالية متنوعة من ناحية طول وقصر التَّمويلات الممنُوحة من طرفها مما يعطي فُرصة كبيرةً إلى أولئك المتبرِّعين الذين يريدُون وقف مالهم ومساعدَة الآخرين، من دون التخلِّي النِّهائي عن أموالهم وممتلكاتِهم، فتمنحهُم الوساطة المالية صيغًا مثل المضاربة والمشاركة التي تميلُ إلى التَّمويل طَّويل الأجل؛ كما يوجد لديها صيغة الإيجار التَّمويلي التي تعتبر من الصِّيغ المالية ذات التمويل متوسِّط الأجل، وفيها صيغة المرابحةِ التي تتميز بكونها من التمويلات قصيرة الأجل، وهذه الخيارات في الصِّيغ هي بمنزلة إعطاء فرصة للواقف من أجل اختيار المدَّة التي يمكِنُه فيها

(1) انظر: «التكامل وتطوير المنتج الوقفي»، مشعل، 8-9؛ و«استثمار الأوقاف في الفقه الإسلامي»، أبو ليل، 20، 25؛ و«أساليب تمويل تطوير الأوقاف في سنغافورة»، أشرف ناصر وآخرون، 36.

(2) انظر: تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار، منذر، 34؛ و«صيغ التمويل الإسلامية»، ماهر، 138؛ و«صور استثمار الأراضي الوقفية»، عبادي، 263.

(3) انظر: الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، القرض الحسن بقطاع غزة والضفة الغربية، الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، PDF، 2017م، 10-15.

وقف ماله والتصدُّق بمنفعتهِ ثم استرجاع ماله من جديد[1].

وفيما يتعلَّقُ بالتخلُّص من الأموال المحرَّمة، فهي تدفَعُ إلى مصارف المال الشَّرعية كالمحتاجين والفُقَراء من النَّاس أو في مصالح المسلمين، ولا يكون صدقةً يثابُ عليها بل هو تخلُّص من الإثم الثابت في ذمَّتهِ وتطهير لماله مما لحقَهُ من خبثٍ[2].

أما بالنِّسبة لعمليات تسهيل وقف النُّقود بوضع الصناديق الوقفية، فراجع للحاضِن الأسَاسِي للوساطة المالية، الذي يحتوي على حسابات بنكيةٍ وشعب كثيرة، وإمكانية إرسال واستقبال الأموال على المستوَى المحلِّي الإقليمي والدُّولي، واستعمالها في أغراض ومصارف وقفية محدَّدة، خاصة التمويل الأصغر الوقفي وعمليات جمع الأوقاف المتفرِّقة، وإنشاء الشركات ذات الغرض الخاص، وإصدار الصُّكوك والأوراق المالية، ووظيفة ترتيب عملية تطوير المشروع الوقفي، فهذا كلُّه يندرج تحت عمليات التوكيل بأجر من مؤسسات وقفية أخرى تريد الاستثمار أو التمويل، أو تطلب من مؤسَّسات مالية لها شبكة علاقاتٍ واسعةٍ من أجل جلبِ رؤوس أموال تمويلية واستثمارية، أو تستغلُّ خبرتها في عمليات الشَّراكة وتكوين الشَّركات لدى مؤسسات الوساطة المالية، أو لأنّها لديها المركز المالي الجيِّدُ الذي يسمَحُ لها بالمشاركة في العمليات المالية الكبيرة، أو الإذن من البنك المركزي للدُّخول بها ضمن الأسواق والبورصة باستخدام المنتجات المالية المعرُوفة كالمضاربة[3].

المطلب الثاني: الحوكَمَةُ الإدارية للوساطة المالية الإسلامية في تنظيم قطاع الأوقاف

تعد حوكمة إدارة المؤسسات الوقفية عصبَ حوكمة الأوقاف ولبّها، من ناحية تعلقه بكيفيات تحقيق منافع الوقف لمستحقيها من الموقوف عليهم المشروطين من الواقف، وتتوقف هذه الحوكمة على اختيار الصيغ والآليات المناسبة لإدارة وتسيير المؤسسات الوقفية، ثم تقديم أنموذج لحوكمة إدارتها، وهو ما سيحاول الباحث دراسته وتوضيحه في هذه النُّقطة.

(1) انظر: «التحديات والإشكاليات التي تواجه تطبيق صيغة الوقف المؤقت»، فردوس - أمان الله، الاقتصاد الإسلامي، 30/ 03، 2017م، 299-302.

(2) انظر: نظام الوقف، القرضاوي، 96-99؛ وأحكام المال الحرام وضوابط الانتفاع والتصرف به، عباس الباز، النفائس، عمان، ط1، 1998م، 440.

(3) انظر: التمويل الاجتماعي الإسلامي، أشرف دوابة، 313-323.

الفرع الأول: استخدام المنتجات المصرفية الإسلامية كحوكَمة رشيدَة للأوقاف:

أولاً: الحوكمة[1] بين منتجات الوساطة المالية الإسلامية والرِّبوية:

إنّ الوساطة المالية الإسلامية مفهوم جديد في ساحة المؤسسات المالية النَّاشطة في المجتمعات العالمية، وحتى نَفهمَ وندرِك جيِّدًا طبيعة حوكمة مؤسَّسات الوساطات المالية الإسلامية لا بدّ من التعرُّف على الدَّور الحقيقي الذي تقُوم به هذه المؤسَّسات المالية، والكيفية التي تَتمُ بها إدارة هذه الوساطة المالية بأنواعها المتعدِّدة وتخصُّصاتها المتباينة من طرف المؤسَّسَات البنكية، فالوسيط المالي الإسلامي يلبِسُ ثوب المضارب في غالبية عمليات استقطاب أموال العملاء والمستثمِرين، أو يلبِسُ ثوب المقترِض كما عليه الحال في الودائع الجارية، فالمؤسَّسات المالية وكيلةٌ عن أصحاب الأموال المودَعَة لديها، وهي تشمُلُ (الأعيان والنُّقود) بمقتضى عقد المضاربة، وينشِئ الدُّيون باستخدام المنتجات والصيغ المالية المكيَّفة حسب تعاليم الشَّريعة الإسلامية، في تمويلهِ للمشاريع الاستثمارية، لا فرق في ذلك بين أن يقدِّم تمويلات تجارية قصيرة الأجل كما في البنوك التجارية، أو طويلة الأجل كما في بنوك الاستثمار، وغالبًا لا يدخلُ بشكلٍ مباشرٍ في عمليات المضاربة، بل تكون وساطاتُهُ على شكل وكيلٍ في معظم قراراته المالية، بعكس البنُوك الرِّبوية المعتمِدة على عمليات الإقراض المالية، فعملياتها الإدارية منخفِضَةٌ جدًّا مقارنة بمؤسَّسَات الوساطة المالية الإسلامية التي صُلْب وساطَاتِها تجاريٌّ استثماريٌّ وتمويليٌّ، بالإضافة لاتَّجاهها إلى الجانب الاجتماعي الخيري، فتحتاجُ بذلك آليةً متكامِلَة من الخدَمات الإدارية حتى تتحكَّم في هذه العمليات، التي يُضاف إليها كونُها تسهرُ على أن لا تخسَرَ مُطلقًا؛ لأنّ في خسارتها قضاءً على المال الوقفي، فهي ناظرة على المال الوقفي وساهرة من أجل تنميته من دون خسارة أصوله[2].

ثانيًا: دور منتجات الوساطة المالية الإسلامية في حوكَمَةِ الأوقاف:

تسهِمُ المنتجات المالية الاستثمارية في إدارة العمليات الوقفية ضمن مؤسَّسات

(1) يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم التي أفرزتها المفاهيم العالمية المستحدثة وعلى رأسها البيئة الغربية والعولمة، ويمكن القول عنها إنّها: «قواعد تنظيمية تتولاها الحكومة والقطاع الخاص، والمنظمات والأفراد، بقصد تطوير الأسلوب الإداري للمؤسسات وفق المشاركة والمساءلة؛ ولما يحقق أهدافها بجودة، وكفاءة وشفافية، وعدالة». انظر: نحو اجتهاد معاصر في إدارة الأوقاف الإسلامية، حسني طه، دار الكلمة، القاهرة، ط1، 2019م، 15-16.

(2) انظر: «الفاعلية المؤسسية لعملية التجديد في الزكاة والبنوك الإسلامية والوقف»، قحف، 78-81؛ و«الوساطة المالية في المصارف الإسلامية»، وفاء محمد، 836-843؛ واستثمار أموال الوقف، العمّار، 236-237؛ و«أحكام الوقف وسبل إحيائه»، أبو غدَّة، 105-110.

الوساطة المالية، ولا نقصد بالإدارة كون هذه المنتجات في شكل مؤسَّسةٍ خاصَّة مثل البنوك الإسلامية، ولكنَّها جزء مِحوَريٌّ ضمن البنوك الإسلامية، بل تنبنِي عليها جميع المعاملات التمويلية والاستثمارية كما رأينا، وتتعلَّق بالمنتجات المالية مجموعةٌ من المهام كـ»التمويل والاستثمار والمخاطرة والتَّسويق والعائدات والرَّقابة والتقارير المالية»، وهذه المهام كلُّها لها لجانٌ خاصَّة بها ضمن مجلس الإدارة[1]، وسنتحدَّث عن اللِّجان المرتبطة بتسيير المنتجات المالية بواسطة هذه المهام، ويمكِنُ لهذه المنتجات تقديم حوكمة رشيدة للأوقاف مما يسْهِمُ في تفعيلها وتنميتها وحفظها[2].

أ- لجنة الاستثمارات الوقفية: ويتمثل دورُهَا في متابعة المبادرات الاستثمارية للمؤسَّسة، واقتراح المنتجات المالية الأنسب للأصُول العينية والمالية أو المنفعية الوقفية الموجُودة تحت إدارة المؤسسة الوقفية، وعملِ دراسات جدوى للمشاريع، كما تساعد هذه اللَّجنة المجلس الإداري في وضع السياسات والإستراتيجيات الاستثمارية حسب طبيعة كل منتجٍ مالي ومتطلَّباته ومجالاته والبيئة الاستثمارية له، ثم صياغتها والإشراف عليها وقياس أدائها بالمقارنة مع ما هو مخطَّطٌ له ضمن السياسة الاستثمارية، وتعمل لجنة الاستثمار على التأكُّد من أنّ موظَّفي المؤسَّسة القائمين على الاستثمارات هم أعضاء مؤهَّلُون شرعيًّا واقتصاديًّا للتصدِّي لمهام الاستثمار، ولهذه اللَّجنة مهام وقائية ضدَّ المخاطر المحدِقَة بالاستثمار الوقفي بتقديم تقارير آنية عن صيرورتهِ من خلال المنتجات المالية والأخطار المحدِقَة به، بل تضعُ أنظمةً متكامِلةً لمراقبة المخاطر الاستثمارية بمراعاة درجة خطُورة كل منتجٍ ماليٍّ وطريقة تفادِيها، وإذا توسَّعت استثمارات مؤسَّسة الوساطة الوقفية إلى النِّطاق العالَمي، فتتصدَّى اللّجنة لمهمَّة وضع مديرٍ للاستثمار الخارجِيِّ، كما تراجِعُ تكاليف إدارة الاستثمارات لاجتناب أي خللٍ بين الاستثمار والإنفاق والصِّيانة، مما يجنِّب الأصول الوقفية مخاطر الزَّوال والاندثار وينمِّي عائداتها وأصُولَها[3].

ب- لجنة الرَّقابة الشَّرعية: ونقصِدُ بها التعرُّف على أداء الإدارات المختلفة في

(1) انظر: دليل الحوكمة للمؤسسات الخيرية الوقفية، لجنة وزارة الأوقاف، 38؛ وتجربتي في إدارة الوقف، الخرافي، 181-186.

(2) فالأوقاف الاستثمارية دائمًا ما تعاني من الإشكاليات الإدارية، المرتبطة باختيار نمط إدارة تحافظ على صيغة الوقف، وتحقق أعلى عائداته، وحوكمة الوقف من خلال المنتجات المالية تعطي شكلًا تنظيميًّا للأموال الوقفية المستثمرة تنفصل فيه الإدارة عن الملكية، لأنّ الوقف يقدم خدماته للإدارة دون النّظر إلى الربح. انظر: نحو اجتهاد معاصر في إدارة الأوقاف الإسلامية، حسني طه، 35.

(3) انظر: دليل الحوكمة للمؤسسات الخيرية الوقفية الخاصة، لجنة وزارة الأوقاف، 52.

المؤسَّسة، ومدى تطبيق القائمين بالرقابة للإجراءات والتشريعات واللَّوائح، والتحقُّق من حسن إدارة المخاطر التي تواجِهُ المؤسَّسات الوقفية، والأصل في الهيئة الشرعية أنّها تُرفعُ لها الإشكاليات التي تواجِه عملية الاستثمار، ومدى تطابُقِها مع ضوابط الأوقاف الشَّرعية، كعدم المساس بالأصل الوقفي وحفظِهِ من الهلاك، ومدى جدوى المنتجات المالية وصلاحيتها ومواءمتها للاستثمار، خاصَّة من الجانب الشرعيِّ[1]، فلا يُرخَّص للمؤسَّسة الوقفية في بيع أو رهن أو استبدال الأصول إلّا بعد الحصُول على موافقة مكتُوبة من الهيئة الشَّرعية[2].

وهنا تجب التَّفرِقة بين عملية الرَّقابة الشَّرعية التي تكون استباقية عن الدَّورة المستنِدِيَة للمنتج الوقفي الاستثماري، وعملية التَّدقيقِ الشَّرعي التي تكون بعد الدورة المستَنَدية للمنتَجِ الوقفي، والتي تكون في الغالِبِ لإصلَاح الخلَلِ الواقِعِ، واقْتِرَاح الوسائل اللَّازمة لتصحيحه وعدم تكرُّرِه مستقبلًا، وهي من مهام هيئة ولجْنَة التَّدقيق الشَّرعي.

ج- لجنة التَّدقِيق: وتشرِفُ على مدى صحَّة صيرورة الدَّورة المستندية للمنتج الوقفي أثناء عملية الاستثمار، ابتداء من عملية التَّمويل إلى غاية اختيار الصِّيغة الاستثمارية ومدى مراعَاتِها للمخَاطِرِ الاستثمارية النَّاتجة عنها، والتحقُّق من فعاليتها في الرَّفع من مستوى الغلَّة والعائِدات من الاستثمار إلى حين التَّوزيع على المصارف الوقفية، كما تحرِصُ على مراقبة كفاية التغطية التأمينية من المخصَّصَات والاحتياطات المحجُوزة اللَّازمة لعملية الصِّيانة والتعمير للأصول الوقفية ومواجهة المخاطر النَّاتجة عن العملية الاستثمارية؛ ومن مهام هذه الهيئة أيضًا الإشراف على إعداد البيانات المالية السّنوية ورُّبع السنوية قبل اعتمادها، وتُوجد في العادة كما هي حالة جميع البنوك الإسلامية هيئة تدقيق داخلية وخارجية قد تكون حكُومية أو تابعة لهيئةٍ شرعيَّةٍ خاصَّة، فتعمَلُ اللّجنة الدَّاخلية على اقتراح المدقِّق الخارجي ورفعِهِ إلى مجلس الإدارة، وتعمَلُ على الإمعان في تحفُّظات الهيئات التدقيقية الخارجية وتقويم أداء المرَاجِع الخارجيِّ وعلاقته مع الإدارة، وتقديم تقارير عن أداء مُراجِع المحاسب الخارجي في تقاريره المالية، والتأكُّد من الإجراءات المتَّخَذة لتفعيل العلاقة وتوثيقِها مع أصحاب المصلحة في الاستثمار الوقفي، وتتأكَّد الهيئة من امتثال لجنة الاستثمار للتشريعات المعمُول بها ضمن المؤسَّسة الوقفية[3].

(1) انظر: «الرَّقابة الداخلية/ الخارجية للمؤسسات الوقفية العامَّة»، فؤاد العمر - باسمة المعود، مجلة أوقاف، 16/ 31، 2016م، 17.

(2) انظر: دليل الحوكمة للمؤسسات الخيرية الوقفية الخاصة، لجنة وزارة الأوقاف، 65.

(3) انظر: المصدر السابق، 53-54.

وتُسهِمُ لجنة التَّدقيق في الرَّفع من مستوى الشفافية والوضُوح في العمليات الاستثمارية الوقفية، من خلال استلام الشَّكاوى ومراجعتها فيما يتعلَّق بالمحاسبة وتمكين موظَّفِي المؤسَّسة من إرسال مخاوفِهِم من الأخطاء المحاسبية، ومراجعة السياسات والإجراءات المتعلِّقة بحساب مصروفات أعضاء المجلس وموظَّفِي الإدارة[1].

د- لجنة إدارة المخاطر: وهي مختَّصة في متابعة الإجراءات التي تتَّخِذُها المؤسَّسات الوقفية لمواجهة التَّهديدات المصاحِبة لأنشطتها الاستثمارية، فتحدِّدُ المخاطر وتقوِّمُها، وتضَعُ لها الخطَطَ الكفيلة بمعالجَتِها أو التَّخفيض من نسبَتِها، وتقومُ بمهمَّة تشاركية مع المجلس لتحدِيد سياسة الإقدام على المخاطر أو الإحجام عنها، انطلاقًا من مبادئ اللّجنة في مسانَدَة الابتكار لمصلَحة الوقف ولرفع الكفاءة وتحقيق الفعالية.

وتتخِذُ اللَّجنة حُزمَةً من الإجراءات والسِّياسات لمواجهة المخاطر منها[2]:

1 – وضع إستراتيجيات لمعالجة المخاطر الواقعة أو المتوقَّعة والعمل على الحدِّ منها.

2 – القيام بإنشاء روابط عمل وتعاون بين الجهات الوقفية المختلفة، وتشجيع الاستثمار فيها لمحاربة المخاطر.

3 – تعميم فلسفة إدارة المخاطر ضمن المؤسَّسة الوقفية، كآلية لتحقيق النَّفع للموقُوف عليهم لا تجنُّبها.

4 – الموازنة بين حجم الاستثمارات وكمِّية العائدات المتوقَّعة ونسبة المخاطر المقْبَل عليها، للإقبال على الاستثمار.

5 – تقوم اللّجنة بمراقبة المخاطر المتعلِّقة بالتمويل والائتمان والميزانية والسُّوق والعمْلة الأجنبية، والخُطَطِ التَّسويقية للمنتجات والمشَارِيع الاستثمارية، والمخاطر الشَّرعية والقانُونِية وعدم الامتثال وسوء إدارة أصحاب المصلحة.

هـ- لجنة الإعلان والدِّعاية والتَّسويق: وهي مختَصَّة في نشر الوعي الثَّقافي الوقفي لدى المجتمع لدفعه للتبرُّع والمساهمة في الخير، ولإنجاح هذه الدِّعاية يتمُّ استعمال حُزمَةٍ من الوسائل كدعم المؤتمرات والدَّورات التَّوعوية، ونشْر تقارير سنويةٍ عن الأرباح والجهات المستفيدَة والمشاريع محلِّ الإنجاز والمشاريع المستقبلية لَهَا، واستخدام شبكة

(1) انظر: دليل الحوكمة للمؤسسات الخيرية الوقفية الخاصة، لجنة وزارة الأوقاف، 55–56.

(2) انظر: المصدر السابق، 85–95.

العلاقات الواسعة[1].

و- لجنة توزيع الأرباح والعائِدات: وهي جهات مختصَّة بعملية صرف الغلَّة ومتابعة أطوارها، وتحديدِ المصارف وتنظيمِهَا حسب سلَّمِ الأولويات، وابتكار مصارِف وقفية حديثة تعُودُ بالنَّفع على المجتمع[2].

الفرع الثاني: حوكمة الأوقاف[3] وإدارتها في مؤسَّسات الوسَاطة المالية:

أولًا: حوكمة الأوقاف من خلال مؤسَّسات الوساطة المالية:

تنقسم مؤسسات الوساطة المالية القائمة على خِدمة الأوقاف إلى نوعين اثنين من الوساطات المالية؛ فإمّا أن تكون على شكل وساطات مالية، يُفْتَح فيها قسمٌ خاصٌّ بالأوقاف داخل البُنُوك الإسلامية، أو من خلال فرع منفصِلٍ خاصٍّ بالأوقاف الإسلامية تابعٍ لبنكٍ إسلاميٍّ، أو من خلال إنشاء بنك وقفيٍّ تامٍّ[4]، وفي كلِّ الحالات فإنّ لدى مؤسَّسات الوساطة المالية نظامًا وهيكَلًا إداريًّا معيَّنًا، يجسِّد التركيب الدَّاخلي للبنك أو الفرع الوقفي، ابتداءً من الجمعية العمومية التي تتكوَّنُ من المساهمين في إنشاء البنك الوقفي أو من ينُوب عنهم، ثم مجلس الإدارة الذي يمثِّل أعلى سلطة رقابية وهيئة ائتمانية للبنك، ويضُمُّ رئيس مجلس الإدارة وهيئة مختصَّة من مكتبِهِ الفنِّي، والتي تنظر في القضايا المحالة عليها من طرفِ البنك، ويليه المدير العام والعضوُ المنتدب وأعلى سلطة تنفيذية وإدارية، وهو المعني بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة ووضع الخُطَطِ والإستراتيجيات واللَّوائح والقوانين التنظيمية، ويساعِدُه في ذلك هيئة استشارية في مجالات متعدِّدة ذات علاقة مباشرة بعملِ البنك كالاقتصاد والقانون والمحاسبة، وهيئة شرعية للرَّقابة على أعمال البنك ومدى موافَقَتِها لأحكام الشرَّيعة بصفة عامَّة والوقف بصفة أخصَّ، وقد تكونُ مجموعة من القطاعات تابعةً له إذا كان البنك صغيرًا

(1) انظر: دليل الحوكمة للمؤسسات الخيرية الوقفية الخاصة، لجنة وزارة الأوقاف، 100؛ وريادة الأعمال، يحيى عمر، 473-474.

(2) انظر: حوكمة الوقف وعلاقتها بتطوير المؤسسات الوقفية، إسماعيل مومني - أمين عويسي، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2018م، 37-118.

(3) حوكمة الوقف: هي: «قواعد تنظيمية غايتها تطوير الأسلوب الإداري لمؤسسات الوقف؛ ولما يحقق أهداف الواقفين بجودة، وسرعة، وكفاءة، وعدالة؛ ويحقق أفضل آثار اقتصادية واجتماعية للوقف». نحو اجتهاد معاصر في إدارة الأوقاف الإسلامية، حسني طه، 20.

(4) ويطلق على هذا النوع من الحوكمة «الحوكمة الاقتصادية»: وهي التي تعنى بإدارة الموارد بأساليب اقتصادية فعالة وذات كفاءة، بواسطة ضبط السياسات المالية المنتهجة من المؤسسات المالية، ومنها المصارف والأوقاف. انظر: نحو اجتهاد معاصر في إدارة الأوقاف الإسلامية، حسني طه، 16.

أو عبارة عن فرع، أمّا إذا كان كبيرًا أو متوسِّطَ الحجم فتكونُ هذه القطاعات قِطَاعات رئيسة كالآتي[1]:

1 – **قطاع الشُّؤُون الخاصَّة بالإدارة**: وهو القطاع السَّاهر على السير الحسَن للإدارة، من خلال وضع الخططِ الإستراتيجية للبنك والسَّهر على تنفيذها، وجَرْدِ اليد العاملة الموجودة والمحتاج لها، وتنظيم عمليات جَلْبِ موظَّفين والإعلان عنها، وممارَسَة الرَّقابة الدَّاخلية على الميزانية والحِسَابات والعلاقات والموازنَة الخاصَّة بالبنك.

2 – **إدارة الموارد المالية والخدمات المصرفية**: وهي المسؤول الأول عن الموارد المالية للبنك وعملية تطويرها وتنويعها وزيادة عدد المموِّلين، والإشراف والرَّقابة على العمليات والخدمات المصرفية، كفتح الاعتمادات وقَبُول الودائع وتمويل المشروعات .

3 – **إدارة الأصول الثَّابتة**: كالعقارات والأراضي والمباني الخدمية والتِّجارية والوقفية، ونظرًا لخصُوصِيتها الوقفية يتكفَّلُ القائمون عليها بتطويرها وضمان استدامتها مما يهدِّدُها من مخاطر وتنميتها، والرَّفع من عوائد وريع الأصُولِ الوقفية.

4 – **إدارة التَّوظيف والتَّخطِيط للمشْرُوعات**: وهي القطاع الذي يعمل على توظيف موارد البنك الوقفية وتنميتِها، وعمل جدوى للمشاريع الاستثمارية واختيار الصيغ المالية المناسبة، لتجسيد عملية الاستثمار بما يتناسَبُ مع المورِد المالي الوقفي الموجود لدى البنك، أو متابعة المشاريع القائمة والسَّهر على نقلِ الخبرات الاستثمارية والتسييرية لمصلحة مؤسَّسَات وقفية بطلَبٍ منها، أو التَّخطيط للشَّرَاكات مع مؤسَّسات مالية ووقفية أخرى، وإصدار الصُّكوك وتكوين الشَّركات.

5 – **قسم إدارة الصَّناديق الوقفية**: حيث يقوم بعمل دراساتٍ ميدانية واستطلاع للآراء من أجل جمع معلوماتٍ حول المصارف الوقفية المستحَقَّة، ثم تكوين صُندُوق خاصٍّ لهم للاستفادة من العائدات كصُنْدُوق إفطار الصَّائمين مثلًا.

6 – **القيام على إدارة الأوقاف الذُّرية**: فيعمل على إدارتها واستثمارها وتوزيع عائداتها حسب شرط الواقف.

7 – **قطاع المعاملات ذات البُعد الدّولي**: وهي السَّهر على تنفيذ وحُسْن صيرورة المعاملات المالية الدُّولية للعملاء والبنك بما في ذلك عمليات الوقف من متبرِّعين دوليين،

(1) انظر: مستخلص رؤية لإنشاء بنك أوقاف، أونور، 6–8؛ والبنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 490–498؛ و«أحكام الوقف وسبل...»، أبو غدَّة، 105.

كمغتربي ومهاجري الدَّولة مثلًا.

8 – **إدارة الأُصُول الوقفية السَّائلة**: وتشتمِلُ على تسيير المواد السَّائلة كالذَّهب والفضَّة والأسهُم والصُّكوك والودائع النَّقدية الوقفية، ونظرًا لأنّ الودائع النَّقدية تعتبرُ ركيزة لدعم المركز الائتماني للبنك، فلا بدَّ من إعطاء اهتمام أكثر بها لخصُوصِيتها الوقفية، مما يتطلَّب وضع إدارة لتسييرها ومتابعة مدَّتها إذا كانت تحتَوي على ودائع نقدية مؤقَّتَةٍ، وخلق أرباحٍ من هذه الودائعِ مع ضمان أصل الودِيعة بعدم الزَجِّ بها في الاستثمارات مرتفعَةِ المخاطر.

9 – **إدارة التَّأمين التعاوُني**: وتختصُّ باستقبال الأموال المخصَّصة للتأمين الاجتماعي وصرفِها على مستحقِّيها.

10 – **الإدارة القانُونية**: معنيةٌ بوضع السياسات الخاصَّة بالبنك، ومراقبة كلِّ المهام والمشاكل القانونية المتعلِّقة بالبنك أو الفرع الوقفي، كتمثيل البنك في منازعات العقارات والعقود الوقفية ومتابعة سير القضايا، والرَّقابة على الخزينة ومسك دفتر الحسابات وسياسة البنك وتهيئة العقُود وصياغة المستندات وإدارة الأُصُول الوقفية للبنك.

11 – **إدارة التّسويق للوساطة المالية الوقفية**: وتهدف إلى دراسة المصارف الوقفية ومجالات العمل الخيري وميادين استثمار الأموال الخيرية، والمنتجات الممكن اعتمادُها، ودراسة الخدمات المصرفية وتطويرها، ودراسة سلوكيات المتبرِّعين وجمع المعلومات للمتبرِّعين المحتمَلِين، والتَّرويج للعمليات الوقفية ومؤسَّساتها ونشر تقارير الشَّفافية من إنجازات وخدمات.

12 – **إدارة قطاع المسؤولية والخدمات الاجتماعية**: ويكون قطاعًا ساهرًا على التوفيق بين الجانب الرِّبحي وتنمية المجتمع من خلال استهداف القطاعات الحسَّاسة التي تمسُّ المجتمع، كمبادرات تأثيث الوحدات السَّكنية للطبقات الضَّعيفة من المجتمع، ودعم مستشفيات الأمراض الخطرة ومحاربة الفيروسات وفتح المحافظ والصَّنَاديق الوقفية، وإدارة الأموال الزكوية وصرفها على المستحقِّين ومحاولة الدَّمج بين الأموال الوقفية والزكوية، والمحافظة على الموارد البيئية والبشرية وتنمية الاقتصاد.

ثانيًا: الابتكار في مجال حوكمة مؤسَّسات الوساطة المالية:

ومن أبرز النَّماذج المعاصِرة في حوكمة المؤسَّسات المالية ولتي يمكن استخدامُها في مجال الأوقاف تقنية البلوكتشين (BlockChain).

أ- مفهوم تقنية البلوكتشين (BlockChain) «نشأتها وأهميتها»: هي تقنية تعمل على هيئة

سجِل إلكتروني أو قاعدة بيانات خلفية للتحقُّق من صحة المعلومات لمعالجة الصفقات المعقُودة، والمعاملات والقِيَم والأصُول المتبادَلة بين النَّظائر وتدوينها، بما يتيحُ لكلِّ الأطراف تتبُعَ المعلُومات عبر شبكةٍ آمنة لا تستدعي التحقُّق من طرف ثالث[1]؛ وتتكونُ قاعدة البيانات من نصُوص محوَّلة إلى مجموعةٍ من الأرقام والحرُوف المعقَّدة التي تسمَّى بدالة هاش (Hash) [2]، وأي تغيير يطرأ عليها سيغير الهاش بشكل جذري تمامًا.

عرفت هذه التِّقنية ابتداء من سنة 2008م بواسطة الياباني «ساتوشي ناكاموتو» المبتكِر لعُملة البتكوين، تم ابتكار تكنولوجيا البلوكتشين من خلال الجمع بين مجالات التِّقنية الحديثة المتعدِّدة والمختلفة، انطلاقًا من البرامج الهندسية وهندسة التشفير وتقنياته والحوسَبَة التوزيعية المعتَمَدة في لغة البرمجة الجديدة والمتطوِّرة ونظرية الألعاب الاقتصادية، حتى وصلُوا إلى قاعدة بيانات خلفية صلبة ضدَّ التزوير والاختراق[3].

ب- خصائص تقنية البلوكتشين (BlockChain): ومن أبرز خصائص هذه التِّقنية الآتي[4]:

1 - عدم الحاجة لوجودِ طرفٍ ثالثٍ في المعاملة لكونها تكنولُوجيا غير ملمُوسة تمكِّنُ العميل من مباشرة العملية.

2 - القدرة الخارقة على التَّتبُع الدَّقيق للمعلومات، والسُّرعة العجيبة في اكتشاف أي خلل في المعاملات.

---

(1) انظر: «استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية»، ساسي، 3؛ و«دور وأهمية تقنية البلوكتشين في تطوير القطاع الوقفي: منصة «Finterra Waqf Chain» بماليزيا نموذجًا، محمد هني - محمد يدو، الاقتصاد الجديد، 12/ 01، 2021م، 332.

"Blockchaın Teknolojısı Ve Sukuk", Hüseyin Ergun, katılım finanse Dergisi, 04/21, 2020, 39.

(2) الهاش (HASH): هو سلسلة من الأرقام والحروف، تنتجها الدوال الرياضية «هاش HASH»، ودالة الهاش تأخذ عددًا متغيرًا من الرموز، وتحولها إلى سلسلة ذات عدد محدد من الرموز، إلى درجة أنّ أي تغيير صغير، سيطرأ على أي سلسلة من سلاسل الهاش، فإنّه سيؤدي حتمًا إلى خلق هاش جديد ومختلف تمامًا. انظر: «دور وأهمية تقنية البلوكتشين في تطوير القطاع الوقفي، محمد هني - محمد يدو، 332.

(3) انظر: «استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية»، ساسي، 3؛ و«تطوير المنتج الوقفي من خلال تقنية البلوكتشين: دراسة حالة مجموعة Finterra»، كوثر فنيش، آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، 03/ 02، 2019م، 176؛ و«تحديات الوقف المعاصرة ودور تقنية البلوكتشين في حلِّها»، محمد عبد الرحمن سلامة، مجلة العلوم الإسلامية الدولية، 5/ 1، 2021م، 272.

(4) انظر: «استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية»، ساسي، 4؛ و«دور تقنية البلوكتشين BlockChain في حماية الأوقاف واستدامتها»، عبد القيوم الهندي، الاقتصاد الإسلامي العالمية، 69، 2018م، 36؛ و«تطوير المنتج الوقفي من خلال تقنية البلوكتشين»، فنيش، 180.

3 – درجة التشفير العالية الممنُوحة في تقنية البلوكتشين هي سرُّ قوَّة هذا النِّظام وليس في المركزية.

4 – الشَّفافية، من خلال تسجيل كل معاملة في دفاتر الحسابات اللَّامركزية.

5 – تقليل الاحتيال المالي إلى حد كبير.

ج– استخدامات تقنية البلوكتشين (BlockChain): وفي الإجمال يمكن تقسِيمُها إلى أربع مجموعات رئيسة مهمَّة(1):

1 – تطبيقات العقُود الذَّكية مثل: الرِّهانات والضَّمان والحقُوق الرقمية.

2 – تطبيقات العُملة الرَّقمية مثل: التجارة الإلكترونية والتحويلات والإقراض المباشر والتمويل الأصغر.

3 – تطبيقات الضَّمانات مثل: الأسواق الخاصَّة والدُّيون والتمويل الجماعي والمشتقَّات المالية.

4 – تطبيقات حفظ السِّجلات مثل: الرِّعاية الصِّحية وسجلَّات العناوين والملكية والتصويت والملكية الفِكرِية.

د– استغلال تقنية البلوكتشين (BlockChain) وأثرها في قطاع الأوقاف: يمكن أن تلعب تقنية البلوكتشين (BlockChain) دورًا في زرع الثِّقة بين الواقفين لأموالهم والمؤسَّسات المسؤُولة عن الوقف، خاصَّة المؤسَّسات المصرفية الإسلامية الوقفية، وهذه الثِّقة تنبعُ من درجات التَّشفير والأمان العالية والشَّفافية التَّامة التي تتميز بها تقنيَةُ البلوكتشين، مما يستقطِبُ جمهور واقفين أكبر، ويسهم في توفير بيانات ووثائق كاملة عن الوقف موجودة ضمن قواعد البيانات المتَّصِفة بكونها مشترَكة عالميًّا، مما يرفعُ الحدُود الإقليمية للدُّول الإسلامية أمام الواقفين في عملية الوقف، ويبسِّط عملية المراقبة عن طريق توفير بيانات ووثائق كاملة وتامَّة عن الوقف، مُتَضَمَّنَة ضمن قاعدة بيانات مشترَكة عالميًّا بين الواقفين والمؤسَّسات القائمة عليه، ويوفِّر إدارة ونظارة قائمة على الوقف ذات شفافية واضحة بعيدًا عن كلِّ أساليب التحايل ونَهْب الأوقاف والسَّيطرة عليها، وهذه نقطة جدُّ مهمَّة لطبيعة الأوقاف وخصُوصيتها التي تتطلَّبُ درجة عالية من الأمان، ومن أبرز الأمثلة المعاصرة في

(1) انظر: «استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية»، ساسي، 3؛ و«دور وأهمية تقنية البلوكتشين في تطوير القطاع الوقفي»، هني – يدو، 334.

استخدام تقنية البلوكتشين في القطاع الخيري (قطاع الوقف)، وهو ما تسعى إليه المؤسَّسة الماليزية «The Finterra Waqf Chain»، من أجل استخدام التكنُولُوجيا في قطاع الأوقاف، عزمًا منها على الاستفادة من مجموعة الأصول الوقفية غير المستغَلَّة وفي جميع أنحاء العالم الإسلامي، مما التمستُهُ من آثار عظيمة لهذه التِّقنِية على مجال الأوقاف التي منها[1]:

1 – تقديم نظام حوكمي متطوِّر ومتكامِل لقطاع الأوقاف والمؤسَّسات القائمة عليه.

2 – تقديم منصَّة للتمويل الجماعي تعنى باستهداف جميع الفئات التي تُريد وقف أموالها ولو لم تكُن من الأغنياء.

3 – منح إمكانية إنشاء عقُود تمويلية ذكيَّة ترتبِطُ بمشاريع محدَّدة للأوقاف (الوسيلة الفعَّالة لجمع الأموال الوقفية ونقلِها).

المطلب الثالث: كفاءة الوساطة المالية الإسلامية في عمليات استثمار الوقف وتمويله

تسعى المؤسَّسات الوقفية إلى زيادة ريعها من الأموال الوقفية أو من الغلّات المحصَّلة من الأصول الوقفية، باستثمارها وتعزيز ما يعودُ عليها بالزِّيادة والنَّماء، وتختلف الصيغ التنموية العائدة على الوقف باختلاف حال السُّوق الدّولي والمحلِّي، فالوقف بطبيعته لديه القابلية المطلقَةُ للاستثمار وفق البيئة والطَّابع العام، بحكم أنّه يمثِّل وعاءً ماليًّا متَّسِعًا، والطابع العام هو قانون الاستثمار المعتمدُ وفق نظام حقيقتهُ تلك المعاملات الموجودَةُ بيننا، التي في غالبها معاملات أو عقُود مجرَّبة ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية.

الفرع الأول: كفاءة منتجات الوساطة المالية الإسلامية في عمليات استثمار الوقف وتمويله:

أولًا: وضعية الأدوات المالية التقليدية لاستثمار الأملاك الوقفية وتمويلها في القديم والحاضر:

إنّ النّاظر في الصِّيغ التقليدية يرى أنّ غالبية الصِّيغ كانت مشتقَّة من صيغة الإجارة

(1) انظر: «استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية»، ساسي، 6–9؛ و«دور البيئة الخارجية في تطوير الوقف في المجتمعات»، الصلاحات، 117–119؛ و«تطوير المنتج الوقفي من خلال تقنية البلوكتشين»، فنيش، 180–182؛ و«دور وأهمية تقنية البلوكتشين في تطوير القطاع الوقفي»، هني – يدو، 335–339؛ و«تحديات الوقف المعاصرة ودور تقنية البلوكتشين في حلِّها»، محمد سلامة، 275–280؛

"Blockchaın Teknolojisi Ve Sukuk", Hüseyin Ergun, 38-40

ومستوحاةً منها[1]، إذ إنّ المستأجر في الصِّيغ القديمة وصُوَرِها يكتَسِب حقَّ التصرُّف في منفعة الوقف، نظير ما يقدِّمه من أجر معجَّل يقارب قيمة الأرض وأجرة زهيدة سنويًّا، ويقلُّ هذا التصرُّف في بعض الصِّيغ الأخرى كالاستبدال والاستدانة أو إضافة وقفٍ جديد، واستعمال الإجارة في استثمار الأصُول الوقفية بالصِّيغة العادية يعدُّ الأنسب لخصُوصِية الملكية الوقفية، لاحتوائها على مخاطر منخفضة واستثمارات آمنة، أمّا بقية الصِّيغ القديمة فيُستنْتَجُ أنّها تتناسب مع عصر ومقتضيات واقعٍ معيَّنٍ سابق، وتتَّسِمُ بالجمود وعدم الكفاءة الاقتصادية وضُعف العائدات والغلَّة وعدم توفُّر السُّيولة المالية ومواردها، ولا تسهمُ في الاستقلالية التَّامة للوقف ولا تُراعِي خصوصيته، وغالبًا ما يلجأُ النَّاظر إليها للضَّرورة الغالِبة، وذلك ناتج عن مجموعةٍ من الأسباب منها: طبيعة الوقف نفسه لاتِّصافِهِ بالإلزامية والتَّأبيد، ومنها ما هو راجع لمشكلةِ حوكمة الأوقاف وإداراتها والنَّظارة عليها كالفصل بين الإدارة والإشراف والملْكية وعدم محاسَبَة النُّظار من جهة أُخرى، ومنها ما هو راجع إلى طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية السَّائدة آنذاك، من ضعفٍ في الإدارة والرَّقابة وكثرة المصارِف الوقفية، فكلُّ هذه العوامل والأسباب تعرِّض الوقف لخطر الزَّوال والاندثار، وهو الذي حذَّر منه العياشي فدَّاد والكثير من العلماء والباحثين[2].

ويعتبر أسلوب الإجارة من الاستثمارات المباشرة التي تنتهِجُهَا المؤسَّسة الوقفية أو النَّاظر على هذه الأوقاف، ومن نتائج هذا التوجُّه توسيع نطاق المخاطر المحدِقَة بالاستثمارات الوقفية، وتحمُّل الإدارة الوقفية وحدَهَا لآثار هذه المخاطرِ في حالة وقُوعها، وأخطر من ذلك أن تصبح العقارات الوقفية مُعذِّرَة الدَّخل مضيّعة الفُرص المتاحة للتمويل والاستثمار، نتيجةَ انتظار إدارة الأوقاف إلى أن تتوفَّر لها القدرةُ على التَّمويل الذَّاتي لمشاريعها الاستثمارية وهو ما لا يَتأتَّى دائمًا.

وتجدرُ الإشارة إلى أنّ إدارة الأوقاف ونتيجة للتوجُّس الذي يطبَعُ سلُوكها الاستثماري قد تتعذَّر أحيانًا باللُّجوء إلى خيار الاستثمار المباشر لعدم وجود ضماناتٍ للاستثمار غير المباشر، أو قلَّة هذه الضمانات أو تبرِّر ذلك بعدم وجودِ مؤسَّسات استثمارية تنسجِمُ مشاريعُها مع خصوصِية الأوقاف، ولا سيما الخصُوصية الدينية التي تمنعُ من الدُّخول في عمليات استثمارية غير شرعية أو مشُوبة بمخالفات شرعِيَةٍ، ولكنَّ هذا الإشكال الذي

(1) انظر: «التمويل والاستثمار في مشروعات الأوقاف»، محمد أنس الزرقاء، مجلة دراسات اقتصادية وإسلامية، 1/ 2، 1994م، 71.

(2) انظر: الأدوات الاستثمارية، فداد، 130؛ والاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار، السعد – العمري، 73–76؛ ونظام الوقف، القرضاوي، 5.

قدَّمنا له مجموعة من الحلُول لا يجعل من النَّاظر على المؤسَّسة الوقفية يتعامل مع الإيجار على أنّه أفضل وسيلة استثمارية للممتلكاتِ الوقفية، والحال أنَّه إن كان ذلك صَحِيحًا في العهود السَّابقة فإنَّه لم يعد كذلك في الوقت الرَّاهن، لا سيَمَا وقد أصبح الكِرَاء يوظَّفُ كأداةٍ للتمليك من خلال عقد الإيجار المفْضِي إلى التملُّك، أضف إلى ذلك كثرة المشاكل المرتَبطَة بالكراء كتقاعُس المكْتَرِي عن الأداء، أو قيامِه بالكِراء من الباطن للمحَلِّ المكْرَى له أو توليته بدون إذن من الـمُكْرِي، أو تغيير وجه استعمال العين المكراةِ أو إهمالها، أو إحداث تغييراتٍ تضرُّ بها أو تُنقِص من قيمتها المالية والخيرية، وأخطرُ من ذلك عندما تحصِرُ إدارة الأوقاف استثماراتها في اقتناء عقارات مبنِيةٍ من حاصل عمليات المعاوضَة (الاستبدال)، لتقُوم بعملية تأجِيرها من أجل استردادِ ثمن الشِّراء والأرباح في مدَّة طويلة تصل إلى 15 سنة، تصبِح بعدها إمكانية تقويم الجدْوَى ضربًا من التَّرف الإداري إن لم تكن أصلًا متعذِّرة[1].

ثانيًا: مدى إمكانية استثمار الملْكية الوقفية وتمويلِها من خلال الأدَوات التقليدية في المصارف الإسلامية:

لا يمكن الاعتماد على هذه الوسائل القديمة بنفسِ الطَّريقة من خلال المصارف الإسلامية إلّا بتطويرها حتى تُصبِح عائداتُها بنفس الحجم الذي تُدِرُّه المنتجات المالية العصرية المطوَّرة أو المكتشَفَة، والتي حقَّقت نتائج باهرة وعائدات لا يمكِنُ وصفُها إلّا بالخيالية[2]، أو الذَّهاب إلى حلٍّ آخر وهو التخلِّي عنها مطلَقًا، أو استعمالها إلّا في حالة الضَّرورة أو حصرِها في مجالات استثمارية يُعيِّنُها أهل الاختصاص، لأنّ النّاظر على الوقف ومن في حُكمِه وجب عليه استحضار أنّ هناك سُلَّم أولويات في الاستثمار، وضوابط شرعية واقتصادية وضعتْهَا المجامع الفقهية ومنها الحرص على اختيار الوسيلة والأداة المدرَّة للنَّفع الأكبر على الموقُوف عليهم، وهذا يقتضي الحرص على استعمال المنتجات الإسلامية المعاصِرَة[3].

وحاصل القول؛ أنّ ضُعف الموقف المالي والإداري والجمُود الاقتصادي الذي

(1) انظر: «إدارة واستثمار موارد الأوقاف: الإشكاليات والتحديات»، اصبيحي عبد الرزاق، مجلة الحقوق، 52، 2017م، 153.

(2) انظر: الوقف ودوره في حفظ الاستثمارات للأجيال القادمة، أحمد سالم، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2021م، 61؛ والاستثمار المعاصر، الزحيلي، 10-16؛ والأدوات الاستثمارية، فداد، 130.

(3) انظر: الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، السعد - العمري، 73-76؛ و»إدارة واستثمار موارد الأوقاف»، اصبيحي، 165.

أثَّر على الجانب الاجتماعي، جعل من تلك الصيغ التقليدية صيغًا غير كُفُؤَة للاستثمار والتَّمويل في مجال الأوقاف، لذلك يتعذَّر اللُّجوء إليها في الأنشطة الاقتصادية المعاصرة، وأحكام الوقف معلَّلَة بجلب مصالح العباد ودفع الضَّرر عنهم، وباب الاجتهاد فيها واسعٌ لعمُوم الأدلَّة التي جاءت حول هذا النَّوع من الصَّدقات الجارية، وهو ما يفتح المجال واسعًا أمام الباحثين للبحث والتَّطوير والابتكار للمنتجات الاستثمارية والتمويلية الوقفية الأكثرِ كفاءة والأحسنِ أداءً وفاعليةً في الحياة الاقتصادية المعاصِرَة[1]، وقَبُول الوقف للاجتهاد بهذه السِّعة أتاح لنا أمورًا عديدة في عملية الابتكار والتَّجديد، وأهمُّها سعة الاختيار في قضايا الوقف المطرُوحة بين آراء المذاهب الفقهية المختلفة، بشرط اقتضاء المصلحة له، واللُّجوء إلى عمليات الاستنباط الفقهية المؤصِّلة للقَضَايا والنَّوازل الوقفية الجديدة، والتي لم يرِد فيها عن الفُقَهاء حكمٌ، سواء بالتَّخريج على الآراء الشَّرعية للعلَماء أم باستخدام المصادر الاجتهادية الشَّرعية، وهذا الأمر الثاني بالتَّحديد هو الذي تستندُ إليه العمليات الاجتهادية في مجال الأوقاف، أي في عمليات إيجاد واكتشاف أنماط وطرُق للاستثمارات والتمويلات الاقتصادية والوقفية المختلفة[2].

ثالثًا: مدى إمكانية استثمار الملكية الوقفية وتمويلها من خلال الأساليب المعاصرة:

أ- الفريق القائل بإمكانية استخدام المنتجات المالية الإسلامية المعاصرة في عملية استثمار الوقف وتمويله: أوصى الكثير من العلماء والخبراء والباحثين بضرورة استخدام صيغ التمويل الإسلامية في عملية استثمار الأوقاف وتنميتها وتطويرها، واستغلال فرصة الانطلاق الفعلي لبعض المؤسسات المالية والوقفية في استعمال هذه الصِّيغ التمويلية من أجل تطوير التجربة الوقفية الجديدة، وزيادة فعالية المؤسَّسات الوقفية لتضطلِع بدورها الحيوي والمعهود في كل من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أكَّد عليه خليفة بابكر لاقتراحه بأن يتِمَّ الاستعانة بالخبراء الاقتصاديين والماليين من أجل أن يقترحُوا بعض الصِّيغ الاستثمارية الجديدة ثم تُعرض على العلماء ليكيِّفوها بما يتوافق والشَّرع الإسلامي

(1) ويمكن استخدام مصطلح الإبداع للمنتجات المالية أيضًا، والفرق بين الإبداع والابتكار هو أنّ الأول سابق للثاني، فالإبداع يرتبط بإيجاد فكرة جديدة غير مسبوقة، أمّا الابتكار فيضع مخرجات الإبداع قيد التنفيذ. انظر: ريادة الأعمال، يحيى، 109؛ والاتجاهات المعاصرة، السعد – العمري، 76.

(2) يقول القرضاوي: «معظم أحكام الوقف اجتهادية يعنُون: أنّ النصوص فيها قليلة ومجملة، أمّا تفاصيل أحكام الوقف المقرَّرة في الفقه فهي جميعًا (كما يقول مصطفى الزرقا) اجتهادية قياسية، للرَّأي فيها مجال». انظر: نظام الوقف، القرضاوي، 134؛ وانظر أيضا: «استثمار موارد الأوقاف»، بابكر، 81-83.

وأصوله[1]، فيما أكَّد إدريس خليفة على أنّ الوسائل القديمة التي كانت تُستثمر بها الأوقاف في المغرب أصبحت لا تنفع ولا تجدِي في مجال التنمية[2]، أما عبد السلام عبادي فيرى: من أجل تلبية احتياجات الاستثمار الكبيرة فإنّه يجب أن تركِّز الاجتهادات المعاصرة على إيجاد صيغ استثمارية جديدة مقبولة شرعًا أو تطوير التقليدية منها[3]، أما أحمد أبو ليل فأكَّد على جواز استخدام الصيغ الحديثة في استثمار الوقف وعمارته[4]، وقال ناجي عجم إنّ استخدام الصِّيغ الحديثة للاستثمار ما هو إلّا تعبير عن حقيقة المضمُون الاقتصادي للوقف الإسلامي، تمامًا كما مارس ذلك الصحابة ﷺ ابتداء من وقف عثمان ﷺ[5]، أمّا علي القرة داغي فقال إنه بجنْب الاعتماد على الطُّرُق الفنية والوسائل الحديثة، فلا بدَّ من عمل دراسات جدوى المشرُوع أيضًا[6]، ويقول يوسف القرضاوي: «ونبَّهنا على ضرورة تطوير الوقف وتجديده فقهًا وأسلوبًا وتوسيعًا، واتِّخاذ أساليب معاصرة في المحافظة على أراضيه ومبانيه وتنميةِ إيراداته»[7]، فيما يقول أحمد اليوسف عن ضرورة ترك الصيغ القديمة وتبنِّي الجديدة منها: «ينبغي ترك ما عفا عليه الزمن من وسائل استثماره أو وُجِد لظروف معينة أو أصبح عديم الجدوى، وأن يُتَّجَهَ إلى الوسائل النَّافعة ذات الجدوى الاقتصادية العالية»[8].

ولم تخلُ توصياتهم التَّذكيرية بوجُوب مراعاة الضوابط الفقهية في استعمال الصِّيغ التمويلية في الاستثمار الوقفي[9]، من حفظٍ للأصل وتسبيلٍ للمنفعة بما لا يتعارضُ مع الطَّبيعة والخصُوصية المميِّزة للملكية الوقفية، ومع اقتراحٍ أن تلعب المؤسَّسات المالية الإسلامية المعاصرة عمومًا وعلى رأسها المصارف الإسلامية، الدَّور الرَّئيس في عملية تطوير الأوقاف وتنميتِها، من خلال ضمِّ قطاع الأوقاف إليها وجعلها النَّاظر الأساسي على استثمار الأوقاف وتمويلها، خاصَّة أنَّ الوقف النَّقديَّ له حيِّزٌ كبير ضمن الأموال الوقفية، يقول العياشي فداد في ذلك: «وينبغي الاستثمار في النَّجاح الذي تحقَّقَ في المؤسَّسَات

(1) انظر: الاتجاهات المعاصرة، السعد-العمري، 79؛ و«استثمار موارد الأوقاف»، بابكر، 86-95؛ و«نحو موجة ثانية لإحياء الوقف»، طارق، 76.

(2) انظر: «استثمار موارد الأوقاف»، إدريس خليفة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 12/ 1، 2000م، 141.

(3) انظر: «صور استثمار الأراضي الوقفية»، عبادي، 249-250.

(4) انظر: «استثمار الأوقاف في الفقه الإسلامي»، أبو ليل، 37.

(5) انظر: «تنمية واستثمار الأوقاف الإسلامية»، ناجي شفيق عجم، 664.

(6) انظر: «استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة»، القرة داغي، 489.

(7) نظام الوقف في الفقه الإسلامي، القرضاوي، 5.

(8) «صيغ استثمار الوقف المعاصرة»، أحمد اليوسف، 173.

(9) انظر: «تصوير مقترح للتمويل بالوقف»، دوابة، 57.

المالية الإسلامية من خلال منتجاتِها المتعدِّدة، ومنها: وقف الودائع النَّقدية وجعل المصرِف ناظِرًا عليها»[1].

ولقد رأينا سابقًا في أنواع المنتجات المالية المعاصرة أنّ العلماء قد عرضُوا من حيث الإجمال أكثر من 16 صيغة تمويلية واستثمارية، ومن ناحية التَّفصيل قد تصِلُ إلى أكثر من 24 صيغة استثمارية وتمويلية إسلامية، والتي يُمكنُ استغلالُها في عمليات استثمار وتمويل الأموال والأصُول الوقفية، سواء ضمن البُنوك الإسلامية الوقفية أم البنوك الوقفية الخالِصَة، وتعدَّدَت آراؤُهُم حول المناسِب والأنفع والأصلح من هذه الصِّيغ المالية عن غير المناسبة والصَّالحة إلى عدَّة أقوال، كلٌّ واحد أين أوصلَهُ اجتهاده ونظَرُه في تلك الصِّيغ، ولنعرف الأصلَح منها والأفضَلَ لا بدَّ أن نُراعي المعايير المذكورة آنفًا أثناء تفحص الصِّيغ المالية في المبحث المخصص لها، خاصَّة المطبَّقَة منها ضمن المصَارف والتي لا تؤثِّر على الملكية الوقفية وخصُوصِيتِها، المستحضِرة للظُّروف المعاصِرة التي نعيشُها، ما دام أنّ ذلك متَّفِقٌ مع القواعد الشَّرعية غير مخالِفٍ لها[2].

كلُّ ذلك دفع العلماء والخبراء إلى القيام بالاجتهاد في عملية حصر وتنقية ثم اختيار الصِّيغ التمويلية الإسلامية المعاصِرة والاستفادة منها في مجال تنمية الوقف واستثماره، ووضَعُوا من أجل حُسنِ اختيار الوسيلة الأنسب عدَّة معايير يمكِنُ اختصارها في ثلاثة منها، وضَّحها حسين شحاتة وعلي القرة داغي وهي[3]:

1 - **المعيار الشَّرعي الأخلاقي**: سواء ما تعلَّق منها بالملكية الوقفية أم الأدوات الاستثمارية أم الشَّركات والأفراد القائمين على الأوقاف، كَتَبَات الملكية الوقفية لمصلحة مؤسَّسة أو هيئة الوقف، والأمان النِّسبِي بعدم إهلاك الأصول الوقفية وإفنائها، وغير ذلك من الضَّوابط الدَّقيقة المحدَّدة الصَّادرة عن المجامع الفقهية والعلمية.

2 - المعيار المادي: من حيث اختيار الصيغة والأداة المناسبة التي تحقِّقُ الأرباح والعائدات المادية المأمُولة والمستقِرَّة من عملية الاستثمار للأوقاف، وهذا هو ما نبَّه إليه

(1) الأدوات الاستثمارية، العياشي فداد، 144؛ وانظر أيضا: «أحكام الوقف وسبل إحيائه وآليات تطوير استثماره»، عبد الستار أبو غدَّة، 105-110.

(2) انظر: «صيغ استثمار الوقف المعاصرة»، اليوسف، 173؛ و174-191؛ والوقف ودوره في حفظ الاستثمارات للأجيال القادمة، أحمد سالم، 62.

(3) انظر: دور المؤسسات المالية، القرة داغي، 84؛ و«استثمار أموال الوقف»، شحاتة، 166؛ والوقف ودوره في حفظ الاستثمارات، سالم، 73-83.

الرسول ﷺ حينَمَا قال: «اتَّجِرُوا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة»[1]، فنستخلِصُ من الحديث الشريف أنَّ الغرض المقصُود من التِّجارة هو الحفاظ على رأس المال مع تحقيق أرباح تكفِي للزكاة المفروضة على المال، ومرَّ معنا قياس استثمار أموال الوقف على أموال اليتيم؛ ومن ناحية أخرى فيمكِنُ قياس أموال الوقف على أموال الضُّعفاء التي وردت في القرآن الكريم أيضًا، من خلال الحثِّ على أن يكون الاستثمار في أموال الضُّعفاء من الاستثمارات الفعَّالة المغطِّية لنفقاتِهم، وتحقِّقُ الأرباح والعائدات التي ستُمنَحُ منها النَّفقةُ الكامِلَة من المعيشة والكِسْوة...إلخ، قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾[2]، ولفظ «فيها» يدُل على أنّ المقصود هو النَّاتج من رأس المال، ولو كان «منها» لكان المقصُودُ من رأس المال، مما يُفهمُ بوضوح ضرورةُ تحقيق الرِّبح، وتلك الضَّرورة تستوجِبُ انتقاء الصِّيغة المناسبة في عملية الاستثمار والتِّجارة.

3 – **المعيار الاجتماعي الإنساني**: فالواجب على النَّاظر على الملكية الوقفية أن يوازِن بين الجانب المادي والإنساني الاجتماعي، فلا يغْفُل الجانب المادِّي الرِّبحي بقدر الإمكان، مع ملاحظة دائمةٍ ومستمِرَّة للجوانب الإنسانية والاجتماعية، لأنّها الهدف في حدِّ ذاته من وقف الأموال وحبْسِها، فالأموال الوقفية المستثمرةُ في قضايا اجتماعية كالجامعة والمدرسة ودُورِ الأيتام والمستشفيات... إلخ، لا بدَّ أن تكون الأولوِيَّةُ فيها لتحقيق تلك الأهداف الاجتماعية والإنسانية أكثرَ من الأرباح المادية، مع وجُوبِ حماية رأس المال (الأصل) إذا كان الاستثمار منه، أمَّا إذا كان الاستثمار من العائداتِ فلا مانِع حينئذٍ من نقصانِه ما دامت الأهداف الاجتماعية تتَّحقَّقُ على شكلِها المتطلَّع إليه.

4 – **معيار ترجيح المصلحة العامَّة على الخاصَّة**: والترجيح إنَّما يكونُ حسب الضَّرُورة، كأن يتم اختيار بعض المجالات الاستثمارية ذاتِ العائد المنخفِض أو المتوسِّط ذات المردُودِ الاجتماعي العالي على غيرها من الاستثمارات المقْتَرَحة.

ب– الفريق القائل بعدم إمكانية استخدام المنتجات المالية الإسلامية المعاصِرة في عملية تمويل واستثمار الوقف: كما ذهب فريقٌ من الباحثين والأساتذة إلى معارضَة الفكرة المطروحة أصلًا للبنك الوقفي، الذي ينُصُّ على توزيع الأرباح على الموقوف عليهم بدل المساهِمين كما في البنك التقليدي، وعدم قَبُول غالب ما يتضمَّنُه المشروع من أفكارٍ وحلُولٍ واقتراحاتٍ، واختار هذا الفريقُ الرُّكون إلى الحذر والاحتياط، ونظر إلى الفريق

(1) الزكاة، مالك، 12.

(2) سورة النساء، الآية: 5.

الدَّاعي إلى إنشاء بنك وقفيٍّ والتوسُّعِ في الاعتماد على الصِّيغ التمويلية الإسلامية من دون مراعاة التركيبات الحالية في عملياتِ استثمارها وتمويلها، أنّه عبارة عن تيَّارٍ صاعد ينظُرُ إلى الأوقاف بأنّها في المقام الأوَّل من مؤسَّسَات التمويل الاجتماعي الإسلامي، وأنّ هذا الفريق يعتَبِرُ صيغة البنك الوقفي ومنتجاتِها المالية هي الأكفَأُ من حيث التنافسية ضمن المؤسَّسات الوقفية التي ظهرت إلى الوُجود حتى الآن، يقول عبد الرزاق بلعباس: «التحدِّي المعرفي الذي بات يواجِه الصِّناعة الوقفية أبعدُ بكثير من مثل هذه الاعتبارات دون التَّقليل من شأنها، والمخاطر التي تحدِقُ بها من جرَّاء هذا التوجُّه الجديد لا يُدرِكها إلَّا القليل ممَّن سلَك هذا المسلَكَ، مما يطرح مسألة خُلقيَّةً تتمثَّلُ في تحديد المسؤولية وتحمُّلِها إذا ما آل الوضع إلى ما لا تُحمد عقْبَاهُ بعيدًا عن الأماني النَّبيلة والعواطف الجيَّاشة... وأخطرُ ما قد نُصابُ به هو أن نفكِّر بقلُوبنا دون عقُولنا، ولا نقرأَ المشهدَ الاجتماعي والاقتصادي بأدوات تحليلية وبيانات موثُوقة تم التحقُّقَ منها (Verified)، ويمكن التحقُّقُ منها (Verifiable)»[1].

وقرَّر عبد الرزاق بلعباس أنّ التعريف الذي قدَّمه عبد الرحمن اليحيى حول البنك الوقفي ومنتجاته المالية، يعكِسُ نظرة نُخبوِيَةً للهندسة الوقفية، تتمثَّل في وجود طائفة من المهندسين السَّاهرين على تصميم وابتكار منتجاتٍ جديدةٍ وفق مقاصد الوقف، ومُعتقِدَةٍ استخدامَهَا للوسائل الأرْقَى والأجْدَى اقتصاديًّا، والتي تتناسَبُ مع متطلّبَات العصر وثقافة العمل المؤسَّسِي على حسب رأيهم، على الرَّغم من أنّ الأصل أنّ ابتكار الأوقاف ما هو إلَّا نِتَاجُ لجُهود المجتمعات بكُلِّ مكوِّنَاتها وشرائِحِها، ووفق ما يتناسَبُ مع وضعِها المعيشي أيضًا، معتبِرًا الوقف يلَبِّي حاجَةً اجتماعية محليّة وفقط، وأنّه ليس هناك وقف أفضَلُ من غيره، كما يتمُّ استعراضُه من صاحب الكِتاب، مما يدفعُنَا إلى عدم التوسُّع في التركيبات الوقفية (كالتركيبات الحديثة الموجودة في وقتنا(إلّا في الحالات التي لا تستطِيعُ فيها التركيباتُ القائمة تلبية الحاجات نفسها[2].

وأظنُّ أنَّ التركيبات الوقفية القديمة الحالية أصبحت غير قادرةٍ بشكل لا يخفَى للعِيان على تلبية الحاجات الضَّرورية والملحَّة للمجتمع، وذكر الباحث رأي غالبية العلماء والفُقَهاء والخبراء الاقتصاديين حول جواز استعمال الوسَائِل والطُّرُق الحديثة في عمليات الاستثمار والتمويل الوقفي، ورأيهم نابع من تلك الحاجة والضَّرُورة، ولمعرفة تلك الحاجيات والضَّروريات لا بدَّ للباحثين أن ينظُرُوا إلى تلك الدُّول التي قطعت شوطًا كبيرًا في مجال

(1) «مراجعة علمية لكتاب البنك الوقفي»، عبد الرزاق بلعباس، مجلة دراسات اقتصادية وإسلامية، 22/ 02، 2017م، 1-2.
(2) انظر: «مراجعة علمية لكتاب البنك الوقفي»، بلعباس، 3-4.

الوقْف كتركيا وماليزيا والكويت والإمارات والسودان والأردن، ومصر أيضًا، فهذه الأخيرة بلغت فيها أملاك هيئة الأوقاف المصرية (65 مليار و860 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يعادل الناتج المحلِّي المصري كما صرَّح بذلك رئيس الهيئة سيد محروس[1]، ثم لينظُرُوا إلى الدُّول الأخرى التي لم تعتمد على الوقف أصلًا لا القديم ولا الجديد منه، وحينئذ سيعرِفُون الواقع ويحسُّون بالحاجات ويبْكُون على الضَّائع والمضيَّع، والله المستعان.

ويطرح محمد مهدي بلوافي تساؤلًا مفاده: «هل تمثِّل الأدوات التي تستخدِمُها المصارف الإسلامية في توظيف أموالها الصِّيغ الأرقى والأجدى لتحقيق عوائد أعلى للوقف؟»، مجيبًا بأنّ هذه الأدوات والصِّيغ المستخدمة من طرف المصارف الإسلامية لم تتحقَّق فيها أصلًا هذه الخصائصُ والمميزات من دون أن نتحدث عن البُنُوك الوقفية، مما يدفَعُهُ للتساؤل حول إمكانية نجاح هذا الكيان الجديد، أو أنّه سيجِدُ نفسه يدُور في فلكِ صيَغٍ محدُودةٍ فقط، زيادة على أنّها لا هي «بالأرقى» ولا «بالأجدى» أصلًا، لا حسب ما يقتضيه الفقه الإسلامي وقواعِدُه كما رأينا ولا نزال نرى إلى يومنا هذا، كقضية الوعد الملْزِم في بيع المرابحة ومسألة التَّعليق في العُقُود، ولا كما يقرِّرُه الاقتصاد ونظرياته كمسألة إدارة مخاطر السُّيولة الكبرى المعروفة التي قد يكون أحد مسبِّبَاتها معضِلة قَبُول الودائع القصِيرة، ثم يقرِّرُ بأنّ ما ذكره مجرَّد تساؤلات وملحوظاتٍ ليس الغرض منها التَّقليل من الفكرة بقدْرِ ما أنّها تمثِّل هواجس[2].

ولكن الواقع والإحصائيات المقدَّمة من طرف الخبراء حول معدَّلات نموِّ الصِّناعة المصرفية الإسلامية تُفنِّدُ تمامًا ما قاله بلوافي، فإنّ إجمالي حجم الأصول الإسلامية في العالم في بداية الفصل الأول من سنة 2022م حوالي (3.06 تريليونات دولار أمريكي)، منها (2.08 تريليون دولار) راجعة لأصول الصِّناعة المصرفية الإسلامية لوحدِها، ومثَّلَت 68 % من مُجمَل الخدمات المالية المقدَّمة في العالم[3]؛ أمّا من ناحية عدد المنتجات المستخدَمَة في المصارف الإسلامية فقد تعدَّت العشرة منتجاتٍ مالية كما بيّن الباحث ذلك سابقًا، وبنسَبٍ متفاوتَةٍ وليست محدُودَة مثل البنوك التقليدية التي تمنَحُ القروض الرِّبوية وفقط.

(1) انظر: «في مصر.. أملاك الأوقاف تعادِل النَّاتج المحلي»، الجزيرة، 22 آذار (مارس) 2020م: https: / /www.aljazeera.net /news /2018 /11 /29/ أملاك-هيئة-الأوقاف-مصر-الناتج-المحلي

(2) انظر: «البنك الوقفي هل هي فكرة قابلة للتطبيق؟»، أحمد مهدي بلوافي، موقع وقفنا، 26 تشرين الأول (أكتوبر) 2019م: https://waqfuna.com/waqf/?p=3366

(3) انظر: ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي الرابعة عشرة، البنك الأهلي السعودي، 13-14.
"Sürdürülebilir Kalkınma için İslami Finans ve Etki Yatırımı", Fatma çınar, katılım finans, 06/31, 2022, 18.

ج- الترجيح: كما قرر الباحث سابقًا وكما ورد على لسان الباحثين بلعباس وبلوافي، إنّ هذه التساؤلات ما هي إلّا مناقشات منهجية ومجرَّدُ تساؤلات وملحوظاتٍ فقط، وعبارة عن التماس للحِيطَة والحذر من الأخطار المحدِقَة، والتي تُسبِّب عادة القَلقَ أو عدم الرَّاحة ومحاولة تجنُّبها، والنَّابعة ربما من المسؤولية المفرِطَة للباحثين والمبالغة الزَّائدة في تقديرِ التَّهديد، أو معتقداتٍ لأهمية الأفكار، على الرَّغم من أنّ هذه القضية يمكِنُ حلُّها من خلال مجموعة من الأبحاث التي عُمِلَت والتي تُعمَلُ حاليًا، والتي لا بدَّ من عملها مستقبلًا أيضًا في قضية حِفظِ الأصول الوقفية وتنميتها، وإيجاد طرُقٍ أكثر أمنًا من المخاطِرِ العالية التي تهدِّدُ الأوقاف في حالة أخذنا القرار باستثمارها بالصِّيغ الحديثة، خاصة بعد ظُهُور نموذج بنك وقفي خالص على أرض الميدان في تركيا وهو البنك التشَاركي الوقفي التُّركي، مما يعزِّزُ فرص الدَّفع بالأوقاف إلى الأمام وليس الركُون إلى الحذر والحيطة وترك رُوح المبادرة المبنية على أسُسٍ صحيحةٍ وقواعد رصينةٍ، وهذا قد يسهم بشكل أو آخر في إعاقة التنمية المستدامة المستهدفة في شتَّى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثَّقافية من خلال عمليات استثمار الأوقاف وتنميتها[1]، فمثلًا المغرب سنة 1984م كان مداخيلُ الوقف فيه حوالي (8149 دولارًا) فقط، وبعد سنة 1985م أُدخِلَت عملية العصرنة وأبسَطُها البدءُ في تقييد الممتلكات والعمليات الوقفية باستعمال أجهزة الكمبيوتر، واستخدام طرُقِ استثمار وتمويلٍ عصريةٍ على الأملاك الوقفية مما سمحَ بتطويرها وتنميتها لتَصِلَ المداخيلُ بين سنة 1996-1997م إلى حوالي (3 ملايين و56 ألف دولار)، وبنسبة نمو بلغت (133.43 %)[2]، ليصل الأداء المالي لوزارة الأوقاف المغربية بداية سنة 2022م إلى مبلغ (7.4 ملايين دولار أمريكي) [3]، فيما كشف مركز ابن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة بالإمارات العربية المتحدة سنة 2016م، أنّ قيمة أصول الوقف المبتكر لوحدِهِ (أي الأصول الوقفية التي تمَّ وقفُها بطرُقٍ عصرية مبتكرة كالأسهم مثلًا) قد بلغت قيمتُها (2.4 مليار دولار)، أمّا عائداتها السَّنوية فقد بلغت 164

(1) يقول القرضاوي للفقيه: «وعليه أن يستخدم ما أتاح له العصر من طاقات وإمكانات هائلة لتطوير الوقف... مضمونًا وشكلًا، كمًّا وكيفًا، موارد ومصارف، تنمية وإنفاقًا، حتى يحقِّقَ أهدافه التي أرادها الواقفون، وبهذا نستلهِمُ الماضي، ونعايشُ الحاضر، ونستشرف المستقبل... وتوقَّفَ الوقف عند أساليب قديمة بالية، أكل الدَّهرُ عليها وشرب على حين تغيَّرَتَ الوسائل والآليات الاقتصادية والإدارية». نظام الوقف، القرضاوي، 143-144.

(2) انظر: «استثمار موارد الأوقاف»، إدريس خليفة، 141-142.

(3) انظر: «البناء والاستثمار الوقفي»، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، 12 كانون الأول (ديسمبر) 2023م: https: //www.habous.gov.ma/الاستثمارات-الوقفية.html

مليون دولار[1]، وفي ظرف عام واحد فقط بلغت قيمة هذه الأصول إلى (3.2 مليارات دولار أمريكي)، وتتواصل الحملات الابتكارية الوقفية لمؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم الوقفية العالمية منذ عام 2020م، ومن أبرز هذه الحملات إطلاق الحملة الرياضية الأولى تحت شعار «أنت مساهم في صناعة الأمل» لجمع التبرعات لحملة 100 مليون وجبة[2].

انطلاقًا من ذلك نبَّهَ عبد الله العمّار إلى أنّه لا بد لمباحث استثمار الوقف وتمويلهِ أن تلامِسَ أكثر واقع الوقفِ، وصيغ عقدهِ ومصارِفه، بالحرصِ على تجسيدها واقعيًّا، بأن نترُكَ ما عفا عليه الزَّمنُ أو وُجِدَ لظروفٍ معينة أو أصبح عديم الجدوَى أو قليل الفائدة أو عائقًا للاستثمار في حدِّ ذاته من الصِّيغ التمويلية والاستثمارية الكلاسيكية، وذلك بأن نعْرِضَ عنها صفحًا[3]، يقول القرضاوي: «قدّم الإخوة الباحثون في شؤون الوقف من رجال الاقتصاد الإسلامي صيغًا جديدة لتمويل الوقف الإسلامي، لا تخرُجُ حقيقتُها عن المبادئ الثَّلاثة التي اعتمَدَت عليها صِيغ التَّمويل في البنوك الإسلامية منذ ظُهورها»[4]،كما قال شحاتة إنَّ هذه الصيغ الجديدة المستحدَثَة لاستثمار الوقف قد عُرِضت على المجامع الفقهية والعلماء وأجازُوها، ثم وضعوا لها الضَّوابط التي يجب أن تسير وِفقَها ولا تحيدُ عنها، من أجل استغلالها خاصَّة في الاستثمارات والتمويلات الوقفية داخل المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية، ولتسهيل استخدامِها اقترح شحاتة وضع دليلٍ شرعيٍّ لها ليكُون مرشِدًا في التطبيق العملي للاستثمارات والتمويلات الوقفية[5]، أمَّا مجامع الفقه ومنظَّمات الاقتصاد الإسلامية فقد نَحَت إلى تشجيع الاستثمارات المعاصرة ودَعَت إلى الاستفادة من التجارِبِ الرَّائدة لبعض الدُّول العربية والإسلامية في إدارة الوقف وحمايته وتنميته[6]، يقول محمد الزرقا: «ويجدُرُ بنا التطلُّع إلى أنشطة مبتكرة على نحو أكبر للحُصُول على دخلٍ

(1) انظر: «5,7 مليارات درهم قيمة أصول الوقف المبتكر»، جريدة البيان الإماراتية، 22 مارس 2020م:
https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2016-06-12-1.2659032

(2) انظر: «مركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف يطلق أول وقف رياضي مبتكر في دبي»، المركز الإعلامي لحكومة دبي، 12 كانون الأول (ديسمبر) 2023م:
https://www.mediaoffice.ae/ar/news/2021/August/26-08/mbrgc

(3) انظر: «استثمار أموال الوقف»، العمّار، 201.

(4) وقد ذكر منها الشيخ القرضاوي أكثر من تسع صيغ كالمرابحة والاستصناع والصكوك... إلخ. نظام الوقف، القرضاوي، 147-159.

(5) انظر: «استثمار أموال الوقف»، شحاتة، 153-154.

(6) انظر: «استثمار الوقف وغلاته وريعه»، قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم: (1406/ 15)، 526-528؛ و«حكم استثمار الوقف»، لجنة منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، 414؛ والوقف ودوره في حفظ الاستثمارات للأجيال القادمة، أحمد سالم، 67-69.

للأوقاف، ويُتَأَتَّى ذلك فقط إذا ما رغِبنا في : (أ) تنويع أصول الأوقاف لتضُمَّ أصـولًا غير عقارية، أو (ب) تصميم صيغٍ من المشاركة حيث يمكِنُ أن تكون الأوقاف جزءًا من مشرُوعٍ أكبر يشارِكُ فيه مالكون لمدخَلَات إنتاج أخرى، وفي الماضي نجدُ الفقهاء فضَّلُوا الملكيةَ العقارية كأنسب الأشكال لوَهبِ الوقف، وذلك لأنَّه في اعتقادهم (وقد كان الصواب إلى جانبهم) الأكثرُ ديمومَةً...كما أنَّها من المرجَّح أن تكون أقلَّ تعرُّضًا لسوء الاستخدام أو الاختِلَاس... وثمَّة مجال وحاجَةٌ إلى الاجتهاد في هذا الموضوع، كما أنَّ هناك علاماتٍ تدلُّ على قيام هذه العملية لحُسنِ الحظِّ، فها نحنُ نجدُ في الآونة الأخيرة في المملكة العربية السعودية وقفًا مهمًّا أنشأته رابطة العالم الإسلامي أطلقت عليه اسم (سنابل الخير)، وهو صندوق استثماري لا يقتَصِرُ نشاطُهُ على الملكية العقارية، كما أسِّس وقفٌ مماثل منذ نحو عقد من الزَّمان في السُّودان من قِبَلِ منظَّمةٍ للدَّعوة الإسلامية»[1].

رابعًا: مشكلة الانتقادات العشوائِيَة والفتاوى المتضارِبَة:

إنّ وجود الطَّرف الثاني الممثِّل لاتجاهٍ بحثي أو نقدي في المسائل المستجِدَّة والمعاصرة أمر لا مفرَّ منه، وهو ليس شيئًا سلبيًّا بذلك القَدرِ الذي يصوِّرُه البعضُ بأنّه الطَّرف المـــعَوِّق لعملية الابتكار والتطوير، المثبِّط لصيرورة الفقه والاقتصاد الإسلامي المعاصر، بقدر ما يلعبُ غالبًا دورًا إيجابيًّا أيضًا، بالعكس بل يُعَدُّ ذلك الطرف جزءًا من العملية الابتكارية التطويرية للقطاع الذي هو محَلُّ البحث والمناقشة، لأنّه يذكِّرُ بمسائل وينبِّه لقضايا ويطرحُ أفكارًا للطَّرف الآخر ويضع لهُ حدودًا لا يتجاوزُها اغترارًا بآماله، ولكن المطلوب فقط أن لا تكون هذه الانتقادات والفتاوى عشوائيةً أو متضاربةً أو غير مدقَّقٍ في مآلاتها، أو غير مدعَّمة من الاجتهادات الجماعية، خاصَّة فتاوى المجامع الفقهية والمؤسَّسَات الواضِعَة للمعايير الشَّرعية المعتبرة، مع التنبيه على ضرُورَة ابتكار طرُقٍ وتنظيمات لجعل هذه الأخيرة أكثر إلزاميةً أثناء التنفيذ[2]، وهذا يضَعُ حدًّا للانتقادات والفتاوى العشوائية، سواء الفردية الجزئية منها أم من داخل بعض الهيئات الشرعية التَّابعة لمؤسسات مستقِلَّة أو خارجها، وإذا قُمنا بعملية رصدٍ لهذه الفتاوى والانتقادات سنجِدُها تتَّجِه نحو ثلاثة اتِّجاهات: «الاتجاه الأول: اتّجاه الحيطة والتَّشدُّد المجاوز للحَدِّ، الاتجاه الثاني: اتجاه التَّرخيص (بل قد يصل إلى درجة التفلُّت)، الاتجاه الثالث: الاتجاه المعتدِلُ القائمُ على التَّأصيل الشرعي والتَّحليل السَّليم»، يقول القرة داغي: «فهذه مشكلة تحتاج إلى حل (أي مشكلة الفتاوى المتضاربة)

(1) «التمويل والاستثمار في مشروعات الأوقاف»، الزرقا، 65-66.

(2) انظر: «الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف»، العياشي فداد، 236-240؛ والرقابة على المصارف الإسلامية، أحمد لطفي، 115-119.

ولا أُجَافي الحقيقة أَنَّني أخافُ أن تذبحَ هذه التجربة الإسلامية بهذه الفتاوى غير المنضَبِطَة تشدُّدًا أو تفَلُّتًا...»[1]؛ وحتى تُعدَّ طريقة الفتوى طريقة منهجِيةً ووسطية صحيحَةً فلا بد أن تقوم على الأُسُسِ والمبادئ الآتية (من دون نسيان شروطها المعروفة المشهورة): «مراعاة المبادئ العامَّة في الإسلام، مراعاة المقاصد الكلية مع ملاحظة الأدلَّة الجزئية، النَّظر في مآلات الفتاوى الجزئية، والاعتماد على الفتاوى الجماعية»[2].

وبالنّظر في الواقع الحالي لقضية الاستثمار الوقفي سنجد أنّه يعتمد بشكل كلي على الفتاوى الجماعية التي تصدر من الهيئات الموثوقة والرسمية، كمجمع الفقه الإسلامي الدولي الذي عقد عدة جلسات بحثية حول قضية استثمار الوقف وتنميته، مع اقتراحه لعدة صيغ مناسبة وملائمة لتنمية الأوقاف، في قراراته الصادرة والتي مرت آنفًا في عدة مواضع من هذه الدراسة، ونفس الشيء يقال عن هيئة المحاسبة والمراجعة أيوفي التي خصصت المعيار رقم: 33 للوقف، وفصّلت الصيغ المناسبة لتنمية المال الوقفي حسب نوعية الأصول الوقفية محل الاستثمار، مع مراعاة المبادئ العامة الشرعية وخصوصية الملكية الوقفية وضوابط تنميتها.

الفرع الثاني: دور الكفاءة التَّمويلية للوساطة المصرفية في تأسِيس وصيانة الأوقاف:

ولبيان الدور الفعَّال والكفاءة الاستثمارية العالية للوساطة المالية الإسلامية والمتمثِّلة في مجموعة المنتجات المالية الإسلامية نعرِضُ نموذَجًا فعَّالًا للبنك الإسلامي للتنمية، وهو صُندُوق استثمار الممتلكات الوقفية، وهو عبارة عن صندُوق عالمي لتطوير وتثمير ممتلكات الأوقاف الإسلامية، وهو مقترَح عرضَهُ البنك الإسلامي للتنمية أثناء المؤتمر السادس لوزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية بالدُّول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عُقِد في جاكرتا بإندونيسيا في 29 أكتوبر 1997م، وانبثَقَت الرُّؤية الخاصة بالصندوق من رسالة البنك الإسلامية التنموية وهيئته المدرِكة للدَّور المهم الذي اضطلَعَت به الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامي؛ ووقّع بنك التنمية وتسع مؤسسات أخرى على مقترح إنشاء الصندوق يوم: 1/ 2/ 2003م بمجموع مساهماتٍ قدِّرت بـ (50 مليون دولار) مقسَّمة على 5000 سهم، وتبلُغُ قيمة السَّهم الواحد (10.000 دولار)،

(1) انظر: حقيبة طالب العلم الاقتصادية، القرة داغي، 5/ 405.

(2) انظر: «الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية»، فداد، 238-240؛ وحقيبة طالب العلم، القرة داغي، 5/ 405-406.

ويشتَرَطُ أن لا تقِلَّ المشاركة عن (مليون دولار)، ساهم فيها البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ (29.50 مليون دولار)، ما يمثِّل 36.91 % من رأس المال المشارَكِ به، وتمَّ رفعُ رأس مال الصُّندُوق ليصل إلى (79.92 مليون دولار) إلى غاية 31/ 12/ 2018م، بمشاركة منظمة التعاون الإسلامي بالسَّعُودية (صندوق التضامن الإسلامي) بـــ(15.51 مليون دولار) بنسبة 19.41 %، والهيئة العامة للأوقاف بالسعودية (7.50 ملايين دولار) بنسبة 9.38 %، وبنك فيصل الإسلامي بمصر (5.76 ملايين دولار) بنسبة 7.21 %، و(5 ملايين دولار) لكل من الأمانة العامة للأوقاف وبيت التمويل الكويتي بنسبة 6.26 % لكل منهما، وصندوق الأوقاف الإيراني (2.90 مليون دولار) بنسبة 3.63 %، و(مليون دولار) لكل من بنك البحرين والبركة البحريني، وبنك التضامن الإسلامي السوداني، والبنك الإسلامي ووزارة الأوقاف الأردنية، والبنك الإسلامي العربي الفلسطيني، وأمانة رايا بيرهاد الماليزي، وتقَدَّرُ نسبة كل واحد منها بـ: 1.25 %[1]، وتمَّ رفعُ رأس مال الصُّندُوق من 79.92 مليون دولار إلى 114 مليون دولار بنهاية سنة 2022م وبداية سنة 2023م[2]، ليرتفع معها قيمة السهم الواحد المشارك به حسب النسب الآنفة المذكورة من (10.000دولار) إلى (11.426 دولار) بداية سنة 2023م[3]، وكان الدَّافع للاستثمار والتمويل أن غالبية الصِّيغ المعتمدة في الصُّندوق تدعمُ التَّمويل طويل الأجلِ لتثمير الوقف من قاعدةٍ ثابتة وبانطلاقة عالمية للأعضاء والدُّول المشاركة فيه، مع تركِ الباب مفتوحًا للاكتتاب في رأس المال وفقًا للإجراءات المتبعة في لائحة الصُّندوق ووفقًا لمبادئ الشَّريعة، ويعدُّ مدير الصُّندوق مضَارِبًا يسعى لأن يحقِّقَ للمشاركين في الصُّندوق عائدات جيِّدة لاستثماراتهم بما يتماشى مع مخاطِرِ الاستثمار مقارنةً مع الاستثمارات المماثلَةِ، مما أعطى للصُّندوق انتشارًا عالميًّا مع التركيزِ على القطاعات الرَّئيسة في الاستثمار كالإسكان ومراكز التسوُّق والمنشآت الصّناعية والعقارية، من تطويرِ المشاريع وإدارة الأصول وتمويلِ المشروعات، وهو نابع من الأهمية الكُبرى التي يُوليها الصُّندوق لخدمة المستفيدين النِّهائيين من الوقف كالمحتاجين واليتامى وذوي الاحتياجات (انظر الجدول 3)[4].

(1) انظر: «الأثر الإنمائي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف»، البنك الإسلامي للتنمية، 90-93،

(2) انظر: صندوق تثمير الممتلكات الوقفية، التقرير السنوي 2022م، منشورات البنك الإسلامي الدولي للتنمية، PDF، 2022م، 45.

(3) انظر: المصدر السابق، 14.

(4) انظر: «التقرير السنوي 2018م»، البنك الإسلامي للتنمية، 14.

الجدول (3): أصول صندوق استثمارات الوقف بالبنك الإسلامي للتنمية (ملايين الدولارات) 2022م

رقم	مكونات الصندوق	من 31/ 12/ 2022م		من 31/ 12/ 2021م	
		المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %
1	النقد وما يعادله	13.62	9.60	12.34	3.8
2	ودائع سلع بالمرابحة	26.53	18.70	17.43	18.40
3	الاستثمارات: إجارة منتهية بالتمليك	36.81	25.94	31.10	23.2
4	الاستثمارات: صكوك إجارة	24.10	16.98	29.41	21.9
5	الاستثمارات : صناديق إجارة	2.65	1.87	3.04	2.3
6	الاستثمارات في عقارات	5.88	4.14	6.21	4.7
7	الاستثمارات: مشاركة	0.00	0.00	0.57	0.4
8	الذمم المدينة – استصناع	23.96	16.89	19.87	14.8
9	الذمم المدينة – بيع بالتقسيط	7.91	5.57	7.96	5.9
10	إيرادات مستحقة لأطراف ذات علاقة	0.00	0.00	6.09	4.5
11	إيرادات مستحقة وأصول أخرى	0.43	0.30	0.14	0
	مجموع الأصول	141.89	100	134.16	100

المصدر: «التقرير السنوي 2022م»، صندوق تثمير الممتلكات الوقفية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، PDF، 2022م، 33.

والملاحظ في الجدول رقم: (3) أنّ صندوق التثمير الوقفي الإسلامي صُندُوقٌ مبنيٌّ على الأموال الوقفية التي تمَ جمعها من فاعلي الخير المحبِّين للصدقة ذات النَّفع الدائم، بناء على أن إنشاءه كان بإذن وزارة الأوقاف للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وبمشاركة هيئات الأوقاف ومؤسسات وقفية ومنظمات غير ربحية وبنوك إسلامية ومستثمرين أفراد[1]، وله دوران أساسيان لا يحيدُ عنهُما وهُما: «إعادة تنشيط ممتلكات الأوقاف القديمة، وتمويل مشاريع اجتماعية اقتصادية أخرى جديدة في المجتمعات الإسلامية»، واستثمر الصُّندُوق الأصول المالية الوقفية وغيرها، من خلال استخدام مجموعةٍ من الصِّيغ والمنتجات المالية

(1) انظر: صندوق تثمير الممتلكات الوقفية، التقرير السنوي 2022م، 27-31-99.

المختلفة حسب ظُروف كل بلد والمناخ الاستثماري الموجودِ فيه، باستعمال عمليات المرابحة قصيرة الأجل وصكُوك الإجارة والمشاركة والاستصناع والإجارة بمختلف أنواعها وعملياتٍ غير وقفيةٍ أيضًا، توزَّعت بين «فيجي وبنغلاديش وأوغندا وكينيا وجيبوتي والبوسنة، والمملكة العربية السعودية، وبريطانيا، وأمريكا»، أما بالنِّسبة للأداء المالي للصندوق فقد حافظ الصُّندوق على وضعٍ مالي جيِّد، مدعومًا بميزانية قويةٍ وتحسين جودة عوائدِهِ، ومع ذلك فهو يواصل عملَهُ علىً تحسين العائد على رأسماله، وقد بلغ مجمُوع قيمة أصوله (88.742 مليون دولار) في نهاية العام 2017م مقارنة بـ: (90.018 مليون دولار) في 31/ 12/ 2016م، ليصل مجموع أصوله بداية سنة 2023م إلى (141.89 مليون دولار أمريكي) [1].

على الرَّغم من وجود الوقف النَّقدي كمؤسَّسة في التاريخ الإسلامي منذ القرن الخامس عشر الميلادي، إلَّا أنَّه قد تم تطويره وتنظيمه كمنتج مصرفي وقفي في الآونة الأخيرة، ومن أشهر البنوك الإسلامية التي اعتمدت على الوقف النَّقدي ضمن خدماتها: «البنك الإسلامي الاجتماعي والبنك الإسلامي الأردني، بنك أكسيم، والبنك الآسيوي، وبنك شيخ جلال الإسلامي، وبنك العرفة الإسلامي، وبنك برايم (جميعهم في بنغلاديش) بالإضافة إلى البنك الإسلامي في ماليزيا»[2].

وتستخدمُ مجموعة من الصِّيغ والمنتجات المالية الإسلامية لتثمير ممتلكات التمويل الاجتماعي الإسلامي (الأوقاف)، واستخدم القائمون على صندوق تثمير الوقف منتج الوقف كأفضل وسيلةٍ لمعالجة تحديات التنمية في الدُّول الإسلامية والغربية على حدٍّ سواء، باعتبارها حلًّا طويل الأجل وغير قائم على الدَّين وممتَدًّا لأجيال، وذلك من خلال استخدام الصِّيغ الإسلامية قصيرة وطويلة الأجل القائمة على الدَّين لتمويل المشاريع، وقد يكونُ لذلك عميقُ الأثر على المدى البعيد في التَّقليل من الاعتماد على المساعَدَة الإنمائية الرَّسمية، والاستعاضَة عنها بالثروة الاجتماعية المولَّدة محليًّا وعالميًّا من خلال طابع الصُّندوق ذي الانتشار العالمي، لذلك ارتقت صيغةُ الإجارة لما هو معروف عليه في العهود القديمة سواء تسييرًا أم تفعيلًا، أو حتى في نسبة العائدات المتوقَّعة، ومن مظاهر التطوير في أسلوب الإجارة إدخال منتج الصُّكوك لتصبِح النَّموذج التعاقُدي الأمثل لاستثمارات

(1) انظر: «التقرير السنوي 2017م»، البنك الإسلامي للتنمية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، PDF، 2017م، 16؛ وصندوق تثمير الممتلكات الوقفية، التقرير السنوي 2022م، 27–41.

(2) انظر: «التكامل وتطوير المنتج الوقفي من خلال صناعة المالية الإسلامية»، مشعل، 8.

الصُّندوق، ولتنال حصَّة الأسد بين عامي 2003م و2009م، لتصل إلى نسبة 58 % من مجموع الاستثمارات الوقفية، خاصَّة الدُّول الأعضاء منها كآسيا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط[1]، ونفس الشيء يقال أيضًا بالنِّسبة لاستخدام الأسهم والأوراق المالية الأخرى، مما أعطَى طابعًا عالميًّا للأوقاف وخرَج بها من المستوى المحلِّي الإقليمي إلى المستوى العالمي في جلبِ رؤُوس الأموال وتضخِيمِها، مما يؤهِّلها للدُّخُول في مشاريع استثمارية أكبر وأنفع.

كما نلاحظ أيضًا أسلُوب المشاركة الطَّاغي والظَّاهر على أغلبِ المشاريع الوقفية المطبَّقة على أرض الواقع، والتي انحصرت أغلبُها بين الصُّندوق والبنك والجهة أو المؤسَّسة الوقفية ولو من خلال الأرض الوقفية التي هي في الأخير أصلٌ وقفيٌّ جامد، ومن بين أفضل النَّماذج الوقفية نَجِدُ المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، ومن أشهر المشاريع الوقفية التي تمَّ تنفيذُها من خلال هذه الصِّيغة وقف الملك عبد العزيز للحرمين الشَّريفين رقم: «2» بمكة المكرمة، وتبلغ مساحته أكثر من ثلاثين ألف متر مربع، ويتكون مشروع وقف الملك عبد العزيز للحرمين (والمخصص ريعه لمصلحة الحرمين) من مجموعةٍ من الأبراج، تشمَل عددًا من الوحدات الفُندقية والتي يصل عددُها إلى 4363 وحدة، بالإضافة إلى مجمَّع تجاري بمساحة تتجاوز 6220 مترًا مربعًا، كما يحتوي على مواقف سيارات تستوعب 566 سيارة، في حين تبلُغُ عدد مواقف الحافلات نحو 56 موقفًا خُصِّص بعض منها لحافلات الفُندق، والأخرى خصِّصت لحافلات النَّقل الجماعي، ويتضمَّنُ المشروع أكثر من 1890 دورة مياه وغير ذلك من الخِدمات، وعقد المشاركة المتناقصة في الوقف بمعنى أن يشترك المموِّلُ المستثْمِرُ مع الوقف في العائد، وهذا العائد الذي يحصل عليه الوقف يتملَّك بقدْرِه وبحصته من البناء، الذي هو الآن ملك للمستثمر أو المموِّل حتى تنتهي الملكية تمامًا لتكون لأوقاف الحرم الشريف، ونتيجة لذلك قدِّمت عروض ودرست وانتهت بقبُول العرض المقدَّم على أساس أن يكون لأوقاف الحرم الشَّريف 35 % من العائد وللمموِّل 65 % منه[2].

ومنذ سنة 2013م إلى غاية بداية سنة 2023م نلاحظ تحوُّل صُّندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في مجموع اعتماداته إلى منتج الاستصناع بنسَبٍ فاقت 59 %، وهذا من خلال المشاريع الاستثمارية الوقفية المقامَةِ في دول غير أعضاء في الصُّندوق، فيما يحتل منتج

(1) انظر: «الأثر الإنمائي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف»، البنك الإسلامي للتنمية، 42-43.

(2) انظر: «خادم الحرمين الشريفين دشن ثاني أوقاف الملك عبد العزيز للحرمين الشريفين مساحة 30 ألف م»، جريدة الرياض، 1 جانفي (يناير) 2022م:

https: / /www.alriyadh.com /376271

الإجارة الصدارة أيضًا في عدد المشاريع المعتمدة نهاية سنة 2022م بنسبة 55 % ضمن البلدان الأعضاء في الصندوق، ويرجع ذلك كما نبَّه عليه الباحث آنفًا إلى المناخ الاستثماري الموفَّر، والبيئة القانونية الملائِمَة والتنظيم والحوكمَة الفعَّالة[1].

أمّا بالنِّسبة لصيغة المرابحة لدى صندُوق التثمير، فنلاحظ انعدامَها غالبًا من لوائح الاستثمار وبياناته قبل سنة 2021م وانتعاشها بعده، إلا أنّ هذا التوجُّس والحذر لا بدَّ أن يُرفقا بمجموعةٍ من البحوث الواقعية المحدِّدة للإشكالية ومعالجتها، وليس التَّغاضي عن هذه الصِّيغة مطلقًا، بل يلزم اغتنامُ أكبر ميزة في هذه الصِّيغة وهي السُّرعة التطبيقيةُ وخفَّة الإجراءات الإدارية التي قد تصِلُ لعدَّة أيام فقط[2].

ووافق صندُوق تثمير الوقف منذ سنة 2017م إلى غاية بداية سنة 2023م على أكثر من 15 مشروعًا بتكلفة (81.92 مليون دولار) توزَّعت على الدول الأعضاء وغيرها، منها[3]:

1 – **إنشاء فندق في المنطقة الوسطى من المدينة المنورة لمصلحة مؤسسة البيان التعليمية الخيرية:** ويهدف المشروع إلى توليد دخل منتظم لهذه المؤسسة التعليمية الخيرية لدعم أنشطتها التعليمية، والتي تشمل كلية للهندسة وكلية إدارة الأعمال وكلية تكنولوجيا المعلومات، وسيتحقق ذلك من خلال تشييد فندق 4 نجوم يحتوي على 160 غرفة، يقع على بعد 250 مترًا من المسجد النبوي بمساحة إجمالية تقدر بـ 8500م^2، وباستخدام منتج الاستصناع، وتبلغ التكلفة التقديرية للمشروع (37 مليون دولار أمريكي)، منه مبلغ (28.2 مليون دولار) يتم توفيره من الجهة المستفيدة، وبلغ إجمالي دعم الصندوق (8.8 ملايين دولار)، فيما وصل إجمالي الصرف من طرفه حتى سنة 2023م (7.90 ملايين دولار)[4].

2 – **إنشاء مجمَّع سكني تجاري وقفي في مدينة سوفا لمصلحة رابطة مسلمي فيجي:** يستهدف المشروع شراء عقارين من أجل تحقيق دخل منتظم لبعثة الرحمة (Mercy Mission UK)، والتي تلعب دورها في الدفاع عن الفئات الضعيفة في المجتمع، وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بـ(4.31 ملايين دولار)، سيمول البنك الإسلامي للتنمية جزءًا

(1) انظر: صندوق تثمير الممتلكات الوقفية، التقرير السنوي 2022م، 11–27–41؛ و«الأثر الإنمائي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف»، البنك الإسلامي للتنمية، 43.

(2) انظر: «الأثر الإنمائي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف»، البنك الإسلامي للتنمية، 43.

(3) انظر: صندوق تثمير الممتلكات الوقفية، التقرير السنوي 2022م، 38–41؛ و«التقرير السنوي 2017م»، البنك الإسلامي للتنمية، 17–19.

(4) انظر: صندوق تثمير الممتلكات الوقفية، التقرير السنوي 2022م، 40.

من تكلفة المشروع بمبلغ (3.20 ملايين دولار)، فيما وصل إجمالي الصرف من طرفه حتى سنة 2023م (1.42 مليون دولار)[1].

3 – **إنشاء مجمَّع سكني تجاري وقفي في مدينة سوفا لمصلحة رابطة مسلمي فيجي:** وأنشطة الرابطة تعليمية اجتماعية دينية، ويقع المشروع على قطعة أرض وقفية مساحتها 55.000 م2، تم إنشاء مبنى سكنيًّا يتألف من سبعة طوابق و34 وحدة سكنية و35 وحدة تجارية بقيمة (18 مليون دولار)، ساهم فيها صندوق التثمير بـ(4 ملايين دولار).

4 – **إنشاء برج أنجمان جميل الرحمن (إداري وقفي) في دكا ببنغلاديش:** وهو برج وقفي إداري يضم 3 طوابق كمواقف و15 طابقًا للمكاتب الإدارية فوق أرض مساحتها 1.600م2، وتستغَلُّ غلَّاته لدعم المراكز التعليمية والتدريبية والأيتام التابعة لجمعية «أنجمان مفيد السلام»، وبلغت تكلفته (26.6 مليون دولار) ساهم فيها الصُّندوق بـــ(3 ملايين دولار).

5 – **إنشاء مجمع سكني وقفي في مدينة كامبالا، أوغندا:** وهو مشروع يهدف إلى بناء مجمَّع سكني تبلغ مساحته 60 م2، وهو مكوَّن من ثلاثة مبانٍ يحتوي كل واحد منها على 8 طوابق و96 وحدة سكنية، ومصارف عائداتها تستفيد منها جامعة مقديشو بالصُّومال، وتبلغ تكلفته (15.10 مليون دولار)، ساهم فيه صندوق التثمير بمبلغ (2.66 مليون دولار).

6 – **مبنى سكني تجاري وقفي في مدينة نيروبي بكينيا:** تبلغ مساحته 9.660م2 يضمُّ طابقين كمركز للتسوُّق وطابقين للمكاتب الإدارية و10 طوابق للشقق المفروشة، وعائداتها الوقفية يستفيد منها حوالي 3 ملايين صومالي في كينيا، ومؤسسة زمزم بالصومال، وساهم فيه صندوق التثمير بـــ(6 ملاين دولار) من أصل (9.9 ملايين دولار).

7 – **مجمع سكني تجاري وقفي في جيبوتي:** وهو مشروع شقق تجارية ومكاتب إدارية تم الانتهاء منه سنة 2017م، وساهم فيه صندوق التثمير بـــ(650 ألف دولار)، وعائداته تدرُّ دخلًا منتظمًا للأوقاف الجيبوتية.

8 – **إنشاء مجمّع سكني وقفي في منطقة موستار بالبوسنة والهرسك:** وهو مشروع يتكوَّن من 4 مساكن للمسنّين، وتبلغ مساحة البناء 2.600 م2 بتكلفة تساوي (2.36 مليون دولار)، ساهم فيه الصندوق بـ(1.18 مليون دولار) وساهمت الجهة بالأرض.

9 – **مشروع صيانة توسيع وتجديد مركز بازركان التِّجاري الوقفي:** وهو تابع لجمعية

(1) انظر: المصدر السابق، 41.

المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، وهي جمعية لتنمية المجتمع وتثقيفه بواسطة 45 مدرسة وجامعة وكلية، ومستشفى يعالج فيه حوالي 65 ألف مريض[1].

وعرفت المنتجات والأدوات المالية القديمة المستعملة في الاستثمار الوقفي وتمويله بالكثرة في الأسماء والتنوُّع في الصِّيغ والألقاب، ولكن عند النّظر في منبَعِها وأصلِهَا سنجد أنّها لا تخرج في مجمَلِها عن صيغة الإجارة ولا تعبِّر إلّا عنها في شكل مختلف نسبيًّا، ومن هذه الصيغ الآتي: «الإجارة، الإجارة بأجرتين، الحكر، المرصد، الخلو، مشد المسكة، حق الجزاء... إلخ»[2]، فلو أخذنا صيغة الحكر بتمعُّن وبحث جيد في صورته سنجِدُه يلحِقُ ضررًا بالأصل الوقفي في حدِّ ذاته، لأنّ المستأجر يقوم بدفع مبلغ ماليٍّ يساوي تقريبًا القيمة الكلِّية للأرض المستأجَرَة، ويلتزم بأن يدفع سنويًّا إيجارًا ضئيلًا للغاية، مقابل حقِّ الاستخدام الفِعلي الدَّائم للأرض على النَّحو الذي يراهُ مناسبًا المستأجر من زراعة أو بناء، أو تصبح تركته لدى ورثة صاحب الحقِّ، كما لدى المستأجر حقُّ بيع هذا الامتياز المتحصَّل عليه لجهة أخرى، لا تعلم مآلات تصرُّفها في الملكية الوقفية، ولا يمكن حتى للجهة الوقفية أن تعرف مدى صلاحيتها للاستثمار في هذا الوقف، ولا يمكِنُها حتى معرفة مدى سلامة تصرُّفاتها المالية من سفهٍ أو حَجْرٍ أو غيرها من الأوصاف، والحكر وإن كان حلًّا لعدم قابلية الوقف للبيع شرعًا، إلّا أنَّ النَّاظر عليه قد تخلَّى مرغمًا عن كافة حقُوقِ استغلال الوقف مستقبلًا، مقابل إيجار سنوي ضئيلٍ جدًّا، مقابل أنَّه سيتِمُّ التساؤل عن قيمة المبلغ المدفُوع من طرف الوقف وما سيتِمُّ عملُهُ به، هل شراء وقف جديد، أو تعديل وقف آخر مثلًا؟ أمَّا في حقِّ الإجارتين فأقلُّ شيء يمكن استغلال المبلغ في إعادة الترميم، ولكن لا يمثِّل هذا استثمارًا للوقف من نواحٍ عدَّة[3]، بعكس الصِّيغ الاستثمارية التي رأيناها في المباحث السَّابقة من هذا الفصل، سواء في الاستقطاب المالي لرؤوس الأموال أو في التوثيق للأوقاف أو في نسبة العائدات الواقعة، أو حتى في حجْمِ المشاريع التي يمكن الاستثمار فيها، يقول العياشي فداد: «طبيعة هذه الصيغ بمدَدِها الطويلة وعوائدها القليلة غير المجزية مقارنة بالمردُود الكُلِّي للأصول الوقفية؛ يتيح الفرصة لذوي النِّيات السَّيئة للتلاعُب والتحايُل على ممتلكات الأوقاف، فكان أن أجِّرت بعض الأراضي الوقفية بمصر (ألف ذراع) بعدما صارت تِلَالًا خربة لا ينتَفَعُ بها تسعًا وتسعين سنة بأربعة أرطال زيت لا غير، وبعد استصلاحها ارتفعت

(1) انظر: «الأثر الإنمائي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف»، البنك الإسلامي للتنمية، 51.

(2) انظر: «استثمار أموال الوقف»، فداد، 410؛ «إعمار الأوقاف وأحكامه في الفقه الإسلامي»، أحمد آق قندوز، 255-263؛ الأدوات الاستثمارية، فداد، 144؛ «التمويل والاستثمار في مشروعات الأوقاف»، الزرقاء، 69-70.

(3) انظر: «التمويل والاستثمار في مشروعات الأوقاف»، الزرقاء، 69-70.

قيمتها أضعافًا، وسئل عنها الشيخ عليش، إن كان يُفسخ عقد الإجارة الطويل الأمد ويستفيد الوقف من عوائدها؟ فأجاب بالإيجاب في حال أنّها أُجِّرت بأقل من ثمن المثل، وإلا فلا تفسخ، وتكون منافع الأرض لمدة 99 سنة تقابل أربعة أرطال زيت؟»[1]، وأوصى عبد الستار أبو غدَّة أيضًا في نهاية بحثه حول أحكام الوقف بالاستعانة بالمؤسَّسات المالية الإسلامية المتخصِّصة لاستثمار الوقف[2].

المطلب الرابع: فعالية الوساطة المالية الإسلامية في توزيع ريع الأوقاف

الفرع الأول: العائدات الوقفية بين عمليات التوزيع والتَّنمية:

أولًا: استثمار ريع الأوقاف بين عمليات التوزيع والتنمية:

الفقهاء متَّفقُون على أنّ أول واجب لابدَّ أن يقوم به النَّاظر على الأملاك الوقفية هو عمارتها، سواء أشرط ذلك الواقف أم لا، قال الإمام النَّووي: «وظيفة المتولِّي؛ العمارة والإجارة وتحصيل الغلَّة وقسمتها على المستحقِّين وحفظ الأصول والغلَّات»[3]، فمتولِّي الوقف وكيل في التصرُّف بغض النَّظر عن كونه وكيلًا للواقف كما قال أبو يوسف أو عن الفقراء كما ذهب إليه أبو محمد[4]؛ ويضمن بالتَّعدي والتقصير وتصرُّفه مقيَّد بالمصلحة، ولا يتحقَّقُ للنَّاظر تحقيق قصد الواقف إلا باستغلال الأصل وصيانته وتنميته وتثميره، أمّا في حالة بقاء فاضل من غلَّة الوقف[5] فقد اختلف الفقهاء حول مدى إمكانية استثماره من عدمه على قولين كالآتي[6]:

1 - **القول الأول: وقال هذا الفريق بجواز استثمار الفائض من الغلّة:** فيتِمُّ تحويل الغلّة لاستثمارٍ أو لعقارٍ وقفيٍّ، وذلك بشرط أن يكون فائضًا عن نفقات الصيانة ومصارفه الضَّرورية، وهو القول الرَّاجح في المسألة، وذهب إلى هذا كلٌّ من فقهاء الحنفية والمالكية والحنابلة، قال ابن الهمام الحنفي: «وللمتولِّي أن يشتري بما فضَل من غلَّة الوقف إذا لم

(1) «استثمار أموال الوقف»، فداد، 445.

(2) انظر: «أحكام الوقف وسبل إحيائه وآليات تطوير استثماره»، عبد الستار أبو غدَّة، 110.

(3) روضة الطالبين، الإمام النووي، 5/ 348.

(4) انظر: الأشباه والنظائر، ابن نجيم، 166.

(5) ويقصد به استثمار ما زاد من صافي غلَّة الوقف بعد حسم النَّفقات والمخصَّصات والتوزيع على أهل الاستحقاق. انظر: «استثمار الأموال الوقفية»، العتوم - ربابعة، 234.

(6) انظر: مدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 2/ 403-410.

يحتج إلى العمارة؛ مستغلًّا ولا يكون وقفًا في الصَّحيح حتى جاز بيعه»[1]، وهو المفتَى به عند المالكية أيضًا، يقول الونشريسي: «وأنَّ الذي به الفتيا إباحة ذلك وجوازه»[2]، يقول المرداوي: «وأما إذا اشتُرِي عبدٌ من غلَّة الوقف لخدمة الوقف، فإنّ الفطرة تجب قولًا واحدًا؛ لتمام التصرُّف فيه»[3]، وحكَمَ بجوازه منتدى قضايا الوقف الفقهية بالكويت ومجمَعُ الفقه الإسلامي الدولي[4].

2 – **القول الثاني: وقال هذا الفريق بجوازه في الأصل الموقوف على المسجد فقط:** كما قال بعض الشافعية، يقول زكريا الأنصاري: «إذا فضل من ريع الوقف مال هل للنَّاظر أن يتَّجر فيه، أجاب السبكي بجواز ذلك إذا كان لمسجد»[5].

والذي يظهر والله أعلم؛ هو إعمال مبدأ المصلحة في الاستثمار من عدمه في الحالتين، وتغليب جانب الاستثمار حين تكون المصلحة راجحة للوقف، ويعدُّ ذلك أمرًا مقبولًا في هاتين الحالتين إن لم يكن مطلوبًا[6].

وسيوضِّحُ الباحث ذلك من خلال الجدول رقم (4) الذي يُظهر المؤشرات المالية من ناحية كيفية التَّقسيم والمصاريف والتأمينات لصُندوق تثمير الممتلكات الوقفية التابع للبنك الإسلامي للتنمية نهاية عام 2022م وبداية سنة 2023م مقارنة بنظيرتها سنة 2021م، ونلاحظ من خلال هذا الجدول تطوُّر في قيمة الأصول المالية الوقفية على مرِّ السنين، التي بدأت أثناء إنشائها بـــ (50 مليون دولار)، لتقارب سنة 2022م تقريبًا (131 مليون دولار)،

(1) فتح القدير، ابن الهمام، 6/ 240.

(2) المعيار المعرب، الونشريسي، 7/ 187–188؛ وانظر: فتاوى البرزلي، البرزلي، تح: محمد الهيلة، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 2002م، 5/ 391.

(3) الإنصاف، المَرْداوي، 07/ 45.

(4) ولكن اختلف الفقهاء في حكم الرَّيع المستثمر، هل يعدُّ وقفًا أم يلحق بالرَّيع؟ وذكر في قرارات منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول أنّ في المسألة قولين، وذكر ليفاكوفيتش أنّ المسألة فيها ثلاثة أقوال: الأول هو عدم اعتباره وقفًا وهو قول للحنفية والمالكية، والثاني اعتباره وقفًا وهو قول للحنفية ورأي للحنابلة ومفهوم كلام القرويين من المالكية، والثالث: اعتباره وقفًا بشرط أن ينويه الواقف أو الموقوف عليهم وهو من الآراء المعاصرة كفتوى الأزهر. انظر: تأصيل ريع الوقف، أنس ليفاكوفيتش، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2016م، 70–72؛ و«حكم استثمار الوقف»، اللّجنة العلمية للمنتدى، 414؛ و«استثمار الوقف وغلاته وريعه»، اللجنة العلمية للمجمع، 526؛ وتأصيل ريع الوقف، ابن عزوز، 146–147؛ والبند 6 من قرار حكم استثمار الوقف، «منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول»، 414؛ و«استثمار أموال الوقف»، الشعيب، 244.

(5) أسنى المطالب، الأنصاري، 2/ 471؛ وانظر أيضا: الفتاوى الفقهية الكبرى، ابن حجر الهيتمي، 3/ 242.

(6) انظر: «استثمار أموال الوقف»، فداد، 430؛ و«إدارة المخاطر لاستثمار وتنمية الممتلكات والأصول والصناديق الوقفية»، الصلاحات، 83–84.

والتي أنتجت ما قيمته (مليونان و210 ألف دولار) من الدَّخل الصَّافي قبل حصة المضارب والمتمثِّل في البنك الإسلامي للتنمية، فيما بلغ عائد الوحدة الواحدة للمضارب (222 ألف دولار) عام 2022م، فيما لم يتم تحويل أي عائد إلى الاحتياط العام للصندوق الوقفي لتغطية العجزِ الواقع أو المتوقَّع في العمليات الاستثمارية الوقفية مقارنة بسنة 2021م التي حول فيها ما قيمته (380 ألف دولار)، ووفقًا لما تنصُّ عليه المادة (19) من لائحة الصُندوق، أعلن الصُندوق عن توزيع أرباح على المصارف الوقفية وغير الوقفية بنسبة 1.7 % من رأس المال المدفوُع عن العام المنتهي في 31/ 12/ 2022م[1]، ووافق الصُندوق خلال العام 2022م وبداية العام 2023م على أكثر من 15 مشروعًا وقفيًّا ضخمًا، وأغلبها لا تزال تحت قيد الإنجاز بتكلفة إجمالية قدرها (81.92 مليون دولار)، ووُزِّعت هذه المشاريع على الدُّول الأعضاء وغير الأعضاء في الصُّندوق الاستثماري الوقفي أو بنك التنمية كما تم توضيحه آنفًا في الجدول رقم (3).

الجدول (4): المؤشرات المالية لصندوق التثمير الوقفي
(المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية) سنة 2021م – 2022م

رقم	المؤشرات المالية	31/ 12/ 2022م	31/ 12/ 2021م
1	صافي قيمة الأصول	130.84	130.16
2	صافي الدخل قبل حصة المضارب	2.21	3.72
3	حصة المضارب من الأرباح	0.22	0.37
4	تحويل إلى الاحتياطي العام	0.00	0.38
5	التوزيعات	2.003	1.430
6	الأرباح الموزعة/ رأس المال المدفوع %	% 1.7	% 1.25
7	معدل اللايبور «LIBOR» %[2]	% 2.86	% 0.20
	المبلغ الإجمالي للتمويل	11.426	11.378

المصدر: «التقرير السنوي 2022م»، صندوق تثمير الممتلكات الوقفية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، PDF، 2022م.34.

(1) انظر: «التقرير السنوي 2022م»، صندوق تثمير الممتلكات الوقفية، 34.

(2) معدل اللايبور: وهو معدل نسبة الاقتراض بين البنوك في لندن. انظر: «ما هو ليبور؟»، جون كيف، التمويل والتنمية، 49/ 4، 2012م، 32–33.

الفرع الثاني: طرُق مؤسَّسات الصيرفة الإسلامية في توزيع عائدات الأوقاف:

أولًا: طرُق مؤسَّسات الوساطة المالية في توزيع عائدات الأوقاف:

أمّا بالنِّسبة لتوزيع أموال الوقف فإنّه يقترح الباحث أن تتمَّ من قبل مكاتب وفروع البنك الإسلامي أو البنك الوقفي للموقوف عليهم مباشرة، بناءً على اقتراحٍ من لجان المؤسَّسات الوقفية المستثمِرَة لأموالها في البُنوك الإسلامية الوقفية، وذلك بإمداد البنك بالدِّراسات الاجتماعية المعمُولة على المستحقِّين لعائدات الأوقاف، بما يوافق وما شرطَهُ الواقف أو ما هدفت إليه المؤسَّسات الوقفية، وتتميز البنوك الوقفية باحتوائها على قائمة طويلة تتضَمن الحسابات العائدة لمؤسَّسات وقفية، وتتضمن معلومات حول مجالات تلك المؤسَّسات الوقفية، وهي بدورها توزِعُها على المستحقِّينَ لها، كما يمكن للبنك القيام بدور النَّاظر على الأموال الوقفية، وفي هذه الحالة سيضع كُلَّ خبرته في عملية التوزيع للأموال والعائدات الوقفية من دون انتظار الاقتراح من أي مؤسَّسات أخرى، مع المراقبة والتدقيق الشَّرعي من طرف الهيئة الشرعية للبنك أو وزارة الأوقاف، وذلك للمشروعات والبرامج التي تراها إدارة البنك مستحِقَّة للوقف عليها. ومن أهم طرُق صرف الوقف التي يمكن أن تلجأ إليها المصارف والمقترحة من الباحث الآتي:

1 – **الصَّرف من الشُّبَاك المخصَّص للنَّوافذ الوقفية في البنوك**: بتحضير كشوف بأسماء المستحِقِّين والمبالغ المستحقَّة للذين حدَّدتهم المؤسَّسات الوقفية وأقرَّهم البنك، وخصمِها من الحساب الخاص بالمؤسَّسَة الوقفية لمصلحة المستفيدين.

2 – **الصَّرف إلى حساب المستفيدين الموجود في البنوك الإسلامية**: وهذا الحساب عادة ما يكون مُتَضَمنًا داخل كشوفات أسماء المستحقِّين مباشرة من الأموال الوقفية.

3 – **الصَّرف من مقرِّ المؤسَّسة الوقفية**: ففيه بعض الدول ليس لديها التطور التِّقني الكامل في مجال البنوك، أو أنّ بعض المستحقِّين لا تسمح لهم ظروفهم بالذهاب للبنك.

4 – **صرف الأموال لحسابات المؤسسة الوقفية في البنك**: وهذه المؤسَّسات تقدِّم هذه الأموال على شكل خدمات كما يُفعل في السَّكنات الوقفية الخاصة بالطُّلاب في تركيا من تقديم أكلٍ وشربٍ وإنترنتٍ ورحلات لهم، وممكن أن يطَّلِع مندوبُ البنك على الخدمات والأموال المصرُوفة من أجل السَّير التام لعملية توزيع الغلّة باعتبار البنك مُساهمًا في جمعِها.

5 – **القيام بتوزيع هذه الأموال على شكل أيام وقفية لتوزيعِ أموالِ الوقف**: لزرع الثِّقة بين المواطنين والهيئات القائمة على الوقف والموقُوف عليهم، ويدخل ضمن عملية التَّسويق

للأوقاف واستقطاب المتبرِّعين واكتشاف المستحقِّين.

6 – **الصرف بمنزل المستحقين (المرضى والعجزة والأيتام).**

7 – **صرف أموال الوقف عن طريق الحوَالات البريدية:** للقاطنين في المناطق النَّائية البعيدة عن فروع المصارف الإسلامية الوقفية، وعقدِ البنكِ لاتِّفاقيات تعاون مع هيئات البريد والمواصلات.

ثانيًا: تبنِّي مفهوم الوقف المبتكر في المصارف الوقفية (الموقوف عليهم):

والمصرف بكسر الراء وجمعه مصارف، ومصارف الوقف هي الجهات التي يصرفُ إليها ريع الوقف وثمرته، ويلزم كونها جهة برٍّ وقربة، قال تعالى:﴿فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا﴾[1][2].

ويتم هذا من خلال دعم عملية الابتكار في مجال الوقف، وبالتَّحديد المصارف الوقفية التي ستنتفِعُ بعائدات الوقف، مثلما يفعل تمامًا مركز «الوقف المبتكر» التابع لمؤسسة محمد بن راشد لاستثمارات الوقف والهبة، الذي يحرصُ على أن لا تبقى العائدات موجَّهة ومنحصِرة إلّا في المصارف التقليدية للوقف، واقتراح أُخرَى جديدة زيادة على المصارف الوقفية القَديمة[3]، مسايرة لواقعنا الحالي ومراعاة لتغير الكثير من المفاهيم التَّنموية والاجتماعية داخِلَهُ، وتطوُّرِه وظهُور مجالاتٍ كثيرة وأشدَّ حاجة للعائدات الوقفية ولكنّها غير منتبَه لها، فلا بدَّ أن توجه العائدات الوقفية وريعها للأمُور التنموية للمجتمع أكثر من غيرها، وهذه نماذج لبعض المصارف العصرية التي يعدُّ حصرها متعذِّرًا[4]:

1 – **الأبحاث والمعاينات الطبية:** حيث يقوم مستشفى الزهراء بدبي بالتعاون مع الجهات الوقفية من أجل معالجة مرض السُّمنة من خلال العمليات الجراحية، والمتابعة الطبية، كما يقدِّم مستشفى زليخة بدبي فحوصات طبية مجانية للمحتاجين في العديد من المجالات أيضًا.

2 – **العلوم والتكنولوجيا والابتكار:** قامت دبي القابِضَة بتخصيص 13.6 مليون دولار سنويًّا من إيراداتها لمصلحة الابتكار وبحوث المستقبل.

---

(1) سورة الكهف، جزء من الآية: 53.

(2) انظر: مصارف الوقف في القديم والحديث، سليمان الجاسر، مدار الوطن للنشر، الرياض، ط1، 2014م، 7.

(3) انظر: «الوقف المبتكر»، مركز محمد بن راشد العالمي للأوقاف والهبات.

(4) انظر: المصدر السابق.

3 – **دعم مشاريع الشباب**: تقدم مؤسَّسة ومضة خدمات ترويجية وتوجيهية، تُسهم في تعزيز نجاح مشاريع الشباب ويمكن للرَّاغبين بالاستفادة التواصل مباشرةً مع المؤسسة، كما تقوم مؤسَّسة «فري هولد مديشن للمعلومات» بتحمُّل تكاليف إعداد تقارير وتقديم استشارات لعدد من أصحاب العقارات.

4 – **دعم المعرفة**: قامت مؤسَّسة كونسينتينو بدبي بدعم إنشاء بعض المرافق كوقفٍ في مركز الجليلة لثقافة الطِّفل، كما تقومُ دار الأفكار للاستشارات والمؤتمرات بتقديم نسبة من مقاعدِها في مختلف الدَّورات التدريبية كمقاعد وقفية.

5 – **الحملات التوعوية والمجتمعية**: تقوم شركة سلكة للمسؤولية الاجتماعية والعلاقات العامَّة بخدمات الاستشارات الاتصالية والإدارة للمنصَّات الإعلامية والمبادرات المجتمعية بصورةٍ وقفيةٍ لمجلس الأعمال الكويتي بدبي.

6 – **التَّدريب وتنمية المهارات**: تقوم شركة الخليج للصناعات الدوائية (جلفار) بتقديم دعم مادي مُستدَام لتعليم الطِّب في جامعة محمد بن راشد للطِّب والعلوم الصِّحية.

7 – **البيئة**: قام بنك أبو ظبي التِّجاري بتخصيص دعم وقفي مُستدَام لمصلحة البرامج البيئية في جمعية الإمارات للحياة الفِطرية، وقامت بلدية دبي بتحويل بعض مواقف حافلاتها لمواقف وقفية يعودُ ريعُها لمصلحة التَّوعية البيئية.

8 – **اللُّغة العربية**: تقوم مؤسسة عبد الله الغرير للتعليم (مؤسسة وقفية) بدعم جهود التَّعليم في العالم العربي.

إنّ مصارف الوقف (أي الفئات والجهات التي تُوجَّه إليها مصارف الوقف) لها ارتباط كبير بمدى فهم الواقع واستيعاب ظرُوفِه، والواقع مؤثِّر في الحُكم الشَّرعي أثناء استنباط الأحكام والحُكْم علىَ الأشياء، وهو ما دلَّت عليه نصُوصٌ وأصول كثيرة، بالإضافة إلى ممارسة السَّلف لَه[1] وخاصَّة في مجال الوقف، لذلك لا بدَّ أن يتم توزيعُ عائدات الأوقاف وريعها حسب ظروفِ البلد ومعطياتهِ ومشاكلِهِ الاجتماعية والاقتصادية الوقفية، بما يضمن التَّنمية الشاملة والفائدة الاجتماعية، لأنّه لا يمكن التحرُّك نحو التفكير في حلِّ المشكلة (فضلاً عن التطوير) دون الوقُوف على الوضع الرَّاهن وتصورِه تصوُّرًا صحيحًـا، وهذا من أبجديات المنهـج العلمي في التفكير، لأنّ الوقف عبارة عن وسيلةٍ فعَّالة لسدِّ الثغرات التي لا يُنتبه لها في اقتصاديات الدُّول، هذه الثغرات التي تخلِقُ العجز في مجالات اقتصادية

(1) انظر: تنبيه المراجع على تأصيل فقه الواقع، عبد الله بن بية، 11–38.

حسَّاسة، وتضُرُّ بطبقات مجتمعية عديدة، وأبرز ما يسدُّ هذه الثغرات هو المصارف الوقفية الحديثة المتماشية مع المتطلَّبَات الشَّرعية ومتطلَّبات العصر[1]، مما يسهم في العدالة من خلال إعادة توزيع الثروة على جميع الطَّبقات الحسَّاسة الفعَّالة والمحتاجَة، وهذا لا يتمُّ إلَّا بالحرص التام والسَّهر الدائم من الجهات القائمة على توزيع الثَّروات، بأن تضع نصب عينها محورين مهمَّيْن في عملية التَّوزيع، وهما[2]:

المحور الأول: إدارة العمل بمستلزماته التشغيلية اليومية وحلّ مشاكله الآنية والمستمِرَّة: فلا ينبغي أن يكون الشَّكل التقليدي للإدارة الذي يقوم على مجرَّد التسيير الوظيفي هو الشكل الوحيد للإدارة.

المحور الثاني: وضع العين على التطوير المستقبلي لإدارة العمل: ومحاولة التطوير وفتح الآفاق المستقبلية للمصارف الوقفية بما يرجِعُ على الوقف بالتَّحسُّن والتميُّز.

ولا يمكن لهذه الجهات أن تنجح إلّا عن طريق الموازنة بين هذين المحورين والجنَاحيْنِ المهمَّيْنِ، بأن لا تنشغل إدارة العمل وحلِّ المشاكل عن تطوير العمل، وكذلك لا ينبغي أن يُشـْغَل التفكير في تطوير العمل لإيجاد مصارِف وقفية جديدة عن تسيِيره الرَّاهن بشكل متقَنٍ وحلِّ مشاكله، فلا بدَّ من الجمع بين الإدارة الآنية وما تتطلَّبه من مرونة وإتقان.

ومن أبرز المصارِف الوقفِية العصرية ما سَاهم فيه مركز الوقف المبتكَر كما مر سالفًا، والذي ساهم في فتح آفاقٍ جديدة في عملية استغلال الرَّيع الوقفي، وسبَقته إلى ذلك الأمانة العامة للأوقاف بالكويت والتي اهتمَّت بتقديم مبادراتٍ كثيرة تطويريةٍ في مجال المصارف، والتي منها: إعطاء أهمية كبيرة لعملية تحديد النِّسب المختلِفة لمصـارف الأوقاف التي تحت إشراف الأمانة؛ ومن خلال نظر الأمانة العامة للأوقاف في الكويت لتنْسِيب المصارِف وجمعِهَـا وتحليلِها تحليلًا إحصائيًّا، تبيَّن فيه أنَّ النَّصيب الأكبر من مصارف الوقف كان للمساجد، والمصرُوفات المطلُوبة لتفريغ الإمام والمؤذِّن بالإضافة إلى مستلزَمَات التجهيز، ليليه بعد ذلك مصرف الإطْعَام، ثم تأتي عمُوم الخيرات بنحوِ نصيب الثُّلث من إجمالي مصارِف الوقف، ثم مصرفُ تسبيلِ المياه (السُّقيا)، ثم تأتي بقية المصارِف الوقفية بنِسَب ضئيلةٍ جدًّا، وهذا كان أثرًا من آثار حاجات الماضي المحدُودَة، ودفعت هذه الإحصائيات الأمانة العامة للأوقاف إلى استحداث مصارِف جديدة للوقف الإسلامي، تجعل صفة

(1) انظر: أموال الوقف ومصرفه، عبد الرحمن العثمان، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، الرياض، ط1، 1427ه، 289-294.

(2) انظر: تجربتي في إدارة الوقف، الخرافي، 66-67.

الوقـف هي الحداثة ومواكَبَةُ العصر ومتطلَّبَات الواقع، حتى يتمَّ تمويلُ الأنشطة الخيرية حسب ظُرُوف البلَدِ، وبذلك نمنع من تراجُعِ الأوقاف عن أداء مهامِها المعهُودة عبر التَّاريخ، فإن كانت الدولة متطوِّرة فنستخدم الوسائل التكنولوجية الحديثة، وإن كانت زراعية فالتركيز على الزراعة وتنويع استثمارها، وإن كان البلدُ يُعرف بكثرَةِ الأيتام فلا بدَّ من توفير الدَّعم لهم، وهكذا دواليك[1].

وبدأت مبادرةُ الأمانة العامة للأوقاف بتوسيع النِّسب ورفعِهَا لمصلحة مصرف عمُوم الخيرات، بأن قامت بعملية إنشـاء الأوقاف الجديدة في الدُّول الإسلامية الفقيرة، وإنشـاء أوقاف مخصَّصة لإعادة إعمار الأوقاف القَديمة التي تحتاج إلى إعادة إعمار دونَ أن يوجـد رصيدٌ ماليٌّ كافٍ لترميمِها، سواء أكان عقارًا أم مكتبة أم مشفى أم غير ذلك، وهي من المشاكل التي تواجِهُ الوقف في عصرنا الحالي، باعتبار أنّ إعمار الوقف يمكنُ أن يكون من ريعه، لكن ذلك سيعُود على مصارفه الأساسية بالنَّقص؛ وإنشـاء الأوقاف في البلاد غير الإسلامية لمصلحة الجاليات والأقلِّيات المسلمة فيها بما يلبِّي احتياجاتهم، ويكفُّهم عن سـؤال غير المسلمين في هذه المناطق، ويحافِظُ على كرامتهم وصورَتِهِم الطَّيبة لدى المجتمعات الغربية، ويعطِي انطباعًا جيدًا عن تعاليم الدِّين الإسلامي، ومن الاجتهادات والاقتراحات الابتكارية الجديدة التي وجَّهَتها لمؤسَّسات الدولة وقفيةُ التَّوعية المرُورية؛ مما يسهِمُ في خفض عدد الوفيات وتحسِين الأداء المرُورِي[2].

يهدف السَّعي لتنويع عمليات التَّوزيع وتطويرِها إلى التيسير في عملية إيصال منفعة الوقف للمستحِقِّين بأسرع وقتٍ ممكن؛ والعمل على الابتكار الدَّائم في مجال الأوقاف يعد من أبرز الآليات التي تجعل القطَاع الوقفي ركيزةً من ركائز دعم وإصلاح الاقتصاد العامِّ للدُّولِ.

المبحث الرابع
تحديات التكامل بين المصرفية الإسلامية والوقف ومعالجاتها

بالرَّغم من الصُّورة الواعدة لهذا التكامل، ودعم البنك المركزي الواضِح للبُنُوك عمومًا، والإسلامية خصُوصًا على أداء مسؤوليتِها الاجتماعية، واستغلال آليات الوقف والزكاة لهذا

(1) انظر: تجديد الوعي بنظام الوقف الإسلامي، البيومي، 130.

(2) انظر: تجربتي في إدارة الوقف، الخرافي، 67-69؛ ومصارف الوقف في القديم والحديث، الجاسر، 58-66.

الغرض، إلّا أنّ هناك نقائصَ وتحدياتٍ لا تزالُ تعيقُ تحقيق التكامُلِ المنشُودِ بين منتجات الوساطة المالية الإسلامية والوقف، نُجمِلُها في الآتي:

المطلب الأول: قلَّة حجم الوقف النَّقدي

الفرع الأول: معنى قلَّة حجم الأوقاف النَّقدية:

ويرادف هذا المعنى في الاصطلاح المعاصر مصطلح «القدرة المالية»، فالقدرةُ المالية للوقف هي مختلف أشكال ومستويات الموارد المالية المتاحَةِ «مالية، بشرية، مادية» لإنشاء وصيانة الوقف بما يحقِّقُ شروط الواقف، والأهداف العامَّة للوقف[1].

ونقصد بقلَّة حجم النقود الوقفية أنّ غالب الأموال الوقفية الموجودة من العهود السَّابقة هي عبارة عن أصول عينية غير سائِلةٍ، ومنها ما تمَّ اغتِصابُهُ من طرف الأنظمة السياسية المتلاحِقَة، ومعظمها إن لم نقل كُلَّها تحتاج لعائدات ترميم وصيانة أو توسيع، وفي نفس الوقف نجد نُدرَةً في المؤسسات الرَّاعية للوقف، خاصَّة النَّقدِيَ منه، لضعف التَّوعِية والتَّسويق بأهميته الاجتماعية والاقتصادية والدِّينية، ولضُعف الوازع الدِّيني الخيري لدى الكثير من الفئات الشعبية، فمثلًا في بلدٍ مثل ماليزيا الذي تحتلُّ فيه الأوقاف مكانَةً خاصَّة لدى الدَّولة والأفراد والمؤسَّسات، نجد أنّه من مجموع حوالي 27 بنكًا إسلاميًّا عامِلًا في البلد توجد ثلاثة بنوك إسلامية فعَّالة في مجال الأوقاف، من خلال فتحِها لنوافذ وصناديق نُقود وقفية لرعاية الأوقاف وجمع التبرُّعات الوقفية واستثمارها، والملاحظ أنّ البنوك التي انخَرَطَت في الوقف هي بنوك محلية من دون الأجنبية منها، ما يحرِمُ الواقع الماليزي من تجربة وخبرةِ البنُوك الأجنبية في إدارة واستثمار الأصُول الخيرية الوقفية، بالتَّحديد في جوانب إدارية مهمة وهي إدارة المخاطِرِ والتَّدقيق والتَّحوُط[2].

الفرع الثاني: الحلول والاقتراحات لحلِّ مشكلة قلَّة حجم الأوقاف النَّقدية:

إنّ قلة حجم النُّقود الوقفية أو بتعبير أفضل قلَّة حجم رأس المال الوقفي مشكلةٌ لطالمًا لاحقت القِطَاع الاجتماعي الخيري على مرِّ العهود، خاصَّة في وقتنا الحالي، إلا أنّه لكلِّ مشكلة حلولٌ مبتكرة وأخرى مطوَّرة، وللتغلُّب على هذا الإشكال لا بدَّ على المؤسَّسات الوقفية بشكل عام، والمؤسَّسات المصرفية بشكلٍ خاصٍّ التركيز والاعتماد على أسلوب الوقف الجماعي كحل جذري وناجع للقضاء على هذه المشكلة.

(1) انظر: تطوير مقاييس ومؤشرات للقدرة والاستدامة المالية للأوقاف، قندوز، 19.

(2) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية»، صوالحي، 112.

أولًا: تعريف الوقف الجماعي:

وهو عبارة عن «اتِّفاق أكثر من شخصٍ أو جِهة، على تحبيس شيءٍ موجود ذي قيمة مالية مشروعة، وذلك بصفة مؤبَّدة أو مؤقَّتة صالح للانتفاع المتكرِّر به أو بثمرته الحالية أو المستقبلية، في وجه من وجوه البرِّ العامَّة أو الخاصَّة أو لكليْهما على وفق شروطِهم المشروعة ديانَةً وقضاءً»[1]، فيتِمُّ تجميع هذه الحصَصِ الصغيرة والأنصبة المحدَّدة تحت غطاء مؤسَّسي وقفي موحَّدٍ وهو البنك الوقفي في دراستنا هذه، بشرطِ رعاية الجانب التَّسويقي الإعلاني من أجل استهداف أكبر شريحة من النَّاس والمؤسَّسات المصرفية والوقفية المحلية الإقليمية والعالمية، لاستقطاب أكبر عدد من رؤوس الأموال الوقفية لمصلحة المشروع الوقفي[2]، وإعطاء فسحة ومجال لمساهمة المؤسَّسات والجهات المستهدفة والساعية للرِّبحية أيضًا، واستقطاب الوقف النَّقدي الذي يعتبر لبَّ الوقف الجماعي، بحيث تعطى الفرصة للأشخاص الطبيعيين للمشاركة والتبرُّع ببعض الأموال لصالح استثمارها الوقفي، فالنُّقود تعتبرُ من الأموال الوقفية المنقُولة الجائزة شرعًا.

وطريقة تأسيس الأوقاف الجماعية يجب أن تَتَّبع نفس الشُّروط الشَّرعية والقانونية لإنشاء الأوقاف الثابتة، ويُحكم أمر الوقف الجماعي في إطار القاعدة المعتَمَدَة «شرط الوقف كنَصِّ الشَّارع» فيما يتفِقُّ عليه الواقفون من شروطٍ بينهم أو الامتثال لشروط الجهة المؤسِّسة، عن طريق الاشتراك في وقفية تمَّ الإعلان عنها من طرف جهة معيَّنة كمؤسَّسة مصرفية أو وقفية[3]، ومن خصائِصِ الوقف النَّقدي أنّه يكرِّسُ مفهوم المشاركة الجماعية التي تكون أكثر فاعليةً من المشاركة الفردية (أفرادًا ومؤسَّسَات)، في جمع المال النَّقدي للمساهمة في الأعمال الخيرية عن طريق إنشاء وتنمية الأوقاف، مما يُسهِم في زيادة التبرُّعات والمحافظة على التوازنات المالية للمؤسَّسة الوقفية، كما لديه المرُونة الكافية في تجميع المدَّخرات أو التبرُّعات عبر صيغ متعدِّدة، وتوظفيها بواسطة منتجات التمويل الإسلامي للاستثمار في مشاريع اقتصادية ذات جدوى؛ ومن ناحية أخرى يُمكِّن نظام وقف النُّقود من إيجاد حلُول مناسبة في إدارة الأصول الثابتة والمتنقلة، بفضل وجُود السيولة أو القدرة على تسييل الأصول الوقفية[4].

---

(1) «الضوابط الشرعية والقانونية للوقف الجماعي»، عرجاوي - أحمد الحداد، منتدى قضايا الوقف الفقهية، 2007م، الأمانة العامة الأوقاف، 31.

(2) انظر: «إدارة المخاطر لاستثمار وتنمية الممتلكات والأصول والصناديق الوقفية»، الصلاحات، 77.

(3) انظر: مدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 1/ 451؛ والولاية والنظارة المؤسسية على الوقف، محمد الحنين، ساعي، 2018م، 252.

(4) انظر: الوقف النقدي وتمويل الاستثمار الوقفي، هشام حمزة، 427؛ والشركة الوقفية، خالد الراجحي، 110-111.

ثانيًا: صور الوقف الجماعي:

تظهر صورُ الوقف الجماعي وتتعدَّد في أنماط مختلفة في مجالات استثمارها ومصارِفها، ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية والأمانة العامة للأوقاف بالكويت خير قُدوة للوقفِ الجماعي، وأهم صور الوقف الجماعي قد تعرَّض لها الباحث فيما سبق من المباحث والفصول، فنكتفِي هنا بسردِها، وهي[1]:

1 – **الصُّكوك الوقفية.**

2 – **الأسهُم الوقفية.**

3 – **الصَّناديق الوقفية**[2].

4 – **الأوقاف الإلكترونية**: وهو ما يدخُل إلى البنك من مساهمات وقفية مختلفة بالوسائل المالية الإلكترونية المستحدَثَة المقبُولة الشَّرعية، وخاصَّة نسب وقف رواتب موظَّفي الحكُومة والشركات والعمال، وهي مساهمات خيرية شهرية طوعِيَة يطبِّقُها كثير من الموظفين في حياتِهم بعيدًا عن الرِّياء وشُبهه[3].

5 – **الوقف الجماعي المؤقَّت**: ولا يختلِفُ عن الوقف المؤقَّت المبحوثِ فيما مضى إلَّا في كونِه جماعيًّا.

6 – **الوقف الجماعي للرَّواتب والإيرادات المنتظمَة**: ويدخل في النِّطاق العام للوقف الجماعي المؤقَّت، ويتعلَّق بما يحصُل عليه الموظَّفُ أو العامل من رواتبَ شهريةٍ أو معاشات ويكون فرديًّا كما يكون جماعيًّا، بأن يتفِقَ بعض العاملين في قطاع معين أو في عدَّة قطاعات على حسم نِسبَةٍ من رواتبهم أو إيراداتهم وعوائدهم المنتظمة من عقاراتهم أو منقولاتهم لتُحبَس وتخصَّص لجهة خيرية بغير تحديدِ مدَّةٍ معينة، أي على سبيل الدَّوام، طالما تمَّ صرف الرَّواتب وظلَّت الإيرادات منتظِمَة، أو باقتراح صادِرٍ من الجهة البنكية التي توزِّع هذه الرواتب والعائدات على أصحابِها، ترسيخًا لمسؤوليتها الاجتماعية، ولا تنقَطِع

(1) انظر: «الضوابط الشرعية والقانونية للوقف الجماعي»، عرجاوي – الحداد، 35–38؛ ومدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، 1/ 451–452؛ والولاية والنظارة المؤسسية على الوقف، محمد الحنين، 255–342؛ والمؤسسات والشركات الوقفية فقهًا ونظامًا، حسيني إبراهيم، مؤسسة ساعي، الرياض، ط1، 2020م، 145–148؛ ومصرف الوقف الإسلامي، الكسم، 9–11؛ و13–16.

(2) انظر: «مقترح لاستثمار أموال الوقف من خلال رأس المال المخاطر الخيري»، محمد بن زاوي، الدُّولية للمالية الريادية، 4/ 1، 2021م، 44–45.

(3) انظر: بنك تنمية الأوقاف، حسن المناعي، 64.

الوقفية إلا بوفاة الواقفين وتنحصِرُ في حصَتِه المحدَّدَة سلفًا، أو بهلاك العين، وتوقف غلَّاتها بصورة قاطِعَةٍ[1].

7 - **الوقف الجماعي للحقُوق في المؤلَّفات والمصنَّفات والابتكارات**: يمكِن لمن شاركوا في تأليف كتاب أو موسوعة مفيدةٍ أن يوقِفُوا عائِدَها على جهة أو جهات خيرية معينة، ولأصحاب المصنَّفات بجميع أنواعها المشرُوعة أن يوقِفُوا عوائدها أيضًا على جهات الخير أو البرِّ، ولأرباب المخترعات والمبتكرات العلمية والصناعية أو الهندسية أن يتَّفِقوا على استثمار عوائد مكافآتهم أو بدل مخترعاتِهم في وقفٍ جماعيٍّ على جهات البر[2].

8 - **تفعيل الأصول الوقفية المعطَّلة**: وذلك يتم باستغلال مختلف العقارات والمباني والمنقُولات الموقُوفة سابقًا بعد تعطُلِها، سواء بسبب انعدام الصِّيانة، أم عدم فعالية الأدوات الاستثمارية أو الواقعة تحت أيدِي الجهات القَضائية أو المغتَصَبة من جهات معيَّنة، فيتيح بذلك موارد ورؤُوس أموالٍ ضخمة لمصلحة الوقف وجهاتِه واستثماراتِه، بأن تستغَلَّ كأرضيات وقفِية لتنفيذ أو تكميل بعض المشاريع الاستثمارية الوقفية، فعلَى سبيل المثال شكَّلت هذه الأخيرة مورِدًا ماليًّا مهمًّا لصندوق تثمير الممتلكات الوقفية التابع للبنك الإسلامي للتنمية بمساحة بلغ قدرها مليون م^2 من المساحة المبنية[3]، ولإعادة استرجاع تلك الأوقاف الضَّائعة والمعطَّلة لا بدَّ من ترتيب اجتماعات من قِبَل الجهات المعنية المختصَّة بالوقف والإدارات الدينية المسؤُولة في العالم الإسلامي وخارجه، لإجراء دراساتٍ شاملة، ومسوحات دقيقة لرصد هذه الأوقاف الضَّائعة أو أهمِّها على الأقلِّ، في ضوء البيانات والأدلَّة والحُجَجِ والوثائق المتوفِّرة التي تُوجِب على القاضي أن يحكم باستعادَة الأوقاف المغتَصَبة، والعمَل على سلُوك السُّبُل القانونية بالتعامُل مع المكاتب القانُونية والمحامين المعتَمَدين، لأجل الوُصول إلى ذلك الهدف المنْشُودِ، ولا شكَّ أن للأتراك باعًا طويلًا وقَصْبَ السَّبقِ في ذلك المجال، وهو أمر طبيعيٌّ بسبب الظُّروف التي أشرنا إليها فيما يتعلَّق بالتجربة التركية الطويلة الصَّعبة بعد سُقُوط الدَّولة العُثمانِية[4].

(1) انظر: «الضوابط الشرعية والقانونية للوقف الجماعي، عرجاوي - الحداد، 37.

(2) انظر: «الضوابط الشرعية والقانونية للوقف الجماعي، عرجاوي - الحداد، 38.

(3) انظر: «الأثر الإنمائي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف»، البنك الإسلامي للتنمية، 6؛ وتوظيف أدوات الاستثمار الحديثة، سلمان، 67-68.

(4) انظر: تجربتي في إدارة الوقف، الخرافي، 318-319.

المطلب الثاني: عدم التمييز بين إدارة الأوقاف وإدارة استثماراتها

الفرع الأول: معنى التمييز بين إدارة الأوقاف وإدارة الاستثمارات الوقفية:

ويمكن التعبير عنها بشكل أوضح بالقول إنّها عبارة عن تحدٍّ لتغيير مفهوم النَّظارة الوقفية من إدارة التسيير إلى إدارة التدبير، ونقصد بذلك الإشكال الذي يقعُ فيه الكثير من المؤسَّسات الوقفية القائمة، والتي تسعى دائمًا إلى اختيار النُّظار على أساس المواصفات الأخلاقية التي لها علاقة مباشرة بأمانته وصِدقه وحُسنِ مروءته ومدى التزامهِ، من دون التفاتٍ كبير إلى شرط الكفاءة المهنية؛ وشرطُ الكفاءة المهنية هو الفاصِلُ بين إدارة الأوقاف وإدارة الاستثمارات الوقفية، وكما هو معلُومٌ فإنّ يد النَّاظر يد أمانةٍ ولا ضمان عليه، إلَّا إذا ثبت في حقه التَّعدِّي أو التفريط، مما يجعلُه محميًّا نوعًا ما من المساءلة أمام الجهات القضائية المختصَّة، تبعًا لذلك كان لا بد من شرط الكفاءة التي تجعلُ صاحبها مؤهَّلًا للالتزام بتحقيق نتيجة وتجعل يده يدَ ضمان، وما نتحدَّثُ عنه هو الخطأ الذي وقعت فيه الكثير من نظارات الأوقاف على مدى عُهود، بغضِّ النَّظر عن مدى تطوُّرِها مؤسَّسَاتيًّا أو تحت مظلَّة الدَّولة باستئثارها بإدارة الأوقاف بمختلف أنواعها (الفردية والعائلية والحكومية والمؤسَّساتية)، بتدبير مختلف العمليات والأنشطة المرتبطة بالوقف، بما في ذلك عملية الاستثمار والإنماء اللذين يتطلَّبان المهارة وحُسن التَّدبير والابتكار والقراءة الجيِّدة للمستقبل، فاتَّسمت بذلك إدارة الاستثمارات الوقفية بنفس سِمات إدارة الأوقاف تمامًا، من حيث الضوابط التي تحكمها أو الشروط المطلُوبة فيها أو الآثار المترَتِبة عليها[1].

الفرع الثاني: الاقتراحات لحلِّ مشكلة عدم التمييز بين إدارة الأوقاف وإدارة استثماراتها:

وهذه الإشكالية بالتَّحديد متعلِّقة بمدى جَوْدة التنظيم الهيكلي والإداري السّاهر على تسيير الأوقاف واستثمارها لدى البنُوك والمؤسَّسات الوقفية، وحسن توزيع المهام على شكل إدارات مصغَّرة، وكحلٍّ جذريٍّ وفعَّال وجب علينا تقديم التَّجربة المتميِّزة للأمانة العامة للأوقاف الكويتية نُصب أعينِنَا، التي حرصت على الفصل بين لَجنة الاستثمار الوقفي وغيرها من الإدارات الأخرى في الهيكل الإداري للأمانة العامة للأوقاف، وتكوَّنت هذه اللّجنة من مجلس شـؤون الأوقاف الذي يُشرف على عمل الأمانة ويراقِبُ أداءها، ويرأسها دائمًا أحدُ أعضائه، ومجلس شؤون الأوقاف مكوَّن أساسًا من عدة أعضاء برئاسـة وزير الأوقاف وعضوية

(1) انظر: «إدارة واستثمار موارد الأوقاف»، عبد الرزاق اصبيحي، 152؛ و«مرتكزات أصولية في فهم طبيعة الوقف التنموية والاستثمارية الخيري»، سامي الصلاحات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 18/ 2، 2005م، 60-61.

الأمين العام ووكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ومدير عام بيت الزكاة وممثِّل عن هيئة الاستثمار وممثِّل عن مؤسَّسة التأمينات الاجتماعية وممثِّل عن وزارة المالية، بالإضافة إلى ثلاثةٍ من أصحاب الخبرة والصِّلة، يقترحُهُم الوزير ويقرِّرُ ذلك مجلس الوزراء، وهؤلاء الثلاثة المنضَمون لمجلس شؤون الوقف من خارِج الهيكل الإداري الرَّسمي الحُكُومي عادة ما يرأس أحدُهم لجنة المشاريع ويكونُ لديه خلفية مناسبة في مجال إدارة العمل الخيري، ويرأس أحدهم لجنة الاستثمار ويكون عنده خلفية اقتصادية، هذا كلُّه مع وجود حوافز ومكافآت على المردُودِية في العمل؛ فَفصْلُ لجنة إدارة المشاريع عن لجنة الاستثمار شكَّل تجربةً ثرِيـة وممتازةً مزجت بين الطَّاقات والتجارُب من خارج وداخل الأمانة العامَّة للأوقاف، وكرَّس لدى القائمين على الأوقاف فكرة أنّه دائمًا توجد مسافة بين التنظِير والتَّطبيق، وعلى الكوادر الإدارية والإشرافية النَّاجحة أن تدرك هذه المسافة وتعمل على جَسْرِها، وبالفعل فقد كُلِّلت جهود (لجنة الاستثمار الوقفي بالكويت) بنجاحات باهرة، وسار عملُها بكلِّ إنسيابية ونجاحٍ ويسر؛ حيث تلخَّصت مهمَّة لجنة الاستثمار في الإشراف على جميع الجوانبِ الاقتصادية والاستثمارية بالتَّحديد في الأمانة العامة للأوقاف، من ناحية الإرشاد في نوعية الاستثمارات التي يجب الخوضُ فيها، ونوع الصِّيغ الواجب اعتمادُها ومدى مخاطِرها وعمل الجدوى الاقتصادية لها، والإرشاد إلى نوعية العقارات الواجب شراؤها أو بيعها، مما يرجع على الأصول الوقفية واستثماراتها بالتوازن بين الثبات والحركة، ومن أبرز نجاحات هذه اللَّجنة الاستثمارية ضمُّ برج سنابل الكائن في منطقة الشرق بمدينة الكويت من رجل الأعمال الكويتي عبد العزيز سعود البابطين، إلى الممتلكات الوقفية للأمانة العامة للأوقاف الكويتية عن طريق عقد المرابحة، وذلك في عهد عثمان العسكر مدير إدارة الاستثمار، وحمد المير مدير إدارة الإعلام والتنمية الوقفية، ووائل الشطِّي مراقب الإدارة، وتمَّ عقدُ صفقَةِ مرابحةٍ مرتفعةٍ جدًّا بالنسبة لتكلفة إنشاء البرج، بقيمة بلغت حوالي (87.5 مليون دولار أمريكي)، وبذلك تكون لجنة الاستثمار اتَّخذت خطوَةً جريئة، ووفَّرت الأمانة العامة للأوقاف منها نصف هذا المبلغ من النُّقود الوقفية، واضطرَّت الأمانة (بشكل استعجالي) إلى استجلَابِ أفضلِ العرُوض التمويلية لتوفير النِّصف الباقي من البنك الأهلي المتَّحد، وباستكمال المبلغ بشقَّيْهَ أمكن تسديدُ التزامات المرابحة لكل من بيت التمويل الكويتي وبنك بوبيان، وذلك في آخر يوم بل آخر ساعة من دوام اليوم الأخير من العام المالي 2013م[1]، وعلى الرغم من الشكل

(1) انظر: تجربتي في إدارة الوقف، الخرافي، 181-186؛ و«أحكام الوقف وسبل إحيائه وآليات تطوير استثماره»، عبد الستار أبو غدَّة، 108؛ «الأمانة العامة للأوقاف توقع عقد تقايل برج سنابل مع البابطين»، جريدة الوطن، 31 كانون الثاني (جانفي) 2022م: https://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=315072

الاستعجالي الذي تمت فيه العملية إلّا أنّ لجنة الاستثمار القائمة على المشاريع الاستثمارية الوقفية وبحكم خبرتها في إدارة المشاريع الاستثمارية أسهمت في إيجاد الحلول الاستثمارية بواسطة صيغة المرابحة الملائمة لهذا النّوع من الاستثمارات الوقفية، باعتبار أن المرابحة توفر السيولة المالية اللازمة للمشاريع التنموية الضخمة.

المطلب الثالث: تدخُّلُ البنك كمُسعف أخير وضامن في حالة إخفاق المشاريع الوقفية

الفرع الأول: معنى عدم وجود المسْعف الأخير:

ونقصد بذلك مدى وجود إجراءات احتياطية لمجابهَةِ الخسائر التي قد تلحَقُ بالبنك الإسلامي الوقفي، سواء تعلَّقت هذه الخسائر بإخفاق المشاريع الاستثمارية أم تغيُّر قيمة النُّقود أم نقص السُّيولة المالية، وفي الحالات العادية يوفِّر البنك المركزي الإسعاف الأخير لمواجهة الإشكاليات التي تواجه البنوك، وبالخصُوص مشكِلَة نقصِ السُّيولة فيها، كما أنَّه يتعامل في إسعافاته بمثل ما يتعامل مع البنوك التقليدية[1]، ولا يوجد حتى إسعافٌ خاصٌّ يراعي خاصية الأدوات والمنتجات الاستثمارية الإسلامية المستعملة ضمن البنوك الإسلامية فما أدراك بالبنوك الوقفية وأصول الملكية الوقفية ذات الحسَاسِيَة الشَّديدة، لذلك تقع الأصُولُ الوقفية خارج إطار الإسْعاف الأخير الذي يوفِّره البنك المركزي للبنُوك المحلِّية الوقفية، ففي حالة عجز البنك الإسلامي عن الوفاء بواجباته تجاه أصحاب المصالح في التَّمويل الوقفي؛ فإنَّ البنك المركزي لا يمكِنُه التَّدخل لإسعاف المحافظ الوقفية المتأثِّرة بحالة العجز، وما ينطَبِق على الإسعاف الأخير ينطَبِق على ضمان البنك المركزي كطرف ثالثٍ في المشروع الوقفي أيضًا، فبالرَّغم من قيام البنك المركزي بضمان بعض مشاريع التَّمويل الإسلامي بوصفه طرفًا ثالثًا كصُكوك «Danainfra» لتمويل مشرُوع القطار الآلي الذي تمَّ تدشينُه عام 2017م بماليزيا، إلَّا أنَّ الضَّمان في المشاريع الوقفية لم يتطرَّق إليه البنك المركزي الماليزي، الأمر الذي يجعل المشاريع الوقفية لا تَرقَى إلى مستوى تمويل البنية التحتية للبلد، ولا ضمان المسؤولية الاجتماعية تجاهَ طبقةٍ واسعة من النَّاس، ولا يطمئن المستثمرين بشكلٍ كافٍ[2]، وبالنسبة للتجربة الجديدة للبنوك الوقفية فيبقى هذا المقترح في إطاره النظريّ حتى تكتمل معالم البنوك الوقفية المرجوة، وذلك لا يتحقق إلا من خلال العمل على نشر تجربة هذه البنوك لبقية الدول العربية

(1) انظر: البنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 549.

(2) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية»، صوالحي، 112-113.

والإسلامية، وعند الوصول إلى هذه المرحلة يمكن حينئذ الحديث عن إنشاء بنك مركزي خاص بالأوقاف، لما يتوفر عليه القطاع الثالث الوقفي من إمكانيات مادية كبيرة لمجابهة التحديات الميدانية بالتحديد.

الفرع الثاني: الحلُول والاقتراحات لحلِّ مشكلة عدم وجُود المسعف الأخير:

إنّ من طبيعة الاستثمار بصفة عامَّة أنّه يعتريه الرِّبح والخسارة، وأنّ معظم الاَستثمارات التي تقُوم بها الدولة أو مؤسّساتُها إن لم تكن فاشلة فليست على المستوى المطلُوب ولا على مستوى الاستثمارات الخاصَّة، وبما أنّ أموال الوقف أموال خيرية ولها خُصُوصية معتبرَة لدى الفقهاء، وجب إيجاد حلُولٍ جذرية للمخاطِرِ المحدِقة بالأصُول المالية للوقف.

ومن هذه الحلُول المقترَحَة ما هو احتياطيٌّ استباقي قبل وقُوع هذه المخاطر ومنها علاجيٌّ بعد وقوع الخسائر وتحقُّقِها على أرض الميدان[1]:

1 - **تكوين لجان للاستثمار بعيدًا عن لجنة إدارة الوقف:** فيكون دور هذه اللِّجان هو إدارة المشاريع الاستثمارية واختيار الصِّيغ والمنتجات المالية المناسبة، بما يتناسب مع البيئة الاستثمارية وحجم المشاريع المستثمَرَة وذلك بالاعتماد على الطُّرُق الفنية والوسائل الحديثة وخاصَّة دراسات الجدوى، والتخطيط والمتابعة والرَّقابة الداخلية على الاستثمارات، واختيار أهل الإخلاص والاختصاص والخبرة ممن يُعهَد إليهم الاستثمار.

2 - **مراعاة فقه الأولويات وفقه مراتب المخاطِرِ في الاستثمارات:** بحيث يضع البنك نصب عينهِ حصر تعامُلَاته مع المؤسَّسات الوقفية والمصرفية والشَّركات الاستثمارية، التي يتوفَّر فيها الأمن والأمان والضَّمان بقدرِ الإمكان، ويحاول إيجاد حلولٍ مبتكرة لمشكلة نقص السُّيولة وتأخُّر سداد الدَّين وتغيُّرِ قيمة العُملة وخسارة المشاريع كالاحتياطات ونفقات الصيانة والمخصَّصات وضمانات الطَّرف الثالث والإرصاد الحكومي.

3 - **تكوين مخصَّصَات:** وهي المبالغ المالية التي يتم اقتطاعها من مجموع أرباح البنك الوقفي الناتجة عن استثمار المنتجات المالية من جميع أمواله الموظفة، لمواجهة أخطار محتملة الحدوث في مدة لاحقة، كإعسار بعض الشركاء مثلاً، ومخاطر الاستثمار، واحتمال السحب النقدي، أو مقابلة النقص في قيمة الأصول[2].

---

(1) انظر: دور المؤسسات المالية، القرة داغي، 101-102.

(2) انظر: البنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 597؛ و«إدارة المخاطر لاستثمار وتنمية الممتلكات والأصول والصناديق الوقفية»، الصلاحات، 63؛ وأصول المصرفية الإسلامية، الغريب ناصر، 64؛ وتقويم أداء صيغ الاستثمار، أنس محمد، 45؛ واختلاط الحلال بالحرام، الشيخ، 530.

4 – **اقتراح هيئة شبيهة بالبنك المركزي**: وإن كان هو عبارة عن أُمنية في هذه المرحلة المبكِّرة من عمر البنوك الوقفية، إلّا أنّه لو تم إحداث شبكة متكاملة من البنوك الوقفية فيمكن أن يستحدث لها بنكٌ مركزيٌّ دوليٌّ وآخر محلِّيٌّ مختصٌّ برعاية الأصول والبنوك الوقفية، يتم من خلاله جمع المدّخرات وتوزيع الاستثمارات على نحو فعَّال، وتقديم الإرشادات والحماية من المخاطر المحتمَلَة من خلال الدَّعم المستمر لهذه البنوك الوقفية[1].

5 – **ضمان الطرف الثالث**: وذلك مثل الدولة، ودعم الدَّولة وتخصيصُها لبعض رؤوس الأموال لمصلحة تغطية خسائر المؤسسات والبنوك الوقفية، أو ضمان الصُّكوك والسندات، ويمكن اعتماد ما عُرِفَ قديمًا بأسلوب الإرصاد وهو مفهوم شرعي، ومعناه أن يرصد أو يوقف ولي الأمر أرضًا أو مالًا تحت تصرُّف أحد المليئين من التُّجار أو رجال الأعمال؛ بحيث ينشِئ فيه وقفًا يكون ريعُه لله تعالى، والعمل الخيري مُستغْنِيًا بنفسه مع مرور الوقت، مما يعظِّمُ من موارد البنوك الوقفية ويثري مصارفها، وقد كانت هناك تجربة ناجحة في إرصاد الأرض التي بُنِيَ عليها مُجمَّع «سنابل» وهو من أكبر الأوقاف التابعة للأمانة العامة للأوقاف بالكويت الآن، ولتحقيق ذلك على أرض الواقع وجب على الدُّول والحكومات الإسلامية إضافة بُنودٍ خاصة بهذا النَّوع من الإرصاد ضمن ميزانياتها يسمح بـأن تتبرع أو تنشئ الدولة أوقافًا جديدة لمعالجة المخاطر المحدِقَة بكثير من المؤسَّسات الوقفية[2].

6 – **استخدام مخصَّصات التَّرميم والصِّيانة والأموال المتجمِّعَة**: وهي نسب معينة من أموال تُقطَع من ريع الوقف وفق ما تقتضيه الأصول المحاسبية، وتحتجزُ لإعادة إعماره أو كقيمة لضمان متلَفَات الوقف وغصبه تحقيقًا لمقصد الواقف في تأبيد الأصل؛ والأموال المتجمعة هي المتَعَذِّرُ سبب صرفها لسبب من الأسباب القاهرة[3].

7 – **عمل مشاريع استثمارية وقفية توجَّه عائداتها لتغطية الخسائر**: ويمكن الاستفادة من فكرة البنك الإسلامي للتنمية بإنشائه لشركة تأمينية ضد مخاطر الاستثمار، تغطِّي تأميناتُها الاستثمارات ذات رأس المال المرتفع[4].

(1) انظر: البنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 821–822.

(2) انظر: تجربتي في إدارة الوقف، الخرافي، 163–165؛ ودور المؤسسات، القرة داغي، 101؛ ومقدمة في اقتصاد الوقف، الأفندي، 221–225.

(3) انظر: «استثمار أموال الوقف»، فداد، 429–434؛ والبنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 579.

(4) انظر: البنوك الوقفية، زين الدين، 2/ 579.

المطلب الرابع: عدم مراعاة مخاطِر البيئة الاستثمارية على الأوقاف

الفرع الأول: المقصود من عدم مراعاة مخاطِر البيئة الاستثمارية:

الوقف جزء من البيئة الاستثمارية التي حوله يؤثِّرُ ويتأثَّرُ بها، وكلَّما كان هناك تجانس وتوافق مع البيئة المحيطة (نقصد أصحاب المصلحة من المانحين والمتبرِّعين والمستفيدين من العائدات، والفرص الاستثمارية وأدواتها، أو حتى التشريعات المتعلقة بالوقف كمحلّ الأوقاف من القطاعات الأخرى، والحوافز والإعفاءات والمزايا والتسهيلات) ساهم ذلك في ديمومته واستمراريته وتحقيقه الاستدامة المالية، فالقوانين المنظمة للوقف وإن تفاوتت تجربتها بين الدول كالكويت المتقدمة أو المتراجعة كمصر، فإنّها ما زالت تعطي مساحة واسعة للدولة في الإدارة والاستثمار بعيدًا عن المؤسسات الأهلية[1].

وقد شهدت البيئة الاستثمارية المحيطة بالوقف في التَّاريخ المعاصِر العديد من المتغيِّرات التي يمكن له الاستفادة من منافعها، وتجنّب مَثَالِبها، وهذه المتغيرات اختلفت من بلد لآخر، وهذه المتغيرات ما دامت لم تصطَدِم بمعارضة شرعية، وما دامت تحقَّقت مصلحة المجتمع من وراء ذلك وجبت الاستعانة بها في استثمار الملكية الوقفية[2]، ولقد أشرنا سابقًا إلى طريقة تحوُّل الصندوق الوقفي ابتداء من سنة 2013م إلى الاستثمار بمنتج الاستصناع بنسبٍ فاقت (59 %)، وهذا من خلال المشاريع الاستثمارية الوقفية المقامة في دول غير أعضاء في الصُّندوق، ويرجع ذلك إلى المناخ الاستثماري الموفَّر والبيئة القانونية الملائمة والتنظيم والحوكمة الفعَّالة[3]، فبعض الدول لديها اهتمام بالعقارات أكثر من النّقد الوقفي، وأخرى تعتبر ثروتُها الوقفية في مجال الوقف المنقُول، وأخرى تضمَّنت تشريعاتُها تنظيمًا محكَمًا للوقف أكثر من غيرها وهكذا دواليك.

الفرع الثاني: الآليات المقترحة للقضاء على مخاطر البيئة الاستثمارية:

وحتى تتم مراعاة البيئة الاستثمارية وتحقيق الدَّيمومة والاستمرارية للوقف، لا بدَّ على البنك من اتخاذ خطواتٍ مهمَّة وتضمين بعض الشُروط، والتي منها[4]:

---

(1) انظر: «إدارة واستثمار موارد الأوقاف»، عبد الرزاق اصبيحي، 160؛ و«التمويل الإسلامي الخيري: الوقف أنموذجًا»، حسين الأسرج، الدراسات المالية والمصرفية، 26/ 4، 2018م، 13.

(2) انظر: «تصوير مقترح للتمويل بالوقف»، دوابة، 56-58.

(3) انظر: «الأثر الإنمائي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف»، البنك الإسلامي للتنمية، 43.

(4) انظر: «إدارة واستثمار موارد الأوقاف»، عبد الرزاق اصبيحي، 160؛ وتطوير مقاييس ومؤشرات للقدرة والاستدامة المالية للأوقاف، قندوز، 46.

1 – تكوين لَجنة خاصَّة لإدارة المشاريع الوقفية، تكون مهامُها إعداد دراسات الجدوى للمشاريع واستقصاء الإمكانيات الموجُودة في كل دَولة قبل الخوض في غِمار الاستثمار الوقفيِّ.

2 – تقويم ظروف البيئة الاستثمارية السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي تمرُّ بها الدَّولة المحتضِنة للاستثمار، من ناحية توفير الحمايةِ والمساهمَةِ في توجيه الغلَّات نحو وجهتها المطلُوبة، فإذا كانت منطقة حروب لَزِمَ أن تتركَّز الإعانة على الإغاثة.

3 – استقصاء اتِّجاه الدَّولة في برامجها الاستثمارية وقدراتِها الاقتصادية، وتوجُّه المجتمع المدني في احتياجاته الملحَّة واستهلاكاته.

4 – التعرُّف على شروط ومتطلَّبات أصحاب المصلحة من المانحين والمستفيدين مما يزيـدُ مـن اهتمامِهِم ورعايتِهِم للوقف ودعمه، ويسهم في بقاء الوقف ونموه.

5 – تضمين متطلَّبـات كـل تـلـك الجهـات ضـمن الخطط والبرامج التي تضعها إدارة الوقف (في حـدود مـا يمـكـن ومن دون إخلال بشروط الواقـف والمصلَحة العامَّـة).

6 – المحافظة على العلاقة الطيبة مع جميع أطراف المصلحة.

7 – تزويد مجال الوقف بوسائل قانونية حديثة: من خلال تشريعات وقفية تضمن الالتزام بمبادئِ الحوكمة في نُظُم تدبير الوقف من جهة، وبطرق استثمارية فعَّالة تيَسِّر حسـن استغلاله وتنميته، كما لا بدَّ أن تتضَمَّن هذه القوانين نُصوصًا تبين وتيسِّرُ طريقة العمل مع مختلف القطَاعات الوزارية الأخرى، وتمكِّنُ الوقف من الإسهام في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعيد لهُ رسالته الرِّيادية التي نهض بها عبر التاريخ من جهة ثانية، وهذه من أكبر العقبات المُواجهةِ لدمج المصرفية الإسلامية بالوقف في ماليزيا وغيرها، لتعارض صلاحيات الأطر النَّاظمة للقطاع المصرِفي وقطاع الأوقاف، حيث تندَرِج المصرفية تحت وزارة المالية والبنك المركزي، بينما يندرج الوقف تحت المجلس الإسلامي لكلِّ ولاية وبرعاية سلطان الولاية، وإنَّ التشريعـات الوقفية مطالَبة بإيجـاد الصِّيغ القانونية لتفعيل الاستثمار الوقفي، فوجَبَ أن تلتَفِت هذه الجهات إلى إبرام الاتفاقيات بين وزارتَي المالية والأوقاف، وتبسيط الإجراءات المرتبطة بطريقة الاستغلال والاستفادة من الغلَّات[1].

لعلَّ من أبرز الوثائق التي تناولت العلاقة بين المؤسسات المالية والأوقاف، هي تلك الوثيقة الصادرة عن المركز الماليزي العالمي للمالية الإسلامية «MIFC» سنة 2014م،

(1) انظر: «حاجة الأوقاف إلى بيئة تشريعية داعمة»، عبد الرزاق اصبيحي، مجلة وقف، 03، 2021م، 157؛ و«تطوير قطاع الأوقاف»، صوالحي، 114.

وحدَّدت هذه الوثيقة أربعة احتياجات مالية للوقف يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية ومن ضمنها البنوك الإسلامية أن تغطِّيها، وهي كالآتي[1]:

1 – تمويل الأصول الوقفية من حيث التطوير والصِّيانة: فمثلًا سنة 2010م كان يوجد هناك حوالي 11500 هكتار تم تسجِيلُها كأوقاف في ماليزيا ولم يطوَّر منها سوى 0.72 % فقط، وهذا يفتَحُ فرصًا هائلة للبنوك الماليزية لتوفير التمويل لها.

2 – توفير السُّيولة من خلال الحسابات الوقفية للأفراد والمؤسَّسات والجمعيات: لتوقف نقُودَها إمَّا بالإيداع المباشر أو الاقتطاع من الحساب الجاري أو التوفيري.

3 – يمكن لأسواق رأس المال الإسلامية أن تُسهم في حشد رؤوس أموال وقفية بعيدة المدى، مثل الأسهم الوقفية والصَّناديق الاستثمارية العقَارِية.

4 – إدارة الوقف من طرف مديري الصَّناديق الاستثمارية من ذوِي الخبرة في تكوين المحافظ الاستثمارية، والاختيار الموفَّق للآليات الاستثمارية، والتَّخطيط الاستثماري المحكَم.

المطلب الخامس: عدم استعداد البنوك لاعتبار النَّشاط الوقفي جزءًا من المركز المالي

الفرع الأول: مفهوم عدم اعتبار البنوك الأوقاف جزءًا من المركز المالي:

كلنا نعرف أنَّ البنوك الإسلامية هي عبارة عن مؤسَّسات نقدية مالية تجارية ربحية بشكل أساسي، فجميع الممتلكات المشتراة والممتلكة تعتبرُ ملكًا له من أجل تنمية الأموال وزيادة الثروة، أمّا البنوك الوقفية فهدفُها توفير دعم فنِّي ونقدي للشرائح الضعيفة، وجميع الأوقاف المؤسَّسة جديدًا أو الممتلكة قديمًا من طرف البنك الوقفي فهي ملك لله تعالى من باب تحبيس العين وتسبيل المنفعة للموقوف عليهم، ومن هذا المنطلق فإنّ الأصول والأموال الوقفية لا يمكن خلطُها مع بقية أموال المصرف الإسلامي أثناء عملية الاستثمار، أولًا لقدسيةِ هذه الأموال من الجهة الشرعية، ولأنّ الاحتياط مستحضَرٌ في جميع مراحل العمليات الاستثمارية بالنِّسبة للأوقاف، ما يعني أنّ نسبةَ المخاطرة جدُّ عالية في هذا المجال.

بالنَّظر إلى ذلك لم تخرج غالبية البنوك الإسلامية في عمليات دعمِها للوقف عن تجميع

(1) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية»، صوالحي، 114؛ و«Awqaf Powerful Socio – Economic Vehicles»، «المركز الماليزي العالمي للمالية الإسلامية (MIFC)، 02 شباط (فبراير) 2022م:
https://www.mifc.com/documents/6319173///b41bb42b-aa07-d50f-8779-b3a91aa9ab9c/

النُّقود الوقفية والتبرُّعات والهِبَات وتحويلها وتوزيعها وتوفير التمويل المالي، متناسِبة الدَّور الاجتماعي المنُوط بالبنوك الإسلامية في العادة والتي من ضِمنها تأسيس أوقافٍ جديدة، ويرجع سببُ ذلك إلى عدم الاستعداد القانوني للخَوضِ في مثل هذه التَّجربة وعدم التحلِّي بالمسؤولية الاجتماعية الكافية، والخوف من خاصية ثبات الملكية الوقفية وديمومَتِها، والذي يتعارضُ نظريًّا مع الاستثمارات ذات المخاطر العالية التي تجريها البنوك الإسلامية في العادة[1].

الفرع الثاني: الحلول لعدم اعتبار البنوك الأوقاف من ضمن المركز المالي:

هناك مجموعة من الحلول والاقتراحات التي يمكِن أن تسهم في ضمِّ النَّشاط الوقفي إلى المركز المالي للبنوك الإسلامية، ومنها:

1 - **إنشاء بنك وقفي**: وهو الحلُّ الذي يمكن من خلاله إعطاء خصوصية للمتلكات الوقفية، من خلال القيام بعمليات توظيف الأموال والأصول الوقفية المتاحة، واستثمارها مع الحفاظ على بقاء أصولها، فلا يطبَّق فيها إلا تلك المنتجات المالية الإسلامية المحتويةُ على نسبة مخاطرة قليلة على الأموال والأصول الوقفية أو المبنِيةُ على جدوى اقتصادية صحيحة، ورأسمال هذه البنوك الوقفية يكون مئة بالمئة وقفيًّا وعائداته خيرية اجتماعية غير ربحية، توفِّر الدَّعم الفنِّي والنَّقدي للشرائح الضعيفة.

2 - **عقد اتفاقيات بين وزارتي المالية والأوقاف**: ولا بدَّ أن تسعى هذه الاتفاقيات دائمًا إلى دمج المصرفية الإسلامية بالوقف، حتى لا يكون هناك تعارض بين صلاحيات كلٍّ من الأطُرِ المنظمة للقطاع المالي المصرفي والقطاع الوقفي الخيري، حيث تندرِجُ المصرفية تحت وزارة المالية والبنك المركزي، في حين يندرج الوقفُ تحت مسؤولية وزارة الأوقاف كما أشرنا سابقًا[2].

المطلب السادس: انعدام وضع آلية للإعفاء الضَّريبي للأنشطة الوقفية

الفرع الأول: مشكلة الضرائب على الأوقاف والتوفيق بينها وبين حاجَات الدَّولة:

ذكر الباحث آنفًا بأنّ من أفضل البيئات الاستثمارية التي يمكن أن توجد فيها الأصول والممتلكات الوقفية، هي تلك البيئة التي تُراعِي فيها الدُّولُ كون هذه الأموال أموالًا ناتجة عن هبات وتبرعٍ وصدقاتٍ، وأنّه ما هدف أصحابها من ورائها إلّا فعل الخير ومساعدة

(1) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية»، صوالحي، 113-114.

(2) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية»، صوالحي، 113-114.

الطبقات المحتاجة، إلّا أنّها بالمنظور الاقتصادي وفي نظر خبراء الاقتصاد هي عبارة عن داعم للاقتصاد، وسادٍّ للثغرات الموجودة في النظام الاقتصادي العام، من ناحية إعادة توزيع الثروة والمساهمة في تداول الأموال، والناظر على هذه المؤسسات الوقفية وجب عليه السهر على صيانتها، والمحافظة عليها بالاستثمار مما يسهم في نموها، وهي مهمة صعبة بالنَّظر إلى العائدات التي يتم منها اقتصاص مجموعة من المخصّصات، كمخصّصات الصيانة والترميم، وتقلبات سعر الصرف، ومخصصات احتياطية للخسائر؛ وإثقال كاهل الأوقاف بأكثر من هذه المخصّصات سيكون عقبة أمام تطور الوقف ودوره التنمويّ الفعّال[1]، لذلك يرى جمهور الفقهاء عدم وجوب الزكاة في أموال الأوقاف إذا كانت على أوجه البر العامة؛ لأنّ الأصل عدم وجوب الزكاة في الأموال إلّا ما دلَّ الدليل على وجوبها فيه، وحيث إنّ الفقهاء اختلفوا «فالأصل براءة الذمة فيها»[2]، فهي أموال قد خرج عنها مالكوها بكاملها لوجوه القربة والبرّ، مما يجعلها مرصودة بِكُلِّيتها لوجوه الخير بأشكالها العديدة[3]، فالضريبة من باب أولى فكان لا بدَّ من إعفاء الأملاك الوقفية من الضَّرائب؛ والوضع هنا في تركيا من ناحية الضَّرائب ليس بذلك الوضع الجيِّد مطلَقًا فوِفْقًا للمادة رقم: (01) من قانون ضرائب الشركات لا تخضعُ الأوقاف لضريبة الشَّركات بسبب شخصيتِها الاعتبارية، ومع ذلك يتعيَّن عليهم تقديم بعض البيانات الشَّهرية الدّورية، وحسب المادة رقم: (94) من قانون ضريبة الدَّخل فالأوقاف ملزَمةٌ بالاقتطاعات الضَّريبية على الدَّخل للمدفُوعات المسدَّدة نقدًا، أو بواسطة الحسابات البنكية للمؤسَّسات الوقفية، وألزمت المؤسَّسات ومنها الأوقاف بالإعلان عن المدفُوعات ودفعِها إلى مكتب الضَّرائب، ورتَّبت عقُوبات على المؤسَّسات المتهرِّبة والتي لا تفِي بهذا الواجب[4]؛ كما تطبَّق أيضًا ضريبة القيمة المضَافَة على جميع المنتجات المبِيعة داخلِيًّا والمستورَدَة أيضًا ومن ضمنها الأوقاف، ونسبها تكون بين: (1 % و5 % و18 %)؛ أما بالنِّسبة للأوراق المالية الوقفية المستثمَرَة فإنّه يتم الاستقطاع من المكاسب الرأسمالية للأوراق المالية، التي حصلت عليها الأوقاف نتيجة تقويم مدَّخراتها في البنك، فهذه مجرَّد أمثلة على كمية الضرائب المفروضة على الوقف، لذلك وصفنا الضرائب بأنّها تثقِلُ كاهل

(1) انظر: تنمية موارد الوقف والمحافظة عليها، العياشي فداد، المؤتمر الأول للأوقاف بالسعودية، 1422هـ، جامعة أم القرى، 17-18؛ واستثمار الأموال الموقوفة، فؤاد العمر، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2007م، 184-186.

(2) انظر: الأشباه والنظائر، تاج الدين السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م، 1/ 218.

(3) انظر: القواعد والضوابط الفقهية وأثرهما في أحكام الأوقاف، ناملیتي، 77؛ واستثمار الأموال الموقوفة، فؤاد العمر، 184.

(4) "Vakıfların vergilendirmesi Rehberi", Gelir İdaresi, Gelir İdaresi başkanlığı yayınları, pdf, 2012, 4-17.

الوقف وتُعطِّل نموَّهُ وتسهِمُ في اندثاره[1].

الفرع الثاني: نماذج معاصرة للإعفاء الضَّريبي على الأنشطة الوقفية:

إنّ إعفاء الوقف من الضرائب يعطي له ميزة استثمارية فريدة، وخاصية تميِّزُه عن الكثير من الاستثمارات الخاصَّة بالمؤسَّسات والأفراد[2]، ومن أبرز النَّماذج المعاصرة التي أعفت الوقف من الضَّريبة الآتي[3]:

1 – نصّ المشرع الليبي في المادة: (7) من القانون رقم: (64) لسنة 1972م المتعلِّق بضرائب الدَّخل، على الإعفاء الضريبي لدخل الهيئات الدينية، وغيرها من المؤسَّسات والجمعيات المعترف بها من الدولة، القائمَةِ على أغراض البرِّ والإحسان والنشاط الاجتماعي والرياضي، كما نصَّ صراحة على إعفاء ريع الأوقاف الخيرية من ضريبة الدَّخل؛ وأكَّد على هذا الإعفاء مجدَّدًا في القانون الصَّادر سنة 1973م تحت رقم: (124) بشأن أحكام الوقف، فنصَّ في المادة: (45) «تُعفى الأوقاف الخيرية من كافة الضرائب والرسوم المفرُوضة حاليًا والتي تُفرَض مستقبلًا، كما يُعفى المشهد (الوقف) من رسوم الإشهاد بالوقف الخيري أو التغيير فيه، وذلك من رسوم الإشهاد بالتغيير في مصارف هذا الوقف وشروطه والاستبدال به».

2 – كذلك نصَّ المشرِّع الجزائري في المادة رقم: (44) من القانون رقم: 10–91 الصادر بتاريخ 71991/ 4/ 2م، على إعفاء الأملاك الوقفية من رسم التَّسجيل والضَّرائب والرُّسوم الأخرى، لكونِها عملًا من أعمال البرِّ والخير، وطبقًا لهَذا النَّص فإنّ الإعفاء يشمل جميع الأملاك الوقفية العامَّة، وكذلك الأوقاف الخاصة المنصُوص عليها في المواد: (6، 7، 8، 9).

3 – وهناك وجه مشرق لمنظومة الأعمال الخيرية في الغرب أيضًا، حيث قدَّمت تنازلات ضريبية للأملاك الوقفية في العقارات والدَّخل، وأرباح الحرف، والتجارات والمهن، والاستيراد والتصدير، والمشتريات، وغيرها من الضَّرائب المفروضة على القطاع الخاص،

(1) "Vakıfların vergilendirmesi Rehberi", Gelir İdaresi başkanlığı, 4-17.

(2) انظر: «استثمار أموال الوقف»، شحاتة، 158؛ وتطوير المؤسسة الوقفية في ضوء التجربة الخيرية الغربية، أسامة الأشقر، الأمانة العامة الأوقاف، الكويت، ط1، 2008م، 148–149؛ و«التمويل الإسلامي الخيري: الوقف أنموذجًا»، حسين الأسرج، 10/ 13.

(3) انظر: «دور النظام القانوني في تسهيل الاستثمارات الوقفية وأثرها على النمو الاقتصادي»، وردة عياشي، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، 08/ 03، 2019م، 118؛ واستثمار الأموال الموقوفة، العمر، 184.

وإعفاء المتبرِّعين من حساب الضريبة على الدَّخل، وبعض من هذه البلدان ذهب إلى أبعد من هذا الحدِّ، عندما أعفى الأوقاف الذُّرية من الضَّرائب، تأسِّيًا بالأوقاف الخيرية الأخرى، ومن الأمثلة الحيَّةِ المعاصرة في أمريكا هو إنشاء مركز تجاري متعدِّد الاستخدامات في «كولومبوس أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية»، من خلال تشييد مبنيَيْنِ تجاريين تبلغُ مساحتهُما الإجمالية حوالي (32.134 م2) على أرض سيتِمُّ تخصيصُها كأوقاف، واستئجار مساحةٍ لتوليدِ الدَّخل، وتقدَّرُ التكلفة الإجمالية للمشروع بـ : (6.04 ملايين دولار)، وسيموِّل البنك الإسلامي للتنمية جزءًا من تكلفَةِ المشروع بمبلغ (4.40 ملايين دولار)، منها (2.20 مليون دولار) من الصُّندوق، و(2.20 مليون دولار) من الخطِّ التمويلي للبنك، وسوف يسهِمُ المستفيدُ من المبلغ المتبَقِّي البالغ (1.64 مليون دولار)، بما في ذلك (0.20 مليون دولار) من قيمة الأرض، ويهدف المشروعُ إلى تحقيق دخلٍ منتظمٍ لمركز أبو بكر الصِّديق الإسلامي، وهو منظَّمة معفاة من الضَّرائب غير هادفةٍ للرِّبحِ، تنشطُ في المجالات الاجتماعية والتعليمية والدينية لمصلحة الجاليات المسلمة في «كولومبوس أوهايو بأمريكا»، وإن كان هذا الوقف من الاستثمارات العالمية لصندُوق التَّثمير إلّا أنّه يبقى تابعًا للدول الغربية، لتتميز بذلك المؤسَّسات الغربية غير الربحية بعدم فرض الضَّرائب على هذا النوَّع من المؤسَّسات التكافلية الخيرية[1]، ومن النَّماذج الأخرى المعفاة من الضَّرائب أيضًا شركة (Goodwill) و(Oxfam)، والأماكن التاريخية (Getty) الأمريكية[2].

المطلب السابع: تحدِّي الاحترافية في تسيير وإدارة الاستثمارات الوقفية

يرتبط مفهوم الاستثمار ذو الطبيعة المتأثِّرة والمتغيِّرة دائمًا بمصطلح المخاطَرة، والمخاطرةُ سمة من السِّمات الملازمة للاستثمار أيضًا، ومن الصعب التنبُّؤُ بكلِّ المتغيِّرات المؤثِّرة في فاعلية قرار الاستثمار بشكل دقيقٍ، إلّا أنّه هناك موازنات ومفاهيم في علم الاقتصاد، ومن هذه الموازنات أنّه كلَّمَا ارتفعت المخاطرة زادت فرصُ تعظيم الأرباح، والمشاريع الاستثماريةُ يتمُّ اختيارها على حسَبِ حجم رأس المال ونوعيةِ المخاطَرَةِ المراد الدُّخول فيها، ومن المستثمرين من يميلُ إلى الاستثمارات ذاتِ المخاطر المنخفِضَة،

(1) انظر: «التقرير السنوي 2019م»، البنك الإسلامي للتنمية، 37.

(2) انظر: مؤسسات وقفية رائدة: تجارب ودروس، أسامة الأشقر، 20؛ و48؛ والوقف الإسلامي: تطوره إدارته وتنميته، منذر قحف، 127-128؛ و«التقرير السنوي 2020م»، البنك الإسلامي للتنمية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، PDF، 2020م، 60؛ وأحكام الوقف، القضاة، 150-151.

وقَبُول العائد الرِّبحي المتوسِّط والمحدُود، فيما يدخلُ البعض الآخر في استثماراتٍ عاليةِ الخطُورَة مرتفعة العائدات، وهذا الكلام ينطبِقُ أيضًا على الاستثمارات الوقفية.

الفرع الأول: معنى الاحترافية في إدارة الاستثمارات الوقفية:

وهي الآليات والإجراءات التي يتَّخِذُها البنك الإسلامي لمجابهَةِ مخاطر النَّشاط الاستثماري الوقفي[1]، باعتبار النشاط الوقفي يتميَّز بخاصِية التَّأبيد والاستدامة لأصوله المالية، خاصَّة أنّ المستثمرين يرونَ أنّ الاستثمارات الوقفية ليس فيها الحوافز الكافيَةُ للخوض فيها، وإن كانت تحقِّقُ أرباحًا إلّا أنّها تراعي البُعد الاجتماعي الخيري، فالرِّبح ليس مقصودًا أصالة بل تبَعًا[2]، لذلك رأينا في بعض الاستثمارات الوقفية المؤسَّساتية انعدامًا لتحمُّل مخاطر النَّشاط الوقفي، ونقصد هنا المخاطر الخاصَّة بمنتجات المالية الإسلامية بالتَّحديد، وتتنوع هذه المخاطِرُ بين المخاطر الشَّرعية ومخاطر البيئة وضوابطها التنظيمية والتشريعية، ومخاطر المتعاملين والعاملين، بالإضافة لمخاطر يختصُّ بها كل منتج استثماريٍّ إسلاميٍّ، وهذه المخاطر لا مفرَّ منها، فقد ربط الشَّرع الإسلامي بين الغُنم والغُرم فلا رِبح دون ولُوج عالم المخَاطَرَات، والوصول بالمخاطر إلى الصِّفر قد ينحرِفُ بعملية جَنْي الأرباح ويُفْقِدُها مسوِّغَاتها، ويدخِلُها إلى دائرة المحظور، وهي دائرة ربح ما لم يضمن، مما يضَعُها في دائرة الشُّبهات، ولكن لا يجب أن نخرج عن التَّعاليم الشَّرعية في مجال المعاملات المالية أيضًا، بأن نحمِّل المخاطر لأطراف من دون الأخرى كما هو حاصل لدى البنوك الماليزية، فعلى الرَّغم من عراقَةِ تجربتها الوقفية فقد اقتصرت الأنشطة الوقفية التي باشرتها البُنُوك الإسلامية الماليزية على جذب النُّقود الوقفية وجمْعِها، باستعمال الحسابات البنكية كوكيلٍ للنَّاظر في جمع النُّقود الوقفية، ثم تحويلِها إلى المجلس الإسلامي للولاية بوصْفِه ناظرًا على الوقف، لاستغلالها وتشغيلها، بالإضافة إلى توفير التَّمويل الذي تستفيد منه البنوك الإسلامية قصد الرِّبح، وهذا كلُّه لا يجعل البنك (الوكيل في الجمع) يتقاسَمُ المخاطر مع أصحاب المصالح في المشروع الوقفي، ولا ضمان على الوكيل كما هو مقرَّرٌ فِقْهًا إلّا بالتعدِّي والتَّقصير، أمّا توفير التَّمويل للمشروع باستخدام الصِيَغ الإسلامية، فإنّ

(1) مخاطر الاستثمار: يقصد بها عدم التأكُّد بشأن القيمة المستقبلية للاستثمار عند اتِّخاذ القرارات الاستثمارية، أو إمكانية الانحراف عن الطَّريق الموصل للنتيجة المتوقَّعة أو المخطَّط لها، كالفشل في تحقيق العائد المتوقَّع أو تذبذُبِهِ، فالمخاطرة وصفٌ للوضع الذي يكون فيه العائدُ مجهولًا، فالعناصر التي يدُور حولها مفهوم المخَاطَرَةِ هي: التعرُّض للخطر، وعدم التأكُّد. انظر: التحوُّط من مخاطر الاستثمار باستخدام الهندسة المالية الإسلامية، إبراهيم عبادة، جامعة اليرموك، PDF، د. ت، 06؛ والاستثمار والتمويل طويل الأجل، سيد الهواري، دار الجيل، مصر، د. ط، 1985م، 1/ 109.

(2) انظر: تنمية موارد الوقف والمحافظة عليها، العياشي فداد، 11-13.

أغلب المتوفِّر منها لا يخرجُ عن صِيغ المداينات، التي ينقُل فيها البنك الخطر إلى العميل المستفيدِ من المشروع الوقفي، وبناءً عليه لم تدخل البنوك الإسلامية في عقُودِ المشاركات لتمويل واستثمار المشاريع الوقفية؛ فالخيار المعتمدُ في النَّشاط الوقفي بالتَّقليل من تحمُّلِ المخاطر على حساب مبدأ تقَاسُمِها، وإن لم يكن مخالِفًا للشرع إلّا أنّه يطرحُ استفهامًا عن سبب عدَمِ تحمُّل البنك الإسلامي للمخاطر في النَّشاط الخيري، وعن مكانة هذا التوجُّه ضمن المسؤولية الاجتماعية للبنُوك عامَّة، والإسلامية خاصَّة[1].

الفرع الثاني: الحلول والاقتراحات للرَّفع من الاحترافية في إدارة الاستثمارات الوقفية:

نبه الباحث سابقًا بأنّ المخاطر والاستثمار قرينان لعملية التنمية، سواء العادية أم الوقفية منها، وما على الجهات النَّاظرة على الأوقاف إلّا مواجهَتُهَا، وإيجادِ السُّبُل للتغلُّب عليها أو التخفيضِ من خطَرِها، لا التهرُّب منها، وهذه المواجهة يعبَّر عنها بالاصطلاحات الاقتصادية المعاصِرَة بـــ«التحوُّط من المخاطر»، ويتم التحوُّط من المخاطر بالاعتماد على إستراتيجية معيَّنة وتخطيط مسبقٍ لها، مع طرحِ الفرضيات المتعلِّقة بكلِّ مشروع استثماري مقْبَلٍ عليه ومخاطِرِه، وتحديدِ صيغ استثماره ومخاطرها، وطبيعته وأسلوب وحلول التعامل معه، فكل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي تواجه مخاطر مختلفةً مما يستدعي استخدام العديد من الأساليب للتحوُّط من تلك المخاطر، ومن أبرز هذه الأسَاليب المستعمَلَة:

أولًا: تأهيل الكوادِرِ البشرية القائِمة على إدارة الاستثمار الوقفي ومخاطِرِه: فالنَّظارة كانت قديمًا نظارةً فرديةً إدارية لا تدبيرية، ولكن من خلال مفهوم النَّظارة المؤسَّساتية للأوقاف يمكن التغلُّب على المخاطر، بخلق إداراتٍ فرعيةٍ قائمةٍ على استثمار الوقف، وإدارات أخرى ناظرةٍ على مخاطرهِ وتقاريرهِ المالية؛ ومن شُروط نجاح هذه الإدارات هو العمل على تكوين وتدريب العُنصُرِ البشري وتأهيله شرعيًّا ومِهنِيًّا، عن طريق المؤتمرات والورَشَات والنَّدَوات والدوَرات التَّدريبية، من أجل تزويد العاملين بأحدَثِ المستجدَّات الفقهية الخاصَّة بالعقود التبرُّعية الوقفية، وتنويرهم بأفضل الأساليب الإدارية وطرق التسيير العَقْلَانية للموارِدِ المتوفِّرَة، وتدعيم هذه التكوينَات وشَحذِها باستخدام أسلوب المكافآت والحوافِزِ، وربطِهَا بمدى تحقِيقِهم للأهدَاف المبْتَغَاة، فيعمَلُ العنصُرُ البشريُّ من تلقاء نفسه على تقديم أحسنِ وأفضلِ ما لديه، فيكتَسِبُ بذلك حُسن الأداء الدَّائم والمساهمة في

(1) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية»، صوالحي، 113.

المحافظة على الأعيان الموقوفة[1].

ثانيًا: تكوين لجان خاصَّة بالاستثمار وعملياته: ولا يجبُ أن تطغَى على هذه اللِّجان الشَّكلِيَةُ فقط في التَّعيين، بل لا بد من انتقاء أحسن العناصر وأجودها وأعلاها مراتب ومنازِل، تمامًا مثل ما تمَّ عملُهُ في دولة الكويت ذات التجربة الرَّائدة، التي كونت لجنة استثمارية يقومُ عليها الوزير شخصِيًّا، وبمساعدة الاختصاصيين والتِّقنيين الماليين والعلماء الشرعيين ووكلاء وزارة الأوقاف، ممَّا أكسب لجنة الاستثمار طابعًا خاصًّا ومكانة مهمَّةً في عمليات الاستثمار والمحافظَة عليه[2].

ثالثًا: عمل دراسات الجدْوَى الاقتصادِيَة: فتُدرس الفرصُ الاستثمارية وإمكانياتهَا المتاحة ومدى جدوى إنشاء المشروع المقترَح وتنفيذه، وتُرَاعى فيها البيئة الحاضِنة وما يرتبِطُ بها من مخاطر متوقَّعة، بوضع طرقٍ وقَواعد تخطيطية تمهيدية لمجابهة المخاطِر المتوقَّعة، وزيادة فُرص النَّجاح والرِّبح؛ ودراسات الجدْوَى هي صمَّام أمان، ورسالة طَمْأَنَةٍ لأطراف المصلحة الوقفية، على قيام المشروع الاستثماري الوقفي على دعَائِم الصَّلاحية الاقتصادية والفنية، وتشتمل دراساتُ الجدْوَى على إعداد دراساتٍ تمهيدية تتضمَّن الجوانب الشرعية والمالية والتَّسويقية الفنية وغيرها، مما يسَهِّل عمليات المتابعة وإعادة التقويم لاحقًا، وللبنوك الإسلامية الباع الكبير في التوصية بتنفيذ المشروع أو صرف النّظر عنه[3].

رابعًا: توسيع قاعدة تحمُّل المخاطر من خلال التَّصكيك والوقف الجماعي: والتَّصكيك نوع من أنواع الوقف الجماعي، بحيث يتمُّ فيه تصكيك مختلف صيغ التمويل عوضًا عن الاستناد إلى التمويلات الفردية، مما يُعطِي الدَّافع ولو المعنوي لخوض غِمار الاستثمار في الأموال الوقفية، لتوزُّع المخاطر على عدد كبيرٍ من الأطراف مما يُسهم في تخفيف وطأتها[4].

خامسًا: التحوُّط الاقتصادي: ويتم تنويع المحفظة الاستثمارية بمختلف التمويلات، وتستخدم المخصَّصات لمواجهة المخاطر المختلفة، كهبُوط قيم أسعار السِّلع والأوراق

(1) انظر: الحاجة إلى تحديث المؤسسة الوقفية بما يخدم أغراض التنمية الاقتصادية، بوجلال، المؤتمر العالمي للاقتصاد، 2003م، جامعة أم القرى، 12.

(2) انظر: تجربتي في إدارة الوقف، الخرافي، 181–186؛ ودليل الحوكمة للمؤسسات الخيرية الوقفية الخاصة، لجنة وزارة الأوقاف، 52.

(3) انظر: دليل الحوكمة للمؤسسات الخيرية الوقفية الخاصة، لجنة وزارة الأوقاف، 97–98؛ وتجربتي في إدارة الوقف، الخرافي، 285؛ ودراسة جدوى إسلامية، أشرف دوابة، دار السلام، القاهرة، ط1، 2008م، 17–19.

(4) انظر: نظام الوقف في الفقه الإسلامي، القرضاوي، 145–146.

المالية، وتغطية الخسائِرِ الواقعة[1].

سادسًا: الانضباط بأحكام السُّوق الإسلامي وتفعيل دور الرَّقابة الشَّرعية والفتاوى الجماعية: إنّ التواصل المستَمِرُّ الدَّائم مع الجهات الرَّقابية الشَّرعية الدَّاخلية والخارجية الموجُودَة ضمن البُنُوك الإسلامية والمؤسَّسات الخاصة، والالتزام بالتعاليم الموصى بها، واتِّباع التقارير والفتاوى الجماعية الصَّادرة عن الهيئات الرَّقابية والمجامع الفقهية والمنتديات الوقفية الإسلامية (كتحريم الرِّبا والغرر والغش والتحايُلِ والظُّلم... إلخ) أمور تحُدُّ من الوقوع في كثير من المخاطرِ والأزمات والخسَائر، مما يعطِي استقرارًا أكبر للسُّوق المالي الإسلامي، وتحُدُّ من الرِّبح الجائر على حساب الأملاك الوقفية[2].

تحث منظومة الاقتصاد الإسلامي على التعامُل مع المخاطر بعد تحديدها، عن طريق الأخذ بالأسباب ووضع الآليات للتعامل معها، سواء بتجنُّبها إذا كان ذلك ممكنًا أم توزيعها للتقليل من أثرها، أمَّا المخاطر والمعوِّقات التي لا يمكِنُ التخلُّصُ منها ودفعها فينبغي قَبُولُها وتحمُّلها والتعايُشِ معها من خلال حُسْنِ إدارتها[3].

(1) يقول السويلم: «لا يمكن أن يوجد تحوُّطٌ دون مجازفة في مقابِله، لأنَّهُ لا يمكن أن يتخلَّص شخص من المخاطر إلاّ إذا وُجد آخر يقبلُها بمُقابِل وهذه هي طبيعة المجازفة...». مدخل إلى أصول التَّمويل الإسلامي، سامي السويلم، 194.

(2) انظر: التحوط من مخاطر الاستثمار باستخدام الهندسة المالية الإسلامية، عبادة، 25.

(3) انظر: الصُّكوك الإسلامية بين النّظرية والتطبيق، أشرف دوابة، 122.

الفصل الرابع

تقويم الوساطة المصرفية الوقفية بواسطة البنك التشاركي الوقفي (Vakıf Katılım Bankası)

توطئة:

لقد عرف قطاع الوقف على مدى عصور مختلفة محاولة النهوض به وإعادة بعث أصوله المالية الوقفية التي بقيت حبيسة معطلة أمدًا طويلًا، وبظهور قطاع المصارف والبنوك بدأ التفكير ومحاولة إنشاء بنك وقفي شبيه بهذه البنوك والمصارف، يكون بمنزلة النّاظر والقائم على الوقف وأصوله ومصالحه، وبدأت أولى هذه المحاولات في أواخر العهد العثماني، التي باءت بالإخفاق بسبب ظرف الحرب العالمية الأولى، إلّا أنّ هذه الجهود لم تذهب سدى، بل تم بعث النموذج البنكي الوقفي بعد 100 سنة من الانتظار، وتمت مجابهة جميع العوائق والتحديات التي وقفت في درب تجسيده، وتكاتفت الجهود وتم تأسيس البنك التشاركي الوقفي التركي سنة 2015م، وسيقوم الباحث بدوره في هذا الفصل بعرض تجربة هذا البنك الوقفي، ومدى تأثيره على استثمار الأوقاف وصيانتها وتأسيسها، والتحديات التي تعترض طريقه والحلول المذلِّلة لهذه التحديات.

المبحث الأول
التعريف بالبنك التشاركي الوقفي التُّركي والتكييف الفقهي له

المطلب الأول: حداثة نشأة البنك التشاركي الوقفي التُّركي

الفرع الأول: التعريف بالبنك التشاركي الوقفي:

بدأ الاهتمام في تركيا بالصيرفة الإسلامية التشاركية ابتداءً من سنة 1985م، حينما أُسِّس بنك «مؤسسات الاستثمار الخاص Özel Finans Kurumları»، ليكون أول بنك تركي أسِّس حسب النِّظام المصرفي الإسلامي التشاركي، المتَّبع في العالم الإسلامي، وعرفت البُنُوك الإسلامية في تركيا تطوُّرًا سريعًا ونموًّا عالِيًا، من خلال التعديلات التي تم إجراؤُها على قانون البنوك والمصارف رقم: (5411) في سنة 2005م[1]، حيث اعتبَر هذا القانون البنوك التشاركية نظامًا تشاركيًّا إسلاميًّا مكمّلًا للنظام المصرفي التركي، وليس مؤسَّسات مستقلَّة بحدِّ ذاتها عن النظام العام للمصارف، ولكنّه منح لها الوظيفة المعتادة لهذا النَّوع من البنوك،

(1) "türkiye de katılılm bankacılığı el kitabı", TKBB, türkiye katılım bankaları birliği, pdf, 2021, 27; "faaliyet raporu 2015", Vakıf katılım Bankası, VKB yayınları, pdf, 2015, 7.

أي بكونِها ترتكزُ بشكل أساسي على تقديم الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية البعيدة عن الرِّبا تمامًا؛ وبلغ عدد البنوك الإسلامية التشاركية في تركيا بحلُول سنة 2018م خمسة بنوكٍ إسلامية، وهي: «بنك البركة الإسلامي، بنك كويت ترك، بنك تركيا للاستثمار، البنك التشاركي الوقفي، البنك التشاركي الزراعي»، لينضمَّ لمجموعة هذه البنوك الإسلامية الخمسة بنك سادس وهو بنك الأملاك التَّشاركية وذلك في سنة 2019م.

أسِّسَ البنك التشاركي الوقفي التركي سنة 2015م، ودخل البنك الخدمة العملية في أواخر شهر فبراير سنة 2016م، ويعدُّ أول بنك تشاركيٍّ ذي رأسمالٍ وقفيٍّ محض تم إطلاقُه في تركيا، وتمتلك تقريبًا المديرية العامة للأوقاف التركية الحصَّة التامة من رأسمال البنك بنسبةٍ وصلت 99 %، ونسبة 1 % مقسَّمة بين خمسةٍ من مؤسَّسات الوقف الكبرى في تركيا، بنسبة 0.25 % لكل واحدَةٍ منها، وقام هذا البنك بناءً على توصياتٍ سابقةٍ من كلٍّ من البنك الإسلامي للتنمية، والمديرية العامَّة للأوقاف بالجمهورية التُّركية[1]، وساعد على سُرعة إنشاء هذا البنك التشاركي الفكرة التي تبنّتها الدولة التركية بجعل تركيا مركزًا للمالية والاقتصاد الإسلامي في العالم من جهة، ومن جهة أخرى تقبُّل الأفراد والمؤسَّسات والدَّولة (الداعمة لهذا المشروع) لفكرة ومبدأ خصُوصِية الأملاك الوقفية وحساسِيَتِها (من حيث تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة) واستخدامها في مجال الصيرفة الإسلامية، كما صرح بذلك المدير العام للبنك إكرام جوكتاش[2].

أمّا بالنِّسبة للتَّسمية (Vakıf Katılım Bankası) فتعني البنك التشاركي الوقفي، وسُمِّي (بالوقفي) لأنّ رأس المال الخاصّ بالبنك هو مال وقفيٌّ خالصٌ تمامًا، وفي نفس الوقت ليعكِس صورةً جيدة في أذهان المجتمع الإسلامي بكون البنك وقفِيًّا، أي له أحكام خاصَّة به، وخصوصية تميّزه عن غيره من البنوك التشاركية الإسلامية الأخرى الموجودة ضمن السَّاحة المصرفية الإسلامية التركية والعالمية، ومن جهة أخرى حتى يُؤكَّد على حرص القائمين على البنك لمراعاة خصُوصِيته وأخذها بعين الاعتبار في التعاملات المالية والسياسات الاستثمارية المتَّبعة، من ناحية الحفاظ على أصوله مع تنميتها والرفع من نسبة عائداتها، مما يحقِّقُ البقاء والقدرة المالية والاستدامة الطَّويلة والثَّبات ضمن السُّوق المالية الإسلامية والعالمية[3].

(1) انظر: الأدوات الاستثمارية المعاصرة لتنمية الوقف، فداد، 130.

(2) "katılım bankalığı yükselişini sürdürüyor", Ikram göktaş, katılım finanse Dergisi, 01/04 2017, 34-35; VKB, "faaliyet raporu 2015", 2.

(3) VKB, "faaliyet raporu 2015", 2.

أمّا إطلاق لفظ التشاركيِّ بدلًا من الإسلامي؛ فأولًا لابتِنَاء البنك على الشراكة في المال والعمل مضاربةً، والمشاركة في الرِّبح والخسارة بين البنك وعملائه المستثمرين والممولِّين، والسبب الثاني هو هدفٌ توعويٌّ أكثر منهُ مضمُونًا، وهو نشر الوعي في أوساط العامَّة خاصَّة، بأنّ هذه البنوك ربحية مثل سائِرِ البنوك التشاركية وغيرها الموجُودة على السَّاحة المصرفية العالمية والتُّركية، وإنّما يميِّزُها الطَّريقة الخاصَّة بها في العمل والمستهدِفة للإنتاج والتِّجارة على أساس المشاركة في رأس المال والعمل والربح والخسارة، ومن جهة أخرى حتى لا يُنظر إلى أي قصور أو خطأ يحدث في معاملاتها (عند تسميتها بالإسلامية) إلى كونِهِ خطأ وقصورًا نابعًا من صمِيم الإسلام ومنهجه.

على الرَّغم من امتلاك المديرية العامة للأوقاف لغالبية أسهم البنك التشاركي الوقفي، إلّا أنّ هذا البنك يعتبَرُ إحدى المؤسسات المالية الإسلامية التَّابعة للدَّولة التُّركية، وفكرة مميَّزة منها من أجل تشغيل الأوقاف، وإن كانت الفكرة قديمة في أصْلِها، عائدة لقيام الدولة العثمانية (حينما كانت تسعى من أجل الحفاظ على الأموال الوقفية من الضَّياع والفناء) في عهد كلٍّ من: السُّلطان العثماني محمد رشاد[1]، ورئيس مجلس الوزراء الصَّدر الأعظم محمد ساعد باشا[2]، بعمل اجتماع خاص (باقتراح من ناظر الأوقاف آنذاك خيري أفندي[3] وتحت أمر مديرية أوقاف النُّقود الموقوفة الهومايونية) اقترحت فيه مجموعةٌ من الحلول للحدّ من ضياع النُّقود الوقفية، وإنعاش الحياة الاقتصادية وربط إجراءات القرض ببيروقراطية قوية مثلما عليه الحال في المنظومة الغربية، فتمَّ اقتراح مشروع البنك الوقفي على مجلس الأعيان

(1) السلطان محمد الخامس رشاد بن عبد المجيد الأول «Mehmed Reşad»: ابن محمود الثاني بن عبد الحميد الأول ابن أحمد الثالث، وهو السلطان الخامس والثلاثون للدولة العثمانية، تولى الحكم بعد خلع أخيه السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1909م، وكان عمره 65 سنة، وكان عهده يمثل عهد انحلال الدولة العثمانية، ولد يوم 2 نوفمبر 1844م، وتوفي في 3 يوليو 1918م، وعمره 74 سنة، ومكث في الحكم تسع سنوات.

"Mehmed V", Cevdet Küçük, TDV İslâm Ansiklopedisi, TDV Yayınları, Ankara, 2003, 28\418.

(2) الصدر الأعظم محمد ساعد باشا «Sadrazâm Mehmed Sait Paşa»: محمد ساعد باشا ابن حسن الأرزوروميِ التركي، ولد سنة 1838م بمدينة آرزوروم التركية، تولى منصب الصدر الأعظم أكثر من ست مرات، ولهذا المنصب السلطة المطلقة بعد السلطان مباشرة، آخر منصب له كصدر أعظم كان في عهد السلطان محمد رشاد، توفي ساعد باشا سنة 1914م بعد تنصيبه بمدة على رأس مجلس الأعيان.

"Said Paşa, Küçük", Zekeriya Kurşun, TDV İslâm Ansiklopedisi, TDV Yayınları, Ankara, 2008, 35\ 576.

(3) مصطفى خيري أفندي «Hayri Efendi»: هو شيخ الإسلام مصطفى بن عبد الله عوني بن إبراهيم ولد سنة 1867م، تولى نظارة الأوقاف في عهد السلطان محمد رشاد، وفي 16 مارس 1914م عين كشيخ للإسلام الحنفي، توفي خيري أفندي سنة 1921م.

"Hayri Efendi, Mustafa", Mehmet İpşirli, TDV İslâm Ansiklopedisi, TDV Yayınları, Ankara, 1998, 17\62.

بتاريخ 17 مارس 1914م، وبعد قَبُول المجلس تمت المصادقة عليه من قبل السُّلطان محمد رشاد في تاريخ: (19 يوليو 1914م)، ليتأسَّس البنك كشركةٍ مساهِمَةٍ تحت مسمَّى: «البنك الوقفي Evkaf Bankası» برأسمالٍ قدرُه 500.000 ليرة عثمانية[1].

ويقول صادي بايرام إنّه عندما يتمُّ فحص قانون «بنك أوقاف Evkaf Bankası» والتحرِّي فيه، فإنّنا سنجِدُ أنّه يستَنِدُ إلى القانون المؤقَّت للبنك الزراعي التركي، والذي يحتوي على جميع المعلُومات المطلُوبة في الخدمات المصرفية اليوم، ومن أهم قوانين البنك الوقفي المصَادَق عليه آنذاك، أنّه جاء في المادَّة الأولى منه تسميَةُ البنك وبأنّ مقرَّه بإسطنبول، وجاء في المادة الثانية من قانون بنك الأوقاف أنّ البنك يقوم بإجراء جميع أنواع المعاملات التجارية، مثل: «الودائع، والسُّحوبات والمعاملات المصرفية، والخصُومات، والمعاملات الائتمانية، وخطابات الضَّمان، وإمكانية تأسيس الشَّركات الزراعية والتجارية والصِّناعية بواسطة المعاملات المصرفية، أمّا المادة الثالثة فحدّدت فيها قيمة رأس المال التأسيسي للبنك، أمّا المادة الخامسة منه فقررت أنّه سيتم إدارة الجمعية العامة من قبل مجلس الإدارة، الذي يتكَوَّنُ من (5 إلى 11 عضوًا) تنتخِبُهم الجمعية العامة، وجاء في المادة السادسة إمكانية إيداع المُودَعات الرَّسمية، فيما نبَّهت المادة السَّابعة إلى أنّه سوف يستفيد بنك الأوقاف من أحكام المواد المرقَّمة بين: (24) و(33) من قانون البنك الزراعي التركي، أمّا المادة التَّاسعة منه فأعطت الصَّلاحية لوزير الأوقاف في أن يضع اللَّوائح الدَّاخلية للشركة المساهمة[2].

ونفى صادي بايرام وجود سجِلّ يبيِّنُ فتح المقرِّ الرَّئيس لبنك الأوقاف أو أيَّ فرع له، وقال إنّه يعتقد أنّ سبب عدم دخُول القانون حيِّزَ التنفيذ هو اندلاع الحرب العالمية الأولى، واستنتج أيضًا أنّه كان هناك في المرحلة الانتقالية إلى العهد الجمهوري حوالي (190.000 ليرة تركية) في مديرية النُّقود الموقوفة، إلّا أنّه في تلك المرحلة تمَّ في قانون الموازنة لعام (1925م) إقرارُ المادة رقم: (6) التي قرَّرت تطوير مديرية النُّقود الوقفية، بربطِها بقانون صُندوق السَّلامة المبني على (نظام نامة) الإصلاحي، مع التخويل له بتنفيذ عمليات الإقراض وجمع وبيع الرُّهونات، ليتِمَّ في السَّنوات التي بعدها نقل أسعار الأراضي المبيعة ورُسُوم الامتياز وفائض الدَّخل للمؤسَّسات الوقفية الملحَقَة بمديرية تنمية النُّقود الوقفية، أمّا بالنِّسبة لحصيلة نماء هذه النُّقود الوقفية تاريخيًّا؛ ففي سنة 1827م كانت توجد (90.755 ليرة عثمانية)، وفي سنة 1923م كانت توجد (321.989 ليرة تركية قديمة)، وفي

(1) "Sultan Reşad Devrinde Evkaf Bankası Kurulma Çalışmaları", Bayram, Sadi; 215, 217.

(2) "Sultan Reşad Devrinde Evkaf Bankası Kurulma Çalışmaları", Bayram Sadi; 217.

عام (1943م) وصلت إلى (11.111.423 ليرة تركية)[1]، ولكن تعطَّل المشروع بسبب انطلاق الحرب العالمية الأولى، وحلّ مكانه البنك الوقفي التركي «Vakıfbankası» ولكنّهُ اتَّبَع النِّظام التقليديَّ الرِّبوي[2]، لتستدرك المديرية العامة للأوقاف التُّركية هذا الأمر –وذلك بعد نصف قرن من إنشاء البنك الوقفي التقليدي– وقامت بعملية استبدال مع الدَّولة بِبَيع الأسهم لها، ثم تجسيد فكرة البنك التشاركي الوقفي من خلال الأموال التي تمَّ الاستبدالُ بها، وأُسِّس البنك التشاركي الوقفي بمبلغ إجمالي قُدِّر بـ (228.6 مليون دولار أمريكي)[3].

وعلى الرَّغم من بدايات البنك التشاركي الوقفي التركي الأولى كبنكٍ إسلامِيٍّ ضمن مُحيطٍ فيه العديد من البنوك الإسلامية، إلّا أنّه وضع نُصْبَ عينه القيام بالتفَرُّع بسرعة ضمن جميع أنحاء تركيا، للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المتعاملين والمهتمين بقطاع الصيرفة الإسلامية، وهو ما تحقَّق فعلًا قبل نهاية السنة الأولى من التأسِيسِ، بفتحِه لأكثر من 30 فرعًا على مستوى تركيا، وبمضاعفة الجهود في مجال التوسُّع بلغ عدد الأفرع في منتصف سنة 2017م، 49 فرعًا[4]؛ أمّا في نهاية سنة 2020م فوصلت إلى 113 شعبة موزعة على 43 محافظة[5]، أمَّا خلال العام السادس من إنشاء البنك (أي سنة 2021م) فقد وصل عدد الشُّعب الموسَّعة في 45 محافظة تركية إلى 130 شعبة، ووصل مجموع الموظفين إلى 1880 موظفًا منهم 1465 رجلًا و415 امرأة[6]، وبنهاية سنة 2022م بلغ عدد الشعب المفتوحة 35 شعبة، ليصل مجموع عدد شعب البنك بداية سنة 2023م إلى 165 شعبة، يعمل فيها حوالي 2384 موظفًا[7].

الفرع الثاني: المساهمون في تأسيس البنك التشاركي الوقفي التركي:

حصل البنك الوقفي على رخصَةِ بدء العمل من قبل هيئة التنظيم والرَّقابة المصرفية التركية بتاريخ: (17/ 02/ 2016م) والمنشُور في الجريدة الرسمية برقم: (29627)، وكان قبلها قد حَصَل على إذن التَّأسِيس من نفس الهيئة وفق القانُون رقم: (6205) بتاريخ: (27/ 02/ 2015م)، وصدر القانون على كونها شركة مساهمة بتاريخ: (25/ 06/ 2015م)،

(1) "Sultan Reşad Devrinde Evkaf Bankası Kurulma Çalışmaları", Bayram Sadi, 217.

(2) "Sultan Reşad Devrinde Evkaf Bankası Kurulma Çalışmaları, Bayram Sadi, 215-218.

(3) "yatirimci iliskileri", Vakıf Katılım Bankası; "İşte Vakıf Katılım'ın kurucu ortakları", Fortune türkiye, erş: 06 mart 2022: https://www.fortuneturkey.com/iste-vakif-katilimin-kurucu-ortaklari-14432

(4) "katılım bankalığı yükselişini sürdürüyor", Ikram göktaş, 35-36. "katılım bankaları", TKBB, turkiye katılım bankaları birliği, pdf, 2018, 46-47.

(5) "VKB faaliyet raporu 2020", VKB, Vakıf katılım Bankasının yayınları, pdf, 2020, 55.

(6) "VKB faaliyet raporu 2021", VKB, Vakıf katılım Bankasının yayınları, pdf, 2021, 1-31-36.

(7) "VKB faaliyet raporu 2022", VKB, Vakıf katılım Bankasının yayınları, pdf, 2022, 22.

والمنشُور في الجريدة برقم: (29284) بتاريخ: (2015/03/03م)، وبدأ العمل رسمِيًّا في الأنشطة المصرفية الإسلامية بتاريخ: (24/ 02/ 2016م)[1]، وتمَّ عمل حفل الافتتاح في مركز الخليج للمؤتمراتِ وبحضُور رئيس الجمهورية التركية السيِّد رجب طيب أردوغان، ليبدأ البنك عمله من خلال مركزه في «مجيدية كوي» بإسطنبول، وبحوالي 120 عاملًا كبدايةٍ أولى، وفي الكلمة الافتتاحية لرئيس مجلس الإدارة السيد «أوزتورك أوران» وصف البنك التشاركي الوقفي بكونه شيئًا مختَلِفًا عن البنوك المعروفة في الساحة المالية الإسلامية التُّركية، وأطلَقَ عليه لقب «البنك الرَّحيم»، وذكر تخصيص (7 آلاف متر) لمقرِّ المركز الرَّئيس للبنك، وحوالي (1000 متر) لفرعِهِ ضمن نفس المنطقة، موضِّحًا أيضًا أنّ هذا البنك تسعَى من خلاله تركيا ليكون نموذجًا مستقبليًّا عالميًّا للمصرفية الإسلامية؛ وبعد الافتتاح مباشَرَةً تَمَّ وضعُ مخطَّطٍ سريع لفتح فروع أولية للبنك في كل من: «إسطنبول وأنقرة وقونية وغازي عنتاب وبورصة وإزمير وأضنة وأنطاليا» ليواصِلَ البنك جهُودَه من أجل تغطِيَةِ جميع أنحاء تركيا وإمدادِهَا بالفروع البنكية[2].

أما فيما يخصُّ رأسمال البنك التشاركي الوقفي؛ فيرْجِعُ بشكل تامٍّ إلى المديرية العامة للأوقاف التركية[3] بنسبة 99 % من رأس المال العام للبنك، بمبلغ قدّر بأكثر (783 مليون دولار)، مُمَثِلة أيضًا لمجموعة من الأوقاف المندمجة والمنطوية تحت مسؤوليتها والمسمّاة بالأوقاف المضبوطة (Mazbut Vakıf)، والمشارِكة في رأسمال البنك الوقفي، وهي كل من: وقف (بايزيد خان الثاني II بايزيد)[4] بنسبة 0.25 %، وقيمة مساهمات وصلت إلى ما يقارب (مليوني دولار)، ووقف (محمود خان الأول ابن مصطفى خان I محمود)[5] بنسبة 0.25 %، وقيمة مساهمات وصلت إلى ما يقارب (مليوني دولار)، ووقف (محمود خان الثاني ابن عبد الحميد خان الأول II محمود)[6] بنسبة 0.25 %، وقيمة مساهمات عادلت

(1) Vakıf Katılımı Tanıyın, VKB, 27 october 2018; VKB, "faaliyet raporu 2015", 76.

(2) انظر: "Vakıf Katılım açıldı"، وكالة الأناضول للأنباء (AA)، 05 آذار (مارس) 2022م:
https://www.aa.com.tr/tr/sirkethaberleri/finans/vakif-katilim-bankasi-hizmete-acildi/633627

(3) "Vakıflar genel müdürlüğü 2019-2023 stratejik plan", Vakıflar genel müdürlüğü T.C Kültür Ve Turism Bakanlığı, pdf, 2019, 09-10; ''Vakıflar Genel Müdürlüğü ve Vakıf Kültür Varlıklarının Korunması", Tuba Akar, Erdem Dergisi, 59, 2011, 02-03.

(4) "Bayezid II", Şerafettin Turan, TDV İslâm Ansiklopedisi, TDV Yayınları, Ankara, 1989, 5/234-238.

(5) "Mahmud I", Abdülkadir Özcan, TDV İslâm Ansiklopedisi, TDV Yayınları, Ankara, 1989, 27/348-352.

(6) "Mahmud II", Kemal Beydilli, TDV İslâm Ansiklopedisi, TDV Yayınları, Ankara, 1989, 27/352-357; "Mahmud II Türbesi, Sebili, Çeşmesi Ve Hazîresi", Burcu Özgüven, TDV İslâm Ansiklopedisi, TDV Yayınları, Ankara, 1989), 27/357.

(مليوني دولار)، ووقف (مراد باشا بن عبد السلام مراد باشا)[1] بِنسبة 0.25 % أيضًا، وبقيمة مساهمات بلغت (مليوني دولار) أيضًا، وبلغ مجموع رأسمال المشاركين في تأسيس البنك الوقفي إلى غاية بداية سنة 2023م: «791 مليون دولار» [انظر الجدول رقم: (5)[2]].

الجدول (5): المساهمون في رأس مال البنك التشاركي الوقفي التركي بداية سنة 2023م

المساهمون في رأس مال البنك الوقفي	المساهمات الوقفية بالدولار الأمريكي	النسبة المئوية %
1 – المديرية العامة للأوقاف التركية	783.000.000 دولار	% .99
2 – وقف بايزيد خان بايزيد الثاني	2.000.000 دولار	% 0.25
3 – وقف محمد خان محمود الأول	2.000.000 دولار	% 0.25
4 – وقف محمد خان محمود الثاني	2.000.000 دولار	% 0.25
5 – وقف مراد باشا مراد باشا	2.000.000 دولار	% 0.25
مجمـوع رأس مال البنك الوقفي التركي	791.000.000 دولار	% 100

المصدر: التقرير السنوي لأنشطة البنك التشاركي الوقفي 2022م، البنك الوقفي التركي، PDF، 2022م، 17.

المطلب الثاني: أهداف إنشاء البنك التشاركي الوقفي وتكييفه الفقهي

الفرع الأول: أهداف ورؤية وقيم البنك الوقفي:

انطلاقًا من الثِّقل الذي تتمتَّعُ به تركيا ضمن العالم الإسلامي، سواء من ناحية الكثافة السُّكانية أم القيمة الاقتصادية للبلد، إنتاجًا وصناعة وتجارة، لم ترض أن تكون بمنأى عن الأحداث والمجريات الاقتصادية ضمن السُّوق المالية الإسلامية في العالم، خاصَّة مع انطلاق ما يعرَفُ بالبنوك الإسلامية أو التَّمويل الخالي من الفوائد سنة 1975م في دول الخليج مثل: «الكويت والإمارات... إلخ»، لتقرِّرَ تُركيا الخوض في غمار التَّمويل الخالي

(1) "Kuyucu Murad Paşa", Ömer İşbilir, TDV İslâm Ansiklopedisi, TDV Yayınları, Ankara, 1989, 26/507-508; Murad Paşa'nın Kuyucu vakfiyeleri ve vakıf eserleri, Abdullah Demir, pamukkale Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Yüksek lisans Tezi, Sivas, 2015, 5-9-56-65.

(2) "VKB faaliyet raporu 2022", VKB, 17.

من الفائدة سنة 1981م، اقتناعًا بفكرة أنّ المشاركة المصرفية والتمويل الخالي من الفوائد يمكن أن يكون لهمَا رأي في النِّظام النَّقدي الفعَّال في تركيا والعالم[1].

وإن كانت الانطلاقة الأولى للمصارف الإسلامية قد بدأت بالمرسوم الصَّادر بتاريخ: (16/ 12/ 1983م) وتحت رقم: (83/ 7506)، إلّا أن هذا المرسوم عرَّف هذه المؤسَّسات المالية على كونها مؤسَّسات مالية خاصَّة، ومن أوائل هذه المؤسَّسات المالية الخاصَّة (البركة ترك)، ثم مؤسسة (فيصل فينانس)، ثم (البنك الكويتي التركي) و(بنك الأناضول)، إلّا أنّ الخبراء يعتبرُون هذه المرحلة هي مرحلة التعلُّم والاندماج في هذا النِّظام المصرفي الإسلامي الجديد بالنِّسبة لتركيا، لتدخل تركيا في مرحلة أخرى، هي مرحلة تحويل هذه المؤسَّسات المالية الخاصة إلى بنوك تشاركية إسلامية، بمُوجَب القانون رقم: (5411) الصَّادر في عام (2005م)، وتجسّدت هذه الفكرة أكثر في وقتِنَا الحالي، خاصَّة مع النَّهضة الاقتصادية والوعي الإسلامي الذي تعرِفُه تركيا حاليًا، وبما يتماشى مع الهدف الرَّئيس للحُكُومة التُّركية بِجَعل تركيا عاصمةً للاقتصاد الإسلامي العالمي، ضمن نظرتِها المسطَّرة في أفق سنة 2023م، وهو ما تُركِّز عليه العديد من البنوك التشاركية التركية، وبالأخص البنك التشاركي الوقفي، الذي وضع نصبَ عينه دخول بنكه الوقفي ضمن قطاع البنوك التشاركية (ينظر الملحق رقم: 1)، بما يتوافق مع أهداف عام 2023م لتركيا، مع التَّركيز على هدفٍ طمُوح وهو زيادة الحصَّة التي يتلقَّاها من القطاع المصرفي إلى 15 % بحلول عام 2025م، لذلك لا يستهدِفُ البنك الوقفي الحصول على نصيب من السُّوق المصرفية الإسلامية وفقط، بل يرى أنّ مهمَّتَهُ الرئيسة هي توسيع القطاع المصرفي التشاركي الإسلامي التركي في حدِّ ذاته، بما يعود بالنّفع على اقتصاد البلد وشعبهِ بكلِّ طوائفه وطبقاته، وهو الهدفُ الرَّئيس من إنشاء البنك الوقفي، ولتحقيق هذا الهدف دَخَل من باب التَّاريخ العريق لتركيا في مجال الأوقاف، من خلال استغلال واستخدام الأموال الوقفية في تحقيق هذا الهدف الذي يسعى إليه البنك، انطلاقًا من إيمان البنك الوقفي في دور عملية الاندماج بين الأوقاف والتِّقنيات المصرفية الإسلامية في تحرير السُّوق المالية، وإيجاد الحلول الاستثمارية، وتقديم خدمات اجتماعية وقفيةٍ خيريةٍ لمصلحة الطَّبقات المتضرِّرة والمحتاجة[2].

(1) "katılım bankalarının bu günlere gelmesi kolay olmadı", Yunus Nacar, Katılım Finans, 02/09, 2018, 45.

(2) "Istanbul Uluslararası Finans Merkezi Olacak", Mehmet Ali Akben, katılım finanse Dergisi, 02/08, 2018, 30; "katılım bankaları", TKBB, 76-77; "katılım bankalarının bu günlere gelmesi kolay olmadı", Yunus Nacar, 42-44; "Istanbul'un uluslararası finans merkezi olacağına inancım tam", Osman Akyüz, Katılım Finanse Dergisi, 03/13, 2019, 12.

وجاء في التَّقرير السَّنوي للبنك التشاركي الوقفي شرح مبسَّط وواف للأهداف والقِيَم التي يسير عليها البنك الوقفي التشاركي[1]، أمّا فيما يتعلق برؤية البنك فقد سطَّر رؤية واضحة وليست بالهيِّنة ولا السَّهلة، وهي أن يصبح البنك التشاركي الوقفي مؤسَّسة مرجعية ومعتمدة، ولها صيت ضمن مجال الصَّيرفة التَّشاركية الإسلامية، أمّا بالنسبة لأهداف البنك واهتماماته فقد لخصَّها البنك ضمن النِّقاط الآتية[2]:

1 – أن يصبح البنك المؤسسة المفضَّلة لدى عملائِها وموظَّفيها: وهذا في ظلِّ ما يسعى إلى تقديمه في ضوء مفهوم المصرفية الإسلامية، وجودة الخدمات ذات المعايير الإسلامية الدُّولية، والمبادئ والقيم الأخلاقية.

2 – الإدارة الفعَّالة والكفاءة في العمل التي يسعى لها البنك: وذلك من أجل الحِفَاظ على الأصُول المالية للبنك وقِيَمِها، مع مراعاة مصلحة كلٍّ من العملاء والموظَّفين والمساهمين وفائدة المجتمع.

3 – دعم المشاريع: وبالخصُّوص تلك المشاريع التِي من شأنها أن تُسهِم في تطوير معايير وضوابط المصرفية التَّشاركية الإسلامية، والتي تجعل من الدَّولة التركية مركزًا ماليًّا عالميًّا للمصرفية الإسلامية الخالية من الرِّبا.

4 – المشاركة في المشاريع الاستثمارية: خاصّة منها المعزِّزة من الرَّيع لمصلحة الأوقاف، التي تعتبرُ واحدة من الرَّكائز الأساسية التي تُسهِم في توازن المجتمع.

أمّا بالنِّسبة للقيم والمبادئ والاهتمامات التي تبنّاها البنك الوقفي فيمكِنُ حصرها في النِّقاط الآتية[3]:

1 – مبدأ إدراك القيم: حيث يؤكِّد البنك دائمًا على تبنِّيه لمفهوم «حضارة الوقف» و«ثقافة الوقف»، كمبدأ أساسي لا غِنَى عنه، والذي يعدُّونه من أحد تجليات تراث المجتمع التركي، وهو ما يجسِّدُ ابتناء وساطته المالية على المقاصد الشرعية.

2 – مبدأ إرضاء العملاء: حيث يضع البنك خطَطًا مدروسة لأنشطته في حيز وإطار توقُّعات عملائه واحتياجاتهم.

3 – مبدأ الشَّفافية: وهذا المبدأ المعتمَد من البنك هو من أحدِ المقاصد الشَّرعية المعتبرة

(1) "faaliyet raporu 2017", VKB, 6.

(2) "faaliyet raporu 2017", Vakıf katılım Bankası, 6.

(3) "faaliyet raporu 2017", Vakıf katılım Bankası, 6.

ضمن المقاصد الشرعية التَّبرُّعية التي تعرّفنا عليها فيما سبق، ويسعى البنك لتحقيق ذلك من خلال الحِرصِ على أن تكون أنشطته في إطار مبادئ وضوابط ومعايير وقوانين وأنظمة المصرفية الإسلامية التشاركية، بما يتماشى ويتوافق مع مبدأ الانفتاح والشَّفافِية.

4 – الثِّقة والمصداقية: يتَّجِهُ البنك لتقديم خدماته في الوقت المحدَّد بالسَّير على نهج إيجاد الحلول.

5 – مبدأ الاستدامة: وعندما نتحدث عن الاستدامة كمبدأ من مبادئ البنك التشاركي الوقفي، يتبادر إلى ذِهنِنَا مكانة المسؤولية المجتمعية المقاصدية للبنك ضمن أنشطته المصرفية، من خلال التركيز على مبدأ تحقيق الاستدامة ومفهوم حماية البيئة وجوْدَةِ العيش والرَّفع من مستوى المعيشة، واستِدَامة الجُهُود لزيادة نسبة النُّمو الاقتصادي ورفاهية الحياة بشكل عام.

6 – مبدأ الابتكار: فيهدِفُ البنك إلى تقديم منتجات وخدمات مبتكرة لعملائه، بمسَايَرة التطوُّرات التكنُولوجية عن كثب.

7 – العدل والإنصاف: مع جميع العملاء والموظَّفين في إطار مبادئ العدل والإنصاف، وهي من أبرز المقاصِد الشَّرعية.

الفرع الثاني: مشروع البنك التشاركي الوقفي للتَّكامُل مع الأوقاف وتكييفه الفقهي:

بالنسبة للبنوك الوقفية فالفِكْرَة قديمة جدًّا تعود لعهد الدولة العثمانية، حيث تمَّت المصادقة من قبل السُّلطان العثماني محمد رشاد سنة 1914م على تأسيس شركة مساهمة، تحت مسمَّى: «بنك أوقاف Evkaf Bankası» حتى لا تضيع الأموال النَّقدية الموقُوفة، إلا أنَّ المشروع لم يعرف الانطلاق بسبَبِ اندلاع الحرب العالمية الأولى وحلَّ مكانه البنك الوقفي التركي«vakıfbankası» بعد نصف قرن تقريبًا لكنَّه كان بنكًا ربويًّا[1]، إلّا أنّ هذا المشروع عَرَفَ النّور أخيرًا بعد مجموعةٍ من البُحوث الأكاديمية الشَّرعية والعلمية، والنَّدوات التعريفية والمسانَدَات الجمعوية، وتمَّ تجسيدُه من خلال المديرية العامَّة للأوقاف بالجمهورية التركية، وباقتراحٍ من البنك الإسلامي للتنمية تحت مسمى: (البنك التشاركي الوقفيVakıf Katılım Bankası)، وهناك مجموعة من البنوك الإسلامية الأخرى التي تأسَّست أو تدعَّمَت من خلال المساهمات الوقفية في رؤوس الأموال، كـمساهمة وزارة الأوقاف المصرية في بنك فيصل الإسلامي في مصر، ومساهمة وزارة الأوقاف

(1) "Sultan Reşad Devrinde Evkaf Bankası Kurulma Çalışmaları", Sadi, 215-218; "Faizsiz Finans Sisteminin Öncüsü: Osmanlı Para Vakıfları", katılım finanse, katılım finanse Dergisi, 03/11, 2019, 72, 74.

الإماراتية في تمويل كل من بنكَيْ: (التَّضامن الإسلامي في السُّودان، والشَّركة الإسلامية في لوكسمبورغ) [1]، ولقد تمَّ التكييف الفقهي لهذه الأنواع من البُنُوك والمؤسَّسَات الفقهية في مجموعة من البحوث العلمية المحكَّمة.

أولًا: معنى البنك الوقفي: وهو عبارة عن بنك غير ربحي في عُمُومه، يقوم رأس مالِهِ على المساهمات الوقفية النَّقدية والعينية، وجلب الودائع وإصدار الصُّكوك واستثمارها، من خلال المنتجات المالية الإسلامية الملائِمَة لطبيعة الوقف، ويقدِّم الخدمات المالية الشَّرعية، ويمنَحُ الـضَّمانات المـصرفية المتعـارَف عليها في الصِّناعة المصرفية الإسلامية الحالية، وفق اللَّوائح والأنظمة الرَّقابية الشَّرعية المراعية لخصُوصية الملكية الوقفية، ومقصوده من حيث الأصل تنمية الأموال الوقفية وتحقيق مقاصد الوقف، وإنفاق العائدات على الجهات المستحِقَّة له.

ثانيًا: التكييف الفقهي للبنك الوقفي: واجه هذا النَّوع من البنوك مجموعة من العقَبَات والتحدِّيَات في جانب العمل المصرفِي، كتمويله لمشروعات خيرية غير ربحية، من خلال استقطاب ودائع وقفية نقدية أو شبه نقدية، لذلك احتاج هذا البنك تأصيلًا شاملًا لمفهوم البنك الوقفي، تُعالج فيه الإشكاليات الآتية: موارد البنك، الخدمات المقدمة، الحوكمة الإدارية المعتمدة، المنتجات المالية الاستثمارية التي يجب الاعتماد عليها والاستناد إلى تقنياتها الاستثمارية.

أكّد الباحثون المقتَرِحُون للبنك الوقفي أنّ هذا النَّموذج من البنوك ليس مجرَّد مؤسَّسة وقفية لإدارة الوقف، وليس مؤسَّسة خيرية، كما أنّه ليس مجرَّد شركة لاستثمار أموال الوقف، بل هو عبارة عن مصرف مثل المصارف الإسلامية المعروفة، التي يقول حولها محمد البلتاجي: «رغم تعدُّد وجهات نظر الباحثين والدَّارسين لهذا الموضوع (أي تكييف وظيفة المصرف الإسلامي) فإنّ الذي استقر عليه الأمر هو أنّ المصرف الإسلامي مضارب مضاربة مطلقة، ويكون له الحق في توكيل غيره في استثمار أموال المدَّخرين، وفي هذه الحالة يكون المصرف بالنِّسبَة لمن أمدَّهُم بماله أي أصحاب المشروعات هو ربُّ المال وأصحاب المشروعات هم المضاربون»[2].

أمّا في البنوك الوقفية فتكون العلاقة مع البنك بالنِّسبة لمن وقفوا أموالهم هو النَّاظر

(1) انظر: «الجوانب الاقتصادية للوقف»، عمر الكتاني، النصوص القانونية المنظمة للوقف والزكاة، 2008م، المؤسسة الوطنية للأوقاف بالمغرب، 8.

(2) المصارف الإسلامية، البلتاجي، 40.

عليها، وأصحاب المشروعات مضاربون تمامًا، مثلما يكونُون عليه في الحالة العادية للمصارف الإسلامية، وبذلك تُكيَّف هذه البنوك الوقفية مثل المصارف والبنوك التِّجارية الاستثمارية، أي على أنّها شركة تجارية تتقيّد في تعامُلَاتها بأحكام الشَّريعة الإسلامية[1]، من خلال المعايير الشرعية الموضوعة من طرف علماء الفقه والاقتصاد، المراعية لضوابط المعاملات المصرفية وخُصُوصية الملكية الوقفية؛ والقائمُون على هذه البنوك متعهِّدُون لقَبُول النَّصيحة حول أي معاملة من المعاملات التي يقومُون بها، إذا كانت تخالف أحكام الشَّريعة الإسلامية، وخير دليل هو وضعهم لجنة فتوى وهيئة رقابة وتدقيق شرعي حتى يتمَّ تجنُّب الوقوع في الحرام قدر المستطاع، مما يُمكِّن حتى العميل في حدِّ ذاته من الاستفسار عن المراحل العلمية والعملية التي يريدُ القيام بها مع البنك مسبَقًا؛ ولهذا تُعدُّ المصارف الإسلامية والوقفية أحسن قطعًا من البنوك التي تتعامل بالرِّبا جهارًا نهارًا، لذلك فإنّه يجوز إيداع الأموال لديهم على سبيل المشاركة وأكل الأرباح التي يعطُونَها؛ لأنّها أرباح تجاريّة وليست أرباحًا ربويّة[2].

إنّ تكييف البنك الوقفي على أنّه شركة تجارية استثمارية فيه استدانة على الوقف، من ناحية قَبولها للودائع المكيَّفة شرعًا في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي على أنّها قرض، وتصنيف المودع له على أنّه مستقرض، فإنّه يمكن التَّقليل من تلك المخاطر الاستدانية بالاستناد إلى كوكبة من الضَّمانات الإلزامية والاختيارية الموصَى بها (حكومية أو ذاتية)، كدعوة حسن المنَّاعي لتخصيص جزء من أموال الزكاة (مصرف الغارمين وفي سبيل الله) كرصيد احتياطي يُستجلَبُ لحالة العُسْرة لتغطية العجز، وعارض القرضاوي بأنّه لا يملك أحدٌ أن يقف مالًا في سبيل الخير إلّا من يملكه مُلْكًا تامًّا بإجماع الفقهاء[3].

كما يُمكن تكييفه على أنّه صيغة جديدة ومبتكرة من الأوقاف، ويقُوم على رِضَى الواقفين بصيغته، قياسًا على بعض الأوقاف الجديدة المجازة كالوقف المؤقَّت، أو وقف ما لا تبقى عينه كالعطورات، أو وقفِ ما هو محتمِل للتَّلف كالحيوان، أو يمكن تكييفه على أنّه شكل

(1) انظر: البنك الوقفي، فهد، 129.

(2) انظر: «حكم التعامل مع البنوك الإسلامية فتوى للشيخ الدكتور نوح علي سلمان...»، دائرة الإفتاء العام الأردنية، 11 شباط (فبراير) 2019م:

https://www.aliftaa.jo/Question3.aspx?QuestionId=2378

(3) انظر: نظام الوقف، القرضاوي، 91-92؛ وبنك تنمية الأوقاف، المناعي، 32-33؛ والبنك الوقفي، فهد، 129.

من أشكال وقف النُّقود، ولكن درجة المخاطَرَة فيه أقلُّ من المخاطَرَة في وقف النُّقود[1].

ومن جهة أخرى فإنّ عملية تأسيس البنوك الوقفية -باعتبارِها مؤسَّسة مالية إسلامية- تُعطِي دَعمًا غير متناهي النَّظير للأوقاف من جهة حفظِها وتنميتِهَا، نظرًا لحجم الأصُول التي تمتلِكُها الأوقاف[2]، ولخبرة المؤسَّسات المصرفية في التعامُلات الاستثمارية والمالية، يقول الحجِّي الكُردي متحدِّثًا عن المؤسَّسات المالية الإسلامية: «والذي أريد التنويه به والتنويه إليه هو أنّ على هذه المؤسَّسَات الوليدة أن تتخَطَّى دورها في العمل على النِّطاق الاستهلاكي، إلى العمل في النِّطاق التنموي فتخرج من قَوقَعة تأمين الحاجيات الآنية لبعض المسلمين... إلى دور التنمية الحقيقية من إشَادَة المصانع وإقامة دور البحث والجامعات، والمدارس، والتَوسع بالزِّراعة على أسُسُها الحديثة... فتؤمِّن للمسلمين بل للنَّاس جميعًا بذلك فُرص العمل الشَّريف، والحاجات الغذائية والدَّوائية...، على أسُس العلم والمعرفة، فيلحق بذلك المسلِمُون بركب الحضارة...»[3]، وهو ما أكَّد عليه أيضًا الشيخ الفاضل القرة داغي في عدَّة أبحاث[4].

ثالثًا: اتِّجاهات دعت لفتح النَّوافذ الإسلامية والوقفية في المصارف الإسلامية: على الرغم من استخلاص تجربة النَّوافذ الإسلامية من النُّظم المصرفية الإسلامية المعاصرة، إلا أنّها كانت محلَّ جدل فقهي بين خبراء وعلماء وباحثي الفقه والاقتصاد الإسلامي، بين المؤيِّدين لهذه الفكرة والمعارضين لها[5]؛ واحتجَّ المعترضون على استخدام النَّوافذ الإسلامية في التعاملات المصرفية بشكل أساسي، من ناحية أنّ هذه البُنوك ربوية والحيِّز التي تتواجد فيه هذه النَّوافذ يعتبَرُ وسطًا ربويًّا وبامتياز، ومن هان عليه التعامُلُ بالرِّبا هان عليه أيضًا خلطُ الأموال الرِّبوية مع عائدات المعاملات الشَّرعية، وتصبِحُ أموال المسلمين مساهِمًا رئيسيًّا في زيادة رؤُوس أموال البُنُوك الرِّبوية، وفي ذلك إعانة على الظُّلم، وإن كانت

(1) يقول الشيخ القرضاوي في التوسعة في وقف النقود والمنقولات وغيرها: «بل أرجِّحُ مذهب التَّوسعة في الوقف بصفة عامَّة». نظام الوقف في الفقه الإسلامي، القرضاوي، 79؛ ينظر أيضا: البنك الوقفي، فهد، 129-130؛ ومصرف الوقف الإسلامي، الكسم، 7.

(2) وهو الذي أكد عليه عبد العزيز خالد الجناحي المستشار العام لمركز دبي الدولي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، وذلك في حفل إطلاق المنصة العالمية الابتكارية لمنتجات الاقتصاد الإسلامي بدبي، والتي تم فيها عرض البنك الوقفي كأول المنتجات الابتكارية التي اعتمدها المركز المعلن عنه. انظر: «البنك الوقفي»، أمين شاكر، 00:29:50- 00:28:10.

(3) بحوث وفتاوى فقهية معاصرة، الحجي الكردي، 2/ 128.

(4) انظر: دور المؤسسات المالية الإسلامية، القرة داغي، 73؛ و74-95.

(5) انظر: «النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي»، نجيب خريس، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، 14/ 02، 2014م، 151.

هذه البُنُوك أصلًا تستعمل رأسمال ربوي، وغطَّت استعمالها هذا باستغلال منتجات إسلامية في عملية الاستثمار وتوزيع الأرباح، وتحمُّل الخسائر، لتكون النتائج في الأخير هي عدم التفريق بين المصرفين التَّقليدي والإسلامي، مما يسهِمُ في تعطيل مسيرة إنشاء المصارف الإسلامية البحتة والحدِّ من عملية انتشارها[1].

وقد أصدر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته الرابعة عشرة بالدَّوحة بين (11 و16 كانون الثاني يناير 2003م)، والذي نظر في موضوع: «مشكلة المتأخَّرات في المؤسَّسات المالية الإسلامية» قراره بشأن الفائدة البنكية، وعدّها من الرِّبا الصَّريح المنصوص عليه في الكتاب والسُنَّة، وذلك في قراره رقم: (133-14/ 07)، حيث يقول: «إنّ فوائد البنوك على الودائع من الرِّبا المحرَّم شرعًا في الكتاب والسُنّة، وهو ما تضافرت عليه القرارات والفتاوى منذ المؤتمر الإسلامي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد بالقاهرة في المحرَّم سنة (1385هـ/ مايو1965م)، وحضره خمسة وثمانون فقيهًا من كبار علماء الأمَّة وضم ممثِّلين لخمس وثلاثين دولة إسلامية، ونصّ في بنده الأول على أنّ الفائدة على أنواع القُرُوض كلها ربا محرَّم»[2]، وأكَّد مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم: (90-3/ د9) بشأن الودائع المصرفية لحسابات المصارف الرِّبوية أنَّ: «...الودائع التي تدفع لها فوائد كما هو الحال في البنوك الربوية؛ هي قروض ربوية محرَّمة سواء أكانت من نوع الودائع تحت الطَّلب (الحسابات الجارية) أم الودائع لأجل أم الودائع بإشعار أم حسابات التَّوفير»[3].

فيما أيَّدت طائفة أخرى التوجُّه نحو فتح النَّوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، لمجموعة من المؤيِّدات المصلحية المقتضية لذلك، من أهمِّهَا أنَّ في فتحِها إعلانًا جليًّا عن قصُور النِّظام المصرفي الرِّبوي، ونجاح الجدوى الاقتصادية للمنتجات المالية والتطبيقات العملية الخاصة بالنِّظام المصرفي الإسلامي، مما يفتح الفرصة لتطوير هذه المنتجات المالية، نظرًا للخبرات العالية لهذه المصارف التِّجارية في الرفع من كفاءة وفعالية المنتجات الموجُودَة، والمساهمة في ابتكار منتجات مالية جديدة والرَّفع من مستوى تأهيل الكوادِرِ البشرية، وهذه كلّها عبارة عن مقدِّمات لمعايشة التَّجربة المصرفية الإسلامية، مما يفتح الباب واسعًا لها من

(1) انظر: «نوافذ التمويل الإسلامي»، جعفر، 95.

(2) «مشكلة المتأخرات في المؤسسات المالية الإسلامية»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 14/ 04، 2004م، 689-690.

(3) «الودائع المصرفية»، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 09/ 01/ 1996م، 931-932.

أجل أن تصبح مؤسَّسة مصرفية إسلامية خالِصَة[1]، تمامًا كما حدث مع بنك الشارقة الوطني الرّبوي، المؤسس سنة 1975م، وهو أوَّل بنك متحوِّل إلى الصَّيرفة الإسلامية في العالم باسم «مصرف الشَّارقة الإسلامي» في 2002م[2].

وذكر الباحث آنفًا في المقدِّمة التمهيدية بأنّ من أوليات النَّوافذ المصرفية التي ظهرت كانت في ماليزيا تحت اسم «مكتب شؤون الحجَّاج» سنة 1951م، وكانت مهمَّتُه القيام بتنظيم شؤون الحجاج فقط، حيث كانت تتم عملية ادِّخار أموال الحج حتى تكتمل ويحين موعِدُ استخدامها[3]، يتم وضعُهَا في هذا الصُّندوق الادِّخاري، ثم القيام باستثمارها من خلال استعمال المنتجات المالية الإسلامية المبنِيَة على مبدأ المشاركة وتقاسُمِ الأرباح والخسائر، واستغلال العائدات في تمويل رحلة الحج بأكملها، تأهيلًا للحجاج وتنظيمًا وتسييرًا لهم في جميع مراحل هذه الفريضة، ولَاقى هذا المشروعُ قَبولًا وثناءً لدى شيخ الأزهر آنذاك محمود شلتوت، فأُسّس الصُّندوق سنة 1962م ثم تم دمجُهُ بمكتب شؤون الحجَّاج سنة 1969م، وفي بدايته الأولى كان يضُمُّ (1281 مدَّخِرًا) بمبلغٍ قدرُهُ حوالي (1000 دولار)[4].

وخطوات الاستفادة من هذا الصُّندوق تكون عن طريق وضع نصف المبلغ اللَّازم للحجِّ في الحساب المصرفي الخاص بمؤسَّسة صندوق ادِّخار الحجِّ، وتعتبر مؤسَّسة مصرفية إسلامية تقوم بتوفير الخدمات الاستثمارية، والفرص التِّجارية لاستثمار مدَّخَرات وأموال الحجَّاج والمدَّخِرين بما يتوافق مع الضَّوابط الشرعية الإسلامية، وتبلغُ التَّكلفة العامَّة للحج في ماليزيا حدود (4500 دولار أمريكي)، فلمّا يضع مبتغو الحج نصف هذا المبلغ، سواء دفعة واحدة أم على شكل أقساطٍ، ينتقِلُ تلقائيًّا إلى قائمة «انتظار»، وهم الذين اكتَمَلَت متطلَّبات اختيارهم لأداء فريضة الحج، حتى يستفيد الحاج من نصف المبلغ المتبقي الذي يعطى له من عائدات استثمار المدَّخرات، فمثلًا في سنة 2013م تخطّى صافي إيرادات هذا الصُّندوق مستوى (1.9 مليار دولار)، وأرباح وعائدات وصلت إلى (795 مليون دولار)،

(1) انظر: «النوافذ الإسلامية في البنوك»، خريس، 151؛ و«نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليديَّة»، جعفر محمد، 95.

(٢) انظر: «عن مصرف الشارقة الإسلامي»، مصرف الشارقة (SIB)، 09 شباط (فبراير) 2019م: https: / /www.sib.ae/ ar /about-us

(3) انظر: «صندوق الحج الوقفي.. ماليزيا أنموذجًا»، خالد بن هدوب المهيدب، جريدة الرياض، العدد: 1722، 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2023م.

(4) انظر: «قياس إدخار الحج في التجربة الماليزية 2002-2014»، إخلاص النّجار - رجاء السالم، البحوث الاقتصادية والمالية، 6، 2016م، 157.

فساهمت هذه المؤسَّسَة في خدمة الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للدَّولة الماليزية[1].

ومن وجهة نظر الباحث فإنّ الحجم الضَّخم للأوقاف في زماننا المعاصر يحتاج إلى استخدام النَّمُوذج الأول، وهو البنك الوقفي، تمامًا مثلما فعل البنك التشاركي الوقفي، بحكْم أنّ النَّوافذ الوقفية هي عبارة عن جسر فقط للمرُور إلى مؤسَّسة بنكية وقفية متكامِلَة، وهذا في حالة إذا لم يوجد النَّموذج الذي يتمُّ الاقتداء به في عملية إنشاء البنك الوقفي، وأظن أنّ تجربة البنك التشاركي الوقفي المتميِّزة -والتي سنتعرَّف على كلِّ تفاصيلها في النِّقاط القادمة- قد مهّدَت بشكل مباشرٍ لفتح بنوك وقفية متكامِلة في بقية الدُّول الإسلامية.

المبحث الثاني
دور البنك الوقفي ومنتجاته المالية في إدارة الأوقاف واستثمارها

إنّ أكبر ما يدلُّ على عراقة التَّجربة التركية في مجال الوقف هو التَّخطيط المحكَم الذي ميَّز عملية تأسيس البنك الوقفي التُّركي، من ناحية جعله بنكًا وقفيًّا خالصًا، يشتغل من خلال نظام الصيرفة الإسلامية في عملية استثمار الأموال الوقفية وغيرها، ودائمًا ما نجدُ المسؤولين والقائمين على البنك الوقفي يؤكِّدُون على هذه النقطة بالذات، حيث تضمنت افتتاحية أول إصدار من كتيبات البنك الوقفي الخاصة بالأنشطة والفعاليات المصرفية للبنك سنة 2015م، مقولةً للسُّلطان سليمان القانوني، جاء فيها: «أسأل الله تعالى الغَفُور لأي شخص يُولِي اهتمامًا بدوام أوقافي وزيادة دخلها؛ أن تكون أعماله من المقبولات الصَّالحات، وأن يجزيه أجرًا وثوابًا لا يعدُّ ولا يُحصَى، وأن يحمِيَهُ من مصائب الدُّنيا وكروبها (من وقفية سليمان القانوني 950هـ/ 1543م)»، وبدأ البنك الوقفي كتَيِّب أنشطته بهذه المقُولَة ليجعل نفسه خادِمًا للوقف وأهله والمنتفعين منه، وليصرِّح بنفسه كأول راع للأنشطة الوقفية المصرفية في العالم، وكأوَّل جَامِعٍ ودامج بين قطعة مهمَّة من قطع الحياة والمسؤولية الاجتماعية العادلة والمعرُوفة على مرِّ العهود والأزمنة، والمتمثِّلة في ثقافة الوقف ومبادئ وقواعد الصَّيْرَفة الإسلامية[2].

(١) انظر: «قياس ادِّخار الحج في التَّجربة الماليزية»، إخلاص - السالم، 157-162؛ و«صندوق ادِّخار الحج الماليزي.. نموذج يُحتذى به»، arabi21، 09 شباط (فبراير) 2019م: https: / / arabi21.com /story/ 864004/ صندوق-ادخار-الحج-الماليزي-نموذج-يحتذى-به

(2) VKB, "VKB faaliyet raporu 2015", Vakıf katılım Bankasının yayınları, pdf, 2015, 1-2.

المطلب الأول: تأثير المنتجات المالية للبنك الوقفي في استثمار الأوقاف وتمويلها

الفرع الأول: منتجات استثمار وتمويل الأوقاف المعتمدة في البنك الوقفي:

يسعى البنك التشاركي الوقفي -كغيرِه من البُنُوك النَّاشطة في مجال الصَّيرفة الإسلامية- إلى استخدام واستعمال أقصى عدد ممكِنٍ من المنتجات المالية الإسلامية، الموافقة للمعايير والضَّوابط الشَّرعية، والحائزة على قَبُول وترخيص من قبل لجان الرَّقابة والتَّدقيق الشَّرعي، ولضمان شفافية صيرُورة هذه العملية، تمكَّن البنك من تضمين هذه الإجازات في موقعه الرسمي على الإنترنت، والتي حاز عليها البنك الوقفي من طرف الهيئات الرقابية والتدقيقية الشَّرعية للبنوك الإسلامية في تركيا، وهذا حتى تكون بمنزلة التنوير للعملاء الرَّاغبين في الاستفادة من استثمار أموالهم من خلال هذه الصِّيغ كالآتي:

أولًا: المضاربة: وعرَّفها البنك الوقفي التركي على كونها منتجًا وخدمة تعتمِدُ على طريقة الشَّراكة بين رأس المال والعمل، وهي إحدى طُرُق الشراكة المحدَّدة في المادة: (19/ 1) من لائحة المعاملات الائتمانية للبنوك التشاركية، وعلى أنّها شراكة يؤسِّسها أحد الطرفين، لتقاسم الأرباح المحقَّقة نتيجة لتشغيل رأس المال المستثمر من قبل أحد الطرفين مع عمل الطرف الآخر، وفي الشراكة التي يتم تأسيسها من البنك ويكون فيها هو صاحب العمل (المضارب)، والعميل بصفته مالك حساب المشاركة هو مالك رأس المال، أمّا بالنسبة للمدة وطريقة تشغيل المنتج فإنّه يتم الاتفاق بينهما على عقد شراكة مع تضمنه للبنود، ومع إعلان عن نواياهما فيما يتمحور حول العلاقة بين العميل والحساب وإبرام العقد والمستندات، وأقل حد لفتح حساب شراكة هو 45 دولارًا، ليقوم العميل بإيداع الأموال (النقود أو المعادن) في حساب المشاركة، يستخدم البنك هذه الأموال المودعة في مختلف الأنشطة التجارية، وبواسطة طرق تمويلية مختلفة، بما يتوافق مع المعايير وقرارات اللِّجان الشرعية، ويتم تقاسم أرباح المعاملات الاستثمارية مع العميل وفق النسب المتفق عليها مسبقًا في نهاية مدة الاستحقاق، لا على شكل عوائد أرباح محددة مسبقًا، ولا يضمن البنك سداد رأس المال عينيًّا، ويضمن سعر الصرف للمنتج المالي بمدة تتراوح بين (3 و12 شهرًا)، أمّا في حالة إغلاق الحساب قبل تاريخ الاستحقاق للحسابات المحميِّ فيها سعر الصرف، ففي تاريخ إغلاق الحساب إذا كان سعر الصرف في البنك المركزي مرتفعًا عن سعر التحويل على الساعة 11:00 صباحًا، فإنّه يمكن فقط أخذ المبلغ الأساسي ولا يدفع البنك المركزي فرق السعر، أمّا بالنسبة لبقية الشروط

الأساسية المستند إليها العقد فهي كالآتي[1]:

1 – تعتبر المضاربة عقدًا غير ملزم، ويمكن للأطراف إنهاء العقد من جانب واحد متى أرادوا، إلّا إذا كان هناك شراكة في مشروع واحد معين أو لحقبة زمنية محددة، فلا يمكن إنهاء العقد إلّا بالاتفاق المتبادل.

2 – يعمل البنك الوقفي كوكيل لرأسمال المضاربة، ويكون معدل مشاركة العميل في الخسارة هو 100 %.

3 – يتم الاتفاق بين الأطراف على كيفية تقاسم الأرباح في بداية العقد.

4 –يتم تحديد الربح كنسب مئوية من العائدات التي سيتم تحقيقها.

5 – لا يمكن تغيير معدلات المشاركة في الربح والخسارة المحددة في بداية العقد حتى نهاية تاريخ الاستحقاق.

6 – يحق للعميل مطالبة البنك على حساب المشاركة بقدر قيمة الوحدة الآنية في تاريخ استحقاق الحساب.

7 – حسابات المشاركة غير المغلقة في تاريخ استحقاقها تعتبر متجددة في نفس تاريخ الاستحقاق، ويكون معدل المشاركة في الربح والخسارة ساريًا في تاريخ التجديد.

8 – إذا سحب العميل أموال المشاركة بموافقة البنك الوقفي قبل تاريخ الاستحقاق، وكان هناك ربح في المجموعة المنتمي إليها حساب المشاركة في تاريخ إغلاق الحساب، فإنّه يُدفع للعميل بقدر المبلغ المودع في الحساب حتى ذلك اليوم، وفي حالة الخسارة فسيتم دفع قيمة حساب الوحدة فقط.

9 – في نهاية مدة حسابات المشاركة يجوز للبنك التشاركي الوقفي تخصيص احتياطيات خاصة بالبنك من الأرباح المحققة في إطار اللوائح والتنظيمات المعمول بها.

10 – يمكن أن يوافق البنك على زيادة الربح المزمع توزيعه لمصلحة أصحاب الحسابات، باستخدام احتياطي موازنة الربح، أو عن طريق التنازل عن حصة الأرباح المتراكمة بشكل غير دوري، وفي حالة الخسارة يمكنه استخدام احتياطي موازنة الأرباح، أو من الموارد الخاصة، أو تحمل الخسائر لمصلحة أصحاب الحسابات.

(1) انظر: «Sözleşmeler Ve Formlar»، مترجم من العقد مباشرة انظر: البنك التشاركي الوقفي (VKB)، 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022م:

https://www.vakifkatilim.com.tr/tr/diger/sozlesmeler-ve-formlar

11 – ضمن نطاق هذا المنتج، لن يعطي البنك التشاركي الوقفي توكيلًا رسميًّا لعملائه للتعامل مع أطراف ثالثة نيابة عن البنك أثناء عملية استخدام الأموال.

هذه هي مجمل المعايير والشروط التي يستند إليها البنك الوقفي التركي (تم ترجمتها من العقد ينظر الشكل رقم 2) في استخدامه لمنتج المضاربة، وتم تقويم هذا المنتج من قبل اللّجنة الاستشارية الشرعية للبنك الوقفي، واعتبرت مناسبة ومتوافقة مع المبادئ والمعايير الخاصة بالخدمات المصرفية الإسلامية الخالية من الفوائد.

لم يذكر البنك ضمن أنشطته الاستثمارية أو التمويلية إحصائيات أو أرقامًا محددة حول استعمالات صيغة المضاربة ضمن البنك الوقفي، إلّا أنّه تحدث في كتيب فعالياته حول الكيفية التي تتم بها مراقبة استثمارات البنك في المشاركة في الربح والخسارة قائلا: «... اعتبارًا من 1 كانون الثاني 2021م وبعد ذلك، يجب تطبيق «المعيار المحاسبي المالي بدون فوائد رقم: 3 (تمويل المضاربة)... في شكل: تمت المحاسبة عن شراكة العمل ورأس المال (المضاربة)... وفقًا للمخصص...»[1]، ويتحدث البنك هنا عن مراقبة الأنشطة الاستثمارية المتعلقة برأس مال البنك والمساهمين والمقاييس المتبعة في المراقبة، وبالتالي فالمضاربة عندهم محصورة حول كون البنك مضاربًا في أموال الودائع والمساهمين في البنك الوقفي.

(1) "VKB faaliyet raporu 2022", VKB, 106.

الشكل (2): عقد منتج المضاربة للبنك التشاركي الوقفي التركي مع إجازة للمنتج

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

FAİZSİZ BANKACILIK İLKE VE STANDARTLARI İLE DANIŞMA KOMİTESİ KARARLARI KAPSAMINDA MUDAREBE AKDİNE DAYALI FON TOPLAMA ÜRÜNLERİ BİLGİLENDİRME FORMU

İşbu Bilgilendirme Formu hesap açılışına ve müşterilik ilişkisine dair bir sözleşme veya akit niteliğinde olmayıp, ***Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları Kapsamında Müşterilerin ve Kamuoyunun Bilgilendirilmesine İlişkin Usul ve Esaslar Hakkında Tebliğ*** kapsamında müşterilerin bilgilendirilmesi niteliğinde olup, hesap açılışı ve müşterilik ilişkisi için gerekli sözleşme ve belgelerin akdedilmesi gerekecektir.

İş bu bilgilendirme formu; Türk Lirası, Dolar, Euro ve Altın döviz cinsleri ile açılan Katılma Hesapları ile birlikte Türkiye Cumhuriyeti Merkez Bankası ve Hazine ve Maliye Bakanlığı Kur Korumalı Katılma hesapları ürünlerini kapsamaktadır.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akit ve Tarafların Akit Çerçevesindeki Konumu

- Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen ortaklık yöntemlerinden emek-sermaye ortaklığı (mudarebe) yöntemidir.
- Mudârebe; taraflardan birinin koyduğu sermayeyi diğer tarafın emeği ile işletmesi sonucunda elde edilen kârı paylaşmak üzere kurdukları ortaklıktır.
- Kurulan ortaklıkta Vakıf Katılım Bankası emek sahibi (mudârib), katılma hesabı sahibi olarak müşteri ise sermaye sahibi (rabbü'l-mâl) konumundadır.

Ürün/Hizmet Süreç ve İşleyişi

- Müşteri ile Vakıf Katılım Bankası arasında müşterilik ve hesap ilişkisine ilişkin irade beyanları, sözleşme ve belgelerin akdedilmesi ile katılma hesabına ilişkin akit kurulur.
- Müşteri katılma hesabına fon (para veya kıymetli maden) yatırır.
- Vakıf Katılım Bankası, yatırılan fonları müşterilerinin ticari faaliyetlerine yönelik olarak Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygun çeşitli finansman yöntemleriyle kullanır.
- Bu finansman işlemlerinden elde edilen kâr vade sonunda önceden anlaşılan paylaşım oranında müşteri ile paylaşılır. Hesap sahibine önceden belirlenmiş herhangi bir kâr getirisi ödenmez ve anaparanın aynen geri ödenmesi garanti edilmez.
- Kur korumalı katılma hesap açma alt limiti 250 TL'dir.
- Kur Korumalı ürününün vadesi 3, 6, 12 ay olabilmektedir.
- Kur korumalı hesaplarda vadeden önce hesabın kapatılması durumunda; Hesabın kapatıldığı tarihte saat 11:00'de Merkez Bankasınca ilan edilen döviz kurunun, dönüşüm kurundan yüksek olması durumunda Merkez Bankasınca kur farkına ilişkin ödeme yapılmaz ve sadece hesaptaki anapara alınabilir. Hesabın kapatıldığı tarihte saat 11:00'de Merkez Bankasınca ilan edilen kurun, dönüşüm kurundan düşük olması durumunda ise hesabın vadeden önce kapatıldığı tarihte saat 11:00'de Merkez Bankası tarafından ilan edilen alış kurundan hesap bakiyesi güncellenir. Dolayısı ile vadeden önce kapama yapılması halinde, döviz kurunda yaşanacak düşüşe bağlı olarak anapara bakiyesinde düşüş yaşanabilir.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akdin Temel Özellikleri

- Müşteri ile Vakıf Katılım Bankası arasında müşterilik ve hesap ilişkisine ilişkin irade beyanları, sözleşme ve belgelerin akdedilmesi ile katılma hesabına ilişkin akit kurulur.
- Müşteri katılma hesabına fon (para veya kıymetli maden) yatırır.
- Vakıf Katılım Bankası, yatırılan fonları müşterilerinin ticari faaliyetlerine yönelik olarak Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygun çeşitli finansman yöntemleriyle kullanır.
- Bu finansman işlemlerinden elde edilen kâr vade sonunda önceden anlaşılan paylaşım oranında müşteri ile paylaşılır. Hesap sahibine önceden belirlenmiş herhangi bir kâr getirisi ödenmez ve anaparanın aynen geri ödenmesi garanti edilmez.
- Mudârebe kural olarak bağlayıcı olmayan (gayr-i lâzım) bir akit olup taraflar diledikleri zaman tek taraflı olarak akdi sona erdirebilir. Fakat ortaklık akdi tek bir projeye yönelik kurulmuş ve söz konusu projeye başlanmış veya taraflar ortaklığın belirli bir süre boyunca devam etmesini kararlaştırmışlarsa ancak karşılıklı anlaşma ile akit sona erdirilebilir.
- Vakıf Katılım Bankası elinde bulundurduğu mudârebe sermayesi konusunda vekil hükmündedir ve katılma hesaplarında sermaye sahibi olarak müşterinin zarara katılma oranı yüzde yüzdür.
- Ortaklık sonucunda oluşacak kârın, mudârebe ortakları arasında ne şekilde paylaştırılacağının akdin başında tam olarak belirlenmesi gerekir. Kâr payı miktarı maktu veya sermayenin belirli bir oranı olarak değil, oluşacak kârdan hisseli olarak belirli bir oran verilmesi şeklinde tespit edilmelidir. Akdin başında belirlenen kâr ve zarara katılma oranları vade sonuna kadar yasal hükümler saklı olmak üzere değiştirilemez.
- Katılma hesabı üzerinde müşterinin katılım bankasından talep hakkı hesabın vadesinin bittiği tarihteki geçerli birim hesap değeri kadar olacaktır.
- Vadesinde kapatılmayan katılma hesapları; aynı vade ve yenileme tarihinde geçerli olan kâr ve zarara katılma oranı üzerinden yenilenmiş sayılır.
- Vadesinden önce katılım bankasının onayı ile müşteri tarafından katılım fonunun çekildiği katılım hesaplarında; müşteriye, hesabın ait olduğu vade grubunun hesabın kapatıldığı tarihte kâr göstermesi durumunda o güne kadar müşteri tarafından hesaba yatırılmış olan tutar kadar, zarar göstermesi durumunda ise birim hesap değeri kadar ödeme yapılacaktır.
- Katılma hesapları için dönem sonlarında Vakıf Katılım Bankası dağıtacağı kârlardan ilgili yasal düzenlemeler kapsamında, kâr dengeleme rezervi ayırabilir. Vakıf Katılım Bankası dilerse; kâr dengeleme rezervini kullanmak ve/veya süreklilik arz etmemek kaydıyla kendi lehine tahakkuk eden kâr payından feragat etmek suretiyle dağıtılacak kârda hesap sahipleri lehine artırım yapabilir veya zarar ortaya çıkan dönemlerde kâr dengeleme rezervini kullanmak ve/veya süreklilik arz etmemek kaydıyla kendi öz kaynaklarından karşılamak suretiyle hesap sahipleri lehine zararları üstlenebilir.

Vekâlete İlişkin Bilgiler:

Bu ürün/hizmet dâhilinde Vakıf katılım, fon kullandırma sürecinde banka adına üçüncü taraflarla işlem yapmak üzere müşterisine vekâlet vermeyecektir.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartlarına Uygunluğu:

Bu ürün/hizmet Vakıf Katılım Faizsiz Bankacılık Danışma Komitesi tarafından değerlendirilmiş olup Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları çerçevesinde uygun görülmüştür.

Ürünün/hizmetin Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygunluğuna ilişkin detayların yer aldığı Vakıf Katılım Bankası Danışma Komitesi'nin **Katılma Hesapları (Yatırım Vekâleti) İcazet Belgesi** ve **Kur Korumalı TL Katılma Hesabı İcazet Belgesi** aşağıda/ekte yer almaktadır.



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

VAKIF KATILIM

KATILMA HESAPLARI (MUDÂREBE) İCAZET BELGESİ

Vakıf Katılım Danışma Komitesi tarafından alınan karar doğrultusunda Katılma Hesapları ile ilgili olarak;

- Mudârebe (Emek - Sermaye Ortaklığı) akdi ile müşterilerden fon toplaması ve topladığı fonu Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun yöntemlerle değerlendirilmesi,
- Katılma hesabı sahiplerinin Vakıf Katılım ile belirlenen oran nispetinde ortak olması,
- Vakıf Katılım'ın Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun yöntemlerle gerçekleştirdiği faaliyetler sonucunda zarar etmesi durumunda katılma hesabı sahiplerinin zarara ortak olması,

Danışma Komitesi tarafından belirtilen şartlara riayet edilerek ***Katılma Hesapları (Mudârebe)*** ürününün müşterilere sunulması Katılım Bankacılığı Prensiplerine uygundur.

Elbette her şeyin en doğrusunu sadece Allah Teâlâ bilir.

Prof. Dr. Mürteza BEDİR | Prof. Dr. İsak Emin AKTEPE | Prof. Dr. Hayrettin KARAMAN



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

VAKIF KATILIM

KUR KORUMALI TL KATILMA HESABI İCAZET BELGESİ

Vakıf Katılım Danışma Komitesi tarafından alınan karar doğrultusunda Kur Korumalı TL Katılma Hesabı ile ilgili olarak;

- Vakıf Katılım'ın Katılma hesapları ile müşterilerden fon toplaması ve topladığı fonu Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun yöntemlerle değerlendirilmesi gerekir.
- Katılma hesabı sahiplerinin Vakıf Katılım ile belirlenen oran nispetinde ortak olmalıdır.
- Vakıf Katılım'ın Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun yöntemlerle gerçekleştirdiği faaliyetler sonucunda zarar etmesi durumunda katılma hesabı sahiplerinin zarara ortak olması gerekir.
- Vakıf Katılım başta belirlenen paylaşım oranında Katılma hesabı sahibi lehine kârından tamamen veya kısmen feragat edebilir.
- Katılma hesabı sahibinin elde ettiği kâr ile kur arasında fark var ise oluşan fark Kamu tarafından hibe kapsamında ödenebilir.

Danışma Komitesi tarafından belirtilen şartlara riayet edilerek ***Kur Korumalı TL Katılma Hesabı*** ürününün müşterilere sunulması Katılım Bankacılığı Prensiplerine uygundur.

Elbette her şeyin en doğrusunu sadece Allah Teâlâ bilir.

MÜRTEZA BEDİR — Prof. Dr. Mürteza BEDİR

İSAK EMİN AKTEPE — Dijital olarak imzalayan İSAK EMİN AKTEPE Tarih: 2021.12.27 12:22:14 +03'00' — Prof. Dr. İsak Emin AKTEPE

HAYRETTİN KARAMAN — Prof. Dr. Hayrettin KARAMAN

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

(Ürün ve hizmetlerimize ait daha kapsamlı bilgilere ve icazet belgelerine Bankamızın **https://www.vakifkatilim.com.tr/tr** web sitesi üzerinden ulaşılabilir.

Katılma hesabı açılışı ile Vakıf Katılım Bankası ve müşteri arasında mudârebe akdi kurulacağını, mudârebe akdi içerisindeki konumumun ne olduğunu, söz konusu akdin özelliklerini, işleyişini, Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygunluğunu bildiğimi ve anladığımı beyan ve kabul eder; Vakıf Katılım Bankası'nın bu hususlar hakkında tarafımı sözlü olarak da bilgilendirdiğini ve bu ürünün/hizmetin dayandığı akde girmeye ilişkin açık irade beyanımın alındığını teyit ederim.

Bilgilendirme Formu Teslim Tarihi : ……/……/……

İlgilisinin;

Adı Soyadı/Unvanı: ……

TCKN/VKN : ……

(Bilgilendirme uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olarak yapılabilecek olup, uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olmaması halinde el yazınızla **"Ürüne/hizmete ilişkin bilgilendirme yapılmış ve ürünün/hizmetin dayandığı akde ilişkin irade beyanım alınmıştır."** yazıp, imzalanmalıdır.)

Kaşe ve İmza :

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

المصدر: "Sözleşmeler ve Formlar"، مترجم من العقد مباشرة، انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (VKB)، 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022م: https://www.vakifkatilim.com.tr/tr/diger/sozlesmeler-ve-formlar

ثانيًا: المرابحة: وعرَّف البنك الوقفي المرابحة على أنّها عملية شراء سلعة مقدمًا من البائع الأول (البنك)، مع تعليمات وأمر العميل ووعده بشرائها، ثم بيعها للعميل النهائي بالتأجيل، بإضافة ربح معين إلى سعر الشراء أو بنفس ثمن التكلفة، ويشترط في عقد المرابحة أن يكون موضوع العقد بين المشتري والبائع محددًا، وأن تمتثل البضائع والسلع لمبادئ المصرفية الإسلامية، وأن يتوفر بيان الإرادة أو ما يعبر عنه بالإيجاب والقبول، والعميل هو عبارة عن المشتري النهائي في عقد المرابحة؛ ويندرج منتج المرابحة في المادة رقم: (19/ 1) من لائحة المعاملات الائتمانية الخاصة بطرق تمويل البنوك التشاركية، بشأن طرق تمويل البنوك المشاركة، والتي ذكرت المرابحة على أساس كونها من طرق البيع مع بيان الربح؛ ويستخدم البنك التشاركي الوقفي صيغة المرابحة في عمليات تمويل المركبات المختلفة ومعداتها (السيارات، السفن، الطائرات)، تمويل الأراضي والعقارات ومشاريع البناء الجارية والتعليم والحج والعمرة، تمويل الأسهم والأوراق المالية، تمويل الأعمال والاستثمار التجاري وأماكن العمل، تمويل وكالات التنمية والتحول الحضري، تمويل الإيجار والإسكان والآلات والمصانع، تمويل الطاقة المؤهلة والصحة والزراعة والمعاملات التحفيزية واللوحات التجارية والسياحية، وتمويل المستهلك.

أمّا بالنسبة لطريقة تطبيق منتج المرابحة ضمن البنك الوقفي، فتتم من خلال تحديد العميل للبضائع والسلع -المراد شراؤها بتمويل بنكي- والبائع الذي تتوفر لديه هذه السلع، ثم يقدم طلبًا إلى البنك لتمويل شرائها، مع إقرار وتعهد من طرف العميل بعدم إبرام أي عقد بيع وشراء بينه وبين البائع للسلع المراد تمويلها، وهذا حصرًا فيما يتعلق بالبضائع الخاضعة للتمويل من البنك لا في غيرها، ليقوم البنك بإرسال نموذج الطلب موقعًا من طرفه إلى البائع من خلال المشتري، مع تصريح واضح وبَيِّن للبنك باستلامه للبضائع وحيازتها، من خلال شراء البنك للسلع بدفع سعر هذه البضائع إلى البائع المحدد في طلب العميل، ثم يبيعها للعميل بالأجل مع إضافة الأرباح والضرائب والمصاريف المتفق عليها بين البنك والعميل، في إطار مبادئ الصيرفة الإسلامية وقرارات لجان الرقابة الشرعية، ومن الشروط والخصائص التي يتقيد بها هذا العقد التركي (تمت ترجمتها من العقد، ينظر الشكل رقم (3) الآتي[1]:

1 - يشترط البنك ضمن معاملاته في المرابحة فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي يطلبها

(١) انظر: «Sözleşmeler Ve Formlar»، مترجم من العقد مباشرة، انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (VKB)، 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022م: https: / /www.vakifkatilim.com.tr /tr /diger /sozlesmeler-ve-formlar

العملاء، أن تكون في نطاق ما يجيزه الشرع، سواء من ناحية نوع السلع أم قابليتها للبيع مؤجلًا، أو من ناحية تحديد وتعيين السعر والبائع للبضائع، ولتحقيق ذلك يتم استعمال مختلف أدوات الاتصال الحديثة من طرف البنك مثل: الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني، أو غيرها.

2 – يمكن للبنك الوقفي إصدار الفواتير والمستندات الأخرى الصادرة عن البضائع، أو الخدمات والحقوق المشتراة من طرف البنك التشاركي الوقفي، أو نيابة عن العميل لأسباب تجارية وقانونية.

3 – يمكن للبنك أن يضع شرطًا مقدَّمًا ينفي فيه تحمله للعيوب، التي قد تطرأ على السلع والخدمات والحقوق.

4 – العقود المجراة بين البائع الأول والبنك في المرابحة، ثم بين البنك والعميل النهائي منفصلة ومستقلة تمامًا.

5 – في أثناء مدة إجراء المرابحة يجب أن لا يكون هناك عقد بيع سابق بين البائع والعميل، على سلعة المرابحة.

6 – لا يلزم العميل بشراء البضائع التي وعد بشرائها، ويلزم في حالة تراجعه تعويض المصاريف المتكبدة.

7 – يتم بيع البضائع أو الخدمات أو الحقوق للعميل وفقًا للربح والاستحقاق المتفق عليه بين أطراف العقد.

8 – قد يُدرج البنك المصاريف في عملية شراء السلع أو الخدمات أو الحقوق في حساب التكلفة أثناء البيع.

9 – إذا لم يتم دفع سعر البيع في وقته تُتَّخذ غرامة التأخير، وتحول إلى مشاريع المسؤولية الاجتماعية.

ووجب التنبيه على أنّ أغلب المنتجات المستعملة في استثمارات البنك الوقفي التركي قد تضمنت بندًا حول اعتماد غرامة التأخير، وهو ما يخالف قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، على عكس بقية بنود هذه المنتجات المالية المتوافقة مع الأحكام الصادرة عن الهيئات الشرعية للبنك في حد ذاته والمجامع الفقهية وهيئات المحاسبة الشرعية وغيرها، وبالنسبة لغرامة التأخير فقد عدّها مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته الرابعة عشرة

حول: «مشكلة المتأخَّرات في المؤسَّسات المالية الإسلامية» من الرِّبا الصَّريح المنصوص عليه في الكتاب والسُنَّة، وذلك في قراره رقم: (133-14/ 07)، حيث «... نصّ في بنده الأول على أنّ الفائدة على أنواع القُرُوض كلها ربا محرَّم»[1].

ومن أبرز الصفقات التي تحدث عنها القائمون على البنك التشاركي الوقفي باتباع النموذج الخاص بالمرابحة (ينظر: الشكل 3)، هو عقد المرابحة الذي تم إبرامه سنة 2022م مع جمعية المرابحة الدولية، والذي تُشارك فيه مجموعة من المؤسسات المالية الأجنبية، وكان فيه البنك الوقفي في موضع الآمر بالشراء، بواسطة صفقة قدرت قيمتها بحوالي 200 مليون دولار بمدة استحقاق سنة واحدة أو أكثر، ووصفت هذه الصفقة من القائمين على البنك بأنّها تعود بالنّفع على تركيا أولًا، والبنك التشاركي الوقفي ثانيًا، نظرًا لحجمها المالي الضخم، وهذا بدون أن يعطي البنك أي معلومات عن السلعة محل صفقة المرابحة؛ واستخدمت صيغة المرابحة أيضًا باستحداث بطاقة فرح (Ferah Kart)، وهو نظام دفع خاصٍّ بالشركات الصغيرة، لتسهيل وتسريع عملية وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التَّمويل البنكي بشكل سريع وفعّال[2].

(1) «مشكلة المتأخرات في المؤسسات المالية الإسلامية»، اللّجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 689-690.

(2) "VKB faaliyet raporu 2022", VKB, 34; "VKB faaliyet raporu 2021", VKB, 26.

الشكل (3): عقد منتج المرابحة للبنك التشاركي الوقفي التركي مع إجازة للمنتج

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

FAİZSİZ BANKACILIK İLKE VE STANDARTLARI İLE DANIŞMA KOMİTESİ KARARLARI KAPSAMINDA MURABAHA AKDİNE DAYANAN FON KULLANDIRIM ÜRÜNLERİ GENEL BİLGİLENDİRME FORMU

İşbu Bilgilendirme Formu hesap açılışına ve müşterilik ilişkisine dair bir sözleşme veya akit niteliğinde olmayıp, ***Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları Kapsamında Müşterilerin ve Kamuoyunun Bilgilendirilmesine İlişkin Usul ve Esaslar Hakkında Tebliğ*** kapsamında müşterilerin bilgilendirilmesi niteliğinde olup, hesap açılışı ve müşterilik ilişkisi için gerekli sözleşme ve belgelerin akdedilmesi gerekecektir.

İşbu bilgilendirme formu; Araç Ekipmanları Finansmanı, Araç Finansmanı, Arsa Finansmanı, Deniz Araçları Finansmanı, Devam Eden İnşaat Projeleri Finansmanı, Eğitim Finansmanı, Gayrimenkul Finansmanı, Hac/Umre Finansmanı, Hava Araçları Finansmanı, Hisse Finansmanı, İşletme Finansmanı, İşletme Yatırım Finansmanı, İşyeri Finansmanı, Kalkınma Ajansları Finansmanı, Kentsel Dönüşüm Finansmanı, Kira Finansmanı, Konut Finansmanı, Makine Teçhizat Finansmanı, Menkul Kıymet Finansmanı, Müstahsil Finansmanı, Nitelikli Enerji Finansmanları, Proje Finansmanı, Sağlık Finansmanı, Tarım Finansmanı, Teşvikli İşlemler Finansmanı, Ticari Plaka Finansmanı, Turizm Finansmanı, Tüketici Finansmanı ürünlerini kapsamaktadır.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akit ve Tarafların Akit Çerçevesindeki Konumu

- Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen satım yöntemlerinden kâr beyanı ile satım (murabaha) yöntemidir.
- Murâbaha, müşterinin talimatı ve satın alma vaadi ile bir malın katılım bankası tarafından ilk satıcıdan peşin alınıp alış fiyatı veya maliyetinin üzerine belirli bir kâr ilave edilerek nihaî müşteriye vadeli olarak satılması işlemidir.
- Murâbaha akdinde; alıcının, satıcının, akde konu malın belirli olması, malın katılım bankacılığı prensiplerine uygun olması ve tarafların irade beyanının (icap-kabul) bulunması gerekir.
- Müşteri, murâbaha akdinde nihaî alıcı konumundadır.

Ürün/Hizmet Süreç ve İşleyişi

- Müşteri, finansman ile almak istediği Malı ve Satıcıyı belirleyerek, Vakıf Katılım Bankası'ndan talepte bulunur.
- Müşteri, talep ettiği finansmana konu Malın satın alınması ile ilgili Satıcı ile arasında herhangi bir alım satım akdinin kurulmadığını beyan ve taahhüt eder.
- Vakıf Katılım Bankası, satıcıya alıcı vasıtasıyla sipariş formu iletir ve malın Vakıf Katılım Bankası tarafından alındığını beyan eder ve sipariş formunun imzalı hali Vakıf Katılım Bankası tarafından temin edilir.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

- Vakıf Katılım Bankası, katılım bankacılığı ilke ve standartlarına uygun olarak finansman sağlamak amacıyla Müşteri'nin talep edeceği Malın, bedelini Satıcıya ödeyerek, Müşteri'nin talebinde belirttiği Satıcıdan satın alıp, üzerine mutabık kalınan kârı, vergi ve masrafları ekleyerek vadeli olarak Müşteri'ye satışını gerçekleştirir.
- Vakıf Katılım Bankası, kullandırılan finansmanları Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygun murabaha finansman yöntemiyle kullandırmaktadır.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akdin Temel Özellikleri

- Vakıf Katılım tarafından müşterilerin talep ettiği mütekavvim (Fıkhen alım satıma uygun), vadeli satıma uygun mal, hizmet veya hakkın belirlenen satıcıdan ve fiyattan satın alır,
- Mal, hizmet veya hakkın satın alınması sürecinde modern iletişim araçlarının (Telefon, Fax, E-posta, Online hizmetler vb.) kullanılabilir.
- Satın alınan mal, hizmet veya hakka yönelik düzenlenen fatura ve diğer evrakın Vakıf Katılım adına düzenletilir veya ticârî ve hukûkî gerekçelerle müşteri adına düzenletilebilir.
- Gerçekleştirilecek satış işleminde Vakıf Katılım'ın mal, hizmet veya hakta çıkabilecek kusurlardan berî olduğu şartını ileri sürebilir.
- Murâbahada ilk satıcı ile katılım bankası arasında ve sonrasında ise katılım bankası ile nihaî müşteri arasında yapılan satış sözleşmeleri birbirinden ayrı ve bağımsız olmalıdır.
- Murâbaha işleminin yapıldığı sırada satıcı ile müşteri arasında aynı mal üzerinde önceden yapılmış bir satış sözleşmesi mevcut olmamalıdır.
- Müşteri, satın almayı vadettiği malı satın almak zorunda değildir. Ancak malı satın almaktan vazgeçen müşteri, katılım bankasının bu sebeple uğramış olduğu fiilî zararların tamamını gidermekle yükümlüdür.
- Mal, hizmet veya hakkın tarafların anlaştığı kâr ve vadeye uygun biçimde müşteriye satışının gerçekleştirilir.
- Vakıf Katılım'ın mal, hizmet veya hakkı satın alması sürecinde ortaya çıkan masrafları, satış esnasında maliyet hesabına dâhil edebilmektedir.
- Satış bedelinin vadesinde ödenmediği durumlarda gecikme cezası alınması ve tahsil edilen tutarın sosyal sorumluluk projelerine aktarılması gerekmektedir.

Fon Kullandırma Yöntemi:

Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen satım yöntemlerinden kâr beyanı ile satım (murabaha) yöntemidir.

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartlarına Uygunluğu:

Bu ürün/hizmet Vakıf Katılım Faizsiz Bankacılık Danışma Komitesi tarafından değerlendirilmiş olup Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları çerçevesinde uygun görülmüştür.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

Ürünün/hizmetin Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygunluğuna ilişkin detayların yer aldığı Vakıf Katılım Bankası Danışma Komitesi'nin **Murâbaha İcazet Belgesi** aşağıda/ekte yer almaktadır.



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

VAKIF KATILIM

MURABAHA İCAZET BELGESİ

Vakıf Katılım Danışma Komitesi tarafından alınan karar doğrultusunda Murabaha işlemleri ile ilgili olarak;

- Vakıf Katılım tarafından müşterilerin talep ettiği mütekavvim (Dinen alım satıma uygun), vadeli satıma uygun mal, hizmet veya hakkın belirlenen satıcıdan ve fiyattan satın alınması,
- Vakıf Katılım tarafından mal, hizmet veya hakkın doğrudan satıcıdan ya da üçüncü taraflara veya müşteriye vekalet verilmesi suretiyle satın alınabilmesi,
- Mal, hizmet veya hakkın satın alınması sürecinde modern iletişim araçlarının (Telefon, Fax, E-posta, Online hizmetler vb.) kullanılabilmesi,
- Satın alınan mal, hizmet veya hakka yönelik düzenlenen fatura ve diğer evrakın Vakıf Katılım adına düzenletilmesi veya ticârî ve hukûkî gerekçelerle müşteri adına düzenletilebilmesi,
- Gerçekleştirilecek satış işleminde Vakıf Katılım'ın mal, hizmet veya hakta çıkabilecek kusurlardan berî olduğu şartını ileri sürebilmesi,
- Mal, hizmet veya hakkın tarafların anlaştığı kâr ve vadeye uygun biçimde müşteriye satışının gerçekleştirilmesi,
- Mal, hizmet veya hakkın tamamının satışının yapılması veya hisselere bölünebilen muayyen bir hissesinin alınıp satılabilmesi,
- Vakıf Katılım'ın mal, hizmet veya hakkı satın alması sürecinde ortaya çıkan masrafları, satış esnasında maliyet hesabına dahil edebilmesi,
- Vakıf Katılım'ın vadeli satım karşılığında ipotek, rehin, nakit blokesi, şahit ve kefil gibi teminatlar talep edebilmesi,
- Satış bedelinin vadesinde ödenmediği durumlarda gecikme cezası alınması ve tahsil edilen tutarın sosyal sorumluluk projelerine aktarılması,
- Vakıf Katılım'ın vadeli borcunu erken ödeme yaparak kapatmak isteyen müşterisine indirimde bulunabilmesi,
- Vakıf Katılım'ın satış bedelini farklı para birimi kullanarak ödeme yapmak isteyen müşterisine ödeme yapılan günün kuru üzerinden mahsuplaşabilmesi,

Danışma Komitesi tarafından belirtilen şartlara riayet edilerek ***Murabaha*** ürününün müşterilere sunulması Katılım Bankacılığı prensiplere uygundur.

Elbette her şeyin en doğrusunu sadece Allah Teâla bilir.

Prof. Dr. Murteza BEDİR — Prof. Dr. Isak Emin AKTEPE — Prof. Dr. Hayrettin KARAMAN

Vekâlete İlişkin Bilgiler:

Kâr beyanı ile satım (murabaha) akdi kapsamında müşteriye malın teslim alımı veya mal ödeme vekâleti verilebilir. Ödeme vekâleti, müşterinin Vakıf Katılım adına satın alacağı mallara yönelik ödemelerin gerçekleştirilmesi amacıyla verilmektedir. Malın teslim alımı vekâletinin verildiği durumlarda ise Vakıf Katılım tarafından müşteriye satışı gerçekleştirilecek malın müşteri tarafından teslim alınabilmesi amacıyla verilmektedir.

Geç Ödeme Durumunda Banka Uygulaması:

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları kapsamında Danışma Komitesi tarafından belirlenen şartlar altında müşterilerden geç ödeme cezası alınabilmektedir. Müşteri ile Vakıf Katılım arasında sözleşmenin belirlenen kaidelere uygun şekilde akdedilmesi ve müşterinin Vakıf Katılım tarafından belirlenen ödeme şartlarına ve zamanına riayet etmesi durumunda geç ödeme cezası tahsil edilmez.

Geç ödeme cezası tutarları, Bankamız Kar veya Zarar (Gelir) Tablosunda "Kâr Payı Gelirleri" 'nin alt kırılımlarında yer almakta olup, dönemler itibariyle, tahsil edilen bu tutarların enflasyonun üstünde olup-olmadığı hesaplanmakta ve enflasyonun üstünde olan kısımdan geciken alacakların tahsil masrafları düşüldükten sonra kalan tutar sosyal sorumluluk projelerinde kullanılmak üzere Finansal Durum Tablosu Dışı (Nazım) Hesaplara kaydedilmektedir. İlgili tutarlar sosyal sorumluluk projelerinde kullanıldıkça nazım hesaplardan çıkışı yapılarak ilgili gider hesaplarında muhasebeleştirilmektedir.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

Alım Satıma İlişkin Belgenin İbrazı

Murabaha kapsamında alım satıma ilişkin belgelerin (Proforma Fatura, Fatura, Satış Sözleşmesi vs.) bir suretinin bankaya ibraz edilmesi gerekmektedir.

(Ürün ve hizmetlerimize ait daha kapsamlı bilgilere ve icazet belgelerine Bankamızın **https://www.vakifkatilim.com.tr/tr** web sitesi üzerinden ulaşılabilir.)

Bu ürün/hizmet ile Vakıf Katılım Bankası ve müşteri arasında murâbaha akdi kurulacağını, murâbaha akdi içerisindeki konumumun ne olduğunu, söz konusu akdin özelliklerini, işleyişini, Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygunluğunu bildiğimi ve anladığımı beyan ve kabul eder; Vakıf Katılım Bankası'nın bu hususlar hakkında tarafımı sözlü olarak da bilgilendirdiğini ve bu ürünün/hizmetin dayandığı akde girmeye ilişkin açık irade beyanımın alındığını teyit ederim.

Bilgilendirme Formu Teslim Tarihi : ……/……/……

İlgilisinin;

Adı Soyadı/Unvanı: ……

TCKN/VKN : ……

(Bilgilendirme uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olarak yapılabilecek olup, uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olmaması halinde el yazınızla **"Ürüne/hizmete ilişkin bilgilendirme yapılmış ve ürünün/hizmetin dayandığı akde ilişkin irade beyanım alınmıştır."** yazıp, imzalanmalıdır.)

Kaşe ve İmza :

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

المصدر: «Sözleşmeler ve Formlar»، مترجم من العقد مباشرة. انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (VKB)، 13 تشرين الثاني 2022م:

https://www.vakifkatilim.com.tr/tr/diger/sozlesmeler-ve-formlar

ثالثًا: السلم: وعرّف البنك الوقفي السلم بأنّه عقد تستند خصائصه إلى البيع الآجل لسلعة معينة مقابل مبالغ نقدية، وهو عقد يمكن تطبيقه في السلع والبضائع والمنتجات التي سيتم إنتاجها، لا المنتجة أو البضائع القائمة، ومن أمثلتها المنتجات الزراعية والمعدات وما إلى ذلك، ومن الشروط الواجب توفرها أن يكون المشتري (العميل) والبائع (الشركة المنتجة) ونوع السلعة وصفاتها وملكيتها، والكمية والسعر، ومدة التسليم وشروطه، وموضوع العقد والخصائص المرغوبة محددة ومتوافقة مع أحكام الشرع والمصرفية التشاركية، وتوافر الإرادة وبيانها أي الإيجاب والقبول؛ وبالنظر إلى عقد السلم المطبّق في البنك يعتبر البنك الوقفي هو المشتري والعميل هو البائع، أمّا في عقد السلم الموازي يصبح البنك هو البائع والعميل هو مندوب مبيعات للبنك، يندرج منتج السلم ضمن المادة رقم: (19/ 1) من لائحة المعاملات الائتمانية الخاصة بطرق تمويل البنوك التشاركية، والتي ذكرت السَّلم على أنّه من المبيعات المدفوعة الأجر أو من طرق الدفع النقدي للبيع.

وينفِذ البنك الوقفي عملية بيع السلم من خلال تحديد العميل للبضائع والبائع المراد شراؤها منه، ثم يتقدم العميل بطلب إلى أحد فروع البنك للحصول على تمويل تصدير ما قبل الشحن من أكسيم بنك (Eximbank) [1]، ليخضع بعدها هذا الطلب للتقويم من قبل الوحدة الرئيسة للمديرية العامة للبنك الوقفي، وبعد الموافقة عليه يقدَّمُ الطلب من البنك إلى مؤسسة تمويل التصدير أكسيم بنك (Eximbank) لتقويم هذا الطلب، وإذا رأى هذا الأخير أنّ الطلب ملائم فإنّه يخطر البنك مباشرة، ليباشر بعدها البنك الوقفي عملية شراء البضائع من البائع مباشرة أو من خلال وكيله للبنك، وبعد تمام عملية الشراء يدفع للبائع ثمن البضاعة في إطار الثمن والاستحقاق المتفق عليه، وبعد استلام البضاعة يقدِّم العميل المستند الخاضع للشراء والبيع في إطار اللَّوائح القانونية المعمول بها إلى البنك الوقفي التركي.

ومن الشروط الأساسية المعتمد عليها ضمن البنك الوقفي التركي في عقد السلم (تمت ترجمتها من العقد مباشرة، انظر: الشكل رقم 4) الآتي[2]:

1 – إلزامية توافق البضائع الخاضعة للتداول مع مبادئ ومعايير الخدمات المصرفية الإسلامية.

---

(١) بدأ أكسيم بنك التركي (Türk Eximbank) أنشطته في سنة 1987م كمؤسسة تمويل التصدير بدعم رسمي، وبدأت في تنفيذ برامجها عام 1988م، يلبي ترك أكسيم بنك الاحتياجات التمويلية لقطاع التصدير بما يتماشى مع التطورات في العالم والاقتصاد التركي. انظر: موقع تمويل التصدير (Bizi tanıyın)، (TürkEximbank)، 25 تشرين الأول 2022م: https: / /eximbank.gov.tr/

(٢) مترجم من العقد مباشرة، انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (Sözleşmeler Ve Formlar)، (VKB).

2 – يمكن للبنك الوقفي الذي هو المُوكل أن يشتري البضائع نيابة عن الوكيل (العميل) من خلال إبرام عقد بينهما.

3 – يقوم البنك الوقفي ببيع البضائع المشتراة نيابة عن العميل (المشتري)، مع مراعاة الربح المتفق عليه ومدة الاستحقاق.

4 – إدراج البنك الوقفي للتكاليف المتكبَّدة في عملية شراء السلع أو الخدمات أو الحقوق في حساب التكلفة وقت البيع.

5 – يمكن للبنك طلب ضمانات كالرهون العقارية، والتعهدات، والشهود، والكفلاء، وحجز النقد، مقابل المبيعات الآجلة.

6 – يضع البنك شرطًا مقدَّمًا ينفي فيه تحمله للعيوب الطارئة في السلع أو الخدمات أو الحقوق المراد بيعها.

7 – إذا تأكد الضرر في البضائع المشتراة نيابة عن العميل، وظهر قصور من العميل، يجوز للبنك تحميله الضرر.

8 – إذا لم يتم دفع سعر البيع في وقته تؤخذ غرامة التأخير ويحول المبلغ المحصل إلى مشاريع المسؤولية الاجتماعية.

9 – يمكن تقديم خصم للعملاء الذين يرغبون في سداد ديون البنك الوقفي مبكرًا.

10 – العميل الراغب في دفع سعر البيع للبنك باستخدام عملة مختلفة يتمُّ خصمه من سعر الصرف ليوم الدفع.

11 – إلزامية توافق العقود مع معايير الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد وقرارات اللّجنة الاستشارية الشرعية.

قام البنك الوقفي بإجراء العديد من المعاملات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وبالتحديد قطاع الصادرات والواردات، حيث خصص منتج السلم لهذا النّوع من المعاملات التجارية، من خلال تلبية الاحتياجات التمويلية بالعملات الأجنبية للشركات التركية المستوردة والمصدرة، وبمعدلات ربح خاصة ومميزة، وفي هذا الإطار قام البنك بعقد مجموعة من الاتفاقيات مع شركات القطاع الخاص والمؤسسات العامة واسعة النِّطاق، مثل أكبر 500 مؤسسة صناعية في تركيا وأكبر 1000 شركة مصدرة، وهو ما أتاح الفرصة أمام البنك لكسب عملاء جدد، وساهم في رفع حجم الصادرات المنفذة إلى ما قيمته 81 مليون دولار أمريكي في نهاية سنة 2021م، لترتفع قيمتها سنة 2022م إلى أربعة أضعاف بنسبة زيادة قدرت بـ(68 %)[1].

(1) "VKB faaliyet raporu 2022", VKB, 26-27; "VKB faaliyet raporu 2021", VKB, 20-21.

الشكل (4): عقد منتج السلم للبنك التشاركي الوقفي التركي مع إجازة للمنتج

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

FAİZSİZ BANKACILIK İLKE VE STANDARTLARI İLE DANIŞMA KOMİTESİ KARARLARI KAPSAMINDA SELEM AKDİNE DAYANAN FON KULLANDIRIM ÜRÜNLERİ GENEL BİLGİLENDİRME FORMU

İşbu Bilgilendirme Formu hesap açılışına ve müşterilik ilişkisine dair bir sözleşme veya akit niteliğinde olmayıp, ***Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları Kapsamında Müşterilerin ve Kamuoyunun Bilgilendirilmesine İlişkin Usul ve Esaslar Hakkında Tebliğ*** kapsamında müşterilerin bilgilendirilmesi niteliğinde olup, hesap açılışı ve müşterilik ilişkisi için gerekli sözleşme ve belgelerin akdedilmesi gerekecektir.

İşbu Bilgilendirme Formu; Araç Ekipmanları Finansmanı, Araç Finansmanı, Deniz Araçları Finansmanı, Devam Eden İnşaat Projeleri Finansmanı, İhracat Taahhütlü Döviz Finansmanı, İhracat Finansmanı, İşletme Finansmanı, Makine Teçhizat Finansmanı, Müstahsil, Teşvikli İşlemler Finansmanı, Tüketici Finansmanı ürünlerini kapsamaktadır.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akit ve Tarafların Akit Çerçevesindeki Konumu

- Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen satım yöntemlerinden peşin ödemeli satım (selem) yöntemidir.
- Selem akdi; vasıfları belli bir malın peşin bedel karşılığı vadeli satımına dayanan akittir. Selem akdi, üretilecek standart mallar (tarımsal ürünler, makine teçhizat vb.) için söz konusu olup mevcut ve üretilmiş bir mal selem akdine konu olamaz.
- Selem akdinde; alıcının, satıcının (müşteri/üretici), akde konu malın cinsi, türü, sıfatı, miktarı, istenilen özellikleri, bedeli, malın teslim vadesi ve teslim şartlarının belirli olması, malın katılım bankacılığı prensiplerine uygun olması ve tarafların irade beyanının (icap-kabul) bulunması gerekir.
- Selem akdinde; Vakıf Katılım alıcı, müşteri ise satıcı konumundadır. Alt selem akdi yapılması durumunda ise Vakıf Katılım satıcı, müşteri Vakıf Katılım'ın satış vekili konumunda olur.

Ürün/Hizmet Süreç ve İşleyişi:

- Müşteri, üretilecek mala ilişkin finansman talebini Vakıf Katılım'a iletir.
- Vakıf Katılım, müşteriye limit tahsis eder.
- Finansman talebi onaylandıktan sonra Vakıf Katılım, üretime konu malın ödemesini üreticiye peşin olarak yapar.
- Üretici belirlenen süre sonunda selem malını Vakıf Katılım'a teslim eder.
- Vakıf Katılım selem malını teslim aldığında peşin veya vadeli olarak satabilir ya da alt selem yapabilir.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akdin Temel Özellikleri

- İleri bir vadede teslim edilmek üzere peşin bedelle standart bir malın alım satımı için kurulan akit selem akdidir.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

- Alım satıma konu edilen mallar Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun (mütekavvim) mallar olmalıdır.
- Müvekkil (Vakıf Katılım) ile vekilin (müşteri) arasında sözleşme yapılarak vekil (müşteri) müvekkil (Vakıf Katılım) adına mal alımlarını gerçekleştirebilir.
- Müvekkil (Vakıf Katılım) adına alımları gerçekleştirilen mallar anlaşılmış olan kâr ve vade üzerinden vekile (müşteri) satışını müvekkil (Vakıf Katılım) gerçekleştirir.
- Vakıf Katılım'ın mal, hizmet veya hakkı satın alması sürecinde ortaya çıkan masrafları, satış esnasında maliyet hesabına dâhil etmelidir.
- Vakıf Katılım'ın vadeli satım karşılığında ipotek, rehin, nakit blokesi, şahit ve kefil gibi teminatlar talep edebilir.
- Gerçekleştirilecek satış işleminde Vakıf Katılım'ın mal, hizmet veya hakta çıkabilecek kusurlardan berî olduğu şartını ileri sürebilir.
- Müvekkil (Vakıf Katılım) adına alımları gerçekleştirilen mal alımlarında zararın kesin olması ve vekilin (müşteri) kusurunun bulunması durumunda müvekkilin (Vakıf Katılım) vekilden (müşteri) zararı tazmin ettirebilir.
- Vakıf Katılım'ın vadeli borcunu erken ödeme yaparak kapatmak isteyen müşterisine indirimde bulunabilir.
- Vakıf Katılım'ın satış bedelini farklı para birimi kullanarak ödeme yapmak isteyen müşterisine ödeme yapılan günün kuru üzerinden mahsuplaşması gerekir.
- Satış bedelinin vadesinde ödenmediği durumlarda gecikme cezası alınması ve tahsil edilen tutarın sosyal sorumluluk projelerine aktarılmalıdır.
- Oluşturulacak sözleşmeler Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygun şekilde oluşturulmalıdır.

Fon Kullandırma Yöntemi:

Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen satım yöntemlerinden peşin ödemeli satım (selem) yöntemidir.

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartlarına Uygunluğu:

Bu ürün/hizmet Vakıf Katılım Faizsiz Bankacılık Danışma Komitesi tarafından değerlendirilmiş olup Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları çerçevesinde uygun görülmüştür.

*Ürünün/hizmetin Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygunluğuna ilişkin detayların yer aldığı Vakıf Katılım Bankası Danışma Komitesi'nin **Selem (Peşin Ödemeli Satım) İcazet Belgesi** aşağıda/ekte yer almaktadır.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No:10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010



VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

VAKIF KATILIM

SELEM (PEŞİN ÖDEMELİ SATIM) İCAZET BELGESİ

Vakıf Katılım Danışma Komitesi tarafından alınan karar doğrultusunda Selem (Peşin Ödemeli Satım) işlemleri ile ilgili olarak;

- İleri bir vadede teslim edilmek üzere peşin bedelle standart (misli) bir malın alım satımı için kurulan akit selem aktidir.
- Üretilecek standart mal(lar) Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygun (mütekavvim) mal(lar) olmalıdır.
- Selem akdinde işleme konu olan malların niteliği (türü, cinsi, miktarı vb.) ve malların teslim vadesi belirlenmiş olmalıdır.
- İleri vadede teslim alınacak mallar için Vakıf Katılım satıcı/üreticiye sipariş verir. Vakıf Katılım sipariş işlemini müşterisine vekâlet vermek suretiyle gerçekleştirebilir.
- Belirlenen teslim tarihinde mallar Vakıf Katılım'a satıcı/üretici tarafından teslim edilir. Vakıf Katılım malların teslim alınması için müşterisine vekâlet verebilir.
- Vakıf Katılım adına alımları gerçekleştirilen mallar anlaşılmış olan kâr ve vade üzerinden müşteriye satışı gerçekleştirilir.
- Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun olarak gerçekleştirilmediği tespit edilen işlemler ceza havuzuna alınır. Tahsil edilen tutar(lar) Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun sosyal sorumluluk projelerine aktarılır.

Vakıf Katılım Faizsiz Bankacılık Danışma Komitesi tarafından belirtilen şartlara riayet edilerek satım yöntemlerinden ***Selem (Peşin Ödemeli Satım)*** türünün müşterilere sunulması Katılım Bankacılığı Prensiplerine uygundur.

Elbette her şeyin en doğrusunu sadece Allah Teâlâ bilir.

MÜRTEZA BEDİR
Prof. Dr. Mürteza BEDİR

İSAK EMİN AKTEPE
Dijital olarak imzalayan İSAK EMİN AKTEPE
Tarih: 2022.03.24 12:32:25 +03'00'
Prof. Dr. İsak Emin AKTEPE

HAYRETTİN KARAMAN
Digitally signed by HAYRETTİN KARAMAN
DN: C=TR, SERIALNUMBER=29291022576, CN=HAYRETTİN KARAMAN
Reason: I am the author of this document
Location:
Date: 2022-03-21 17:31:12
Prof. Dr. Hayrettin KARAMAN

Vekâlete İlişkin Bilgiler:

Vakıf Katılım, müşteriyi veya üçüncü bir kişiyi selem konusu malın Vakıf Katılım adına satımı ile ilgili işlemleri gerçekleştirmek üzere vekil tayin edebilir. Vekil, Vakıf Katılım'ın (alıcının) rızası ve bilgisi olmadan selem konusu malı satma, tüketme ve değiştirme gibi tasarruflarda bulunamaz.

Geç Ödeme Durumunda Banka Uygulaması:

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları kapsamında Danışma Komitesi tarafından belirlenen şartlar altında müşterilerden geç ödeme cezası alınabilmektedir. Müşteri ile Vakıf Katılım arasında sözleşmenin belirlenen kaidelere uygun şekilde akdedilmesi ve müşterinin Vakıf Katılım tarafından belirlenen ödeme şartlarına ve zamanına riayet etmesi durumunda geç ödeme cezası tahsil edilmez.

Geç ödeme cezası tutarları, Bankamız Kar veya Zarar (Gelir) Tablosunda "Kâr Payı Gelirleri" 'nin alt kırılımlarında yer almakta olup, dönemler itibariyle, tahsil edilen bu tutarların enflasyonun üstünde olup-olmadığı hesaplanmakta ve enflasyonun üstünde olan kısımdan geciken alacakların tahsil masrafları düşüldükten sonra kalan tutar sosyal sorumluluk projelerinde kullanılmak üzere Finansal Durum Tablosu Dışı (Nazım) Hesaplara kaydedilmektedir. İlgili tutarlar sosyal sorumluluk projelerinde kullanıldıkça nazım hesaplardan çıkışı yapılarak ilgili gider hesaplarında muhasebeleştirilmektedir.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

Alım Satıma İlişkin Belgenin İbrazı:

Müşteri, seleme konu malın alım-satımına ilişkin belgelerin (fatura, satış sözleşmesi vb.) ve Vakıf Katılım tarafından talep edilebilecek sair belgelerin birer suretini belirlenen süre içerisinde Vakıf Katılım'a teslim etmeyi kabul ve taahhüt eder.

(Ürün ve hizmetlerimize ait daha kapsamlı bilgilere ve icazet belgelerine Bankamızın **https://www.vakifkatilim.com.tr/tr** web sitesi üzerinden ulaşılabilir.)

Bu ürün/hizmet ile Vakıf Katılım Bankası ve müşteri arasında selem akdi kurulacağını, selem akdi içerisindeki konumumun ne olduğunu, söz konusu akdin özelliklerini, işleyişini, Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygunluğunu bildiğimi ve anladığımı beyan ve kabul eder; Vakıf Katılım Bankası'nın bu hususlar hakkında tarafımı sözlü olarak da bilgilendirdiğini ve bu ürünün/hizmetin dayandığı akde girmeye ilişkin açık irade beyanımın alındığını teyit ederim.

Bilgilendirme Formu Teslim Tarihi : ……/……/……

İlgilisinin;

Adı Soyadı/Unvanı : ……

TCKN/VKN : ……

(Bilgilendirme uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olarak yapılabilecek olup, uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olmaması halinde el yazınızla **"Ürüne/hizmete ilişkin bilgilendirme yapılmış ve ürünün/hizmetin dayandığı akde ilişkin irade beyanım alınmıştır."** yazıp, imzalanmalıdır.)

Kaşe ve İmza :

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

المصدر: «Sözleşmeler ve Formlar»، مترجم من العقد مباشرة، انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (VKB)، 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022م:

https://www.vakifkatilim.com.tr/tr/diger/sozlesmeler-ve-formlar

رابعًا: الاستصناع: وعرّف البنك الوقفي الاستصناع بأنّه اتفاق لإنتاج عمل مقابل أجر معين، ومن شروطه أن تكون الشركة المصنعة وصاحب العمل والنوع والتكلفة والملكية والكمية والميزات المرغوبة والسعر ومدة الاستحقاق وشروط التسليم للسلع المتعاقد عليها مبينة ومحددة، ومتقومة، مع بيان الإرادة لدى أطراف العقد (الإيجاب والقبول)، لا يمكن أن تخضع سلعة قائمة ومصنَّعة لعقد الاستصناع، وموضوع عقد الاستصناع هو المنتجات التي تحتاج وتتطلب الإنتاج التعاقدي، بأن يعطي أحد الطرفين (المستصنع) أمرًا إلى متعهد (وهو الصانع) بعمل يتطلب البناء والتصنيع، ويكون البنك في عقد الاستصناع العادي هو الصانع أو المقاول، ويكون العميل هو صاحب العمل، أمّا في حالة الاستصناع الموازي فالبنك هو صاحب العمل مقابل المنتِج (المقاول أو الصانع)، ويتم توفير مواد البناء للمنتج في هذا النوع من العقود من خلال التعهد، وطالما لم يتم إنتاج المنتَج محل الصنع فلا يمكن للصانع المطالبة بأي حقوق مادية، ويُلتزم في طلبات التصنيع بتحديد مجموعة من الشروط الضرورية، كمواصفات المنتج المراد تصنيعه، ومقدار المبلغ، ومدة العمل والاستحقاق.

يندرج منتج الاستصناع ضمن المادة رقم: (19/ 1) من لائحة المعاملات الائتمانية الخاصة بطرق تمويل البنوك التشاركية، ويستعمل البنك الوقفي منتج الاستصناع في المجالات الآتية: تمويل مختلف المركبات والآلات ومعداتها، تمويل الأراضي والعقارات وبرامج الإسكان ومشاريع البناء الجارية وإيجاراتها، تمويل التعليم، تمويل النقد الأجنبي المتعاقد عليه للتصدير، تمويل الصادرات والأوراق المالية، تمويل الأعمال والاستثمار التجاري والسياحي، تمويل الأسهم، تمويل الخدمات الإدارية والتنموية والتحفيزية والتحوُّل الحضاري.

ومن الشروط الأساسية المعتمد عليها ضمن البنك الوقفي التركي في عقد الاستصناع (تمت ترجمتها من العقد مباشرة، انظر: الشكل رقم 5) الآتي[1]:

1 – عقد الاستصناع هو عقد لإنتاج سلع أو تصنيع بنايات مختلفة لا مثيل لها في السوق مقوَّمة شرعًا، مع تحديد لصفاته، ويتم تسليمه في المستقبل، مقابل رسوم معينة معجلة أو مؤجلة.

(1) مترجم من العقد مباشرة، انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (VKB), "Sözleşmeler ve Formlar".

2 – عند إبرام العقد بين البنك الوقفي والمصنِّع يُنتج المصنِّع البضائع نيابة عن البنك الوقفي.

3 – تباع البضائع التي ينتجها المصنِّع إلى العميل بواسطة البنك، وفقًا للربح والاستحقاق المتفق عليهما.

4 – يُدرج البنك مصاريف عملية شراء السلع، أو الخدمات، أو الحقوق، في حساب التكلفة أثناء البيع.

5 – قد يطلب البنك ضمانات مثل الرهون والتعهدات والشهود وغيرها من الضمانات مقابل المبيعات الآجلة.

6 – يمكن للبنك الوقفي أن يضع شرطًا مقدمًا في صفقات البيع التي يجريها بواسطة هذا المنتج ينفي فيه تحمله للعيوب التي قد تحدث في السلع أو الخدمات أو الحقوق المراد بيعها.

7 – في حالة عدم تسليم البضائع التي يلتزم المصنع بإنتاجها، مع تأكد الضرر ووجوده من الصانع، يجب على البنك الوقفي تعويض العميل عن الخسارة.

8 – يمكن تقديم خصم للعملاء الذين يرغبون في سداد ديون البنك الوقفي مبكرًا.

9 – عند الرغبة في دفع سعر البيع للبنك بعملة مختلفة يتم خصمه من سعر الصرف لليوم الذي يتم فيه الدفع.

10 – إذا لم يتم دفع سعر البيع في وقته تفرض غرامة تأخير ويحول المبلغ المحصل إلى مشاريع المسؤولية الاجتماعية.

11 – يجب أن تكون العقود المستعملة متوافقة مع مبادئ المصرفية الخالية من الفوائد وقرارات اللَّجنة الشرعية.

وتتم عملية عقد الاستصناع لدى البنك الوقفي من خلال تحديد العميل للسلعة مع مواصفاتها والصانع المنتج لها، ليتم تسليمها له في المستقبل، ثم يقدِّم طلبًا إلى البنك للحصول على التمويل اللاّزم، مع إقرار وتعهد من طرف العميل بعدم إبرام أي عقد بيع وشراء آخر بينه وبين البائع، فيما يتعلق بشراء البضائع الخاضعة للتمويل المطلوب في عقد الاستصناع، ليقوم البنك الوقفي بتعيين المصنِّع كوكيل له من أجل ضمان إنتاج البضائع نيابة

عنه، ليتم بعدها بيع البضائع التي يُنتِجها المصنِّع بواسطة البنك بالربح ومدة الاستحقاق المتفق عليها مع العميل، في إطار معايير الخدمات المصرفية الإسلامية، وتماشيًا مع قرارات اللِّجان الشرعية.

يرى القائمون على البنك التشاركي الوقفي أنفسهم كأوصياء على الأصول الوقفية التي تركها أجدادهم الأتراك؛ كما يرون أنّ هذه المسؤولية تقع على عاتقهم وكواجب مؤكد، باعتبارهم أطرافًا ممثلة لمؤسسة ليست ذات بعد اقتصادي فقط، بل تمثِّل قيم المجتمع التركي المسلم، ومن أحد تجليات هذا المجتمع هو مؤسسة الوقف، ومسؤولية الحفاظ على أصولها وممتلكاتها، وفي هذا الإطار قام البنك باستخدام منتج الاستصناع من أجل إعادة تعمير وصيانة السوق العتيق بمنطقة أوسكودار التابع لمدينة إسطنبول والمسمَّى بـ «سوق معمار سنان» بما في ذلك 7 محلات تجارية مصغرة، ومتحف، وقاعة عرض، ومنطقة تجارية كبيرة، ومقهى للقراءة والمطالعة، وهذا الوقف عبارة عن عقار وقفي وأثري قديم، مسجل تحت نظارة المديرية العامة للأملاك الوقفية بتركيا؛ وستستمر أعمال الترميم والصيانة وفقًا للمشاريع التي وافق عليها المجلس سنة 2021م على أساس مباشرتها سنة 2022م[1].

بالإضافة إلى ذلك فقد قام البنك الوقفي بجرد ومسح جميع العقارات الوقفية المتضررة من جراء الزلزال المدمِّر الذي ضرب مدينة هطاي التركية (وهذا كله في سبيل تعميرها وصيانتها من طرف البنك التشاركي الوقفي التركي)، وبلغ عدد الأصول الوقفية الممسوحة حوالي 117 أصلًا وقفيًّا يعود تاريخ أغلبها للعهدين السلجوقي والعثماني، كما تم إلقاء الضوء أيضا على 7 أصول وقفية لم تكن مدرجة تحت وصاية المديرية العامة للأوقاف، وهذا كله في سبيل إدراجها ضمن مخططات الترميم والصيانة التي سيقوم بها البنك سنة 2023م[2].

(1) "VKB faaliyet raporu 2021", VKB, 19.

(2) "VKB faaliyet raporu 2022", VKB, 1.

الشكل (5): عقد منتج الاستصناع للبنك التشاركي الوقفي التركي مع إجازة للمنتج

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

FAİZSİZ BANKACILIK İLKE VE STANDARTLARI İLE DANIŞMA KOMİTESİ KARARLARI KAPSAMINDA İSTİSNA AKDİNE DAYANAN FON KULLANDIRIM ÜRÜNLERİ GENEL BİLGİLENDİRME FORMU

İşbu Bilgilendirme Formu hesap açılışına ve müşterilik ilişkisine dair bir sözleşme veya akit niteliğinde olmayıp, ***Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları Kapsamında Müşterilerin ve Kamuoyunun Bilgilendirilmesine İlişkin Usul ve Esaslar Hakkında Tebliğ*** kapsamında müşterilerin bilgilendirilmesi niteliğinde olup, hesap açılışı ve müşterilik ilişkisi için gerekli sözleşme ve belgelerin akdedilmesi gerekecektir.

İşbu bilgilendirme formu; Araç Ekipmanları Finansmanı, Araç Finansmanı, Arsa Finansmanı, Deniz Araçları Finansmanı, Devam Eden İnşaat Projeleri Finansmanı, Eğitim Finansmanı, Gayrimenkul Finansmanı, Hava Araçları Finansmanı, Hisse Finansmanı, İdari Hizmet Finansmanı, İhracat Taahhütlü Döviz Finansmanı, İhracat Finansmanı, İşletme Finansmanı, İşletme Yatırım Finansmanı, İşyeri Finansmanı, Kalkınma Ajansları Finansmanı, Kentsel Dönüşüm Finansmanı, Kira Finansmanı, Konut Finansmanı, Makine Teçhizat Finansmanı, Menkul Kıymet Finansmanı, Nitelikli Enerji Finansmanları, Proje Finansmanı, Teşvikli İşlemler Finansmanı, Ticari Plaka Finansmanı, Turizm Finansmanı, Tüketici Finansmanı ürünlerini kapsamaktadır.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akit ve Tarafların Akit Çerçevesindeki Konumu

- Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen satım yöntemlerinden istisna (eser sözleşmesi) yöntemidir.
- İstisna, belli bir ücret karşılığında nitelikleri belirlenmiş bir eseri imal ettirmek üzere yapılan akittir.
- İstisna akdinde; üretici, işveren, akde konu malın cinsi, türü, sıfatı, miktarı, istenilen özellikleri, bedeli, vade ve teslim şartlarının belirli olması, malın katılım bankacılığı prensiplerine uygun olması ve tarafların irade beyanının (icap-kabul) bulunması gerekir.
- Mevcut ve üretilmiş bir mal istisna akdine konu olamaz. İstisna akdi yapım gerektiren ürünleri konu alır. Taraflardan biri (müstasni') yapım gerektiren bir işi taahhütte bulunana (sâni') sipariş verir.
- İstisna akdinde; katılım bankası müşteriye karşı yüklenici, müşteri ise işveren konumundadır. Alt istisna akdinde ise; katılım bankası üreticiye karşı işveren, üretici ise alt yüklenici konumundadır.
- Bu sözleşmelerde ürünün yapım malzemeleri de taahhütte bulunan tarafından temin edilir.
- Sipariş edilen ürün üretilemediği sürece sipariş alanın hiçbir maddi hakkı olmaz.
- Yapılacak ürünün niteliklerinin, miktarının, işin ve bedelin vâdesinin belirlenmesi gerekir.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

Ürün/Hizmet Süreç ve İşleyişi

- Müşteri, belli bir ücret karşılığında nitelikleri belirlenmiş bir eserin yapımı veya imalatı hususunda ileri vadede teslim edilmek üzere Mal'ı ve Mal'ın üretimini yapacak Satıcı'yı belirleyerek, finansman için Vakıf Katılım Bankası'ndan talepte bulunur.
- Müşteri, talep ettiği finansmana konu Mal'ın satın alınması ile ilgili Satıcı ile arasında herhangi bir alım satım akdinin kurulmadığını beyan ve taahhüt eder.
- Vakıf Katılım Bankası, kendi adına malların üretimini sağlaması adına müşteriyi vekil tayin eder.
- Müşterinin Vakıf Katılım Bankası adına ürettirdiği mallar, Vakıf Katılım tarafından müşterisine anlaşılan kâr ve vade üzerinden satılır.
- Vakıf Katılım Bankası, kullandırılan finansmanları Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygun istisna finansman yöntemiyle kullandırmaktadır.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akdin Temel Özellikleri

- Belli bir ücret karşılığında nitelikleri belirlenmiş bir eserin yapımı veya imalatı hususunda ileri vadede teslim edilmek üzere peşin veya vadeli bedelle standart olmayan malın üretim için kurulan akit istisna akdidir.
- Üretilecek standart olmayan mal Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartlarına uygun (mütekavvim) olmalıdır.
- Vakıf Katılım ile müşteri arasında sözleşme yapılarak müşteri, Vakıf Katılım adına mal üretimlerini gerçekleştirir.
- Üretimi müşteri tarafından gerçekleştirilen mallar anlaşılmış olan kâr ve vade üzerinden Vakıf Katılım müşteriye satışını gerçekleştirir.
- Vakıf Katılım mal, hizmet veya hakkı satın alması sürecinde ortaya çıkan masrafları, satış esnasında maliyet hesabına dâhil etmelidir.
- Vakıf Katılım vadeli satım karşılığında ipotek, rehin, nakit blokesi, şahit ve kefil gibi teminatlar talep edebilir.
- Gerçekleştirilecek satış işleminde Vakıf Katılım mal, hizmet veya hakta çıkabilecek kusurlardan berî olduğu şartını ileri sürebilir.
- Üretimi müşteri tarafından taahhüt edilen malların yetişmemesi, zararın kesin olması ve müşterinin kusurunun bulunması durumunda Vakıf Katılım müşteriden zararı tazmin ettirebilir.
- Vakıf Katılım vadeli borcunu erken ödeme yaparak kapatmak isteyen müşterisine indirimde bulunabilir.
- Vakıf Katılım'ın satış bedelini farklı para birimi kullanarak ödeme yapmak isteyen müşterisine ödeme yapılan günün kuru üzerinden mahsuplaşması gerekir.
- Satış bedelinin vadesinde ödenmediği durumlarda gecikme cezası alınması ve tahsil edilen tutarın sosyal sorumluluk projelerine aktarılmalıdır.
- Oluşturulacak sözleşmeler Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygun şekilde oluşturulmalıdır.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

Fon Kullandırma Yöntemi:

Belli bir ücret karşılığında nitelikleri belirlenmiş bir eserin yapımı veya imalatı hususunda ileri vadede teslim edilmek üzere peşin veya vadeli bedelle standart olmayan malın üretim için kurulan akit istisna akdidir.

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartlarına Uygunluğu:

Bu ürün/hizmet Vakıf Katılım Faizsiz Bankacılık Danışma Komitesi tarafından değerlendirilmiş olup Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları çerçevesinde uygun görülmüştür.

Ürünün/hizmetin Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygunluğuna ilişkin detayların yer aldığı Vakıf Katılım Bankası Danışma Komitesi'nin İstisna (Eser Sözleşmesi) İcazet Belgesi aşağıda/ekte yer almaktadır.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

VAKIF KATILIM

İSTİSNA (ESER SÖZLEŞMESİ) İCAZET BELGESİ

Vakıf Katılım Danışma Komitesi tarafından alınan karar doğrultusunda İstisna (Eser Sözleşmesi) işlemleri ile ilgili olarak;

- Peşin ya da vadeli bedel karşılığında ileri vadede teslim edilmek üzere nitelikleri belirlenmiş bir eserin yapımı veya imalatı için kurulan akit istisna aktidir.
- Üretilecek standart olmayan mal(lar) Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygun (mütekavvim) mal(lar) olmalıdır.
- İstisna akdinde işleme konu olan mal/eser/projelerin niteliği ve teslim vadesi belirlenmiş olmalıdır.
- İleri vadede teslim alınacak mal/eser/projeler için Vakıf Katılım satıcı/üreticiye sipariş verir. Vakıf Katılım sipariş işlemini müşterisine vekâlet vermek suretiyle gerçekleştirebilir.
- Belirlenen teslim tarihinde mal/eser/projeler Vakıf Katılım'a satıcı/üretici tarafından teslim edilir. Vakıf Katılım mal/eser/projelerin teslim alınması için müşterisine vekâlet verebilir.
- Vakıf Katılım adına alımları gerçekleştirilen mal/eser/projeler anlaşılmış olan kâr ve vade üzerinden müşteriye satışı gerçekleştirilir.
- Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun olarak gerçekleştirilmediği tespit edilen işlemler ceza havuzuna alınır. Tahsil edilen tutar(lar) Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun sosyal sorumluluk projelerine aktarılır.

Vakıf Katılım Faizsiz Bankacılık Danışma Komitesi tarafından belirtilen şartlara riayet edilerek satım yöntemlerinden ***İstisna (Eser Sözleşmesi)*** ürününün müşterilere sunulması Katılım Bankacılığı Prensiplerine uygundur.

Elbette her şeyin en doğrusunu sadece Allah Teâlâ bilir.

MÜRTEZA BEDİR
Prof. Dr. Mürteza BEDİR

İSAK EMİN AKTEPE
Dijital olarak imzalayan İSAK EMİN AKTEPE
Tarih: 2022.03.24 12:30:13 +03'00'
Prof. Dr. İsak Emin AKTEPE

HAYRETTİN KARAMAN
Digitally signed by HAYRETTİN KARAMAN
DN: SERIALNUMBER=29281503576, CN=HAYRETTİN KARAMAN, C=TR
Reason: I am the author of this document
Location:
Date: 2022-03-21 17:26:26
Prof. Dr. Hayrettin KARAMAN

Geç Ödeme Durumunda Banka Uygulaması:

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları kapsamında Danışma Komitesi tarafından belirlenen şartlar altında müşterilerden geç ödeme cezası alınabilmektedir. Müşteri ile Vakıf Katılım arasında sözleşmenin belirlenen kaidelere uygun şekilde akdedilmesi ve müşterinin Vakıf Katılım tarafından belirlenen ödeme şartlarına ve zamanına riayet etmesi durumunda geç ödeme cezası tahsil edilmez.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

Geç ödeme cezası tutarları, Bankamız Kar veya Zarar (Gelir) Tablosunda "Kâr Payı Gelirleri" 'nin alt kırılımlarında yer almakta olup, dönemler itibariyle, tahsil edilen bu tutarların enflasyonun üstünde olup-olmadığı hesaplanmakta ve enflasyonun üstünde olan kısımdan geciken alacakların tahsil masrafları düşüldükten sonra kalan tutar sosyal sorumluluk projelerinde kullanılmak üzere Finansal Durum Tablosu Dışı (Nazım) Hesaplara kaydedilmektedir. İlgili tutarlar sosyal sorumluluk projelerinde kullanıldıkça nazım hesaplardan çıkışı yapılarak ilgili gider hesaplarında muhasebeleştirilmektedir.

Vekâlete İlişkin Bilgiler

Eser Sözleşmesi (istisna) akdi kapsamında müşteriye malın teslim alımı veya mal ödeme vekâleti olmak üzere Vakıf Katılım tarafından 2 farklı türde vekâlet verilebilir. Eser sözleşmesine konu mallara yönelik ödeme yapılması amacıyla müşteriye ödeme vekâleti, malların müşteri tarafından teslim alınmasına yönelik ise malın teslim alımı vekâleti verilebilir.

Eser Sözleşmesi (istisna) akdinin alt istisna yoluyla gerçekleştirilmesi durumunda Vakıf Katılım adına mal satışı/üretimi gerçekleştirmesi üzere müşteriye vekâlet verilebilir.

Alım Satıma İlişkin Belgenin İbrazı

İstisna kapsamında alım satıma ilişkin belgelerin (Proforma Fatura, Fatura, Satış Sözleşmesi vs.) bir suretinin bankaya ibraz edilmesi gerekmektedir.

(Ürün ve hizmetlerimize ait daha kapsamlı bilgilere ve icazet belgelerine Bankamızın **https://www.vakifkatilim.com.tr/tr** web sitesi üzerinden ulaşılabilir.)

Bu ürün/hizmet ile Vakıf Katılım Bankası ve müşteri arasında istisna akdi kurulacağını, istisna akdi içerisindeki konumumun ne olduğunu, söz konusu akdin özelliklerini, işleyişini, Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygunluğunu bildiğimi ve anladığımı beyan ve kabul eder; Vakıf Katılım Bankası'nın bu hususlar hakkında tarafımı sözlü olarak da bilgilendirdiğini ve bu ürünün/hizmetin dayandığı akde girmeye ilişkin açık irade beyanımın alındığını teyit ederim.

Bilgilendirme Formu Teslim Tarihi : ……/……/……

İlgilisinin;

Adı Soyadı/Unvanı : ……

TCKN/VKN : ……

(Bilgilendirme uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olarak yapılabilecek olup, uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olmaması halinde el yazınızla **"Ürüne/hizmete ilişkin bilgilendirme yapılmış ve ürünün/hizmetin dayandığı akde ilişkin irade beyanım alınmıştır."** yazıp, imzalanmalıdır.)

Kaşe ve İmza :

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

المصدر: «Sözleşmeler ve Formlar»، مترجم من العقد مباشرة، انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (VKB) 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022م:

https://www.vakifkatilim.com.tr/tr/diger/sozlesmeler-ve-formlar

خامسًا: الإجارة المنتهية بالتمليك: وعرّف البنك الوقفي الإجارة بأنّها نقل منفعة أحد الأصول إلى الطرف الآخر لمدة زمنية معينة مقابل رسوم، وعليه فإنّ البدل الوارد في عقد الإيجار هو أجور ومنافع، ويكون البنك في عقد الإيجار هو المؤجِّر، والعميل هو المستأجر، فيُؤجر البنك المنفعة التي هي حق الاستخدام للطرف الطالب لها (المستأجر)، ويُشترط أن تتوفر فيه بيان الإرادة (الإيجاب والقبول) بين المؤجِّر والمستأجر، وأن يكون سعر الإيجار المتعاقد عليه محددًا. ووفقًا لمبادئ المصرفية التشاركية، يندرِج منتج الإجارة ضمن المادة رقم: (19/ 1) من لائحة المعاملات الائتمانية الخاصة بطرق تمويل البنوك التشاركية التركية، ويستعمل البنك منتج الإجارة في المجالات الآتية: «تمويل المركبات والأراضي، والمعدات المكتبية والأعمال والإسكان ومعدات الآلات والطَّاقة المؤهلة وغيرها».

وتُسيَّر عملية التأجير من البنك بتحديد العميل المستأجر للأصول بطريقة التأجير التمويلي، ويقدِّم طلبًا إلى البنك الوقفي، مع تعهد بعدم إبرام أي عقد تأجيري بينه وبين المؤجِّر في البضائع الممولة، ويطالب البنك العميل: بتوفير اتفاقية تمويل للإيجار التمويلي، الحصول على فاتورة أولية (تُصدر نيابة عن البنك)، عرض التأمين (تُحصَّل من خدمة التأمين بالبنك)، نموذج الطلب وخطَّة السداد، معلومات الاتصال للمستأجر والشركة الممثلة للسلع المستوردة، خطاب الاعتماد الافتتاحي في المعاملات الخاضعة لها. وعند احتواء المعاملة على تحفيزات فيُطلب منه شهادة تحفيز الاستثمار، وقائمة لمعدات الآلات، ومعلومات المستشار التحفيزي (الاسم-الهاتف)، يُرسل بعدها البنك اتفاقية التأجير التمويلي إلى البائع من خلال المستأجر، وذلك بعد تسجيل عقد الإيجار المالي، مع التصريح باستلام البنك للبضائع، ويوفر البنك النسخة الموقعة من نموذج الطلب؛ وفي حال كان المنتج الممول عبارة عن مركبة بريَّة ذات عجلات... إلخ، يطلب تسجيل لوحة الترقيم.

من أجل توفير التمويل وفقًا لمبادئ المصرفية الإسلامية يشتري البنك البضائع التي يطلبها العميل من البائع المحدد في طلب العميل بدفع السعر للبائع، ويؤجرها للعميل على أساس المدة بإضافة مبلغ الإيجار والضرائب والمصاريف مع إمكانية نقل الملكية إلى المستأجر. ومن الشروط الأساسية ضمن البنك لعقد الإيجار (تمت ترجمتها من العقد مباشرة، انظر: الشكل رقم 6) الآتي[1]:

1 - يقبل العميل ويعلن عن الوفاء بجميع دفوعات التمويل، في إطار خطة الدفع الموضوعة، التي تم إنشاؤها خصوصًا للإجارة.

(1) مترجم من العقد مباشرة، انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (Sözleşmeler Ve Formlar» ،(VKB».

2 – يعتبر البنك الوقفي مسؤولًا عن دفع تكلفة البضائع للبائع بعد إجراء جميع المعاملات حسب الأصول.

3 – للمستأجر حق التصرف في الأصول الخاضعة للتأجير المعقود، والاستفادة من الفوائد المنشودة الغرض.

4 – يمكن للعميل تكليف البنك الوقفي بكل ما يتعلق بتوريد وتسليم البضائع والأصول... إلخ من البائع.

5 – يستخدم المستأجر العقارات المؤجرة وفقًا للشروط المنصوص عليها، مع المسؤولية عن الصيانة والحماية لها.

6 – وجوب تأمين الممتلكات المؤجرة، والمسؤولية عن أقساط التأمين وتكاليف الصيانة والضرر والضرائب يتحملها المستأجر.

7 – لا يمكن تحميل المؤجِّر المسؤولية إذا كانت البضائع المؤَجَرة معيبة.

بلغ حجم الأموال النّقدية المستخدمة والمقدمة من طرف البنك التشاركي الوقفي التركي سنة 2016م في عمليات الإجارة التمويلية ما يقارب 855 مليون دولار، وبلغت قيمة الأموال التي جمعها حوالي 860 مليون دولار، وبلغت نسبة الأموال المصروفة إلى الأموال المحصلة نسبة (99.04 %)؛ وحقق البنك الوقفي التركي بفضل ذلك أرباحًا صافية بلغت حوالي 5.4 ملايين دولار في عام 2016م؛ فيما بلغت قيمة هذا الدخل التشغيلي 38.5 مليون دولار، وصافي دخل حصة الأرباح 28 مليون دولار أمريكي[1]؛ أمّا فيما يخص نهاية سنة 2022م فقد قام البنك الوقفي بزيادة إجمالي حجم أصوله بنسبة 98 % مقارنة بنهاية عام 2021م، ليصل إلى 7.8 مليارات دولار، فسجل بذلك البنك الوقفي نموًّا قويًّا في التمويل مقارنة بسنوات مضت، بالاعتماد على مجموعة من الصيغ الاستثمارية أبرزها الإجارة التمويلية[2].

(1) "VKB faaliyet raporu 2016", VKB, 8.

(2) "VKB faaliyet raporu 2022", VKB, 22.

الشكل (6): عقد منتج الإجارة المنتهية بالتمليك للبنك التشاركي الوقفي التركي مع إجازة للمنتج

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

FAİZSİZ BANKACILIK İLKE VE STANDARTLARI İLE DANIŞMA KOMİTESİ KARARLARI KAPSAMINDA İCÂRE (FİNANSAL KİRALAMA) AKDİNE DAYANAN FON KULLANDIRIM ÜRÜNLERİ GENEL BİLGİLENDİRME FORMU

İşbu Bilgilendirme Formu hesap açılışına ve müşterilik ilişkisine dair bir sözleşme veya akit niteliğinde olmayıp, ***Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları Kapsamında Müşterilerin ve Kamuoyunun Bilgilendirilmesine İlişkin Usul ve Esaslar Hakkında Tebliğ*** kapsamında müşterilerin bilgilendirilmesi niteliğinde olup, hesap açılışı ve müşterilik ilişkisi için gerekli sözleşme ve belgelerin akdedilmesi gerekecektir.

İşbu Bilgilendirme Formu; Araç Finansmanı, Arsa Finansmanı, Ev/Ofis Gereçleri Finansmanı, İşletme Finansmanı, İşyeri Finansmanı, Konut Finansmanı, Makine Teçhizat Finansmanı, Nitelikli Enerji Finansmanları, Teşvikli İşlemler Finansmanı ürünlerini kapsamaktadır.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akit ve Tarafların Akit Çerçevesindeki Konumu

- Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen kiralama yöntemlerinden Finansal Kiralama yöntemidir.
- Kiralama (icâre) akdinde Banka kiralayan, müşteri ise kiracı konumundadır.
- Kiralama (icâre); ücret karşılığı bir varlığın menfaatinin belirli bir süre için karşı tarafa bırakılmasıdır. Buna göre kira akdinde bedeller ücret ve menfaattir.
- Kiralama (icâre), tüketilemeyen bir mala ilişkin menfaatin/kullanım hakkının, malın sahibi (kiralayan/kiraya veren) tarafından talep eden tarafa (kiracı) kiraya verilmesidir.
- Kiralama (icâre) akdinde; kiracının, kiralayanın, akde konu malın niteliğinin/bedelinin belirli ve katılım bankacılığı prensiplerine uygun olması, ayrıca tarafların irade beyanının (icap-kabul) bulunması gerekir.

Ürün/Hizmet Süreç ve İşleyişi

- Müşteri, finansal kiralama finansmanı ile almak istediği Malı ve Satıcıyı belirleyerek, Vakıf Katılım Bankası'ndan talepte bulunur.
- Müşteri, talep ettiği finansmana konu Malın satın alınması ile ilgili Satıcı ile arasında herhangi bir alım satım akdinin kurulmadığını beyan ve taahhüt eder.
- Finansal Kiralama finansman sözleşmesi sağlayabilmek için kiracıdan şu evraklar temin edilir; Proforma fatura (Vakıf Katılım adına düzenlenmiş olmalı), Sigorta Teklifi (Bankamız Sigorta Servisinden Alınacak), Müracaat Formu ve Geri Ödeme Planı, İthalatlı İşlemlerde Kiracı ve Mümessil Firmanın İletişim Bilgileri, Akreditifli işlemlerde Akreditif Açtırma Talep Formu, işlem teşviklisi ise; Kiracı Yatırım teşvik belgesi, Makine teçhizat listesi fotokopisi ile Teşvik Danışmanının Bilgileri (İsim-Telefon)
- Vakıf Katılım Bankası, finansal kiralama sözleşmesi tescil edildikten sonra satıcıya kiracı vasıtasıyla finansal kiralama sözleşmesini iletir ve malın Vakıf Katılım Bankası tarafından alındığını beyan eder ve sipariş formunun imzalı hali Vakıf Katılım Bankası tarafından temin edilir.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

- Finansal Kiralama yöntemi ile finansmanı yapılan ürünün iş makinası, tarım makinası ve lastik tekerlekli kara taşıtı olması durumunda plaka tescil işlemlerinin yapılması gereklidir.
- Vakıf Katılım Bankası, katılım bankacılığı ilke ve standartlarına uygun olarak finansman sağlamak amacıyla Müşteri'nin talep edeceği Malın, bedelini Satıcıya ödeyerek, Müşteri'nin talebinde belirttiği Satıcıdan satın alıp, üzerine mutabık kalınan kira tutarını, vergi ve masrafları ekleyerek vadeli olarak Müşteri'ye kiralamasını gerçekleştirir. Vade sonunda mal kiracıya devir edilir.
- Vakıf Katılım Bankası, kullandırılan finansmanları Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygun icare finansman yöntemiyle kullandırmaktadır.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akdin Temel Özellikleri

- Müşteri finansman ödemelerini, icâre özelinde oluşturulan ödeme planı çerçevesinde yerine getirmeyi kabul ve beyan eder.
- Katılım Bankası, usulüne uygun gerçekleştirilen işlemler sonrasında mal bedelinin satıcıya ödenmesinden sorumludur.
- Kiracı, sözleşme süresince finansal kiralama konusu mal üzerinde fiili hâkim konumunda (zilyedi) olup, sözleşmenin amacına uygun olarak her türlü faydayı elde etme hakkına sahiptir.
- Müşteri; malın satıcıdan temini, teslimi ve sair hususlarda katılım bankası tarafından yetkilendirilebilir.
- Kiracı, finansal kiralama konusu malı sözleşmede öngörülen şart ve hükümlere göre itinayla kullanmak zorunda olup malın her türlü bakımından ve korunmasından sorumludur.
- Kiralama konusu malın sigorta ettirilmesi zorunlu olup sigorta prim bedelleri ile malın bakım ve onarım masrafları, sözleşme süresi içinde hasar ve vergi ziyanına ait sorumluluğu kiracıya aittir.
- Kiralanan malın ayıplı olmasından kiralayan sorumlu tutulamaz.

Fon Kullandırma Yöntemi:

- Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen kiralama yöntemlerinden Finansal Kiralama yöntemidir.

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartlarına Uygunluğu:

Bu ürün/hizmet Vakıf Katılım Faizsiz Bankacılık Danışma Komitesi tarafından değerlendirilmiş olup Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları çerçevesinde uygun görülmüştür.

Ürünün/hizmetin Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygunluğuna ilişkin detayların yer aldığı Vakıf Katılım Bankası Danışma Komitesi'nin **Finansal Kiralama (Leasing) İcazet Belgesi** aşağıda/ekte yer almaktadır.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

VAKIF KATILIM

FİNANSAL KİRALAMA (LEASING) İCAZET BELGESİ

Vakıf Katılım Danışma Komitesi tarafından alınan karar doğrultusunda Finansal Kiralama (Leasing) ile ilgili olarak;

- Vakıf Katılım Bankası satıcıdan finansal kiralamaya uygun ve mütekavvim (Dinen alım satıma uygun) malı satın alır.
- Vakıf Katılım Bankası satıcısından satın aldığı malı, belirli bir vâde karşılığında finansal kiralama (leasing) sözleşmesiyle müşterisine kiralar.
- Vakıf Katılım Bankası finansal kiralama (leasing) dönemi sonunda malı, belirli bedelle müşterisine satarak malın mülkiyetini müşterisine devreder.

Vakıf Katılım Faizsiz Bankacılık Danışma Komitesi tarafından belirtilen şartlara riayet edilerek ***Finansal Kiralama (Leasing)*** işlemlerinin gerçekleştirilmesi Katılım Bankacılığı Prensiplerine uygundur.

Elbette her şeyin en doğrusunu sadece Allah Teâlâ bilir.

MÜRTEZA BEDİR — Prof. Dr. Mürteza BEDİR

İSAK EMİN AKTEPE — Dijital olarak imzalayan İSAK EMİN AKTEPE Tarih: 2021.12.20 11:00:19 +03'00' — Prof. Dr. İsak Emin AKTEPE

HAYRETTİN KARAMAN — Prof. Dr. Hayrettin KARAMAN

Vekâlete İlişkin Bilgiler

Bu ürün/hizmet dâhilinde Vakıf katılım, fon kullandırma sürecinde banka adına üçüncü taraflarla işlem yapmak üzere müşterisine vekâlet vermeyecektir.

Geç Ödeme Durumunda Banka Uygulaması:

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları kapsamında Danışma Komitesi tarafından belirlenen şartlar altında müşterilerden geç ödeme cezası alınabilmektedir. Müşteri ile Vakıf Katılım arasında sözleşmenin belirlenen kaidelere uygun şekilde akdedilmesi ve müşterinin Vakıf Katılım tarafından belirlenen ödeme şartlarına ve zamanına riayet etmesi durumunda geç ödeme cezası tahsil edilmez.

Geç ödeme cezası tutarları, Bankamız Kar veya Zarar (Gelir) Tablosunda "Kâr Payı Gelirleri" 'nin alt kırılımlarında yer almakta olup, dönemler itibariyle, tahsil edilen bu tutarların enflasyonun üstünde olup-olmadığı hesaplanmakta ve enflasyonun üstünde olan kısımdan geciken alacakların tahsil masrafları düşüldükten sonra kalan tutar sosyal sorumluluk projelerinde kullanılmak üzere Finansal Durum Tablosu Dışı (Nazım) Hesaplara kaydedilmektedir. İlgili tutarlar sosyal sorumluluk projelerinde kullanıldıkça nazım hesaplardan çıkışı yapılarak ilgili gider hesaplarında muhasebeleştirilmektedir.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

Alım Satıma İlişkin Belgenin İbrazı

Finansal Kiralama(Leasing) kapsamında alım satıma ilişkin belgelerin (Proforma Fatura, Fatura, Satış Sözleşmesi vs.) bir suretinin bankaya ibraz edilmesi gerekmektedir.

(Ürün ve hizmetlerimize ait daha kapsamlı bilgilere ve icazet belgelerine Bankamızın **https://www.vakifkatilim.com.tr/tr** web sitesi üzerinden ulaşılabilir.)

Bu ürün/hizmet ile Vakıf Katılım Bankası ve müşteri arasında Finansal Kiralama (Leasing) akdi kurulacağını, finansal kiralama akdi içerisindeki konumumun ne olduğunu, söz konusu akdin özelliklerini, işleyişini, Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygunluğunu bildiğimi ve anladığımı beyan ve kabul eder; Vakıf Katılım Bankası'nın bu hususlar hakkında tarafımı sözlü olarak da bilgilendirdiğini ve bu ürünün/hizmetin dayandığı akde girmeye ilişkin açık irade beyanımın alındığını teyit ederim.

Bilgilendirme Formu Teslim Tarihi : ……/……/……

İlgilisinin;

Adı Soyadı/Unvanı: ……

TCKN/VKN : ……

(Bilgilendirme uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olarak yapılabilecek olup, uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olmaması halinde el yazınızla **"Ürüne/hizmete ilişkin bilgilendirme yapılmış ve ürünün/hizmetin dayandığı akde ilişkin irade beyanım alınmıştır."** yazıp, imzalanmalıdır.)

Kaşe ve İmza :

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

المصدر: «Sözleşmeler ve Formlar»، مترجم من العقد مباشرة، انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (VKB) 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022م:

https://www.vakifkatilim.com.tr/tr/diger/sozlesmeler-ve-formlar

سادسًا: إجارة الخدمات : ويكون البنك هو المؤجر، والعميل المستأجِر، ويموِّل مجالات مختلفة: كالتعليم والحج والمعدات، ويندرج المنتج ضمن المادة رقم: (19/ 1) من لائحة المعاملات الائتمانية.

لتمويل المنتج المطلوب يتم تقويم طلب العميل ويخصص له رصيدًا معيَّنًا، ويعين العميل كوكيل للبنك لتوفير (القوى العاملة) نيابة عنه، ويتم تأجير (القوى العاملة) المقدَّمة نيابة عنه للعميل، ويقوم البنك بالمعاملات ودفع مبالغ التمويل أمام المورِّد شخصيًّا أو وكيله. ومن شروط العقد (تمت ترجمتها من العقد مباشرة، انظر: الشكل رقم 7) الآتي:

1 – إمكانية تقديم التنازل والتمليك للعميل مقابل دفع رسوم الإيجار لمدة معينة لمنفعة الأصول المتقومة.

2 – تباع منفعة الأصل المملوكة مقابل دفع رسوم الإيجار لمدة معينة إلى العميل بواسطة البنك على وفق المدة والربح المعلن.

3 – للبنك الحق في تضمين التكاليف المتكبَّدة في عملية شراء الخدمة، أو بتضمينها مباشرة في حساب التكلفة أثناء البيع.

4 – إذا لم تدفع رسوم الإيجار في زمنها المحدد، يستلم البنك غرامة تأخير تحوَّل إلى مشاريع المسؤولية الاجتماعية.

قام البنك التشاركي الوقفي باعتلاء الصدارة في عملياته المتعلقة بإصدار صكوك الإجارة بنوعيها لسنوات متتالية على مستوى تركيا، ونتيجة لأنشطة الخدمات المصرفية الاستثمارية للبنك، فقد بلغ حجم صكوك الإيجار التي تم ترتيبها لعام 2022م ما يفوق 34 إصدارًا، ووصلت قيمتها الإجمالية إلى حوالي 1.2 مليار دولار، وتمت عملية الإصدار بواسطة شركة تأجير الأصول الوقفية، بالإضافة إلى ذلك، فقد قام البنك بإصدار خمسة صكوك إيجار إلى القطاع الخاص بقيمة 82 مليون دولار، بهدف تنويع مصادر تمويل البنك، وكان لهذه السندات المصدرة الدور الفعّال في التعريف بأدوات سوق رأس المال المصرفية التشاركية بين الشركات الخاصة من مختلف القطاعات الفعالة في الاقتصاد[1].

(1) "VKB faaliyet raporu 2022", VKB, 34-302

الشكل (7): عقد منتج إجارة الخدمات للبنك التشاركي الوقفي التركي مع إجازة للمنتج

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

FAİZSİZ BANKACILIK İLKE VE STANDARTLARI İLE DANIŞMA KOMİTESİ KARARLARI KAPSAMINDA İCÂRE (HİZMET KİRALAMA) AKDİNE DAYANAN FON KULLANDIRIM ÜRÜNLERİ GENEL BİLGİLENDİRME FORMU

İşbu Bilgilendirme Formu hesap açılışına ve müşterilik ilişkisine dair bir sözleşme veya akit niteliğinde olmayıp, ***Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları Kapsamında Müşterilerin ve Kamuoyunun Bilgilendirilmesine İlişkin Usul ve Esaslar Hakkında Tebliğ*** kapsamında müşterilerin bilgilendirilmesi niteliğinde olup, hesap açılışı ve müşterilik ilişkisi için gerekli sözleşme ve belgelerin akdedilmesi gerekecektir.

İşbu Bilgilendirme Formu; Eğitim Finansmanı, Hac/Umre Finansmanı, İşletme Finansmanı, Kira Finansmanı, Makine Teçhizat Finansmanı, Turizm Finansmanı ürünlerini kapsamaktadır.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akit ve Tarafların Akit Çerçevesindeki Konumu

- Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen kiralama yöntemlerinden Hizmet Kiralaması yöntemidir.
- Hizmet Kiralaması işleminde Vakıf Katılım kiraya veren, müşteri ise kiracı konumundadır.

Ürün/Hizmet Süreç ve İşleyişi

- Müşteri, işgücü/hizmete ilişkin finansman talebini Vakıf Katılım'a iletir.
- Vakıf Katılım, müşteriye limit tahsis eder.
- İş gücünün/hizmetin Vakıf Katılım adına temin edilmesi için müşteri vekil tayin edilir.
- Vakıf Katılım adına temin edilen iş gücü/hizmet banka tarafından müşteriye kiralanır.
- Vakıf Katılım bizzat veya vekili müşteri aracılığı ile sağlayıcı nezdinde gerekli iş ve işlemleri gerçekleştirir ve bizzat veya vekili müşteri aracılığı ile finansman tutarını sağlayıcıya öder.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akdin Temel Özellikleri

- Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun (mütekavvim) olan varlığın menfaatinin (kullanım ve yararlanma haklarını) belirli bir vade için kira bedeli ödenmesi karşılığında temlik edilme hizmeti verilebilir.
- Varlığın menfaatinin (kullanım ve yararlanma haklarını) belirli bir vade için kira bedeli ödenmesi karşılığında temlik edilen hizmet anlaşılmış olan kâr ve vade üzerinden Vakıf Katılım tarafından müşteriye satışı gerçekleştirilir.
- Vakıf Katılım'ın hizmet veya hakkı satın alması sürecinde ortaya çıkan masrafları, satış esnasında maliyet hesabına dâhil etmelidir.
- Kira bedelinin vadesinde ödenmediği durumlarda gecikme cezası alınması ve tahsil edilen tutarın sosyal sorumluluk projelerine aktarılmalıdır.
- Oluşturulacak sözleşmeler Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygun şekilde oluşturulmalıdır.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

Fon Kullandırma Yöntemi:

Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen kiralama yöntemlerinden Hizmet Kiralaması yöntemidir.

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartlarına Uygunluğu:

Bu ürün/hizmet Vakıf Katılım Faizsiz Bankacılık Danışma Komitesi tarafından değerlendirilmiş olup Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları çerçevesinde uygun görülmüştür.

*Ürünün/hizmetin Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygunluğuna ilişkin detayların yer aldığı Vakıf Katılım Bankası Danışma Komitesi'nin **Kiralama (İcare) Yöntemleri İcazet Belgesi** aşağıda/ekte yer almaktadır.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

VAKIF KATILIM

KİRALAMA (İCARE) YÖNTEMLERİ İCAZET BELGESİ

Vakıf Katılım Danışma Komitesi tarafından alınan karar doğrultusunda Kiralama (İcare) Yöntemleri ile ilgili olarak;

- Bir varlığın veya hizmetin menfaatinin (kullanım ve yararlanma haklarının), belli bir süre için, kira bedelini ödemeyi üstlenen tarafa temlik edilmesi ile kurulan akit icare (kiralama) olarak isimlendirilir.
- Vakıf Katılım; âdi kiralama, finansal kiralama, faaliyet kiralaması, ürün kiralaması, iş gücü kiralaması, hizmet kiralaması veya Danışma Komitesi tarafından uygun görülen diğer kiralama yöntemleri ile kiralama faaliyetleri gerçekleştirebilir.
- Vakıf Katılım, kendisine ait varlıkların (gayrimenkul, araç, bankacılık uygulamaları, makine vb.) kiralanması suretiyle hizmet verebileceği gibi üçüncü kişilerden de varlık temin edilmesi yöntemiyle kiralama işlemleri gerçekleştirebilir.
- Kiralama işlemlerine konu olan varlık veya hizmet Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygun (mütekavvim) olmalıdır.
- Kiralama işlemlerinde kira bedeli peşin olabileceği gibi belirlenmiş bir süreye kadar vadelendirilebilir. Tarafların karşılıklı rızası ile kira oranı veya miktarı güncellenebilir.
- Mal, hizmet veya hakkın kiralanması sürecinde ortaya çıkan masraflar, kiralanma esnasında kira maliyet hesabına dâhil edilebilir.
- Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun olarak gerçekleştirilmediği tespit edilen işlemler ceza havuzuna alınır. Tahsil edilen tutar(lar) Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun sosyal sorumluluk projelerine aktarılır.

Vakıf Katılım Faizsiz Bankacılık Danışma Komitesi tarafından belirtilen şartlara riayet edilerek ***Kiralama (İcare) Yöntemleri*** ürünlerinin müşterilere sunulması Katılım Bankacılığı Prensiplerine uygundur.

Elbette her şeyin en doğrusunu sadece Allah Teâlâ bilir.

MÜRTEZA BEDİR
Prof. Dr. Mürteza BEDİR

İSAK EMİN AKTEPE
Dijital olarak imzalayan İSAK EMİN AKTEPE
Tarih: 2022.03.24 12:26:58 +03'00'
Prof. Dr. İsak Emin AKTEPE

HAYRETTİN KARAMAN
Digitally signed by HAYRETTİN KARAMAN
DN: SERIALNUMBER=26291022576, C=TR, L=BURSA, CN=HAYRETTİN KARAMAN
Reason: I am the author of this document
Location:
Date: 2022-03-21 17:28:42
Prof. Dr. Hayrettin KARAMAN

Vekâlete İlişkin Bilgiler

Ayrıca Vakıf Katılım müşteriyi; sağlayıcının belirlenmesi, işgücü/hizmetin temin edilmesi, teslimi, sağlayıcıya ödeme yapılması ve sair hususlarda vekil tayin edebilir.

Vekâlete dayalı işlemlerde Vakıf Katılım müşteriyi vekil tayin etmeden önce işgücü/hizmetin müşteriye temin edilmemiş, sağlayıcıya herhangi bir ödeme (peşinat, çek, senet vb.) yapılmamış ve sağlayıcı tarafından müşteri lehine işleme konu belgenin (fatura, v.b.) düzenlenmemiş olması gerekir.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

Müşteri Vakıf Katılım'a vekâleten hareket ettiğinden işgücü/hizmete dair oluşabilecek gizli veya açık kusurlardan sorumludur.

Vekil, nihaî kiralama akdi gerçekleşmeden önce işgücü/hizmeti üçüncü bir tarafa kiralama, değiştirme gibi hususlarda tasarrufta bulunamaz.

Geç Ödeme Durumunda Banka Uygulaması:

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları kapsamında Danışma Komitesi tarafından belirlenen şartlar altında müşterilerden geç ödeme cezası alınabilmektedir. Müşteri ile Vakıf Katılım arasında sözleşmenin belirlenen kaidelere uygun şekilde akdedilmesi ve müşterinin Vakıf Katılım tarafından belirlenen ödeme şartlarına ve zamanına riayet etmesi durumunda geç ödeme cezası tahsil edilmez.

Geç ödeme cezası tutarları, Bankamız Kar veya Zarar (Gelir) Tablosunda "Kâr Payı Gelirleri" 'nin alt kırılımlarında yer almakta olup, dönemler itibariyle, tahsil edilen bu tutarların enflasyonun üstünde olup-olmadığı hesaplanmakta ve enflasyonun üstünde olan kısımdan geciken alacakların tahsil masrafları düşüldükten sonra kalan tutar sosyal sorumluluk projelerinde kullanılmak üzere Finansal Durum Tablosu Dışı (Nazım) Hesaplara kaydedilmektedir. İlgili tutarlar sosyal sorumluluk projelerinde kullanıldıkça nazım hesaplardan çıkışı yapılarak ilgili gider hesaplarında muhasebeleştirilmektedir.

(Ürün ve hizmetlerimize ait daha kapsamlı bilgilere ve icazet belgelerine Bankamızın **https://www.vakifkatilim.com.tr/tr** web sitesi üzerinden ulaşılabilir.)

Bu ürün/hizmet ile Vakıf Katılım Bankası ve müşteri arasında icâre akdi kurulacağını, icâre akdi içerisindeki konumumun ne olduğunu, söz konusu akdin özelliklerini, işleyişini, Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygunluğunu bildiğimi ve anladığımı beyan ve kabul eder; Vakıf Katılım Bankası'nın bu hususlar hakkında tarafımı sözlü olarak da bilgilendirdiğini ve bu ürünün/hizmetin dayandığı akde girmeye ilişkin açık irade beyanımın alındığını teyit ederim.

Bilgilendirme Formu Teslim Tarihi : ……/……/……

İlgilisinin;

Adı Soyadı/Unvanı : ……

TCKN/VKN : ……

(Bilgilendirme uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olarak yapılabilecek olup, uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olmaması halinde el yazınızla **"Ürüne/hizmete ilişkin bilgilendirme yapılmış ve ürünün/hizmetin dayandığı akde ilişkin irade beyanım alınmıştır."** yazıp, imzalanmalıdır.)

Kaşe ve İmza :

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

المصدر: «Sözleşmeler ve Formlar»، مترجم من العقد مباشرة، انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (VKB)، 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022م:

https://www.vakifkatilim.com.tr/tr/diger/sozlesmeler-ve-formlar

سابعًا: القرض الحسن (القرض المجاني): هو قرض استهلاكي بإقراض المال أو سلعة مماثلة من دون المطالبة بأي فائض أو منفعة، ويندرج هذا المنتج ضمن المادة رقم: (19/ 1) من لائحة المعاملات الائتمانية الخاصة بطرق تمويل البنوك التشاركية التركية، الخاصة بالقروض الذهبية أو القروض ذات مؤشرات التضخم وغيرها من القروض، ويشترط في هذا النوع من القروض بيان الإرادة، ويكون البنك هو المقرِض، والعميل هو المقترِض، وتبعًا لذلك يمكن للمُقرِض أن يطلب إعادة القرض في أي وقت شاء.

وللاستفادة من القروض يتقدم العميل بطلبه للبنك لتقويمه ثم توفير الرصيد المطلوب له وتحويله لحسابه، ليقوم بدوره بالسداد إلى البنك في نهاية تاريخ الاستحقاق، مع الأحقيَّة التامَّة للبنك في مطالبة العميل بفارق التضخم الحاصل خلال مدة الاقتراض، مع مراعاة الأسعار المعلَنة من معهد الإحصاء التركي المتعلقة بالقروض الحسنة، يُعطَى للعملاء في قطاع المجوهرات الأحقية في الحصول على بطاقة ذهب في حالة احتياجهم لها، ليقوموا بالسداد إلى البنك بالذهب في نهاية تاريخ الاستحقاق. ومن الشروط الأساسية المعتمدة في البنك الوقفي في هذا العقد (تمت ترجمتها من العقد مباشرة، انظر: الشكل رقم 8) الآتي: «إمكانية طلب القرض الحسن لتلك المعاملات والسلع المتقومة شرعًا، يسدِّد المقترِض مبلغ القرض وفقًا للشروط والأحكام والمدّة المحددة، ويتحمل المستفيد من القرض الحسن جميع المصاريف الناشئة عن القرض الحسن».

ونلاحظ تحميل البنك التشاركي الوقفي التركي للمستفيدين من القرض الحسن تكلِفة المصاريف الإدارية، والتي يحدِّدُ نسبَتَها فريق الإدارة التَّنفيذية في البنك الوقفي[1]، ولم يذكر البنك في تقاريره المالية السنوية المتعلقة بالشفافية والوضوح في المعاملات المجراة طيلة السنة المالية أي تأخر في السداد لهذه القروض الحسنة، ويستخدم البنك الوقفي منتج القرض في عمليات عديدة، ومن هذه العمليات عمليات تسديد الفواتير، حيث عمل البنك اتفاقية مع شركة توزيع الغاز إجداش (IGDAŞ) يتمكن من خلالها زبائن البنك من دفع فواتيرهم الخاصة باستعمال الغاز بالتحديد المتعلقة منها بفصل الشتاء، وهذا بدون فوائد أو رسوم، مع تمويل قد يصل إلى حوالي 280 دولارًا، مع تفعيل فرصة التمويل بخيارات استحقاق قد تصل إلى 12 شهرًا، في المدة المحددة بين تاريخي 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2022م و31 أيار (مايو) 2023م[2].

(1) ينظر قضية المصاريف المتعلقة بالقرض الحسن في: «مبدأ المصرفية الاجتماعية»، القرة داغي، 50–51؛ والنّشاط الاجتماعي والتكافلي للبنوك الإسلامية، نعمت مشهور، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996م، 15–16؛ و«المسؤولية الاجتماعية والتنموية للبنوك الإسلامية»، رمضان الشراح، ورشة العمل الخامسة المسؤولية الاجتماعية والتنموية للبنوك الإسلامية، 2014، مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي، 5–7؛ والتمويل الاجتماعي الإسلامي، أشرف دوابة، 23.

(2) "VKB faaliyet raporu 2022", VKB, 110.

الشكل (8): عقد منتج القرض الحسن للبنك التشاركي الوقفي التركي مع إجازة للمنتج

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

FAİZSİZ BANKACILIK İLKE VE STANDARTLARI İLE DANIŞMA KOMİTESİ KARARLARI KAPSAMINDA KARZ AKDİNE DAYANAN FON KULLANDIRIM ÜRÜNLERİ GENEL BİLGİLENDİRME FORMU

İşbu Bilgilendirme Formu hesap açılışına ve müşterilik ilişkisine dair bir sözleşme veya akit niteliğinde olmayıp, ***Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları Kapsamında Müşterilerin ve Kamuoyunun Bilgilendirilmesine İlişkin Usul ve Esaslar Hakkında Tebliğ*** kapsamında müşterilerin bilgilendirilmesi niteliğinde olup, hesap açılışı ve müşterilik ilişkisi için gerekli sözleşme ve belgelerin akdedilmesi gerekecektir.

İşbu Bilgilendirme Formu; Altın Karz, Enflasyon Endeksli Karz ve Diğer Karz ürünlerini kapsamaktadır.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akit ve Tarafların Akit Çerçevesindeki Konumu

- Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen diğer yöntemlerden Karşılıksız ödünç (karz) yöntemidir.
- Karz; tüketim ödüncü olup para ya da misli bir malı, bir fazlalık veya menfaat talep etmeden ödünç vermeye denir.
- Karz akdinde, tarafların irade beyanının (icap-kabul) bulunması gerekir.
- Karz akdinde borç veren kişi verdiği borcu dilediği zaman geri talep edebilir.
- Karz akdinde; katılım bankası karz veren, müşteri ise karz alan konumundadır.

Ürün/Hizmet Süreç ve İşleyişi

- Müşteri karz finansmanı talebi için Vakıf Katılım'a başvurur.
- Vakıf Katılım Bankası talebi değerlendirir ve ürün limitini tahsis eder.
- Müşteri hesabına karz bedeli ödenir.
- Müşteri ise vade sonunda Vakıf Katılım Bankası'na geri ödemesini yapar.
- Vakıf Katılım Bankası, borçlanmanın başlangıcı ile tahsilatı arasında geçen süre zarfında Türkiye İstatistik Kurumu tarafından açıklanan oranlar dikkate alınarak enflasyon farkını müşteriden talep edebilir.
- Kuyumculuk sektöründe yer alan müşteri, ihtiyaç duyması halinde altın karz talep edebilir. Müşteri, vade sonunda Vakıf Katılım Bankası'na geri ödemesini altın cinsinden yapar.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akdin Temel Özellikleri

- Karz akdi Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartlarına uygun işlemlere yönelik talep edilebilir.
- Karz alan belirlenen vade ve şartlara uygun olarak karz bedelini geri öder.
- Karz işleminden doğacak masraflar karz alana aittir.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

Fon Kullandırma Yöntemi:

Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen diğer yöntemlerden Karşılıksız ödünç (karz) yöntemidir.

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartlarına Uygunluğu:

Bu ürün/hizmet Vakıf Katılım Faizsiz Bankacılık Danışma Komitesi tarafından değerlendirilmiş olup Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları çerçevesinde uygun görülmüştür.

*Ürünün/hizmetin Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygunluğuna ilişkin detayların yer aldığı Vakıf Katılım Bankası Danışma Komitesi'nin **Karz Uygulamaları İcazet Belgesi** aşağıda/ekte yer almaktadır.



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

VAKIF KATILIM

KARZ UYGULAMALARI İCAZET BELGESİ

- Müşterilere yönelik kullanım ödüncü kapsamında karz niteliğinde faizsiz borç verilmesi,
- Borçlanmanın başlangıcı ve tahsilatı arasında geçen süre zarfında Türkiye İstatistik Kurumu tarafından açıklanan oranlar dikkate alınarak enflasyon farkının hesaplanıp tahsil edilebilmesi,
- Karz niteliği taşıyan finansmanın borçlanan taraflara teminine yönelik ortaya çıkan masrafların tahsil edilmesi,

Danışma Komitesi tarafından belirtilen şartlara riayet edilerek müşterilere ***Karz*** niteliğinde faizsiz borç verilmesi Katılım Bankacılığı prensiplerine uygundur.

Elbette her şeyin en doğrusunu sadece Allah Teâlâ bilir.

Prof. Dr. Murteza BEDİR | Prof. Dr. İsak Emin AKTEPE | Prof. Dr. Hayrettin KARAMAN

Gec Ödeme Durumunda Banka Uygulaması:

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları kapsamında Danışma Komitesi tarafından belirlenen şartlar altında müşterilerden geç ödeme cezası alınabilmektedir. Müşteri ile Vakıf Katılım arasında sözleşmenin belirlenen kaidelere uygun şekilde akdedilmesi ve müşterinin Vakıf Katılım tarafından belirlenen ödeme şartlarına ve zamanına riayet etmesi durumunda geç ödeme cezası tahsil edilmez.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

Geç ödeme cezası tutarları, Bankamız Kar veya Zarar (Gelir) Tablosunda "Kâr Payı Gelirleri" 'nin alt kırılımlarında yer almakta olup, dönemler itibariyle, tahsil edilen bu tutarların enflasyonun üstünde olup-olmadığı hesaplanmakta ve enflasyonun üstünde olan kısımdan geciken alacakların tahsil masrafları düşüldükten sonra kalan tutar sosyal sorumluluk projelerinde kullanılmak üzere Finansal Durum Tablosu Dışı (Nazım) Hesaplara kaydedilmektedir. İlgili tutarlar sosyal sorumluluk projelerinde kullanıldıkça nazım hesaplardan çıkışı yapılarak ilgili gider hesaplarında muhasebeleştirilmektedir.

(Ürün ve hizmetlerimize ait daha kapsamlı bilgilere ve icazet belgelerine Bankamızın **https://www.vakifkatilim.com.tr/tr** web sitesi üzerinden ulaşılabilir.)

Bu ürün/hizmet ile Vakıf Katılım Bankası ve müşteri arasında karz akdi kurulacağını, karz akdi içerisindeki konumumun ne olduğunu, söz konusu akdin özelliklerini, işleyişini, Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygunluğunu bildiğimi ve anladığımı beyan ve kabul eder; Vakıf Katılım Bankası'nın bu hususlar hakkında tarafımı sözlü olarak da bilgilendirdiğini ve bu ürünün/hizmetin dayandığı akde girmeye ilişkin açık irade beyanımın alındığını teyit ederim.

Bilgilendirme Formu Teslim Tarihi : ……/……/……

İlgilisinin;

Adı Soyadı/Unvanı : ……

TCKN/VKN : ……

(Bilgilendirme uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olarak yapılabilecek olup, uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olmaması halinde el yazınızla **"Ürüne/hizmete ilişkin bilgilendirme yapılmış ve ürünün/hizmetin dayandığı akde ilişkin irade beyanım alınmıştır."** yazıp, imzalanmalıdır.)

Kaşe ve İmza :

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

المصدر: «Sözleşmeler ve Formlar»، مترجم من العقد مباشرة، انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (VKB)، 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022م:

https://www.vakifkatilim.com.tr/tr/diger/sozlesmeler-ve-formlar

ثامنًا: المساومة: واعتمدت ضمن المادة رقم: (19/ 1) من لائحة المعاملات الائتمانية لتمويل البنوك التشاركية، وهو عقد بيع يتم تحقيقه في شكل بيع بضائع متقومة عن طريق المساومة، ويكون العميل في اتفاقية البيع بالمساومة هو المشتري النهائي، ومن أجل التمكُّن من الوصول السهل والتعرف على البائعين المتعاقد معهم بين العميل والبنك يتم إنشاء عقد يسمى (DBS)[1]، وهو نظام للخصم المباشر متعلق بالعلاقة التمويلية مع العميل والبائعين، مرفوقًا بإقرارات بيان الإرادة فيما يتعلق بالتمويل وإبرام العقود والوثائق، والطلبات المقدَّمة لشراء السلع باستخدام نظام الخصم، ليقوم بتنفيذ الطلبات إلى البائع أو المورد للسلعة نيابة عن البنك (كوكيل)، ويقوم العميل (أو الموقعون المفوضون للعميل) بشراء السلع أو الحصول على الخدمات من البائع أو (المورِّد) للسلع ضمن نطاق نظام الخصم، ويقبل البنك هذا التوكيل أثناء استلام البضائع والحصول على الخدمات مع الربح والاستحقاق المتفق عليهما، عن طريق المساومة في مسائل «طلب البضائع/ الخدمات/ المورد للسلع/ استلام البضائع وبيعها»، وتقتصر عمليات الشراء التي يتم إجراؤها من قبل عميل البنك الوقفي وكالةً باستخدام نظام الخصم المباشر (DBS) على الرصيد الذي يحوزه العميل فقط، ولا يقدم البنك أي التزامات للمشتريات التي تتجاوز الرصيد والحد المسموح به للعميل، أمّا في حالة إذا لم يكن لدى العميل رصيد كافٍ في تاريخ استحقاق الفاتورة، فسيتم تحقيق التمويل بالنظر إلى معدل ربح الائتمان وتاريخ الاستحقاق المحدد في البداية، إذا كان نظام المنتج (DBS) مع مساهمة فإنّه يتعهد (البائع / المزود) بدفع مبلغ توزيعات الأرباح لسداد التمويل للبنك نيابة عن المشتري.

ومن الشروط الأساسية المعتمد عليها ضمن البنك الوقفي التركي في بيع المساومة (تمت ترجمتها من العقد مباشرة، انظر: الشكل رقم 9) الآتي:

1 - لا بد أن تكون البضائع والسلع محل المساومة متوافقة مع مبادئ الصيرفة الإسلامية أي متقومة.

2 - يشتري البنك البضائع المرغوبة من العميل بتقديم طلب من البائع، ويمكن لـلبنك تنفيذ الصفقة بتوكيل رسمي لعملائها.

---

(١) نظام الخصم المباشر (DBS): هو نظام دفع سريع وسهل يوفر (ضمان التحصيل) للشركات التي تبيع من خلال الموزعين أو شبكاتهم، ويوفر تسهيلات دفع متنوعة للتجار الفرعيين، ويخفض على كلا الطرفين من الأعمال التشغيلية الدورية. انظر: «DBS Alacaklarınız ile Finansman»، موقع البنك التشاركي الوقفي (Vakıf Katılım Bankası)، 28 تشرين الأول (أكتوبر) 2022م:

https://www.vakifkatilim.com.tr/tr/isim-icin/finansmanlar/nakdi-finansmanlar/dbs-alacaklariniz-ile-finansman

3 – يمكن بيع البضائع المشتراة من العميل نيابة عن البنك وفق السعر ومدة الاستحقاق المتفق عليها مع العميل بالمساومة.

4 – للبنك الوقفي الحق في تضمين التكاليف المتكبَّدة في عملية الشراء والبيع في حساب التكلفة أثناء وقت البيع.

5 – للبنك الحق في طلب ضمانات مثل الرهون والتعهدات وحجز النَّقد والشهود والضامنين مقابل المبيعات الآجلة.

6 – يضع البنك شرطًا مقدَّمًا في صفقات البيع المجراة ينفي فيه تحمله للعيوب التي قد تطرأ على البضائع والحقوق.

7 – يمكن تقديم خصم للعملاء الذين يرغبون في سداد ديون البنك الوقفي مبكرًا.

8 – العملاء الذين يرغبون في دفع سعر البيع للبنك بعملة أجنبية فإنّه يستخدم سعر الصرف لليوم الذي يتم فيه الدفع.

9 – إذا لم تدفع رسوم البيع في زمنها المحدد يستلم البنك غرامة تأخير، وتحوَّل إلى مشاريع المسؤولية الاجتماعية.

10 – تبرمُ العقود وفقًا لمبادئ ومعايير الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد وقرارات اللّجنة الاستشارية الشرعية.

يستخدم البنك التشاركي الوقفي منتج المساومة من خلال نظام الخصم المباشر، المتعلق بالعلاقة التمويلية مع العميل والبائعين، في العلاقات التجارية المتعلقة بالبيع والشراء وقطاع الصادرات والواردات، والمسمى بنظام (DBS)، وفي هذا الإطار بذل البنك الوقفي الجهود الكبيرة لضمان استخدام عملائه أكبر قدر ممكن من منتجات إدارة النّقد الخاصة بالبنك، وذلك من أجل الحصول على حصة أكبر من دورات تحصيل المدفوعات، وبلغ حجم هذه المدفوعات التي يطبق فيها نظام المساومة حوالي 89.5 مليون دولار سنة 2021م، وتم تسجيل زيادة بأربعة أضعاف في معاملات نظام الخصم المباشر (DBS) في عام 2022م لتصل حوالي 320 مليون دولار[1].

(1) "VKB faaliyet raporu 2021", VKB, 20, "VKB faaliyet raporu 2022", VKB, 27.

الشكل (9): عقد منتج المساومة للبنك التشاركي الوقفي التركي مع إجازة للمنتج 2022م

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

DBS ÜRÜNÜ/HİZMETİ İÇİN FAİZSİZ BANKACILIK İLKE VE STANDARTLARI İLE DANIŞMA KOMİTESİ KARARLARI KAPSAMINDA BİLGİLENDİRME FORMU

İşbu Bilgilendirme Formu hesap açılışına ve müşterilik ilişkisine dair bir sözleşme veya akit niteliğinde olmayıp, ***Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları Kapsamında Müşterilerin ve Kamuoyunun Bilgilendirilmesine İlişkin Usul ve Esaslar Hakkında Tebliğ*** kapsamında müşterilerin bilgilendirilmesi niteliğinde olup, hesap açılışı ve müşterilik ilişkisi için gerekli sözleşme ve belgelerin akdedilmesi gerekecektir.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akit ve Tarafların Akit Çerçevesindeki Konumu

- Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen satım yöntemlerinden pazarlık usulüyle satım (müsaveme) yöntemidir.
- Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun (mütekavvim) olan malın pazarlık usulüyle satımı şeklinde gerçekleştirilen akit müsâveme akdidir.
- Müsaveme akdinde müşteri nihai alıcı konumundadır.

Ürün/Hizmet Süreç ve İşleyişi

- Müşteri(Alıcı) ile Vakıf Katılım Bankası arasında anlaşmalı satıcılara tanımlama yapılabilmesi için; finansman ilişkisine ilişkin irade beyanları, sözleşme ve belgelerin akdedilmesi ile DBS tanımına ilişkin akit kurulur.
- Müşterinin DBS kullanmak suretiyle temin edeceği mal/hizmet için Satıcıya/Sağlayıcıya vereceği siparişlerde Banka adına hareketle (vekil sıfatıyla) satıcıya siparişlerini gerçekleştirir.
- Bu anlamda Müşteri (Müşterinin imza yetkililerinden her biri), bu protokol kapsamında Satıcıdan/Sağlayıcıdan mal/hizmet alımlarında "malın/hizmetin Satıcıya/Sağlayıcıya sipariş verilmesi, teslim alınması ve pazarlık usulüyle anlaşılan kâr ve vade ile mal/hizmet teslim alındığı anda Banka adına kendilerine (Müşteriye) satılması" hususlarında vekil kabul edilecektir.
- Müşterinin DBS ile bankaya vekâleten yapacağı alımlar, müşteri limiti ile sınırlı olup, limit üzeri alımlarda bankanın bir taahütü bulunmamaktadır.
- Müşterinin fatura vade tarihinde, hesabında yeterli bakiye bulunmaması durumunda en başta belirlenen kredi kâr oranı ve vade üzerinden finansmanı gerçekleştirilecektir.
- Vakıf Katılım Bankası, kullansdırılan finansmanları Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygun müsaveme finansman yöntemiyle kullandırmaktadır.
- Ürün Katkı Paylı DBS ise Satıcı/Sağlayıcı finansmanın geri ödemesinin kâr payı tutarını Alıcı adına Banka'ya ödemeyi taahhüt eder.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akdin Temel Özellikleri

- Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun (mütekavvim) olan malın pazarlık usulüyle satımı şeklinde gerçekleştirilen akit müsâveme akdidir.
- Vakıf Katılım müşterisi tarafından talep edilen malları satıcıya sipariş vererek satın alır. Vakıf Katılım bu işlemi müşterisine vekâlet vermek suretiyle gerçekleştirebilir.
- Müşterinin, Vakıf Katılım adına aldığı malları, Vakıf Katılım tarafından müşterisine pazarlık usulüyle akdedilecek fiyat ve vade ile satışı gerçekleştirilir.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

- Vakıf Katılım mal veya hakkın satın alması sürecinde ortaya çıkan masrafları, satış esnasında maliyet hesabına dâhil etmelidir.
- Vakıf Katılım vadeli satım karşılığında ipotek, rehin, nakit blokesi, şahit ve kefil gibi teminatlar talep edebilir.
- Gerçekleştirilecek satış işleminde Vakıf Katılım mal veya hakta çıkabilecek kusurlardan berî olduğu şartını ileri sürebilir.
- Vakıf Katılım'ın vadeli borcunu erken ödeme yaparak kapatmak isteyen müşterisine indirimde bulunabilir.
- Vakıf Katılım'ın satış bedelini farklı para birimi kullanarak ödeme yapmak isteyen müşterisine ödeme yapılan günün kuru üzerinden mahsuplaşması gerekir.
- Satış bedelinin vadesinde ödenmediği durumlarda gecikme cezası alınması ve tahsil edilen tutarın sosyal sorumluluk projelerine aktarılması gereklidir.
- Oluşturulacak sözleşmeler Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygun şekilde oluşturulmalıdır.

Fon Kullandırım Yöntemi:

Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen satım yöntemlerinden pazarlık usulüyle satım (müsaveme) yöntemidir.

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartlarına Uygunluğu:

Bu ürün/hizmet Vakıf Katılım Faizsiz Bankacılık Danışma Komitesi tarafından değerlendirilmiş olup Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları çerçevesinde uygun görülmüştür.

Ürünün/hizmetin Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygunluğuna ilişkin detayların yer aldığı Vakıf Katılım Bankası Danışma Komitesi'nin **Müsaveme (Pazarlık Usulüyle Satım) İcazet Belgesi** aşağıda/ekte yer almaktadır.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

(Ürün ve hizmetlerimize ait daha kapsamlı bilgilere ve icazet belgelerine Bankamızın **https://www.vakifkatilim.com.tr/tr** web sitesi üzerinden ulaşılabilir.)

Bu ürün/hizmet ile Vakıf Katılım Bankası ve müşteri arasında müsâveme akdi kurulacağını, müsâveme akdi içerisindeki konumumun ne olduğunu, söz konusu akdin özelliklerini, işleyişini, Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygunluğunu bildiğimi ve anladığımı beyan ve kabul eder; Vakıf Katılım Bankası'nın bu hususlar hakkında tarafımı sözlü olarak da bilgilendirdiğini ve bu ürünün/hizmetin dayandığı akde girmeye ilişkin açık irade beyanımın alındığını teyit ederim.

Bilgilendirme Formu Teslim Tarihi : ……/……/……

İlgilisinin;

Adı Soyadı/Unvanı : ……

TCKN/VKN : ……

(Bilgilendirme uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olarak yapılabilecek olup, uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olmaması halinde el yazınızla **"Ürüne/hizmete ilişkin bilgilendirme yapılmış ve ürünün/hizmetin dayandığı akde ilişkin irade beyanım alınmıştır."** yazıp, imzalanmalıdır.)

Kaşe ve İmza :

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

المصدر: «Sözleşmeler ve Formlar»، مترجم من العقد مباشرة، انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (VKB)، 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022م:

https://www.vakifkatilim.com.tr/tr/diger/sozlesmeler-ve-formlar

تاسعًا: الودائع الجارية: وهي من الطُّرق التي تم اعتمادها ضمن المادة رقم: (19/ 1) من لائحة المعاملات الائتمانية الخاصة بطرق تمويل البنُوك التشاركية التركية وهي طريقة القرض المجاني، وهو قرض استهلاكي بإقراض المال أو سلعة مماثلة من دون المطالبة بأي فائض أو منفعة، ويشترط في هذا النَّوع من القروض بيان الإرادة، ويكون البنك في موضع المقترض، والعميل في موضع المقرض، وتبعًا لذلك يمكن للمقترض (العميل) أن يطلب إعادة القرض في أي وقت شاء، فيتم إبرام عقد بشأن الحساب الجاري الخاص بين العميل والبنك، حيث يقوم العميل بإيداع أمواله في البنك مع حقه الكامل في استرداد جميع الأموال الموجودة في حسابه في أي وقت، مع مراعاة أحكام القانون المدني التركي فيما يتعلق بالتعهدات وحق الاحتفاظ بها، وقانون الالتزامات التركي المتعلق بنقل المستحقات والتنازل عنها، والصلاحيات والالتزامات المفروضة بالقوانين الأخرى، ومن الشروط الأساسية للبنك في الودائع الجارية (تمت ترجمتها من العقد مباشرة، انظر: الشكل رقم 10) الآتي: «يمكن طلب عقد قرض للمعاملات المتقومة شرعًا، ويُسدِد المقترض القرض وفقًا للشروط المحددة في القانون، وعودة المصروفات الناشئة عن القرض إلى المقترض (البنك)».

واعتبرت الهيئة الشرعية للبنك التشاركي الوقفي أن الودائع الجارية تعد قرضًا تمامًا مثل ما حكمت به المجامع والمنتديات الفقهية المذكورة آنفًا؛ وباعتبار أنّ البنك الوقفي التركي بنك تشاركي فإنّه يقوم بعملية جمع الأموال بشكل رئيس عن طريق: «الحسابات الجارية»، ويستغلها في استثماراته المختلفة، ولم يذكر البنك في تقاريره المختلفة إحصائيات محددة لاستعمالاته لها، سوى أنّه ذكر بأنّه تم تصميم منتج سنة 2021م لعملاء البنك الوقفي الذين لديهم أموال تتدفق إلى حسابات جارية مختلفة، ولكنهم يريدون التحكم فيها وإدارتها من حساب واحد، وسمّاه بالحساب المجمّع[1].

(1) "VKB faaliyet raporu 2021", 40-42; "VKB faaliyet raporu 2022", VKB, 162.

الشكل (10): عقد منتج الودائع الجارية للبنك التشاركي الوقفي التركي مع إجازة للمنتج

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

ÖZEL CARİ HESAP ÜRÜNÜ İÇİN FAİZSİZ BANKACILIK İLKE VE STANDARTLARI İLE DANIŞMA KOMİTESİ KARARLARI KAPSAMINDA BİLGİLENDİRME FORMU

İşbu Bilgilendirme Formu hesap açılışına ve müşterilik ilişkisine dair bir sözleşme veya akit niteliğinde olmayıp, ***Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları Kapsamında Müşterilerin ve Kamuoyunun Bilgilendirilmesine İlişkin Usul ve Esaslar Hakkında Tebliğ*** kapsamında müşterilerin bilgilendirilmesi niteliğinde olup, hesap açılışı ve müşterilik ilişkisi için gerekli sözleşme ve belgelerin akdedilmesi gerekecektir.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akit ve Tarafların Akit Çerçevesindeki Konumu

- Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen diğer yöntemlerden Karşılıksız ödünç (karz) yöntemidir.
- Karz; tüketim ödüncü olup para ya da misli bir malı, bir fazlalık veya menfaat talep etmeden ödünç vermeye denir.
- Karz akdinde, tarafların irade beyanının (icap-kabul) bulunması gerekir.
- Karz akdinde borç veren kişi verdiği borcu dilediği zaman geri talep edebilir.
- Özel cari hesap işlemelerinde müşteri karz (tüketim ödüncü) veren, katılım bankası karz alan konumundadır.

Ürün/Hizmet Süreç ve İşleyişi

- Müşteri ile katılım bankası arasında özel cari hesaba ilişkin sözleşme akdedilir.
- Müşteri elindeki fonu katılım bankasına yatırır.
- Türk Medeni Kanunu'nun rehinlere ve hapis hakkına, Türk Borçlar Kanunu'nun alacağın devir ve temlikine, takasa dair hükümleri ile diğer kanunların verdiği yetkiler ve koyduğu yükümlülükler şartıyla, müşterinin özel cari hesabındaki fonun tamamını istediği vakitte geri alma hakkı bulunmaktadır.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akdin Temel Özellikleri

- Karz akdi Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartlarına uygun işlemlere yönelik talep edilebilir.
- Karz alan belirlenen vade ve şartlara uygun olarak karz bedelini geri öder.
- Karz işleminden doğacak masraflar karz alana aittir.

Vekâlete İlişkin Bilgiler:

Bu ürün/hizmet dâhilinde Vakıf katılım, fon kullandırma sürecinde banka adına üçüncü taraflarla işlem yapmak üzere müşterisine vekâlet vermeyecektir.

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartlarına Uygunluğu:

Bu ürün/hizmet Vakıf Katılım Faizsiz Bankacılık Danışma Komitesi tarafından değerlendirilmiş olup Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları çerçevesinde uygun görülmüştür.

Ürünün/hizmetin Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygunluğuna ilişkin detayların yer aldığı Vakıf Katılım Bankası Danışma Komitesi'nin **Katılma Hesapları (Yatırım Vekâleti) İcazet Belgesi** aşağıda/ekte yer almaktadır.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

VAKIF KATILIM

KARZ UYGULAMALARI İCAZET BELGESİ

- Müşterilere yönelik kullanım ödüncü kapsamında karz niteliğinde faizsiz borç verilmesi,
- Borçlanmanın başlangıcı ve tahsilatı arasında geçen süre zarfında Türkiye İstatistik Kurumu tarafından açıklanan oranlar dikkate alınarak enflasyon farkının hesaplanıp tahsil edilebilmesi,
- Karz niteliği taşıyan finansmanın borçlanan taraflara teminine yönelik ortaya çıkan masrafların tahsil edilmesi,

Danışma Komitesi tarafından belirtilen şartlara riayet edilerek müşterilere ***Karz*** niteliğinde faizsiz borç verilmesi Katılım Bankacılığı prensiplerine uygundur.

Elbette her şeyin en doğrusunu sadece Allah Teâlâ bilir.

Prof. Dr. Mehmet Akif AYDIN | Prof. Dr. İsak Emin AKTEPE | Prof. Dr. Hayrettin KARAMAN

(Ürün ve hizmetlerimize ait daha kapsamlı bilgilere ve icazet belgelerine Bankamızın **https://www.vakifkatilim.com.tr/tr** web sitesi üzerinden ulaşılabilir.)

Bu ürün/hizmet ile Vakıf Katılım Bankası ve müşteri arasında karz akdi kurulacağını, karz akdi içerisindeki konumumun ne olduğunu, söz konusu akdin özelliklerini, işleyişini, Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygunluğunu bildiğimi ve anladığımı beyan ve kabul eder; Vakıf Katılım Bankası'nın bu hususlar hakkında tarafımı sözlü olarak da bilgilendirdiğini ve bu ürünün/hizmetin dayandığı akde girmeye ilişkin açık irade beyanımın alındığını teyit ederim.

Bilgilendirme Formu Teslim Tarihi : ……/……/……

İlgilisinin;

Adı Soyadı/Unvanı: ……

TCKN/VKN : ……

(Bilgilendirme uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olarak yapılabilecek olup, uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olmaması halinde el yazınızla **"Ürüne/hizmete ilişkin bilgilendirme yapılmış ve ürünün/hizmetin dayandığı akde ilişkin irade beyanım alınmıştır."** yazıp, imzalanmalıdır.)

Kaşe ve İmza :

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

المصدر: «Sözleşmeler ve Formlar»، مترجم من العقد مباشرة، انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (VKB)، 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022م:

https://www.vakifkatilim.com.tr/tr/diger/sozlesmeler-ve-formlar

عاشرًا: الودائع الاستثمارية: وهي معتمدة ضمن المادة رقم: (19/ 1) من لائحة المعاملات الائتمانية الخاصة بالبنوك التشاركية وهي طريقة القرض المجاني، وهو قرض استهلاكي بإقراض المال أو سلعة مماثلة من دون المطالبة بأي فائض أو منفعة، ويشترط فيه بيان الإرادة، ويكون البنك مقترضًا، والعميل مقرضًا (وهو قرض استهلاكي)، وتبعًا لذلك يمكن للمقترض (العميل) أن يطلب إعادة القرض في أي وقت شاء، فيتم إبرام عقد بشأن الحساب الاستثماري الخاص بين العميل والبنك بربطه بأحد المنتجات الاستثمارية المالية المتعلقة برأس المال، ويستخدم العميل الحساب لتداول منتجات سوق رأس المال، لا يسمح في هذا النوع من الحسابات بدخول وخروج وتحويل الأموال إلكترونيًّا، ويضع البنك الحجز على هذا الحساب حتى انتهاء مدة دورة المنتج المالي لرأس المال المستثمر، ومن شروط البنك في الودائع (تمت ترجمتها من العقد مباشرة، انظر: الشكل رقم 11) الآتي: «يمكن طلب عقد قرض للمعاملات والمنتجات المتقومة شرعًا، يُسدد المقترض مبلغ القرض وفقًا للشروط والأحكام المحدَّدة في القانون، يجب أن تعود المصروفات الناشئة عن معاملة القرض إلى المقترض (البنك الوقفي)».

أمّا فيما يتعلق بالودائع الاستثمارية فقد فحص البنك التشاركي الوقفي التركي سنة 2021م ما يقارب 18 طلبًا لتقاسم الأرباح والخسائر من خلال الودائع الاستثمارية، ومن بين هذه الطلبات التي تمت الموافقة عليها بعد دراسة عروض الشراكة المقدمة من المؤسسات المتميزة بالتقارير المالية الإيجابية، والتي رأتها وحدة التسويق المختصة بالبنك مناسبة وملائمة كـ: «بنك تركيا للتنمية والاستثمار، شركة إدارة محفظة رأس المال الاستثماري التنموي»، من خلال تخصيص هذه الاستثمارات لمصلحة «صندوق رأس المال الاستثماري للمشاركة في التقنيات المتقدمة والمبتكرة»، ولم يذكر البنك الوقفي في تقاريره وأنشطته القيمة المالية لهذه الاستثمارات، ولا حتى عدد الطلبات التي تم فحصها سنة 2022م ولا قيمتها المالية أيضًا[1].

(1) "VKB faaliyet raporu 2021", VKB, 33.

الشكل (11): عقد منتج الودائع الاستثمارية للبنك التشاركي الوقفي التركي مع إجازة للمنتج

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

SERMAYE PİYASASI ÜRÜNLERİ HESABI ÜRÜNÜ İÇİN FAİZSİZ BANKACILIK İLKE VE STANDARTLARI İLE DANIŞMA KOMİTESİ KARARLARI KAPSAMINDA BİLGİLENDİRME FORMU

İşbu Bilgilendirme Formu hesap açılışına ve müşterilik ilişkisine dair bir sözleşme veya akit niteliğinde olmayıp, ***Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları Kapsamında Müşterilerin ve Kamuoyunun Bilgilendirilmesine İlişkin Usul ve Esaslar Hakkında Tebliğ*** kapsamında müşterilerin bilgilendirilmesi niteliğinde olup, hesap açılışı ve müşterilik ilişkisi için gerekli sözleşme ve belgelerin akdedilmesi gerekecektir.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akit ve Tarafların Akit Çerçevesindeki Konumu

- Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen diğer yöntemlerden Karşılıksız ödünç (karz) yöntemidir.
- Karz; tüketim ödüncü olup para ya da misli bir malı, bir fazlalık veya menfaat talep etmeden ödünç vermeye denir.
- Karz akdinde, tarafların irade beyanının (icap-kabul) bulunması gerekir.
- Karz akdinde borç veren kişi verdiği borcu dilediği zaman geri talep edebilir.
- Özel cari hesap işlemelerinde müşteri karz (tüketim ödüncü) veren, katılım bankası karz alan konumundadır.

Ürün/Hizmet Süreç ve İşleyişi

- Müşteri ile katılım bankası arasında sermaye piyasası ürünleri hesabı ürününe ilişkin sözleşme akdedilir.
- Müşteri bu hesabını sermaye piyasası ürünlerinin alım satımı için kullanır.
- Sermaye piyasası hesabına EFT giriş çıkışı olmaz
- Sermaye piyasası hesabı blokeli çalışabilir.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akdin Temel Özellikleri

- Karz akdi Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartlarına uygun işlemlere yönelik talep edilebilir.
- Karz alan belirlenen vade ve şartlara uygun olarak karz bedelini geri öder.
- Karz işleminden doğacak masraflar karz alana aittir.

Vekâlete İlişkin Bilgiler:

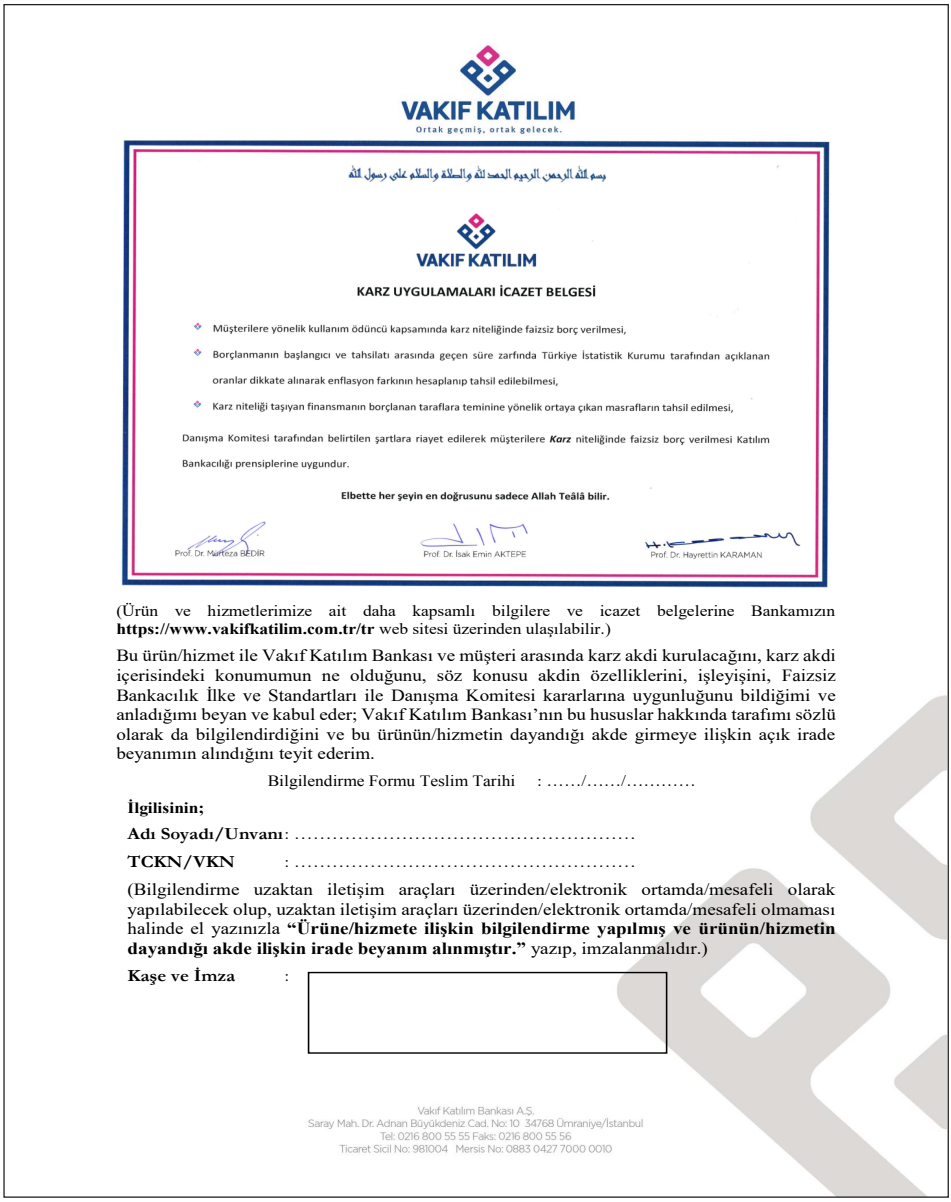
Bu ürün/hizmet dâhilinde Vakıf katılım, fon kullandırma sürecinde banka adına üçüncü taraflarla işlem yapmak üzere müşterisine vekâlet vermeyecektir.

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartlarına Uygunluğu:

Bu ürün/hizmet Vakıf Katılım Faizsiz Bankacılık Danışma Komitesi tarafından değerlendirilmiş olup Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları çerçevesinde uygun görülmüştür.

Ürünün/hizmetin Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygunluğuna ilişkin detayların yer aldığı Vakıf Katılım Bankası Danışma Komitesi'nin **Katılma Hesapları (Yatırım Vekâleti) İcazet Belgesi** aşağıda/ekte yer almaktadır.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010



VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

VAKIF KATILIM

KARZ UYGULAMALARI İCAZET BELGESİ

- Müşterilere yönelik kullanım ödüncü kapsamında karz niteliğinde faizsiz borç verilmesi,
- Borçlanmanın başlangıcı ve tahsilatı arasında geçen süre zarfında Türkiye İstatistik Kurumu tarafından açıklanan oranlar dikkate alınarak enflasyon farkının hesaplanıp tahsil edilebilmesi,
- Karz niteliği taşıyan finansmanın borçlanan taraflara teminine yönelik ortaya çıkan masrafların tahsil edilmesi,

Danışma Komitesi tarafından belirtilen şartlara riayet edilerek müşterilere ***Karz*** niteliğinde faizsiz borç verilmesi Katılım Bankacılığı prensiplerine uygundur.

Elbette her şeyin en doğrusunu sadece Allah Teâlâ bilir.

Prof. Dr. Murteza BEDİR | Prof. Dr. İsak Emin AKTEPE | Prof. Dr. Hayrettin KARAMAN

(Ürün ve hizmetlerimize ait daha kapsamlı bilgilere ve icazet belgelerine Bankamızın **https://www.vakifkatilim.com.tr/tr** web sitesi üzerinden ulaşılabilir.)

Bu ürün/hizmet ile Vakıf Katılım Bankası ve müşteri arasında karz akdi kurulacağını, karz akdi içerisindeki konumumun ne olduğunu, söz konusu akdin özelliklerini, işleyişini, Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygunluğunu bildiğimi ve anladığımı beyan ve kabul eder; Vakıf Katılım Bankası'nın bu hususlar hakkında tarafımı sözlü olarak da bilgilendirdiğini ve bu ürünün/hizmetin dayandığı akde girmeye ilişkin açık irade beyanımın alındığını teyit ederim.

Bilgilendirme Formu Teslim Tarihi : ……/……/……

İlgilisinin;

Adı Soyadı/Unvanı: ……

TCKN/VKN : ……

(Bilgilendirme uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olarak yapılabilecek olup, uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olmaması halinde el yazınızla **"Ürüne/hizmete ilişkin bilgilendirme yapılmış ve ürünün/hizmetin dayandığı akde ilişkin irade beyanım alınmıştır."** yazıp, imzalanmalıdır.)

Kaşe ve İmza :

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

المصدر: «Sözleşmeler ve Formlar»، مترجم من العقد مباشرة، انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (VKB)، 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022م:

https://www.vakifkatilim.com.tr/tr/diger/sozlesmeler-ve-formlar.

الحادي عشر: الوكالة بالاستثمار للحسابات التشاركية: طريقة الوكالة بالاستثمار للحسابات التشاركية، ووكالة الاستثمار هي التي يتم فيها تفويض شخص آخر بالنيابة عنه لتشغيل وتقويم رأس المال المملوك لشخص حقيقي أو اعتباري، سواء كان مدفوعًا أم مجَّانيًّا، ويشترط فيه توفُّر العاقدين (وهو عقد ملزم لكلا الطرفين في الصفقة المعقودة) وموضوع العقد وبيان الإرادة، وفي التوكيل الاستثماري يُعْطي المدَّخِر توكيلًا للمحامي لتشغيل المبلغ في يده، ويكون العميل هو الممتلك لرأس المال؛ أمّا البنك المرخَّص له بتقويم رأس المال فهو في منصب محامي الاستثمار، ويتم العقد بين الطرفين متضمنًا لعلاقة العميل والحساب وإبرام العقد والوثائق وحساب المشاركة بناءً على التوكيل الاستثماري، ويقوم العميل بإيداع الأموال في حساب ائتمان الاستثمار، ليتفق الطرفان بعد ذلك على معدل الربح المقدر بنسب مئوية، والذي يمكن الحصول عليه من الصندوق المودع قبل بدء تشغيل الصندوق يمنح العميل من خلاله تصريحًا عامًّا لـلبنك لاستخدام الأموال في حساب المشاركة دون أي قيود، ليقوم البنك الوقفي بدوره بإدارة الأموال في حسابات الائتمان الاستثمارية وفقًا لمبادئ المشاركة المصرفية، ولا يمكن تغيير معدل الربح المقدر حتى تاريخ الاستحقاق، ومعدل مشاركة العميل في الخسارة من حساب محامي الاستثمار هو 100 %، وجميع الخسائر المحتملة بما في ذلك خسارة رأس المال تعود على العميل ولا يشارك البنك فيها.

يتم تحويل حساب وكيل الاستثمار الذي لم يتم إغلاقه في تاريخ الاستحقاق إلى الحساب الجاري للعميل من دون تجديد، ما لم يتم توقيع عقد جديد بين العميل والبنك الوقفي، والذي يتضمن تاريخ الاستحقاق ومعدل الربح المقدر ومبلغ الاستثمار، أمّا في حالة إغلاق الحساب قبل تاريخ الاستحقاق في حسابات وكالة الاستثمار المحمية بالعملات الأجنبية؛ وكان سعر الصرف المعلن عنه من قبل البنك المركزي في الساعة 11:00 من تاريخ إغلاق الحساب أعلى من سعر التحويل، فلن يقوم البنك المركزي بدفع فرق سعر الصرف، ويمكن فقط أخذ المبلغ الأساسي في الحساب، وإذا كان السعر المعلن من قبل البنك المركزي في الساعة 11:00 من تاريخ إغلاق الحساب أقل من سعر التحويل، يتم تحديث رصيد الحساب بسعر الشراء المعلن عنه من قبل البنك المركزي في الساعة 11:00 من تاريخ الحساب المغلق قبل تاريخ الاستحقاق، لذلك في حالة الإغلاق قبل الاستحقاق قد يكون هناك انخفاض في الرصيد الأساسي اعتمادًا على

انخفاض سعر الصرف.

ومن الشروط المعتمدة في البنك لمنتج الوكالة بالاستثمار للحسابات التشاركية (تمت ترجمتها من العقد مباشرة، انظر: الشكل رقم 12) الآتي[1]:

1 – التوكيل في الاستثمار هو نوع من العقود التي يصرِّح فيها العميل للبنك كمحامي استثمار لتشغيل وتقويم رأس ماله.

2 – لا يمكن تغيير معدل الربح المقدَّر بالنسب المئوية المحددة أثناء العقد من جانب واحد حتى نهاية تاريخ الاستحقاق.

3 – في الوكالة الاستثمارية تبلغ مشاركة العميل في نسبة الخسارة بصفته مالك رأس المال 100 %.

4 – يحق للعميل المطالبة من البنك الوقفي على حساب المشاركة، والتزام الدفع بالنسبة للبنك يساوي قيمة حساب الوحدة الحالية في تاريخ استحقاق الحساب، وتقتصر قيمة حساب الوحدة على مجموع المبلغ المودع والربح المقدَّر بالنِّسب، وفي حالة ما إذا زاد الربح المحقق عن الربح المقدَّر بالنسب، لا يمكن للعميل أن يطالب بربح أعلى من الربح المقدر.

5 – الحسابات التشاركية التي لم يتم إغلاقها في تاريخ الاستحقاق، لا يتم تجديدها على أساس الاستثمار تلقائيًّا إلا بموجب عقد جديد بين العميل والبنك، ويتم تحويل المبلغ الحالي في الحساب إلى حساب العميل الخاص.

6 – لا يمكن للعميل سحب أو تقييد أو تغيير التفويضات التي منحها للبنك الوقفي فيما يتعلق باستخدام الأموال في حسابات الوكالة الاستثمارية حتى نهاية مدة الاستحقاق.

7 – إذا تم سحب أموال المشاركة من قبل العميل بموافقة البنك قبل تاريخ الاستحقاق؛ وأظهرت مجموعة الاستحقاق التي ينتمي إليها الحساب ربحًا في تاريخ إغلاق الحساب، فسيتم الدفع إلى العميل بقدر المبلغ المودع في الحساب من قبله حتى ذلك اليوم، وفي حالة الخسارة سيتم الدفع بحسب قيمة الوحدة.

(١) مترجم من العقد مباشرة، انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (Sözleşmeler Ve Formlar)، (VKB).

8 – في نهاية مدة حسابات المشاركة الاستثمارية، يجوز للبنك الوقفي تخصيص احتياطيات موازنة الأرباح من الأرباح المحققة لتوزيعها في إطار اللوائح القانونية ذات الصلة.

9 – إذا رغب بنك المشاركة؛ يمكن زيادة الربح الموزع لمصلحة أصحاب الحسابات الاستثمارية، باستخدام احتياطي موازنة الربح، أو التنازل عن حصة الربح المستحقة لمصلحتهم، بشرط ألا تكون دائمة، أو باستخدام احتياطي موازنة الأرباح في مدد حدوث الخسارة، أو بتغطيتها من مواردها الخاصة على أساس غير دائم، لصالح أصحاب هذه الحسابات.

باعتبار البنك الوقفي التركي بنكًا تشاركيًّا، فإنّه يقدم خدمات مصرفية بدون فوائد، ويقوم البنك بشكل رئيس بجمع الأموال عن طريق: «الحسابات الجارية»، «حسابات المشاركة على أساس اتفاقية تقاسم الأرباح والخسارة»، «حسابات المشاركة على أساس اتفاقية التوكيل الاستثماري»، وتتم متابعة رصيد المشاريع الاستثمارية الخاصة بتقاسم الأرباح والخسائر (طريقة التمويل بالمشاركة) ضمن حساب القروض، ويتكون من رصيد باقي قدره 18.000 دولار أمريكي اعتبارًا من 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022م[1].

(1) "VKB faaliyet raporu 2022", VKB, 162.

الشكل (12): عقد منتج الوكالة بالاستثمار للبنك التشاركي الوقفي التركي مع إجازة للمنتج

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

FAİZSİZ BANKACILIK İLKE VE STANDARTLARI İLE DANIŞMA KOMİTESİ KARARLARI KAPSAMINDA YATIRIM VEKÂLETİ AKDİNE DAYALI FON KULLANDIRMA ÜRÜNLERİ BİLGİLENDİRME FORMU

İşbu Bilgilendirme Formu hesap açılışına ve müşterilik ilişkisine dair bir sözleşme veya akit niteliğinde olmayıp, ***Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları Kapsamında Müşterilerin ve Kamuoyunun Bilgilendirilmesine İlişkin Usul ve Esaslar Hakkında Tebliğ*** kapsamında müşterilerin bilgilendirilmesi niteliğinde olup, hesap açılışı ve müşterilik ilişkisi için gerekli sözleşme ve belgelerin akdedilmesi gerekecektir.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akit ve Tarafların Akit Çerçevesindeki Konumu

- Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen vekâlet yöntemlerinden Yatırım Vekâleti yöntemidir.
- Yatırım vekâleti, gerçek veya tüzel bir kişinin sahip olduğu sermayeyi ücretli veya ücretsiz olarak işletip değerlendirmesi için başka bir kişiyi kendi adına yetkilendirmesidir.
- Yatırım vekâleti akdinde; tarafların, akdin konusunun ve tarafların irade beyanının (icap-kabul) bulunması gerekir. Yatırım vekâleti her iki tarafı da bağlayıcı bir akittir. Bu işlemde tasarruf sahibi elindeki meblağı işletmesi için vekile vekâlet verir.
- Yatırım vekâleti işlemlerinde, sermaye sahibi olan Vakıf Katılım müvekkil; sermayeyi değerlendirmesi için yetki verilen müşteri ise yatırım vekili konumundadır.

Ürün/Hizmet Süreç ve İşleyişi

- Müşteri, yatırım vekâleti finansmanı kullanma talebini Vakıf Katılım'a iletir.
- Vakıf Katılım, müşteriye limit tahsis eder. Akabinde uygun bulunan taleplerin işleme alınabilmesi adına müşterisinden, "Yatırım Planı" talep eder.
- Yatırım Planında belirtilen hususların Vakıf Katılım tarafından incelenmesi ve kabulünden sonra Vakıf Katılım müşteriye tahmini kâr ve vade bilgisini iletir.
- Müşteri, ilgili hususları kabul etmesi durumunda Yatırım Vekâleti Çerçeve Sözleşmesi ve ilgili sözleşmenin eki mahiyetindeki Yatırım Sözleşmesi düzenlenir.
- Finansman kullandırımı gerçekleştikten sonra müşteri kendisine verilen yetki dâhilinde finansman bedelini Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun işlemlerde değerlendirir ve Vakıf Katılım'a taahhüt ettiği kârı vadesinde sağlamaya çalışır.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akdin Temel Özellikleri

- Yatırım vekâleti, Vakıf Katılım'ın sahip olduğu sermayeyi, işletip değerlendirmesi için Müşteriyi yatırım vekili olarak yetkilendirdiği akit türüdür.
- Vakıf Katılım (müvekkil) müşterisine (vekil) Yatırım Vekâleti akdi çerçevesinde sınırlı (mukayyet) veya genel (mutlak) vekâlet verebilir.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

- Alım satıma ve teminata konu edilen mal ve/veya faaliyetler Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararına uygun (mütekavvim) mallar olmalıdır.
- Vekil (müşteri), yatırım vekâleti akdi ile sağladığı fonları Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun yöntemlerle değerlendirir.
- Müvekkil (Vakıf Katılım) ile vekil (müşteri) , yatırım vekâleti işlemi sonucunda elde edilebilecek bir kâr oranını tahminen zikredebilir.
- Müvekkil (Vakıf Katılım), tahmini kar oranından aşağı bir orandan vekilin (müşteri) işlem yapmamasını şart koşabilir.
- Oluşturulacak sözleşmeler Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygun şekilde oluşturulmalıdır.
- Vekil (müşteri), müvekkile (Vakıf Katılım) yaptığı işlemlerde müşterilerinin ödeme yapacağına dair kefalet sağlayabilir. Vekilin (müşteri) ödeme yapılacağına dair kefaleti olması durumunda Yatırım Vekâleti sözleşmesinden ayrı bir kefalet sözleşmesi düzenlenir.
- Yatırım Vekâleti faaliyeti sonunda elde edilen varlıkların satılamaması durumunda vekil (müşteri) tek tarafı bağlayıcı vaadle varlıkları satın alma taahhüdünde bulunabilir.
- Oluşturulacak sözleşmeler Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygun şekilde oluşturulmalıdır.

Fon Kullandırma Yöntemi:

- Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen vekâlet yöntemlerinden Yatırım Vekâleti yöntemidir.

Geç Ödeme Durumunda Banka Uygulaması:

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları kapsamında Danışma Komitesi tarafından belirlenen şartlar altında müşterilerden geç ödeme cezası alınabilmektedir. Müşteri ile Vakıf Katılım arasında sözleşmenin belirlenen kaidelere uygun şekilde akdedilmesi ve müşterinin Vakıf Katılım tarafından belirlenen ödeme şartlarına ve zamanına riayet etmesi durumunda geç ödeme cezası tahsil edilmez.

Geç ödeme cezası tutarları, Bankamız Kar veya Zarar (Gelir) Tablosunda "Kâr Payı Gelirleri" 'nin alt kırılımlarında yer almakta olup, dönemler itibariyle, tahsil edilen bu tutarların enflasyonun üstünde olup-olmadığı hesaplanmakta ve enflasyonun üstünde olan kısımdan geciken alacakların tahsil masrafları düşüldükten sonra kalan tutar sosyal sorumluluk projelerinde kullanılmak üzere Finansal Durum Tablosu Dışı (Nazım) Hesaplara kaydedilmektedir. İlgili tutarlar sosyal sorumluluk projelerinde kullanıldıkça nazım hesaplardan çıkışı yapılarak ilgili gider hesaplarında muhasebeleştirilmektedir.

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartlarına Uygunluğu:

Bu ürün/hizmet Vakıf Katılım Faizsiz Bankacılık Danışma Komitesi tarafından değerlendirilmiş olup Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları çerçevesinde uygun görülmüştür.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

المصدر: «Sözleşmeler ve Formlar»، مترجم من العقد مباشرة، انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (VKB)، 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022م:

https://www.vakifkatilim.com.tr/tr/diger/sozlesmeler-ve-formlar.

الثاني عشر: نظام أقساط المدارس: ويتم تسييره وفق عقد إيجار الخدمات، وهو عقد يكون فيه البنك مؤجِّرًا، والعميل مستأجرًا، ويندرج المنتج ضمن المادة رقم: (19/ 1) من لائحة المعاملات الائتمانية الخاصة بطرق تمويل البنوك التشاركية التركية، ولاستفادة العميل من العقد يقدم طلب التسجيل في نظام أقساط المدارس من المؤسسات التعليمية المتعاقدة مع البنك، ثم تعطي المؤسسة جدول الأقساط مرتبة باسم الطالب في نطاق الاستحقاق الزمني المحدد وتوجِّهه إلى البنك، ليقوم البنك بضمان التمويل الذي ستقدمه لأولياء الأمور والأقساط التي تحددها المؤسسة، وعندما يحين تاريخ الاستحقاق يتم تحويل الرصيد المساوي لمبلغ القسط إلى حساب المؤسسة التعليمية في البنك، إن كان متوفرًا في رصيد الحساب الجاري للعميل، أمّا إذا كان غير كافٍ يتم توفير التمويل الكامل للقسط أو المتبقي منه لتمامه دون المطالبة بأي حصة من الربح.

ومن الشروط المعتمدة ضمن البنك الوقفي التركي في نظام أقساط المدارس (تمت ترجمتها من العقد مباشرة، انظر: الشكل رقم 13) الآتي:

1 – يمكن تقديم خدمة التنازل مقابل دفع رسوم الإيجار لمدة استحقاق معينة لمنفعة الأصل (حقوق الانتفاع والاستخدام)، وذلك للأصول التي تتوافق مع مبادئ ومعايير الخدمات المصرفية الإسلامية.

2 – يتم بيع المنفعة (حق الانتفاع والاستخدام) الخاصة بالأصل إلى العميل بواسطة البنك في إطار الربح المتفق عليه والإطار الزمني المحدد، والبنك يدفع بدوره رسوم الإيجار لمدة معينة مقابل امتلاك هذه المنفعة.

3 – للبنك الوقفي تضمين تكاليف ومصاريف في عملية شراء الخدمة أو مباشرة في حساب التكلفة أثناء البيع.

4 – تُفرضُ غرامة التأخير في حالة عدم دفع رسوم الإيجار في وقتها، ويحوَلُ المبلغ لمشاريع المسؤولية الاجتماعية.

5 – يجب أن تكون العقود المشكلة موافقة لمبادئ ومعايير الخدمات المصرفية الإسلامية وقرارات اللّجنة الشرعية.

ويستخدم البنك التشاركي الوقفي منتج التقسيط من أجل مساعدة الطلاب على دفع أقساطهم المدرسية، حسب إمكانيات أولياء الأمور وشروط البنك المحددة في الشكل رقم (13)، ولا تقتصر هذه الأقساط على مرحلة دراسية معينة، بل تشمل جميع المراحل من التعليم الأساسي إلى غاية المرحلة الجامعية، وبهذا الخصوص فقد تمكن أولياء أمور الطلاب من دفع رسوم التعليم على شكل دفعات وأقساط، من حسابهم الشخصي إلى حساب المدرسة أو الجامعة، وفي عام 2022م عقد البنك الوقفي مجموعة من الاتفاقيات مع جامعات تركية مختلفة لتسديد أقساط الطلاب، واستفاد من هذه العملية أكثر من 2000 طالب في سنة 2022م، ولم يذكر البنك قيمة الدفعات المسدّدة ولا حجمها المالي، باستثناء ذكره لعقد اتفاقية مع مجموعة من المدارس التابعة لشركة المرادية للخدمات التدريسية والتعليمية سنة 2018م[1].

(1) "VKB faaliyet raporu 2022", VKB, 30; "VKB faaliyet raporu 2021", VKB, 70.

الشكل (13): عقد منتج أقساط المدارس للبنك التشاركي الوقفي التركي مع إجازة للمنتج

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

OKUL TAKSİT SİSTEMİ ÜRÜNÜ/HİZMETİ İÇİN FAİZSİZ BANKACILIK İLKE VE STANDARTLARI İLE DANIŞMA KOMİTESİ KARARLARI KAPSAMINDA BİLGİLENDİRME FORMU

İşbu Bilgilendirme Formu hesap açılışına ve müşterilik ilişkisine dair bir sözleşme veya akit niteliğinde olmayıp, ***Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları Kapsamında Müşterilerin ve Kamuoyunun Bilgilendirilmesine İlişkin Usul ve Esaslar Hakkında Tebliğ*** kapsamında müşterilerin bilgilendirilmesi niteliğinde olup, hesap açılışı ve müşterilik ilişkisi için gerekli sözleşme ve belgelerin akdedilmesi gerekecektir.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akit ve Tarafların Akit Çerçevesindeki Konumu

- Bu ürün/hizmet Bankaların Kredi İşlemlerine İlişkin Yönetmelik'in Katılım Bankalarının Fon Kullandırma Yöntemleri konulu 19/1. Maddesinde belirtilen kiralama yöntemlerinden Hizmet Kiralaması yöntemidir.
- Hizmet Kiralaması işleminde Vakıf Katılım kiraya veren, müşteri ise kiracı konumundadır.

Ürün/Hizmet Süreç ve İşleyişi

- Müşteri, Vakıf Katılım'ın anlaşmalı olduğu eğitim kurumlarından Okul Taksit Sistemi ile kayıt yaptırmak istediğini beyan eder.
- Eğitim kurumu belirlediği vade kapsamında öğrenci adına düzenlenmiş taksit tablosunu müşteriye vererek Vakıf Katılım Bankasına yönlendirir.
- Öğrenci velisine kullandırılan finansman ile eğitim kurumunun belirlediği taksitler Vakıf Katılım tarafından garanti altına alınır.
- Vade tarihi geldiğinde taksit tutarı kadar bakiye müşteri cari hesabında varsa eğitim kurumunun Vakıf Katılım'daki hesabına havale edilir. Müşteri hesabındaki bakiye yetersizse taksit tutarının tamamı kadar veya eksik kalan tutarı kadar kar payı alınmaksızın finansman kullandırılır.

Ürünün/Hizmetin Dayandığı Akdin Temel Özellikleri

- Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları'na uygun (mütekavvim) olan varlığın menfaatinin (kullanım ve yararlanma haklarını) belirli bir vade için kira bedeli ödenmesi karşılığında temlik edilme hizmeti verilebilir.
- Varlığın menfaatinin (kullanım ve yararlanma haklarını) belirli bir vade için kira bedeli ödenmesi karşılığında temlik edilen hizmet anlaşılmış olan kâr ve vade üzerinden Vakıf Katılım tarafından müşteriye satışı gerçekleştirilir.
- Vakıf Katılım'ın hizmet veya hakkı satın alması sürecinde ortaya çıkan masrafları, satış esnasında maliyet hesabına dâhil etmelidir.
- Kira bedelinin vadesinde ödenmediği durumlarda gecikme cezası alınması ve tahsil edilen tutarın sosyal sorumluluk projelerine aktarılmalıdır.
- Oluşturulacak sözleşmeler Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygun şekilde oluşturulmalıdır.

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

VAKIF KATILIM
Ortak geçmiş, ortak gelecek.

Geç Ödeme Durumunda Banka Uygulaması:

Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları kapsamında Danışma Komitesi tarafından belirlenen şartlar altında müşterilerden geç ödeme cezası alınabilmektedir. Müşteri ile Vakıf Katılım arasında sözleşmenin belirlenen kaidelere uygun şekilde akdedilmesi ve müşterinin Vakıf Katılım tarafından belirlenen ödeme şartlarına ve zamanına riayet etmesi durumunda geç ödeme cezası tahsil edilmez.

Geç ödeme cezası tutarları, Bankamız Kar veya Zarar (Gelir) Tablosunda "Kâr Payı Gelirleri" 'nin alt kırılımlarında yer almakta olup, dönemler itibariyle, tahsil edilen bu tutarların enflasyonun üstünde olup-olmadığı hesaplanmakta ve enflasyonun üstünde olan kısımdan geciken alacakların tahsil masrafları düşüldükten sonra kalan tutar sosyal sorumluluk projelerinde kullanılmak üzere Finansal Durum Tablosu Dışı (Nazım) Hesaplara kaydedilmektedir. İlgili tutarlar sosyal sorumluluk projelerinde kullanıldıkça nazım hesaplardan çıkışı yapılarak ilgili gider hesaplarında muhasebeleştirilmektedir.

(Ürün ve hizmetlerimize ait daha kapsamlı bilgilere ve icazet belgelerine Bankamızın **https://www.vakifkatilim.com.tr/tr** web sitesi üzerinden ulaşılabilir.)

Bu ürün/hizmet ile Vakıf Katılım Bankası ve müşteri arasında karz akdi kurulacağını, karz akdi içerisindeki konumumun ne olduğunu, söz konusu akdin özelliklerini, işleyişini, Faizsiz Bankacılık İlke ve Standartları ile Danışma Komitesi kararlarına uygunluğunu bildiğimi ve anladığımı beyan ve kabul eder; Vakıf Katılım Bankası'nın bu hususlar hakkında tarafımı sözlü olarak da bilgilendirdiğini ve bu ürünün/hizmetin dayandığı akde girmeye ilişkin açık irade beyanımın alındığını teyit ederim.

Bilgilendirme Formu Teslim Tarihi : ……/……/……

İlgilisinin;

Adı Soyadı/Unvanı: ……

TCKN/VKN : ……

(Bilgilendirme uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olarak yapılabilecek olup, uzaktan iletişim araçları üzerinden/elektronik ortamda/mesafeli olmaması halinde el yazınızla **"Ürüne/hizmete ilişkin bilgilendirme yapılmış ve ürünün/hizmetin dayandığı akde ilişkin irade beyanım alınmıştır."** yazıp, imzalanmalıdır.)

Kaşe ve İmza :

Vakıf Katılım Bankası A.Ş.
Saray Mah. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No: 10 34768 Ümraniye/İstanbul
Tel: 0216 800 55 55 Faks: 0216 800 55 56
Ticaret Sicil No: 981004 Mersis No: 0883 0427 7000 0010

المصدر: «Sözleşmeler ve Formlar»، مترجم من العقد مباشرة، انظر: موقع البنك التشاركي الوقفي (VKB)، 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022م:

https://www.vakifkatilim.com.tr/tr/diger/sozlesmeler-ve-formlar.

الفرع الثاني: الوساطة المصرفية الوقفية للبنك التشاركي الوقفي:

ينتمي رأس مال البنك الوقفي التشاركي بأكمله إلى مجموعة الأوقاف المدمجة والتي تمثِّلها وتديرها المديرية العامة للأوقاف التركية؛ وانطلق البنك التشاركي الوقفي في ميدان المالية الإسلامية ككَوْنِه أحد الأعضاء الأصغر سنًّا في قطاع المالية التشاركية الإسلامية (الصيرفة الإسلامية)، ولكن على الرغم من حداثة نشأته ضمن القطاع المالي الإسلامي في تركيا فقد أحدث ثورة عظيمة ضمن هذا القطاع المالي الحيوي، أولًا لدخوله هذا القطاع بفكر مبتكر وسَنَد مالي قوي مبني على مقاصِد شرعية صلبة ومتينة، وثانيًا لجمعه بين القطاع الربحي المبني على الأُسُسِ والأنظمة الاقتصادية الإسلامية (قطاع الصيرفة الإسلامية)، وبين القطاع الخيري المبني على التكافل والتضامن الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية)، وثالثًا لجعله منظومة الوقف همزةً للوصل والجمع بين القطاعين الربحي والخيري، انطلاقًا من المقاصد الشرعية التي يتضمنها هذا النَّوع من المعاملات المالية الإسلامية، لجمعِهِ بين المقاصد الشرعية المالية والتبرُّعية، ولكونه قِطْعَةً مهمَّة من التاريخ الإسلامي بصفة عامَّة، وكجزء حيوي وفعَّال على مدى قرون من الثقافة الإسلامية التركية (ثقافة الوقف)، والتي لا تزال على قيد الحياة من قبل مؤسِّسها الرئيس «المديرية العامة للأوقاف التركية»[1].

وبفضل هذا النَّهج المعتمد من طرف البنك التشاركي الوقفي فقد تمَّ تحقيق نتائج مُبهِرة ضمن حيِّز الصيرفة الإسلامية والقطاع الخيري (قطاع المسؤولية الاجتماعية)، فاعتبارًا من نهاية عام 2021م أصبحت هذه المؤسَّسة المالية تمتلك منصَّة خدماتٍ فعَّالة تشتمل على مجموعة شبكات ميدانية تتمثل في 130 فرعًا وشعبةً على مستوى تركيا، و1880 موظَّفًا يشتغلون ضمن هذه الفروع البنكية، مع ربطِهَا بمجموعة من قنوات التَّوزيع البديلة، والتي يتمُّ تطويرها باستمرار باستخدام إمكانيات التكنُولوجيا الرَّقمية، فبلغت بفضل ذلك مجموع التبرُّعات والمساعدات الموجهة إلى المؤسَّسات والمنظمات الخيرية والدَّاخلة في نِطَاق المسؤولية المجتمعية المستندَةِ إلى نظام الوقف سنة 2021م ما يعادل (1.6 مليون دولار)[2]، أمّا في سنة 2020م فبلغت (6 آلاف دولار)[3]، ويؤكد البنك الوقفي الإسلامي على الصيرورة على هذا النَّهج الفعَّال والعادل بالنسبة لاقتصاد الدَّولة والفئات المجتمعية المكوِّنة لأجزائه بقوله: «من خلال الجمع بين ثقافة الوقف، والتي كانت جزءًا مهمًّا من الحياة الاجتماعية

(1) "VKB faaliyet raporu 2021", Vakıf katılım Bankası, 6.

(2) "VKB faaliyet raporu 2021", Vakıf katılım Bankası, 6-37-71.

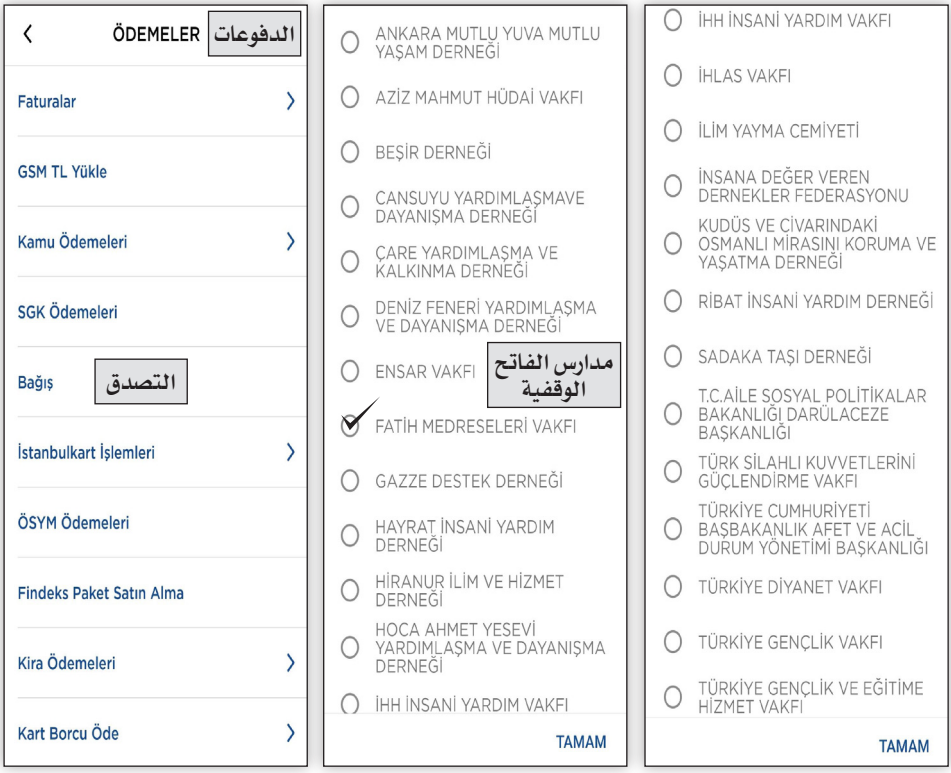
(3) "VKB faaliyet raporu 2020", Vakıf katılım Bankası, 75.

العادلة لعدَّة قرون مضت، ومبادئ التمويل التشاركي الخالي من الفوائد، يسعى البنك الوقفي التشاركي دائمًا لتنفيذ أنشطته في إطار مبني على مبدأ الإفادة ليس فقط للمساهمين والعملاء، بل حتَّى لسائر المجتمع وأفراده وما يصبُّ في مصالحهم»[1].

ومن أجل التسهيل في عملية الجمع والتوزيع والإدارة والاستثمار أيضًا، أصبح الآن من السَّهل جدًّا الوصول إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة بوساطة البنك الوقفي التركي، حيث يمكن لكل من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين التبرُّع للمؤسَّسات الخيرية التي يريدونها مجَّانًا من فروع البنك الميدانية، أو فرع الإنترنت أو فرع الهاتف المحمول أيضًا، أو من خلال تنزيل تطبيقات الموبايل الخاصة بالبنك، واستخدام بعض من الأموال (الصدقات، الزكاة، الأوقاف) في عمليات التبرُّع لمصلحة القطاعات الحيوية والفئات المجتمعية المتنوعة، وللتعرُّف على بعض العمليات التطوعية استخدمنا تطبيق الموبايل للبنك التشاركي الوقفي، والذي يتوفَّرُ على مجموعةٍ من الخيارات ضمن نافذة الدُّفوعات (ödemeler)، وبالضغط عليه تجد خيار التصدُّق (bağış)، وبالضغط على هذا الخيار يعطيك قائمة فيها مجموعةٌ من الجهات والمؤسَّسات الوقفية التي يمكن التبرُّع لها [انظر الشكل (14) والجدول رقم (6)]، والتي منها:

(1) "VKB faaliyet raporu 2020", Vakıf katılım Bankası, 5.

الشكل (14): مراحل التبرع الوقفي من خلال تطبيق الجوال للبنك التشاركي الوقفي سنة 2021م



المصدر: صورة شاشة ملتقطة من تطبيقي البنكي الشخصي على الجوال للبنك التشاركي الوقفي.

الجدول (6): المؤسسات الوقفية التي تمتلك الحساب الجاري ضمن البنك التشاركي الوقفي 2023م

اسم الجمعية الخيرية	الموقع الإلكتروني	رقم الحساب البنكي (TL)
جمعية الهلال الأحمر التركي: Türk Kızılayı Derneği	www.kizilay.org.tr/	TR130021000000000286800001
وقف الديانة التركي: Türk Dıyanet Vakfı	https://tdv.org/tr-tr	TR860021000000000197500002
وزارة الشؤون العائلية: T.C.Aile sosyal politikalar bakanlığı Darülaceze başkanlığı	https://www.darulaceze.gov.tr/	TR210021000000007522300002
جمعية الهلال الأخضر التركي: Türk yeşılay cemiyeti	https://www.yesilay.org.tr/	TR700021000000000192000002
جمعية المساعدة العالمية: yardımeli uluslararası inasani yardım derneği	https://yardimeli.org.tr/	TR220021000000061061000001
وقف عزيز محمود هوداي: aziz mahmud hodayi	https://www.hudayivakfi.org	TR320021000000003859900001
جمعية بشير للتكافل والمساعدة الاجتماعية: beşir sosyal yardımlaşma ve dayanışma derneği	https://www.besir.org.tr	TR760021000000000404200004
جمعية المنارة للتكافل: deniz feneri yardımlaşma ve dayanışma derneği	https://www.denizfeneri.org.tr/	TR540021000000000999900001

جمعية إنسان الخيرات: hayrat insani yardım derneği	https://hayratyardim.org/en	TR5700210000000000367400001
اتحادية الجمعيات المهتمة بالإنسان: ınsana değer veren dernekler federasyon	https://www.iddef.org	TR4300210000000001062200001
جمعية نشر العلم: ilim yayma cemiyeti	https://iyc.org.tr	TR3900210000000000195100001
وقف ناف: nef vakfı /	www.nefvakfi.org/	TR5300210000000008521300001
جمعية أطباء الأرض: yeryüzü doktorları derneği	https://www.yyd.org.tr/tr	TR1400210000000000661200001
وقف مساندة الحقوق الإنسانية والحريات: İnsan Hak Ve Hürrıyetleri Ve İnsani Yardım Derneği	https://ihh.org.tr/	TR1200210000000003811800001
وقف مساندة الحقوق الإنسانية والحريات بقونيا: konya ınsan hak Ve Hürrıyetleri Ve İnsani Yardım Derneği	http://www.konyaihh.org.tr/	TR0500210000000001482000001
جمعية حجر الصدقة: Sadaka taşı derneği	https://www.sadakatası.org.tr/	TR2400210000000010273700001
جمعية حماية وإحياء التراث العثماني في القدس وما جاوره: kudüs ve civarındaki osmanlı mirasını koruma ve yaşatma derneği	https://mirasimiz.org.tr	TR2900210000000009798300001

جمعية إنسان للمساعدة: Rıbat ınsani Yardım derneği	http://www.ankaramutluyuva.org	TR1000210000000080391000
جمعية المرشد للتكافل: veren el yardımlaşma ve dayanışma derneği	https://www.verenel.org.tr/	TR980021000000009306100001
وقف المعارف التركي: türkiye maarif vakfi	https://turkiyemaarif.org/	TR490021000000085660000
جمعية الوصل للتكافل: vuslat yardımlaşma ve dayanışma derneğı	https://www.vuslat.org.tr	TR770021000006592880000
وقف القوات المسلحة التركية: türk silahli küvvetlerini güçlendirme vakfı	https://www.tskgv.org.tr	TR680021000000019870000001
جمعية الحل للتنمية والتعاون: çare yardımlaşma ve kalkınma derneği	https://www.care.org.tr/	TR470021000000044455500001
وقف الأنصار: Ensar vakfı /	https://ensar.org	TR930021000000000197900001
وقف مدارس الفاتح: fatih medreseleri vakfi	https://www.fatıhmedreseleri.org.tr	TR450021000000013654700001

المصدر: تم جمع البيانات بالاعتماد على تطبيقي الشخصي الخاص بالبنك التشاركي الوقفي.

قمت شخصيًّا باستخدام حسابي الخاص في البنك التشاركي الوقفي التركي باستعمال الموبايل للتبرُّع لمصلحة مدارس الفاتح الوقفية (Fatih Medreseleri Vakfı)؛ وبالضغط على هذا الخيار يعطيك مجموعة من الخيارات من ناحية اختيار نوع الوقف والصّدقة المراد القيام بها لمصلحة هذه المدارس الوقفية [انظر: الجدول (7) والشكل رقم: (15)].

الجدول (7): نوع الصدقة والوقف الممكن التبرُّع به من خلال تطبيق الجوال للبنك التشاركي الوقفي

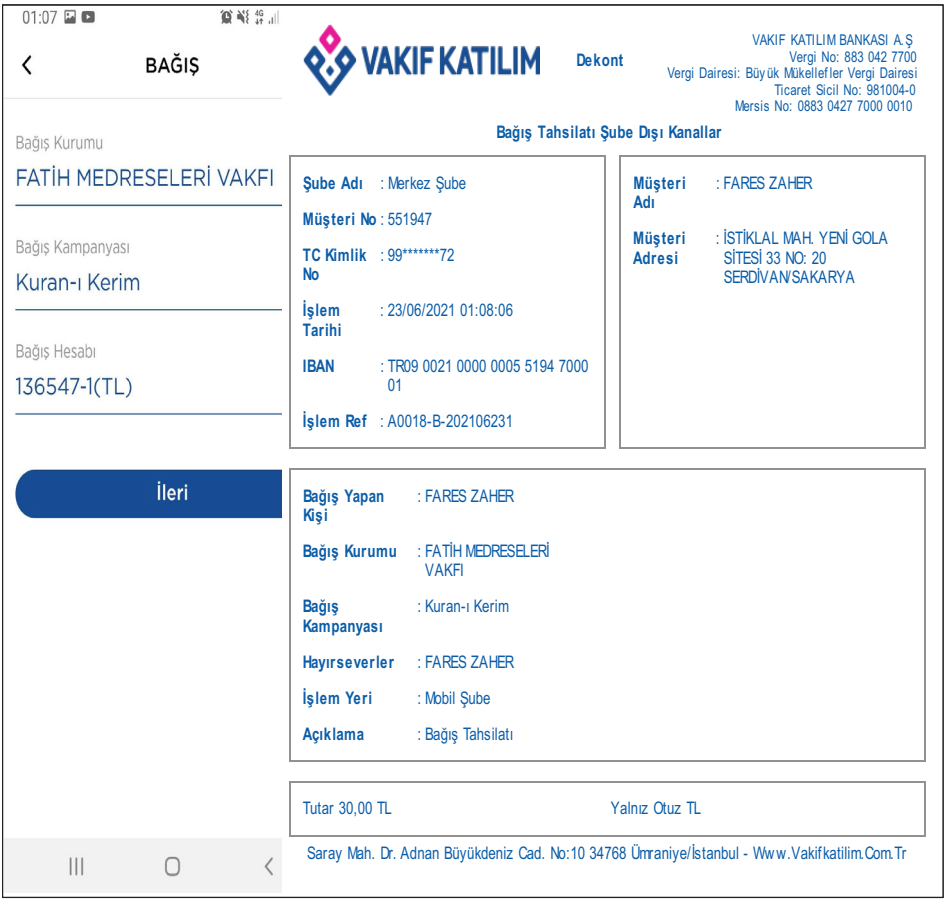
Adak-Akika-Şükür Kurbanı Yurt İçi النّذر –العقيقة– الأضاحي داخل البلد	Adak-Akika-Şükür Kurbanı Yurt Dışi النّذر –العقيقة– الأضاحي خارج البلد
Arakan Bağış تبرّع لأراكان	Afrika Bağış تبرع لإفريقيا
Erzak Kumanya السلّة الغذائية	Bayramlık العيدية
Fitre زكاة الفطر	Filistin Bağış تصدّق لفلسطين
İftar إفطار الصائم	Genel Bağış تصدّق عام
Mescid المسجد	Kuran-ı Kerim القرآن الكريم
Su Kuyusu آبار المياه	Mescid Hisse Bedeli سهم بناء مسجد
Suriye Bağış تصدّق لسوريا	Su Kuyusu Hisse Bedeli ثمن سهم آبار المياه
Vacip Kurban Yurt Dışı الأضحية الواجبة خارج البلد	Talebe Bursu منحة للطلبة
Yemen Bağış تصدق لليمن	Vacip Kurban Yurt İçi الأضحية الواجبة داخل البلد
Zekat الزّكاة	Yetim Sahiplenme التكفل باليتامى

المصدر: تم جمع البيانات بالاعتماد على تطبيقي الشخصي الخاص بالبنك التشاركي الوقفي.

اخترت بواسطة التطبيق البنكي التبرُّع لمصلحة مدارس الفاتح الوقفية (Fatih Medreseleri Vakfı)، واخترت نوع الوقف والصَّدقة المراد القيام به، وهي خانة «تعليم القرآن الكريم»، لتظهر بعد ذلك نافذة لتحديد القيمة المتبرَّع بها ووصل إتمام العملية (الشكل 15)، وتميزت المصارف الوقفية التي اختارها البنك الوقفي التركي بالعصرنة

والابتكار، وتنوعها بين الصدقات المحلية والدولية، واللافت للانتباه أن البنك خصص تبرعات إغاثية وقفية لمصلحة المناطق المتضررة من الحروب كـ«أراكان وسوريا»، وتبرعات وقفية أخرى لمصلحة المناطق التي تعاني من نقص الاحتياجات الغذائية الأساسية مثل إفريقيا، بالإضافة إلى أنّ البنك لم يتخل عن المصارف الوقفية التقليدية كالتكفل بالطلبة والمساجد والإمداد بالمياه الصالحة للشرب، ومن أبرز الأوقاف المبتكرة هو التبرعات الوقفية المخصصة لتجهيز الجيش التركي بالعتاد اللّازم وتطوير التكنولوجيا الخاصة به (ينظر: الجدول رقم 6).

الشكل (15): وصل الدفع والتبرع لمصلحة مدارس الفاتح لتعليم القرآن الكريم 2021م



المصدر: تطبيقي الشخصي على الجوال للبنك التشاركي الوقفي.

أولًا: تكنولوجيا البنك التشاركي الوقفي التركي وابتكاراتها: ومن هذه التكنولوجيا والابتكارات[1]:

1 – منصة التواصل الاجتماعي داخل المؤسسة (VBİZ): تم وضع تطبيق للهاتف المحمول في الخدمة والخاص بعمال البنك الوقفي، يمكِّنهم من الوصول على الفور إلى جميع المعلومات؛ من صيرورة العمل إلى قائمة الطعام، ومن أخبار الفعاليات إلى غاية المعلومات الخاصَّة والخصُومات الحصرية.

2 – بطاقة الائتمان التجارية: وهي بطاقة ائتمانية تجارية خاصَّة بالعملاء المعنويين للبنك، تمكِّنهم من دفع نفقات أنشطتهم التِّجارية المختلفة، وتحتوي هذه البطاقة على العديد من المزايا، التي منها: سهولة الدَّفع ضمن الرصيد المحدَّد للنفقات المتعلِّقة بأنشطة الشركة ذات الشَّخص المعنوي، إعطاء الموظَّفين البطاقات الائتمانية الإضافية مع ميزة احتوائها على رصيد مختلف عن بعضها، مع إمكانية تتبُّع النَّفقات التي يتمُّ إجراؤها من هذه البطاقات ضمن تقرير وبيان واحد للمعاملات التي يتمُّ إجراؤها، البطاقة الائتمانية التِّجارية هي البطاقة الأولى للبنك ذات الخاصِية المؤسَّسية.

3 – تطبيق نقاط البيع (MobildePOS): يهدف البنك الوقفي من خلال هذا التطبيق للمساعدة في عملية الارتِقَاء بالشَّركات التِّجارية وغيرها في رحلة التَّحوُل الرَّقمي الخاصَّة بهم، من خلال هذا التطبيق الذي تمَّ تنفيذُه بالتَّعاون مع شركات عالمية وهي شركة (Samsung) وشركة (PayCore)، ويهدف هذا التطبيق إلى إنقاذ الشركات من صعُوبات استخدام أجهزة نقاط البيع.

4 – نظام العنوان السَّهل: يمكن لعملاء البنك من خلال هذه الخاصيّة مطابَقَة حساباتهم عبر قنوات البنك الرقمية برقم هواتفهم، أو رقم معرِّف الأيبان (IBAN)، أو رقم جواز السفر، أو عنوان البريد الإلكتروني عبر نظام العنوان السَّهل وتلقِّي التحويلات المالية بهذه المعلومات.

5 – تحويل سريع وفوري للأموال: مع البُنية التحتية السَّريعة التي تم إنشاؤها تحت قيادة البنك المركزي، يمكن لعملاء البنك من إجراء تحويل فوري للأموال على مدار السَّاعة وطوال أيام الأسبوع (7/ 24) عبر القنوات الرَّقمية للبنك الوقفي إلى رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) أو (Kolay Adres).

6 – المساعد الرَّقمي الآلي للبنك الوقفي (Chatbot): من خلال روبوت الدردشة

(1) "türkiye de katılılm bankacılığı el kitabı", TKBB, 112.

المدعُوم بالذكاء الاصطِنَاعي والموجود على موقع البنك على الويب، يمكن للعملاء الاستفسار عن: «فرع الصَّراف الآلي، سعر الصَّرف، التمويل، معدَّلات الرِّبح»، وغيرها من الموضُوعات الأخرى.

7 – كلمة مرور واحدة على جميع القنوات الرَّقمية للبنك (تأكيد الهاتف المحمول/ استرجاع كلمة المرور): يوفِّر البنك للعملاء إمكانية تسجِيل الدُّخول إلى جميع القنوات الرَّقمية للبنك بكلمة مرورٍ واحدة، وبفضله تمَّ تقديم الابتكارات الآتية للعملاء: إضافة خدمة فتح الخط «Unblock Sim»، إضافة ميزة «تأكيد الهاتف المحمول» إلى قناة Mobile Branch الخاصة بالبنك، مع هذه الميزة سيتمكن المستخدِمُون من توفير عمليات تسجيل الدُّخول إلى فرع الإنترنت عبر فرع الهاتف المحمول بدلًا من الرَّسائل القصيرة، إضافة قائمة «الأجهزة المسجَّلة» على تطبيق الجوال، ومن خلال هذه القائمة يمكن للمستخدمين ضبطُ عمليات التنشيط والتجميد والتحديث لمعلومات الهاتف المحمُول الخاص بهم على مختلف الأجهزة، والاستفادة من خاصية الحصُول على رقم العميل «المشتري» بالضغط على اختيار معرفة رقم المشتري، وتحديث جميع عمليات التواصُل مع مركز اتصالات العملاء، مما يجعلُها أكثر أمانًا ويسهِّلُ وصول عملاء البنك إليها.

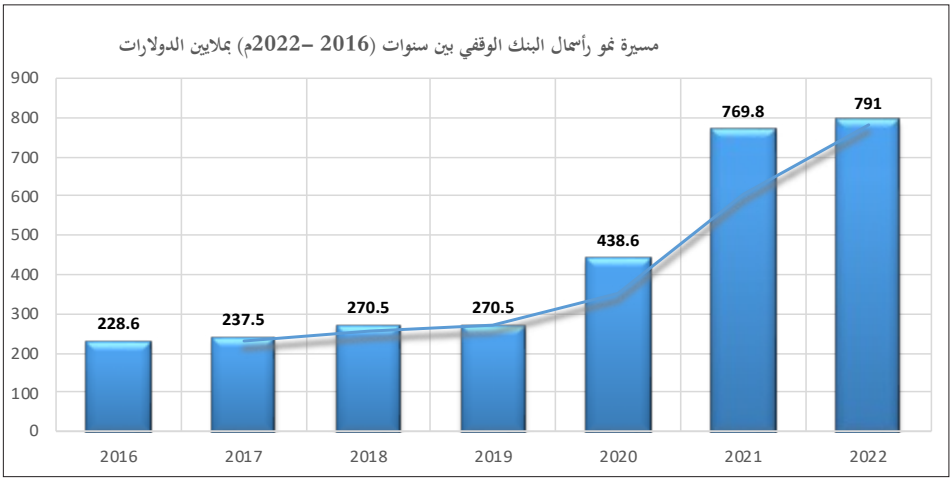
8 – تعريفات الخدمات المصرفية الرقمية من خلال شعبة الإنترنت والجوال: يمكن الآن إجراء تعريفات الخدمات المصرفية الرَّقمية من معاملات تعريف القناة الرقمية عبر الجوال وفرع الإنترنت من خلال قائمة «نسيت كلمة المرور الخاصة بي»، التي لا يمكن إجراؤها عادَة إلَّا من خلال الذَّهاب إلى الفرع البنكي.

9 – مشروع تسجيل عمليات الدفع النقدي "CKÖ" (Beko/ Ingenico): حيث ضمَّ البنك الوقفي لعمليات تسجيل الدَّفع النَّقدي في المحلَّات أحدث الأجهزة والطِرَازات المستعملة في السُّوق وهي:«Move /Ingenico IWE280 – IDE280 /BEKO 300–200 5000F»، يمكن للعملاء الذين يستخدِمُون هذا الجهاز إجراء عمليات التَّسجيل النَّقدي بتحصيل الدُّفُوعات مباشرة إلى البطاقة البنكية الخاصَّة بهم.

ثانيًا: نجاح البنك الوقفي في الرَّفع من رأسمال البنك التشاركي الوقفي وغلّاته: بعد مسيرة دامت 6 سنوات من العمل الدؤُوب على تنمية رأسماله الوقفي، تمكن البنك التشاركي الوقفي من تحقيق عائدات مرتفعة لمصلحة المساهمين في البنك الوقفي، وكما نعلم أنّ هذه العائدات ستعُود بدرجة أُولى إلى المديرية العامة للأوقاف التركية، وبدرجة أقل للأوقاف المضبوطة المندَرِجَة تحت سلطته، ولكن المستفيد الأكبر هو القطاعُ الثالث (القطاع الخيري) متمثِّلًا في كمية العائدات التي سيستفيدُ منها من أجل تحقيق آمال طبقات

مختلفة من المجتمع التركي، وفي ذلك توسيع أكبر لكمِّية الغلاّت التي ستعود عليهم، وفي نسبة الاستثمارات والخدمات التي سيستفيد منها أكبر عدد ممكن من الطبقات الفقيرة والمحتاجة؛ فبعد دخول البنك التشاركي الوقفي برأس مال تأسيسي قدِّر بـ (228.6 مليون دولار) سنة 2016م، تمكَّن البنك الوقفي من رفع رأسماله في السنة التي بعدها (سنة 2017م) إلى (237.5 مليون دولار) بزيادة بلغت 8.9 ملايين دولار، أمّا سنة 2018م فوصلت قيمة رأس المال إلى (270.5 مليون دولار) بزيادة بلغت 33 مليون دولار، وبقيت قيمة رأس المال على الحال نفسه حتى سنة 2019م، أمّا سنة 2020م التي عرف فيها القطاع المصرفي العالمي انخفاضًا حادًّا تمكن البنك الوقفي من تحقيق أرباح خياليَةٍ وقفزة سريعة ساهمت في رفع قيمة رأسماله الوقفي بوصوله لمبلغ (438.6 مليون دولار)، أي بزيادة نمو تقدر بحوالي أكثر من 160 % عن سنة 2018م و2019م، ليصل سنة 2021م إلى (769.8 مليون دولار)[1]، ليبلغ سنة 2022م رقمًا لا يمكِنُ وصفه إلّا بالمبهر حيث بلغ (791 مليون دولار). انظر الشكل رقم: (16).

الشكل (16): مسيرة نمو رأسمال البنك الوقفي بين سنوات (2016م –2022م) بملايين الدولارات الأمريكية



المصدر: تم إنشاء الشكل بالاعتماد على البيانات المستخلصة من كتيب أنشطة البنك التشاركي الوقفي التركي لسنوات 2016م– 2022 م[2].

(1) "VKB faaliyet raporu 2017", VKB, 10; "VKB faaliyet raporu 2018", VKB, 7; "VKB faaliyet raporu 2019", VKB, 7; "VKB faaliyet raporu 2020", VKB, 9; "VKB faaliyet raporu 2021", VKB 11.

(2) انظر: المصادر نفسها.

أمّا بالنسبة لحصة المساهمين من المؤسَّسات الوقفية في رأس المال الوقفي للبنك التشاركي الوقفي التركي، فسنجد قيمة أسهمهم ارتفعت بشكل ممتاز سنة 2021م مقارنة بعام 2016م عند تأسيس البنك، حيث وصَلَت قيمة أسهم المديرية العامَّة للأوقاف التركية المشارِكة بنسبة 99 % إلى مبلغ (783 مليون دولار)، أمّا وقف (بايزيد خان الثاني) ووقف (محمود خان الأول) ووقف (محمود خان الثاني) ووقف (مراد باشا) فيشاركون بنسبة (0.25 %)، وقُدِّرت قيمة مساهمات كل واحد منهم لسنة 2021م بـــ(مليوني دولار).

وهذا النمُو الكبير في رأس المال قابَلَهُ أيضًا اتِّساع في المجال الخيري التبرُّعي لدى البنك الوقفي، حيث قام البنك سنة 2016م بتقديم مساعدات وتبرُّعات لمؤسَّسات مختلفة بلغت قيمتُها (142 ألف دولار)، وقدَّم البنك في سنة 2017م تبرُّعات بقيمة (153 ألف دولار)، أمّا في سنة 2018م فكانت قيمتُها (9 آلاف دولار)، وفي سنة 2019م بلغت (11 ألف دولار)، وفي سنة 2020م بلغت (6 آلاف دولار)، وعلى الرغم من ضُعف التبرُّعات في هذه السنوات الثلاث (وربما هذا راجع لحدائَةِ تأسيس البنك) إلّا أنّه في سنة 2020م تمَّ الرَّفع من قيمة ونسبة التبرُّعات المقدَّمة إلى مؤسَّساتٍ مختلفة لتَصِل إلى مستوى عالٍ سنة 2021م بقيمة (1.6 مليون دولار)، وعرفت نهاية سنة 2022م وبداية سنة 2023م الرفع من قيمة التبرعات بسبب الكوارث الطبيعية التي مست تركيا، بالتحديد الزلزال المدمر الذي حل بجنوب تركيا، فقد تحمل البنك التشاركي الوقفي مسؤوليته المجتمعية كاملة من خلال مجموعة من التبرعات لمختلف المؤسسات الخيرية بقيمة بلغت (5.8 ملايين دولار) [1]، فجاءت موائمة تمامًا لحجم الأرباح المحقَّقة من طرف البنك الوقفي تماشيًا مع مسؤوليته المجتمعية المأمولة، ولم تقف التبرُّعات وتحمُّل المسؤولية المجتمعية عند هذا الحدِّ بل قام البنك أيضًا بالاهتمام بموظَّفِيه من خلال ما يقدِّمه لهم من مكافآت وبدل النَّقل، وتكلِفَة الوجْبَة اليومية والتأمين الصِّحي الخاص، ودورات اللُّغة الأجنبية، ومساعدات الأمُومة والزواج وطبِّ الأسنان والتدريب والتكوين... إلخ[2].

واستغلَّ البنك التشاركي الوقفي جميع المنتجات والخدمات المالية المصرفية الممكِنَة، من أجل استثمار الأصول الوقفية وغيرها من الأموال، سعيًا لتعظيم عائدات الغلّات الوقفية، من خلال عملية الدَّمج بين رأس المال الوقفي ومقاصده السَّامية وقطاع الصيرفة الإسلامية، حيث جاء في التقرير السنوي الآتي: «من خلال الجمع بين ثقافة الوقف التي كانت ولا تزال

(1) "VKB faaliyet raporu 2016", VKB, pdf , Vakıf katılım Bankasının yayınları, 2016, 51; "VKB faaliyet raporu 2017'', VKB, 54; "VKB faaliyet raporu 2018", VKB, 56; "VKB faaliyet raporu 2019", VKB, 58; "VKB faaliyet raporu 2020", VKB, 75; "VKB faaliyet raporu 2021", VKB, 71; "VKB faaliyet raporu 2022", VKB, 65.

(2) "VKB faaliyet raporu 2016", VKB, 30.

قطعة مهمَّة من الحياة الاجتماعية العادلة لعدَّةِ قُرُون، مع مبادئ الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد (قطاع الصيرفة الإسلامية)، يهدِفُ البنك التشاركي الوقفي إلى تنفيذ أنشطته في إطار مبدأ الاستفادة للمجتمع بأكْمَلِه وليس فقط لشركائه وعملائه... [لذلك] يركِّزُ البنك التشاركي الوقفي على تقديم تجربة وخدمات مثالِية ومتكاملة لعملائه من القطاع الحقيقي، وخاصَّة الشرَّكات الصَّغيرة والمتوسِّطة، وبفضل ذلك أصبح أحد أهمِّ اللَّاعبين وأكثرهم ديناميكية في هذا القطاع، لجمعه بين ثقافة الوقف ومقاصِدِه الموجودة في تركيا منذ قرون والمبادئ المصرفية الخالية من الفوائد»[1].

وبالإضافة إلى المنتجات المالية المستخْدَمَة في الاستثمار التي عرضها الباحث آنفًا (ينظر: من الشكل رقم 2 إلى الشكل رقم: 13) يستخْدِمُ البنك الوقفي أيضًا:

1 - **الشراكة مع القِطاع الثالث (القطاع الخيري)**: فإيمانًا من البنك بإلزامية رفع حَجم التعاون بين القطاعين الرِّبحي والخيري وتعمِيقِه، والتَّأكيد على أهمية المسؤُولية المجتمعية المقاصدية، ساهم البنكُ التشاركي الوقفي في عقد اتِّفاقيات مع المديرية العامَّة للأوقاف التركية بالتوسُّط في عملية دفع المنح الدراسية المقدَّمة من طرف المديرية العامة للأوقاف لطُلَّاب التعليم العالي، وعلى إثرها سيتمُّ إيداع مدفُوعات المنح الدِّراسية الشهرية بانتظام في الحسابات الجارية المفْتُوحة من قبل الطُّلاب الذين يحقُّ لهم الحصول على المنح الدراسية، وكذلك التوسُّط في عمليات دفع بدل إيجار الممتلكات الوقفية من طرف المؤجِّرين لمصلحة المديرية العامة للأوقاف التركية، من خلال فروع البنك الوقفي والقنوات الرقمية من حساباتهم الشخصية والمؤسَّسية أو باستخدام بطاقات ائتمان البنك الوقفي مع تعليمات الدَّفع التلقائي[2].

2 - **المرابحة القائمة على الضَّمانات**: واصلت صفقة المرابحة القائمة على الضَّمانات -التي نُفِّذَت أول مرَّةٍ من طرف البنك الوقفي في إطار التعاون مع بعض البنوك الخليجية- حتى في عِزِّ موجَةِ كورونا، المساهمة في زيادة نشاطه وتوسيع حَجْم معاملاته وشبكة مراسليه من دون انقطاع، خاصة تلك البنوك التي لم يتمَّ التعامُل معها من قبلُ لا ضِمنَ صَفَقات التِّجارة الخارجية ولا في إطار التعامُل مع البنوك المراسلة سنة 2021م، ممّا أدى إلى زيادة عدد معاملات التَّصدير التي يقوم بها البنك الوقفي بنسبة 100 % تقريبًا مقارنة بالعام الذي قبله، وساهم البنك في جلب المزيد من العملاء والاستحواذ على المعاملات لمصلحة البنك الوقفي، والوصول إلى دعم مادِّي للبنك بقيمة (400 مليون دولار) على

(1) "VKB faaliyet raporu 2019", VKB, 3.

(2) "VKB faaliyet raporu 2019", VKB, 31 -32.

الرغم من صعُوبة الحصُول على العملة الأجنبية في تركيا نتيجة للظروف الاقتصادية الصَّعبة آنذاك[1].

3 – **صكوك الإجارة:** صرَّح المدير العام للبنك الوقفي ضمن كُتيِّب الأنشطة لسنة 2018م أنّه بدأ العمل في استصدار صكوك الإجارة في النِّصف الثاني من سنة 2017م، حيث قام البنك بإصدار 37 صكًّا بقيمة ما يقارب (1.9 مليار دولار) في 20 شهرًا، بواسطة الفرع الإداري لإيجار الملْكِية الوقفية (Vakıf Varlık Kiralama)، وسعيًا من البنك لتنويع مصادر تمويلهِ، فقد توسَّط البنك أيضًا لبعض القطَاعات الخاصَّة في عملية استخدام أدوات سُوق رأس المال الخالية من الفوائد، بإصدار 7 صكوك أخرى قاربَت قيمتُها (169.7 مليون دولار)، وتمَّ إصدارُ هذه الصُّكوك من خلال الفرع الإداري لإيجار الملكية الوقفية، هذا على المستوى المحلِّي، أمّا على المستوى الأجنبي فقد حَصل البنك على موافقةٍ من مؤسَّسة رأس المال (SPK) لإصدار صكوك أجنبية لتأجير الأصول لمصلحة مؤسسات القطاع الخاص بقيمة (250 مليون دولار)[2].

4 – **التخطيط مستقبلًا لاستخدام تقنية البلوكتشين (Blockchain /Blokzincir):** وبخصُوصِ التطورَات التكنولوجية والرَّقمية، أوضح المدير العام للبنك الوقفي السيد إكرام جوكتاش أنّه في المستقبل القريب سيكون لدينا خُطَوات للاستجابة لمتطلبات عملائنا بطريقة متكاملة مع منتج وتقنية (Blockchain /Blokzincir)، والذَّكاء الاصطناعي والمحفظة المتنقلة والمعلومات البيوميترية، كل ذلك في سبيل تطوير خدمات البنك الرَّقمية وجذب أكبر عدد من المتعاملين[3].

5 – **تمويل قطاع المؤسَّسات الصَّغيرة والمتوسِّطة:** وانطلاقًا من أنّ النِّظام المصرفي الإسلامي هو نظام اقتصادِيٌّ قائمٌ على دعم الإنتاج مباشرة، فقد أعطى البنك الوقفيُّ أهمية كبيرة للمؤسَّسات الصَّغيرة والمتوسِّطة، رغبةً منه في دعم الإنتاج والصِّناعة، وتعزيز ثقافتها لدى طبقةٍ واسعةٍ من الفئات الصِّناعية المتوسِّطة والصَّغيرة داخل المجتمع التركي، من خلال تقديم مجموعةٍ من المنتجات المالية الإسلامية القائمة على الشراكة في المال والعمل والرِّبح والخسارة، مع السَّعي لتطوير منتجاتٍ وخدماتٍ جديدة تُلَبِّي احتياجاتهم، وأخرى تُلَبِّي حاجات القطاعات الفردية، مع تعزيز مكانة البنك للدُّخول بقوَّة في مجال المنتجات المالية وميدان رأس المال والعمل[4].

(1) "VKB faaliyet raporu 2021", VKB, 31.

(2) "VKB faaliyet raporu 2018", VKB, 10 - 11.

(3) "Müşterilerimiz Bize Değil, Biz Onlara Uyum Sağlıyoruz", göktaş, katılım finanse, 04/18, 2020 16.

(4) "Katılım bankalığı yükselişini sürdürüyor", Ikram göktaş, 35.

وضع البنك الوقفي ضمن أجندته لسنة 2017م هدفًا لتحقيق نمو بنسبة 100 % في جميع المنتجات المالية المقدَّمة، خاصة تلك المنتجات التي تدعَمُ الإنتاج وتطوّرُه، ومنها تمويل المؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الخدمات الأساسية[1]، والتي ركّز عليها البنك الوقفي من أجل أن يصبِح المؤسَّسة المالية الأولى المتبادِرة إلى ذِهْنِ الشركات والمؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقًا من فكرة أنَّ هذه المؤسَّسات تكمُن فيها قوة اقتصاد البلد، والتي هي القوَّة الدافعة في مجالات التصنيع والتوظيف والصادرات والابتكار، ويُطلِق عليها البنك الوقفي اسم (I4)، وللتعامُلِ الفعَّال مع هذه المؤسَّسَات المصغرة في عملية إدارة المحفظة الخاصَّة بها، جهّز البنك إستراتيجية خاصَّة سمّاها بـ «الإستراتيجية المثالية للشركات الصغيرة والمتوسطة»، تمّ التركيز فيها على مجالات حسَّاسة ومهمَّة، مثل: القاعدة الواسعة، عمق العملاء، المشاريع المؤهلة، التأجير التمويلي، الطاقة الخضراء، والبيع المتقاطع والعابر، التجارة الخارجية، وجودة المحفظة وكفاءتها، وبفضل هذه الإستراتيجية تمَّ تحقيق نمو تجاوز التوقُّعات الخاصة بالبنك لأهداف الميزانية المخصَّصة لسنة 2021م؛ فقد تمت زيارة الفرُوع الخاصَّة بالبنك من طرف العُمَلاء لتبلغ حوالي (600 زيارة) بهذا الشَّأن، وتمَّ الاتصال بفريق المبيعات للبنك واحدًا تلو الآخر، مما دفع البنك لعمل مجمُوعَةٍ من الاتفاقيات مع غرف التجارة والصِّناعة، وغرف الحرفيين لدعم المؤسَّسات التأهيلية الصغيرة والمتوسِّطة، وتقديم الحُزَم الجذَّابة لهذا الدَّعم التي تمَّ تطويرُها بالتعاون مع المناطق الصناعية المنشأة في نطاق الخُطْوة والإستراتيجية الصِّناعية المخطَّط لها، كما تمَّ استحداث بطاقة ونظام دفع خاصٍّ بالشركات الصغيرة مبنِيَةٍ على صيغة المرابحة، وسُمِّيت ببطاقة فرح (Ferah Kart)، لتسهيل وتسريع عملية وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التَّمويل على وجه الخصُوص[2]، وتمَّ في سنة 2019م لوحدِها تقديم حوالي (11600 عرض قروض)، كما خصّصَت لها ميزانية وصلت إلى (2.1 مليار دولار) كحدٍّ أقصى[3].

تم إنشاء قسم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن البنك الوقفي في الشهر الأول من عام 2019م، وصُنِّفت الشركات التي يبلغ حجْمُ مبيعاتها ما بين (1.8–11.3 مليون دولار) على أنّها شركات صغيرة ومتوسطة، واعتبارًا من الشهر الأول من سنة 2020م، بدأت إدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في تلبية احتياجات جميع العملاء في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع وضع أربع ركائز مهمَّة وفعَّالة من طرف البنك الوقفي، تهدِفُ إلى زيادة عدد عملاء الشَّركات الصَّغيرة

(1) "Katılım Bankacılığı Yükselişini Sürdürüyor", İkram göktaş, katılım finanse Dergisi, 01/04, 2017, 35.

(2) "VKB faaliyet raporu 2021", VKB, 26.

(3) "VKB faaliyet raporu 2019", VKB, 14.

والمتوسطة النَّاشطين اقتصاديًّا، وللرفع من جودة الخدمات المقدَّمة إرضاءً للعملاء، وهذه الركائز هي: «إمكانية الوصول إليها، السرعة، توليدُ الحلُول، الاستمرارية»[1].

6 - **التداول في بورصة إسطنبول للمعادن الثمينة والأحجار الكريمة (KMTP)**: قال المدير العام للبنك الوقفي السيد جوكتاش: إنّه بدأ في معاملات تداول السبائِك الذَّهبية في سوق المعادن الثمينة في بورصة إسطنبول (KMTP) عام 2017م، واضعًا نُصبَ عينه أن يصبح بنك الذَّهب الوطني في تركيا، وتمكنّ بالفعل من تحقيق هذا الهدف في غضُون عامين من بدء التداول (أي سنة 2019م) بتداوله لما يقارب (63.4 طنًّا) من السَّبائِك الذَّهبية، و(236.7 طنًّا) من الفضة، ليصبح المؤسَّسة المصرفية الممتلكة لأكبر وأعلى حجم معاملات معادن ثمينة في بورصة إسطنبول للمعادن الثمينة[2].

7 - **تمويل السَّكنات من خلال الإجارة المنتهية بالتمليك**: وقَّع البنك الوقفي اتِّفاقية مع وزارة البيئة والتهيئة الحضرية التركية والمديرية العامة للعقارات لتمويل السكنات الموجهة لمختلف الطبقات الشعبية، بواسطة الإجارة المتناقصة، ووفقًا للاتِّفاقية تم وضع مخطط لتسديد الدفوعات بين 61 و120 شهرًا[3].

8 - **الإنجازات والجوائز المتحصَّل عليها من طرف البنك الوقفي التركي**: تحصل البنك على جائزة جمعية أسواق رأس المال التركية (TSPB) عام 2020م، لكون البنك قد شارك بأكبر قدر من صكوك الإجارة المصدرة في القطاع المحلِّي، وجائزة سوق بورصة إسطنبول للمعادن الثَّمينة والأحجار الكريمة (KMTP–BIST) لأعوام متتالية، وبحجم تعاملات قدِّرَت بأكثر من (560 طنًّا) من معدني الذَّهب والفضة، وجائزة المؤسَّسة المالية الأعلى تصديرًا للذَّهب، بتصدير ما يقرُبُ عن (6 أطنان) من السَّبائك الذَّهبية لسنة 2020م، والحصُول على جائزة من فئتين مختلفتين من طرف (IDC CIO awards tan) و(IDC DX awards tan)، في إطار كون البنك الوقفي جهةً أعطت حيِّزًا مهمًّا للتحول الرَّقمي، وجائزة أخرى في مشروعه (Hacking the Hackathon) المتعلِّق بالتعاون بين الإنسان والآلة، بالإضافة إلى ذلك فاز بالمركز الأول في مشروع (Valf) في فئة الموزِّع الرقمي، كما تم نشر قصة نجاح البنك الوقفي من خلال دراسته المتعلِّقة بالعمليات الآلية (RPA) و(RPA Hackathon) في مارس 2020م على الموقع الإلكتروني لـ «UIPATH Global» العالمي، وجائزة أفضل بنك تشاركي إسلامي للعام 2020م، في حفل جوائز وان «One» للتسويق

(1) "VKB faaliyet raporu 2019", VKB, 16.

(2) "Vakıf Katılım, Kıymetli Maden İşlem Hacminde Lider Oldu", İkram göktaş, katılım finanse 04/18, 2020, 16.

(3) "Vakıf Katılım'dan Kamu Lojmanlarına Finansman Desteği", İkram göktaş, katılım finanse, 04/18, 2020, 16.

المتكامل الذي تم تنظيمه بالتعاون مع مؤسَّسة تركيا للتَّسويق؛ وجائزة نظام تصنيف الذهب الجواهري (Jeweller's Gold Valuation System) كأول مرَّة في هذا القطاع[1].

المطلب الثاني: مقارنة بين وساطة البنك التشاركي الوقفي ووساطة البنك الإسلامي للتنمية

الفرع الأول: صندوق تثمير الممتلكات الوقفية الخاص ببنك التنمية الإسلامي:

يعتبر صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف التابع للبنك الإسلامي للتنمية، صندوقًا عالميًّا خاصًّا بتطوير وتثمير ممتلكات الأوقاف الإسلامية، تمَّ تأسيسُه من طرف الدُّول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي[2] بإندونيسيا في 29 أكتوبر 1997م، بمجموع مساهمات في رأس المال الوقفي قُدِّر بـ: (50 مليون دولار) مقسمة على 5000 سهم (وفاقت قيمة السهم الواحد بداية سنة 2023م 11 ألف دولار)، ساهم فيها بنك التنمية بمبلغ قدره: (29.5 مليون دولار)، ما يمثل نسبة (36.91 %) من مجمل المساهمات، وقُدِّمت بقية المساهمات من طرف مجموعة من المنظمات الخيرية ووزارات الأوقاف والمصارف... إلخ[3].

ولصندوق تثمير الوقف مهمة مزدوجة وهي تحقيق عائد ماليّ مستدام وتأثير اجتماعي في الوقت نفسه، من خلال استغلال الأصول الوقفية المتنوعة في تحسين التنمية الاقتصادية لبلد من البلدان، عن طريق إمدادها بما تحتاج إليه من مختلف المرافق والمهارات، جاء في التقرير السنوي للصندوق: «فصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، يقدم الأوقاف كأداة تنمية قائمة على التمويل الاجتماعي مع مراعاة مبادئ الفقه ذات الصلة... كما أنّه يركز بشكل كبير على الاستدامة المالية طويلة الأجل بين الأجيال»[4].

يتسم صندوق تثمير الممتلكات الوقفية بالتكلفة المعقولة والتأثير الكبير المستدام، حيث موّل الصندوق منذ إنشائه إلى غاية مطلع سنة 2023م ما يفوق 56 مشروعًا عقاريًّا وقفيًّا في 28 بلدًا بقيمة إجمالية قدرها مليار دولار أمريكي، مع دعم منقطع النظير لمختلف الجهات المستفيدة غير الربحية من حكومات ومراكز بحثية ومؤسسات خيرية[5].

(1) "türkiye de katılılm bankacılığı el kitabı", TKBB, 112.

(2) تم تعديل اسم المنظمة فيما بعد لتصبح: منظمة التعاون الإسلامي.

(3) انظر: التقرير السنوي لصندوق تثمير الممتلكات الوقفية 2022م، بنك التنمية، 25.

(4) انظر: التقرير السنوي لصندوق تثمير الممتلكات الوقفية 2022م، بنك التنمية، 20.

(5) انظر: التقرير السنوي لبنك التنمية الإسلامي 2022م، منشورات بنك التنمية الإسلامي، PDF، 2022م، 31.

وبالنّظر إلى صورة هذا الصُّندوق وموضعه داخل البنك الإسلامي للتنمية، فسيجده الناظر عبارةً عن حيِّز أو نافذة تماثِلُ صورة البنوك الإسلامية الوقفية تمامًا، التي ذكر الباحث آنفًا أنّها عبارة عن بنك إسلامي متكامل زائد نافذة وقفية ضمنه في شكل محفظة أو صندوق وقفي؛ والفرق بينها وبين البنوك الوقفية الخالصة هو في كون هذه الأخيرة تؤسس بواسطة رأس مالٍ وقفيٍّ خالصٍ، وعائداتها تستغل للمنافع العامة والخاصة الضرورية، والمصارف الإسلامية الوقفية (ومنها صندوق تثمير ممتلكات الوقف) تعتبر حيِّزًا مصغَّرًا للبنوك الوقفية[1].

أمّا فيما يتعلق برأسمال الصندوق الوقفي فقد ارتفع من (50.8 مليون دولار) في سنة 2009م إلى (69 مليون دولار) في سنة 2010م، قبل أن يتراجع بعدها إلى (61 مليون دولار) في سنة 2011م، ليرتفع بعدها التمويل سنة 2012م إلى حد غير مسبوق وهو (95 مليون دولار)، ثم عاود رأسمال الصندوق التراجع مجدَّدًا ليصل إلى مبلغ (69.8 مليون دولار) سنة 2013م وانتعش الصندوق في السنة التي تلتها أي سنة 2014م وسجَّل رقمًا قياسيًّا بوصول مبلغ الاعتمادات فيه إلى (110 ملايين دولار)، وشهدت السنوات الثلاث التي تلتها تراجعًا تدريجيًّا للاعتمادات من (95 مليون دولار) في سنة 2015م إلى (69 مليون دولار) في سنة 2016م، و(45 مليون دولار) في سنة 2017م، وزاد مبلغ الاعتمادات إلى (101.7 مليون دولار) في سنة 2018م، وبعد هذه السنة بالتحديد انخفضت اعتمادات الصندوق الوقفي إلى أدنى مستوياتها المسجَّلة عبر التاريخ بمبلغ قدِّر بـ(47.8 مليون دولار) في سنة 2019م إلى (44.37 مليون دولار) في سنة 2020م، وكان لجائحة كورونا تأثير سلبي على مجموع استثمارات الصندوق الوقفي والاقتصاد العالمي عمومًا، إلّا أنّه على الرغم من هذه التحديات المتوَلِّدة عن جائحة (كوفيد 19)، فقد بلغت اعتمادات الصندوق ما قيمته (62.6 مليون دولار) سنة 2021م، مُسجِّلة بذلك زيادة مقارنة بسنة 2020م ناهزت نسبتها (41 %)، لتنخفض قيمة هذه الاعتمادات سنة 2022م إلى (30.52 مليون دولار)، وهذا راجع لحجم الاعتمادات المتواصل والمستمر على مدار عشر سنوات لمشاريع مختلفة والمستنزفة للأصول المالية التابعة للصندوق (انظر: الشكل رقم: 17)[2].

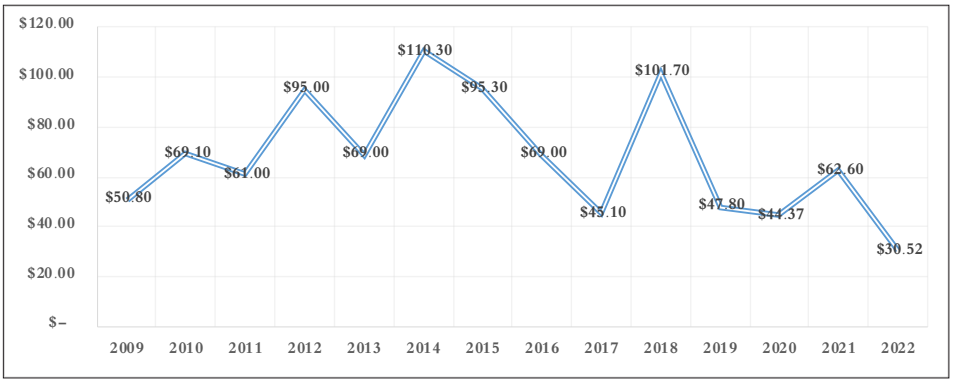
ويعتزم البنك الإسلامي للتنمية ابتداء من سنة 2023م إلى غاية سنة 2030م، الرفع من حجم العمليات الاستثمارية الوقفية إلى سقف ملياري دولار أمريكي، سعيًا لتقديم مساهمة أكبر لتطوير الممتلكات الوقفية، والتشجيع على إحياء واستخدام مفهوم الوقف الذي

(1) انظر: البنك الوقفي، فهد اليحيى، 45.

(٢) انظر: التقرير السنوي 2021م، البنك الإسلامي للتنمية، منشورات البنك الإسلامي الدولي للتنمية، PDF، 2021م، 9.

سيكون له دور أساسي في تعزيز التنمية البشرية والاستثمار المؤثر على الصعيد العالمي، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[1].

الشكل (17): اعتمادات صندوق تثمير الأوقاف
بين سنوات (2009م – 2022م) بملايين الدولارات الأمريكية



المصدر: «التقرير السنوي 2021م»، البنك الإسلامي للتنمية، منشورات البنك الإسلامي الدولي للتنمية، PDF، 2021م، 9.

الفرع الثاني: مقارنة وساطة البنك التشاركي الوقفي مع صندوق تثمير الممتلكات الوقفية:

للمُضي في عملية المقارنة بين أنشطة البنك الوقفي التشاركي التركي، وصندوق تثمير الممتلكات الوقفية التابع للبنك الإسلامي للتنمية، لا بدَّ أن نَحصر هذه المقارنة في أربع نقاط مختصرة (عمليات الجمع، الإدارة، الاستثمار، والتوزيع)، وتكون على شكل ملاحظات وتنبيهات أو إحصائيات صغيرة مبسَّطة، نظرًا لشُسوع الموضوع وشموله لنقاطٍ متعدِّدة تحتاج التحديد والتفصيل المعمَّق فيها.

أمّا بالنِّسبة لعملية إدارة واستثمار هذه الأموال الوقفية فقد نحى صندوق تثمير الممتلكات الوقفية نفس النَّهج الذي سار عليه البنك التشاركي الوقفي التركي تمامًا، من ناحية استخدام المنتجات المالية الإسلامية، ومبادئ وضوابط الصيرفة التشاركية الإسلامية الخالية من الفوائد، المبنية على التشارك برأس المال والعمل في عمليات التمويل

(1) انظر: التقرير السنوي لبنك التنمية الإسلامي 2022م، 25.

والاستثمار والإدارة أيضًا[1]، فقد استثمر الصندوق الوقفي الأصول المالية الوقفية وغيرها، من خلال استخدام مجموعة من الصِّيغ والمنتجات المالية، اختلفت حسب ظُروف كل بلدٍ والمناخ الاستثماري الموجود فيه، باستعمال عمليات المرابحة قصيرة الأجل وصكُوكِ الإجارة والمشاركة والاستصناع والإجارة بمختلف أنواعها وعمليات غير وقفية أيضًا[2]، إلّا أنّ الاختلاف الجوهري يكمُنُ في أنَّ صندوق تثمير الممتلكات الوقفية هو عبارة عن نافذة للتمويل والاستثمار الوقفي فقط، مع فتح المجال للمشاركة برؤوس أموال خارج نِطَاق الأموال الوقفية ضمن رأس المال الخاص بالصُّندوق، وهو ما يشكل نوعًا ما تهديدًا للأصول والممتلكات الوقفية، بخلاف البنك الوقفي التركي الذي يُعتبر بنكًا وقفيًّا خالصًا، بمساهمات ذات أصول وقفية بحتة ضمن رأسمال البنك الوقفي، متربِّعًا على رأسها المديرية العامة للأوقاف التركية بمجموعة متنوعة من الأوقاف المضبوطة المندرجة تحت إدارتها، مما يُسهم في حفظ الأصول الوقفية والاستفادة التامة من أكبر قدْرٍ ممكن من العائدات المالية والخدماتية الوقفية للمنظمات غير الرِّبحية[3]، كما أنّ نُمو رأسمال البنك نُموٌّ متسارع جدًّا وبأرقام ضخمة أيضًا، ففي سنة 2021م وحدها وصل البنك الوقفي إلى ما يفوق أربعة أضعاف رأسمال الصُّندوق الوقفي مع ترشيحه لتقديم أرقام قياسية السنتين القادمتين، وهو ما بيَّنَ حجم ثِقَل الأوقاف وميزتها ضمن رؤوس الأموال في البنوك، إلّا أنّ ميزة رؤوس أموال الصُّندوق كونُها ذات بعد دولي إسلامي، بخلاف البنك التشاركي الوقفي فهي رؤوس أموال وقفية محلية، مما يحصِرُ التجربة داخل نطاق وقُطر الدولة التركية، إلّا أنّ النَّموذج الوقفي التركي أعطى تجربة متكاملة بصناعة بنك وقفي تام ومتكامل، مما يُيَسِّر إمكانية تمرير هذه التجربة الفريدة لمختلف الأقطار الإسلامية وتجسيدِها على أرض الواقع.

إلّا أنّ للصندوق تجربة عريقة تقارب العشرين سنة أو أكثر في عمليات استثمار الأموال الوقفية، بالإضافة إلى أنّ غالبية الصِّيغ المعتمدة في الصُّندوق قد تمَّ تطبيقها على أرض الواقع، وغالبيتها تدعمُ التمويل طويل الأجل لتثمير الممتلكات الوقفية، بعكس البنك الوقفي الذي تعدُّ تجربته حديثة وتحتاج بعض الوقت حتى يتم تطبيق أكبر قدر ممكن من المنتجات المالية ميدانيًّا في عملية الاستثمار، ويُسَيَّر هذا الصندوق من طرف المدير العام لصُندوق التضامن بصفته مضاربًا يسعى لأَنْ يحقِّقَ للمشاركين في الصندوق عائدات جيدة لاستثماراتهم، بما يتماشى مع مخاطر الاستثمار مقارنة مع الاستثمارات المماثلة، وهي نقطة التحوُّل

(1) ينظر الجدول رقم: (3) الخاص بـ: أصول صندوق استثمارات الوقف بالبنك الإسلامي للتنمية.

(2) انظر: «التقرير السنوي 2017م»، البنك الإسلامي للتنمية، 16.

(3) ينظر الجدول رقم (5) الخاص بـ: رأسمال البنك التشاركي الوقفي التركي بداية سنة 2023م.

والصِّبغة التي أعطت هذا الصُّندوق الوقفي انتشارًا عالميًّا، إلا أنّ هذه المبادرات لا ترقى ولا تُجَسِّد معنى البنك الوقفي الذي نراه حاليًا في تركيا بهذا التنظيم المحكم بداية من جمع رأس المال وانتهاءً بتوزيع الغلاّت على المستحقين، إلّا أنّه يمكن تصنيفه ضمن خانة النَّوافذ أو الصناديق الوقفية ضمن البنوك الإسلامية، كما أنّ البنك الوقفي يحقِّق المسؤولية الاجتماعية بالاستناد إلى صيغة الوقف وبما ينبني عليها من مقاصد شرعية خاصة بالمعاملات المالية والتبرعية، واعتماد الصيغ والمنتجات المالية الإسلامية التقليدية والمبتكرة والمساعدة في استثمار أموال المؤسَّسات الوقفية والجمعيات الخيرية أو استثمار رأسماله الوقفي الخاص به، ولكن يُحسب لصندوق التثمير التركيز الذي يُوليه للقطاعات الرئيسة في استثماراته المباشرة كالإسكان ومراكز التَّسوق وخدمات التجزئة والمنشآت الصِّناعية وفرص النشاط العقاري، من تطوير المشاريع وإدارة الأصول وتمويل المشروعات المركَّبة من عدَّة عناصر، مما يعودُ بالنَّفع المباشر والفعّال على المصارف الوقفية المستفيدة من عائداته الخدمية والمالية أيضًا[1]، فقد بلغت مثلًا حصّة قطاع الصِّحة سنة 2021م ما نسبته (38 %) من تمويل الصندوق الوقفي، مع التركيز الدائم في هذه المدة على تقديم الدَّعم للبلدان الأعضاء في هذا المجال من خلال استيراد لقاحات (كوفيد – 19)، وتوفير المعدّات والآلات الطبية، وتقديم المنح الدراسية للمتمدرسين وتكوين الاختصاصيين في مجالات طبِّ العيون، وتنظيم حملات علاج السّاد، فيما استفاد كل من قطاع التربية والتعليم وقطاع الزراعة بنسبة (15 %) من تمويل صندوق التضامن الوقفي، في حين بلغت خدمات المياه والصرف الصِّحي والبنية التحتية والخدمات الحضرية نسبة (9 %)، وأمّا نسبة تمويل الطَّاقة بمختلف أنواعها فوصَلَت إلى (5 %) من التمويل، أمّا بقية التمويل فقد تمَّ صرفُهُ في نواح مختلفة، كعمليات تقديم الدَّعم للبلدان الأعضاء ضمن برامج رائدةٍ للصندوق، وبرامج صندوق العيش والمعيشة والمشاريع المستقِلَّة، لتبلغ تكلفَة المشاريع والبرامج الإجمالية التي استفادت من تمويل الصُّندوق ما يعادل (733 مليون دولار) في سنة 2021م لوحدها، وتم توجيه ما يقارب (61 %) من تمويلات صندوق الاستثمارات إلى بلدان إفريقيا بالتَّحديد جنوب الصحراء الكبرى، يَليها بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية ثم أوروبا بنسبة قاربت (30 %)، وبلدان الشرق الأوسط والمغرب العربي بنسبة وصلت إلى (9 %)، (انظر: الشكل رقم: 18)[2].

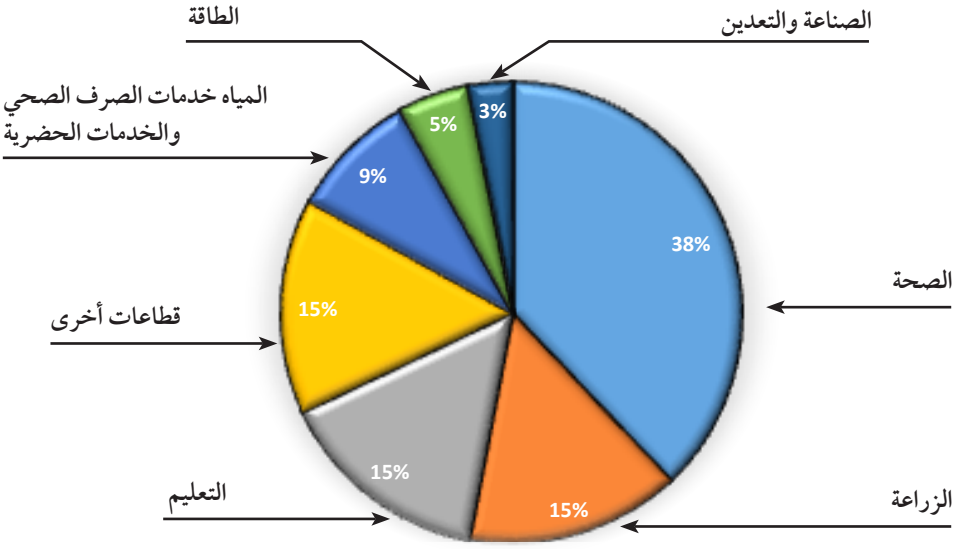
وتشير التقارير الإنمائية الدَّورية التي يتم إعدادُها بتكليف وإشراف من طرف صندوق التضامن والتنمية الإسلامي، إلى أنّ النتائج الإنمائية لمشاريع الصندوق المنفَّذة في عدَّة

(1) انظر: «التقرير السنوي 2018م»، البنك الإسلامي للتنمية، 14.

(2) انظر: «التقرير السنوي 2021م»، البنك الإسلامي للتنمية، 9.

بلدان إسلامية وغيرها، على أساس «الملاءة المالية والفعالية التنموية والكفاءة الاستثمارية، والاستدامة الطويلة» قد أتت أُكُلها وتميَّزت بخاصية الملاءمة والكفاءة العالية والفعالية المطَّردة والاستدامة طويلة المدى، كما كشف التَّقرير على وجه الخصُوص أنّ الدعم الذي تمَّ تقديمه من الصندوق الوقفي قد سهل بناء أكثر من (700 مدرسة) استفاد من أنشطتها أكثر من (51 ألف تلميذ) في العالم، وبفضل تمويل الصُّندوق المستمر أيضًا أصبحت الرِّعاية الصحية متاحة لحوالي 73 مليون شخص، مما ساهم في توفير العديد من الوظائف، حيث شغل هذه الوظائف حوالي (2.8 مليون شخص) على مستوى 10 بلدان أعضاء وغير أعضاء في صندوق تثمير الممتلكات[1].

الشكل (18): الاعتمادات حسب المناطق لصندوق تثمير الممتلكات الوقفية 2021م بالنسب المئوية



المصدر: «التقرير السنوي 2021م» البنك الإسلامي للتنمية، منشورات البنك الإسلامي الدولي للتنمية، PDF، 2021م.

وإن كانت تجربة البنك الوقفي هي تجربة وقفية كاملة خالصة من ناحية رأس المال التأسيسي الوقفي، وعمليات جمع الأصول الوقفية التي شاركت فيها مؤسسات وقفية عريقة

(1) انظر: المصدر السابق، 10.

يفوق عمر الواحدة منها 400 سنة، أو من ناحية الآليات الاستثمارية والتمويلية المعتمدة بشكل محض على جميع مكونات الوساطة المصرفية المقاصدية، أو ناحية الإدارة المؤسسية المبنية على الخبرات العريقة للمصرفية الإسلامية في إدارة عمليات الاستثمار والتمويل، وصرف الغلات ومجابهة المخاطر والتحديات، خاصة ما تعلق منها بالأصل الوقفي، مما ساعد البنك التشاركي الوقفي التركي على إنجاز مشاريع استثمارية على مختلف الأصعدة، خاصَّة تلك المشاريع التي تدخل ضمن نطاق المسؤولية الاجتماعية، وتفوّق صندوق التثمير نوعًا ما على البنك التشاركي الوقفي التركي في عملية التفاعل الإيجابي مع الأنشطة الاجتماعية الدولية منها بالخصوص، وهذا راجع لاستناد الصندوق الوقفي على خبرة البنك الإسلامي للتنمية وعراقتها مقارنة بالبنك الوقفي، وهذا من دون أي إنقاص من مستوى البنك الوقفي الذي على الرغم من حداثة نشأته إلّا أنّه تميز بالفعالية في النَّشاط، والسَّير المباشر نحو التطبيق من دون الوقوف على الَّنظريات البحتة، ليحقّق في بضع سنوات ما لم تحقِّقْهُ بنوك عريقة في الصيرفة الإسلامية في عالمنا المعاصر على مدى عقود، إلّا أنّ أهم النِّقاط التي يتفق ويرتكز عليها كل من البنك الوقفي التركي وصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، هي نقطة إعادة تنشيط ممتلكات الأوقاف القديمة وتفعيل دورها التنموي، ونقطة تمويل مشاريع اجتماعية اقتصادية جديدة وغير مسبوقة في المجتمعات الإسلامية، تُسهم في تعزيز دور هذه المؤسَّسات المالية في مجال المسؤولية المجتمعية عن طريق الوقف، بعيدًا عن الهدف التقليدي وهو تحقيق الرِّبح الغالب على طابع معظم المؤسَّسات المالية العالمية، ونقطة تنظيم الوقف النَّقدي وتطويره وإعطائه أهمية خاصة كمنتج مصرفي وقفي فعَّال، مما يبشر بسياسة تمويلية اجتماعية ستكون مبهرةً في قادم الأعوام لكل من البنك الوقفي التركي وصندوق تثمير ممتلكات الوقف[1].

(1) انظر: «التقرير السنوي 2017م»، البنك الإسلامي للتنمية، 16؛ و«التكامل وتطوير المنتج الوقفي من خلال صناعة المالية الإسلامية»، مشعل، "VKB 2020", Vakıf katılım Bankası, 6-37-71; VKB faaliyet raporu 2021", "VKB 75 faaliyet raporu ;8.

المبحث الثالث
مخاطر التكامل بين البنك الوقفي التركي وقطاع الأوقاف

المطلب الأول: أبرز مخاطر التكامُل بين البنك الوقفي التركي وقطاع الأوقاف وحلُولها

الفرع الأول: أهم مخاطر عملية التكامُل والاندماج بين البنك الوقفي التركي والوقف:

أولًا: مخاطر السُّيولة: وهي من أكبر المخاطر التي تُعاني منها معظم البنوك، ونقصد بمخاطر السُّيولة تلك التي تتعلَّق بالتمويل أو بالسُّوق، وتشير مخاطر السيولة المتعلقة بالتمويل إلى احتمال خسارة البنك نتيجة عدم قدرة البنك على تلبية جميع متطلبات التدفُّقات النقدية المتوقعة أو غير المتوقعة أو العمليات اليومية دون التأثير على الهيكل المالي، وتشير مخاطر السيولة المتعلقة بالسوق إلى احتمالية الخسارة التي قد يتعرَّض لها البنك نتيجة عدم قدرة البنك على إغلاق أو موازنة أي من مراكزه المالية بأسعار السُّوق، بسبب الافتقار إلى العمق في الأسواق أو التقلُّب المفرط[1].

ثانيًا: المخاطر التشغيلية العملياتية: وهي تلك المخاطر التي يتعرض فيها البنك لإمكانية الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو من الأحداث الخارجية، بما في ذلك المخاطر القانونية ومخاطر الامتثال[2].

ثالثًا: المخاطر الائتمانية: وهي تلك المخاطر التي تُعرِّض البنك لاحتمال الخسارة، سواء بسبب الفشل الجزئي أم الكامل للعملاء الائتمانيين في الوفاء بالتزاماتهم في مدَّة الاستحقاقات المسطَّرَة، وذلك لعدم الامتثال للمتطلَّبات التعاقدية بين الطرفين، وتقع سلطة تخصيص الائتمان بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة الذي يحدد بدوره سياسات الائتمان والأرصدة المحدَّدة في عملية فتح الائتمان على المستوى الكلي (كسياسات فتح القروض، الموافقة عليها، مراقبة الامتثال لهذه السياسات ونسبتها وأرصدتها المعتمدة)، إلّا أنّه يمكن لهذا الأخير أن يقوم بعملية تفويض اللّجان الفرعية التي تحته في الإدارة وفقًا

(1) "VKB faaliyet raporu 2021", VKB, 80.

(2) "VKB faaliyet raporu 2021", Vakıf katılım Bankası, 80.

للوائح القانونية المتعامل بها في البنك واتخاذ التدابير اللَّازمة حيالها[1].

رابعًا: مخاطر نسبة الأرباح النَّاتجة عن الحسابات المصرفية: يتم اتباع جميع البنود الموجودة في الميزانية العمومية وخارج الميزانية التي تكون حسَّاسة للفائدة في الحسابات المصرفية، باستثناء العناصر المتَّبعة في حسابات التداول والديون الثانوية، والتي يتم أخذُها بعين الاعتبار عند حساب حقُوق الملكية وفقًا لـ «لائحة BRSA» على حقوق ملكية البنوك، ويتم احتساب النسبة القياسية لمخاطر معدل حصة الربح الناشئة عن الحسابات المصرفية للمراكز الموجودة في الميزانية العمومية وخارج الميزانية العمومية للبنك وفقًا لـ»لائحة قياس وتقييم مخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن الحسابات المصرفية باستخدام طريقة الصدمة القياسية» من (BRSA)[2].

خامسًا: غياب هيئات الرقابة والتدقيق والتفتيش أو عدم فعالية أنشطتها: وإن كانت هيئات الرقابة قد أصبحت مثل العمود الفقري للبنوك التشاركية الإسلامية، إلّا أنّه في بعض البنوك التشاركية نلاحظ غيابًا جزئيًّا لهيئات التدقيق والتفتيش، التي تشرف على عمليات مراقبة دورة المنتج التمويلي الاستثماري ومراقبة أنظمة المعلومات أيضًا، وفي حالة وجودها يطبع عليها غالبًا عدم الفعالية في أنشطتها المتعلقة بالبحث الدؤوب أو الفحص الدقيق أو التدقيق المستمر، أو في عدم تحديد الخلل الواقع أو المتوقع في دورة المنتج وعمليات البنك وأنظمته، أو من خلال عدم عمل تقارير دقيقة تُوضَّح فيها الإشكالية والحل المقترح[3].

سادسًا: بعض المخاطر الأخرى التي قد يتعرض لها البنك الوقفي التشاركي[4]:

1 – مخاطر العمل: وهي التي تنشأ عن انخفاض الدَّخل عمَّا هو متوقع، أو تكبد تكاليف أعلى بسبب التركيبة المالية للبنك أو وضع المنتج المالي، أو مشاكل التسعير أو مشكل التكيُّف في أنشطة البنك بسبب اللَّوائح القانونية والتطورات التكنولوجية، وسلوك العملاء، أو التغيرات غير المتوقعة في حركة الاقتصاد والسُّوق والأعمال المتعلقة بالبيئة التنافسية، ومنها تقلبات سعر الصرف والنزول المتتالي لعملة الليرة التركية.

2 – مخاطر الامتثال: وهي مخاطر متعلقة بالعقوبات المفروضة، أو الخسائر المالية، أو فقدان السمعة والثقة التي قد تحدث نتيجة لأنشطة البنك، أو مواقف وسلوكيات الموظفين

(1) "VKB faaliyet raporu 2017", Vakıf katılım Bankası, 61.

(2) "VKB faaliyet raporu 2021", Vakıf katılım Bankası, 80.

(3) "VKB faaliyet raporu 2017", VKB, 59.

(4) "VKB faaliyet raporu 2017", VKB, 62-63.

التي لا تلتزم بالتشريعات واللوائح والمعايير المتبعة في العمل.

3 – مخاطر الدولة: ويقصد بها احتمالية الخسارة التي قد تلحق بالبنك في حالة فشل المقترضين في بلد ما في الوفاء بالتزاماتهم الخارجية، أو الامتناع عن الوفاء بها أصلًا، لعدم ثقتهم في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحادثة.

4 – مخاطر التحويل: وتشير إلى احتمال أن يتكبد البنك خسارة بسبب المشاكل التي قد يواجهها أثناء الوفاء بالتزاماته الخارجية، بسبب عدم قدرة المدين على الوصول إلى العملات الأجنبية.

5 – مخاطر السمعة: وهي المؤدِيَة إلى احتمالية فقدان البنك لمكانته السوقية في أوساط المتعاملين الحاليين أو المحتملين أو الشركاء أو المنافسين والمشرفين، بسبب الأفكار السلبية السائدة عن البنك وتعاملاته؛ نتيجة عدم الامتثال للوائح البنك.

6 – المخاطر الإستراتيجية: وهي احتمالية تكبُّد البنك لخسائر راجعة إمّا إلى الخيارات التجارية الخاطئة، أو التنفيذ الخاطئ للخيارات التجارية التي تم إجراؤها، أو الفشل في تحليل أو تفسير التغييرات القطاعية بشكل جيد، نتيجة لعدم اتخاذ القرارات الصائبة بما يتماشى مع هذه التغييرات والفرص والتهديدات المستشرفة، وعدم التصرف وفقًا لذلك.

7 – ثقل الضرائب المفروضة على الأنشطة الخيرية: تكلم الباحث عن هذه النقطة في فصول سابقة، وقال إنّ الضرائب ترهق عاتق الأعمال الخيرية في تركيا، وهذه الأخيرة موجهة أصلا لمصلحة المجتمع بدرجة أولى والاقتصاد بدرجة ثانية.

الفرع الثاني: مقترحات لعلاج معوقات التكامل بين البنك الوقفي وقطاع الأوقاف:

أولًا: الحل المقترح لمخاطر السيولة: نظرًا لأنّ مخاطر السيولة تنشأ من عدم تطابق الاستحقاق بين الأصول والخصوم (الإيداعات والسحوبات) فتتم مراقبة أصول الليرة التركية وخصومها وأصول العملات الأجنبية، ومطلوبات العملات الأجنبية وفقًا لتاريخ الاستحقاق المتبقي، وأثناء مراقبة تقلبات الحسابات المتأخرة والحسابات الجارية، تُبذل الجهود لتمديد استحقاق الأموال المودوعة المقبولة، وتُبذل الجهود لإجراء استثمارات وإيداعات بآجال استحقاق أقصر وعلى شكل أقساط شهرية، وتتم إدارة مخاطر السيولة أيضًا بتطوير مبادئ الاحتفاظ بالسيولة داخل البنك والتحكم في الامتثال لها، من خلال العمل على توفير استمرارية التدفقات النقدية المتوقعة والسعي على نشر الأعمال التي توفِّر الثقة والسمعة للبنك، مع العمل المستمر والدائم في قياس مخاطر السُّيولة والإبلاغ

عنها بتقارير يتم ضبطُها وفق لائحة (BRSA) المخصَّصة لقياس وتقويم مدى كفاية السيولة البنكية، أو من خلال الاعتماد على لائحة احتساب نسبة تغطية السيولة[1].

ثانيًا: الحل المقترح لإدارة المخاطر التشغيلية والعملياتية: للحدِّ من المخاطر التشغيلية التي تعترض طريق البنك الوقفي التشاركي، يوفِّر البنك كل الإمكانيات المسخَّرة لإدارة المخاطر التشغيلية والتعامل معها بشكل حكيم، عن طريق إجراء الدراسات وإعداد مقترحات ومصفوفات للتحكم في المخاطر الرئيسة ومؤشراتها، واختبارات التحكم وجمع البيانات المفقودة، وتهدف هذه الدراسات والمقترحات إلى إدارة ملف مخاطر البنك باستخدام مناهج فعالة لتقويم المخاطر، من خلال التركيز على البحث الدقيق والنظر المعمَّق المستمر في العمليات التجارية والاستثمارية المعرضة للمخاطر التشغيلية، وبرمجة ونشر الوعي لدى القائمين على هذه العمليات على الطريقة المثلى للتعامل معها، للحد من آثار هذه المخاطر من خلال تنفيذ تدابير الرقابة المقَوْننة، في نطاق العمليات المصرفية وأنظمة المعلومات الداخلية والخارجية، وتحليل المخاطر من خلال رصدها واتباع التدابير المراد اتخاذها، ليتم بعدها إجراء تحليلات للخسائر المسجَّلة في قاعدة بيانات مخاطر التشغيل، ثم العمل على الاستمرارية في تطوير قاعدة بيانات الخسائر، كما يتم إجراء دراسات استشرافية شاملة لتقويم مخاطر المنتجات المالية الجديدة المخطط تقديمها للعملاء، في نطاق برنامج تنفيذ المنتج التمويلي الاستثماري بالبنك بما يتماشى مع التشريعات، ويتم احتساب المخاطر التشغيلية عادة باستخدام نهج المؤشر الأساسي المحدد في لائحة (BRSA) المتعلقة بقياس وتقويم كفاية رأس المال للبنوك[2].

ثالثًا: الحلول المقترحة لتفادي المخاطر الائتمانية: يتم الاهتمام بالتوزيع المتوازن للقروض في القطاع، لضمان استخدامها من دون التسبب في عدم تطابق سعر الصرف والامتثال للقيود القانونية والجدارة الائتمانية والضمانات؛ إدارة ومتابعة ومراقبة الأرصدة المعتمدة بشكل حذر في المؤسسات المالية المحلية أو الأجنبية، من خلال مراعاة مخاطر تكلفة استبدال حدود الأرصدة وتاريخها (أي عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزامه في تاريخ قبل موعد التسوية) ومخاطر المقاصة (أي عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزامه عند التسوية في تاريخ التسوية)، لذلك يعتمد البنك بشكل أساسي على احتساب رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان باستخدام الطريقة القياسية، وفقًا لـلائحة قياس

(1) "VKB faaliyet raporu 2021", Vakıf katılım Bankası, 80.

(2) "VKB faaliyet raporu 2021", Vakıf katılım Bankası, 80.

وتقويم رأس المال (BRSA)[1].

رابعًا: الحلول المقترحة لتفادي مخاطر نسبة توزيع الأرباح الناشئة عن الحسابات المصرفية: يتم توزيع الأرباح وفقًا لبنود النظام الأساسي للبنك والقانون التجاري التركي، ولوائح وكالة التنظيم والرقابة المصرفية، وتحدَّد وتوزع هذه الأرباح حسب المادة 31 من صافي الربح السنوي للبنك بالشكل الآتي:

1) 5 % من رأس المال المدفوع توجه إلى الاحتياطي القانوني العام.

2) 5 % توجه إلى الاحتياطي الاستثنائي الأول.

3) 9 % من إجمالي أجور الموظفين ربع السنوية تقتصر على موظفي الخدمة المدنية والمستخدمين كمكافآت توزيعات أرباح يتم توزيعها ضمن المبادئ التي يحددها مجلس الإدارة.

4) أمّا الباقي من الأرباح فحسب المادة (2/ 523) من القانون التجاري، فإنّه بعد تخصيص الرصيد من الجمعية العامة للصندوق الاحتياطي الاستثنائي الثاني، يتم توزيع المتبقي على المساهمين في رأسمال البنك.

خامسًا: الحلول المقترحة لغياب هيئات الرقابة والتدقيق والتفتيش أو عدم فعالية أنشطتها: لقد أحس البنك الوقفي بالدور المهم لهيئات الرقابة والتدقيق في مجال عمله، فحرص على تكوين «مجلس إدارة التفتيش والتدقيق»، وهو مجلس يضم مفتشي ومدقِّقي البنك التشاركي الوقفي التركي، ويعمل تحت إدارة مجلس الإدارة العامة، ويضم في عضويته رئيسًا ونائب الرئيس، ومفتشين وثلاثة نواب للمفتشين، ويعتبر من المجالس والإدارات الرئيسة للبنك والتي منها أيضًا إدارة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر والامتثال والتي تؤدي مهام التفتيش والتدقيق والمراجعة الميدانية، أو عن بعد باستعمال تقنيات التكنولوجيا الحديثة، أو عن طريق الجمع بينهما، وذلك فيما يتعلق بمراقبة عملية الامتثال للمبادئ الأخلاقية بما يتماشى مع القوانين والتشريعات ذات الصلة والإستراتيجيات والسياسات الدَّاخلية للبنك، وأهداف الأنشطة التي تقوم بها وحداتها وفروعها، ومدى كونها موافقة للوائح المصرفية والتدقيق الداخلي ومدى تناسقها ومراعاتها لمعايير التدقيق الداخلية الدولية[2].

وتتمثل المهام الرئيسة لمجلس إدارة التفتيش والتدقيق الإشراف على العمليات (أو ما

(1) "VKB faaliyet raporu 2017", Vakıf katılım Bankası, 61.

(2) "VKB faaliyet raporu 2017", Vakıf katılım Bankası, 59.

يسمى بدورة المنتج التمويلي الاستثماري) ومراقبة أنظمة المعلومات في البنك التشاركي الوقفي التركي، من خلال البحث والفحص والتحقيق والتدقيق المستمر أثناء: «فحص العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير، وبخاصة تقارير المراجعة الداخلية، وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي والتعاميم»[1]، مع إبداء التوجيهات اللازمة إذا استلزم الأمر ذلك، ويقوم مجلس التدقيق والتفتيش التابع للبنك الوقفي التركي في إستراتيجيته العملية بالجمع بين خبرته التدقيقية ومبادئ التكنولوجيا الحديثة لتفادي المخاطر المحتملة والمتوقعة [2]؛ ويتم إعداد التقارير الخاصة الناتجة عن التفتيش والتدقيق مصنفة حسب أهميتها وأولويتها، ومتابعة التقارير التي يسلمها البنك وفحصها وبيان مخالفاتها وتحليل أسبابها، ثم تقديم المعالجات الشرعية لها مقرونة بالنتائج والملاحظات والإرشادات، ثم تتابع عملية تنفيذها، وتسلم هي بدورها تقارير عن سير الوساطة المالية[3]، لتقوم بعدها بإرسالها إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الشرعي والإدارة العليا والوحدات ذات الصلة بتقارير التفتيش، ليتم بعدها التعامل مع هذه الإشكاليات المسجلة، ومراقبة التدابير المتخذة لحلها من قبل مجلس التفتيش، وفي عام 2017م قام مجلس المفتشين بتدقيق 12 فرعًا محليًّا ووحدات المقر الرئيس والشركات التي تم تقديم خدمات الدعم منها، فيما يراقب البنك الوقفي عن طريق مجلس الإدارة عمل مجلس التفتيش والتدقيق، وذلك بفضل تقارير الأنشطة الدورية المقدمة بواسطة لجنة التدقيق[4].

يتم تدقيق العمليات المصرفية وأنظمة المعلومات من قبل مجلس المفتشين في إطار «لائحة تدقيق أنظمة معلومات البنك والعمليات المصرفية التي ستنفذها مؤسسات تدقيق مستقلة» والصادرة عن وكالة التنظيم والرقابة المصرفية، واعتبارًا من مدة التدقيق، وبعد موافقة لجنة التدقيق ومجلس الإدارة في نطاق اللائحة ذات الصلة، يتم تسليم «بيان الإدارة» إلى المدَقِّق المستقل في الوقت الملائم، وقد سمحت دراسات التدقيق عن بعد التي يجريها مجلس التفتيش، والمركزة على تحديد المخاطر في البنك الوقفي التركي، بالتدقيق المستمر

(1) انظر: «الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف»، فداد، 208–209؛ والرقابة على المصارف الإسلامية، لطفي، 79.

(2) "VKB faaliyet raporu 2017", Vakıf katılım Bankası, 59.

(3) انظر: الرقابة على المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، أحمد لطفي، 81.

(4) "VKB faaliyet raporu 2017", VKB, 59.

في المجالات عالية المخاطر التي على رأسها الائتمان والموارد البشرية[1].

صممت أنشطة مراجعة الرقابة الداخلية لتغطية فعاليات الفروع ووحدات المكتب الرئيس، ضمن نطاق «اللائحة التنفيذية للأنظمة الداخلية للبنوك، وعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية»، والموضوعة من قبل إدارة الرقابة الداخلية التي تعمل بدورها على مشاركة موظفيها ومستخدَميها في التكوينات والتدريبات الداخلية والخارجية، من أجل زيادة معارفهم والرفع من مهاراتهم المهنية، مع التنبيه الدائم والمستمر من طرف البنك على إبلاغ جميع الموظفين بأهمية الرقابة الداخلية خلال التدريبات التوجيهية، سعيًا منه لترسيخ ثقافة رقابة داخلية قوية في المؤسسة المنشأة حديثًا، مع التأكد من استيعابهم للاقتراحات المطورة لمنع المخاطر المحتملة، وزيادة فعالية الضوابط، واختصار العمليات المنفذة من كل موظف، وتوضيح دوره فيها وبأنّه مرتبط إلّا بالمرحلة التي يصل فيها عنده السَّير ضمن الدورة المستندية، ومشاركتها مع الوحدات التنفيذية، مما يساعد على تقليل المخاطر، ومنع الاختلال في الدورات المستندية للمنتجات المالية، وتجنب الخسائر المحتملة، والمساهمة في إرضاء العملاء، والرفع من ربحية البنك الوقفي[2].

سادسًا: بعض الحلول لمعالجة المخاطر الأخرى[3]:

1 – بالنسبة لمخاطر العمل وطرق معالجتها فإنّه يتم استخدام موارد البنك بأكثر الطرق فعالية لخلق قيمة لأصحاب المصلحة، كما يتم تحديث الخطط بشكل دوري، لضمان توافق مخاطر الأعمال المحددة والمعينة مع أهداف العمل وعوامل خلق القيمة، كما تحلل هذه المخاطر المحددة في نطاق مخاطر الأعمال، من حيث أهداف العمل وتأثيراتها على عوامل خلق القيمة، ثم توضع الخطط لإدارة وتقليل المخاطر.

2 – تدار مخاطر الامتثال في نطاق مخاطر التشغيل.

3 – يتم أخذ مخاطر التحويل، ومخاطر العملة، ومخاطر التداعيات، ومخاطر الاقتصاد الكلي، ومخاطر الخزانة، ومخاطر الدولة غير المباشرة، في الاعتبار وإدارتها من خلال تحديد أرصدة الدولة المحددة مسبقًا.

4 – أمّا بالنسبة للمخاطر الضريبية فتحتاج وقفة من المؤسسات الخيرية تقترح فيها على

(1) "VKB faaliyet raporu 2017", Vakıf katılım Bankası, 59.

(2) "VKB faaliyet raporu 2017", VKB, 59.

(3) "VKB faaliyet raporu 2017", VKB, 62-63.

الوزارة إيجاد مشروع قانوني يتم فيه إعفاء المؤسسات الخيرية بشكل عام من الضرائب؛ تأسِّيًا بما عليه الغرب قبل الشرق.

5 – يعتبر تنفيذ البنك لأنشطته وفقًا لمبادئ المصرفية التشاركية الإسلامية كأحد مكونات إدارة مخاطر السمعة المهددة لمكانة البنك السوقية.

6 – يتم تقويم إدارة المخاطر الإستراتيجية في نطاق مخاطر الأعمال.

7 – تتم متابعة التطورات الدائمة والمستمرة لإجراءات قياس ومراقبة المخاطر المتبقية المعمول بها، وإعداد التقارير الصحيحة وفقًا لهذه الأساليب المعمول بها في إجراءات القياس والمراقبة، من أجل الإدارة الفعالة للمخاطر وإمكانية التحصيل للقروض الائتمانية بأحدث الطرق المستعملة.

المطلب الثاني: مقترحات لدعم التكامل بين البنوك الإسلامية والأوقاف وفق تجربة البنك الوقفي

الفرع الأول: متابعة عملية الدَّمج بين المصارف الإسلامية ومنتجاتها وقطاع الأوقاف:

يُعـدُّ الوقف في المجتمعات الإسلامية ذا معنى خاص، ومختلفًا عن تلك المؤسَّسات الخيرية التي نراها في المجتمعات الغربية والتي بلغ صداها العالم بأسره، سواء لحجمها المالي أم لإدارتها المحكمة أم طرق الاستثمار المبتكرة، أم نوعية المصارف الوقفية التي تتوجه لها الأموال، وذلك يعود إلى أنّ الوقف له صبغة تعبُّدية يتجلّى فيها الإبداع وعمق النظر، وقربة يتقرب بها العبد من ربّه سعيًا لنيل مرضاته والفوز بالجنّة، لاستمرارية عطائه واستقرار أبواب المعروف فيه لأجيال متتابعة، «فالمال عرضة للزَّوال، والوقف سبب لحفظه وتنميته»، فلا يخفى على أحد قيمة الوقف في الإسلام والزَّخم الاستثماري التنموي الذي يزخر به في أوساط المجتمعات الإسلامية والعالم على مدى عصور تَلَت، والقارئ للتَّاريخ والمتتبع لصيرورة تطور الوقف على مرِّ العهود يفهم هذا المعنى، ويظهر له جليًّا أنّ الحضارات والدول المتتابعة قد صنعت بينها وبين الوقف رباطًا وثيقًا ليس بالهين نقضه، واستعملته كوسيلة فعالة في سبيل نهضتها وتقدُّمها، وسرعان ما تجسَّدت آثار ونتائج هذا الاهتمام على شكل استقرار اقتصادي، وتكافل اجتماعي، وتنمية مستدامة، وقضاء على الفقر وتبعاته، وهذه النتائج لم تكن من باب المصادفة بل نَبَعت من الاهتمام المفرط بنظام الوقف والعمل الدؤوب على تطويره وعصرنته، فنقلوا

الوقف من الاهتمامات الفردية إلى الاهتمامات الجماعية، ومن نظام العمل الخاص إلى الإطار العام، ومن الحيِّز الشعبوي إلى الحضن السلطوي، ومن المجالات التعليمية إلى الاجتماعية، ومن الاستهلاكية إلى الاستثمارية، كما لم يحصروا العمل الوقفي في إطار مصارف محددة، بل اجتهدوا في تعميم نفعها وسعوا إلى توسيع أثرها، لتعمَّ مناحي الحياة المختلفة والمتطورة بالخصوص، والمساهمة في رقي الأمم وتميزها، حتى عمَّ نفعها للحيوانات والجمادات من طيور وكلاب وخيولٍ وأنعام وزوايا وجامعات ومستشفيات وخانات، تمامًا كما رأينا في العهد الأموي والعباسي وعهد المماليك ثم العهد العثماني وصولًا بنا إلى وقتنا المعاصر[1].

وهذا الاهتمام دائمًا ما كان ينبع من فتح المجال للاجتهاد أمام الباحثين في قضايا هذا النوع من التبرعات المالية، بناء على التراكمات العلمية والتاريخية الخاصة بقطاع الوقف، وهو ما نحتاجه حاليًا في وقتنا الحاضر من تكثيف للجهود وتشمير على الأيدي، وتوفير للإمكانيات من خلال فتح مراكز البحث المتخصصة في الأوقاف، ودعم الدراسات الجامعية والأكاديمية الباحثة في الصدقة المؤبدة (الوقف)، والرفع من الوازع الديني لدى الطبقات المجتمعية، من خلال تشجيع أصحاب الأموال من الأغنياء على التصدق ووقف أموالهم، وفتح المجال للنظر والتمعن في القواعد الشرعية العملية المنظمة لشؤون الأوقاف، وكسر حاجز الخوف من الاستقلالية المالية للمؤسسات والمنظمات الخيرية والمراكز العلمية في خضم اعتمادها على تمويلها الذاتي بعيدًا عن ميزانيات الدول ومعاشاتها، والسعي قدر المستطاع لتنظيم القطاع من خلال النصوص القانونية واللوائح الشرعية الضابطة لأحكامها، وتقليل الفجوة أو سدِّها تمامًا بين القطاعين الربحي والخيري، بإيجاد السبل العملية لعملية التكامل والدمج بين قطاع المصارف الإسلامية وقطاع الأوقاف، من خلال الحرص على الدراسات العلمية المتخصصة والمتتابعة المتسلسلة، ووضع الحوافز لها من أجل التدقيق أكثر في هذا التكامل المنشود بين المؤسسات المصرفية والوقف، وذلك لا يتحقَّقُ إلّا من خلال توجيه وجهة البحوث العلمية والعملية نحو المجالات والمواضيع الآتية[2]:

أولًا: تناول موضوع علاقة المؤسسات المالية الإسلامية التشاركية بالأوقاف أو ما يسمى بالوقف المؤسساتي.

(1) انظر: «الأوقاف في تركيا»، سهيل صابان، 63؛ و«أحكام الوقف وسبل إحيائه وآليات تطوير استثماره»، عبد الستار أبو غدَّة، 19-21؛ ومقتطفات من كتاب من روائع حضارتنا، مصطفى السباعي، دار الوراق، بيروت، ط1، 1999م، 184-192.

(2) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف»، صوالحي، 90-94.

ثانيًا: البحث في الجانب التقني من العلاقة بين المصارف الإسلامية وقطاع الأوقاف، وكيفية تسهيل عملية الوقف جمعًا وإدارة واستثمارًا وصرفًا للمستحقات.

ثالثًا: تناول نموذج البنك الوقفي وآليات العمل الخاصة به، تأسيسًا وهيكلة وقواعد وضوابط شرعية ورقابة وتقنينًا.

رابعًا: البحث التخصصي المعمَّق في آليات الاستثمار ومنتجاته المالية المعتمدة الملائمة للملكية الوقفية، والعمل على تطويرها.

خامسًا: البحث فيما يعرف بالوقف النَّقدي ووسائل جمعه المعاصرة والمبتكرة.

سادسًا: البحث في المصارف الوقفية المبتكرة.

سابعًا: البحث في جعل المقاصد الشرعية للوقف كبوابة للمسؤولية المجتمعية، التي تنبني عليها عملية التكامل بين المؤسسات المالية والوقف.

ثامنًا: البحث عن السبل اللازمة لتفادي المخاطر المحدقة بالملكية الوقفية شرعيًّا وتنمويًّا.

تاسعًا: الجمع بين البحوث للخروج بتجربة تنظيرية متكاملة لعملية الدمج والتكامل بين القطاعين الربحي والخيري، مثل هذا البحث.

الفرع الثاني: التطوير والابتكار في آليات التكامل بين المصرفية الإسلامية والأوقاف:

دأبت البحوث العلمية والشرعية في السنوات الأخيرة على إيجاد الحلول الفعالة والمبتكرة من أجل تسهيل عملية الوقف، إلّا أنّ دور المصارف الإسلامية في عملية الاندماج مع الأوقاف الإسلامية يتضح أكثر من خلال إظهار مختلف الأساليب والآليات التي دعا إليها الباحثون لاستعمالها في عملية التكامل، وفي هذا السياق نلاحظ اقتراح الباحثين لمجموعة من الصيغ الجزئية والعامة المبتكرة التي تسهم في عملية الاندماج والتكامل بين مؤسسات الصيرفة الإسلامية وقطاع الوقف، والتي منها:

أولًا: استغلال فكرة البنك الوقفي: وهذه الفكرة هي عبارة عن عملية يتم فيها الانتقال والتحول من الاستثمار المباشر أو الجزئي (النّوافذ والشركات الوقفية) للأصول الوقفية، إلى مرحلة تأسيس بنك وقفي خالص، سعيًا للاستفادة من الحوكمة الفعَّالة لدى هذه البنوك

في مجال الإدارة والاستثمار[1].

ثانيًا: استغلال المنتجات المالية الحالية وابتكار أخرى: وعلى رأي بعض من الباحثين أنّ السبيل الأمثل لتطوير هذه المنتجات المالية، هو من خلال الاستفادة من الخبرات العالية والمتراكمة للمصارف التجارية، للرفع من الكفاءة التمويلية والاستثمارية للمنتجات المالية الإسلامية، ثم المساهمة في هندسة وابتكار منتجات مالية جديدة تراعي خصوصية الملكية الوقفية، وتسهم في حمايتها من المخاطر التمويلية والاستثمارية التي ممكن أن تتعرض لها[2].

ثالثًا: تبني الوساطة المالية المبنية على القيم (المقاصد الشرعية): وظهرت هذه التسمية في القوانين واللوائح المتعلقة بالوساطة المالية للبنك الإسلامي المركزي الماليزي، حثَّ من خلالها على إمكانية استخدام ما يصطلح عليه «بالوساطة المالية المبنية على القيم»، من أجل عملية الدمج بين الأوقاف ومؤسَّسات الصيرفة الإسلامية، وفسَّر الباحثون والقائمون على دراسات المالية الإسلامية أنّ المقصود من القيم هنا المقاصد الشرعية، حيث يتم فيها التحقق من امتثال الصناعة المصرفية الإسلامية والوقف لمقاصد الشريعة الإسلامية الرئيسة[3].

رابعًا: التركيز على النقود الوقفية: بغض النّظر عن الاختلاف الحاصل حول حكم النقود الوقفية، إلّا أنّ فعاليتها قد ظهرت بشكل كبير في تنمية الوقف وتطويره، خاصة أيام العهد العثماني وما بعده، بالتحديد في عملية تحويل النقود إلى أصول وخدمات وقفية، أو عن طريق إقراضها لأغراض التمويل المصغر والقروض الحسنة[4].

خامسًا: استخدام النَّظارة المؤسسية في إدارة الأوقاف وحوكمتها: ونقصد بها تفويض الواقف أو الواقفين لنظارة الوقف إلى مجلس إدارة ونحوها، كما عليه الحال في البنك الوقفي والشركات والمؤسسات الوقفية[5]، يقول عبد الستار أبو غدَّة: «لذا فإن قيام المؤسسات المالية المصرفية بدور النَّاظر في الوقف يحقق تكامل الجهود، لا سيما إذا كانت الأوقاف

(1) انظر: البنك الوقفي، فهد، 26-27؛ ومصرف الوقف الإسلامي، قاسم الكسم، 7؛ و«الأدوات الاستثمارية المعاصرة»، العياشي فداد، 162.

(2) انظر: «النوافذ الإسلامية في البنوك»، خريس، 151؛ و«نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليديَّة»، جعفر محمد، 95.

(3) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف»، صوالحي، 97؛ و«الإطار المقاصدي للاستثمار المسؤول اجتماعيًّا»، صوالحي، 315-317.

(4) انظر: «الوقف النقدي»، شوقي، 516-517.

(5) انظر: إعمال المصلحة في الوقف، ابن بية، دار الريان، جدة، ط1، 2005م، 52-53.

تريد أن تتعاون مع مقاولين مثلًا على تنفيذ مشروع معين، فالمتوقع أنها تريد من يأتي لها بسيولة لتكمل بها ما تحتاج إليه...[ومن] مزايا قيام المؤسسات المالية الإسلامية بدور النَّاظر: توافر الخبرة الاستثمارية، توافر الرقابة الشرعية، توافر الرقابة المالية، توافر أجهزة التسويق، القدرة على حفظ المال (حسابات جارية) أو استثماره (حسابات الاستثمار)»[1].

سادسًا: استخدام المنتجات المالية الإسلامية في عملية حوكمة الأوقاف وإدارتها: أوصى الكثير من الباحثين والأساتذة بضرورة استخدام صيغ التمويل الإسلامية، كالمضاربة والمشاركة وغيرها من الخدمات الإسلاميَّة الملائمة لخصوصية الملكية الوقفية في عملية إدارة الأوقاف وتنميتها، سعيًا منهم لتطوير التجربة الوقفية وزيادة فعالية مؤسَّساتها الرَّاعية لها[2].

سابعًا: استغلال الوقف في عملية الدمج بين القطاعين الربحي والخيري: ساهم الوقف منذ القدم في التخفيف من حِدَّة الفقر في المجتمعات من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّه لم يتمكن القطاع الربحي من تحقيق أهم المقاصد الشرعية المأمولة وهو تحسين حياة الشعوب وتحقيق الرخاء لهم؛ ووُجِدَ التكامل بين القطاعين الخيري والوقفي لتحقيق هذه المقاصد الشرعية[3].

ثامنًا: استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات وقف الأموال: ومن أمثلتها المعاصرة الاستفادة من مجموعة الأصول الوقفية غير المستغَلَّة، باستخدام تقنية البلوكتشين في القطاع الخيري، ومثالها الحالي المؤسسة الماليزية الوقفية العالمية فينتيرا تشين «The Finterra Waqf Chain»، هذه التقنية التي ستحدث ثورة في مجال الأوقاف[4].

تاسعًا: التركيز على الجانب التسويقي للأوقاف: ويتم فيه الاعتماد على الجانب الترويجي التوعوي لمنافع الوقف ومقاصده وقدراته التنموية في مختلف المجالات، والذي يسهم في عملية جلب الداعميـن، ويشحذ الهمم لدى الأفراد والجماعات للاستفادة القصوى من القدرات الوقفية[5].

(1) «أحكام الوقف وسبل إحيائه وآليات تطوير استثماره»، عبد الستار أبو غدَّة، 108.

(2) انظر: الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، السعد – العمري، 79.

(3) انظر: «التكامل وتطوير المنتج الوقفي»، مشعل، 7/ 8؛ وتجربتي في إدارة الوقف، عبد المحسن الخرافي، 290.

(4) انظر: «استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية»، ساسي، 6–9؛ و«دور وأهمية تقنية البلوكتشين»، هني – يدو، 335–339.

(5) انظر: «التسويق في المجال الصحي الخيري»، ضيف الله الحقوي، 11؛ والتسويق في المنظمات غير الهادفة للربح، كلثوم وهابي، 50؛ و«الأصول الوقفية المعطَّلة في عمان وأثر التسويق الاحترافي في استثمارها»، الكيلاني وآخرون، 93–94.

عاشرًا: توفير البيئة الخارجية لنمو ثقافة الوقف: وهي تلك الدراسات المتعلقة بالبيئة المحتضنة للنشاط الوقفي، ومدى تأثيرها في نجاح أو فشل الاستثمارات والتمويلات الوقفية، خاصة المدمجة منها مع القطاع الربحي[1].

حادي عشر: تفعيل دور لجان الاستثمار ولجان التدقيق والرَّقابة الشَّرعية: وهي لجان تقوم بالمتابعة المستمرة للمبادرات الاستثمارية التي تقترحها أو تعتمدها المؤسسات الخيرية، واقتراح المنتجات المالية الأنسب شرعًا واقتصادًا (من خلال دراسات الجدوى) للأصول العينية والمالية الوقفية[2].

ثاني عشر: تفعيل دور لجان إدارة المخاطر: وهي اللّجان التي تقوم بتحديد المخاطر المحدقة بالأنشطة الاستثمارية الوقفية وتقترح الآليات الكفيلة بمعالجتها[3].

ثالث عشر: تحديث تقنيات صرف أموال الوقف: ونقصد بها قنوات الدفع والسحب الإلكترونية، التي يمكن من خلالها جمع الأموال الوقفية أو توزيعها على المستحقين، أو إدارة الأوقاف الاستثمارية من خلالها[4].

رابع عشر: اعتبار النشاط الوقفي جزءًا من المركز المالي للدولة: ونقصد بذلك أن تخصص الدولة نظامًا قانونيًّا متكاملًا يتم فيه مراعاة المؤسسات المالية الوقفية، من ناحية نقص السيولة وكيفية تداركها، أو من ناحية تعرُّضها لمجموعة المخاطر العالية التي تتَعرَّض لها غالبية البنوك العاملة في القطاع المصرفي، وإعطاء ضمانات من طرف الدولة لحلِّها ومعالجتها[5].

(1) انظر: «دور البيئة الخارجية في تطوير الوقف في المجتمعات: ماليزيا نموذجًا»، سامي الصلاحات، 87-95.

(2) انظر: دليل الحوكمة للمؤسسات الخيرية الوقفية الخاصة، لجنة وزارة الأوقاف، 52.

(3) انظر: دليل الحوكمة للمؤسسات الخيرية الوقفية الخاصة، لجنة وزارة الأوقاف، 85-95.

(4) انظر: «الصدقة الإلكترونية وتنمية الموارد المالية»، حماد - عمران، 4؛ وتوظيف أدوات الاستثمار الحديثة، سامي سلمان، 72-75.

(5) انظر: «تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية»، صوالحي، 113-114.

نتائج الدراسة
وأهم التوصيات

نتائج الدراسة:

الحمد لله أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

يعرض الباحث في النّقاط الآتية أهم وأبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ويعقبها بعد ذلك التوصيات المقترحة كالآتي:

1) تتوفر مؤسسات الوساطة المالية الإسلامية على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات المالية بلغ عددها من حيث التَّفصيل أكثر من 24 صيغة متاحة لعمليات استثمار وتمويل الأموال الوقفية، وتؤثر بشكل إيجابي على عملية استثمار الأوقاف وإدارتها من ناحية كفاءتها في عمليات استقطاب وحشد رؤوس الأموال الربحية والخيرية، والتنوع في الخيارات الاستثمارية حسب طبيعة الأصول الوقفية وحجمها، والمساهمة في التوثيق للأوقاف وحفظ خصوصيتها، والرفع من نسبة العائدات الوقفية.

2) تعتبر عملية إنشاء البنوك والنوافذ الوقفية الحلّ الأنجع الذي يمكن بواسطته مراعاة خصوصية الملكية الوقفية، وذلك لابتنائها على أنظمة داخلية ومعايير شرعية إسلامية تراعي الخصوصية الوقفية، وتحدد آلية العمل فيها، ولاحتوائها على منتجات مالية إسلامية ذات مخاطر منخفضة أو مبنية على جدوى اقتصادية صحيحة.

3) تنبني الوساطة المصرفية على كلا شقي مقاصد المعاملات (المالية والتبرعية)، وتمثل هذه المقاصد المفتاح لعملية الدمج بين قطاع الصيرفة والأوقاف، وتعد أفضل آلية لحلول قطاع الوقف مكان المسؤولية المجتمعية في البنوك، لكون الوقف من الأنظمة الاجتماعية المحسّنة من جودة العيش والظروف الاقتصادية.

4) يتمثل دور الوساطة المالية الإسلامية ومنتجاتها في حوكمة الوقف من خلال عمليات جمع الأصول الوقفية، وإدارتها، واستثمارها، والتوزيع للغلّات؛ وأفضل طريقة للدمج والتكامل بين قطاع الصيرفة الإسلامية والأوقاف وحوكمتها، هي فكرة إنشاء البنك الوقفي أو فتح النّوافذ الوقفية.

5) هناك مجموعة من النّقائص والتحديات التي تعيق التكامل بين الوساطة المالية الإسلامية والوقف، مثل: «قلة الوعاء الوقفي، عدم التمييز بين إدارة الوقف واستثماره، عدم تدخل البنك كمسعف، نقص التشريعات الخاصة بالوقف، عدم

الاعتداد بالمركز المالي للوقف، فرض الضرائب»، ومن أبرز الحلول للتغلب عليها هو: الاعتماد على أسلوب الوقف، الرفع من الكفاءة المهنية للعمال، إجراء دراسات الجدوى وإعداد المقترحات للتحكم في المخاطر، تكوين المخصَّصات المالية، توجيه بعض المشاريع الاستثمارية لتغطية الخسائر، تكوين لجان خاصَّة لإدارة المشاريع الوقفية، تحديد شروط ومتطلَّبات أصحاب المصلحة، السعي لإنشاء البنوك الوقفية المركزية، الإعفاء من الضرائب.

6) يواجه البنك التشاركي الوقفي التركي مجموعة من التحديات والمخاطر، مثل: مخاطر السُّيولة المتعلقة بالتمويل أو بالسُّوق، والمخاطر التشغيلية المرتبطة بإخفاق العمليات الداخلية للبنك، وكذلك المخاطر الائتمانية المتمثلة في إخفاق العملاء في الوفاء بالتزاماتهم واستحقاقاتهم، وكمية الضرائب المفروضة على الأنشطة الخيرية في تركيا. ووضع البنك الوقفي التركي مجموعة من الحلول للتغلب عليها «كعملية مراقبة أصول الليرة التركية وخصومها وفقًا لتاريخ الاستحقاق المتبقي، تمديد استحقاق الأموال المودوعة، إجراء استثمارات وإيداعات بآجال استحقاق أقصر أو مقسطة، إجراء الدِّراسات وإعداد مقترحات للتحكم في المخاطر الرئيسة، برمجة ونشر الوعي لدى العاملين وتزويدهم بطرق التعامل معها، إدارة ومتابعة ومراقبة الأرصدة المعتمدة في المؤسسات المالية المحلية أو الأجنبية. أمّا بالنسبة للمخاطر الضريبية فتحتاج وقفة من المؤسسات الخيرية تتم فيها المطالبة بإعفاء المؤسسات الخيرية عامّة من الضرائب.

7) عرفت الأصول المالية الوقفية للبنك التشاركي الوقفي نموًّا ضخمًا ولافتًا للانتباه، حيث حقق أرباحًا في ظرف ست سنوات قدّرت قيمتها بـ(563) مليون دولار أمريكي، فبعد دخول البنك التشاركي الوقفي برأس مال تأسيسي قدِّر بـــ(228.6 مليون دولار) سنة 2016م، تمكَّن البنك الوقفي من رفع رأسماله ليصل نهاية سنة 2022م إلى رقم كبير ومرتفع جدًّا بلغ (791 مليون دولار)، وهذا ما يفند كلام المعترضين على استثمار المال الوقفي بأنّه غير مجد لا شرعيًّا ولا اقتصاديًّا، فبالإضافة للنّجاح الاقتصادي والاستثماري، فقد تمكن البنك الوقفي التركي أيضًا من تحصيل جميع الإجازات الشرعية الخاصة بمنتجاته المالية الإسلامية المستخدمة في عمليات الاستثمار العادية والوقفية، ومن باب الشفافية المطلوبة مقاصديًّا فقد ضمّنت الإجازات الممنوحة من هيئة الرقابة ضمن موقعه الإلكتروني على الإنترنت.

8) تميزت المصارف الوقفية (الموقوف عليهم) التي اختارها البنك التشاركي الوقفي التركي بالعصرنة والابتكار، وتنوعها بين الصدقات المحلية والدّولية، بتخصيصه تبرعات إغاثية وقفية، وتبرعات وقفية أخرى لمصلحة المناطق التي تعاني من نقص الاحتياجات الغذائية الأساسية مثل إفريقيا، بالإضافة إلى أنّ البنك لم يتخل عن المصارف الوقفية التقليدية كالتكفل بالطلبة مثلًا، ومن أبرز الأوقاف المبتكرة هو التبرعات الوقفية الطبية والخاصة بالمختبرات العلمية، أو تلك المخصصة لتجهيز الجيش التركي بالعتاد اللّازم وتطوير التكنولوجيا الخاصة به.

أهم التوصيات:

1 – الحرص على إعداد لوائح تضبط العلاقة بين قطاع الوساطة المالية المقاصدية والوقف في حالة الدمج بين القطاعين؛ حفظًا للوقف وتنمية له.

2 – العمل على إعداد دليل متكامل وشامل للمنتجات المالية الإسلامية الملائمة للاستثمار الوقفي من قبل المجامع الفقهية ومراجعتها بشكل دوري.

3 – الحرص على ابتكار منتجات مالية إسلامية جديدة، وإيجاد مصارف وقفية عصرية، وآليات جديدة لجمع الأصول المالية الوقفية وتوزيعها.

4 – دعوة مؤسسات الوساطة المالية الإسلامية لفتح باب المسؤولية المجتمعية أمام الوقف المبني على مقاصد الشريعة الإسلامية.

5 – إنشاء لجان مستقلة وخاصة لإدارة الاستثمار الوقفي ومخاطره، ولجان أخرى للمراقبة والتدقيق الشرعي لتفادي الوقوع في المحظور.

6 – حصر الجهود الوقفية المهدورة من خلال استعمال نموذج البنك الوقفي، والاستعانة بنموذج البنك التشاركي الوقفي التركي والعمل على تطويرها وتجسيدها في دول أخرى.

7 – العمل على إعطاء مكانة خاصة للنّشاط الوقفي ضمن البنوك المركزية، كأداة ضمان للمشاريع الوقفية الفاشلة.

8 – دعوة الباحثين الجامعيين لتسليط الضوء أكثر على تجربة البنك الوقفي التركي، والعمل على تطويرها ثم تصديرها لبقية العالم الإسلامي.

الملحق

الملحق
المواد القانونية الأساسية للبنك التشاركي الوقفي التركي

يحتوي البنك التشاركي الوقفي على 35 مادة قانونية متعلِّقة بتنظيم البنك، وقُسِّمت مواد العقد الأساسي للبنك (وهي متوفرة للتحميل على الموقع الإلكتروني للبنك) كالآتي:

أولًا: التأسيس: وتضمَّن قانون التَّأسيس المادة رقم: (1)، واحتوت هذه المادة على كون البنك مؤسَّسًا بحسب القوانين المنظِّمة للمصرفية التشاركية في تركيا، وكونه بنكًا تشاركيًّا إسلاميًّا مؤسَّسًا في تاريخ: (03/ 03/ 2015م) ومنشورًا في عدد الجريدة: (29284) بتاريخ: (27/ 02/ 2015م)، وأُذِن بتشغيل البنك في عددها رقم: (6205) مصرّحة بكونها شركة مساهمة من قبل الشركاء الخمسة الذين رأيناهم سابقًا، والمؤسِّسين لرأس مال الشركة المساهمة للبنك التشاركي الوقفي.

ثانيًا: اسم الشركة المساهمة: احتوت المادة (2) من القانون الأساسي على اسم الشركة المساهمة بكونها الشركة المساهمة لبنك الوقف التشاركي (Vakıf Katılım Bankası Anonim Şirketidir).

ثالثًا: الموضوع والهدف: احتوت المادة رقم: (3) على أنّ غاية البنك هي تنفيذ جميع العمليات التي تحتوي عليها البنوك التشاركية الإسلامية، والتي تدخل في نطاق مبادئ المصرفية غير الرِّبوية (أي الإسلامية)، والتي من خصائصها: «قبول الأموال التشاركية، إعطاء جميع أشكال القُروض النَّقدية وغير النَّقدية، جمع رؤوس الأموال، وفتح الحسابات والاقتراض، وقَبُول السَّلف من داخل البلد وخارجه، إقامة الشراكات في الربح والخسارة، أو أي نوع آخر من أشكال التعاون مع البنوك والشركات المحلية والدولية، كما ذكرت الأنشطة والمعاملات التي يقوم بها البنك مثل: «المعاملات المتعلِّقة بالمنقولات من المواد الخام أو المصنعة، والآلات، والمعدَّات، والطائرات... أو المتعلِّقة بغير المنقولات كالأراضي والمباني، من خلال تفعيلها وتشغيلها بيعًا أو مقايضة أو تبرُّعًا أو بناءً أو تشغيلًا، وما يرتبط بهذه المعاملات من تسجيل وإعلان وتقارير... وإصدار هذه الشَّركة بالمشاركة في الأرباح والخسائر والأسهم المستردة، وسندات المشاركة في الأرباح، وأدوات الدَّين والأوراق المالية وأدوات سوق رأس المال، والنَّقد والودائع، وجميع أنواع معاملات الدَّفع والتحصيل، وتحويل الأموال والخدمات المصرفية بالمراسلة والحسابات الجارية... خدمات الحفظ، إصدار جميع أنواع أدوات الدفع، مثل بطاقات الائتمان، معاملات الصَّرف

الأجنبي شراء وبيع أدوات سوق المال والسلع، والشراء والبيع للمعادن النفيسة والأحجار الكريمة بناءً على المؤشرات الاقتصادية والمالية، الشراء والبيع والوساطة في العقود الآجلة وعقود الخيار، والمنتجات المالية البسيطة أو المعقَّدة المحتوية على أكثر من أداة مشتقة، ومعاملات الالتزام بإعادة الشراء أو البيع، التعهد بالضمانات والكفالات والالتزامات، القيام بمعاملات الشِّراء والبيع في إطار الالتزامات المتعهد بها في نطاق القانُون والعقد المبرم مع وكيل وزارة المالية أو البنك المركزي وجمعياته؛ شراء أو إجارة أو بيعًا أو إدارة أو تطويرًا أو إنشاء لجميع الحقوق العينية أو المعنوية.

رابعًا: مقرُّ الشركة: واحتوت المادة رقم: (4) عنوان مقر الشركة الرئيس كالآتي: (Saray Mh. Dr. Adnan Büyükdeniz Cad. No:10 Ümraniye– İstanbul‌dır)، كما أوضحت هيكلة البنك الوقفي وتنظيمه، كتكَوُّنه من المديرية العامة، ومن وحدات وفروع خدمة محلية ودولية، وأنّ سلطة تحديد الطبيعة البنكية والواجبات والشَّكل القانوني للوحدات الخدمية تقع على عاتق مجلس الإدارة، وأنّه يجوز لمجلس الإدارة أن يقَرِّر استخدام فروع بنك آخر كمراسلين.

خامسًا: مدَّة الشركة: واحتوت المادة رقم: (5) على تحديد مدَّة الشركة وعلى أنّها شركة غير محدُودَة المدّة.

سادسًا: طبيعة شهادات رأس المال والأسهم: واحتوت المادة رقم: (6) على قرارات مجلس الإدارة حول قيمة رأس مال البنك، البالغ (1.020.000.000 ل. ت.)، وبلغ عدد الأسهم المقسم عليها رأس المال (102.000.000.000 سهم)، بقيمة تقدَّرُ بـــ(0.01 ل. ت.)، توزَّعت بين مديرية الأوقاف وشركائها الباقين في رأس المال. انظر: الجدول رقم: (6)، كما وضَّحت هذه المادة مدَّة صلاحِية رأس مال الشركة وإجراءات زيادة قيمته أو السَّحب منه، أو إنهاء تشغيله، وفي حالة الزِّيادة في رأس المال يُلزم مجلس إدارة البنك بمراعاة أحكام المادة رقم: (29).

سابعًا: الأدوات المالية المصرَّح بإصدارها: ورخّصت المادة رقم: (7) للبنك إصدار الأدوات والأوراق المالية في نطاق ما يعرفُ بأدوات الدَّين، ويكون ذلك وفقًا للتشريعات ذات الصِّلة، وفي إطار القرار الذي ستتَّخِذُه الجمعية العامة، كما أوضحت أنّه يجوز للجمعية العامة أن تترك تحديد توقيت وقيمة وشرُوط هذه الإصدارات لتقدير مجلس إدارة البنك.

ثامنًا: أعضاء وإدارات الشَّركة: احتوت المادة رقم: (8) على الهيكل والأجهزة الإدارية المرخصة للبنك، وتمثلت في كل من الجمعية العامة ومجلس الإدارة، وأنّ مجلس الإدارة

يُعيِّن عضوًا واحدًا مديرًا عامًّا، ورخَّصت لمجلس الإدارة بتشكيل لجان خاصَّة لتقييم أداء البنك لواجباته ومسؤولياته على نحو فعَّال.

تاسعًا: مدة مجلس الإدارة: احتوت المادة (9) على أنّ مجلس الإدارة يتكون من (5 أعضاء على الأقل) و(9 أعضاء على الأكثر) بما في ذلك المدير العام للبنك، وحدَّدت مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة بثلاث سنوات.

عاشرًا: إدارة الشركة: وصرَّحت المادة رقم: (10) منه بأنّ لمجلس الإدارة كامِل الصَّلاحية في نقل الإدارة.

الحادي عشر: تمثيل الشركة: قضت المادة (11) بأنّ سلطة التمثيل لمجلس الإدارة تستخدم بتوقيع مزدوج.

الثاني عشر: توزيع واجبات أعضاء مجلس الإدارة والمفوَّضِين بالتمثيل: نصَّت المادة رقم: (12) على توزيع المهام والممثِّلين المفوَّضين لأعضاء مجلس الإدارة وشكله؛ مع تسجيل وإعلان ما نصَّت عليه التشريعات القانونية.

الثالث عشر: واجبات وصلاحيات مجلس الإدارة: حدَّدت المادة رقم: (13) بأنّ مجلس الإدارة مفوَّض لاتِّخاذ القرارات المتعلِّقة بشأن جميع أنواع المعاملات المصرفية اللّازمة لتحقيق موضوع أعمال البنك، باستثناء تلك الموكَلة إلى سلطة الجمعية العمومية وفقًا للقانون الأساسي، مع توصِيَتِها بعدم الإخلال بالواجبات والصَّلاحيات غير القابلة للتحويل، الخاصَّة بمجلس الإدارة والمنصُوص عليها في التشريعات ذات الصِّلة، كـالإدارة العليا للبنك وإصدار التعليمات بشأنها، وتحديد تنظيم إدارة البنك والمحاسبة والمراجعة المالية، وتعيين وعزل المديرين، ومسك الأسهم وقرارات مجلس الإدارة ودفاتر اجتماعات الجمعية العمومية، وإعداد التقرير السَّنوي وبيان حوكمة الشركة، والتحضير لاجتماعات الجمعية العمومية.

الرابع عشر: اجتماعات مجلس الإدارة: حدَّدَت المادة رقم: (14) بأنّ مجلس الإدارة لا بدَّ لهم من الاجتماع على الأقل مرَّتين في الشهر في المركز الإداري للبنك، وقد يتمُّ تأجيل الاجتماع لمرة واحدة بموافقة الرئيس، ويمكن لهم استعمال نظام الاجتماع الإلكتروني، ويجوز لكل عُضوٍ في مجلس الإدارة أيضًا أن يطلب من الرَّئيس الاتِّصال بمجلس الإدارة للاجتماع غير العادي أيضًا، والإبلاغ عن جدول أعماله، وغيرها من قضايا الاجتماعات، كالتصويت، والتقارير الواجب مناقَشَتُها... إلخ.

الخامس عشر: حقوق وواجبات أعضاء مجلس الإدارة: حدَّدت المادة رقم: (15) حقوق أعضاء مجلس الإدارة كتحديد الأجر والحقِّ في السَّلام، والمكافآت والأقساط ومدد الدَّفع التي يمكن منحُها لأعضاء مجلس الإدارة، وواجباتهم نحو البنك في حال التعاملات المصرفية مع الأقارب، والإجراءات التي يمكن أن يتَّخذُوها من عدمها... إلخ.

السادس عشر: لجان مجلس الإدارة: حدَّدت المادة رقم: (16) مؤشرات نجاح لجان مجلس الإدارة للوفاء بواجباته ومسؤولياته بفعالية، فرخّصت لكل من اللّجنة الائتمانية ولجنة الإشراف ولجنة إدارة الشَّركات ولجنة التَّسعير واللِّجان الأخرى في إنشاء لجان فرعية تحت تصرُّفهم، في إطار طريقة العمل التي يقدِّمُها مجلس الإدارة إلى اللّجان... إلخ.

السابع عشر: لجنة الائتمان: حدَّدت المادة رقم: (17) إمكانية وصلاحية تحويل ونقل سلطة إعطاء القُروض وما يتعلَّق بها إلى لجنة القرض، في إطار الإجراءات والمبادئ المحدَّدَة في التشريع، كما فصّلت أحكام انتخاب أعضاء اللّجنة، وحالات غيابهم وجدول أعمال اللّجنة، وأنّ هذه اللّجنة تعمل في إطار القانون المصرفي، ووفقًا للمبادئ التي يحدِّدُها مجلس الإدارة.

الثامن عشر: لجنة التدقيق: حدّدَت المادة رقم: (18) أنّه يتم تعيين مجلس الإدارة كأعضاء في لجنة التَّدقيق للمساعدة في تحقيق أنشطة التَّدقيق والمراقبة، كما وضَّحت هذه المادة مهام لجنة التدقيق في عملياتها التدقيقية والرقابية، نيابة عن مجلس الإدارة، كعمليات الرَّقابة الدَّاخلية للبنك وإدارة المخاطر، ومراقبة فعالية أنظمة التَّدقيق الدَّاخلية وتفعيلها، ومراقبة أنظمة المحاسبة والإبلاغ والتصنيف والتقييم والدَّعم مع لجان التَّدقيق والرَّقابة المستقِلَّة.

التاسع عشر: لجنة إدارة المؤسَّسة: وضّحت المادة رقم: (19) إلزامية إنشاء لجنة خاصة بحوكمة المؤسَّسة البنكية لمراقبة امتثال البنك لمعايير ومبادئ حوكمة المؤسَّسات، وتقديم اقتراحات لمجلس الإدارة للرَّفع من جودة عملية الامتثال، وجميع الأنشطة التي تقوم بها هذه اللّجنة تحفظ في سجلَّات مكتوبة ومؤرشفة.

العشرون: لجنة التسعير: وضّحت المادة رقم: (20) أنّ هذه اللَّجنة تقوم بنشاط تقويم سياسة التسعير وممارساتها في إطار إدارة المخاطِر، كما تقدّم اقتراحاتها إلى مجلس الإدارة كل عام.

الواحد والعشرون: الجمعية العامة: وضّحت المادة رقم: (21) بأنّ الجمعية العامَّة تقوم

بأداء الواجبات المخصَّصة لها وفق القانون المصرفي والتِّجاري أو التَّشريع ذي الصِّلة، ويستخدم الصَّلاحيات من دون أي إخلال بالواجبات، كما حدَّدت أهمَّ الواجبات التي لا يمكن إيعازها إلى الجمعية العامة والتي منها: «تعديل الاتفاقيات الأصلية، انتخاب أعضاء مجلس الإدارة اتِّخاذ قرارات بشأن استخدام البيانات المالية، وتقرير النَّشاط السَّنوي لمجلس الإدارة، وتحديد أسهم الأرباح... إلخ.

الثاني والعشرون: اجتماعات الجمعية العامة: بيّنت المادة رقم: (22) اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية، وبأنّها تُعقد في غضون ثلاثة أشهر من نهاية كل مدة نشاط، وأنّه إذا لَزِم الأمر يتم استدعاء الجمعية العامَّة إلى اجتماع غير عادي، وتعقد الجمعية العامة في مقرٍّ مركز البنك، أو في المقاطعة الأخرى التي يوجد بها مركز البنك.

الثالث والعشرون: الإعلان والاتصال: بيّنت المادة رقم: (23) بأنّ الدعوة إلى اجتماع الجمعية العامة هو من مهام مجلس الإدارة كقاعدة عامَّة، وأنّه تُطبَّق أحكام القانون التِّجاري التركي على المكالمات التي تُعمل من طرف المساهمين والأمناء ومُوَظفي التَّصفية، وأنّه يتم الإعلان عن دعوة اجتماع الجمعية العامة في صحيفة سجل التَّجارة التركي... إلخ.

الرابع والعشرون: جدول الأعمال: حددت المادة رقم: (24) حيثية جدول الأعمال، وبأنّها تحدَّدُ بواسطة الدَّعوة إلى الجمعية العامة، وعدم إمكانية التفاوُض على القضايا غير المدرجة في جدول الأعمال أو التي من قرارات الجمعية العامة.

الخامس والعشرون: حقُّ التصويت والمشاركة في الجمعية العامة: حدَّدت المادة رقم: (25) أنّه يجوز للمساهم أو ممثِّله المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة، حسب أحكام القانون التِّجاري والتَّشريعات ذات الصِّلة التي تنطبق على الممثل.

السادس والعشرون: وجود ممثِّل الوزارة في الاجتماعات: وضَّحت المادة رقم: (26) إلزامية حضور ممثل وزارة الجمارك والتِّجارة لاجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية، مع التَّوقيع على محضر الاجتماع وإلا لن يُعتدَّ بها.

السابع والعشرون: تسيير الاجتماعات: بيَّنت المادة رقم: (27) أنّه في حالة عدم وجود رئيس الجمعية العامة لتسيير الاجتماعات، فإنّه يتولى وكيل رئيس الجمعية العامة ذلك، وفي حالة غيابه تُعزى لشخص يتمُّ انتخابه من طرف المساهمين.

الثامن والعشرون: النِّصاب: أقرّت المادة رقم: (28) النِّصاب اللَّازم لعقد الجمعية العامة للبنك، وهو الربع من المالكين أو المساهمين، مؤكِّدة على وجوب حماية هذا النِّصاب

خلال الاجتماع، ويتم اتِّخاذ القرارات بالنَّظر إلى غالبية الأصوات.

التاسع والعشرون: الإعلان والإشهار: أكّدت المادة رقم: (29) على وُجُوب عمل إشهار في صحيفة (سجل التجارة التركية) وفقًا للمادة (35) من القانون التجاري التركي.

الثلاثون: مدة المحاسبة: حدَّدت المادة رقم: (30) مدة المحاسبة والتي تبدأ من اليوم الأول من شهر يناير وتنتهي يوم 31 من ديسمبر، أما مدة الحساب الأولى فتبدأ من تاريخ إنشاء الشركة، وتنتهي في آخر شهر ديسمبر من عام التَّأسيس.

الحادي والثلاثون: تثبيت وتوزيع الأرباح: حدَّدت المادة رقم: (31) أنّه من صافي الرِّبح السَّنوي للبنك التشاركي الوقفي يتم توجيه (5 %) من مجمل رأس المال المدفوع إلى الاحتياطي القانوني العام، ويتم توجيه (5 %) إلى الاحتياط الاستثنائي، وتوجَّه نسبة (9 %) إلى المستخدمين والموظَّفين كمكافأة أرباح، ويوزَّع الباقي من الأرباح على أصحاب الأسهم بعد توزيع حصَّة الاحتياطي القانوني، وذلك وفق المادة (523/ 2) من القانُون التِّجاري التركي.

الثاني والثلاثون: الاحتياطي القانوني: أكَّدت المادة رقم: (32) أنّه تنطبق أحكام المواد رقم: (519) إلى غاية المادة رقم: (523) من القانون التجاري التركي على الأموال الاحتياطية القانونية التي يخصِّصُها البنك.

الثالث والثلاثون: البيانات المالية والمراجعة: أكَّدت المادة رقم: (33) على قيام مجلس الإدارة بإعداد البيانات المالية ومرفقاتها، وتقرير النَّشاط السَّنوي للمدة المحاسبية السَّابقة، كما هو محدَّد في معايير المحاسبة التُّركية وغيرها من الموضوعات.

الرابع والثلاثون: الاندماج أو إنهاء أو تصفية الشركة: أكَّدت المادة رقم: (34) أنّه من صلاحيات مجلس الإدارة القيام بإنهاء وتصفية البنك لأي سبب، وفق ما يمليه القانون المصرفي والتِّجاري وأحكام التشريعات ذات الصلة؛ ويتم تحديد دمج أو نقل البنك من قبل الجمعية العامة حصرًا، بما يوافقُ أيضًا القانون المصرفي والتجاري التركي والتشريعات ذات الصلة.

الخامس والثلاثون: الأحكام القانونية: صرّحت المادة رقم: (35) أنّه تُطبَّق أحكام القانون المصرفي والتِّجاري وقانون أسواق رأس المال وغيرها من التشريعات المتعلِّقَة بالقضايا والموضوعات غير المدرجة في القانون الأساسي للبنك.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1 – أبحاث في قضايا مالية معاصرة، يوسف الشبيلي، دار الميمان، الرياض، ط.1، 2020م.

2 – الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، أحمد السعد – محمد العمري، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط.1، 2000م.

3 – أثر إستراتيجيات تسويق الخدمات المصرفية على أداء الجهاز المصرفي السوداني، حسين ملاك، جامعة شندي، قسم إدارة الأعمال، رسالة دكتوراة، 2012م.

4 – الأثر الإنمائي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، اللجنة الإعلامية للبنك الإسلامي للتنمية، PDF، البنك الإسلامي الدولي، 2019م.

5 – أثر التحول المصرفي في العقود الربوية، عمار عبد الله، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط.1، 2009م.

6 – أثر التصكيك في تحسين أداء المصارف، سميرة مشراوي، مجلة الباحث، 15، 2015م.

7 – أثر المقاصد الشرعية في فقه المعاملات المالية، عبد العزيز الشيباني – مصطفى شمس الدين،2 ،Academic Knowledge/ 1، 2019م.

8 – أثر الوقف في التنمية الاقتصادية، عبد اللطيف العبد اللطيف، مؤتمر الأوقاف الأول بالسعودية، 1422ه، جامعة أم القرى.

9 – أثر الوقف في التنمية المستدامة، عبد الرحمن بن عبد العزيز الجريوي، مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، 2012م، جامعة قالمة.

10 – الاجتهاد المقاصدي في نوازل الوقف، عبد الرحمن معاشي، جامعة الأمير عبد القادر، 30/ 2، 2016م.

11 – الاجتهاد المقاصدي، نور الدين الخادمي، وزارة الأوقاف، قطر، ط.1، 1998م.

12 – أحكام استثمار الموقوف وغلّاته، علي القرة داغي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 15/ 3، 2004م.

13 – أحكام الأوقاف، أبو بكر الخصاف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1999م.

14 – أحكام التورق وتطبيقاته المصرفية، محمد العثماني، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 3، 2013م.

15 – الأحكام السلطانية، علي الماوردي، دار الحديث، القاهرة، د. ط، د. ت.

16 – أحكام السوق المالية، عبد الغفار الشريف، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 6/ 2، 1990م.

17 – الأحكام العامة للشركات، محمد بن الفوزان، مكتبة القانون، الرياض، ط.1، 2014م.
18 – أحكام القرآن، أبو بكر بن العربي المالكي، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.3، 2003م.
19 – أحكام المال الحرام وضوابط الانتفاع والتصرف به في الفقه، عباس الباز، إكمال: عمر الأشقر، النفائس، الأردن، ط.1، 1998م.
20 – أحكام الودائع المصرفية، تقي الدين العثماني، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 9/ 1، 1996م.
21 – أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، محمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، د. ط، 1977م.
22 – أحكام الوقف في ضوء المصالح المرسلة: دراسة فقهية أصولية، ماجد العمري، دار الخليج، الأردن، ط.1، 2015م.
23 – أحكام الوقف وسبل إحيائه وآليات تطوير استثماره، عبد الستار أبو غدَّة، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، 18، 2011م.
24 – أحكام الوقف: دراسة قانونية فقهية، منذر القضاة، دار الثقافة، عمان، ط.1، 2011م.
25 – إحياء سنة الوقف، سليمان الطفيل، مجلة البيان، 145، 2000م.
26 – اختلاط الحلال بالحرام في تعاملات المصارف الإسلامية، غسان الشيخ، دار القلم، دمشق، ط.1، 2014م.
27 – الآداب الشرعية والمنح المرعية، محمد بن مفلح الحنبلي، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.
28 – إدارة الابتكارات المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية، محمد ليبق – عبد الرحمن نعجة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 44، 2016م.
29 – الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، عبد الحميد المغربي، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط.1، 1425هـ.
30 – إدارة التَّمويل الأصغر، إصلاح العوض، الدورة التدريبية بنك الأسرة، 2008م، بنك السُّودان المركزي.
31 – إدارة المخاطر لاستثمار وتنمية الممتلكات والأصول والصناديق الوقفية، محمد الصلاحات، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية (ISRA)، 5، 2014م.
32 – إدارة واستثمار موارد الأوقاف: الإشكاليات والتحديات، اصبيحي عبد الرزاق، «حاجة الأوقاف إلى بيئة تشريعية داعمة»، مجلة وقف، 3، 2021م.

33 – إدارة واستثمار موارد الأوقاف: الإشكاليات والتحديات، اصبيحي عبد الرزاق، مجلة الحقوق، 52، 2017م.
34 – الأدوات الاستثمارية المعاصرة لتنمية الوقف، العياشي فداد، المؤتمر الدولي الرابع للمال: المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي، 2018م، بيت المشورة للاستشارات المالية بقطر.
35 – أدوات التمويل الإسلامي الرقمية، السعيد دراجي، مؤتمر الدوحة الدولي الرابع للمال الإسلامي: المستجدات المالية المعاصرة، بيت المشورة القطري.
36 – أركان الوقف وشروطه: دراسة مقارنة، محمد رافع محمد، مجلة الرافدين للحقوق، 11/ 40، 2009م.
37 – أساسيات المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، عبد الستار أبو غدة وآخرون، دار الأمان، المغرب، ط.1، 2015م.
38 – أساسيات منهج الفكر المقاصدي عند النورسي، عبد العزيز البطيوي، مجمع النور، 5/ 9، 2014م.
39 – أساليب تمويل تطوير الأوقاف في سنغافورة، أشرف ناصر وآخرون، The International Journal of Business Ethics and Governance IJBEG/ 1 ، 3، 2020م.
40 – استبدال الوقف: رؤية شرعية قانونية اقتصادية. دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، إبراهيم العبيدي، ط.1، 2009م.
41 – استثمار الأموال الموقوفة، فؤاد العمر، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط.1، 2007م.
42 – استثمار الأموال الوقفية، عامر العتوم – عدنان ربابعة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 11/ 2، 2015م.
43 – استثمار الأموال الوقفية، عبد الله فؤاد العمر، الكويت، الأمانة العامة للأوقاف، ط.1، 2007م.
44 – استثمار الأوقاف في الفقه الإسلامي، محمود أحمد أبو ليل – محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 13/ 2، 2004م.
45 – استثمار الأوقاف، أحمد الصقية، دار ابن الجوزي، السعودية، ط.1، 1434هـ.
46 – الاستثمار المسؤول اجتماعيًّا والتَّمويل الإسلامي، فارس جعفري، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية (FIKR– I)،ع. خ، 2019م.

47 – الاستثمار المعاصر للوقف، محمد الزحيلي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، PDF، د. ط، د. ت.
48 – استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة، علي محيي الدين القرة داغي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 13/ 1، 2001م.
49 – الاستثمار الوقفي بين الضوابط الشرعية والمعايير الاقتصادية والمالية، عاد التيجاني، مجلة الشهاب، 7/ 3، 2004م.
50 – استثمار أموال الوقف الإسلامي، عودة بن رشيد، مجلة الجامعة الإسلامية، 182، د. ت.
51 – استثمار أموال الوقف وتطبيقاته المعاصرة، عماد بن محمود عماد، دار الكتب القانونية العامة للأوقاف، مصر، ط. 1، 2012م.
52 – استثمار أموال الوقف، خالد الشعيب، منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، 2003م، الأمانة العامة للأوقاف بالكويت.
53 – استثمار أموال الوقف، عبد الله العمّار، منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، 2003م، الأمانة العامة للأوقاف الكويتية.
54 – استثمار أموال الوقف، اللّجنة العلمية لمنتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، 2003م، الأمانة العامة للأوقاف الكويتية.
55 – استثمار أموال الوقف، حسين شحاتة، منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، 2003م، الأمانة العامة للأوقاف الكويتية.
56 – استثمار أموال الوقف، حسين شحاتة، مجلة أوقاف، 3/ 6، 2004م.
57 – استثمار أموال الوقف، العياشي فداد، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 15/ 3، 2004م.
58 – الاستثمار بالأوراق المالية، التميمي أرشيد – أسامة سلام، دار المسيرة، عمان، ط.1، 2004م.
59 – الاستثمار في الوقف وغلاته وريعه، أحمد الحداد، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 15/ 3، 2004م.
60 – الاستثمار في الوقف وغلّاته وريعه، عمر محمد عبد الحليم، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 15/ 3، 2004م.
61 – الاستثمار في الوقف وغلاته وريعه، العياشي فداد، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 15/ 3، 2004م.

62 – الاستثمار في خدمة صغار وكبار المستثمرين، منير هندي، منشأة المعارف، مصر، د. ط، 1994م.
63 – استثمار موارد الأحباس، كمال الدين جعيط، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 12/ 1، 2000م.
64 – استثمار موارد الوقف، خليفة بابكر، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 12/ 1، 2000م.
65 – الاستثمار والتمويل طويل الأجل، سيد الهواري، دار الجيل، مصر، د. ط، 1985م.
66 – الاستثمار وضوابطه في الفقه الإسلامي، محمد عرار، دار ابن الجوزي، السعودية، ط.1، 1432هـ.
67 – استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية (Finterra Waqf Chain) نموذجًا، حازم ساسي، المؤتمر العالمي حول الدين والثقافة والحوكمة في العالم المعاصر: 2018 ،ICRCم، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
68 – الإسعاف، إبراهيم الطرابلسي، المطبعة الهندية، مصر، ط. 2، 1902م.
69 – أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي، د. م، د. ت.
70 – إسهامات نظام الوقف في تحقيق المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، نور الدين الخادمي، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط. 2، 2019م.
71 – الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، أحمد الخليل، دار ابن الجوزي، الرياض، ط. 1، 1424هـ.
72 – الأسهم والصكوك الوقفية، صهيب بن زاوي، المنتقى للبحوث والدراسات، 1/ 2، 2020م.
73 – أسواق الأوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية، سمير رضوان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط. 1، 1996م.
74 – الأشباه والنظائر، زين الدين بن إبراهيم بن محمد ابن نجيم، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 1999م.
75 – أصول المصرفية الإسلامية، ناصر الغريب، دار أبو للو، مصر، ط. 2، 1997م.
76 – الأصول الوقفية المعطلة في عمان وأثر التسويق الاحترافي في استثمارها، عبد الرحمن الكيلاني وآخرون، علوم الشريعة والقانون، 47/ 4، 2020م.
77 – الإطار المقاصدي للاستثمار المسؤول اجتماعيًّا والوساطة المالية القائمة على القيم، يونس صوالحي، مجلة السَّلام، 1، 2020م.

78 – اعتبار المقاصد في الفتاوى المالية، أحمد الريسوني، إسلامية المعرفة، 18/ 70، 2012م، https: / /doi.org /10.35632 /citj.v18i70.857.
79 – إعلام الموقعين، ابن قيم الجوزية، تح: عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 1991م.
80 – الإعلام الوقفي، سامي الصلاحات، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط. 2، 2019م.
81 – إعمار الأوقاف وأحكامه في الفقه، أحمد آق قندوز، منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس، 2011م، رئاسة الدِّيانة التركية.
82 – إعمال المصلحة في الوقف، عبد الله بن بيه، دار الريان، جدة، ط. 1، 2005م.
83 – إعمال المصلحة في الوقف، عبد الله بن بيه، مركز الموطأ، دبي، ط. 3، 2018م.
84 – الاقتصاد الإسلامي: علم أم وهم، منذر قحف – غسان إبراهيم، دار الفكر، دمشق، ط. 2، 2002م.
85 – اقتصاديات السياحة الحلال، هايل طشطوش، مجلة المحاسب العربي، 15/ 30، 2015م.
86 – الأم، محمد الشافعي، دار المعرفة، بيروت، د. ط، 1990م.
87 – أموال الوقف ومصرفه، عبد الرحمن العثمان، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، الرياض، ط. 1، 1427هـ.
88 – الانتفاع بالمال الحرام في المشروعات الخيرية، محمد الحفناوي، مؤتمر «العمل الخيري مقاصده وقواعده»، 2019م، جامعة أم القرى، كلية الشريعة.
89 – إنجاح الصِّيغ الإسلامية في التَّمويل الأصغر، عصام محمد علي الليثي، دراسات اقتصادية وإسلامية، 19/ 1، 2013م.
90 – الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علي المرداوي، دار إحياء التراث، بيروت، ط.2، د. ت.
91 – أنوار البروق في أنواء الفروق، أحمد بن إدريس القرافي، دار عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.
92 – أهمية مقاصد الشريعة لتطوير الآليات المالية والمصرفية، وائل عربيات، الفقه الإسلامي وتحديات، ق.21: مقاصد الشريعة وسبُل تحقيقها في المجتمعات، 2006م، الجامعة الإسلامية الماليزية.
93 – الأوقاف الرقمية وأحكامها الفقهية، سهيل الشايع، مؤسسة ساعي، الرياض، ط.1، 2017م.

94 – أوقاف السلطان الأشرف شعبان على الحرمين، راشد القحطاني، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط.1، 1994م.
95 – الأوقاف السياسية في مصر، إبراهيم البيومي، دار الشروق، القاهرة، ط.1، 1998م.
96 – الأوقاف الموحدة، محمد الغانم، مؤسسة ساعي، الرياض، ط.1، 2018م.
97 – الأوقاف النبوية وأوقاف الخلفاء الراشدين، عبد الله الحجيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 2011م.
98 – الأوقاف فقهًا واقتصادًا، يونس رفيق المصري، دار المكتبي، دمشق، ط.1، 1999م.
99 – الأوقاف في تركيا، سهيل صابان، مجلة الفيصل السعودية، 332، 2004م.
100 – أولي النهى لشرح المنتهى، منصور البهوتي، عالم الكتب، بيروت، ط.1، 1993م.
101 – البحث في مقاصد الشريعة: نشأته وتطوره ومستقبله، أحمد الريسوني، ندوة مقاصد الشريعة، 2018م، المركز الثقافي الإسلامي اللندني، 1–31.
102 – البحر الرائق شرح كنز الدقائق مع تكملة حسين الطوري وحاشية منحة الخالق، زين الدين ابن نجيم، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط. 2، د. ت.
103 – البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، أحمد بن يحيى بن المرتضي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط1، 1947م.
104 – بحوث وفتاوى فقهية معاصرة، الحجي الكردي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط.1، 2005م.
105 – بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد ابن رشد، دار الحديث، مصر، د. ط، 2004م.
106 – البداية والنهاية، إسماعيل ابن كثير، تح: عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة، ط.1، 2003م.
107 – بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر الكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.2، 1986م.
108 – البنك اللاربوي في الإسلام، محمد باقر الصدر، دار التعارف، بيروت، ط.8، 1983م.
109 – البنك الوقفي: دراسة فقهية تأصيلية، محمد أبا الخيل، مجلة وقف، العدد: 2، 2020م.
110 – البنك الوقفي، فهد اليحيى، كرسي راشد بن دايل لدراسة الأوقاف، الرياض، ط.1، 2013م.
111 – بنك تنمية الأوقاف، حسن المناعي، دار الصميعي، الرياض، ط.1، 2009م.
112 – البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، عبد الله الطيار، النادي الأدبي، جدة، د. ط، 1408هـ.

113 – البنوك الإسلامية وأساليب التمويل فيها وتجاربها، رحاب بودراجي – مريم ميطالي، جامعة المدية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة ليسانس، 2007م.
114 – البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، مصطفى طايل، دار أسامة، الأردن، ط.1، 2012م.
115 – البنوك الإسلامية ودورها في استثمار المال: رؤية مقاصدية، محمد منصوري، الحقيقة، 14/ 33، 2015م، 123–146.
116 – البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي: دراسة حالة مصرف أبو ظبي، عيسى مرازقة – الشريف شخشاخ، المؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، 2011م، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير بغرداية، 1–21.
117 – البنوك الإسلامية، محمود الأنصاري وآخرون، كتاب الأهرام الاقتصادي، مصر، د. ط.، 1988م.
118 – بنوك الفقراء، خالد بن عمر المرشد، دار الميمان، الرياض، ط.1، 2017م.
119 – البنوك الوقفية كآلية لتفعيل وقف النُّقود في الجزائر، موسى سالمي، الامتياز لبحوث الاقتصاد، 05/ 02، 2021م، 155–172.
120 – البنوك الوقفية: دراسة فقهية اقتصادية ونموذج مقترح، عبد المنعم زين الدين، دار أروقة، الكويت، ط.1، 2016م.
121 – بيان الشرع، القاضي محمد بن إبراهيم الكندي، وزارة التراث القومي، سلطنة عمان، ط1، 1993م.
122 – بيع التقسيط: تحليل فقهي واقتصادي، يونس رفيق المصري، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 06/ 01، 1990م، 293–353.
123 – بيع التقسيط، محمد عطا السيد، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 06/ 01، 1990م، 205–214.
124 – تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزَّبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بيروت، د. ط، د. ت.
125 – التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد المواق المالكي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط.1، 1990م.
126 – التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية، علي ابن الأثير، تح: عبد القادر طليمات، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د. ط، د. ت.

127 – تاريخ التشريع الإسلامي، محمد الهادي ابن القاضي، المجلة الزيتونية، 6/ 9، 1947م. 22–23.
128 – تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.1، 1998م.
129 – تاريخ الدولة العثمانية، محمود السيد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط.1، 2007م.
130 – تأسيس الشركات الوقفية، خالد الراجحي، مؤتمر دولي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015م، جامعة طيبة، 1–27.
131 – تأصيل ريع الوقف: مفهومه، أحكامه، تطبيقاته، عبد القادر بن عزوز، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط.1، 2016م.
132 – تأصيل ريع الوقف، أحمد جاب الله، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط.1، 2016م.
133 – تأصيل ريع الوقف، أنس ليفاكوفيتش، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط.1، 2016م.
134 – التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى، فهد الحمود، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط.1، 2011م.
135 – التبرعات الإلكترونية، خالد الغامدي وآخرون، مركز مداد، الرياض، ط.1، 2012م.
136 – تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان الزيلعي الحنفي، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط.2، 1313ه.
137 – تثمير الوقف النَّقدي، أبو القاسم نجاه، مؤسسة ساعي، الرياض، ط.1، 2019م.
138 – تجارب التمويل المصَغَّر الإسلامي في الدول العربية: دراسة حالتي البحرين والسودان، محمد مسعودي – عبد القادر حليس، العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 20/ 01، 2019م، 37–56.
139 – تجديد الوعي بنظام الوقف الإسلامي، إبراهيم البيومي، دار البشير، د. م، ط. 2، 2016م.
140 – التجربة الماليزية في إدارة الحج: توفير المال للحج: طابونج حاجي «مؤسسة فريدة»، أمانة جمعية العلماء المسلمين الجزائرين، جريدة البصائر، 13 تشرين الثاني 2023م.
141 – تجربة الوقف المؤقَّت في دولة الكويت، عبد الرحمن فردوس – محمد أمان الله، Al-Jāmi‘ah Journal of Islamic Studies، 54/ 02 ، 2016م، 477–503، https: / / doi:10.14421 /ajis.2016.542.477 –503

142 – التجريد للقدوري، القدوري أحمد، تح: محمد سراج – محمد علي، دار السلام، القاهرة، ط.2، 2006م.
143 – تحديات الوقف المعاصرة ودور تقنية البلوكتشين في حلِّها، محمد عبد الرحمن سلامة، مجلة العلوم الإسلامية الدولية، 5/ 1، 2021م، 259–285.
144 – التحديات والإشكاليات التي تواجه تطبيق صيغة الوقف المؤقت، عبد الرحمن فردوس – محمد أمان الله، الاقتصاد الإسلامي، 30/ 03، 2017م، 291 314–، https: / /doi:10.4197.
145 – تحرير ألفاظ التنبيه، يحيى النووي، تح: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط.1، 1408هـ.
146 – تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد ابن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية الكبرى، بيروت، د. ط، 1983م.
147 – تحليل مؤشرات نمو صناعة المصرفية الإسلامية (2012م – 2018م)، أحمد سليمان، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 89، 2019م، 18–29.
148 – التحوط من مخاطر الاستثمار باستخدام الهندسة المالية الإسلامية، إبراهيم عبادة، جامعة اليرموك، PDF، د. ت.
149 – التسويق الاجتماعي، ياسر الشهري، مركز مداد، السعودية، ط.1، 2011م.
150 – التسويق الخيري ودوره في زيادة موارد الجمعيات الخيرية، أسماء سلكة – زينب حمدي، الاجتهاد للدراسات القانونية، 07/ 04، 2018م، 351–370.
151 – التسويق المصرفي، فضل المحمودي، منشورات جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، ط.1، 2014م.
152 – التسويق في المجال الصحي الخيري، ضيف الله الحقّوي، ملتقى القطاع الصحي غير الربحي، د. ت، وزارة الصحة بالرياض، 11–12.
153 – التسويق في المنظمات الخيرية، ستاسي جراو، مركز مداد، 09، 2016م، 2–10.
154 – التسويق في المنظمات غير الهادفة للربح، كلثوم وهابي، أمحمد بوقرة، علوم الاقتصاد، رسالة ماجستير، بومرداس، 2010م.
155 – تسيير الأملاك الوقفية في الجزائر وطرق تنميتها، عبد الكريم تقار، مجلة جامعة بومرداس، د.ع، د. ت.
156 – التصكيك المدعوم بالأصول والتصكيك القائم على الأصول، زاهرة بن عامر، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل، 2013م، جامعة اليرموك بالأردن، 301–322.

157 – تصكيك موارد الصناديق الوقفية كآلية لتمويل المشاريع التنموية، عبد القادر قداوي، التكامل الاقتصادي، 5/ 1، 2017م، 265–288.
158 – تصكيك موارد الصندوق الوقفي لتمويل الطاقة الخضراء: نحو إنشاء صندوق وقفي أخضر، زكية شناقر وآخرون، مجلة الإستراتيجيات والتنمية، 9/ع.خ، 2019م، 235–253.
159 – تصوير مقترح للتمويل بالوقف، أشرف دوابة، مجلة أوقاف، 05/ 09، 2005م، 48–75.
160 – تطبيق مبادئ المسؤولية المجتمعية في المصارف الإسلامية، مختاري بونقاب – لزهاري زواويد، الدولية للدراسات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، 01، 2019م، 1–18.
161 – تطبيقات التورق في سوق السلع الماليزية، محمد الشريف بن عوالي – محمد نور عزمان، التجديد، 19/ 37، 2015م، 207–230.
162 – تطور ونشأة الصناعة المالية الإسلامية، عز الدين خوجة، مؤتمر الخدمات المالية وإدارة المخاطر، 2010م، جامعة فرحات عباس، 1–26.
163 – تطوير المنتج الوقفي من خلال تقنية البلوكتشين: دراسة حالة مجموعة Finterra، كوثر فنيش، آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، 03/ 02، 2019م، 167–183.
164 – تطوير المؤسسة الوقفية الإسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية، أسامة الأشقر، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط.1، 2008م.
165 – تطوير تعمير الوقف بصيغة عقد البناء والتشغيل والإعادة (BOT): دراسة فقهية، عبد الله العمراني، مجلة العلوم الشرعية، 31/ 3، 2020م، 197–266.
166 – تطوير صيغ تمويل واستثمار الأوقاف، فارس مسدور، المؤتمر الثالث للأوقاف بالسعودية، 1430ه، الجامعة الإسلامية بالمدينة، 527 587–.
167 – تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية: التجربة الماليزية، يونس صوالحي، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية (08، (ISRA/ 02، 2017م، 85–118.
168 – تطوير مقاييس ومؤشرات للقدرة والاستدامة المالية للأوقاف، عبد الكريم قندوز، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، الرياض، ط.1، 2019م.
169 – تعقيب على ورقة القرة داغي الذمة المالية للوقف، ياسين محمد نعيم، منتدى قضايا الوقف الفقهية السابع: قضايا مستجدة وتأصيل شرعي، 2015م، مشيخة الإسلام بسراييفو، 213–215.

170 – تفسير أبي السعود: إرشاد العقل السليم، محمد أبو السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.
171 – التقرير السنوي 2017م، البنك الإسلامي للتنمية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، 2017م، PDF.
172 – التقرير السنوي 2018م، البنك الإسلامي للتنمية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، 2018م، PDF.
173 – التقرير السنوي 2019م، البنك الإسلامي للتنمية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، 2019م، PDF.
174 – التقرير السنوي 2020م، البنك الإسلامي للتنمية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، 2020م، PDF.
175 – التقرير السنوي 2021م، البنك الإسلامي للتنمية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، 2021م، PDF.
176 – تقرير صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف لسنة 2020م، اللجنة الإعلامية للبنك الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، 2020م، PDF.
177 – تقويم أداء صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية، أنس ساتي، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة، 2015م.
178 – تقييم أداء استثمار أموال الأوقاف بدولة الكويت، عبد الله الهاجري، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط.2، 2015م.
179 – تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار، منذر زيتون، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، رسالة ماجستير، عمان، 2010م.
180 – التكامل وتطوير المنتج الوقفي من خلال صناعة المالية الإسلامية، عبد الباري مشعل، المجلة الدولية للمالية الريادية (3 ،(IREF/ 1، 2020م، 1–13.
181 – تكملة المجموع شرح المهذب للشيرازي، يحيى النووي، تح: عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 2016م.
182 – التكييف الفقهي للخدمات المصرفية، محمد بخضر، دار النفائس، عمان، ط.1، 1434هـ.
183 – التكييف الفقهي لودائع المصارف الإسلامية، عمر بشينة – محمد زائد، مجلة كلية الدراسات العليا، 01، 2018م، 111–131.

184 – التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين التفتازاني، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، 1957م.
185 – التمثيل والمحاضرة، أبو منصور الثعالبي، تح: محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، الرياض، ط.2، 1981م.
186 – التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف ابن عبد البر، تح: مصطفى العلوي – محمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، د. ط، 1387هـ.
187 – التمويل الاجتماعي الإسلامي، أشرف دوابة، دار المدرس، إسطنبول، ط.1، 2020م.
188 – التمويل الإسلامي الخيري: الوقف أنموذجًا، حسين الأسرج، الدراسات المالية والمصرفية، 26/ 4، 2018م، 8–13.
189 – التمويل الأصغر فرصة ذهبية أمام التمويل الإسلامي، حسين الأسرج، الاقتصاد الإسلامي العالمية، 15، 2013م، 18–19.
190 – التمويل المصرفي الإسلامي، أشرف دوابة، دار السلام، مصر، ط.1، 2015م.
191 – تمويل تنمية أموال الوقف، منذر قحف، PDF، د.ن.، د. ت.
192 – التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، شوقي بورقبة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط.1، 2013م.
193 – تمويل واستثمار الأوقاف بين النظرية والتطبيق، فارس مسدور، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط.1، 2011م.
194 – التمويل والاستثمار في مشروعات الأوقاف، محمد أنس الزرقاء، مجلة دراسات اقتصادية وإسلامية، 1/ 2، 1994م، 64–73.
195 – تنبيه المراجع على تأصيل فقه الواقع، عبد الله ابن بية، دار التجديد، جدة، ط.2، 2014م.
196 – تنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية والبنوك التقليدية، عبد الحميد محمود البعلي، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل، 2005م، غرفة التجارة والصناعة بدبي، 1439–1440.
197 – تنظيم المشاريع الاجتماعية يطرح حلُولًا إنمائية، ديس غريجوري، التمويل والتنمية، 49/ 4، 2012م، 14–17.
198 – تنمية موارد الوقف والمحافظة عليها، العياشي فداد، المؤتمر الأول للأوقاف بالسعودية، 1422ه، جامعة أم القرى، 5–40.

199 – تنمية واستثمار الأوقاف الإسلامية، ناجي شفيق عجم، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 13/ 01، 2001م، 647–669.
200 – تنوع الضرائب وتنظيماتها في عهد الدولة العثمانية وتأثيراتها الاقتصادية، فارس زاهر، مجلة الحضارة الإسلامية، 20/ 1، 2019م، 347–392.
201 – التورق: حقيقته وأنواعه، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 03، 2013م، 873–874.
202 – توصيات المؤتمر 13 لعلماء الشريعة، اللجنة العلمية للمؤتمر، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، ع. خ، 2019م، 35–37.
203 – التوضيح في شرح المختصر، خليل الجندي، تح: أحمد نجيب، مركز نجيبويه، د. م، ط.1، 2008م.
204 – توظيف أدوات الاستثمار الحديثة في المؤسسات الوقفية، سامي سلمان، الرياض، مؤسسة ساعي، السعودية، ط.1، 2021م.
205 – تيسير زاد المستقنع في الفقه الحنبلي، صالح آل فوزان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1422هـ.
206 – الثابت والمتغير في الوقف الإسلامي، إبراهيم خالد، مؤتمر الشريعة الإسلامية بين الثابت والمتغير، د. ت، كلية العلوم الإسلامية، 1–16.
207 – الجامع لأحكام القرآن، القرطبي محمد، تح: أحمد البردوني – إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط.2، 1964م.
208 – الجامع لأحكام الوقف والهبات والوصايا، خالد المشيقح، مؤسسة ساعي، الرياض، ط.1، 2019م.
209 – جمع النهاية في بداية الخير والغاية، عبد الله ابن أبي جمرة، تح: أبو الهيثم الشهبائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 2007م.
210 – جهود البنك الإسلامي للتنمية في التمويل الدولي، عادل بليق، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، 27/ 01، 2019م، 87–123. // :http dx.doi.org /10.33976 /iugjsls.v27i1.3623
211 – الجوانب الاقتصادية للوقف، عمر الكتاني، النصوص القانونية المنظمة للوقف والزكاة، 2008م، المؤسسة الوطنية للأوقاف بالمغرب، 1–6.
212 – الحاجة إلى تحديث المؤسسة الوقفية بما يخدم أغراض التنمية الاقتصادية، محمد بوجلال، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد، 2003م، جامعة أم القرى، 5–26.

213 – حاشية الدّسوقي على الشرح الكبير، ابن عرفة الدسوقي، دار الفكر الإسلامي، د. م، د. ط، د. ت.
214 – حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، علي الصعيدي، تح: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، د. ط، 1994م.
215 – الحاوي الكبير، علي الماوردي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط.1، 1999م.
216 – حجة الله البالغة، أحمد الدهلوي، تح: السيد سابق، دار الجيل، بيروت، ط.1، 2005م.
217 – الحساب الجاري العلاقة المصرفية والآثار الشرعية، عبد الله العمراني، البحوث والدراسات الشرعية، 08، 2013م، 9–56.
218 – الحسابات الجارية وأثرها في تنشيط الحركة الاقتصادية، مسعود الثبيتي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 09/ 01، 1996م، 821–861.
219 – الحسابات والودائع المصرفية، محمد القري، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 09/ 01، 1996م، 717–746.
220 – الحقوق المعنوية، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 05/ 03، 1988م، 2581.
221 – حقيبة طالب العلم الاقتصادية، علي القرة داغي، دار البشائر، بيروت، ط.1، 2010م.
222 – حقيقة نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، ناهد السيد، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 04، 2019م، 851 – 911.
223 – حكم وقف الأسهـم والصكـوك والحقوق المعنوية، حمزة الفعر، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 04، 2013م، 59–93.
224 – الحواشي المدنية على شرح المقدمة الحضرمية، محمد الكردي، تح: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012م.
225 – حوكمة الأوقاف وإدارة عملياتها الرئيسية، سامي الصلاحات، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، السعودية، ط.1، 2018م.
226 – حوكمة الوقف وعلاقتها بتطوير المؤسسات الوقفية، إسماعيل مومني – أمين عويسي، الأمانة العامة للوقف، الكويت، ط.1، 2018م.
227 – الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي، يوسف الشبيلي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط.1، 2015م.

228 – خدمات المصارف المعاصرة وأحكامها، هشام آل برغش، دار اليسر، القاهرة، ط.1، 2009م.
229 – الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها، علاء الدين زعتري، دار الكلم الطيب، دمشق، ط.1، 2002م.
230 – الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد بن علي الحصكفي، تح: عبد المنعم إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 2002م.
231 – الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، يوسف ابن المبرد، تح: رضوان بن غربية، دار المجتمع، جدة، ط.1، 1991م.
232 – دراسات في الوقف الإسلامي، محمد قاسم الشوم، دار المقتبس، بيروت، ط.1، 2015م.
233 – دراسة جدوى إسلامية، أشرف دوابة، القاهرة، دار السلام، ط.1، 2008م.
234 – درر الحكام شرح غرر الأحكام، محمد ملاخسرو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.
235 – دليل إدارة الحملات التَّسويقية في المنظمات الخيرية، لجنة دراسات العمل الخيري، المركز العالمي لدراسات العمل الخيري، الكويت، ط.1، 2018م.
236 – دليل الحوكمَة للمؤسسات الخيرية الوقفية الخاصَّة، لجنة وزارة الأوقاف، وزارة الأوقاف، سلطنة عمان، ط.1، 2019م.
237 – دور الأدوات المالية في تنشيط وتطوير السوق المالية، شافية كتاف، جامعة سطيف، قسم الاقتصاد، رسالة دكتوراة، الجزائر، 2014م.
238 – دور الاستثمار الوقفي في تنويع مصادر التمويل وتعزيز جهود التنمية المحلية بالدول العربية النفطية، عمر حوتية – عبد العزيز السلومي، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، 7/ 1، 2018م.
239 – دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، علي شحادة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ط.2، 2001م.
240 – دور البيئة الخارجية في تطوير الوقف في المجتمعات: ماليزيا نموذجًا، سامي الصلاحات، مجلة بيت المشورة، 22، 2019م، 75–128.
241 – دور التشريعات المالية في تفعيل المسؤولية المجتمعية للبنوك في الأردن، أحمد الدَّخيل – عبد الظاهر وسام، الدراسات المالية والمصرفية، 24/ 02، 2016م، 26–27.

242 – دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنك، محمد جعفر – حكيم براضية، دار اليازوري، الأردن، ط.1، 2016م.
243 – دور التمويل البالغ الصِّغر في تمويل التنمية المستدامة، يونس قرواط وآخرون، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 12/ 01، 2019م، 46–57.
244 – دور الجهات الخيرية في المسؤولية الاجتماعية للشَّركات، أحمد عبادة العربي، مركز مداد، الرياض، ط.1، 2009م.
245 – دور الصكوك الإسلامية في تمويل الأوقاف، فوزي محيرق، مؤتمر الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة، 2017م، جامعة الوادي بالجزائر، 461–476.
246 – دور الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية مع الإشارة لتجربة ماليزيا، سفيان خلوفي، مجلة دراسات اقتصادية، 04/ 01، 2017م، 393–424.
247 – دور الصناديق الوقفية في التنمية، حسين الأسرج، بحوث إسلامية واجتماعية متقدمة، 02/ 04، 2012م، 371–386.
248 – دور العمل الخيري في تحقيق التكامل المجتمعي وتوظيف الموارد البشرية والمالية، عاطف عبد الواحد، مؤتمر العمل الخيري: مقاصده وقواعده وتطبيقاته، 2019م، جامعة أم القرى، 210–274.
249 – دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط.1، 1995م.
250 – دور المصارف الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية، عبد العزيز طيبة – لقرع فايزة، الاقتصاد والمالية، 06/ 01، 2020م، 60–75.
251 – دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغَّرة في الجزائر: بنك البركة، سعيد بعزيز – طارق مخلوفي، دفاتر اقتصادية، 11/ 01، 2019م، 122–138.
252 – دور المصارف الإسلامية في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية: البنك الإسلامي الأردني نموذجًا، الطاهر قانة، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراة، الجزائر، 2013م.
253 – دور الملكيات الوقفية في تنمية الجانب الحضري: حالة قسنطينة، آسيا ليفة، دراسات اقتصادية، 13/ 02، 2021م، 70–85.
254 – دور المؤسسات المالية الإسلامية في تنمية وتطوير الوقف الإسلامي، علي القرة داغي، مؤتمر الدوحة الدولي الرابع للمال الإسلامي: المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي، 2018م، بيت المشورة للاستشارات المالية، 72–115.

255 – دور النظام القانوني في تسهيل الاستثمارات الوقفية وأثرها على النمو الاقتصادي، وردة عياشي، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، 08/ 03، 2019م، 93–126.
256 – دور النُّظم المعلوماتية في دعم كفاءة القطاع الوقفي، إيمان الحميدان، مجلة أوقاف، 06/ 10، 2006م، 123–136.
257 – دور الوقف النقدي في تمويل قطاع السياحة الحلال في دول مجلس التعاون الخليجي، أميرة السيد الجندي، مجلة الباحث الاقتصادي، 06/ 01، 2019م، 98–115.
258 – دور الوقف في التنمية، مجمع الفقه الإسلامي في الهند، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 2007م.
259 – دور الوقف في تحريك عجلة التنمية: استعراض بعض التجارب الوقفية الناجحة، هاجر غانم – أسماء حدباوي، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لـ: دور التمويل الإسلامي غير الربحي: الزكاة والوقف في تحقيق التنمية المستدامة، 2013م، جامعة سعد دحلب، 1–15.
260 – دور الوقف في تخفيف العبء عن الموازنة العامة، أحمد عبد الصبور، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 10، 2013م، 315–343.
261 – دور تقنية البلوكتشين BlockChain في حماية الأوقاف واستدامتها، عبد القيوم الهندي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 69، 2018م، 35–36.
262 – دور شبكات التواصل الاجتماعي في تسويق خدمات الجمعيات الأهلية، أحمد السيد، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية، 10/ 10، 2018م، 11–47. https: / /doi .10.21608 /JFSS.2018.59635
263 – دور وأهمية تقنية البلوكتشين في تطوير القطاع الوقفي: منصة Finterra Waqf – Chain – بماليزيا نموذجًا، جعفر محمد هني – محمد يدو، الاقتصاد الجديد، 12/ 01، 2021م، 328–342.
264 – الذخيرة، أحمد بن ادريس القرافي، تح: سعيد أعراب، الغرب الإسلامي، بيروت، ط.1، 1994م.
265 – الذمة المالية للوقف، بدر الزمانان، منتدى قضايا الوقف الفقهية السابع: قضايا مستجدة وتأصيل شرعي، 2015م، مشيخة الإسلام بسراييفو، 86–138.
266 – الذمة المالية للوقف، على محي الدين القرة داغي، منتدى قضايا الوقف الفقهية السابع: قضايا مستجدة وتأصيل شرعي، 2015م، مشيخة الإسلام بسراييفو، 38–85.

267 – الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة، عمر المترك، دار العاصمة، الرياض، ط.1. 1414هـ.
268 – رحلة ابن جبير، محمد ابن جبير، دار صادر، بيروت، د. ط، د. ت.
269 – رد المحتار على الدر المختار، محمد ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، ط.2، 1992م.
270 – رسالة في جواز وقف النقود، أبو السعود محمد الأفندي الحنفي، تح: أبو الأشبال الباكستاني، دار ابن حزم، لبنان، ط.1، 1997م.
271 – الرَّقابة الداخلية الخارجية للمؤسسات الوقفية العامَّة، فؤاد العمر – بسمة المعود، مجلة أوقاف، 16/ 31، 2016م، 13–49.
272 – الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية، العياشي فداد، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 2، 2013م، 203–241.
273 – الرقابة على المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، أحمد لطفي، دار الفكر والقانون، مصر، ط.1، 2013م.
274 – روضة الطالبين وعمدة المفتين، يحيى النووي، تح: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط.3، 1991م.
275 – ريادة الأعمال بين الموهبة والممارسة، يحيى السيد عمر، دار الأصالة، إسطنبول، ط.1، 2021م.
276 – السلم وتطبيقاته المعاصرة، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 09/ 01، 1996م، 663–665.
277 – سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، عبد الملك ابن حسين المكي، تح: عادل عبد الموجود – علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1998م.
278 – سندات المقارضة، الصديق محمد الضرير، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 04/ 03، 1988م، 1811–1818.
279 – السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي، تح: عبد الله التركي، مركز هجر للبحوث، السعودية، د. ط، 2011م.
280 – سوق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية، أحمد محي الدين، جامعة أم القرى، كلية الاقتصاد، رسالة دكتوراة، مكة، 1989م.
281 – السياحة الحلال صناعة للسياحة العالمية، فاطمة ابن زيدان وآخرون، المجلة الأورو متوسطية لاقتصاديات السياحة والفندقة، 02/ 02، 2019م، 49–64.

282 – سياسات توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية: البدائل العادلة بين المساهمين والمستثمرين، عبد الحليم غربي، مجلة الباحث، 7/ 7، 2009م، 169–180.
283 – السيرة النبوية، عبد الملك ابن هشام، تح: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط.1، 1955م.
284 – الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، محمود إرشيد، دار النفائس، الأردن، ط.2، 2007م.
285 – الشخصية الاعتبارية بين الفقه والقانون، محمد الدسوقي، كلية الشريعة، قطر، د. ط، د. ت.
286 – الشخصية الاعتبارية للوقف وأثرها في حمايته، عبد القادر الخيرو، الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 02، 2012م، 90–108.
287 – الشخصية الحكمية للوقف في الفقه الإسلامي، عبد الرحمن اللويحق، منتدى الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته، 1423ه، وزارة الشؤون الإسلامية بالرياض، 2–61.
288 – الشخصية القانونية المعنوية في الفكر الإسلامي، محمود بوترعة، الإحياء، 11/ 40، 2009م، 251–274.
289 – شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، تح: أحمد المصري، دار الكيان، الرياض، ط1، د. ت.
290 – شراكات الأوقاف مع الجهات الربحية، عبد الرحيم محمد، مؤسسة ساعي، السعودية، ط.1، 2021م.
291 – الشراكة بين مؤسسة الوقف والزكاة : الحدود والآثار، عبد القادر بن عزوز، مؤتمر دور التمويل الإسلامي غير الربحي: الزكاة والوقف في تحقيق التنمية المستدامة، 2013م، جامعة سعد دحلب، 1–8.
292 – شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، المحقق: نجم الدين جعفر بن الحسن الحلي، تح: صادق الشيرازي، دار القارئ، لبنان، ط112، 2004م.
293 – شرح الزُّرقاني على مختصر خليل ومعه حاشية الفتح الرباني، عبد الباقي الزرقاني، ضبط: عبد السلام أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 2002م.
294 – شرح السنة، الحسين البغوي، تح: شعيب الأرناؤوط – شاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، ط.2، 1983م.
295 – شرح الكوكب المنير، ابن النجار الحنبلي، مكتبة العبيكان، السعودية، ط.2، 1997م.
296 – شرح مختصر خليل، محمد الخرشي، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت.

297 – شرط القربة في الوقف: دراسة فقهية، خالد الجريسي، جامعة أم القرى، PDF، د. ت.
298 – الشركات الوقفية، خالد المهنا، كرسي راشد بن دايل لدراسة الأوقاف، الرياض، د. ط، 2013م.
299 – الشركات في الشريعة الإسلامية، عبد العزيز الخياط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.4، 1994م.
300 – الشركة الوقفية: دراسة فقهية تطبيقية، خالد الراجحي، دار التحبير، الرياض، ط.1، 2019م.
301 – الشروط وعلوم الصكوك، أحمد السمرقندي، تح: أحمد بدران، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط.1، 2017م.
302 – شفاء الغليل في حل مقفل خليل، محمد المكناسي، تح: أحمد نجيب، مركز نجيبويه، القاهرة، ط.1، 2008م.
303 – شهاب إدارة البنوك الإسلامية، العزعزي، دار النفائس، الأردن، ط.1، 2012م.
304 – الصحاح تاج اللغة، إسماعيل الجوهري، تح: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط.4، 1987م.
305 – صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تح: محمد الناصر، دار طوق النجاة، د. م، ط.1، 1422هـ.
306 – صحيح مسلم، مسلم النيسابوري، تح: محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، د. ت.
307 – الصدقة الإلكترونية وتنمية الموارد المالية، أحمد حماد – حسين عمران، اللِّقاء السنوي السابع للجهات الخيرية، 1428هـ، الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان، 1 13–.
308 – الصكوك الاستثمارية: مفهومها، نشأتها، مخاطرها، ضوابطها، علي الموسى – سيلا مادو، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، 13/ 02، 2016م، 66–88.
309 – الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، بن عيد محمد علي القري، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 02، 2013م، 1003–1043.
310 – الصكوك الإسلامية – التوريق – وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، عمر محمد عبد الحليم، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 02، 2013م، 947–982.
311 – الصكوك الإسلامية – التوريق – وتطبيقاتها المعاصرة، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 02، 2013م، 1207–1210.

312 – الصكوك الإسلامية، أشرف دوابة، دار السلام، مصر، ط.1، 2009م.
313 – الصكوك الوقفية – مفهومها وتكييفها الشرعي، زكريا محمد وآخرون، مجلة Perdana،03/ 01 ، 2018م، 61–79.
314 – الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف، محمد نقاسي، المؤتمر العالمي للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، 2011م، كلية الدراسات الإسلامية القطرية، 1–34.
315 – صناديق الاستثمار الإسلامية: دراسة وتحليل، وليد عوجان، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 01/ 01، 2012م، 75–116.
316 – صناديق الاستثمار الإسلامية، عبد الستار أبو غدة – عز الدين خوجة، دلة البركة، جدة، ط1، 1993م.
317 – الصناديق الوقفية المعاصرة، مؤتمر الأوقاف الثاني بالسعودية، 2013م، جامعة أم القرى، 1–45.
318 – الصناديق الوقفية في الأردن: تقدير اقتصادي إسلامي، محمد الدقامسة، جامعة اليرموك، رسالة دكتوراة، الأردن، 2012م.
319 – الصناديق الوقفية وتمويل الصناعات الحرفية، حسين الأسرج، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 03، 2012م، 46–47.
320 – صندوق التَّمويل الأصغر الوقفي، أسامة العاني، ساعي لتطوير الأوقاف، السعودية، ط.1، 2019م.
321 – صندوق الحج الوقفي.. ماليزيا أنموذجًا، خالد بن هدوب المهيدب، جريدة الرياض، العدد: 1722.
322 – صندوق تثمير الممتلكات الوقفية، التقرير السنوي، 2022م، منشورات البنك الإسلامي الدولي للتنمية، 2022 ،PDFم.
323 – صور استثمار الأراضي الوقفية فقهًا وتطبيقًا، عبد السلام عبادي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 12/ 1، 2000م، 247–280.
324 – صور استثمار أموال الوقف وحكمها في الشريعة الإسلامية، نادر القضاة، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، 02/ 01، 2021م، 5–30.
325 – صيغ استثمار الأموال الوقفية في القانون الجزائري، نصير بن آكلي، دفاتر السياسة والقانون، 15، 2016م، 709–719.

326 – صيغ استثمار الوقف المعاصرة، اليوسف أحمد ابن عبد الله، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، 60، 2014م، 173–232.
327 – الصيغ الاستثمارية المستحدثة لتطوير الوقف، تقى وليد الخصاونة، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، رسالة ليسانس، الأردن، 2020م.
328 – صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الاقتصادي: دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية، عبد الرحمن ماهر، حوليات المنتدى، 01/ 04، 2010م، 39–78.
329 – الصيغ الحديثة لاستثمار أموال الوقف، راشد أحمد العليوي، اللقاء السنوي للجهات الخيرية بالمنطقة الشرقية، 1429ه، جمعية البر بالمنطقة الشرقية بالسعودية، 14–46.
330 – الصيغ القانونية لاستثمار أموال الوقف (BOT) أنموذجًا، إسلام مهران، مؤسسة ساعي، السعودية، ط.1، 2020م.
331 – ضوابط استثمار الوقف في الفقه الإسلامي، حسن السيد خطاب، نحو إستراتيجية تكاملية للنُّهوض بالوقف الإسلامي، 2013م، الجامعة الإسلامية بالمدينة، 1–43.
332 – ضوابط التسويق في الاقتصاد الإسلامي، جامعة حمة لخضر، هنية سالمي، العلوم الاقتصادية والتسيير، رسالة ماجستير، الوادي، 2017م.
333 – الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري، مفتاح صالحي – فريدة معارفي، مجلة العلوم الإنسانية، 34/ 35، 2014م، 149–163.
334 – الضوابط الشرعية والقانونية للوقف الجماعي، مصطفى عرجاوي– أحمد الحداد، منتدى قضايا الوقف الفقهية الثالث، 2007م، الأمانة العامة للأوقاف الكويتية، 27–98.
335 – ضوابط المال الموقوف، عبد المنعم زين الدين، دار النوادر، دمشق، ط.1، 2012م.
336 – ظاهرة أسلمة البنوك الربوية، الخليفي رضا، مجلة المجتمع الكويتية، 1637، 2005م، 44–47.
337 – عرض ومناقشة بحوث الاستثمار في الوقف وغلَّاته وريعه، محمد عبد الحليم عمر، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 15/ 3، 2004م، 496–499.
338 – عقد الاستصناع، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 07/ 02، 1992م، 777–778.
339 – العقود الإلكترونية – دراسة فقهية تطبيقية مقارنة، عبد الله الناصر، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، 2003م، غرفة التجارة والصناعة بدبي، 1–42.

340 – العقود الإلكترونية: دراسة فقهية، عارف عارف – نادية البياتي، الإسلام في آسيا، 10/ 2، 2013م، 1–15.
341 – عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية من الناحية الشرعية، تقي الدين العثماني، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 04، 2019م، 737–757.
342 – عقود التبرع الواردة على الملكية العقارية: الوقف، موسى فنطازي، دار زهران، الأردن، ط.1، 2012م.
343 – عقود التمويل الإسلامي: تنبيهات وملاحظات شرعية، علي محمد أحمد أبو العز، دار النّفائس، الأردن، ط.1، 2019م.
344 – العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية، عيسى عبده، دار الاعتصام، مصر، ط.1، 1977م.
345 – عقود المزارعة والمساقاة والمضاربة في قانون الأوقاف الجزائري، عبد المالك سعدان – محمود بوترعة، مجلة الإحياء، 20/ 24، 2020م، 319–334.
346 – العقود وعمليات البنوك التجارية، علي البارودي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، د. ط، 2001م.
347 – العلاقة بين الوقف والابتكار في ظل الرؤية الفقهية، محمد المهيري، الحكمة، 02/ 03، 2019م، 1–27.
348 – العمل الخيري ودوره في حفظ مقاصد الشريعة الضرورية، عُلى الشيماء السيد محمود، مؤتمر العمل الخيري: مقاصده وقواعده وتطبيقاتها، 2019م، جامعة أم القرى، 8/ 174–189.
349 – الفاعلية المؤسسية لعملية التجديد في الزكاة والبنوك الإسلامية والوقف، منذر قحف، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية،01/ 01 ، 2010م، 67–91.
350 – فتاوى البرزلي، أبو القاسم البرزلي، تح: محمد الهيلة، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط.1، 2002م.
351 – الفتاوى البزازية، محمد البزازي، تح: محمد مطرجي، دار الفكر، بيروت، د. ط، 2019م.
352 – الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية، لجنة الإفتاء لبيت التمويل الكويتي، بيت التمويل الكويتي، PDF، د. ت.
353 – الفتاوى الفقهية الكبرى، أحمد ابن حجر الهيتمي، المكتبة الإسلامية، د. م، د. ط، د. ت.
354 – الفتاوى الهندية، لجنة علماء، دار الفكر، د. م، ط.2، 1310هـ.

355 – فتاوى الهيئة الشرعية، بنك البركة الإسلامي، الأمانة العامة للهيئة الشرعية ،ABG PDF، د. ت.
356 – فتح الباري، أحمد ابن حجر العسقلاني، إخ: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، د. ط، 1379هـ.
357 – فتح القدير، محمد ابن الهمام، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت.
358 – الفروع، محمد ابن مفلح، تح: ابن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية، الأردن، د. ط، 2004م.
359 – فصل الكلام في حقوق الطفل والمرأة في الإسلام، حكمت فريحات، دار أمواج، الأردن، ط.1، 2012م.
360 – فقه استثمار الوقف وتمويله: دراسة تطبيقية عن الواقع الجزائري، عبد القادر بن عزوز، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط.1، 2008م.
361 – الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، دار الفكر، ط.6، دمشق، 2010م.
362 – الفقه الإسلامي ومدارسه، مصطفى الزرقاء، دار القلم، دمشق، ط.1، 1995م.
363 – فقه الأولويات في المصارف الوقفية، آلاء الحبيب، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية،7/ 1 ، 2016م، 37–61.
364 – فقه السنة، سيد سابق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.3، 1977م.
365 – القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تح: محمد العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.8، 2005م.
366 – قراءة في العلاقة التكاملية بين الوقف والزكاة ودورهما في تنشيط الدورة الاقتصادية، أبو بكر بوسالم – رشاد مرداسي، المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 02، 2017م، 20–33.
367 – قرار البيع بالتقسيط، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 06/ 01، 1990م، 447–448.
368 – قرار بشأن استفسارات البنك الإسلامي للتنمية، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 03/ 01، 1987م، 305–307.
369 – قرار بشأن الأسواق المالية، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 07/ 01، 1992م، 711–717.
370 – قرار بشأن السندات، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 06/ 02، 1990م، 1725–1726.

371 – قرار بشأن الوفاء بالوعد والمرابحة للآمر بالشراء، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 5/ 2، 1988م، 1599–1600.
372 – قرار حول استثمار الوقف وغلّاته وريعه، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 15/ 3، 2004م، 525–528.
373 – قرار حول الودائع المصرفية، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 09/ 01، 1996م، 931–932.
374 – قرار حول تطبيق نظام البناء والتشغيل والإعادة (BOT) في تعمير الأوقاف، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 04، 2019م، 965–966.
375 – قرار وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 04، 2013م، 431–434.
376 – قرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي، الهيئة الشرعية، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط.1، 2010م.
377 – القرارات والفتاوى الصادرة عن المجلس الأوروبي للإفتاء، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، جم: يوسف الجديع، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، 2019، PDFم.
378 – قرارات وتوصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي 1–30، عبد الستار أبو غدة، مجموعة البركة المصرفية، جدة، ط.1، 2010م.
379 – قرارات وفتاوى موضوع ديون الوقف، منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، 2003م، الأمانة العامة للأوقاف الكويتية.
380 – قرارات وندوات البركة للاقتصاد (1981م – 2001م)، دلة البركة، جم: عز الدين خوجة وآخرون، دلة البركة، جدة، ط.6، 2001م.
381 – القراض أو المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 13/ 03، 2001م، 291–295.
382 – قرة عين الأخيار لتكملة رد المحتار، علاء الدين ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت.
383 – القرض الحسن بقطاع غزة والضفة الغربية، الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، 2017، PDFم.

384 – القطاع الثالث والمسؤولية الاجتماعية، لبنى صالحين، الأمانة العامة، الكويت، ط.1، 2015م.
385 – قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عز الدين ابن عبد السلام، تح: طه عبد الرؤوف، مكتبة الكلِّيات الأزهرية، القاهرة، د. ط، 1991م.
386 – القواعد الفقهية وتطبيقاتها الفقهية والقانونية، أحمد القرالة، الأكاديميون، عمان، ط.1، 2014م.
387 – القواعد والضوابط الفقهية وأثرهما في أحكام الأوقاف، حبيب ناملیتي، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط.1، 2019م.
388 – القوانين العثمانية وتحليلاتها الشرعية، أحمد آق قندوز، وقف البحوث العثمانية، إسطنبول، ط.1، 2021م.
389 – القوانين الفقهية، محمد ابن جزي، تح: ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت، ط.1، 2013م.
390 – قوانين نامة في الدولة، عارف خليل – أورهان جانبولات، دراسات علوم الشريعة والقانون، 39/ 01، 2012م، 303–318.
391 – قياس ادِّخار الحج في التجربة الماليزية (2002م – 2014م)، إخلاص النّجار – رجاء السالم، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 6، 2016م، 149–174.
392 – الكافي في فقه الإمام أحمد، عبد الله ابن قدامة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1994م.
393 – الكافي في فقه أهل المدينة، يوسف القرطبي، تح: محمد ولد ماديك، مكتبة الرياض الحديثة، ط.2، 1980م.
394 – الكامل في التاريخ، عز الدين ابن الأثير، تح: عمر تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، ط.1، 1997م.
395 – كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.
396 – لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط.3، د. ت.
397 – لوامع الدرر في هتك أستار المختصر، محمد المجلسي الشنقيطي، تح: دار الرضوان، دار الرضوان، موريتانيا، ط.1، 2015م.
398 – ما هو ليبور؟ كيف جون، مجلة التمويل والتنمية بواشنطن، 49/ 4، 2012م، 32–33.
399 – المالية الإسلامية، عبد الكريم قندوز ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ط.1، 2019م.

400 – مبدأ المصرفية الاجتماعية، علي محي الدين القرة داغي، 2019م، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية بكوالالمبور، 1 54–.
401 – المبدع في شرح المقنع، إبراهيم ابن مفلح، دار الكتب العلمية، لبنان، ط.1، 1997م.
402 – المبسوط، محمد السرخسي، دار المعرفة، بيروت، د. ط، 1993م.
403 – المتبرِّع والمنظمة الخيرية، عبد الله باهمام، مركز مداد، السعودية، ط.1، 2019م.
404 – مجلة الأحكام العدلية، اللجنة العلمية للمجلة، كارخانه تجارتِ كتب، باكستان، د. ط، د. ت.
405 – مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن شيخي زادة، دار إحياء التراث العربي، مصر، د. ط، 1964م.
406 – مجموع الفتاوى، أحمد ابن تيمية، تح: عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة، د. ط، 1995م.
407 – المجموع شرح المهذب مع تكملة السبكي والمطيعي، يحيى النووي، دار الفكر، دمشق، د. ط، د. ت.
408 – مجموعة الفوائد البهية، صالح الأسمري، إع: متعب الجعيد، دار الصميعي، السعودية، ط.1، 2000م.
409 – محاضرات في الوقف، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط.1، 2009م.
410 – محاضرات في الوقف، محمد أبو زهرة، مطبعة أحمد علي مخيمر، القاهرة، د. ط، 1959م.
411 – المحلى بالآثار، علي ابن حزم الأندلسي، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت.
412 – محمد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية، الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف، قطر، ط.1، 2004م.
413 – مخـاطر أدوات التمويل الإسلامي، عبد الكريم قندوز – عبد العزيز السهلاوي، بيت المشورة، 07، 2017م، 69–105.
414 – مخاطر الصكوك وآليات التحوط، نجلاء البقمي، كرسي راشد بن دايل، الرياض، ط.1، 2013م.
415 – مختار الصحاح، محمد الرازي، تح: يوسف، العصرية، لبنان، ط.5، 1999م.
416 – المختصر الفقهي، محمد ابن عرفة، تح: حافظ خير، مؤسسة خلف، قطر، ط.1، 2014م.

417 – مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، سامي السويلم، مركز نماء للبحوث، لبنان، ط.1، 2013م.
418 – المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي، مصطفى الزرقا، دار القلم، دمشق، ط.1، 1999م.
419 – مدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط.1، 2017م.
420 – المدونة، مالك بن أنس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994م.
421 – مدى مشروعية الوقف المؤقت: دراسة فقهية تأصيلية، أبو الخير عطا، حولية كلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان، 03/ 03، 2020م، 3755–3878.
422 – مراجعة علمية لكتاب البنك الوقفي، عبد الرزاق بلعباس، مجلة دراسات اقتصادية وإسلامية، 22/ 02، 2016م، 1–2.
423 – مراجعة علمية لكتاب مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية تأليف عز الدين بن زغيبة، أحمد بلوافي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، 21/ 1، 2008م، 71–83. 1.9 – islec.21 /doi:10.4197 / / :https.
424 – مرتكزات أصولية في فهم طبيعة الوقف التنموية والاستثمارية الخيري، سامي الصلاحات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 18/ 2، 2005م، 47–82.
425 – مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان، محمد قدري باشا، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، ط.2، 1891م.
426 – مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي الملا قاري، دار الفكر، بيروت، ط.1، 2002م.
427 – المزيج التسويقي من منظور التطبيقات التجارية الإسلامية، إبراهيم بلحمير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، رسالة دكتوراة، 2005م.
428 – مساهمة البنوك الإسلامية في تفعيل تثمير أموال الزكاة، مليكة شبايكي – سمية لغراب، مجلة جديد الاقتصاد، 09، 2014م، 79–101.
429 – مساهمة المصارف الإسلامية في استثمار الأموال الوقفية، نسرين دحيلة وآخرون، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 14/ 4، 2018، 361–379.
430 – مسائل في فقه الوقف، العياشي فداد، دورة دور الوقف في مكافحة الفقر، 2008م، البنك الإسلامي الدولي للتنمية، نواكشوط، 2–64.
431 – مستخلص رؤية لإنشاء بنك أوقاف، محمد إبراهيم أونور، جامعة الخرطوم، مدرسة العلوم الإدارية، رسالة دكتوراة، السودان، 2014م.

432 – مستقبل الوقف الإسلامي في ظل الثورة الرقمية، حسين الأسرج، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 05، 2012م، 43–44.
433 – المسند، أحمد ابن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2001م.
434 – المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، عصام عبد المولى، الأكاديمية السورية الدولية، 2009، PDFم.
435 – المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية: حالة البنك الإسلامي الأردني، محمد لطرش – جمال جعيل، الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 09، 2018م، 235–251.
436 – المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، عبد الحميد المغربي، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط.1، 1996م.
437 – المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني، أسامة العاني، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 24/ 02، 2016م، 59–63.
438 – المسؤولية الاجتماعية والتنموية للبنوك الإسلامية، رمضان الشراح، ورشة العمل الخامسة المسؤولية الاجتماعية والتنموية للبنوك الإسلامية، 2014م، مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي، 1–22.
439 – المسؤولية المجتمعية بين تأصيل الإسلام وانحراف الغرب، أحمد الشالقامي، مجلة الوعي، 544، 2010م، 12–13.
440 – المسؤولية المجتمعية للبنوك في الأردن، شحادة قندح عدلي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 20/ 02، 2012م، 9–14.
441 – المسؤولية المجتمعية من خلال نظام الوقف الإسلامي، عبد الرحيم حيزوم، الدراسات المالية والمصرفية، 24/ 02، 2016م، 18–19.
442 – مشاهد من المقاصد، عبد الله ابن بية، دار وجوه، الإمارات، ط.2، 2012م.
443 – مشروع قانون الوقف الكويتي، إقبال المطوع، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط.1، 2015م.
444 – المشروعات الوقفية والتوسع في مفهوم مقاصد الواقفين، عبد الهادي الصالح، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، ط.1، 2011م.
445 – مشكلة المتأخرات في المؤسسات المالية الإسلامية، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 14/ 04، 2004م، 689–693.

446 – المصارف الإسلامية ضرورة عصرية، غسان قلعاوي، دار المكتبي، دمشق، ط.2، 2009م.
447 – المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، محمد الهاشمي، منشورات جامعة 7 أكتوبر بمصراتة، ليبيا، ط.1، 2010م.
448 – المصارف الإسلامية: النظرية، التطبيق، محمد البلتاجي، مكتبة الشروق، مصر، ط.1، 2012م.
449 – المصارف الإسلامية، محمد الزحيلي، دار المكتبي، الشارقة، ط.2، 2016م.
450 – مصارف الوقف في القديم والحديث، سليمان الجاسر، مدار الوطن للنشر، الرياض، ط.1، 2014م.
451 – المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.
452 – المصرف الاجتماعي الإسلامي في ضوء مقاصد الشريعة، إبراهيم خليفة آل خليفة، المؤتمر الرابع عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية: الوقف الإسلامي اقتصاد وإدارة وبناء وحضارة، 2019م، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامي بماليزيا، 1–18.
453 – مصرف الوقف الإسلامي، قاسم الكسم، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، دمشق، 2008م.
454 – المصرفية الاجتماعية الإسلامية، رحيم حسين، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16/ 22، 2020م، 223–238.
455 – المصرفية الاجتماعية، معتز أبو جيب، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، ع.خ، 2019م، 16–19.
456 – مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى السيوطي الحنبلي، المكتب الإسلامي، دمشق، ط.1، 1994م.
457 – المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامي، محمود عبد العال، دار القلم، الإمارات العربية، ط.1، 2013م.
458 – المعاملات المالية المعاصرة في الفقه، محمد شبير، دار النفائس، الأردن، ط.6، 2007م.
459 – المعاملات المالية المعاصرة، وهبة الزحيلي، دار الفكر، سوريا، ط.3، 2006م.

460 – المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، دبيان الدبنيان، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط.2، 1434هـ.
461 – المعايير الشرعية لأيوفي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، 1–48، هيئة المحاسبة والمراجعة، البحرين، ط.1، 2014م.
462 – معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب، السعودية، د. ط، 2008م.
463 – معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، نزيه حماد، دار القلم، دمشق، ط.1، 2008م.
464 – المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، سهيل صبان، مكتبة الملك فهد، الرياض، د. ط، 2000م.
465 – المعجم الوسيط، مجمَّع اللغة العربية، دار الدعوة، القاهرة، د. ط، د. ت.
466 – معجم مقاييس اللغة، أحمد ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، دمشق، د. ط، 1979م.
467 – المعيار المعرب والجامع المغرب، أحمد الونشريسي، تحقيق: محمد حجي، وزارة الأوقاف، المغرب، ط.2، 1981م.
468 – مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد الشربيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1994م.
469 – المغني، عبد الله ابن قدامة، مكتبة القاهرة، القاهرة، 1968م.
470 – مفاهيم أساسية في البنوك الإسلامية، عبد الحميد البعلي، المعهد العالي للفكر، القاهرة، ط.1، 1996م.
471 – مفهوم ومكونات الخدمات المصرفية الاجتماعية، محمد فيروز، المؤتمر الرابع عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية: الوقف الإسلامي اقتصاد وإدارة وبناء وحضارة، 2019م، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامي، 1–22.
472 – مقاصد الخير وفقه المصلحة، غانم إبراهيم البيومي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط.1، 2012م.
473 – المقاصد الشرعية للوقف الإسلامي تأصيلًا وتطبيقًا، رفيع محماد، المؤتمر الثالث للأوقاف بالسعودية: الوقف الإسلامي اقتصاد وإدارة وبناء، 2009م، الجامعة الإسلامية بالمدينة، 544–588.

474 – المقاصد الشرعية للوقف الإسلامي، نور الدين الخادمي، المؤتمر الثالث للأوقاف بالسعودية: الوقف الإسلامي اقتصاد وإدارة وبناء، 2009م، الجامعة الإسلامية بالمدينة، 880–921.

475 – المقاصد الشرعية للوقف الإسلامي، عبد القادر بن عزوز، مجلة المعيار، 12/ 23، 2010م، 255–282.

476 – المقاصد الشرعية للوقف تنظيرًا وتطبيقًا، محمد الدسوقي، المؤتمر الثالث للأوقاف بالسعودية: الوقف الإسلامي اقتصاد وإدارة وبناء، 2009م، الجامعة الإسلامية بالمدينة، 641–673.

477 – المقاصد الشرعية للوقف، أحمد السعد، المؤتمر الثالث للأوقاف بالسعودية: الوقف الإسلامي اقتصاد وإدارة وبناء، 2009م، الجامعة الإسلامية بالمدينة، 22–81.

478 – المقاصد الشرعية من الأوقاف الإسلامية، حمزة الأمين، حوليات، 3، 2010م، 1–35.

479 – المقاصد الشرعية ودورها في استنباط الأحكام، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 18/ 3، 2011م، 323–324.

480 – مقاصد الشريعة الإسلامية في العمل الخيري، لندن، غانم البيومي، مؤسسة الفرقان للتراث، ط.2، 2016م.

481 – مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، محمد اليوبي، دار الفكر، الرياض، ط.1، 1998م.

482 – مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر ابن عاشور، تح: الطاهر الميساوي، دار النفائس، الأردن، ط.2، 2001م.

483 – مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال، يوسف القرضاوي، الدورة الثامنة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحث، 2008م، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحث ببريطانيا، 55–61.

484 – مقاصد الشريعة في الأموال ووسائلها عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور، أحمد شبير – محمد الميساوي، التجديد، 20/ 39، 2016م، 235–265.

485 – مقاصد الشريعة وتطبيقاتها في المعاملات المصرفية المعاصرة، عبد الرحيم، جامعة المدينة العالمية، قسم الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، كوالالمبور، 2012م.

486 – المقاصد العامة للشريعة الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة، إحسان ميرعلي، دار الثقافة، دمشق، ط.1، 2009م.

487 – مقاصد المعاملات ومراصد الواقعات، عبد الله ابن بية، دار مسار، دبي، ط.5، 2018م.
488 – مقاصد عقود التبرعات عند الشيخ ابن عاشور، محمد البينجويني، kadım akademi، 3 /SBD، 1، 2019م، 100–122.
489 – مقاصد عقود التبرعات عند الشيخ ابن عاشور، محمد فتح الله، مؤتمر العمل الخيري: مقاصده وقواعده وتطبيقاتها، 2019م، جامعة أم القرى، 338–343.
490 – مقترح لاستثمار أموال الوقف من خلال رأس المال المخاطر الخيري، محمد بن زاوي، المجلة الدولية للمالية الريادية، 4/ 1، 2021م، 32–44.
491 – المقدمات الممهدات، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تح: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط.1، 1988م.
492 – مقدمة في اقتصاد الوقف الإسلامي، محمد الأفندي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط.1، 2020م.
493 – مقصد العدل في المال ومدى تحققه في التطبيقات المالية المعاصرة، صالح جابر، مجلة علوم الشريعة والقانون، 44/ 3، 2017م، 273–294.
494 – مقومات نجاح السياحة الحلال في ماليزيا، خديجة عرقوب، مجلة البشائر الاقتصادية، 04/ 01، 2018م، 70–86.
495 – المنظومة القانونية والرقابية للتمويل الاجتماعي والإسلامي: القضايا والحلول، عبد الرزاق عبد المجيد ألارو، المجلة الدولية للمالية الريادية (1 ،(IREF/ 3، 2020م، 14–36.
496 – المنهاج شرح صحيح مسلم، يحيى النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط.2، 1392هـ.
497 – منهج الطلاب في فقه الإمام الشافعي، زكريا الأنصاري، تح: صلاح بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1997م.
498 – المهذب في فقه الإمام الشافعي، إبراهيم الشيرازي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط.1، د. ت.
499 – الموارد المالية لمؤسسات العمل الخيري المعاصر: دراسة فقهية، طالب الكثيري، دار العاصمة، الرياض، ط.1، 2012م.
500 – الموافقات في أصول الشريعة، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، د. م، ط.1، 1997م.

501 – مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، محمد الحطاب المالكي، دار الفكر، دمشق، ط.3، 1992م.
502 – المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، صالح العلي، دار النوادر، دمشق، ط.1، 2008م.
503 – المؤسسات والشركات الوقفية فقهًا ونظامًا، إبراهيم حسيني، مؤسسة ساعي، الرياض، ط.1، 2020م.
504 – مؤسسات وقفية رائدة: تجارب ودروس، أسامة الأشقر، دار النفائس، الأردن، ط.2، 2018م.
505 – مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، عبد المحسن الخرافي، الرياض، ط.1، 2021م.
506 – الموسوعة العربية العالمية، مجموعة من العلماء والباحثين، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض، ط.2، 1999م.
507 – موسوعة الفقه الإسلامي والقضايا المعاصرة، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط.3، 2012م.
508 – الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، مطبعة وزارة الأوقاف، الكويت، ط.1، 2006م.
509 – الموطأ، مالك ابن أنس، تح: فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط.1، 1985م.
510 – موقع جريدة البيان: https://www.albayan.ae/
511 – موقع: islamhouse: https://islamhouse.com/
512 – موقع إسلام ويب: https://www.islamweb.net/ :(islamweb)
513 – موقع الإسلام سؤال وجواب: https://islamqa.info/
514 – موقع الأمانة العامة للأوقاف التركية (Vakıflar genel müdürlüğü):
https://www.vgm.gov.tr/
515 – موقع البنك التشاركي الوقفي
Vakıf Katılım Bankası): https://www.vakifkatilim.com.tr)/
516 – موقع البنك السعودي للاستثمار: https://www.saib.com.sa/
517 – موقع البنك العربي: https://www.arabbank.jo/
518 – موقع البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت: https://e.gov.kw/
519 – موقع المركز الماليزي العالمي للمالية الإسلامية: https://www.mifc.com/

520 – موقع المكتبة الشاملة، المكتبة الشاملة: https://shamela.ws/
521 – موقع الملتقى الفقهي: https://feqhweb.com/
522 – موقع الهيئة العالمية للشؤون الإسلامية والأوقاف بالإمارات: https://www.awqaf.gov.ae/
523 – موقع تمويل التصدير التركي (TürkEximbank): https://eximbank.gov.tr/
524 – موقع جريدة الأهرام: https://gate.ahram.org.eg/
525 – موقع جريدة البيان الإماراتية: https://www.albayan.ae/
526 – موقع جريدة الرياض: https://www.alriyadh.com/
527 – موقع جريدة المصري اليوم: https://www.masrawy.com/
528 – موقع جريدة الوطن: https://alwatan.kuwait.tt/
529 – موقع دائرة الإفتاء العام الأردنية: https://aliftaa.jo/
530 – موقع صحيفة الرأي الأردنية، https://alrai.com/
531 – موقع عربي21: https://arabi21.com/
532 – موقع قناة الجزيرة: https://www.aljazeera.net/
533 – موقع مركز محمد بن راشد العالمي للأوقاف والهبات: https://mbrgcec.ae/
534 – موقع مصرف الشارقة الإسلامي: https://www.sib.ae/
535 – موقع وقفنا: https://waqfuna.com/
536 – موقع وكالة الأناضول التركية للأنباء: https://www.aa.com.tr/
537 – نحو اجتهاد معاصر في إدارة الأوقاف الإسلامية، حسني طه، دار الكلمة، القاهرة، ط.1، 2019م.
538 – نحو صناديق وقفية ذات صفة استثمارية، أسامة العاني، مجلة المسلم المعاصر، 147، 2013م، 65–112.
539 – ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي الرابعة عشرة، البنك الأهلي السعودي، دار الميمان، السعودية، ط.1، 2022م، 13–14؛
540 – نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، محمود مقديش، تح: علي الزواري – محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.1، 1998م.
541 – النشاط الاجتماعي والتكافلي للبنوك الإسلامية، نعمت مشهور، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط.1، 1996م.

542 – نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي، عبد الله الزيلعي، تح: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، ط.1، 1997م.
543 – النظارة على الوقف، خالد الشعيب، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط.1، 2006م.
544 – النظام التسويقي وتطبيقاته في عملية جمع التبرعات في الجمعيات، كلثوم وهابي، دراسات اقتصادية، 27 2017م، 9–18.
545 – النظام المصرفي الإسلامي، عز الدين خوجة، دار المالكية، تونس، ط.1، 2017م.
546 – النظام المصرفي الإسلامي، يونس رفيق المصري، دار المكتبي، دمشق، ط.1، 2009م.
547 – نظام الوقف الإسلامي، أحمد أبو زيد، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط.1، 2000م.
548 – نظام الوقف في الفقه الإسلامي، يوسف القرضاوي، دار المقاصد، القاهرة، ط.1، 2015م.
549 – نظرة الإسلام إلى الفقر والفقير، أشرف أحمد، الداعي الشهرية لدار العلوم ديوبند، 34/ 4، 2010م.
550 – النظرة الإسلامية للبيوع التسويقية في التجارة الإلكترونية: البيع البديل والبيع المتقاطع، فارس زاهر – إبراهيم البكار، العلوم الإنسانية والطبيعية، 02/ 06، 2021م، 308–326.
551 – النُّقود والمصارف، كمال شرف –أبو عراج هاشم، جامعة دمشق، سوريا، ط.1، 1994م.
552 – نماذج من النظم والمؤسسات والنظريات الاقتصادية والاجتماعية في الحضارة الإسلامية، هاشم عويضة، منشورات ASBÜ، تركيا، ط.1، 2020م.
553 – النّهر الفائق، عمر ابن نجيم، تح: أحمد عناية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 2002م.
554 – النوازل في الأوقاف، خالد المشيقح، كرسي الشيخ دايل، الرياض، ط.1، 2012م.
555 – النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، نجيب خريس، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، 14/ 02، 2014م، 146–161.
556 – نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليديَّة كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلاميَّة في الجزائر، محمد جعفر هني، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 12، 2017م، 91–112.
557 – الهداية الكافية الشافية، محمد الرصاع، المكتبة العلمية، د. م، د. ط، 1350هـ.

558 – الهداية في شرح بداية المبتدي، علي المرغيناني، تح: طلال يوسف، دار التراث العربي، بيروت، د. ط، 1431هـ.
559 – واقع المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، ثامر علي النويران، المؤتمر مستجدَّات العلُوم الشرعية، 2019م، جامعة الأردن، 1–24.
560 – واقع المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية الأردنية، نادية يوسف، مؤتمر مستجدَّات العلوم الشرعية، 2019م، جامعة الأردن، 18–19.
561 – الودائع المصرفية، محمد التسخيري، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 09/ 01، 1996م، 769–788.
562 – الودائع المصرفية، حمد الكبيسي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 09/ 01، 1996م، 747–768.
563 – الودائع المصرفية، اللجنة العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 09/ 01، 1996م، 931–932.
564 – الوساطة المالية الإسلامية في بيت التمويل الكويتي ماليزيا، خالد عبد الله – أحمد مختار، 240–176، 2014م، 12، Ulum Islamiyyaha.
565 – الوساطة المالية المصرفية الإسلامية، أمين النهاري وآخرون، مجلة جامعة المدينة العالمية، 17، 2016م، 8–45.
566 – الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي، سامي السويلم، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، 2009م.
567 – الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، وفاء محمد، مجلة الأستاذ، 301، 2013م، 833–847.
568 – الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، رائد نصري، مجلة جامعة النَّجاح، 34/ 9، 2020م، 2–33.
569 – وسائل استثمار العمل الخيري وتنميته: دراسة موضوعية في ضوء السنّة النبوية، شهاب الدين محمد أبو زهو، مؤتمر العمل الخيري: مقاصده وقواعده وتطبيقاتها، 2019م، جامعة أم القرى، 334–337.
570 – وسائل إعمار أعيان الوقف: مؤسسة الوقف وشؤون القصر بدبي نموذجًا، سامي الصلاحات، مجلة الشريعة والقانون، 26/ 52، 2012م، 193–266.

571 – الوسائل المطبَّقة في المصارف الإسلامية لتحقيق مقاصد الشريعة: البنك الإسلامي الماليزي (BIMB) نموذجًا، أمال بزيش، ماليزيا: جامعة مالايا، الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، 2013م.

572 – الوظيفة الاجتماعية للوقف في حلِّ المشكلات الرَّاهنة، عبد السلام رياح، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط.1، 2018م.

573 – الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية: عرض التجربة الجزائرية، فاطمة ابن يمينية – إبراهيم محمد، المؤتمر العالمي الخامس حول الوقف الإسلامي: التحديات واستشراف المستقبل، 2017م، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالخرطوم، 8–9.

574 – الوقف الإسلامي: تطوره إدارته وتنميته، منذر قحف، دار الفكر، دمشق، ط.2، 2006م.

575 – وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع، سيتي ماشيطة – عائشة محمد، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 04، 2013م، 161–182.

576 – وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع، عادل ولي قوتة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 19/ 04، 2013م، 183–228.

577 – الوقف الأصغر والتَّمويل الأصغر اقتصاد تضامني في خدمة الفقراء، رحيم حسين، المؤتمر العالمي حول الاقتصاد الإسلامي من الأزمات المالية إلى المؤسسات التضامنية، 2015م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال، 1–17.

578 – الوقف الإلكتروني ودوره في جودة التعليم الشرعي، عبد القادر مهاوات – محمد ببوش، مؤتمر التعليم الشرعي وسبل تطويره، 2017م، كلية الشريعة بجامعة النجاح، 1–14.

579 – وقف الأموال المشبوهة والمكتسبة بطرق غير مشروعة، عيسى شقره، منتدى قضايا الوقف الفقهية التاسع: قضايا مستجدة وتأصيل شرعي، 2019م، الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، 467–482.

580 – الوقف الذري أو الأهلي، محمد رأفت عثمان، منتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني: تحديات عصرية واجتهادات شرعية، 2006م، الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، 247–276.

581 – وقف الصكوك وتصكيك الوقف، عبد الجبار السبهاني، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 28/ 03، 2015م.

582 – الوقف المبتكر، نجاة المرزوقي، دائرة الشؤون الإسلامية، دبي: ط.1، 2017م.
583 – وقف المشاع وتطبيقاته المعاصرة، محمد جاد، مجلة قطاع الشريعة والقانون الإسلامي، ع2، 2022م.
584 – الوقف المؤقت – حكمه ونطاقه وأسباب وقفه، محمد بن يحيى بن حسن النجيمي، مؤتمر الأوقاف الثاني بالسعودية، 1428ه، جامعة أم القرى، 1–30.
585 – الوقف المؤقت ودوره في تقديم الخدمات، سعاد بيات، سامي للنشر، الوادي، ط.1، 2019م.
586 – الوقف المؤقت: حقيقته وتطبيقاته، نجود قيدوم، الإحياء، 19/ 23، 2019م، 403–440.
587 – الوقف المؤقت، ماجدة هزاع، المؤتر الثاني للوقف بمكة المكرمة: الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، 1427هـ، جامعة أم القرى. 1–31.
588 – الوقف النقدي الإلكتروني بين عولمة الصدقة الجارية وعصرنة المنظومة الوقفية، هني محمد جعفر، اقتصاديات الأعمال والتجارة، 6، 2012م، 272–287.
589 – الوقف النقدي واستثماره في ماليزيا، عبد الكبير أديلاني، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط.1، 2016م.
590 – الوقف النَّقدي وتمويل الاستثمار الوقفي، هشام سالم حمزة، محاضرات في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2017م، معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، 421–452.
591 – الوقف النقدي، شوقي أحمد دنيا، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 13/ 01، 2001م، 501–530.
592 – وقف النقود في الفقه الإسلامي، محمد الفرفور، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 13/ 02، 2001م، 45–93.
593 – الوقف: فقهه وأنواعه، علي المحمدي، مؤتمر الأوقاف الأول بالسعودية، 1422هـ، جامعة أم القرى، 143–175.
594 – الوقف في الصناديق الاستثمارية، عبد الله الدخيل، مجلة البيان، 312، 2013م، 34–35.
595 – الوقف كأداة للتحفيز في تطبيق برامج المسؤولية المجتمعية، مدحت السَّبعاوي، الدراسات المالية والمصرفية، 24/ 02، 2016م، 54–55.

596 – الوقف كآلية لمسؤولية الشركات الاجتماعية، حسين الأسرج، الدراسات المالية والمصرفية، 24/ 02، 2016م، 64.
597 – الوقف مجالاته وأبعاده، أحمد الريسوني، القاهرة، دار الكلمة، ط.1، 2014م.
598 – الوقف: مفهومه شروطه وأنواعه، العياشي فداد، مؤتمر الأوقاف الأول بالسعودية، 1422هـ، جامعة أم القرى، 93–141.
599 – الوقف نحو تحقيق الدور الاجتماعي للتمويل الإسلامي، بنك نياجارا الماليزي، بنك نياجارا، 2015 ،PDFم.
600 – الوقف وآثاره في الإسلام، محمد الطاهر ابن عاشور، دار المقاصد، مصر، ط.1، 2016م.
601 – الوقف وأثره في تشييد بنية الحضارة الإسلامية، إبراهيم المزيني، منتدى المكتبات الوقفية في المملكة العربية السعودية، 1420هـ، مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة، 2 – 26.
602 – الوقف والحياة الاجتماعية في مصر، محمد أمين، دار النهضة، القاهرة، ط.1، 1980م.
603 – الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، سليم منصور، دار الرسالة، بيروت، ط.1، 2004م.
604 – الوقف ومسيرة الحياة: الخلافة العثمانية نموذجًا، عيسى القدومي، مجلة الفرقان الكويتية، 657، 2011م، 40–41.
605 – الولاية والنظارة المؤسسية على الوقف، محمد الحنين، مؤسسة ساعي، الرياض، ط.1، 2018م.

المراجع التركية والإنجليزية:

1 - Bayezid II, Akar Tuba, Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi, 5/234 -238. TDV Yayınları, Ankara,1989.
2 - Blockchaın Teknolojısı Ve Sukuk, Ergun Hüseyin, katılım finans Dergisi, 04/21, 2020, 37-39.
3 - Contemporary Sharia Compliance Structuring for the Development and Management of Waqf Assets in Singapore, Shamsiah Bte Abdul Karim, Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 03\02, 2010, 150-151.

4 - Corporate Waqf Model and its distinctive features, Ashraf, M -Abdullah, pre: future of Islamic Philanthropy at the World Universities Islamic Philanthropy Conference, 1-16. Kuala Lumpur: Menara Bank Islam, 2013.
5 - Faizsiz Finans Sisteminin Öncüsü: Osmanlı Para Vakıfları, Katılım Finans, Katılım Finanse Dergisi 03/11 (2019), 72-74.
6 - Fortune Türkıye, erş. 06 mart 2022: https://www.fortuneturkey.com/
7 - Islamı Finansta Pencere Modeli, Toprak Metin - Ergeç Etem Hakan vd, Katılım Finans Dergisi, 04/21, 2020, 52-59.
8 - "Islamic Financial Services Industry Stability Report 2022", Islamic Financial Services Board (IFSB), Islamic Financial Services Board, Pdf, 2022,
9 - "Islamic Financial Services Industry Stability Report 2023", (IFSB), Islamic Financial Services Board, Pdf, 2023, 60.
10 - Istanbul Uluslararası Finans Merkezi Olacak, Akben Mehmet Ali, katılım finans Dergisi, 02/08 (2018), 30-33.
11 - Istanbul'un Uluslararası Finans Merkezi Olacağına Inancım Tam, Akyüz Osman, Katılım Finanse Dergisi, 03/13, 2019, 12 -15.
12 - Katılım Bankacılığı Yükselişini Sürdürüyor, Göktaş Ikram, Katılım Finanse Dergisi, 01/04, 2017, 34-37.
13 - Katılım Bankaları İş Dünyasina Hizmet Hazır Türkiyenin, Katılım Finans Dergisi, 01/04 (2017), 10.
14 - Katılım Bankaları Yeni Şubeyi Açmaya Devam Ediyor, Katılım Finans, Katılım Finans Dergisi, 02/09, 2018, 11.
15 - katılım bankaları, TKBB, turkiye katılım bankaları birliği, pdf, 2018.
16 - Katılım Bankalarının Bu Günlere Gelmesi Kolay Olmadı, Nacar Yunus, Katılım Finans Dergisi, 02/09, 2018, 42 -45.
17 - Katılım Bankalığı Yükselişini Sürdürüyor, Göktaş Ikram, Katılım Finans Dergisi, 01/04 2017, 34 -37.

18 - Kıymetli Maden İşlem Hacminde Lider Oldu, Vakıf Katılım, Katılım Finanse Dergisi, 04/18, 2020, 16.

19 - Kuyucu Murad Paşa, Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi İşbilir Ömer, 26/507 -508, Ankara: TDV Yayınları, Ankara, 1989.

20 - Kuzey Afrika'nın Fethedilmesinden Bağımsızlığa Kadar Cezayir'de Hanefi Mezhebi ve Hanefi Şeyhülislamlığı, Duman Soner - Zaher fares, Bilimname Dergisi, 37, 2019, 971 -1000. https://doi.org/10.28949/bilimname.491357.

21 - Mafiadoc: https://moam.info/.

22 - Mahmud I, Özcan Abdülkadir, Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi, 27/348 -35, TDV Yayınları, Ankara, 1989.

23 - Mahmud II Türbesi, Sebili, Çeşmesi Ve Hazîresi, Özgüven Burcu, Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi, 27/357 -358, TDV Yayınları, Ankara, 1989.

24 - Mahmud II, Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi, Beydilli Kemal, 27/352 -357 TDV Yayınları, 1989.

25 - Mehmed V, Küçük Cevdet, Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi, 28\418 -419, TDV Yayınları, Ankara, 2003.

26 - Metin Toprak - Etem Hakan Ergeç - Bengül Gülümser Kaytancı, "Islamı Finansta Pencere Modeli", katılım finanse Dergisi 04/21 (2020), 51 -55.

27 - Murad Paşa'nın Kuyucu vakfiyeleri ve vakıf eserleri, Demir Abdullah, pamukkale Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Yüksek lisans Tezi, Sivas, 2015.

28 - Müşterilerimiz Bize Değil, Biz Onlara Uyum Sağlıyoruz, İkram göktaş, katılım finans Dergisi, 04/18, 2020, 16.

29 - Said Paşa, Küçük Kurşun Zekeriya Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi, 35\ 576 -578, TDV Yayınları, Ankara, 2008.

30 - Sultan Reşad Devrinde Evkaf Bankası Kurulma Çalışmaları, Bayram Sadi, Vakıf Haftası Dergisi, 5, 1987, 215 -222.

31 - the Central Bank of Malaysia: https://www.bnm.gov.my/

32 - The Financial Stability and Payment Systems Report: https://www.bnm.gov.my/fspr.

33 - The Nature of Temporary Waqf, its Ruling and Public Interest: حقيقة الوقف المؤقت حكمه ومصالحه, Firdaus Muhamad - Amanullah Muhammad, Malysian Global Journal Al -Thaqafah, 7/2, 2017, 175 -187. https://doi.org/10.7187/GJAT122017 -11.

34 - Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi, İpşirli Mehmet, Hayri Efendi Mustafa, 17\62 -64, TDV Yayınları, Ankara, 1998.

35 - Türkiye'de Katılılm Bankacılığı El Kitabı, TKBB, Türkiye Katılım Bankaları Birliği, pdf, 2021.

36 - Vakıf Katılım Şübeleşme Yatırımlarına Devam Ediyor, Göktaş Ikram, Katılım Finanse Dergisi, 03/11, 2019, 14.

37 - Vakıf Katılım'dan Kamu Lojmanlarına Finansman Desteği, Göktaş Ikram, Katılım Finans Dergisi, 04/18, 2020, 16.

38 - Vakıf Katılımdan Ekonomiye16.4 Milyar Tl Destek, Göktaş Ikram, Katılım Finans Dergisi, 02/09, 2018, 15.

39 - Vakıflar Genel Müdürlüğü 2019 -2023 Stratejik Plan, Vakıflar Genel Müdürlüğü, T.C Kültür Ve Turism Bakanlığı, pdf, 2019.

40 - Vakıflar Kanunu, T.C. Cumhurbaşkanlığı Mevzuat Bilgi Sistemi, pdf, 2008,

41 - Vakıfların Vergilendirmesi Rehberi, Gelir İdaresi Başkanlığı, Gelir İdaresi Başkanlığı Yayınları, pdf, 2012.

42 - Vakif Müessesesinin Gelişimi Ve Mahiyeti: Tarihsel Bir Değerlendirme, Akyildiz Yasin -Abay Ali Riza, Yalova Sosyal Bilimler Dergisi, 15 2017, 141 -157. https://doi.org/10.17828/yalovasosbil.372776.

43 - VKB faaliyet raporu 2015, Vakıf katılım Bankası, Vakıf katılım Bankasının yayınları, pdf, 2015.

44 - VKB faaliyet raporu 2016, Vakıf katılım Bankası, Vakıf katılım Bankasının

yayınları, pdf, 2016.
45 - VKB faaliyet raporu 2017, Vakıf katılım Bankası, Vakıf katılım Bankasının yayınları, pdf, 2017.
46 - VKB faaliyet raporu 2018, Vakıf katılım Bankası, Vakıf katılım Bankasının yayınları, pdf, 2018.
47 - VKB Faaliyet Raporu 2019, Vakıf katılım Bankası, Vakıf Katılım Bankasının Yayınları, pdf, 2019.
48 - VKB Faaliyet Raporu 2020, Vakıf katılım Bankası, Vakıf Katılım Bankasının Yayınları, pdf, 2020.
49 - VKB Faaliyet Raporu 2021, Vakıf katılım Bankası, Vakıf Katılım Bankasının Yayınları, pdf, 2021.
50 - VKB faaliyet raporu 2022, VKB, Vakıf katılım Bankasının yayınları, pdf, 2022
51 - Yeni Türkiyenin Büyünen Gücü, Katılım Finans , Katılım Finanse Dergisi 01/03 (2017), 37.

قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن الأمانة العامة للأوقاف في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي

قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن الأمانة العامة للأوقاف في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي

أولًا: سلسلة الرسائل الجامعية:

1- دور الوقف الإسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية، (ماجستير)، م. عبد اللطيف محمد الصريخ، 1425هـ/ 2004م [الطبعة الثانية، 1431هـ/ 2010م].

2- النظارة على الوقف، (دكتوراة)، أ. د. خالد عبد الله الشعيب، 1427هـ/ 2006م [الطبعة الثانية، منقحة، 1441هـ/ 2019م. الطبعة الثالثة، منقحة 1444هـ/ 2022م].

3- دور الوقف في تنمية المجتمع المدني «الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت نموذجًا»، (دكتوراة)، د. إبراهيم محمود عبد الباقي، 1427هـ/ 2006م.

4- تقييم كفاءة استثمارات أموال الأوقاف بدولة الكويت، (ماجستير)، د. عبد الله سعد الهاجري، 1427هـ/ 2006م [الطبعة الثانية، منقحة، 1436هـ/ 2015م].

5- الوقف الإسلامي في لبنان (1943-2000م): إدارته وطرق استثماره «محافظة البقاع نموذجًا»، (دكتوراة)، د. محمد قاسم الشوم، 1428هـ/ 2007م.

6- دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت: مدخل شرعي ورصد تاريخي، (دكتوراة)، د. خالد يوسف الشطي، 1428هـ/ 2007م [الطبعة الثانية، 1431هـ/ 2010م].

7- فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام (دراسة تطبيقية عن الوقف في الجزائر)، (دكتوراة)، د. عبد القادر بن عزوز، 1429هـ/ 2008م.

8- دور الوقف في التعليم بمصر (1250-1798م)، (ماجستير)، عصام جمال سليم غانم، 1429هـ/ 2008م.

9- دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة حالة مؤسسة فورد (1950-2004م)، (ماجستير)، ريهام أحمد خفاجي، 1430هـ/ 2009م.

10- نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة (النظام الوقفي المغربي نموذجًا)، (دكتوراة)، د. محمد المهدي، 1431هـ/ 2010م.

11- إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية بالمغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية)، (ماجستير)، عبد الكريم العيوني،1431هـ/ 2010م.

12- تمويل واستثمار الأوقاف بين النظرية والتطبيق (مع الإشارة إلى حالة الأوقاف في الجزائر وعدد من الدول الغربية والإسلامية)، (دكتوراة)، د. فارس مسدور، 1432هـ/ 2011م.

13- الصندوق الوقفي للتأمين، (ماجستير)، هيفاء أحمد الحجي الكردي، 1432هـ/ 2011م.

14- التنظيم القانوني لإدارة الأوقاف في العراق، (ماجستير)، د. زياد خالد المفرجي، 1432هـ/ 2011م.

15- الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف (دراسة حالة الجزائر)، (دكتوراة)، د. كمال منصوري، 1432هـ/ 2011م.

16- الوقف الجربي في مصر ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر الهجريين (وكالة الجاموس نموذجًا)، (ماجستير)، أحمد بن مهني بن سعيد مصلح، 1433هـ/ 2012م.

17- التأمين التعاوني من خلال الوقف الإسلامي (المشكلات والحلول في ضوء تجربتي باكستان وجنوب إفريقيا)، (ماجستير)، مصطفى بسام نجم، 1435هـ/ 2013م.

18- وقف حقوق الملكية الفكرية (دراسة فقهية مقارنة)، (دكتوراة)، د. محمد مصطفى الشقيري، 1435هـ/ 2014م.

19- الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت ودورها في تنمية المجتمع (التنمية الأسرية نموذجًا)، (ماجستير)، محمد عبد الله الحجي، 1436هـ/ 2015م.

20- الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف (دراسة مقارنة مع تطبيق ما تقوم به الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت)، (ماجستير)، مريم أحمد علي الكندري، 1437هـ/ 2016م.

21- أحكام تعاضد الأوقاف وتطبيقاته المعاصرة (دراسة فقهية)، (ماجستير)، عبد الرحمن رخيص العنزي، 1437هـ/ 2016م.

22- الوقفُ النقديُّ واستثمارُه في ماليزيا (خطةٌ مقترحةٌ لتطبيقِه في نيجيريا)، (دكتوراة)، د. عبد الكبير بللو أديلاني، 1438هـ/ 2016م.

23- الوقف والحياة الاجتماعية في مدينة دمشق خلال العصر الأيوبي (570- 658هـ/ 1174- 1259م)، (ماجستير)، مبارك عشوي فلاح جازع، 1438هـ/ 2017م.

24- القواعد والضوابط الفقهية وأثرهما في أحكام الأوقاف ومدوناتها، (دكتوراة)، د. حبيب غلام رضا ناماليتي، 1441هـ/ 2019م.

25- مرفق الوقف في الفقه والقانون ودوره في تحقيق المنفعة العامة (دراسة مقارنة)، (دكتوراة)، د. سيدي محمد محمد عبدي، 1443هـ/ 2021م.

26- العمل المؤسسي للوقف بين نظريات إدارة الأعمال والمقتضيات الشرعية، (دكتوراة)، د. آمال عبد الوهاب عمري، 1444هـ/ 2022م.

27- العمائر الوقفية لنساء القصر العثماني بمدينة إستانبول خلال القرنين 10-11هـ/ 16-17م (دراسة آثارية معمارية وفنية)، (دكتوراة)، د. محمد أحمد بهاء الدين عوض السيد ملكه، 1444هـ/ 2022م.

28- الأوقاف ودورها الثقافي والتعليمي بمصر في عهد محمد علي (1805-1848م)، (ماجستير)، مصطفى محمود علي جمعة، 1445هـ/ 2023م.

29- الشركات الوقفية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي (تصور مقترح لدولة الكويت)، (دكتوراة)، د. منصور سعد الخرافي، 1445هـ/ 2023م.

30- دور المؤسّسات الوقفيّة في الحفاظ على الكليات المقاصديّة الخمس «الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت أنموذجًا»[دراسةٌ تأصيليّةٌ تطبيقيّةٌ]، (ماجستير)، مريم عبد الله الحسيني الشريف، 1445هـ/ 2023م.

31- الضوابط الفقهية المؤثرة في اقتصاديات المؤسسة الوقفية (الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت أنموذجًا للفترة من 2006-2015م)، (دكتوراة)، د. مساعد راشد الجمهور، 1445هـ/ 2023م.

32- تأثير المنتجات المالية المصرفية الإسلامية على استثمار الأموال الوقفية وإدارتها (البنك التشاركي الوقفي التركي نموذجًا)، (دكتوراة)، د. فارس زاهر، 1447هـ/ 2025م.

33- استثمار الأوقاف العامة في التشريع الجزائري ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، (دكتوراة)، د. سفيان ذبيح، 1447هـ/ 2025م.

ثانيًا: سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف:

1- إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، د. فؤاد عبد الله العمر، 1421هـ/ 2000م [الطبعة الثانية، 1431هـ/ 2010م].

2- الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، د. أحمد محمد السعد ومحمد علي العمري، 1421هـ/ 2000م.

3- الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي المعاصر (حالة الأردن)، د. ياسر عبد الكريم الحوراني، 1422هـ/ 2001م.

4- أحكام الوقف وحركة التقنين في دول العالم الإسلامي المعاصر (حالة جمهورية مصر العربية)، عطية فتحي الويشي، 1423هـ/ 2002م.

5- حركة تقنين أحكام الوقف في تاريخ مصر المعاصر، علي عبد الفتاح علي جبريل، 1424هـ/ 2003م.

6- الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافة في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام، خالد بن سليمان بن علي الخويطر، 1424هـ/ 2003م [الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة، 1432هـ/ 2011م].

7- دور الوقف في مجال التعليم والثقافة في المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة (دولة ماليزيا المسلمة نموذجًا)، د. سامي محمد الصلاحات، 1424هـ/ 2003م.

8- التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية (حالة مصر)، مليحة محمد رزق، 1427هـ/ 2006م.

9- التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية المعاصرة (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، محمد أحمد العكش، 1427هـ/ 2006م.

10- الإعلام الوقفي (دور وسائل الاتصال الجماهيري في دعم وتطوير أداء المؤسسات الوقفية)، د. سامي محمد الصلاحات، 1427هـ/ 2006م [الطبعة الثانية، منقحة، 1441هـ/ 2019م].

11- تطوير المؤسسة الوقفية الإسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية (دراسة حالة)، د. أسامة عمر الأشقر، 1428هـ/ 2007م [الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة، 1431هـ/ 2010م. الطبعة الثالثة، منقحة، 1441هـ/ 2019م].

12- استثمار الأموال الموقوفة (الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية)، د. فؤاد عبد الله العمر، 1428هـ/ 2007م [الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة، 1446هـ/ 2024م].

13- اقتصاديات نظام الوقف في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي بالبلدان العربية والإسلامية (دراسة حالة الجزائر)، ميلود زنكري وسميرة سعيداني، 1432هـ/ 2011م.

14- دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة في المملكة العربية السعودية، أ. د. نوبي محمد حسين عبد الرحيم، 1432هـ/ 2011م.

15- دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة، أ. د. عبد القادر بن عزوز، 1432هـ/ 2011م.

16- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على نظام الوقف (السودان حالة دراسية)، الرشيد علي صنقور، 1432هـ/ 2011م.

17- توثيق الأوقاف حماية للوقف والتاريخ (وثائق الأوقاف السنية بمملكة البحرين)، حبيب غلام ناماليتي، 1435هـ/ 2013م.

18- توثيق الأوقاف ونماذج لحجج وقفية ومقارنتها، أ. أحمد مبارك سالم، 1435هـ/ 2014م [الطبعة الثانية، منقحة، 1441هـ/ 2019م].

19- إسهام نظام الوقف في تحقيق المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، أ. د. نور الدين مختار الخادمي، 1436هـ/ 2015م [الطبعة الثانية، منقحة، 1441هـ/ 2019م].

20- دور الوقف في تفعيل مقاصد الشريعة، د. حميد قهوي، 1436هـ/ 2015م.

21- استرداد الأوقاف المغتصبة: المعوقات والآليات (حالة جمهورية مصر العربية)، د. رضا محمد عبد السلام عيسى، 1437هـ/ 2016م.

22- دور الوقف في دعم الأسرة، أ. د. عبد القادر بن عزوز، 1438هـ/ 2017م.

23- الوظيفة الاجتماعية للوقف الإسلامي في حل المشكلات الراهنة، د. عبد السلام رياح، 1440هـ/ 2018م.

24- حوكمة الوقف وعلاقتها بتطوير المؤسسات الوقفية (دراسة تطبيقية وفق منهج النظم الخبيرة)، د. إسماعيل مومني ود. أمين عويسي، 1440هـ/ 2018م.

25- دور الوقف في رعاية الأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية، رامي عيد مكي بحبح، 1442هـ/ 2020م.

26- الوقف ودوره في حفظ الاستثمارات للأجيال القادمة، د. رجب أحمد عبد الرحيم حسن، 1442هـ/ 2020م.

27- دور المؤسسات الوقفية (الحكومية والأهلية) في العمل الإغاثي، د. عبد القادر بن عزوز، 1443هـ/ 2021م.

28- الوقف ودوره في حفظ الاستثمارات للأجيال القادمة، د. أحمد مبارك سالم، 1443هـ/ 2021م.

29- وقف الكتب في الحضارة الإسلامية (من الخطوط الورقية إلى المطبوعة الرقمية)، د. الحسين أكروم، 1444هـ/ 2022م.

30- التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها في إدارة واستثمار الأصول الوقفية، سهام رحماني ورشيدة رحماني، 1446هـ/ 2024م.

31- أثر الوقف في تحقيق الأمن الغذائي، د. عمر المحمودي ود. عبد الرحيم باحمو ود. صالح المحمودي ود. محمد الفيلالي، 1446هـ/ 2024م.

ثالثًا: سلسلة الكتب:

1- الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، د. عبد الستار أبو غدة ود. حسين حسين شحاته، الطبعة الأولى، 1998م.

2- نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات)، تحرير: محمود أحمد مهدي، الطبعة الأولى، 1423هـ/ 2003م، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة.

3- استطلاع آراء المواطنين حول الإنفاق الخيري في دولة الكويت، إعداد: الأمانة العامة للأوقاف، 1424هـ/ 2003م.

4 - LE WAQF EN ALGÉRIE À L'ÉPOQUE OTTOMANE XVII è - XIX è، (الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني «القرن 11-13هـ/ 17-19م»)، د. ناصر الدين سعيدوني، 1428هـ/ 2007م [الطبعة الثانية، 1430هـ/ 2009م].

5- التعديات الصهيونية على الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين (1948-2011م)، إبراهيم عبد الكريم، 1433هـ/ 2012م.

6- الأربعون الوقفية، د. عيسى صوفان القدومي، 1436هـ/ 2015م.

7- القطاع الثالث والمسؤولية الاجتماعية (الآفاق- التحديات)/ الكويت أنموذجًا، لبنى عبد العزيز صالحين، 1436هـ/ 2015م.

8- مشروع قانون الوقف الكويتي (في إطار استثمار وتنمية الموارد الوقفية)، د. إقبال عبد العزيز المطوع، الطبعة الثانية، 1437هـ/ 2015م.

9- دور الوقف في مواجهة الغلو والتطرف، د. حازم علي ماهر، 1437هـ/ 2016م.

10- المرأة والوقف.. العلاقة التبادلية (المرأة الكويتية أنموذجًا)، أ. إيمان محمد الحميدان، 1437هـ/ 2016م.

11- مدونة الأوقاف المغربية (دراسة منهجية في الأسس والأبعاد في ضوء القانون الاسترشادي للوقف)، د. مجيدة الزياني، 1438هـ/ 2016م.

12- ما تخفيه الصدقة الجارية (مقالات وأبحاث في الوقف)، د. طارق عبد الله، 1442هـ/ 2020م.

13- سبل حماية الأصول الوقفية (الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت أنموذجًا)، د. عيسى صوفان القدومي، 1443هـ/ 2021م.

14- تطوُّر الأوقاف في الكويت من نشأة أول وقف إلى الاستقلال (1108 1381هـ/ 1695- 1961م) (دراسة كمية تحليلية)، د. فؤاد عبد الله العمر، 1447هـ/ 2025م.

رابعًا: سلسلة الندوات:

1- ندوة: نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، وعُقدت في بيروت بين 8 و11 أكتوبر 2001م، شارك فيها لفيف من الباحثين والأكاديميين)، الطبعة الأولى، مايو 2003م، والطبعة الثانية، سبتمبر 2010م.

2- Les Fondations Pieuses (Waqf) En Méditerranée :Enjeux De Société En-jeux De Pouvoir، (ندوة: المؤسسات الخيرية «الوقف» في حوض البحر الأبيض المتوسط: الرهان المجتمعي ورهان السلطة)، مجموعة من المفكرين، 2004م [الطبعة الثانية، 1430هـ/ 2010م].

3- أعمال ندوة «الوقف والعولمة» (بحوث ومناقشات الندوة الدولية الأولى لمجلة أوقاف التي نظمتها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة وجامعة زايد بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 13 إلى 15 أبريل 2008م، تحت شعار «الوقف والعولمة.. استشراف مستقبل الأوقاف في القرن الحادي والعشرين»)، 2010م.

4- الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، د. عبد الستار أبو غدة ود. حسين حسين شحاته، الطبعة الثانية، 1435هـ/ 2014م.

5- نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات)، تحرير: محمود أحمد مهدي [الطبعة الثانية، 1436هـ/ 2015م].

6- تأصيل ريع الوقف (الموضوع الثالث في منتدى قضايا الوقف الفقهية السابع المنعقد بالعاصمة البوسنية «سراييفو»، في الفترة من 9 إلى 11 شعبان 1436هـ الموافق 27 إلى 29 مايو 2015م)، 1437هـ/ 2016م.

خامسًا: سلسلة الكتيبات:

1- موجز أحكام الوقف، د. عيسى زكي، الطبعة الأولى، جمادى الآخرة 1415هـ/ نوفمبر 1994م، والطبعة الثانية، جمادى الآخرة 1416هـ/ نوفمبر 1995م.

2- نظام الوقف الإسلامي: تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، د. أحمد أبو زيد، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو» بالرباط بالمملكة المغربية، 1421هـ/ 2000م.

3- الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده، د. أحمد الريسوني، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو» بالرباط بالمملكة المغربية، 1422هـ/ 2001م.

سادسًا: سلسلة الترجمات:

1- من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي، جمع وإعداد وترجمة: بدر ناصر المطيري، 1415هـ/ 1994م.

2- وقفيات المجتمع: قوة جديدة في العمل الخيري البريطاني، تأليف: كالبانا جوشي، ترجمة: بدر ناصر المطيري، صفر 1417هـ/ يونيو1996م.

3- المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، تأليف: اليزابيث بوريس، ترجمة: المكتب الفني بالأمانة العامة للأوقاف، جمادى الآخرة 1417هـ/ نوفمبر 1996م.

4- جمع الأموال للمنظمات غير الربحية «دليل تقييم عملية جمع الأموال»، تأليف: آن ل. نيو، وبمساعدة وللسون سي ليفيس، ترجمة: مطيع الحلاق، 7/ 1997م.

5- الجمعيات الخيرية للمعونات الخارجية (التجربة البريطانية)، تأليف: مارك روبنسون، تقديم وترجمة: بدر ناصر المطيري، 1419هـ/ 1998م.

6- المحاسبة في المؤسسات الخيرية، مفوضية العمل الخيري لإنجلترا وويلز، يوليو 1998م.

7- العمل الخيري التطوعي والتنمية: استراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية (مدخل إلى التنمية المرتكزة على الإنسان)، تأليف: ديفيد كورتن، ترجمة: بدر ناصر المطيري، 1421هـ/ 2001م.

8 - Islamic Waqf Endowment: نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب «الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده»، 2001م.

9 - فريق التميز: الإستراتيجية العامة للعمل التطوعي في المملكة المتحدة، مشروع وقف الوقت، ترجمة: إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية بالأمانة العامة للأوقاف، 1424هـ/ 2003م.

10 - Kuwait Awqaf Public Foundation: An overview: نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب «نبذة تعريفية عن الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت»، 2004م.

11 - A Summary Of Waqf Regulations: نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب «موجز أحكام الوقف»، 1427هـ/ 2006م [الطبعة الثانية، 1431هـ/ 2010م].

12- A Guidebook to the Publications of Waqf Projects' Coordinating State in the Islamic World: نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب «دليل إصدارات مشاريع الدولة المنسقة للوقف في العالم الإسلامي»، 2007م [الطبعة الثانية، 1433هـ/ 2012م، مزيدة].

13 - A Guidebook to the Projects of Waqf Projects' Coordinating State in the Islamic World: نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب «دليل مشاريع الدولة المنسقة في العالم الإسلامي»، 2007م.

14- Women And Waqf, Iman Mohammad Al Humaidan: نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب «المرأة والوقف»، 1428هـ/ 2007م.

15- The Contribution of Waqf to non-Governmental Work and Social Development, Dr. Fuad Abdullah Al Omar: نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتاب «إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية»، 5341هـ/ 3102م.

16 – الأوقاف في مقدونيا خلال الحكم العثماني، تأليف وترجمة: د. أحمد شريف، مراجعة وتحرير علمي: إدارة الدارسات والعلاقات الخارجية، 1435هـ/ 2014م.

17 – Assetizing the Waqf Proceeds: هو ترجمة عن كتاب «تأصيل ريع الوقف»، الذي هو الموضوع الثالث في منتدى قضايا الوقف الفقهية السابع المنعقد بدولة البوسنة والهرسك، 1438هـ/ 2016م.

سابعًا: مجلة أوقاف (مجلة نصف سنوية تُعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري):
صدر منها 48 عددًا حتى مايو 2025م.

ثامنًا: إصدارات منتدى قضايا الوقف الفقهية:

1- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من 15 إلى 17 شعبان 1424هـ الموافق 11 إلى 13 أكتوبر 2003م)، 1425هـ/ 2004م.

2- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من 29 ربيع الأول إلى 2 ربيع الآخر 1426هـ الموافق 8 إلى 10 مايو 2005م)، 1427هـ/ 2006م.

3- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثالث (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من 11 إلى 13 ربيع الآخر 1428هـ الموافق 28 إلى 30 أبريل 2007م)، 1428هـ/ 2007م.

4- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الرابع (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية، والبنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية، والمنعقد بالعاصمة المغربية «الرباط» في الفترة من 3 إلى 5 ربيع الآخر 1430هـ الموافق 30/ 3 إلى 1/ 4/ 2009م)، 1432هـ/ 2011م.

5- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع رئاسة الشؤون الدينية والمديرية العامة للأوقاف بالجمهورية التركية والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمنعقد بإسطنبول في الفترة من 10 إلى 12 جمادى الآخرة 1432هـ الموافق 13 إلى 15 مايو 2011م)، 1433هـ/ 2012م.

6- منتدى قضايا الوقف الفقهية السادس (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمنعقد بالعاصمة القطرية «الدوحة» في الفترة من 3 إلى 4 رجب 1434هـ الموافق 13 إلى 14 مايو 2013م)، 1435هـ/ 2013م.

7- منتدى قضايا الوقف الفقهية السابع (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع المشيخة الإسلامية بدولة البوسنة والهرسك والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمنعقد بالعاصمة البوسنية «سراييفو» في الفترة من 9 إلى 11 شعبان 1436هـ الموافق 27 إلى 29 مايو 2015م)، 1436هـ/ 2015م.

8- قرارات وتوصيات منتديات قضايا الوقف الفقهية (من الأول إلى السابع)، 1437هـ/ 2015م.

9- منتدى قضايا الوقف الفقهية الثامن (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية بالمملكة المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمنعقد بمدينة أكسفورد في الفترة من 1 إلى 3 شعبان 1438هـ الموافق 27 إلى 29 أبريل 2017م)، 1438هـ/ 2017م.

10- مدونة أحكام الوقف الفقهية (النسخة التجريبية)، 1439هـ/ 2017م [الطبعة الثانية، مراجعة ومنقحة، 1442هـ/ 2020م].

11- منتدى قضايا الوقف الفقهية التاسع (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالمملكة الأردنية الهاشمية والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمنعقد بالعاصمة الأردنية «عمّان» في الفترة من 9 إلى 11 شعبان 1440هـ الموافق 15 إلى 17 أبريل 2019م)، 1441هـ/ 2019م.

12- منتدى قضايا الوقف الفقهية العاشر (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع معهد البنك الإسلامي للتنمية، والمنعقد بدولة الكويت عن بُعد «On Line» في الفترة من 19 إلى 20 شعبان 1443هـ الموافق 22 إلى 23 مارس 2022م)، 1444هـ/ 2022م.

13- قرارات وتوصيات منتديات قضايا الوقف الفقهية (من الأول إلى العاشر)، 1444هـ/ 2022م.

14- منتدى قضايا الوقف الفقهية الحادي عشر (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بدولة الكويت، ورئاسة الشؤون الدينية بالجمهورية التركية، والمنعقد بإسطنبول في الفترة من 9-11 جمادى الأولى 1446هـ الموافق 11-13 نوفمبر 2024م)، 1447هـ/ 2025م.

15- قرارات وتوصيات منتديات قضايا الوقف الفقهية (من الأول إلى الحادي عشر)، 1447هـ/ 2025م.

تاسعًا: القانون الاسترشادي للوقف:

1- الطبعة الأولى (النسخة التجريبية)، 2014م.

2- الطبعة الثانية (منقحة)، 1446هـ/ 2024م.

3- النسخة المترجمة إلى اللغة الإنجليزية، 1447هـ/ 2025م.

عاشرًا: المراجع ومصادر المعلومات في مجال الوقف:

1- كشاف أدبيات الأوقاف في دولة الكويت، 1999م.

2- كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية إيران الإسلامية، 1999م.

3- كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين، 1999م.

4- كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة العربية السعودية، 2000م.

5- كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية مصر العربية، 2000م.

6- كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة المغربية، 2001م.

7- كشاف أدبيات الأوقاف في الجمهورية التركية، 2002م.

8- كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية الهند، 2003م.

9- الكشاف الجامع لأدبيات الأوقاف، 2008م.

10- مكنز علوم الوقف، 2004م.

11- أطلس الأوقاف، دولة الكويت، 1434هـ/ 2013م.

12- معجم تراجم أعلام الوقف (الجزء الأول)، 1435هـ/ 2014م.

13- قاموس مصطلحات الوقف (الجزء الأول: حرف الألف)، نسخة تجريبية، 1436هـ/ 2015م.

14- قاموس مصطلحات الوقف (الجزء الثاني: حرف الباء والتاء والثاء)، نسخة تجريبية، 1438هـ/ 2017م.

15- معجم تراجم أعلام الوقف (الجزء الثاني)، 1439هـ/ 2018م.

16- قاموس مصطلحات الوقف (الجزء الثالث: حروف ج حتى ز)، نسخة تجريبية، 1442هـ/ 2021م.

17- قاموس مصطلحات الوقف (الجزء الرابع: حروف س حتى ل)، نسخة تجريبية، 1443هـ/ 2022م.

18- قاموس مصطلحات الوقف (الجزء الخامس: حروف م حتى ي)، نسخة تجريبية، 1445هـ/ 2024م.

حادي عشر: تحقيق المخطوطات الوقفية:

1- الجمع بين وقفي هلال والخصاف لقاضي القضاة أبي محمد عبد الله بن الحسين الناصحي الحنفي، 1442هـ/ 2021م.

2- رسائل في الوقف للإمام العلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، 1443هـ/ 2022م.

3- موقف الرماة في وقف حماة لأبي الحسن تقي الدين السبكي الشافعي، 1444هـ/ 2023م.

4 - رسائل الأمام الكافيجي في علوم الوقف الإسلامي لأبي عبد الله محمد بن سليمان الكافيجي، 1445هـ/ 2024م.

5 - المنتخب من وقفي هلال والخصاف للإمام العلامة قاضي القضاة جمال الدين أبي المحاسن محمود بن أحمد بن مسعود القونوي الحنفي، 1447هـ/ 2025م.

مشروعات علمية تحت إشراف إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية

الأمانة العامة للأوقاف
الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف

أُنشئت الأمانة العامة للأوقاف بموجب المرسوم الأميري الصادر في 13 نوفمبر 1993م، الذي نص على أن تمارس الأمانة اختصاصها في مجال الوقف، باعتبارها جهازًا حكوميًا يتمتع باستقلالية نسبية في اتخاذ القرار، وفق لوائح ونظم الإدارة الحكومية؛ ليتولى رعاية شؤون الأوقاف في داخل دولة الكويت.

وانتهجت الأمانة العامة للأوقاف أسلوب التخطيط الإستراتيجي، حيث تتمثل رؤيتها وفقًا لإستراتيجيتها الجديدة (2022-2028م) في: «التميز والريادة في النهوض بالوقف واستثماره وصرف ريعه وتعزيز ثقافته بشراكة مجتمعية فاعلة». وتتلخص رسالتها في: «تعزيز مكانة الأوقاف وتطوير أصولها وتنمية عوائدها وتنويع مصارفها بما يحقق التنمية المجتمعية والمقاصد الشرعية».

ولقد أصبحت الأنظار تتجه في الوقت الحاضر ناحية الوقف وتجاربه للاستفادة منها، أفرادًا وهيئات وحكومات، في العالم الإسلامي وخارجه؛ وذلك نظرًا لما تلمسه من أثر كبير في نهضة المجتمعات وتقدمها. فتم اختيار دولة الكويت، ممثلة بالأمانة العامة للأوقاف، لتكون «**الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف**» على مستوى العالم الإسلامي، بموجب قرار المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية، الذي انعقد بالعاصمة الإندونيسية (جاكرتا)، في أكتوبر من سنة 1997م، حيث قامت الأمانة بإنجاز عدد من المشروعات في هذا الإطار، وتعاونت في إنجاز بعض هذه المشروعات مع عدد من الجهات الدولية، أبرزها البنك الإسلامي للتنمية.

كما نتج عن هذه المشروعات عدد من الإصدارات العلمية المختلفة، التي أسهمت الأمانة العامة للأوقاف في نشرها؛ بهدف إحياء حركة البحث العلمي في كل ما يتعلق بالوقف، ورغبةً في توفير مصادر علمية معاصرة للوقف وعلاقته بشتى فروع المعرفة الإنسانية.

ويمكنكم الاطلاع على جميع مشاريع الدولة المنسقة وكافة الإصدارات العلمية وتحميلها من خلال الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف:

www.awqaf.org.kw

مشروعات «الدولة المنسقة»
لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف
التي تشرف عليها إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية

1- مشروع «مداد» لنشر وتوزيع وترجمة الكتب والأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية في مجال الوقف:

يسعى هذا المشروع إلى إحياء حركة البحث العلمي في كل ما يتعلق بالوقف، بهدف تكوين نخبة متخصصة من الباحثين والخبراء في مجال الوقف، وتشجيع الاجتهاد في مجالات الوقف المتعددة، سعيًا لإثراء المكتبة الإسلامية بشتى ألوان المعرفة الوقفية، مما يتيح للدارسين والباحثين الاطلاع على مختلف الأبحاث والدراسات في مجال تخصصهم، من خلال طباعة عدد من السلاسل العلمية المتمثلة في: سلسلة الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراة)، وسلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف، وسلسلة الكتب، وسلسلة الندوات، وسلسلة الكتيبات، وسلسلة الترجمات (ترجمة الأدبيات ذات العلاقة بالوقف من وإلى اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية).

ويمكن التواصل والاستفسار من خلال البريد الإلكتروني الآتي:
publishing14-15@awqaf.org

2- مشروع دعم طلبة الدراسات العليا في مجال الوقف:

يهدف المشروع إلى توجيه طلبة الدراسات العليا للتخصص العلمي في مجال الوقف، من خلال تقديم الدعم المالي والعلمي للطلبة الذين يعدون رسائلهم الجامعية (الماجستير أو الدكتوراة)، بمختلف اللغات، وفي جميع أنحاء العالم، ومن جميع الفئات، بمن فيهم الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، شريطة أن تبحث الرسالة في موضوع جديد في مجال الوقف. ويمكن الاطلاع على شروط وآلية التقديم من خلال الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف.

ويمكن التواصل والاستفسار من خلال البريد الإلكتروني الآتي:
hscommittee@awqaf.org

3- مشروع مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف:

هو مشروع يهدف إلى تشجيع عملية البحث العلمي من خلال إذكاء روح المنافسة العلمية، وتسليط الضوء على نظام الوقف، وجعله من أولويات الباحثين، أفرادًا ومؤسسات، إضافة إلى إبراز الجانب التنموي في الإسلام، وبالذات الصيغة الوقفية. وقد استهلت انطلاقة المسابقة في دورتها الأولى عام 1999م، وتوزعت موضوعات المسابقة على عدة مجالات كبرى ومتنوعة. كما فاز بالمسابقة في دوراتها المختلفة باحثون من عدة دول، وتم نشر الأبحاث المتميزة الفائزة بالمسابقة.

ويمكن الاطلاع على شروط المسابقة والتقديم لها عبر البريد الإلكتروني الخاص بالمسابقة:

serd@awqaf.org

4- مشروع «مجلة أوقاف»:

هي مجلة علمية محكّمة نصف سنوية، متخصصة في مجال الوقف والعمل الخيري، وتعتمد النشر باللغات: العربية، والإنجليزية، والفرنسية. وتهدف إلى إحياء ثقافة الوقف، من خلال التعريف بدوره التنموي، وبتاريخه، وفقهه، ومنجزاته التي شهدتها الحضارة الإسلامية، وتكثيف النقاش حول الإمكانات العملية للوقف في المجتمعات المعاصرة، بما يحقق الربط المنشود بين الفكر وموضوعات العمل التطوعي والمنظمات الأهلية وبين التطبيق العملي لسنة الوقف، وإثراء المكتبة العربية في موضوع الوقف والعمل الخيري، ولها موقع إلكتروني للتواصل مع أكبر عدد من الباحثين والمهتمين، والاطلاع على أعدادها وشروط النشر هو:

http://www.awqafjournal.net

كما أقامت المجلة ندوات دولية تحت عناوين متنوعة مثل: «الوقف والعولمة...استشراف مستقبل الأوقاف»، «الوقف والتعليم: تجارب رائدة»، «الاستثمارات الوقفية بين المردود الاجتماعي والضوابط الشرعية والقانونية»، «حوكمة الوقف»، «تنمية الأوقاف في البلاد غير الإسلامية»، «الوقف والأنظمة الخيرية الأوروبية المشابهة... نحو شراكة حضارية إنسانية». وتقام الندوة مرة كل 3 سنوات. ويمكن الاطلاع على أعداد المجلة وتحميلها من خلال الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف.

وللتواصل مع المجلة يمكن إرسال الأبحاث عبر البريد الإلكتروني:

awqafjournal@awqaf.org

5- مشروع منتدى قضايا الوقف الفقهية:

هو منتدى دولي دوري يعقد كل سنتين لتدارس القضايا الفقهية للأوقاف، وتُطرح من خلاله بعض القضايا والمفاهيم الوقفية، يناقشها عدد من المفكرين والعلماء المرموقين، والتي تصدر لاحقًا في مطبوع؛ بغرض إحياء الاجتهاد والبحث في قضايا الأوقاف، وإيجاد الحلول للمشكلات المعاصرة، وتأصيل النظريات العامة لفقه الوقف، والاستفادة من مواده؛ لإعداد مدونة شاملة في أحكام الوقف، لتصبح مرجعًا شاملًا ومعتمدًا لجميع مواضيع الوقف. ويمكن الاطلاع على شروط المشاركة في المنتدى وآلية التقديم، وكذلك الاطلاع على إصدارات المنتدى وتحميلها عبر الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف.

وللمزيد من المعلومات يمكن التواصل عبر البريد الإلكتروني الآتي:
wjif@awqaf.org

6- مدونة أحكام الوقف الفقهية:

هي موسوعة شاملة في أحكام الوقف الفقهية، يراعى فيها الصياغة المعاصرة للأحكام التي تحيط بالاتجاهات الفقهية، بحيث تصبح مرجعًا شاملًا ومعتمدًا لجميع موضوعات الوقف. وتتناول المدونة كل ما كتبه فقهاء المذاهب الفقهية الإسلامية الثمانية (الحنفي، الشافعي، المالكي، الحنبلي، الظاهري، الزيدي، الإمامي، الإباضي) حول الأحكام الشرعية الخاصة بالوقف. وعلى ذلك اشتملت المدونة على الآتي: آراء المذاهب الإسلامية المعتبرة، وآراء فقهاء السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وآراء فقهاء الأمصار الذين اندرست مذاهبهم ونقلت آراؤهم في كتب الفقه، والأدلة الشرعية التي استدل بها كل مذهب، مع بيان وجه استنباط الحكم من الدليل، والقضايا المستحدثة في الوقف التي بحثت في المؤتمرات والندوات والمجامع الفقهية، والقرارات الصادرة بشأنها. وقد صدرت منها نسخة ورقية وإلكترونية.

وللاطلاع على المدونة وتحميلها، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف. كما يمكن التواصل والاستفسار حول المدونة عبر البريد الإلكتروني لمنتدى قضايا الوقف الفقهية:

wjif@awqaf.org

7- مشروع «نماء» لتنمية المؤسسات الوقفية:

يهدف إلى تنفيذ برامج متخصصة لتنمية المؤسسات الوقفية، من خلال تأهيل ورفع قدرات العاملين فيها في برامج وقفية مكثفة؛ لتنمية كفاءاتهم، وتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعقدت من خلاله برامج تدريبية، توزعت على عدة دول وأقاليم محققةً أكبر استفادة.

وللمزيد من المعلومات يمكن التواصل عبر البريد الإلكتروني الآتي:
fa@awqaf.org

8- مشروع «قطاف» لنقل وتبادل التجارب الوقفية:

يهدف إلى تسليط الضوء على التجارب الوقفية الناجحة، ونقلها وتبادلها بين دول العالم الإسلامي في مجالات العمل الوقفي، من خلال عقد سلسلة من الندوات وورش العمل التي تعرض هذه التجارب الوقفية المعاصرة كنماذج للتأسي والاقتداء بها وتعميم نجاحها. وعقدت من خلال المشروع ندوات وورش عمل، توزعت على عدة دول وأقاليم.

وللمزيد من المعلومات، يمكن التواصل عبر البريد الإلكتروني الآتي:
fa@awqaf.org

9- مشروع القانون الاسترشادي للوقف:

يتمحور حول اقتراح نموذج قانون وقفي، يراعي التعدد المذهبي والتشريعي في البلدان الإسلامية، ويسهم في تطوير التشريعات القانونية الوقفية المعتمدة حاليًا في دول العالم الإسلامي. وقد تم من خلاله صياغة مسودة المشروع، وإعداد لائحته التنفيذية، ومذكرته التفسيرية، كما تم تنظيم جلسة استماع لمشروع القانون في جدة لمناقشة نص القانون ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية، وجرى تلقي ملاحظات الجهات المشاركة في جلسة الاستماع، ومن ثَمَّ تم إصدار النسخة التجريبية من نص القانون الاسترشادي، ولائحته التنفيذية، ومذكرته الإيضاحية، في نوفمبر 2014م، وتم توزيعها على الجهات المعنية بشؤون الوقف في العالم الإسلامي لتلقي ملاحظاتها. وتم بناءً على الملاحظات الواردة تنقيح القانون الاسترشادي في طبعته الثانية. ويمكن تحميل مشروع القانون ولائحته التنفيذية ومذكرته التفسيرية عبر الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف.

ويمكن الاستفسار والتواصل عبر البريد الإلكتروني الآتي:
fa@awqaf.org

هذه الرسالة

تناولت مجموعة من المنتجات المالية الإسلامية الملائمة لاستثمار الوقف والمراعية لخصوصيته، ومدى تأثيرها على تنمية قطاع الوقف، من خلال مقارنتها مع الصيغ الاستثمارية التقليدية، وتحديد آلية الدمج والتكامل بين القطاعين الربحي والوقفي المتمثلة في استخدام الوساطة المصرفية المبنية على المقاصد الشرعية (المالية والتبرعية) في عملية التكامل، واكتشاف قدرة مؤسسات الصيرفة الإسلامية على تجسيد هذا التكامل المنشود عن طريق استعمال الوقف كبديل للمسؤولية المجتمعية، لتقدم هذه الدراسة تجربة متكاملة لآلية الدمج بين القطاعين الربحي والوقفي، وهي تجربة البنك التشاركي الوقفي التركي، من ناحية النجاح في رفع رأس المال الوقفي، المحافظة على الأصول الوقفية، التنمية المستدامة، تأسيس الأوقاف الجديدة وصيانة القديمة والمعطّلة منها، جعل الوقف مفعّلًا للأثر الاجتماعي ومحرِّكًا للاقتصاد، والتنبيه على معوقات الدمج بين القطاعين الربحي والوقفي وتحدياته وأبرز المعالجات الممكنة لها.

وقد حصل أصل هذه الرسالة على درجة (الدكتوراة) في تخصص الفقه الإسلامي من قسم العلوم الإسلامية الأساسية بجامعة صكاريا بولاية صكاريا بالجمهورية التركية سنة 2023م.


تم بحمد الله

مشروع مداد الوقف

انطلاقًا من تكليف دولة الكويت بدور «الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف» من قبل المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية الذي انعقد بالعاصمة الإندونيسية «جاكرتا» في أكتوبر من سنة ١٩٩٧م، فقد أولت الأمانة العامة للأوقاف اهتمامًا بالغًا بإثراء المكتبة الوقفية بأحدث العناوين في مجال الوقف، إلى أن تطور العمل في مشروع نشر وترجمة وتوزيع الكتب الوقفية ليصبح «مشروع مداد» لنشر الكتب والأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية في مجال الوقف وترجمتها وتوزيعها. ويضم المشروع عددًا من السلاسل العلمية، وهذه السلاسل هي:

أولاً: سلسلة الرسائل الجامعية.

ثانيًا: سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف.

ثالثًا: سلسلة الكتب.

رابعًا: سلسلة الندوات.

خامسًا: سلسلة الكتيبات.

سادسًا: سلسلة الترجمات.

الأمانة العامّة للأوقاف

الأمانة العامة للأوقاف – دولة الكويت
www.awqaf.org.kw

تهدف الأمانة العامة للأوقاف إلى نشر الثقافة الوقفية؛
لذا فكل إصداراتها غير مخصصة للبيع.